

السَّيِّدُ سَابِقُ

فَتْحُ السَّنَةِ

وَمَجْدُ مَسَانِي

مَكْتَبَةُ الْعَصِيَّةِ
مَكْتَبَةُ بَكْرِيَّةِ



شركة إنشاء شريف الانصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية

الخندق العميق - صرب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• الدار النشرون الحديثة

الخندق العميق - صرب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية

بوليفار ٥ - نزيه البزري - صرب: ٢٢١

تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١

صيدا - لبنان

Copyright© all rights reserved

جميع الحقوق محفوظة

لدار الفتح للإعلام العربي

alassrya@terra.net.lb

E. Mail alassrya@cyberia.net.lb

info@alassrya.com

موقعنا على الإنترنت

www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953-34-172-9



9 789953 341729

ISBN 9953-34-172-9



الحمد لله رب العالمين، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ: سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ أَهْتَدَى بِهَدْيِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
أَمَّا نَعْدُ

فَهَذَا هُوَ الْمُجَلَّدُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ فِقْهِ السُّنَّةِ، نُقَدِّمُهُ لِلْقُرَّاءِ الْكَرَامِ، سَائِلِينَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ
وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

السيد سابق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزَّوْجَاتُ

الزَّوْجِيَّةُ سُتَّةٌ مِنْ سُنَنِ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ، وَهِيَ عَامَّةٌ مَطْرَدَةٌ، لَا يَشُدُّ عَنْهَا عَالَمُ الْإِنْسَانِ، أَوْ عَالَمُ الْحَيَوَانِ، أَوْ عَالَمُ النَّبَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(١). وَقَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). وَهِيَ الْأَسْلُوبُ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ لِلتَّوَالِدِ وَالتَّكَاثُرِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ، بَعْدَ أَنْ أُعِدَّ كِلَا الزَّوْجَيْنِ وَهَيَّأَهُمَا، بِحَيْثُ يَقُومُ كُلُّ مِنْهُمَا بِدَوْرِ إِبْجَائِيٍّ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْغَايَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(٣). وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٤). وَلَمْ يَشَأْ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ الْإِنْسَانَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْعَوَالِمِ، فَيَدْعَ غَرَائِزُهُ تَنْطَلِقُ دُونَ وَعْيٍ، وَيَتْرَكَ اتِّصَالَ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى فَوْضَى لَا ضَابِطَ لَهُ. بَلْ وَضَعَ النِّظَامَ الْمُلَائِمَ لِسَيَادَتِهِ، وَالَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْفَظَ شَرَفَهُ، وَيَصُونَ كَرَامَتَهُ.

فَجَعَلَ اتِّصَالَ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ اتِّصَالًا كَرِيمًا، مَبْنِيًّا عَلَى رِضَاهَا. وَعَلَى إِبْجَابٍ وَقَبُولٍ، كَمُظْهِرَيْنِ لِهَذَا الرِّضَا. وَعَلَى إِشْهَادٍ، عَلَى أَنْ كِلَا مِنْهُمَا قَدْ أَصْبَحَ لِلْآخِرِ. وَبِهَذَا وَضَعَ لِلْغَرِيزَةِ سَبِيلَهَا الْمَأْمُونَةَ، وَحَمَى النُّسْلَ مِنَ الضَّيَاعِ، وَصَانَ الْمَرْأَةَ عَنْ أَنْ تَكُونَ كِلَا مُبَاحًا لِكُلِّ رَاتِعٍ. وَوَضَعَ نَوَاةَ الْأُسْرَةِ الَّتِي تَحُوطُهَا غَرِيزَةُ الْأُمُومَةِ وَتَرْعَاهَا عَاطِفَةُ الْأَبُوَّةِ، فَتَنْبِثُ نَبَاتًا حَسَنًا، وَتُثْمِرُ ثَمَارَهَا الْيَانِعَةَ. وَهَذَا النِّظَامُ هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ، وَابْتَقَى عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ وَهَدَمَ كُلَّ مَا عَدَاهُ.

الْأَنْبِيَاءُ الَّتِي هَدَمَهَا الْإِسْلَامُ

فَمِنْ ذَلِكَ: نِكَاحُ الْخِذَنِ: كَانُوا يَقُولُونَ مَا اسْتَرَّ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَمَا ظَهَرَ فَهُوَ لَوْثٌ. وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُسْخَذَاتِ أَخْدَانٍ﴾^(٥) وَمِنْهَا: نِكَاحُ الْبَدَلِ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: انْزِلْ لِي عَنْ امْرَأَتِكَ وَانْزِلْ لَكَ عَنْ امْرَأَتِي وَأَرِيدَكَ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي

(٤) سورة النساء، الآية: ١.

(٥) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(١) سورة الذاريات، الآية: ٤٩.

(٢) سورة يس، الآية: ٣٦.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

هريرة يستند ضعيف جداً. وذكرت عائشة غير هذين النوعين فقالت: كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء^(١):

- ١- نكاح الناس اليوم: يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته، فيصدقها ثم ينكحها.
- ٢- ونكاح آخر: كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها^(٢). أرسلي إلى فلان فاستبضي مني^(٣)، وتغتزلها زوجها حتى يتبين حملها. فإذا تبين، أصابها إذا أحب. وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد. ويسمى هذا نكاح الاستيضاع.
- ٣- ونكاح آخر: يجتمع الرهط (ما دون العشرة) على المرأة فيدخلون، كلهم يصبها. فإذا حملت ووضعت، ومر عليه ليل، أرسلت إليهم، فلم يستطيع رجل منهم أن يمتنع، حتى يجتمعوا عندها: فتقول لهم: قد عرفتم ما كان من أمركم، وقد ولدت، فهو ابنك يا فلان، تسمي من أحبت بأسميه فيلحق به ولدها. لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل.
- ٤- ونكاح رابع: يجتمع ناس كثير، فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها. ومن البغايا^(٤) - ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً، فمن أرادهن دخل عليهن. فإذا حملت إحداهن ووضعت، جمعوا لها، ودعوا لهم القافة^(٥) ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتاط به^(٦) ودعي ابنه لا يمتنع من ذلك. فلما بعث محمد ﷺ بالحق، هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم. وهذا النظام الذي أبقي عليه الإسلام، لا يتحقق إلا بتحقيق أركانه من الإيجاب والقبول، وبشروط الإشهاد. وبهذا يتم العقد الذي يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الذي شرعه الله. وبه تثبت الحقوق والواجبات التي تلزم كلا منهما.

التزجيب في الزواج

وقد رغب الإسلام في الزواج بصورة متعددة للتزجيب. فتارة يذكر أنه من سنن الأنبياء وهذه المرسلين. وأنهم القادة الذين يجب علينا أن نتقدي بهداهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾^(٧). وفي حديث الترمذي عن أبي أيوب رضي الله

(١) أنحاء: أنواع.

(٢) طمثها: حيضها.

(٣) استبضي: اطلبي منه المباشعة، أي الجماع لتالي الولد النجيب فقط.

(٤) البغايا: الزواني.

(٥) القافة: جمع قائف وهو من يشبه بين الناس، فيلحق الولد بالشبه.

(٦) التاط به: التصق به وثبت النسب بينهما.

(٧) سورة الرعد، الآية: ٣٨.

عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحِثَاءُ^(١)، وَالْتَقَطُ، وَالسَّوَاكُ، وَالنِّكَاحُ». وَتَارَةً يَذْكُرُهُ فِي مَعْرِضِ الْاِمْتِنَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٢). وَأَخْيَانًا يَتَحَدَّثُ عَنْ كَوْنِهِ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٣)، وَقَدْ يَتَرَدَّدُ الْمَرْءُ فِي قَبُولِ الزَّوْاجِ، فَيُخْجَمُ عَنْهُ خَوْفًا مِنَ الاَضْطِلَاعِ بِتَكَالُيفِهِ، وَهَرُوبًا مِنْ اِحْتِمَالِ أَغْبَائِهِ. فَيَلْفِثُ الْإِسْلَامَ نَظْرُهُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ سَيُخَيِّلُ الزَّوْاجَ سَبِيلًا إِلَى الْغِنَى، وَأَنَّهُ سَيُخَيِّلُ عَنْ هَذِهِ الْأَغْبَاءِ وَيَمُدُّهُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ قَادِرًا عَلَى التَّغَلُّبِ عَلَى أَشْيَابِ الْفَقْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى﴾^(٤) مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ^(٥) إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ^(٥).

وفي حديث الترمذي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاجِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَفَاةَ». وَالْمَرْأَةُ خَيْرُ كَثَرٍ يُصَافُ إِلَى رَصِيدِ الرَّجُلِ... رَوَى الترمذي وابن ماجه عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١). قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: أُنْزِلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَلَوْ عَلِمْنَا أَيَّ الْمَالِ خَيْرٌ فَتَتَّخِذْهُ؟... فَقَالَ: «لِسَانَ ذَاكِرٍ، وَقَلْبُ شَاكِرٍ، وَزَوْجَةُ مُؤْمِنَةٍ تَعِيْنُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ». وَرَوَى الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ أَصَابَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبًا شَاكِرًا، وَلِسَانًا ذَاكِرًا، وَيَدَنَ عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرًا، وَزَوْجَةً لَا تَبْغِيهِ خُوبًا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ». وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ؛ وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». وَقَدْ يُخَيِّلُ لِلْإِنْسَانِ فِي لَحْظَةٍ مِنْ لَحْظَاتِ يَقْظَتِهِ الرُّوحِيَّةِ أَنْ يَتَبَثَّلَ وَيَنْقَطِعَ عَنْ كُلِّ شَأْنٍ مِنَ شُؤُونِ الدُّنْيَا، فَيَقُومَ اللَّيْلَ، وَيَصُومَ النَّهَارَ، وَيَعْتَزِلَ النِّسَاءَ، وَيَسِيرَ فِي طَرِيقِ الرُّهْبَانِيَّةِ الْمُتَأَنِّيَةِ لِطَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ. فَيَعْلَمُهُ الْإِسْلَامُ أَنَّ ذَلِكَ مُتَأَنٍّ لِطَبِيعَتِهِ، وَمُعَايِرٌ لِإِدِينِهِ، وَأَنَّ سَيِّدَ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ أَخْشَى النَّاسِ لِلَّهِ وَأَتَقَاهُمْ

(١) سورة النحل، الآية: ٧٢.

(٢) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٣) الأيامي: جمع أيم، وهو الذي لا زوجة له، أو التي لا زوج لها.

(٤) العباد: العبيد. (٥) سورة النور، الآية: ٣٢. (٦) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

لَهُ - كَانَ يَصُومُ وَيُفْطِرُ، وَيَقُومُ وَيَنَامُ، وَيَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وَأَنَّ مَنْ حَاوَلَ الْخُرُوجَ عَنْ هَذِهِ فَلَيْسَ لَهُ شَرَفُ الْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَى يُثُوبِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا - كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا^(١) - فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَدْ غَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَغْتَرِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا.

فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟... أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَأُخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَتَقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأُزْقِدُ. وَاتَزَوَّجِ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنتِي فَلَيْسَ مِنِّي». وَالزَّوْجَةُ الصَّالِحَةُ فَيُضْ مِنْ السَّعَادَةِ يَغْمُرُ الْبَيْتَ وَيَمْلَأُهُ سُورًا وَبَهْجَةً وَإِشْرَاقًا. فَقَدْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ - بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ: إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَتْهُ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبْرَتْهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا...» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ: مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، وَالْمَسْكُونُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الصَّالِحُ. وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ الشَّوْءُ، وَالْمَسْكُونُ الشَّوْءُ، وَالْمَرْكَبُ الشَّوْءُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَالْبَرْزَانِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ رَوَاهُ الْحَاكِمُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، تَرَاهَا تُعْجِبُكَ، وَتَغِيبُ فَتَأْمَنُهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِكَ، وَالدَّابَّةُ تَكُونُ وَطِئَةً^(٢) تُلْحِقُكَ بِأَصْحَابِكَ، وَالدَّارُ تَكُونُ وَاسِعَةً كَثِيرَةَ الْمَرَافِقِ. وَثَلَاثَةٌ مِنَ الشَّقَاءِ: الْمَرْأَةُ تَرَاهَا فَتَشْوَعُكَ. وَتَحْمِلُ لِسَانَهَا عَلَيْكَ، وَإِنْ غِيبَتْ عَنْهَا لَمْ تَأْمَنُهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِكَ، وَالدَّابَّةُ تَكُونُ قُطُوفًا^(٣) فَإِنْ حَضَرَتْهَا أَتَعَبَتْكَ، وَإِنْ تَرَكْتَهَا لَمْ تُلْحِقْكَ بِأَصْحَابِكَ، وَالدَّارُ تَكُونُ ضَيِّقَةً قَلِيلَةَ الْمَرَافِقِ».

وَالزَّوْجُ عِبَادَةٌ يَشْتَكِمُ الْإِنْسَانُ بِهَا نِصْفَ دِينِهِ، وَيَلْقَى بِهَا رَبَّهُ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ مِنَ الطَّهْرِ وَالنَّقَاءِ. فَقَدْ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ امْرَأَةً صَالِحَةً فَقَدْ

(١) عدوها قليلة.

(٢) وطيدة: ذلول سريعة السير.

(٣) قطوفاً: بطيئة.

أَعَانَهُ عَلَى شَطْرِ دِينِهِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ الْبَاقِي» رواه الطبراني والحاكم وقال: صحيح الإسناد. وعنه عليه السلام أنه قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مُطَهَّراً فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَائِرَ». رواه ابن ماجة وفيه ضعف. قال ابن مسعود: «لَوْ لَمْ يَتَّقِ مِنْ أَجْلِي إِلَّا عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَأَعْلَمَ أَنِّي أَمُوتُ فِي آخِرِهَا، وَلِي طَوْلُ النِّكَاحِ فِيهِمْ، لَتَزَوَّجْتُ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ!!».

جَنَّةُ الزَّوْاجِ

وإنما رَغِبَ الإسلامُ في الزواجِ عَلَى هذا النحو، وَحَبَّبَ فِيهِ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ أَثَارٍ نَافِعَةٍ تَعُودُ عَلَى الْفَرْدِ نَفْسِهِ، وَعَلَى الْأُمَّةِ جَمِيعاً، وَعَلَى النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ عَامَةً.

١- فَإِنَّ الْغَرِيزَةَ الْجِنْسِيَّةَ مِنْ أَقْوَى الْغَرَائِزِ وَأَعْنِفِهَا، وَهِيَ تُلْحِقُ عَلَى صَاحِبِهَا دَائِماً فِي إِيجَادِ مَجَالٍ لَهَا: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَا يُشْبِعُهَا أَثَابَ الْإِنْسَانُ الْكَثِيرُ مِنَ الْقَلْقِ وَالاضْطِرَابِ؛ وَتَزَعَّتْ بِهِ إِلَى شَرِّ مَنَزَعٍ. وَالزَّوْاجُ هُوَ أَحْسَنُ وَضْعٍ طَبِيعِيٍّ، وَأَنْسَبُ مَجَالٍ خَيْرِيٍّ لِزَوَّاجِ الْغَرِيزَةِ وَإِشْبَاعِهَا. فَيَهْدَأُ الْبَدَنُ مِنَ الْاضْطِرَابِ، وَتَسْكُنُ النَّفْسُ عَنِ الصَّرَاحِ، وَيُكَفُّ النَّظَرُ عَنِ التَّطَلُّعِ إِلَى الْحَرَامِ، وَتَطْمَئِنُّ الْعَاطِفَةُ إِلَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ. وَهَذَا هُوَ مَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (١). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُذْبِزُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مِنْ امْرَأَةٍ مَا يُعْجِبُهُ فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَزِدُّ مَا فِي نَفْسِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢- وَالزَّوْاجُ هُوَ أَحْسَنُ وَسِيلَةٍ لِإِنْجَابِ الْأَوْلَادِ، وَتَكْثِيرِ النَّسْلِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ الَّتِي يُؤَلِّفُهَا الْإِسْلَامُ عِنَايَةً قَائِمَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي كَثَرِ النَّسْلِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَالْمَنَافِعِ الْخَاصَّةِ مَا جَعَلَ الْأُمَّمَ تَحْرِصُ أَشَدَّ الْجِرَاحِ عَلَى تَكْثِيرِ سَوَادِ أَفْرَادِهَا بِإِعْطَاءِ الْمُكَافَأَاتِ التَّشْجِيعِيَّةِ لِمَنْ كَثُرَ نَسْلُهُ وَزَادَ عَدَدُ أَبْنَائِهِ. وَقَدِيمًا قِيلَ: إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ. وَلَا تَزَالُ هَذِهِ حَقِيقَةً قَائِمَةً لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهَا مَا يَنْقُضُهَا. دَخَلَ الْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ - وَيَزِيدُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ إِعْجَاباً بِهِ - فَقَالَ: يَا أَبَا بَخْرٍ مَا تَقُولُ فِي الْوَلَدِ؟ . . . فَقَلِمَ مَا أَرَادَ - فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هُمْ عِمَادُ ظَهْرِنَا، وَثَمَرُ قُلُوبِنَا، وَفَرَّةُ أَعْيُنِنَا، بِهِمْ نَصُولُ عَلَى أَعْدَائِنَا، وَهُمْ الْخَلْفُ لِمَنْ بَعْدُنَا، فَكُنْ لَهُمْ أَرْضاً ذَلِيلَةً وَسَمَاءً ظَلِيلَةً، إِنْ سَأَلُوكَ فَأَعْطِهِمْ، وَإِنْ اسْتَعْتَبُوكَ (٢).

(١) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٢) استعتبوك: طلبوا منك الرضى.

فَأَعْيَبُهُمْ، لَا تَمْنَعُهُمْ رِفْدَكَ^(٢) فَيَمْلُؤُوا قُرْبَكَ، وَيَكْرَهُوا حَيَاتَكَ، وَيَسْتَبْطِطُوا وَقَاتَكَ. فَقَالَ: «اللَّهُ دُرُّكَ يَا أَبَا بَخْرٍ، هُمْ كَمَا وَصَفْتَ»^(٣).

٣- ثُمَّ إِنَّ غَرِيزَةَ الْأَبْوَةِ وَالْأُمُومَةِ تَنُمُو وَتَتَكَامَلُ فِي ظِلَالِ الطُّفُولَةِ، وَتَنُمُو مُشَاعِرُ الْعَطْفِ وَالْوُدِّ وَالْحَنَانِ، وَهِيَ فَضَائِلُ لَا تَكْمُلُ إِنْسَانِيَّةَ إِنْسَانٍ بِدُونِهَا.

٤- الشُّعُورُ بِتَبِيعَةِ الزَّوْاجِ، وَرِعَايَةِ الْأَوْلَادِ يَنْبَعُثُ عَلَى النَّشَاطِ وَبِذَلِكَ الْوَسْعِ فِي تَقْوِيَةِ مَلَكَاتِ الْفَرْدِ وَمَوَاقِفِهِ. فَيَنْطَلِقُ إِلَى الْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ الشُّهُوسِ بِأَعْبَائِهِ، وَالْقِيَامِ بِوَاجِبِهِ. فَيَكْثُرُ الْاسْتِغْلَالُ وَأَسْبَابُ الْاسْتِثْمَارِ مِمَّا يَزِيدُ فِي تَحْمِيلَةِ الثَّرْوَةِ وَكَثْرَةِ الْإِنْتِاجِ. وَيَذْفَعُ إِلَى اسْتِخْرَاجِ خَيْرَاتِ اللَّهِ مِنَ الْكُونِ وَمَا أَوْدَعَ فِيهِ مِنْ أَشْيَاءَ وَمَنَافِعَ لِلنَّاسِ.

٥- تَوْزِيعُ الْأَعْمَالِ تَوْزِيعاً يَنْتَظِمُ بِهِ شَأْنُ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةٍ، كَمَا يَنْتَظِمُ بِهِ الْعَمَلُ خَارِجَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، مَعَ تَخْدِيدِ مَسْئُولِيَّةِ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِيمَا يَنَاطُ بِهِ مِنْ أَعْمَالٍ. فَالْمَرْأَةُ تَقُومُ عَلَى رِعَايَةِ الْبَيْتِ وَتَدْبِيرِ الْمَنْزِلِ، وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وَتَهْيِئَةِ الْجَوِّ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ لِيَسْتَرِيحَ فِيهِ وَيَجِدَ مَا يَذْهَبُ بِعَنَائِهِ، وَيَجِدُ نَشَاطَهُ. بَيْنَمَا يَسْعَى الرَّجُلُ وَيَنْهَضُ بِالْكَسْبِ، وَمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْبَيْتُ مِنْ مَالٍ وَنَقَاطٍ. وَبِهَذَا التَّوْزِيعِ الْعَادِلِ يُؤَدِّي كُلُّ مِنْهُمَا وَظَائِفَهُ الطَّبِيعِيَّةَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ اللَّهُ وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ، وَيُثْمِرُ الثَّمَارَ الْمُبَارَكَةَ.

٦- عَلَى أَنْ مَا يُثْمِرُهُ الزَّوْاجُ مِنْ تَرَابِطِ الْأَسْرِ، وَتَقْوِيَةِ أَوَاصِرِ الْمَحَبَّةِ بَيْنَ الْعَائِلَاتِ وَتَوْكِيدِ الصَّلَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مِمَّا يُبَارِكُهُ الْإِسْلَامُ وَيُعْضِدُهُ وَيُسَانِدُهُ. فَإِنَّ الْمُجْتَمَعَ الْمُتَرَابِطَ الْمُتَحَابَّ هُوَ الْمُجْتَمَعَ الْقَوِيُّ السَّعِيدُ.

٧- جَاءَ فِي تَقْرِيرِ هَيْئَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ الَّذِي نَشَرَتْهُ صَحِيفَةُ الشُّعْبِ الصَّادِرَةُ يَوْمَ السَّنَةِ ١٩٥٩/٦ أَنَّ الْمُتَزَوِّجِينَ يَعِيشُونَ مَدَّةَ أَطْوَلِ مِمَّا يَعِيشُهَا غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِينَ سَوَاءً كَانَ غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِينَ أَرَامِلَ أَمْ مُطَلَّقِينَ أَمْ عَزَاباً مِنَ الْجِنْسَيْنِ. وَقَالَ التَّقْرِيرُ: إِنَّ النَّاسَ بَدَؤُوا بِتَزْوُجُونَ فِي سِنِّ أَصْغَرٍ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، وَإِنَّ عُمرَ الْمُتَزَوِّجِينَ أَكْثَرَ طَوَلاً. وَقَدْ بَنَتْ الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ تَقْرِيرَهَا عَلَى أُسَاسِ أبحاثٍ وَإِخْصَائِيَّاتٍ تَمَثَّلَتْ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ خِلَالَ عَامِ ١٩٥٨ بِإِكْمَالِهِ، وَبِنَاءِ عَلَى هَذِهِ الْإِخْصَاءَاتِ قَالَ التَّقْرِيرُ: إِنَّهُ مِنَ الْمُؤَكَّدِ أَنَّ مُعْدَلَ الْوَفَاةِ بَيْنَ الْمُتَزَوِّجِينَ، - مِنَ الْجِنْسَيْنِ - أَقْلُ مِنْ مُعْدَلَ الْوَفَاةِ بَيْنَ غَيْرِ الْمُتَزَوِّجِينَ، وَذَلِكَ فِي مُخْتَلَفِ الْأَعْمَارِ. وَاسْتَظَرَّةُ التَّقْرِيرِ قَائِلاً: وَبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الزَّوْاجَ شَيْءٌ مُفِيدٌ صَحِيحاً لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ عَلَى السَّوَاءِ.

حَتَّى أَنْ أخطَرَ الحَمْلَ والولادة قد تضاءلت فأصبحت لا تُشكّل خطراً على حياة الأم. وقال التقرير: إنَّ مُتَوَسِّطَ سِنِّ الزَّوْاجِ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ الْيَوْمَ هُوَ ٢٤ لِلْمَرْأَةِ وَ٢٧ لِلرَّجُلِ. وَهُوَ بَيْنَ أَقَلِّ مِنْ مُتَوَسِّطِ سِنِّ الزَّوْاجِ مُنْذُ سَنَوَاتٍ.

حُكْمُ الزَّوْاجِ (١)

الزَّوْاجُ الْوَاجِبُ: يَجِبُ الزَّوْاجُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَخَشِيَ الْعَنْتَ (٢). لِأَنَّ صِبَاةَ النَّفْسِ وَإِعْقَاقَهَا عَنِ الْحَرَامِ وَاجِبٌ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِالزَّوْاجِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْمُسْتَطِيعُ الَّذِي يَخَافُ الضَّرَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ مِنَ الْعُرُوبَةِ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّزْوِجِ، لَا يُخْتَلَفُ فِي وَجُوبِ التَّزْوِجِ عَلَيْهِ. فَإِنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَعَجَزَ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَى الزَّوْجَةِ فَإِنَّهُ يَسَعُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتَغْنِيَنَّ الَّذِينَ لَا يَحِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٣). وَلِكَثِيرٍ مِنَ الصَّيَامِ، لَمَّا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ (٤) فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ (٥) أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ (٦)».

الزَّوْاجُ الْمُسْتَحَبُّ: أَمَّا مَنْ كَانَ تَائِقاً لَهُ وَقَادِراً عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ اقْتِرَافِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الزَّوْاجَ يُسْتَحَبُّ لَهُ، وَيَكُونُ أَوَّلَى مِنَ التَّخَلِّيِ لِلْعِبَادَةِ، فَإِنَّ الزَّهْبَانِيَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ. رَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَبْدَلَنَا بِالزَّهْبَانِيَّةِ الْخَفِيَّةِ السُّمْحَةَ (٨)». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ، وَلَا تَكُونُوا كَزَهْبَانِيَّةِ النَّصَارَى (٩)». وَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي الزَّوَائِدِ: إِنَّمَا يَمْنَعُكَ مِنَ التَّزْوِجِ عَجْزٌ أَوْ فُجُورٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يَتِمُّ نُسُكُ التَّائِبِ حَتَّى يَتَزَوَّجَ.

- (١) حكمه: وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة.. الخ.
- (٢) العنت: الزنى. ويطبق على الإثم والفجور والأمور الشاقة.
- (٣) سورة النور، الآية: ٣٣.
- (٤) المعشر: الطائفة يشملهم وصف، فالأنبياء معشر، والشيوخ معشر، والشباب معشر، والنساء معشر.. وهكذا.
- (٥) الباءة: الجماع. من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه فليتزوج. ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطع الجاه.
- (٦) أغض وأحصن: أشد غصاً للبصر، وأشد إحصاناً للفرج ومنعاً من الوقوع في الفاحشة.
- (٧) الوجاء: رض الخصيتين، والمراد هنا الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المعنى كما يفعله الوجاء.
- (٨) إذ إنها مخالفة لطبيعة الإنسان، وما كان الله ليشرع إلا ما يتفق وطبيعته.
- (٩) في مسنده محمد بن ثابت وهو ضعيف.

الزَّوْاجُ الْحَرَامُ: وَيَحْرُمُ فِي حَقِّ مَنْ يَخْلُ بِالزَّوْجَةِ فِي الْوَطْءِ وَالْإِنْفَاقِ، مَعَ عَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَتَوَقَّاهُ إِلَيْهِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: فَمَتَى عَلِمَ الزَّوْجُ أَنَّهُ يَعْجُزُ عَنِ نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ، أَوْ صَدَاقِهَا أَوْ شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِهَا الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى يُبَيِّنَ لَهَا. أَوْ يَغْلَمَ مِنْ نَفْسِهِ الْقُدْرَةَ عَلَى أَدَاءِ حُقُوقِهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ بِهَ عِلَّةٌ تَمْنَعُهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ كَيْلَا يَغُرَّ الْمَرْأَةُ مِنْ نَفْسِهِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَغُرَّهَا بِنَسَبٍ يَدَّعِيهِ وَلَا مَالٍ وَلَا صِنَاعَةٍ يَذْكُرُهَا وَهِيَ كَاذِبٌ فِيهَا. وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَتْ مِنْ نَفْسِهَا الْعَجْزَ عَنْ قِيَامِهَا بِحُقُوقِ الزَّوْجِ، أَوْ كَانَ بِهَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ الْاسْتِمْتَاعَ، مِنْ جُنُونٍ، أَوْ جُذَامٍ، أَوْ بَرَصٍ، أَوْ دَاءٍ فِي الْفَرْجِ، لَمْ يَجُزْ لَهَا أَنْ تَغُرَّهُ، وَعَلَيْهَا أَنْ تُبَيِّنَ لَهُ مَا بِهَا فِي ذَلِكَ. كَمَا يَجِبُ عَلَى بَائِعِ السَّلْعَةِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَسْلُتِيهِ مِنَ الْعُيُوبِ.

وَمَتَى وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِصَاحِبِهِ غَيْبًا فَلَهُ الرُّدُّ. فَإِنْ كَانَ الْغَيْبُ بِالْمَرْأَةِ رَدَّهَا الزَّوْجُ وَأَخَذَ مَا كَانَ أَعْطَاهَا مِنَ الصَّدَاقِ. وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي بَيَاضَةَ فَوَجَدَ بِكَشْحِهَا^(١) بَرَصًا فَرَدَّهَا وَقَالَ: «دَلَسْتُمْ عَلَيَّ». وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ فِي امْرَأَةِ الْعَيْنِ^(٢) إِذَا أَسْلَمَتْ نَفْسَهَا ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالْمَنَّةِ فَقَالَ مَرْءٌ: لَهَا جَمِيعُ الصَّدَاقِ. وَقَالَ مَرَّةً: لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ. وَهَذَا يَتَنَبَّي عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلِهِ: بِمَ تَسْتَحِقُّ الصَّدَاقَ؟ بِالتَّسْلِيمِ أَوْ بِالْدُّخُولِ؟ .. قَوْلَانِ^(٣).

الزَّوْاجُ الْمَكْرُوهُ: وَيُكْرَهُ فِي حَقِّ مَنْ يُخْلُ بِالزَّوْجَةِ فِي الْوَطْءِ وَالْإِنْفَاقِ. حَيْثُ لَا يَقَعُ ضَرَرٌ بِالْمَرْأَةِ، بَانَ كَانَتْ غَنِيَّةً وَلَيْسَ لَهَا رَغْبَةٌ قَوِيَّةٌ فِي الْوَطْءِ. فَإِنْ انْقَطَعَ بِذَلِكَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ أَوْ الْاشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ أَشْتَدَّتِ الْكَرَاهَةُ.

الزَّوْاجُ الْمُبَاحُ: وَيَبَاحُ فِيهَا إِذَا انْتَفَتِ الدَّوَاعِي وَالْمَوَانِعُ.

النَّهْيُ عَنِ التَّبْتُلِ^(٤) لِلْقَادِرِ عَلَى الزَّوْاجِ:

١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعُزُوبَةَ فَقَالَ: أَلَا اخْتَصِمِي؟ فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَصِمَ أَوْ اخْتَصِمَ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

٢- وَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَدِنَ

(١) أَيِ خَاصَرْتَهَا.

(٢) أَيِ الْعَاجِزِ عَنْ إِيْتَانِ النِّسَاءِ.

(٣) سِبَاطِي ذَلِكَ مَفْصَلًا.

(٤) التَّبْتُلُ: الْإِنْقِطَاعُ عَنِ الزَّوْاجِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْمَلَاذِ إِلَى الْعِبَادَةِ.

له لاختصاصنا. رواه البخاري. أي لو أذن بالتبثُل حتى يُفْضِيَ بنا الأمر إلى الاختصاص. قال الطبري: التبثُل الذي أرادَه عثمانُ بنُ مظعونٍ تخريمُ النساءِ والطيبِ وكلِّ ما يُتَلَذَّذُ به فلهذا أنزلَ في حَقِّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١).

تقديمُ الزواجِ على الحج: وإن احتاج الإنسان إلى الزواج وخشي العنتَ بِتَرْكِهِ قَدَمَهُ على الحجِ الواجب، وإن لم يخف قدم الحج عليه. وكذلك فروض الكفاية، - كالعلم والجهاد - نُقِّدُ على الزواج إن لم يخش العنت.

الإغراض عن الزواج وسببه

تبيّن مما تقدّم أن الزواج ضرورة لا غنى عنها، وآلة لا يمنع منه إلا العجز أو الفجور كما قال أمير المؤمنين عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء، وأن الإغراض عن الزواج يَفُوتُ على الإنسان كثيراً من المنافع والمزايا. وكان هذا كافياً في دفع الجماعة المسلمة إلى العمل على تهية أسبابه وتفسير وسائله حتى ينعم به الرجال والنساء على السواء. ولكن على العكس من ذلك خرج كثير من الأسر عن سماحة الإسلام وسُمُو تعاليمه، فعقدوا الزواج ووضعوا العقبات في طريقه، وخلّفوا بذلك التعقيد أزمة تعرّض بسببها الرجال والنساء لآلام العزوبة وتباريحها. والاستجابة إلى العلاقات الطائشة والصلوات الخلية. وظاهرة أزمة الزواج لا تبدو في مجتمع القرية كما تبدو في مجتمع المدينة إذ إن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الإسراف وأسباب التعقيد - إذا استثنينا بغض الأسر الغنية - بينما تبدو الحياة في المدينة معقدة كل التعقيد. ومعظم أسباب هذه الأزمة ترجع إلى التغالي في المهور^(٢) وكثرة النفقات التي تُرهق الزوج وتغيبها. لهذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تبدل المرأة وخروجها بهذه الصورة المثيرة ألقى الريبة والشك في مسلكها، وجعل الرجل حذراً في اختيار شريكه حياته. بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج، إذ لم يجد المرأة التي تصلح - في نظره - للقيام بأعباء الحياة الزوجية. ولا بد من العودة إلى تعاليم الإسلام فيما يتصل بتربية المرأة وتنشيتها على الفضيلة والعفاف والاختشام وترك التغالي في المهر وتكاليف الزواج.

(١) سورة المائدة، الآية: ٨٧.

(٢) راجع فصل التغالي في المهور.

اختيار الزوجة

الزوجة سكن للزوج، وحزب له، وهي شريكة حياته، ورثة بيته، وأُم أولاده ومهوى قوايده، وموضع سيرة ونجواه. وهي أهم ركن من أركان الأسرة، إذ هي المنجبة للأولاد، وعنهما يرثون كثيراً من المزايا والصفات، وفي أحضانها تتكوّن عواطف الطفل، وتترى ملكاته ويتلقى لغته، ويكتسب كثيراً من تقاليده وعاداته، ويعرف دينه، ويتعود السلوك الاجتماعي. من أجل هذا غني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة، وجعلها خير متاع ينبغي التطلع إليه والحرص عليه. وليس الصلاح إلا المحافظة على الدين والتمسك بالفضائل، ورعاية حق الزوج، وحماية الأبناء، فهذا هو الذي ينبغي مراعاته. وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا، فهو مما خطرته الإسلام ونهى عنه إذا كان مجرداً من معاني الخير والفضل والصلاح. وكثيراً ما يتطلع الناس إلى المال الكثير، أو الجمال الفاتن، أو الجاه العريض، أو النسب العريق، أو إلى ما يُعد من شرف الآباء، غير ملاحظين كمال الثبوس وحسن التربية: فتكون ثمرة الزواج مرة، وتنتهي بنتائج ضارة. ولهذا يُحذّر الرسول ﷺ من التزوج على هذا النحو، فيقول: «إياكم وخضراء الدمن»، قيل: يا رسول الله وما خضراء الدمن؟ قال: «المرأة الحسناء في المنبت السوء»^(١).

ويقول: «لا تزوجوا النساء لحسنهن، فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن، فعسى أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة خرماء»^(٢) ذات دين أفضل^(٣). ويخبر أن الذي يُريد الزواج مُبتغياً به غير ما يقصد منه من تكوين الأسرة ورعاية شؤونها، فإنه يُعامل بنقيض مقصوده، فيقول: «من تزوج امرأة لِمَالِها لم يَزِدْهُ اللهُ إلا فقراً، ومن تزوج امرأة لِحَسَبِها لم يَزِدْهُ اللهُ إلا دناءة، ومن تزوج امرأة ليغض بها بصره، ويخصن فرجه، أو يصل رحمه، بَارَكَ اللهُ لَهَا فيها وبَارَكَ لَهَا فيه». رواه ابن جبان في الضعفاء. والقصد من هذا الخطر ألا يكون القصد الأول من الزواج هو هذا الاتجاه نحو هذه الغايات الدنيا، فإنها لا ترفع من شأن صاحبها ولا تسمو به. بل الواجب أن يكون الدين متوقفاً أولاً، فإن الدين هداية للعقل والصميم. ثم تأتي بعد ذلك الصفات التي يرغب فيها الإنسان بطبعه وتميل إليها نفسه. يقول الرسول ﷺ: «تُنكح المرأة لأربع: لِمَالِها، ولِحَسَبِها، ولِجَمَالِها، وَلِدِينِها، فاظفر بذات الدين تربت يداك»^(٤). رواه البخاري ومسلم.

(١) رواه الدارقطني وقال: تفرد به الواقدي وهو ضعيف والدمن ما بقي من آثار الديار ويستعمل سماً.

(٢) الخرماء المشقوقة الأنف والأذن.

(٣) هذا الحديث رواه عبد بن حميد وفيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف.

(٤) تربت يداك: التصقت بالتراب، وهو دعاء بالفقر على من لم يكن الدين من أهدافه.

وَيَضَعُ تَحْدِيداً لِلْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ، وَأَنَّهَا الْجَمِيلَةُ الْمُطِيعَةُ الْبَارَّةُ الْأَمِينَةُ. فَيَقُولُ: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ. وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا أَمْسَمْتَ عَلَيْهَا أَبْرَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَمِنْ الْمَزَايَا الَّتِي يَنْبَغِي تَوْفُّرُهَا فِي الْمَرْأَةِ الْمُخْطُوبَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَيْتَةٍ كَرِيمَةٍ مَعْرُوفَةٍ بِاعْتِدَالِ الْمَزَاجِ، وَهُدُوءِ الْأَعْصَابِ، وَالبُعْدِ عَنِ الْانْتِزَاعَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَإِنَّهَا أَجْدَرُ أَنْ تَكُونَ حَانِيَةً عَلَى وَلَدِهَا، رَاعِيَةً لِحَقِّ زَوْجِهَا. خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ هَانِيَةَ فَاعْتَذَرَتْ إِلَيْهِ بِأَنَّهَا صَاحِبَةُ أَوْلَادٍ، فَقَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ زَكِيَّةُ الْإِبْلِ صَالِحِ نِسَاءٍ قُرَيْشٍ، أَخْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ»^(١). وَطَبِيعَةُ الْأَضْلِ الْكَرِيمِ أَنْ يَتَفَرَّغَ عَنْهُ مِثْلُهُ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «النَّاسُ مَعَادِنٌ كَمَعْدِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَهُوا».

وَهَلْ يُنْتِجُ الْخَطِيئُ إِلَّا وَشِيحُهُ وَيُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهِ النَّخْلُ
خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً لَا يُدَانِيهَا فِي شَرَفِهَا فَأَتَشَدَّتْ:

بَكَى الْحَسَبُ الْمَزَاكِي بِعَيْنِ غَزِيرَةٍ مِنْ الْحَسَبِ الْمُنْقُوصِ أَنْ يُجْمَعَ مَعَا
وَمِنْ مَقَاصِدِ الزَّوْجِ الْأَوَّلَى إِنْتِجَابُ الْأَوْلَادِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مُنْجِبَةً، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِسَلَامَةِ بَدَنِهَا وَبِقِيَّاسِهَا عَلَى مِثْلَاتِهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا وَعَمَّاتِهَا وَخَالَاتِهَا. خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً عَقِيمًا لَا تَلِدُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَطَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، وَجَمَالٍ وَأَنَّهَا لَا تَلِدُ. فَهَاءُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَافِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَالْوَدُودُ هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَتَوَدَّدُ إِلَى زَوْجِهَا وَتَتَحَبَّبُ إِلَيْهِ، وَتَبْدُلُ طَاقَتَهَا فِي مَرْضَاتِهِ. وَالْإِنْسَانُ بِطَبِيعَتِهِ يَغْتَشِقُ الْجَمَالَ وَيَهْوَاهُ، وَيَشْعُرُ دَائِمًا فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ فَاقِدٌ لشيءٍ مِنْ ذَاتِهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْجَمِيلُ بَعِيدًا عَنْهُ.

فَإِذَا أَخْرَزَهُ وَاسْتَوَلَّى عَلَيْهِ شَعَرَ بِسَكَنِ نَفْسِيٍّ، وَازْتَوَاءٍ عَاطْفِيٍّ وَسَعَادَةٍ، وَلِهَذَا لَمْ يُسْقِطِ الْإِسْلَامُ الْجَمَالَ مِنْ حِسَابِهِ عِنْدَ اخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ. فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ». وَخَطَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ امْرَأَةً، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «أَذْهَبَ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ آخَرُى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا» أَي تَدُومَ بَيْنَكُمَا الْمَوَدَّةُ وَالْعِشْرَةُ. وَنَصَحَ الرَّسُولُ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَقَالَ لَهُ: «انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْنًا». وَكَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَخْتَبِيءُ

(١) أحناء: أكثره شفقة، والحانية على ولدها: هي التي تقوم عليهم في يتمهم، فإذا تزوجت فليست بحانية. أرعاه: أحفظه وأصون لما له بالأمانة فيه له وترك التبذير في الإنفاق. ذات اليد: المال. يقال فلان قليل ذات اليد: أي قليل المال.

لِمَنْ يُرِيدُ التَّزْوِجَ بِهَا؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ رُؤْيَيْهَا، والنَّظَرِ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى الْإِقْتِرَانِ بِهَا. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُزِيلُ بَعْضَ النِّسْوَةِ لِيَتَعَرَّفْنَ بَعْضُ مَا يَخْفَى مِنَ الْعُيُوبِ، فيقول لها: «سَمِي فَمَهَا شَمِي إِنْطَلَيْهَا، انْظُرِي إِلَى عُرْقُوبَيْهَا». وَتُسْتَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ بِكَرًّا، فَإِنَّ الْبِكْرَ سَادِجَةٌ لَمْ يَنْبَغِ لَهَا عَهْدٌ بِالرِّجَالِ، فيكون التَّزْوِيجُ بِهَا أَذْعَى إِلَى تَقْوِيَةِ عُقْدَةِ النِّكَاحِ، وَيَكُونُ حُبُّهَا لَزُوجِهَا الصَّقَ بِقَلْبِهَا «فَمَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ».

ولما تزوج جابر بن عبد الله ثيباً قال له رسول الله ﷺ: «هَلَا بِكَرًّا تُلَاحِظُهَا وَتُلَاحِظُكَ؟...» فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَبَاهُ قَدْ تَرَكَ بَنَاتٍ صِغَاراً، وَمَنْ فِي حَاجَةٍ إِلَى رِعَايَةِ امْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَى شُؤْنِهِنَّ، وَأَنَّ الثَّيْبَ أَقْدَرُ عَلَى هَذِهِ الرِّعَايَةِ مِنَ الْبِكْرِ الَّتِي لَمْ تُدْرَبْ عَلَى تَدْبِيرِ الْمَنْزِلِ. وَمِمَّا يَتَّبَعِي مِلَاحَظَتَهُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّةُ تَقَارُبٍ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ مِنْ حَيْثُ السِّنُّ وَالْمَرْكَزُ الْاجْتِمَاعِي، وَالْمُسْتَوَى الثَّقَافِي وَالْاِقْتِصَادِي. فَإِنَّ التَّقَارُبَ فِي هَذِهِ التَّوَاجِي مِمَّا يُعِينُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ، وَبِقَاءِ الْأَلْفَةِ. وَقَدْ خَطَبَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهَا صَغِيرَةٌ، فَلَمَّا خَطَبَهَا عَلِيٌّ زَوْجَهَا إِثَاءَ. هَذِهِ بَغْضُ الْمَعَانِي الَّتِي أَرْشَدَ الْإِسْلَامُ إِلَيْهَا؛ لِيَتَّخِذَهَا مُرِيدَ الزَّوْاجِ نِيَرَاماً يَسْتَضِيئُونَ بِهِ، وَيَسِيرُونَ عَلَى هُدَاهُ. لَوْ أَنَّا لَاحَظْنَا هَذِهِ الْمَعَانِي عِنْدَ اخْتِيَارِنَا لِلزَّوْجَةِ لَأَمَكَّنَ أَنْ نَجْعَلَ مِنْ بَيُوتِنَا جَنَّةً يَنْعَمُ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَسْعَدُ بِهَا الزَّوْجُ، وَنُعِدُّ لِلْحَيَاةِ أَبْنَاءَ صَالِحِينَ، تَخَيَّا بِهِمْ أُمَمُهُمْ حَيَاةً طَيِّبَةً كَرِيمَةً...»

اخْتِيَارُ الزَّوْجِ

وعلى الولي أَنْ يَخْتَارَ لِكَرِيمَتِهِ، فَلَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا لِمَنْ لَهُ دِينٌ وَخُلُقٌ وَشَرَفٌ وَحُسْنُ سَمْتٍ، فَإِنْ عَاشَرَهَا عَاشَرَهَا بِمَعْرُوفٍ، وَإِنْ سَرَّحَهَا سَرَّحَهَا بِإِحْسَانٍ.

قال الإمام الغزالي في الإختباء: والاحتياط في حقها أهم، لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها، والزَّوْجُ قَادِرٌ عَلَى الطَّلَاقِ بِكُلِّ حَالٍ. وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ ظَالِماً أَوْ فَاسِقاً أَوْ مُبْتَعِداً أَوْ شَارِبَ خَمْرٍ فَقَدْ جَنَى عَلَى دِينِهِ وَتَعَرَّضَ لِسُخْطِ اللَّهِ لِمَا قَطَعَ مِنَ الرَّجْمِ وَسُوءِ الْاِخْتِيَارِ. قال رجلٌ للحسن بن علي: إِنَّ لِي بِنْتاً، فَمَنْ تَرَى أَنْ أُزَوِّجَهَا لَهُ؟ قَالَ: زَوِّجَهَا مِمَّنْ يَتَّقِي اللَّهَ، فَإِنَّ أَحَبَّهَا أَكْرَمَهَا، وَإِنْ أَبْغَضَهَا لَمْ يَظْلِمَهَا. وقالت عائشة: النِّكَاحُ رِقٌّ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ أَيْنَ يَضَعُ كَرِيمَتَهُ. وقال ﷺ: «مَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ فَاسِقٍ فَقَدْ قَطَعَ رَجَمَهَا». رواه ابنُ جَبَّانٍ فِي الضُّعَفَاءِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَرَوَاهُ فِي الثَّقَاتِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. قال ابنُ تَيْمِيَّةَ: وَمَنْ كَانَ مُصِيراً عَلَى الْفُسُوقِ لَا يَتَّبَعِي أَنْ يُزَوِّجَ.

الخطبة

الخطبة: فِعْلَةٌ كَقَعْدَةٍ وَجِلْسَةٍ، يقال: خَطَبَ المرأةُ يَخْطُبُهَا خَطْبًا وَخِطْبَةً؛ أي طَلَبَهَا للزواج بالوسيلة المَعْرُوفَةَ بَيْنَ النَّاسِ، ورجلٌ خَطَّابٌ: كَثِيرُ التَّصَرُّفِ فِي الْخِطْبَةِ، وَالْخَطِيبُ، وَالْخِطْبُ، الَّذِي يَخْطُبُ الْمَرْأَةَ، وَهِيَ خِطْبُهُ وَخِطْبَتُهُ. وَخَطَبَ يَخْطُبُ، قَالَ كَلَامًا يَعْطُ بِهِ، أَوْ يَمْدَحُ غَيْرَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَالْخِطْبَةُ مِنْ مُقَدَّمَاتِ الزَّوْجِ. وَقَدْ شَرَعَهَا اللَّهُ قَبْلَ الْإِتِّبَاطِ بِعَقْدِ الزَّوْجِيَّةِ لِيَتَعَرَّفَ كُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ، وَيَكُونَ الْإِقْدَامُ عَلَى الزَّوْجِ عَلَى هُدًى وَبَصِيرَةٍ.

مَنْ تَبَاحَ خِطْبَتُهَا: أَوَّلًا: لَا تَبَاحُ خِطْبَةُ امْرَأَةٍ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَ فِيهَا شَرْطَانِ: أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَنْعُ زَوَاجَهُ مِنْهَا فِي الْحَالِ.

ثَانِيًا: أَلَّا يَسْبِقَهُ غَيْرُهُ إِلَيْهَا بِخِطْبَةٍ شَرْعِيَّةٍ. فَإِنْ كَانَتْ ثَمَّةَ مَوَانِعَ شَرْعِيَّةٍ: كَانَتْ تَكُونُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَيَّدَةِ أَوْ الْمُؤَقَّتَةِ، أَوْ كَانَتْ كَانَتْ غَيْرُهُ سَبَقَهُ بِخِطْبَتِهَا؛ - لَا يَبَاحُ لَهُ خِطْبَتُهَا.

خِطْبَةُ مُعْتَدَةِ الْغَيْرِ: تَحْرُمُ خِطْبَةُ الْمُعْتَدَةِ. سِوَا أَكَانَتْ عِدَّتُهَا عِدَّةَ وَفَاةٍ أَمْ عِدَّةَ طَلَاقٍ، أَكَانَ الطَّلَاقُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَمْ بَائِنًا. فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَةً مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ حُرِّمَتْ خِطْبَتُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ عِصْمَةِ زَوْجِهَا. وَلَوْ مُرَاجَعَتْهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ. وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَةً مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ حُرِّمَتْ خِطْبَتُهَا بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ إِذْ حَقَّ الزَّوْجُ لَا يَزَالُ مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَلَوْ حَقَّ إِعَادَتُهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ. فَمَنْ تَقَدَّمَ رَجُلٌ آخَرٌ لِخِطْبَتِهَا اِعْتَدَاءً عَلَيْهِ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّغْرِيبِ بِخِطْبَتِهَا، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ.

وَأِنْ كَانَتْ مُعْتَدَةً مِنْ وَفَاةٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّغْرِيبُ لِخِطْبَتِهَا أَثْنَاءَ الْعِدَّةِ دُونَ التَّصْرِيحِ؛ لِأَنَّ صِلَةَ الزَّوْجِيَّةِ قَدْ انْقَطَعَتْ بِالْوَفَاةِ، فَلَمْ يَبْقَ لِلزَّوْجِ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِزَوْجِيَّتِهِ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا. وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ خِطْبَتُهَا بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ؛ رِغَايَةً لِحُزْنِ الزَّوْجَةِ وَإِحْدَادِهَا مِنْ جَانِبٍ، وَمُحَافَظَةً عَلَى شُعُورِ أَهْلِ الْمَيْتِ وَوَرَثَتِهِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾^(١).

وَالْمُرَادُ بِالنِّسَاءِ الْمُعْتَدَاتُ لَوَفَاةِ أَزْوَاجِهِنَّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا السِّيَاقِ: وَمَعْنَى التَّعْرِيفِ أَنْ يَذْكُرَ الْمُتَكَلِّمُ شَيْئًا يَدُلُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَذْكُرْهُ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «إِنِّي أُرِيدُ التَّزْوِجَ»، وَلَوْ دِدْتُ أَنْ يُيسَّرَ اللَّهُ لِي امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ. أَوْ يَقُولَ: إِنْ اللَّهُ لَسَائِقٌ لَكَ خَيْرًا. وَالْهَدْيَةُ إِلَى الْمُعْتَدَةِ جَائِزَةٌ، وَهِيَ مِنَ التَّعْرِيفِ. وَجَائِزُ أَنْ يَمْدَحَ نَفْسَهُ، وَيَذْكُرَ مَائِزَهُ عَلَى وَجْهِ التَّعْرِيفِ بِالزَّوْجِ. وَقَدْ فَعَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ. قَالَتْ سَكِينَةُ بِنْتُ حَنْظَلَةَ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَلَمْ تَنْقُضْ عِدَّتِي مِنْ مَهْلِكَ^(١) زَوْجِي. فَقَالَ: قَدْ عَرَفْتُ قَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَرَابَتِي مِنْ عَلِيٍّ، وَمَوْضِعِي فِي الْعَرَبِ. قُلْتُ: عَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا جَعْفَرٍ، إِنَّكَ رَجُلٌ يُوَحِّدُ عَنْكَ. . تَخْطُبُنِي فِي عِدَّتِي؟. قَالَ: إِنَّمَا أَخْبَرْتُكَ بِقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ عَلِيٍّ.

وَقَدْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ مُتَأَيِّمَةٌ^(٢) مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَخَيْرَتُهُ، وَمَوْضِعِي فِي قَوْمِي» وَكَانَتْ تِلْكَ خِطْبَةً. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣). وَخُلَاصَةُ الْآرَاءِ أَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْخِطْبَةِ حَرَامٌ لِجَمِيعِ الْمُعْتَدَاتِ، وَالتَّعْرِيفُ مُبَاحٌ لِلْبَائِنِ وَلِلْمُعْتَدَةِ مِنَ الْوَفَاةِ، وَحَرَامٌ فِي الْمُعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقِ رَجْعِيٍّ. وَإِذَا صَرَخَ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ وَلَكِنْ لَمْ يَغْهَدْ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: يُفَارِقُهَا. دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: صَحَّ الْعَقْدُ وَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ الصَّرِيحَ الْمَذْكُورَ لِاخْتِلَافِ الْجَهَةِ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا لَوْ وَقَعَ الْعَقْدُ فِي الْعِدَّةِ وَدَخَلَ بِهَا. وَهَلْ تَحِلُّ لَهُ بَعْدُ أَمْ لَا؟ قَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَحِلُّ لَهُ زَوَاجُهَا بَعْدَ. وَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يَحِلُّ لَهُ إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا شَاءَ.

الْخِطْبَةُ عَلَى الْخِطْبَةِ: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ اعْتِدَاءٍ عَلَى حَقِّ الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ وَإِسَاءَةٍ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَنْجُمُ عَنْ هَذَا التَّصَرُّفِ الشَّقَاقُ بَيْنَ الْأُسْرِ، وَالْإِعْتِدَاءِ الَّذِي يُرَوِّعُ الْأَمْنِينَ. فَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ^(٤) حَتَّى يَذَرَ^(٥)». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَمَحَلُّ التَّخْرِيمِ مَا إِذَا صَرَحتُ بِالْخِطْبَةِ بِالْإِجَابَةِ، وَصَرَخْتُ وَلِئِذَا الَّذِي

(١) مهلك: أي هلاك.

(٢) متأيم: أي أنها أيم.

(٣) الحديث منقطع، لأن محمد الباقر بن علي لم يدرك النبي ﷺ.

(٤) مفهوم لفظ الأخ معطل: لأنه خرج مخرج الغالب، فتحرم الخطبة على خطبة الكافر والفاسق. وأخذ بالمفهوم

بعض الشافعية والأوزاعي، وجوزوا الخطبة على خطبة الكافر. قال الشوكاني: وهو الظاهر.

(٥) يذر: يترك.

أذنت له، حيث يكون إذنه مُعْتَبَرًا. وتُجَوِّزُ الْخِطْبَةُ لو وقع التَّضْرِيحُ بالردِّ، أو وقعت الإجابة بالتعريض، كقولها: لا رَغْبَةَ عنكَ. أو لم يعلم الثاني بِخِطْبَةِ الأول، أو لم تقبل وترفض أو أذن الخاطب الأول للثاني. وحكى الترمذي عن الشافعي في معنى الحديث: إذا خَطَبَ المرأةَ فَرَضِيَتْ به وَرَكْنَتْ إليه فليس لأحد أن يَخْطُبَ على خِطْبَتِهِ. فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يَخْطُبَهَا. وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أثم والعقد صحيح لأنَّ النَّهْيَ عن الْخِطْبَةِ، وليست شرطاً في صِحَّةِ الزَّوْاجِ، فلا يفسخ بوقوعها غيرَ صَحِيحَةٍ. وقال داود: إذا تزوجها الخاطب الثاني فبُيِّحَ الْعَقْدُ قَبْلَ الدُّخُولِ وبعده...

النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ: بِمَا يَرْطُبُ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ وَيَجْعَلُهَا مَخْشُوفَةً بِالسَّعَادَةِ مُحَوَّلَةً بِالْهَنَاءِ، أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ الْخِطْبَةِ لِيَعْرِفَ جَمَالَهَا الَّذِي يَدْعُوهُ إِلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الْاِفْتِرَاقِ بِهَا، أَوْ قُبْحَهَا الَّذِي يَضُرُّهُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا.

وَالْحَازِمُ لَا يَدْخُلُ مَدْخَلًا حَتَّى يَعْرِفَ خَيْرَهُ مِنْ شَرِّهِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهِ، قَالَ الْأَعْمَشُ: كُلُّ تَزْوِيجٍ يَقَعُ عَلَى غَيْرِ نَظَرٍ فَأَخْرَهُ هَمٌّ وَعَمٌّ. وَهَذَا النَّظَرُ نَدَبٌ إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَرَغْبٌ فِيهِ.

١- فعن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا، فَلْيَفْعَلْ». قال جابر: فَخَطَبْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَكُنْتُ اخْتَبَيْتُهَا^(١) حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا بَعْضَ مَا دَعَانِي إِلَيْهَا. رواه أبو داود.

٢- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْظُرْتُ إِلَيْهَا؟».. قَالَ: لَا. قَالَ: «انْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا». أَيِ أَجْدَرُ أَنْ يَدُومَ الْوِفَاقُ بَيْنَكُمَا. رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه.

٣- وعن أبي هريرة أن رجلاً خَطَبَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْظُرْتُ إِلَيْهَا؟».. قَالَ: لَا. قَالَ: «فَأَذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَغْيَنِ الْأَنْصَارِ شَيْنًا»^(٢).

الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَنْظُرُ إِلَيْهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ يَنْظُرُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لَا غَيْرُ. لِأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ عَلَى الْجَمَالِ أَوِ الدَّمَامَةِ، وَإِلَى الْكَفَّيْنِ عَلَى خُصُوبَةِ الْبَدَنِ. أَوْ عَدَمِهَا. وَقَالَ دَاوُدُ: يَنْظُرُ إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَنْظُرُ إِلَى مَوَاضِعِ اللَّحْمِ. وَالْأَحَادِيثُ لَمْ تُعَيِّنْ مَوَاضِعَ النَّظَرِ، بَلْ أَطْلَقَتْ لِيَنْظُرَ إِلَى مَا يَخْصُلُ لَهُ الْمَقْصُودُ

(١) فيه دليل على أنه ينظر إليها على غفلتها وإن لم تأذن له.

(٢) قيل صغر أو عمش.

بالنظر إليه^(١). والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور: أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم؛ فذكر له صغرها، فقال: أبعت بها إليك، فإن رخصت فهي امرأتك، فأرسل إليها، فكشف عن ساقها؛ فقالت: لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك. وإذا نظر إليها ولم تُعجبهُ فليسكت ولا يقل شيئاً حتى لا تتأذى بما يذكُر عنها، ولعل الذي لا يُعجبهُ منها قد يُعجب غيرهُ.

نظر المرأة إلى الرجل: وليس هذا الحكم مقصوداً على الرجل، بل هو ثابت للمرأة أيضاً. فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يُعجبها منه مثل ما يُعجبهُ منها. قال عمر: لا تزوجوا بتاتكن من الرجل الدميم، فإنه يُعجبهنّ منهم ما يُعجبهم منهنّ.

التعريف على الصفات: هذا بالنسبة للنظر الذي يُعرف به الجمال من القبح، وأما بقية الصفات الخلقية فتُعرف بالوصف والاستيصال، والتحرّي ممن خالطوهما بالمعاشرة أو الجوار، أو بواسطة بعض أفراد ممن هم موضع يقته من الأقرباء كالأم والأخت. وقد بعث النبي ﷺ أم سليم إلى امرأة فقال: «انظري إلى عرقوبها وشمي معاطفها»^(٢). وفي رواية «شمي عوارضها»^(٣) رواه أحمد والحاكم والطبراني والبيهقي.

قال الغزالي في الإحياء: ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها إلا من هو بصير صادق، خبير بالظاهر والباطن، ولا يميل إليها فيغترط في الثناء، ولا يخسدها فيقصر، فالطباع مائلة في مبادئ الزواج، ووصف المزوجات إلى الإفراط أو التفريط. وقُل من يصدق فيه، ويقتصد؛ بل الخداع والإغراء أغلب. والاحتياط فيه مهم لمن يخشى على نفسه الشوف إلى غير زوجته.

حظر الخلوة بالمخطوبة: يحرم الخلو بالمخطوبة، لأنها محرمة على الخاطب حتى يعقد عليها. ولم يرذ الشرع بغير النظر، فبقيت على التحريم، ولأنه لا يؤمن مع الخلوة الواقعة ما نهى الله عنه. فإذا وجد محرم جازت الخلوة، لامتناع وقوع المعصية مع حضوره؛ فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلو بامرأة ليس معها ذو محرم منها؛ فإن ثالثهما الشيطان». وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يخلو رجل بامرأة لا تحل له؛ فإن ثالثهما الشيطان إلا لمخرم» رواهما أحمد.

(١) فتح العلام ج ٢ ص ٨٩.

(٢) معاطفها ناحيتا العنق.

(٣) العوارض: الأسنان في عرض الفم وهي ما بين الأسنان والأضراس وواحداه عارض. والمراد اختبار رائحة الفم.

خَطَرُ التَّهَاوُنِ فِي الْخَلْوَةِ وَضَرَرُهُ: دَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى التَّهَاوُنِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، فَأَبَاحَ لَابْنَتَيْهِ أَوْ قَرِيبَتَيْهِ أَنْ تُخَالِطَ خَطِيبَتَهَا وَتَخْلُوَ مَعَهُ دُونَ رَقَابَةٍ، وَتَذْهَبَ مَعَهُ حَيْثُ يَرِيدُ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ. وَقَدْ نَتَجَ عَنْ ذَلِكَ أَنْ تَعَرَّضَتْ الْمَرْأَةُ لَضَيَاعِ شَرَفِهَا وَفَسَادِ عَقَائِهَا وَإِهْدَارِ كِرَامَتِهَا. وَقَدْ لَا يَنِيْمُ الزَّوْجُ فَتَكُونُ قَدْ أَضَافَتْ إِلَى ذَلِكَ فَوَاتِ الزَّوْاجِ مِنْهَا. وَعَلَى التَّقْيِضِ مِنْ ذَلِكَ طَائِفَةٌ جَامِدَةٌ لَا تَسْمَحُ لِلخَّاطِبِ أَنْ يَرَى بَنَاتِيَهُنَّ عِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَتَأْتِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِهَا، وَيَعْقِدُ عَلَيْهَا دُونَ أَنْ يَرَاهَا أَوْ تَرَاهُ إِلَّا لَيْلَةَ الزَّوَاجِ. وَقَدْ تَكُونُ الرَّؤْيَةُ مَفَاجِئَةً لِهَمَا غَيْرَ مُتَوَقَّعَةٍ، فَيَخْذُلُ مَا لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا مِنَ الشَّقَاقِ وَالْفِرَاقِ. وَبَغْضِ النَّاسِ يَكْتَفِي بِعَرَضِ الصُّورَةِ الشَّمْسِيَّةِ. وَهِيَ فِي الْوَاقِعِ لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ يُمْكِنُ أَنْ يُطْمَئِنَّ، وَلَا تُصَوِّرُ الْحَقِيقَةَ تَصْوِيرًا دَقِيقًا. وَخَيْرُ الْأُمُورِ هُوَ مَا جَاءَ بِهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنَّ فِيهِ الرِّعَايَةَ لِحَقِّ كُلِّ الزَّوْجَيْنِ فِي رُؤْيَا كُلِّ مَنِ الْآخَرِ، مَعَ تَجَنُّبِ الْخَلْوَةِ، جَمَاعَةً لِلشَّرَفِ وَصِيَانَةً لِلْعَرَضِ.

الْعُدُولُ عَنِ الْخُطْبَةِ وَأَثَرُهُ: الْخُطْبَةُ مُقَدَّمَةٌ تَسْبِقُ عَقْدَ الزَّوْاجِ، وَكَثِيرًا مَا يَغْفِيهَا تَقْدِيمُ الْمَهْرِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، وَتَقْدِيمُ هَدَايَا وَهَبَاتٍ^(١)، تَقْوِيَةٌ لِلصَّلَاتِ، وَتَأْكِيدٌ لِلْعَلَاقَةِ الْجَدِيدَةِ. وَقَدْ يَخْذُلُ أَنْ يَغْدِلَ الْخَاطِبُ، أَوْ الْمَخْطُوبَةُ، أَوْ هُمَا مَعًا عَنْ إِتِمَامِ الْعَقْدِ، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ يُرَدُّ مَا أُعْطِيَ لِلْمَخْطُوبَةِ؟ إِنَّ الْخُطْبَةَ مُجَرَّدٌ وَعَدٌ بِالزَّوْاجِ، وَلَيْسَتْ عَقْدًا مُلْزِمًا، وَالْعُدُولُ عَنْ إِنْجَازِهِ حَقٌّ مِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي يَمْلِكُهَا كُلٌّ مِنَ الْمُتَوَاعِدَيْنِ. وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّارِعُ لِإِخْلَافِ الْوَعْدِ عَقُوبَةً مَادِيَّةً يُجَازَى بِمَقْتَضَاهَا الْمَخْلِفُ، وَإِنْ عُدَّ ذَلِكَ خُلُقًا دَمِيمًا، وَوصَفَهُ بِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ مُلْزِمَةٌ تَقْتَضِي عَدَمَ الْوَفَاءِ.

فَفِي الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ». وَلَمَّا حَضَرَتْ الْوَفَاءُ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ» قَالَ: «أَنْظُرُوا فَلَانَا» لِلرَّجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَإِنِّي قُلْتُ لَهُ فِي ابْنَتِي قَوْلًا كَشِبِهِ الْعِدَّةِ، وَمَا أَحْبَبُّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِثُلُثِ النَّفَاقِ، وَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُهُ^(٢). وَمَا قَدَّمَهُ الْخَاطِبُ مِنَ الْمَهْرِ فَلَهُ الْحَقُّ فِي أَسْتِزْدَادِهِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ فِي مَقَابِلِ الزَّوْاجِ، وَعَوَاضًا عَنْهُ. وَمَا دَامَ الزَّوْاجُ لَمْ يَوْجَدْ، فَإِنَّ الْمَهْرَ لَا يُسْتَحَقُّ شَيْءٌ مِنْهُ، وَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ حَقٌّ خَالِصٌ لَهُ. وَأَمَّا الْهَدَايَا فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْهَبَةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْهَبَةَ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ تَبَرُّعًا مَخْصًى لَا لِأَجْلِ الْعَوَاضِ. لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ حِينَ قَبْضِ الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةَ دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ، وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا. فَرُجُوعُ الْوَائِبِ فِيهَا أَيْتِزَاعٌ لِمَلِكِهِ مِنْهُ بِغَيْرِ

رضاء. وهذا باطل شرعاً وعقلاً^(١). فإذا وَهَبَ لِيَتَعَوَّضَ من هَبْتِهِ وَيُثَابَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَفْعَلْ الْمُوهُوبُ لَهُ، جاز له الرجوع في هَبْتِهِ. وللواهب هنا حق الرجوع فيما وهب، لأن هَبْتَهُ على جهة المعاوضة، فلما لم يَتِمَّ الزواج كان له حق الرجوع فيما وهب. والأصل في ذلك:

١- ما رواه أصحاب السنن، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً، أَوْ يَهَبَ هِبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ يُعْطِي وَلَدَهُ».

٢- وَرَوَاهُ عَنْهُ أَيْضاً، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ».

٣- وعن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا» أي يعوض عنها.

وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره في «أعلام الموقعين» قال: ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو مَنْ وهب تَبَرُّعاً مُخَضَّاً لا لأجل العوض، والواهب الذي له الرجوع هو مَنْ وهب لِيَتَعَوَّضَ من هَبْتِهِ، وَيُثَابَ مِنْهَا، فَلَمْ يَفْعَلْ الْمُوهُوبُ لَهُ، وَتُسْتَعْمَلُ سُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهَا، وَلَا يُضْرَبُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

رَأَى الْفُقَهَاءُ: إِلَّا أَنَّ الْعَمَلَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِالْمَحَاكِمِ: تَطْبِيقُ الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ الَّذِي يَرَى أَنَّ مَا أَهْدَاهُ الْخَاطِبُ لِمَخْطُوبِيَّتِهِ لَهُ الْحَقُّ فِي اسْتِرْدَادِهِ إِنْ كَانَ قَائِماً عَلَى حَالَتِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ. فَالْأَسُورَةُ، أَوِ الْخَاتَمُ، أَوِ الْعَقْدُ، أَوِ السَّاعَةُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ يُرَدُّ إِلَى الْخَاطِبِ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِماً عَلَى حَالَتِهِ، بَأَنَّهُ فَقِدَ أَوْ بِيْعَ أَوْ تَغَيَّرَ بِالزِّيَادَةِ، أَوْ كَانَ طَعَاماً فَأُكِلَ، أَوْ قَمَاشاً فَخِيطَ ثَوْباً؛ - فَلَيْسَ لِلْخَاطِبِ الْحَقُّ فِي اسْتِرْدَادِ مَا أَهْدَاهُ أَوْ اسْتِرْدَادِ بَدَلٍ مِنْهُ. وَقَدْ حَكَمَتْ مَحْكَمَةُ طَنْطَا الْإِبْتِدَائِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ حُكماً نَهائياً بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٣. وقررت فيه القواعد الآتية:

١- ما يُقَدَّمُ من الْخَاطِبِ لِمَخْطُوبِيَّتِهِ، بِمَا لَا يَكُونُ مَحَلاً لِرُودِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ؛ يُعْتَبَرُ هَدِيَّةً.

٢- الْهَدِيَّةُ كَالْهَبَةِ؛ حُكْماً وَمَعْنَى.

٣- الْهَبَةُ عَقْدٌ تَمْلِكُ يَتِمُّ بِالْقَبْضِ. وَلِلْمُوهُوبِ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الْعَيْنِ الْمُوهُوبَةِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَغَيْرِهِ، وَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ نَافِذاً.

٤- هَلَاكُ الْعَيْنِ أَوْ اسْتِهْلَاكُهَا مَا يَنْعِي مِنَ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ.

٥- لَيْسَ لِلرَّاهِبِ إِلَّا طَلَبُ رَدِّ الْعَيْنِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً.

وللْمَالِكِيَّةِ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ جِهَتِهَا. فَإِنْ كَانَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِيهَا أَهْدَاءً. وَإِنْ كَانَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهَا فَلَهُ الرُّجُوعُ بِكُلِّ مَا أَهْدَاهُ سِوَاهُ أَكَانَ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ، أَوْ كَانَ قَدْ هَلَكَ، فَيَرْجِعُ بِبَدَلِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ عُرْفٌ أَوْ شَرْطٌ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ تُرَدُّ الْهَدِيَّةُ سِوَاهُ أَكَانَتْ قَائِمَةً أَمْ هَالِكَةً. فَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً رُدَّتْ هِيَ ذَاتُهَا، وَإِلَّا رُدَّتْ قِيمَتُهَا. وَهَذَا الْمَذْهَبُ قَرِيبٌ مِمَّا ارْتَضَيْنَاهُ.

عَقْدُ الزَّوْاجِ

الرُّكْنُ الْحَقِيقِيُّ لِلزَّوْاجِ هُوَ رِضَا الطَّرَفَيْنِ، وَتَوَافُقُ إِرَادَتَيْهِمَا فِي الْارْتِبَاطِ. وَلَمَّا كَانَ الرِّضَا وَتَوَافُقُ الْإِرَادَةِ مِنَ الْأُمُورِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا، كَانَ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْبِيرِ الذَّالِّ عَلَى التَّضَمُّيمِ عَلَى إِنْشَاءِ الْارْتِبَاطِ وَإِيجَادِهِ. وَتَتِمُّلُ التَّعْبِيرُ فِيمَا يَجْرِي مِنْ عِبَارَاتٍ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ. فَمَا صَدَرَ أَوَّلًا مِنْ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ إِرَادَتِهِ فِي إِنْشَاءِ الصَّلَةِ الزَّوْجِيَّةِ يُسَمَّى إِيْجَابًا، وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَوْجَبَ. وَمَا صَدَرَ ثَانِيًا مِنَ الْمُتَعَاقِدِ الْآخَرِ مِنَ الْعِبَارَاتِ الذَّالَّةِ عَلَى الرِّضَا وَالْمُوَافَقَةِ يُسَمَّى قَبُولًا. وَمِنْ ثَمَّ يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: إِنَّ أَرْكَانَ الزَّوْاجِ «الْإِيْجَابُ، وَالْقَبُولُ».

شُرُوطُ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ^(١): وَلَا يَتَحَقَّقُ الْعَقْدُ وَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْآثَارُ الزَّوْجِيَّةُ، إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- تَمَيُّيزُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا لَا يُمَيِّزُ فَإِنَّ الزَّوْاجَ لَا يَتَعَقَّدُ.

٢- اتِّخَاذُ مَجْلِسٍ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ؛ بِمَعْنَى الْأَيْفَاصِ بَيْنَ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِمَا يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ إِعْرَاضًا وَتَشَاغُلًا عَنْهُ بغيرِهِ. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ بَعْدَ الْإِيْجَابِ مُبَاشَرَةً. فَلَوْ طَالَ الْمَجْلِسُ وَتَرَاخَى الْقَبُولُ عَنِ الْإِيْجَابِ، وَلَمْ يَصْدُرْ بَيْنَهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ، فَالْمَجْلِسُ مُتَّحِدٌ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْأَخْتِافُ وَالْحَنَابِلَةُ. وَفِي الْمَغْنِيِّ: إِذَا تَرَاخَى الْقَبُولُ عَنِ الْإِيْجَابِ صَحَّ، مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ، وَلَمْ يَتَشَاغُلَا عَنْهُ بغيرِهِ. لِأَنَّ حُكْمَ الْمَجْلِسِ حُكْمُ حَالَةِ الْعَقْدِ، بِدَلِيلِ الْقَبْضِ فِيمَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِيهِ، وَثُبُوتِ الْخِيَارِ فِي عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ. فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبُولِ بَطَلَ الْإِيْجَابُ، فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ مَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْإِعْرَاضَ قَدْ وَجَدَ مِنْ جِهَتِهِ

(١) وَتُسَمَّى شُرُوطُ الْإِنْعِقَادِ.

بِالتَّفَرُّقِ؛ فَلَا يَكُونُ مَقْبُولًا. وَكَذَلِكَ إِنْ تَشَاعَلَا عَنْهُ بِمَا يَقْطَعُهُ؛ لِأَنَّهُ مُعْرِضٌ عَنِ الْعَقْدِ أَيْضًا بِالِاسْتِغَالِ عَنْ قَبُولِهِ. رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، فِي رَجُلٍ مَشَى إِلَيْهِ قَوْمٌ، فَقَالُوا لَهُ: زَوْجُ فُلَانًا. قَالَ: قَدْ زَوَّجْتُهُ عَلَى أَلْفٍ فَرَجَعُوا إِلَى الزَّوْجِ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: قَدْ قَبِلْتُ، هَلْ يَكُونُ هَذَا نِكَاحًا؟ قَالَ: نَعَمْ!...

وَيَشْتَرِطُ الشَّافِعِيُّ الْقَوَرَ. قَالُوا فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِخُطْبَةٍ بَأَنَّ قَالَ الْوَلِي: زَوَّجْتُكَ، وَقَالَ الزَّوْجُ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، قَبِلْتُ نِكَاحَهَا؛ فَقِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما - وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفراييني - أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ مَأْمُورٌ بِهَا لِلْعَقْدِ، فَلَمْ تَمْنَعْ صِحَّتَهُ؛ كَالْتِمِمْ بَيْنَ صَلَاتِي الْجَمْعِ.

والثاني - لا يصح؛ لِأَنَّهُ فَصَّلَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ. فَلَمْ يَصِحَّ. كَمَا لَوْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الْخُطْبَةِ. وَيَخَالِفُ التِّيمُّ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَالْخُطْبَةُ مَأْمُورٌ بِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ. وَأَمَّا مَالِكٌ، فَأَجَازَ التَّرَاجِيحَ الْيَسِيرَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ. وَسَبَبُ الْخِلَافِ: هَلْ مِنْ شَرْطٍ لِانْعِقَادِ وَجُودِ الْقَبُولِ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مَعًا؟ - أَمْ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرْطِهِ؟

٣- أَلَا يَخَالِفُ الْقَبُولُ الْإِيجَابَ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ إِلَى مَا هُوَ أَحْسَنُ لِلْمُوجِبِ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ أَبْلَغَ فِي الْمُوَافَقَةِ؛ فَإِذَا قَالَ الْمُوجِبُ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي فُلَانَةً، عَلَى مَهْرٍ قَدْرُهُ مِائَةُ جُنْيَةٍ، فَقَالَ الْقَابِلُ: قَبِلْتُ زَوَاجَهَا عَلَى مَا تَتَيَّنُ أَنْعَقَدَ الزَّوْاجُ؛ لِاسْتِمَالِ الْقَبُولِ عَلَى مَا هُوَ أَصْلَحُ.

٤- سَمَاعُ كُلِّ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ بَعْضُهُمَا مِنْ بَعْضٍ مَا يَفْهَمُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْكَلَامِ هُوَ إِثْنَاءُ عَقْدِ الزَّوْاجِ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ كُلُّ مِنْهُمَا مَعَانِي مُفْرَدَاتِ الْعِبَارَةِ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْمَقَاصِدِ وَالنِّيَّاتِ.

أَلْفَاظُ الْانْعِقَادِ^(١): يَنْعَقَدُ الزَّوْاجُ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَيْهِ بِاللُّغَةِ الَّتِي يَفْهَمُهَا كُلُّ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ، مَتَى كَانَ التَّغْبِيرُ الصَّادِرُ عَنْهُمَا دَالًّا عَلَى إِرَادَةِ الزَّوْاجِ، دُونَ لَبْسٍ أَوْ إِنْهَامٍ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَيَنْعَقَدُ النِّكَاحُ بِمَا عَدَّهُ النَّاسُ نِكَاحًا بِأَيِّ لُغَةٍ وَلَفْظٍ وَفَعْلٍ كَانَ، وَمِثْلُهُ كُلُّ عَقْدٍ^(٢). وَقَدْ وَافَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى هَذَا بِالنُّسْبَةِ لِلْقَبُولِ، فَلَمْ يَشْتَرُطُوا اسْتِيفَاءَهُ مِنْ مَادَّةٍ خَاصَّةٍ، بَلْ يَتَحَقَّقُ بِأَيِّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْمُوَافَقَةِ أَوْ الرِّضَا؛ مِثْلُ: قَبِلْتُ، وَافَقْتُ، أَمْضَيْتُ، نَقَذْتُ... أَمَّا الْإِيجَابُ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ، وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا مِثْلُ.

(١) الإيجاب والقبول.

(٢) الاختبارات العلمية ص ١١٩.

زَوْجَتِكَ.. أو أَنْكَحْتُكَ؛ لِدَلَالَةِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ صَرَاحَةً عَلَى الْمَقْصُودِ. وَاخْتَلَفُوا فِي اتِّعَادِهِ بِغَيْرِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، كَلَفِظَ الْهَيْةَ أَوْ الْبَيْعَ أَوْ التَّمْلِيكَ أَوْ الصَّدَقَةَ. فَأَجَازَهُ الْأَحْنَفُ^(١) وَ«الثَّوْرِيُّ» وَ«أَبُو ثَوْرٍ» وَ«أَبُو عُبَيْدٍ» وَ«أَبُو دَاوُدَ». لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَعْتِبَارُ اللَّفْظِ الْمَخْصُوصِ؛ بَلْ الْمَعْتَبَرُ فِيهِ أَيُّ لَفْظٍ إِذَا اتَّفَقَ فَهُمُ الْمَعْنَى الشَّرْعِي مِنْهُ: أَيُّ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِي مُمَارَكَةً، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً فَقَالَ: «قَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَلَكَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَلِأَنَّ لَفْظَ الْهَيْةِ انْتَعَدَ بِهِ زَوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَذَلِكَ يَنْتَعَدُ بِهِ زَوَاجُ أُمِّتِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَحَلَّ لَنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(٢). وَلِأَنَّهُ أُمُكِّنَ تَصْحِيحُهُ بِمَجَازِهِ، فَوَجِبَ تَصْحِيحُهُ، كَمَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِالْكِتَابَاتِ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ وَمَا أَشْتَقَّ مِنْهُمَا، لِأَنَّ مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَلْفَافِ كَالْتَّمْلِيكِ وَالْهَيْةِ لَا يَأْتِي عَلَى مَعْنَى الزَّوْاجِ. وَلِأَنَّ الشَّهَادَةَ عِنْدَهُمْ شَرْطٌ فِي الزَّوْاجِ، فَإِذَا عُقِدَ بِلَفْظِ الْهَيْةِ لَمْ تَقَعْ عَلَى الزَّوْاجِ.

العقد بغير اللغة العربية: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ عَقْدِ الزَّوْاجِ بِغَيْرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لَا يَفْهَمُ الْعَرَبِيَّةَ. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا كَانَا يَفْهَمَانِ الْعَرَبِيَّةَ وَيَسْتَطِيعَانِ الْعَقْدَ بِهَا. قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى لَفْظِ النِّكَاحِ بِالْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَصِحَّ بِغَيْرِهَا، وَهَذَا أَخَذَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَنْتَعَدُ، لِأَنَّهُ أَتَى بِلَفْظِهِ الْخَاصَّ فَأَنْتَعَدَ بِهِ، كَمَا يَنْتَعَدُ بِلَفْظِ الْعَرَبِيَّةِ. وَلَنَا: أَنَّهُ عَدَلَ عَنْ لَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ مَعَ الْقُدْرَةِ فَلَمْ يَصِحَّ كَلَفْظِ الْإِخْلَالِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَيَصِحُّ مِنْهُ عَقْدُ النِّكَاحِ بِلِسَانِهِ، لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَمَّا سِوَاهُ فَسَقَطَ عَنْهُ: كَالْأَخْرَسِ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَعْنَاهُمَا الْخَاصَّ بِحَيْثُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ تَعَلُّمُ الْفَافِ النِّكَاحِ بِهَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ، لِأَنَّ مَا كَانَتْ الْعَرَبِيَّةُ شَرْطًا فِيهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ، كَالْتَّكْبِيرِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ النِّكَاحَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَلَمْ يَجِبْ تَعَلُّمُ أَرْكَانِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ كَالْبَيْعِ. بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ. فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ دُونَ الْآخَرِ أَتَى الَّذِي يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِهَا، وَالْآخَرُ يَأْتِي بِلِسَانِهِ. فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يُحْسِنُ لِسَانَ الْآخَرِ

(١) قاعدة الأحناف أن عقد الزواج ينتقد بكل لفظ موضوع لتعليك العين في الحال بصفة دائمة، فلا ينتقد بلفظ الإحلال أو الإباحة، لأنه ليس فيهما ما يدل على التملك، ولا بلفظ الإعارة والإجارة، لأن الحاصل بكل منهما تملك متعة العين، ولا بلفظ الوصية لأنها موضوعة لإفادة الملك بعد الموت.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

احتاج - أن يَعْلَمَ أَنَّ اللَّفْظَةَ التي أتى بها صاحبه لَفْظَةُ الْإِنْكَاحِ - أن يُخْبِرَهُ بِذَلِكَ ثِقَةً يَعْرِفُ اللُّسَانِينَ جَمِيعاً.

والحق الذي يبدو لنا أَنَّ هَذَا تَشَدُّدٌ، وَدِينُ اللَّهِ يُسْرُ، وَسَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الرُّكْنَ الْحَقِيقِيَّ هو الرضا، والإيجابُ والقبُولُ ما هما إِلَّا مَظْهَرَانِ لِهَذَا الرضا ودليلانِ عليه. فإذا وقع الإيجابُ والقبُولُ كان ذلك كَافِيّاً، مهما كانت اللَّفْظَةُ التي أدبَا بها. قال ابنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّهُ «أَيُّ النِّكَاحِ» وإن كان قُرْبَةً، فَإِنَّمَا هو كَالْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ، لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ لَفْظٌ عَرَبِيٌّ وَلَا عَجَمِيٌّ. ثُمَّ إِنَّ الْأَعْجَمِيَّ إِذَا تَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ فِي الْحَالِ رَبَّماً لَا يَفْهَمُ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ، كَمَا يَفْهَمُ مِنَ اللَّفْظَةِ التي اعتادها. . نَعَمْ. لو قِيلَ: تُكْرَهُ الْعُقُودُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، كَمَا يُكْرَهُ سَائِرُ أَنْوَاعِ الْخِطَابِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ؛ لَكَانَ مُتَوَجِّهاً. كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيَّ مَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَّةِ اغْتِنَادِ الْمُخَاطَبَةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ.

زَوَاجُ الْأَخْرَسِ: وَيَصِحُّ زَوَاجُ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَتِهِ إِنْ فُهِمَتْ كَمَا يَصِحُّ بَيِّنُهُ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ مَعْنَى مُفْهِمٌ. وَإِنْ لَمْ تُفْهَمْ إِشَارَتُهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ، لِأَنَّ الْعَقْدَ بَيْنَ شَخْصَيْنِ. وَلَا بُدَّ مِنْ فَهْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَصُدَّرُ مِنْ صَاحِبِهِ^(١).

عَقْدُ الزَّوْاجِ لِلْعَائِبِ: إِذَا كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْ الْعَقْدِ غَائِباً وَأَرَادَ أَنْ يَعْقِدَ الزَّوْاجَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَ رَسُولاً، أَوْ يَكْتُبَ كِتَاباً إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ يَطْلُبُ الزَّوْاجَ. وَعَلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ - إِذَا كَانَ لَهُ رَغْبَةٌ فِي الْقَبُولِ - أَنْ يُخَصِّرَ الشُّهُودَ وَيُسَمِّعَهُمْ عِبَارَةَ الْكِتَابِ أَوْ رِسَالَةَ الرَّسُولِ، وَيُشْهِدُهُمْ فِي الْمَجْلِسِ عَلَى أَنَّهُ قَبِلَ الزَّوْاجَ. وَيُعْتَبَرُ الْقَبُولُ مُقَيِّداً بِالْمَجْلِسِ.

شروط صيغة العقد

اشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ لِصِيغَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ: أَنْ تَكُونَ بِلَفْظَيْنِ وَضِعَاً لِلْمَاضِي، أَوْ وَضِعَ أَحَدُهُمَا لِلْمَاضِي وَالْآخَرُ لِلْمُسْتَقْبَلِ. فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: أَنْ يَقُولَ الْعَاقِدُ الْأَوَّلُ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي وَيَقُولُ الْقَابِلُ: قَبِلْتُ. وَمِثَالُ الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ أَزْوَجُكَ ابْنَتِي، فَيَقُولَ لَهُ: قَبِلْتُ. وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا ذَلِكَ، لِأَنَّ تَحَقُّقَ الرِّضَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَتَوَافُقَ إِرَادَتِهِمَا هُوَ الرُّكْنُ الْحَقِيقِيُّ لِعَقْدِ الزَّوْاجِ، وَالْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ مَظْهَرَانِ لِهَذَا الرِّضَا كَمَا تَقَدَّمَ. وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ أَنْ يَدُلَّ دَلَالَةٌ قَطْعِيَّةٌ عَلَى حُصُولِ الرِّضَا وَتَحَقُّقِهِ فِعْلاً وَقَدْ عَقِدَ. وَالصِّيغَةُ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الشَّارِعُ لِإِنْشَاءِ الْعُقُودِ هِيَ

(١) جاء في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها مادة ١٢٨ إقرار الآخرس يكون بإشارته المعهودة. ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة.

صِغَةُ الْمَاضِي، لَأَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى حَصُولِ الرِّضَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ قَطْعِيَّةٌ، وَلَا تَحْتَمِلُ أَيَّ مَعْنَى آخَرَ. بِخِلَافِ الْمَشِيخِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ، فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ قَطْعاً عَلَى حَصُولِ الرِّضَا وَقَدْ التَّكَلَّمَ. فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَرْوِّجُكَ ابْنَتِي؟... وَقَالَ الْآخَرُ: أَقْبِلُ... فَإِنَّ الصِّغَةَ مِنْهُمَا لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الزَّوْاجُ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مُجَرَّدَ الْوَعْدِ.

وَالْوَعْدُ بِالزَّوْاجِ مُسْتَقْبَلٌ لَيْسَ عَقْداً لَهُ فِي الْحَالِ. وَلَوْ قَالَ الْخَاطِبُ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ، فَقَالَ الْآخَرُ: زَوَّجْتُهَا لَكَ أُنْعَقَدَ الزَّوْاجُ، لَأَنَّ صِغَةَ «زَوَّجْنِي» دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى التَّوَكِيلِ وَالْعَقْدِ يَصِحُّ أَنْ يَتَوَلَّاهُ وَاحِدٌ عَنِ الطَّرَفَيْنِ. فَإِذَا قَالَ الْخَاطِبُ: زَوِّجْنِي وَقَالَ الطَّرَفُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ، كَانَ مُؤَدَّى ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ وَكُلَّ الثَّانِي، وَالثَّانِي أَنْشَأَ الْعَقْدَ عَنِ الطَّرَفَيْنِ بِعِبَارَتِهِ.

اِشْتِرَاطُ التَّنْجِيزِ فِي الْعَقْدِ: كَمَا اشْتَرَطُوا أَنْ تَكُونَ مُنْجَزَةً: أَيَّ أَنْ الصِّغَةَ الَّتِي يُعْقَدُ بِهَا الزَّوْاجُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِأَيِّ قَيْدٍ مِنَ الْقِيُودِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْخَاطِبِ: زَوِّجْنِكَ ابْنَتِي فَيَقُولُ الْخَاطِبُ قَبِلْتُ. فَهَذَا الْعَقْدُ مُنْجَزٌ. وَمَتَى اسْتَوْفَى شُرُوطَهُ صَحَّ وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهِ آثَارُهُ. ثُمَّ إِنَّ صِغَةَ الْعَقْدِ قَدْ تَكُونُ مُعْلَقَةً عَلَى شَرْطٍ، أَوْ مُضَافَةً إِلَى زَمَنٍ مُسْتَقْبَلٍ، أَوْ مَقْرُونَةً بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مُقْتَرَنَةً بِشَرْطٍ؛ فَهِيَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْعَقْدُ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ كُلِّ عَلَى حِدَةٍ:

١- الصِّغَةُ الْمُعْلَقَةُ عَلَى شَرْطٍ: وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ تَحَقُّقُ مَضْمُونِهَا مُعْلَقاً عَلَى تَحَقُّقِ شَيْءٍ آخَرَ بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّعْلِيقِ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ: إِنْ التَّحَقَّقْتُ بِالْوِظَافَةِ تَزَوَّجْتُ ابْنَتَكَ، فَيَقُولُ الْأَبُ: قَبِلْتُ؛ - فَإِنَّ الزَّوْاجَ بِهَذِهِ الصِّغَةِ لَا يَنْعَقِدُ؛ لَأَنَّ إِنْشَاءَ الْعَقْدِ مُعْلَقٌ عَلَى شَيْءٍ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَعَقْدُ الزَّوْاجِ يُقَيَّدُ بِمِلْكِ الْمُتَعَةِ فِي الْحَالِ، وَلَا يَتَرَاخَى حَكْمُهُ عَنْهُ، بَيْنَمَا الشَّرْطُ - وَهُوَ الْإِلْتِحَاقُ بِالْوِظَافَةِ - مَعْدُومٌ حَالَ التَّكَلُّمِ، وَالْمُعْلَقُ عَلَى الْمَعْدُومِ مَعْدُومٌ. فَلَمْ يُوجَدْ زَوَاجٌ. أَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ عَلَى أَمْرٍ مُحَقَّقٍ فِي الْحَالِ فَإِنَّ الزَّوْاجَ يَنْعَقِدُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَتْ ابْنَتُكَ سِتْهَا عِشْرُونَ سَنَةً تَزَوَّجْتُهَا. فَيَقُولُ الْأَبُ: قَبِلْتُ. وَسِتْهَا فِعْلاً عِشْرُونَ سَنَةً. وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَتْ: إِنْ رَضِيَ أَبِي تَزَوَّجْتُكَ؛ فَقَالَ الْخَاطِبُ: قَبِلْتُ. وَقَالَ أَبُوهُمَا فِي الْمَجْلِسِ: رَضِيتُ. إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ فِي هَذِهِ الْحَالِ صَوْرَتِي، وَالصِّغَةُ فِي الْوَاقِعِ مُنْجَزَةً.

٢- الصِّغَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى زَمَنٍ مُسْتَقْبَلٍ: مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ: تَزَوَّجْتُ ابْنَتَكَ عَدَا أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ: فَيَقُولُ الْأَبُ: قَبِلْتُ، فَهَذِهِ الصِّغَةُ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الزَّوْاجُ، لَا فِي الْحَالِ، وَلَا عِنْدَ حُلُولِ الزَّمَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ. لَأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ تُنَافِي عَقْدَ الزَّوْاجِ الَّذِي يُوجِبُ تَمْلِيكَ الْإِسْتِمْتَاعِ فِي الْحَالِ.

٣- الصَّيغَةُ الْمُفْتَرَنَةُ بِتَوْقِيتٍ مُعَيَّنٍ: كَأَن يَتَزَوَّجَ مُدَّةَ شَهْرٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلَّ، فَإِنَّ الزَّوَاجَ لَا يَجُلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّوَاجِ دَوَامُ الْمُعَاشَرَةِ لِلتَّوَالِدِ، وَالْمَحَافِظَةُ عَلَى النَّسْلِ، وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ. وَلِهَذَا حَكَّمَ الْفُقَهَاءُ عَلَى زَوَاجِ الْمُتَعَةِ وَالتَّحْلِيلِ بِالْبُطْلَانِ، لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِالْأَوَّلِ مُجَرَّدُ الْاسْتِمْتَاعِ الْوَقْتِيِّ، وَيُقْصَدُ بِالثَّانِي تَحْلِيلُ الزَّوْجَةِ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ. وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا:

زَوَاجُ الْمُتَعَةِ

وَيُسَمَّى الزَّوَاجُ الْمُؤَقَّتَ. وَالزَّوَاجُ الْمُتَقَطِّعَ وَهُوَ أَنْ يَعْقِدَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَوْمًا أَوْ أُسْبُوعًا أَوْ شَهْرًا. وَسُمِّيَ بِالْمُتَعَةِ: لِأَنَّ الرَّجُلَ يَنْتَفِعُ وَيَتَبَلَّغُ بِالزَّوَاجِ وَيَتَمَتَّعُ إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي وَقَّعَهُ. وَهُوَ زَوَاجٌ مُتَّفَقٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْمَذَاهِبِ. وَقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا انْعَقَدَ يَقَعُ بَاطِلًا^(١) وَأَسْتَدْلُوا عَلَى هَذَا.

أولاً: أَنَّ هَذَا الزَّوَاجَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ الْوَارِدَةُ فِي الْقُرْآنِ بِصَدْدِ الزَّوَاجِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْمِيرَاثِ، فَيَكُونُ بَاطِلًا كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْكِحَةِ الْبَاطِلَةِ.

ثانياً: أَنَّ الْأَحَادِيثَ جَاءَتْ مَصْرُوحَةً بِتَحْرِيمِهِ. فَمَنْ سَبَّرَ الْجُهَنِّي: أَنَّهُ عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَتْحِ مَكَّةَ فَأَذِنَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ. قَالَ: فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَفِي لَفْظِ رِوَاةِ ابْنِ مَاجَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ الْمُتَعَةَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْاسْتِمْتَاعِ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لِحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ^(٢).

ثالثاً: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّمَهَا وَهُوَ عَلَى الْمِثْبَرِ أَيَّامَ خِلَافَتِهِ، وَأَقْرَأَهُ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَمَا كَانُوا لِيَقْرُؤَهُ عَلَى خَطَأٍ لَوْ كَانَ مُخْطِئًا.

(١) ويرى زفر إذا نص على توقيته بمدة. فالتكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت. هذا إذا حصل العقد بلفظ التزويج فإن حصل بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة على البطلان.

(٢) الصحيح أن المتعة إنما حُرِّمَتْ عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي ﷺ بإذنه. ولو كان التحريم زمن خير للزم النسخ مرتين ولهذا لا عهد بمثله في الشريعة البتة ولا يقع مثله فيها ولهذا اختلف أهل العلم في هذا الحديث فقال قوم فيه تقديم وتأخير وتقديره: أن النبي ﷺ نَهَى عَنْ لِحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقْتَ الَّذِي نَهَى عَنْهَا فِيهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ حَدِيثُ مُسْلِمٍ، وَأَنَّهُ كَانَ عَامَ الْفَتْحِ، أَمَّا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فَقَدْ حَمَلَ الْأَمْرَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ شَيْئًا أَحَلَّهُ اللَّهُ ثُمَّ حَرَّمَهُ، ثُمَّ أَحَلَّهُ ثُمَّ حَرَّمَهُ، إِلَّا الْمُتَعَةَ.

رابعاً: قال الخطابي: تَحْرِيمُ الْمُتَعَةِ كَالْإِجْمَاعِ إِلَّا عَنْ بَعْضِ الشَّيْعَةِ. وَلَا يَصِحُّ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي الرُّجُوعِ فِي الْمُخَالَفَاتِ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهَا تُسَخِّتُ. وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتَعَةِ فَقَالَ: هِيَ الزَّوْنُ بِعَيْنِهِ.

خامساً: ولأنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْتَنَاسُلُ، وَلَا الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَهِيَ الْمَقَاصِدُ الْأَصْلِيَّةُ لِلزَّوْاجِ، فَهُوَ يُشَبِّهُ الزَّوْنُ مِنْ حَيْثُ قُصِدَ الْإِسْتِمَاعُ دُونَ غَيْرِهِ. ثُمَّ هُوَ يَضُرُّ بِالْمَرَاةِ، إِذْ تُصْبِحُ كَالسَّلْعَةِ الَّتِي تَنْتَقِلُ مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ، كَمَا يَضُرُّ بِالْأَوْلَادِ، حَيْثُ لَا يَجِدُونَ الْبَيْتَ الَّذِي يَسْتَقِرُّونَ فِيهِ، وَيَتَعَهُدُهُمْ بِالثَّرِيَّةِ وَالتَّادِيبِ.

وقد رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّ زَوَاجَ الْمُتَعَةِ حَلَالٌ، وَأَشْتَهَرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَفِي تَهْذِيبِ السُّنَنِ. وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ فِي إِيحَاتِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ، وَلَمْ يُيَخِّهَا مطلقاً فَلَمَّا بَلَغَهُ إِكْتَارُ النَّاسِ مِنْهَا رَجَعَ. وَكَانَ يَحْمِلُ التَّحْرِيمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهَا. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ هَلْ تَذَرِي مَا صَنَعْتَ، وَبِمَ أَقْنَيْتِ؟.. قَدْ سَارَتْ بِفُتْيَاكَ الرُّكْبَانُ، وَقَالَتْ فِيهِ الشُّعْرَاءُ. قَالَ: وَمَا قَالُوا؟ قُلْتُ: قَالُوا:

قَدْ قُلْتُ لِلشَّيْخِ لَمَّا طَالَ مَحَبَّتُهُ يَا صَاحِبَ هَلْ لَكَ فِي فُتْيَا ابْنِ عَبَّاسٍ؟
هَلْ لَكَ فِي رَخْصَةِ الْأَطْرَافِ آيَةٌ تَكُونُ مَشَاوَاكَ حَتَّى رَجَعَةِ النَّاسِ؟
فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ!... وَاللَّهِ مَا بِهِذَا أَقْنَيْتِ، وَلَا هَذَا أَرَدْتُ، وَلَا أَخْلَلْتُ إِلَّا مِثْلَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ، وَمَا تَحِلُّ إِلَّا لِلْمُضْطَرِّ، وَمَا هِيَ إِلَّا كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمَ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ». وَذَهَبَتِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى جَوَازِهِ. وَأَرْكَأَهُ عَنْدهُمْ:

١- الصَّيْعَةُ: أَيُّ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ (زَوْجُكَ) وَ(أَنْكَحْتُكَ) وَ(مَتَّعْتُكَ).

٢- الزَّوْجَةُ: وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً. وَيُسْتَحَبُّ اخْتِيَارُ الْمُؤْمِنَةِ الْعَفِيفَةِ وَيُكْرَهُ بِالزَّانِيَةِ.

٣- الْمَهْرُ: وَذِكْرُهُ شَرْطٌ وَيَكْفِي فِيهِ الْمُشَاهَدَةُ وَيَتَقَدَّرُ بِالتَّرَاضِي وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ بَرٍّ.

٤- الْأَجَلُ: وَهُوَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ. وَيَنْقَرَّرُ بِتَرَاضِيهِمَا، كَالْيَوْمِ وَالسَّنَةِ وَالشَّهْرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ. وَمِنْ أَحْكَامِ هَذَا الزَّوْاجِ عَنْدهُمْ:

١- الْإِخْلَالُ بِذِكْرِ الْمَهْرِ مَعَ ذِكْرِ الْأَجْلِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ وَذِكْرُ الْمَهْرِ مِنْ دُونِ ذِكْرِ الْأَجْلِ يَقْلِبُهُ

دَائِماً.

٢- وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ.

٣- لَا يَقَعُ بِالْمُتَعَةِ طَلَاقٌ، وَلَا لِعَانٌ.

٤- لَا يَثْبُتُ بِهِ مِيرَاثٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

٥- أَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّهُ يَرِثُهُمَا وَيَرِثَانِيهِ.

٦- تَنْقُضِي عِدَّتُهَا إِذَا انْقَضَى أَجْلُهَا بِخِيصَتَيْنِ - إِنْ كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ وَلَمْ تَحِضْ فَعِدَّتُهَا خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا.

تَحْقِيقُ الشُّوْكَانِيِّ: قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَنَحْنُ مُتَعَبِدُونَ بِمَا بَلَّغْنَا عَنِ الشَّارِعِ، وَقَدْ صَحَّ لَنَا عَنْ التَّحْرِيمِ الْمُؤَيَّدُ. وَمُخَالَفَةُ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَهُ غَيْرُ قَادِحَةٍ فِي حُجَّتِهِ، وَلَا قَائِمَةٌ لَنَا بِالْمَعْذِرَةِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ. كَيْفَ وَالْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ حَفِظُوا التَّحْرِيمَ وَعَمِلُوا بِهِ، وَرَوَوْهُ لَنَا؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ - فِيمَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَّمَهَا، وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَمَنَعَ وَهُوَ مُخَصَّنٌ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَدَمَ الْمُتَعَةَ الطَّلَاقُ وَالْعِدَّةُ وَالْمِيرَاثُ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَحُسْنُهُ الْحَافِظُ. وَلَا يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ حَسَنًا كَوْنُ إِسْنَادِهِ فِيهِ مُؤَمَّلٌ بِنِ إِسْمَاعِيلَ، لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ لَا يُخْرِجُ حَدِيثَهُ عَنْ حَدِّ الْحَسَنِ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّوَاهِدِ مَا يَقْوِيهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحَسَنِ لِعَظَمَتِهِ. وَأَمَّا مَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ تَحْلِيلَ الْمُتَعَةِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْمُجْمَعُ عَلَيْهِ قَطْعِيٌّ، وَتَحْرِيمُهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ ظَنِّيٌّ، وَالظَّنُّ لَا يَنْسَخُ الْقَطْعِيَّ، فَيُجَابُ عَنْهُ: أَوَّلًا بِمَنْعِ هَذِهِ الدَّعْوَى «أَعْنِي كَوْنُ الْقَطْعِيِّ لَا يَنْسَخُ الظَّنُّ» فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهَا؟ وَمَجْرَدُ كَوْنِهَا مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ غَيْرُ مُقْنِعٍ لِمَنْ قَامَ فِي مَقَامِ الْمَنْعِ يُسَائِلُ خَصْمَهُ عَنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. وَثَانِيًا بِأَنَّ النَّسْخَ بِذَلِكَ الظَّنِّ إِنَّمَا هُوَ لاسْتِمْرَارِ الْحِلِّ، وَالِاسْتِمْرَارُ ظَنِّيٌّ لَا قَطْعِيٌّ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» - فَلَيْسَتْ بِقِرَآنٍ عِنْدَ مُشْرِطِي الثَّوَاتِرِ، وَلَا سُنَّةٌ لِأَجْلِ رَوَايَتِهَا قِرَآنًا، فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ التَّفْسِيرِ لِلآيَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ. وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّوَاتُرَ فَلَا مَانِعَ مِنْ نَسْخِ ظَنِّي الْقِرَآنِ بِظَنِّي السُّنَّةِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ. انْتَهَى.

الْعَقْدُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَفِي نِيَّةِ الزَّوْجِ طَلَاقُهَا: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً دُونَ أَنْ يَشْتَرِطَ التَّوْقِيتَ وَفِي نِيَّتِهِ أَنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ زَمَنٍ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَاجَتِهِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ مُقِيمٌ بِهِ، فَالزَّوْاجُ صَحِيحٌ. وَخَالَفَ الْأَوَزَاعِيُّ فَاعْتَبَرَهُ زَوَاجَ مُتَعَةٍ. قَالَ الشَّيْخُ رَشِيدٌ رِضًا تَعْلِيْقًا عَلَى

هَذَا فِي تَفْسِيرِ الْمَنَارِ: هَذَا وَإِنْ تَشَدِيدَ عِلْمَاءِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ فِي مَنَعَ الْمُتَعَةِ يَقْتَضِي مَنَعَ النِّكَاحِ بِنَيْتَةِ الطَّلَاقِ، وَإِنْ كَانَ الْفَقَهَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ يَكُونُ صَحِيحاً إِذَا نَوَى الزَّوْجُ التَّوْقِيتَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي صِيغَةِ الْعَقْدِ. وَلَكِنْ كَثَمَانَهُ إِثْبَاهُ يُعَدُّ خِدَاعاً وَغِشاً، وَهُوَ أَجْدَرُ بِالْبُطْلَانِ مِنَ الْعَقْدِ الَّذِي يُشْتَرِطُ فِيهِ التَّوْقِيتُ الَّذِي يَكُونُ بِالتَّرَاضِي بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْمَرْأَةِ وَوَلِيِّهَا. وَلَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْمُفْسَدَةِ إِلَّا الْعَبَثُ بِهَذِهِ الرَّابِطَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ الرُّوَاطِطِ الْبَشَرِيَّةِ، وَإِثَارِ التَّنْقِلِ فِي مَرَائِعِ الشَّهَوَاتِ بَيْنَ الدُّوَاقِينِ وَالذُّوَاقَاتِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُتَكَرَّرَاتِ.

وَمَا لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ يَكُونُ عَلَى أَشْتِمَالِهِ عَلَى ذَلِكَ غِشاً وَخِدَاعاً تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَفَاسِدُ أُخْرَى مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَذَهَابِ الثِّقَةِ حَتَّى بِالصَّادِقِينَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ بِالزَّوْاجِ حَقِيقَتَهُ. وَهُوَ إِحْصَانُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ، وَإِخْلَاصُهُ لَهُ، وَتَعَاوُنُهُمَا عَلَى تَأْسِيسِ بَيْتٍ صَالِحٍ مِنْ بَيُوتِ الْأُمَّةِ.

زَوَاجُ التَّخْلِيلِ

وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثاً بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، أَوْ يَدْخُلَ بِهَا ثُمَّ يُطَلِّقَهَا لِيَجْهَلَ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ.

حُكْمُهُ: وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الزَّوْاجِ كَبِيرَةٌ مِنَ كِبَائِرِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ حَرَّمَهُ اللَّهُ وَلَعَنَ فَاعِلَهُ.

١- فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ.

٣- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «هُوَ الْمُحْلِلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالحَاكِمُ، وَأَعْلَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ بِالْإِسْرَافِ. وَاسْتَكْرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ يَخْيَنُ بْنُ عُثْمَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمُحْلِلِ، فَقَالَ: «لَا، إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ، لَا دَلْسَةٍ، وَلَا اسْتِهْزَاءٍ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى تَذُوقَ عَسِيلَتَهُ». رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْرَجَانِيُّ.

٥- وعن عُمَرَ رضي الله عنه قال: «لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رَجَمْتُهُمَا». فسئل أبْنُه عن ذلك فقال: كلاهما زَانٍ. رواه ابْنُ الْمُثَنِّ، وابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

٦- وَسَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي أَمْرَةِ تَزَوُّجِهَا لِأَجْلِهَا لِزَوْجِهَا، وَلَمْ يَأْمُرْنِي وَلَمْ يَغْلَمْ؟ فقال له ابْنُ عُمَرَ: «لَا، إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ، إِنْ أَعْجَبَتْكَ أَمْسَكَتَهَا، وَإِنْ كَرِهَتْهَا فَارْقَتْهَا، وَإِنْ كُنَّا نَعُدُّ هَذَا سِفَاحاً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وقال: لَا يَزَالَانِ زَانِيَيْنِ وَإِنْ مَكَثَا عَشْرِينَ سَنَةً إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُجْلَهَا.

حُكْمُهُ: هذه النصوص صريحة في بطلان هذا الزواج وعدم صحته^(١) لأنَّ اللعن لا يكون إلا على أمرٍ غير جائز في الشريعة، وهو لا يُجْلُ المرأة للزوج الأول، ولو لم يُشترط التحليل عند العقد ما دام قُضِيَ التحليل قائماً، فإنَّ العبرة بالمقاصد والنوايا.

قال ابْنُ الْقَيِّمِ: ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهائهم بين اشتراط ذلك بالقول، أو بالتواطؤ والقصد. فإنَّ المقصود في العقود عندهم مُعْتَبَرَةٌ، والأعمال بالنيات. والشرط المتواطئ عليه الذي دَخَلَ عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم. والألفاظ لا تُرَادُّ لَعْنَتِهَا، بل للدلالة على المعاني. فإذا ظَهَرَتِ المعاني والمقاصد، فلا عِبرة بالألفاظ لأنها وسائل، وقد تحققت غاياتها فترتب عليها أحكامها. وكيف يُقَالُ: إِنَّ هَذَا زَوَاجٌ تَحِلُّ بِهِ الزَّوْجَةُ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ، مع قُضْيِ التَّوْقِيتِ، وليس له غَرَضٌ في دَوَامِ الْعِشْرَةِ ولا ما يُقْصَدُ بِالزَّوْجِ مِنَ التَّنَاسُلِ وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج. إِنَّ هَذَا الزَّوْاجَ الصُّورِيُّ كَذِبٌ وَخِدَاعٌ لَمْ يُشْرَعِهُ اللَّهُ فِي دِينٍ، وَلَمْ يُبْنِهِ لِأَحَدٍ، وَفِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ وَالْمَضَارِّ مَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: دِينَ اللَّهِ أَزْكَى وَأَطْهَرُ مِنْ أَنْ يُحْرَمَ فَرْجاً مِنَ الْفُرُوجِ حَتَّى يُسْتَعَارَ لَهُ تَيْسٌ مِنَ الثِّيَوسِ، لَا يُزْعَبُ فِي نِكَاحِهِ وَلَا مُصَاهَرَتِهِ، وَلَا يُرَادُّ بِقَاوُهِ مَعَ الْمَرْأَةِ أَصْلاً، فَيَنْزَوْ عَلَيْهَا، وَتَحِلُّ بِذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا سِفَاحٌ وَزَنًى، كَمَا سَمَّاهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَرَامُ مُحَلَّلاً؟... أَمْ كَيْفَ يَكُونُ الْخَبِيثُ مُطَهَّراً؟... أَمْ كَيْفَ يَكُونُ النَّجْسُ مُطَهَّراً؟... وَغَيْرُ خَافٍ عَلَى مَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَنَوَّرَ قَلْبَهُ بِالْإِيمَانِ أَنَّ هَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْقَبَائِحِ الَّتِي لَا تَأْتِي بِهَا سِيَاسَةُ عَاقِلٍ، فَضْلاً عَنْ شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ لَا سِيَّماً أَفْضَلُ الشَّرَائِعِ وَأَشْرَفُ الْمَنَاجِحِ. انتهى.

هذا هو الحق، وإليه ذهب مالك، وأحمد، والثوري، وأهل الظاهر، وغيرهم من

(١) ثبت فيه جميع أحكام العقود الفاسدة ولا يثبت به الإحصان ولا الإباحة للزوج الأول.

الفقهاء، منهم الحسن، والشَّخِي، وَقَتَادَةُ، وَاللَّيْثُ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ. وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْعَقْدِ. لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِالظَّوَاهِرِ لَا بِالْمَقَاصِدِ وَالضَّمَائِرِ، وَالنِّيَّاتِ فِي الْعُقُودِ غَيْرُ مُقْتَبَرَةٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْحَلَلُ الَّذِي يَفْسُدُ نِكَاحُهُ هُوَ مَنْ يَتَزَوَّجُهَا لِيَحِلَّهَا ثُمَّ يُطَلِّقَهَا، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَعَقْدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزُقَرُ: إِنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ إِنْشَاءِ الْعَقْدِ، بِأَنْ صَرَّحَ أَنَّهُ يُحِلُّهَا لِلأَوَّلِ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ وَيُكْرَهُ. لِأَنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ لَا يَنْطَلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ، فَتَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ بَعْدَ طَلَاقِهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي أَوْ مَوْتِهِ عَنْهَا وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ هُوَ عَقْدٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ زَوَاجٌ مُؤَقَّتٌ، وَيَرَى مُحَمَّدٌ صَحَّةَ الْعَقْدِ الثَّانِي، وَلَكِنَّهُ لَا يُحِلُّهَا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ.

الزَّوْاجُ الَّذِي تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مَرَاஜَعَتُهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا زَوْجًا آخَرَ زَوْجًا صَحِيحًا لَا يَقْضِدُ التَّحْلِيلَ. فَإِذَا تَزَوَّجَهَا الثَّانِي زَوَاجَ رَغْبَةٍ، وَدَخَلَ بِهَا دَخُولًا حَقِيقِيًّا حَتَّى ذَاقَ كُلَّ مِنْهُمَا غُسْلَةَ الْآخِرِ، ثُمَّ فَارَقَهَا بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ، حَلُّ لِلأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. رَوَى الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ خَارِشٍ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبِتُّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذِيَّةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ^(١) رِفَاعَةَ...؟ لَا... حَتَّى تَذُوقِي غُسْلَتَهُ وَيَذُوقَ غُسْلَتَكَ». وَذُوقُ الْغُسْلَةِ كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ. وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ الْيَقَاءُ الْحَيَّاتَيْنِ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَالْغُسْلَ وَنَزَلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ^(٢)» وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِلَّا بِهَذِهِ الشَّرْطِ:

١ - أَنْ يَكُونَ زَوَاجُهَا بِالزَّوْجِ الثَّانِي صَحِيحًا^(٣).

(١) استدل العلماء بهذا على أن نية المرأة التحليل ليست بشيء فلو قصدت التحليل أو قصد وليها ولم يقصد الزوج لم يؤثر ذلك في العقد. وكذلك الزوج الأول فإنه لا يملك شيئاً من العقد ولا من رفعه، فهو أجنبي، وإنما لمن إذا رجع إلى المرأة بذلك التحليل، لأنها لم تحل له، فكان زانياً.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٣) الزواج الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثاً.

٢ - أَنْ يَكُونَ زَوَاجَ رَغْبَةٍ.

٣ - أَنْ يَدْخُلَ بِهَا دَخُولاً حَقِيقِيّاً بَعْدَ الْعَقْدِ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا وَتَذُوقَ عُسَيْلَتِهِ.
حِكْمَةُ ذَلِكَ: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ وَالْعُلَمَاءُ فِي حِكْمَةِ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الرَّجُلُ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحِلُّ لَهُ
بَعْدَ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَّا إِذَا نَكَحَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنَّهُ يَرْتَدِعُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا تَأْتَاهُ غَيْرَةُ الرِّجَالِ
وَشَهَامَتِهِمْ، وَلَا سِيَّماً إِذَا كَانَ الزَّوْجُ الْآخَرَ عَدُوّاً أَوْ مُتَظَاهِراً لِلأَوَّلِ. وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَنَارِ
فَقَالَ فِي تَفْسِيرِهِ ^(١): إِنَّ الَّذِي يُطَلِّقُ زَوْجَتَهُ، ثُمَّ يَشْعُرُ بِالْحَاجَةِ إِلَيْهَا فَيُرْتَجِعُهَا نَادِماً عَلَى طَلْقِهَا،
ثُمَّ يَحْكُمُ عَشْرَتَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَطْلُقُهَا، ثُمَّ يَدَّوْلَهُ وَيُرْجِعُ عِنْدَهُ عَدَمَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، فَيُرْتَجِعُهَا ثَانِيَةً،
فَإِنَّهُ يَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ اخْتِبَارُهَا. لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ رَبُّمَا جَاءَ عَنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ تَامَةٍ وَمَعْرِفَةٍ صَحِيحَةٍ مِنْهُ
بِحَقْدَارٍ حَاجَتِهِ إِلَى امْرَأَتِهِ.

وَلَكِنَّ الطَّلَاقَ الثَّانِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّدَمِ عَلَى مَا كَانَ أَوَّلًا،
وَالشُّعُورِ بِأَنَّهُ كَانَ خَطِئاً، وَلِذَلِكَ قُلْنَا إِنْ الْاِخْتِبَارَ يَتِمُّ بِهِ. فَإِذَا هُوَ رَاجِعُهَا بَعْدَهُ كَانَ ذَلِكَ تَرْجِيحاً
لَأَمْسَاكِهَا عَلَى تَشْرِيحِهَا. وَيَعُدُّ أَنْ يَعُودَ إِلَى تَرْجِيحِ التَّشْرِيحِ بَعْدَ أَنْ رَأَاهُ بِالِاخْتِبَارِ الثَّامِ مَرْجُوحاً.
فَإِذَا هُوَ عَادَ وَطَلَّقَ ثَالِثَةً، كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ وَالتَّأْدِيبِ. فَلَا يَسْتَحِقُّ أَنْ تُجْعَلَ الْمَرْأَةُ كُرَّةً بِيَدِهِ
يَقْذِفُهَا مَتَى شَاءَ تَقْلِبُهُ وَيُرْتَجِعُهَا مَتَى شَاءَ هَوَاهُ. بَلْ يَكُونُ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ. وَيَخْرُجَ أَمْرُهَا
مِنْ يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لَا يَقَّةَ بِالنِّسَاءِ وَإِقَامَتِهِمَا حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى - فَإِنْ اتَّفَقَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَزَوَّجَتْ
بِرَجُلٍ آخَرَ عَنْ رَغْبَةٍ، وَاتَّفَقَ أَنْ يَطْلُقَهَا الْآخَرَ أَوْ مَاتَ عَنْهَا، ثُمَّ رَغِبَ فِيهَا الْأَوَّلُ وَأَحَبَّ أَنْ يَتَزَوَّجَ
بِهَا - وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا صَارَتْ فِرَاشاً لغيرِهِ - وَرَضِيَتْ هِيَ بِالْعُودَةِ إِلَيْهِ فَإِنَّ الرُّجُوءَ فِي النِّسَاءِ
وَإِقَامَتِهِمَا حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى، يَكُونُ حَيْثُ قَوِيّاً جِداً، وَلِذَلِكَ أُحِلَّتْ لَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ.

صِيغَةُ الْعَقْدِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالشَّرْطِ

إِذَا قُرِنَ عَقْدُ الزَّوَاجِ بِالشَّرْطِ: فَإِذَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّرْطُ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ الْعَقْدِ أَوْ يَكُونُ مُتَافِئاً
لَهُ؛ أَوْ يَكُونُ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ؛ أَوْ يَكُونُ شَرْطاً نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ. وَلِكُلِّ حَالَةٍ مِنْ هَذِهِ
الْحَالَاتِ حُكْمٌ خَاصٌّ بِهَا نَجْمِلُهُ فِيمَا تَلِي:

١ - مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا: مِنَ الشُّرُوطِ مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهِيَ مَا كَانَتْ مِنْ

مُقْتَضِيَاتِ الْعَقْدِ وَمَقَاصِدِهِ^(١) وَلَمْ تَتَضَمَّنْ تَغْيِيرًا لِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، كَاشْتِرَاطِ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَكَسَوْنِهَا وَسُكْنَاهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنَّهُ لَا يُقْصَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقُوقِهَا وَيُقَسِّمُ لَهَا كَغَيْرِهَا، وَأَنَّهُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنٍ وَلَا تَنْشِزُ عَلَيْهِ وَلَا تَصُومُ تَطَوُّعًا بَغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَتَصَرَّفُ فِي مَتَاعِهِ إِلَّا بِرِضَاةٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

٢- الشُّرُوطُ الَّتِي لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا: وَمِنْهَا مَا لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ مَعَ صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَهُوَ مَا كَانَ مُتَافِيًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ^(٢) كَاشْتِرَاطِ تَرْكِ الْإِنْفَاقِ وَالْوَطْءِ أَوْ كَاشْتِرَاطِ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا، أَوْ يَغْزَلَ عَنْهَا، أَوْ اشْتِرَاطِ أَنْ تُثَقِّقَ عَلَيْهِ، أَوْ تُغَطِّيَهُ شَيْئًا، أَوْ لَا يَكُونَ عِنْدَهَا فِي الْأُسْبُوعِ إِلَّا لَيْلَةً، أَوْ شَرَطَ لَهَا النَّهَارَ دُونَ اللَّيْلِ. فَهَذِهِ الشُّرُوطُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا تُتَافَى الْعَقْدَ. وَلِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ إِسْقَاطَ حُقُوقٍ تَجِبُ بِالْعَقْدِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ أَسْقَطَ الشَّفِيعُ شَفْعَتَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ. أَمَّا الْعَقْدُ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ تَعُودُ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ فِي الْعَقْدِ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ وَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ، فَلَمْ يَنْبَطِلْ، كَمَا لَوْ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ صَدَاقًا مُحَرَّمًا؛ وَلِأَنَّ الزَّوْاجَ يَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِالْعَوَضِ، فَجَازَ أَنْ يَنْعَقِدَ مَعَ الشَّرْطِ الْغَايِبِ.

٣- الشُّرُوطُ الَّتِي فِيهَا نَفْعٌ لِلْمَرْأَةِ: وَمِنْ الشُّرُوطِ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ وَفَائِدَتُهُ إِلَى الْمَرْأَةِ، مِثْلُ أَنْ يُشْتَرَطَ لَهَا أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا، أَوْ لَا يَسَافِرَ بِهَا أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ رَأَى أَنَّ الزَّوْاجَ صَحِيحٌ وَأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ مُلْغَاةٌ وَلَا يُلْزَمُ الزَّوْجُ الْوَفَاءَ بِهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْوَفَاءِ بِمَا اشْتَرَطَ لِلْمَرْأَةِ، فَإِنْ لَمْ يَفِ لَهَا فُسِخَ الزَّوْاجُ. وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرَطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا». قَالُوا: وَهَذَا الشَّرْطُ الَّذِي اشْتَرَطَ يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، وَهُوَ التَّزَوُّجُ وَالتَّسْرِي وَالسَّفَرُ وَهَذِهِ كُلُّهَا حَلَالٌ.

٢- وَقَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ». قَالُوا: وَهَذَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَقْتَضِيهِ.

٣- قَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ لَيْسَتْ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَقْدِ وَلَا مُقْتَضَاةٍ. وَالرَّأْيُ الثَّانِي مَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَمُعَاوِيَةَ وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَطَاوُسُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَالْحَنَابِلَةُ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١ - يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١).

٢ - وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ».

٣ - رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٢).

٤- رَوَى الْأَثَرَمُ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا دَارَهَا، ثُمَّ أَرَادَ ثَقْلَهَا، فَخَاصَمُوهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: لَهَا شَرَطُهَا: «مَقَاتِلُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ».

٥- وَلَآئِهْ شَرَطَ لَهَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ وَمَقْصُودٌ، لَا يَمْنَعُ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّوْاجِ فَكَانَ لَازِمًا كَمَا لَوْ شَرَطَتْ عَلَيْهِ زِيَادَةَ الْمَهْرِ. قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ مُرْجِحًا هَذَا الرَّأْيَ وَمُقْنِدًا الرَّأْيَ الْأَوَّلَ: إِنَّ قَوْلَ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، لَا نَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ، فَكَانَ إجماعاً. وَقَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ شَرْطٍ... الخ». أَي لَيْسَ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ، وَهَذَا مَشْرُوعٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَمَنْ ثَقَّى ذَلِكَ فَقَلْبُهُ الدَّلِيلُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، قُلْنَا: لَا يُحَرِّمُ خِلالًا، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْمَرْأَةِ خِيَارُ الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَفِ لَهَا بِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ بِذَلِكَ... فَإِنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرْأَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَاقِدِ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ عَقْدِهِ. وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ^(٣): وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ مُعَارَضَةُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ، فَأَمَّا الْعُمُومُ فَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ». وَأَمَّا الْخُصُوصُ، فَحَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». وَالْحَدِيثَانِ صَحِيحَانِ، أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ الْقَضَاءُ بِالْخُصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ، وَهُوَ «الزُّومُ الشُّرُوطِ». وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٤): وَمَقَاصِدُ الْعُقُلَاءِ إِذَا دَخَلَتْ فِي الْعُقُودِ، وَكَانَتْ مِنَ الصَّلَاحِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ لَمْ تَذْهَبْ عَفْوَاً وَلَمْ تُهْدَرْ رَأْساً، كَالْأَجَالِ فِي الْأَعْوَاضِ، وَتُقَوِّدُ الْأَثْمَانَ الْمَعْيِنَّةَ بِبَعْضِ الْبُلْدَانِ، وَالصِّفَاتِ فِي الْمَبِيعَاتِ، وَالْجِرْقَةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ. وَقَدْ تُفِيدُ الشُّرُوطُ مَا لَا يُفِيدُهُ الْإِطْلَاقُ، بَلْ مَا يَخَالِفُ الْإِطْلَاقَ.

(١) سورة المائدة، الآية: ١.

(٢) أي أحق الشروط بالوفاء شروط الزواج، لأن أمره أحوط وبابه أضيق.

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٥.

(٤) نظرية العقد ص ٢١١.

٤- الشُّرُوطُ الَّتِي نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا: ومن الشروط ما نهى الشارع عنها وَيَحْرُمُ الوفاء بها. وهي اشتراط المرأة عند الزواج طلاقَ ضرتها. فعن أبي هريرة أن النبي عليه السلام: «نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أُخِيهِ أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ، وَلَا تَسَالِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفِيَءَ مَا فِي صَحْفَتِهَا أَوْ إِنَائِهَا»^(١) فَإِنَّمَا رِزْقُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وفي لفظ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ: «نَهَى أَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا...». وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا يَجِلُّ أَنْ تُشَكَّخَ امْرَأَةٌ بِطَلَاقِ أُخْرَى» رواه أحمد. فهذا التَّهْيُّ يَقْتَضِي فسادَ الْمُنْهِيِّ عنه، ولأنَّهَا شَرَطَتْ عَلَيْهِ فَنَسَخَ عَقْدِهِ وإِبْطَالَ حَقِّهِ وَحَقَّ امْرَأَتِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ، كما لو شَرَطَتْ عَلَيْهِ فَنَسَخَ بَيْعِهِ. فإن قيل: فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، حَتَّى صَحَّحْتُمْ هَذَا، وَأَبْطَلْتُمْ شَرْطَ طَلَاقِ الضَّرَّةِ.

أجاب ابن القيم عن هذا فقال: قيل: الفرق بينهما أَنَّ في اشتراط طَلَاقِ الزَّوْجَةِ من الإضرارِ بها وكسرِ قَلْبِهَا وَخَرَابِ بَيْتِهَا وَشِمَاتَةِ أَعْدَائِهَا ما ليس في اشتراطِ عَدَمِ نِكَاحِهَا وَنِكَاحِ غَيْرِهَا، وَقَدْ فُرِّقَ النَّصُّ بَيْنَهُمَا، فَمُقَاسُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ قَاسِدٌ.

٥- وَمِنْ صُورِ الزَّوْاجِ الْمُقْتَرَنِ بِشَرْطٍ غَيْرِ صَحِيحِ زَوَاجِ الشُّغَارِ: وهو أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ وَلَيْتَهُ رَجُلًا، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا الزواج فقال:

١- «لَا شُغَارٌ»^(٢) فِي الْإِسْلَامِ. رواه مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَرواهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قال في الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات، وله شواهد صحيحة، ورواه الترمذي من حديث عمران بن الحصين وقال: حديث حسن صحيح.

٢- وعن ابن عمر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ أَوْ أُخْتَكَ، عَلَى أَنْ أَزَوِّجَكَ ابْنَتِي أَوْ أُخْتِي، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ»^(٣) رواه ابن ماجه.

(١) تكفيء: تميل. ومعنى الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته، وأن يتزوجها فيصير لها من نفقتها ومعونته ومعاشرته ما كان للمطلقة.

(٢) الشغار أصله الخلو، يقال: بلدة شاغرة إذا خلت عن السلطان، والمراد به هنا الخلو عن المهر. وقيل: إنما سمي شغاراً لقبحة، تشبيهاً برفع الكلب رجله ليبول في القبح. يقال: شغل الكلب إذا رفع رجله ليبول، وكان هذا النوع من الزواج معروفاً زمن الجاهلية.

(٣) قال النووي: أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبناات في ذلك.

رَأَى الْعُلَمَاءُ فِيهِ: اسْتَدَلَّ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الشُّغَارِ لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا وَأَنَّهُ بَاطِلٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ صَحِيحًا، وَيَجِبُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَيْتَيْنِ مَهْرٌ مِثْلُهُمَا عَلَى زَوْجِهَا؛ إِذْ إِنَّ الرُّجُلَيْنِ سَمَيَا مَا لَا تَضْلُحُ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا، إِذْ جَعَلَ الْمَرْأَةُ مُقَابِلَ الْمَرْأَةِ لَيْسَ بِمَالٍ. فَالْفَسَادُ فِيهِ مِنْ قِبَلِ الْمَهْرِ، وَهُوَ لَا يَوْجِبُ فُسَادَ الْعَقْدِ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ عَلَى خَمِيرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ. فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يُفْسَخُ، وَيَكُونُ فِيهِ مَهْرُ الْحِثْلِ.

عِلَّةُ النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الشُّغَارِ: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عِلَّةِ النَّهْيِ: فَقِيلَ: هِيَ التَّعْلِيقُ وَالتَّوْقِيفُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ «لَا يَنْعَقِدُ زَوَاجُ ابْنَتِي حَتَّى يَنْعَقِدَ زَوَاجُ ابْنَتِكَ». وَقِيلَ: إِنَّ عِلَّةَ التَّشْرِيكِ فِي الْبُضْعِ، وَجَعَلَ بُضْعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرًا لِأُخْرَى. وَهِيَ لَا تَنْتَفِعُ بِهِ، فَلَمْ يَزَجَّعْ إِلَيْهَا الْمَهْرَ، بَلْ عَادَ الْمَهْرُ إِلَى الْوَلِيِّ، وَهُوَ مِلْكُهُ لِيُضْعَ زَوْجَتَهُ بِمِلْكِيكِهِ لِيُضْعَ مَوْلِيَّتِهِ. وَهَذَا ظَنَّمْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَرَاتَيْنِ وَإِخْلَاءَ لِنِكَاحِهَا عَنْ مَهْرٍ تَنْتَفِعُ بِهِ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْعَقَةِ الْعَرَبِ.

شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوْاجِ

شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوْاجِ هِيَ الشُّرُوطُ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّتُهُ، بِحَيْثُ إِذَا وُجِدَتْ يُعْتَبَرُ عَقْدُ الزَّوْاجِ مُوجُودًا شَرْعًا، وَتَثَبَّتْ لَهُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ وَالْحَقُوقِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الشُّرُوطُ اثْنَانِ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: جَلُّ الْمَرْأَةِ لِلتَّزْوُجِ بِالرَّجُلِ الَّذِي يَرِيدُ الْإِقْتِرَانَ بِهَا. فَيُشْتَرَطُ أَلَّا تَكُونَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ بِأَيِّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَقَّتِ أَوِ الْمُؤَبَّدِ. وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي بَحْثِ «الْمَحْرَمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ». الشَّرْطُ الثَّانِي: الْإِشْهَادُ عَلَى الزَّوْاجِ. وَهُوَ يُنَحْصِرُ فِي الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ:

١- حُكْمُ الْإِشْهَادِ.

٢- شُرُوطُ الشُّهُودِ.

٣- شَهَادَةُ النِّسَاءِ.

١- حُكْمُ الْإِشْهَادِ عَلَى الزَّوْاجِ: ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَلَا يَنْعَقِدُ حَتَّى يَكُونَ الشُّهُودُ حَاضِرًا حَالَةَ الْعَقْدِ وَلَوْ حَصَلَ إِعْلَانٌ عَنْهُ بِوَسِيلَةٍ أُخْرَى... وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ وَأَوْصَاهُمْ الْمُتَعَاقدَانِ بِكُتْمَانِ الْعَقْدِ وَعَدَمِ إِذَاعَتِهِ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا^(١) وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّتِهِ بِمَا يَأْتِي:

(١) مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى النِّكَاحِ لَيْسَتْ بِفَرْضٍ. وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ شَهْرَتُهُ وَالْإِعْلَانُ بِهِ وَاحْتِجَاؤُهُ لِمَذْهَبِهِمْ بِأَنَّ الْبَيْعَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْإِشْهَادُ عِنْدَ الْعَقْدِ. وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ الْبَيْعِ. وَالنِّكَاحُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْإِشْهَادُ أُخْرَى بِأَنَّ لَا يَكُونُ الْإِشْهَادُ فِيهِ مِنْ شُرُوطِهِ وَفَرَائِضِهِ وَإِنَّمَا الْفَرْضُ الْإِعْلَانُ وَالظُّهُورُ لِحِفْظِ الْأَنْسَابِ. وَالْإِشْهَادُ يَصْلُحُ بَعْدَ الْعَقْدِ لِلتَّدَاعِي وَالِاخْتِلَافِ فِيمَا يَنْعَقِدُ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضِينَ، فَإِنَّ عَقْدَ الْعَقْدِ وَلَمْ يَحْضُرْ شُهُودٌ ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّخُولِ لَمْ يَفْسَخِ الْعَقْدُ، وَإِنْ دَخَلَ وَلَمْ يَشْهَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

أولاً - عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الْبَغَايَا اللَّاتِي يُنْكِحُنَّ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» رواه الترمذي...

ثانياً - وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدَي عَدْلٍ» رواه الدارقطني وهذا الثَّقْنِي يتوجه إلى الصِّحَّةِ، وذلك يَسْتَلْزِمُ أن يكونَ الإِشْهَادُ شرطاً، لأنَّه قد استلزمَ عدمه عدمَ الصِّحَّةِ، وما كان كذلك فهو شرط.

ثالثاً - وعن أبي الزُّبَيْرِ المَكِّي أن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أُنِيَ بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وامرأة. فقال: «هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ، وَلَا أُجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَمْتُ». رواه مالك في الْمُوطَأ. والأحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أنه يقوي بعضها بعضاً. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قالوا: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ» لم يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ مَنْ مَضَى مِنْهُمْ إِلَّا قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

رابعاً - ولأنَّه يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، وَهُوَ الْوَلَدُ، فَاشْتَرَطَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ، لِثَلَاثٍ يَجْعَلُهُ أَبَوْهُ فَيُضَيِّعُ نَسَبَهُ. ويرى بعض أهل العلم أنه يصحُّ بغير شهود: منهم الشيعة، وعبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ، وَدَاوُدُ، وَقَعْلَةُ بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ. وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ، ثُمَّ أَعْلَنَ النِّكَاحَ. قال ابن المُنْذِرِ: لَا يَثْبُتُ فِي الشَّاهِدَيْنِ فِي النِّكَاحِ خَبَرٌ. وقال يزيد بن هارون: أمر الله تعالى بالإشهاد في البيع دون النكاح، فاشتراط أصحاب الرأي الشهادة للنكاح، ولم يشترطوها للبيع. وإذا تمَّ العقد فأسرؤه وتواصوا بِكَيْتْمَانِيهِ صَحَّ مَعَ الْكِرَاهَةِ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ بِالْإِعْلَانِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ. وَمِمَّنْ كَرِهَ ذَلِكَ عُمَرُ، وَعُرْوَةُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَنَافِعٌ. وعند مالك أن العقد يُفْسَخُ. روى ابن وهب عن مالك في الرجل يتزوج المرأة بشهادة رجلين ويستكتمهما؟ قال يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا بِتَطْلِيقَةٍ، وَلَا يَجُوزُ النِّكَاحُ، وَلَهَا صَدَاقُهَا إِنْ أَصَابَهَا، وَلَا يُعَاقَبُ الشَّاهِدَانِ.

٢- مَا يَشْتَرَطُ فِي الشُّهُودِ: يَشْتَرَطُ فِي الشُّهُودِ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَسَمَاعُ كَلَامِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ مَعَ فَهْمٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ عَقْدُ الزَّوْاجِ (١). فلو شهد على العقد صبي، أو مجنون أو أصم أو سكران، فإن الزواج لا يصح؛ إذ إن وجود هؤلاء كعدمه.

اشْتِرَاطُ الْعَدَالَةِ فِي الشُّهُودِ: وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْعَدَالَةِ فِي الشُّهُودِ، فَذَهَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى أَنَّ الْعَدَالَةَ لَا تُشْتَرَطُ، وَأَنَّ الزَّوْاجَ يَتَعَقَّدُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقَيْنِ، وَكُلٌّ مَنْ يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا فِي زَوَاجٍ

(١) وإذا كان الشهود عياناً بشرط فهم يقرن الصوت ومعرفة صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهما.

يُضْلَحُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا فِيهِ... ثُمَّ إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الشَّهَادَةِ الْإِعْلَانُ... وَالشَّافِعِيَّةُ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ عُذُولًا لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ». وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ إِذَا عُقِدَ الزَّوْاجُ بِشَهَادَةِ مَجْهُولِي الْحَالِ فِيهِ وَجْهَانِ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَصِحُّ. لِأَنَّ الزَّوْاجَ يَكُونُ فِي الْقَرْيِ وَالْبَادِيَةِ وَبَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ، مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْعَدَالَةِ، فَاعْتِبَارُ ذَلِكَ يَشُقُّ فَاتَّكُفِي بِظَاهِرِ الْحَالِ، وَكَوْنُ الشَّاهِدِ مُسْتَوْرًا لَمْ يَظْهَرْ فَنَشَقُّ. فَإِذَا تَبَيَّنَ بَعْدَ الْعَقْدِ أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي الْعَدَالَةِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ أَلَّا يَكُونَ ظَاهِرُ الْفِسْقِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ.

٣ - شَهَادَةُ النِّسَاءِ: وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ يَشْتَرِطُونَ فِي الشُّهُودِ الذُّكُورَةَ، فَإِنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَصِحُّ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَضَتْ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ لَا يَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ». وَلِأَنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ عَقْدٌ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ، وَيَخْصُرُهُ الرِّجَالُ غَالِبًا، فَلَا يَثْبُتُ بِشَهَادَتَيْنِ كَالْحُدُودِ. وَالْأَحْنَفُ لَا يَشْتَرِطُونَ هَذَا الشَّرْطَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ كَافِيَةٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾^(١). وَلِأَنَّهُ مِثْلُ الْبَيْعِ فِي أَنَّهُ عَقْدٌ مُعَارَضَةٌ فَيُعَقَّدُ بِشَهَادَتَيْنِ مَعَ الرِّجَالِ.

اِشْتِرَاطُ الْحُرِّيَّةِ: وَيُشْتَرِطُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ أَحْرَارًا. وَأَحْمَدُ لَا يَشْتَرِطُ الْحُرِّيَّةَ، وَيَرَى أَنَّ شَهَادَةَ الْعَبْدَيْنِ يَنْعَقِدُ بِهَا الزَّوْاجُ، كَمَا تُقْبَلُ فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ يَرُدُّ شَهَادَةَ الْعَبْدِ، وَيَمْنَعُ مِنْ قَبُولِهَا مَا دَامَ أَمِينًا صَادِقًا تَقِيًّا.

اِشْتِرَاطُ الْإِسْلَامِ: وَالْفُقَهَاءُ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي اِشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ فِي الشُّهُودِ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي شَهَادَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِيمَا إِذَا كَانَ الزَّوْاجُ وَحْدَهُ مُسْلِمًا. فَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يَنْعَقِدُ لِأَنَّهُ زَوَاجٌ مُسْلِمٌ، لَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ غَيْرِ الْمُسْلِمِ. وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ شَهَادَةَ كِتَابِيِّينِ إِذَا تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ كِتَابِيَّةً. وَأَخَذَ بِهَذَا مَشْرُوعُ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ.

عَقْدُ الزَّوْاجِ شَكْلِيٌّ: عَقْدُ الزَّوْاجِ يَتِمُّ بِتَحْقِيقِ أَرْكَانِهِ، وَشَرَائِطِ اِنْعِقَادِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ الشَّرْعِيَّةُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ، وَحُضُورِ الشُّهُودِ خَارِجٌ عَنْ رِضَا الطَّرَفَيْنِ، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الرِّجْهَةِ عَقْدٌ شَكْلِيٌّ، وَهُوَ يُخَالِفُ الْعَقْدَ الرِّضَائِيَّ الَّذِي يَكْفِي فِي اِنْعِقَادِهِ اقْتِرَانُ الْقَبُولِ

بالإيجاب، ويكون الرضا من المتعاقدين وَحْدَهُ مُنْشِئاً للعقد ومكوناً له كعقد الإجازة ونحوه،
فهر في هذه الحالة تترتب عليه أحكامه، ويطلبه القانون بحمايته دون الاحتياج لشيء.

شُرُوطُ نَفَاقِ الْعَقْدِ

إذا تم العقد ووقع صحيحاً، فإنه يشترط لنفاذه وعدم توقيفه على إجازة أحد:
١- أن يكون كل من العاقدين اللذين توليا إنشاء العقد تام الأهلية، أي عاقلاً بالغاً حراً.
فإن كان أحد العاقدين ناقص الأهلية بأن كان مغوهاً أو صغيراً مميزاً، أو عبداً؛ فإن عقده الذي
يعقده بنفسه يتعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة الولي، أو السيد، فإن أجازته نفذ، وإلا بطل.
٢- وأن يكون كل من العاقدين ذا صفة تجعل له الحق في مباشرة العقد. فلو كان العاقد
فضولياً، باشر العقد لا بوكالة ولا بولاية، أو كان وكيلاً ولكن خالف فيما وكل به، أو كان ولياً
ولكن يوجد ولي أقرب منه مقدّم عليه؛ فإن عقد أي واحد من هؤلاء إذا استوفى شروط
الانعقاد والصحة يتعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة صاحب الشأن.

شُرُوطُ لُزُومِ عَقْدِ الزَّوْاجِ

يلزم عقد الزواج إذا استوفى أركانه وشروط صحته وشروط نفاذه. وإذا لزم فليس لأحد
الزوجين ولا لغيرهما حق نقض العقد ولا فسخه، ولا ينتهي إلا بالطلاق أو الوفاة، وهذا هو
الأصل في عقد الزواج. لأن المقاصد التي شرع من أجلها - من دوام البشارة الزوجية وتربية
الأولاد والقيام على شؤونهم - لا يمكن أن تتحقق إلا مع لزومه.

ولهذا قال العلماء: شروط لزوم الزواج يجمعها شرط واحد، وهو ألا يكون لأحد
الزوجين حق فسخ العقد بعد انعقاده وصحته ونفاذه، فلو كان لأحد حق فسخه كان عقداً غير
لازم.

متى يكون العقد غير لازم: لا يكون العقد لازماً فيما يأتي من الصور: إذا تبين أن الرجل
عزّر بالمرأة أو أن المرأة عزّرت بالرجل. مثال ذلك أن يتزوج الرجل المرأة وهو غقيم، لا يولد
له ولم تكن تعلم بعقمه، فلها في هذه الحال حق نقض العقد وفسخه متى علمت، إلا إذا
اختارته زوجاً لها، ورخصت معاشرته. قال عمر رضي الله عنه لمن تزوج امرأة - وهو لا يولد
له - أخبرها أنك غقيم وخيرها^(١). ومن صور التغيرير أن يتزوجها على أنه مستقيم، ثم يتبين أنه
فاسق، فلها كذلك حق فسخ العقد.

(١) أي خيرها بين البقاء على العقد وبين فسخه.

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية: إذا تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيباً فله الفسخ، وله أن يطالب بأرض الصداق - وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب - وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر. وكذلك لا يكون العقد لازماً إذا وجد الرجل بالمرأة عيباً ينقّر من كمال الاستمتاع. كأن تكون مستحاضة دائماً، فإن الاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح^(١). وكذلك إذا وجد بها ما يمنع الوطء كانسداد الفرج. ومن العيوب التي تجيز للرجل فسخ العقد: الأمراض المنقّرة: مثل البرص والجنون والجذام. وكما يثبت حق الفسخ للرجل فكذلك يثبت للمرأة إذا كان الرجل أبرصاً، أو كان مجنوناً أو مجذوماً أو مجبوراً أو عتيماً^(٢) أو صغيراً.

رأى الفقهاء في الفسخ بالعيب: وقد اختلف الفقهاء في ذلك:

١- فمنهم من رأى أن الزواج لا يفسخ بالعيوب مهما كانت هذه العيوب. من هؤلاء الفقهاء داود وابن حزم^(٣).

قال صاحب الروضة النديّة: اعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم تثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء، وجوب الثقة ونحوها، وثبوت الميراث، وسائر الأحكام. وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق أو الموت. فمن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب، فعليه الدليل الصحيح المقتضي للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية. وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها. وأما قوله ﷺ: «الحقي بأهلك» فالصيغة صيغة طلاق. وعلى فرض الاحتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه. وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح. والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه. ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض.

٢- ومنهم من رأى أن الزواج يفسخ ببعض العيوب دون بعض، وهم جمهور أهل العلم، واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي:

أولاً: ما رواه كعب بن زيد، أو زيد بن كعب أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني

(١) الاختبارات العلمية ومختصر الفتاوى لابن تيمية. الاستحاضة: النزيف.

(٢) المجبوب: المقطوع الذكر. العنين الذي لا يصل إلى النساء من الارتخاء.

(٣) سيأتي عن ابن حزم أن للزوج الفسخ إذا اشترط شرطاً فلم يجده عند الزواج.

غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا وَوَضَعَ ثَوْبَهُ، وَقَعَدَ عَلَى الْفِرَاشِ أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا ^(١) بَيَاضاً فَانْحَازَ ^(٢) عَنْ الْفِرَاشِ، ثُمَّ قَالَ: تُخَذِي عَلَيَّكِ ثِيَابَكَ وَلَمْ يَأْخُذْ بِمَا آتَاهَا شَيْئاً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

ثَانِياً: عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ غُرِّ بِهَا رَجُلٌ، بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ، أَوْ بَرَصٌ، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غُرِّ... رَوَاهُ مَالِكٌ وَالدَّارِقُطْنِيُّ. وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فِي الْعُيُوبِ الَّتِي يُفْسَخُ بِهَا النِّكَاحُ. فَخَصَّهَا أَبُو حَنِيفَةَ بِالْجَبِّ وَالْعُنَّةِ. وَزَادَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الْجُنُونَ وَالْبَرَصَ وَالْجُذَامَ، وَالْقَرْنَ (انْسِدَادُ فِي الْفَرْجِ). وَزَادَ أَحْمَدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ فَتَقَاءَ (مَنْخَرَةً مَا بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ).

التَّحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: وَالْحَقُّ أَنَّ كَلَامَ مِنَ الْأَرْوَاحِ الْمُتَقَدِّمَةِ غَيْرُ جَدِيرٍ بِالاعتِبَارِ، وَأَنَّ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى السَّكَنِ وَالْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ وَتَسْتَقِرَّ مَا دَامَ هُنَاكَ شَيْءٌ مِنَ الْعُيُوبِ وَالْأَمْرَاضِ يُنْفَرُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ، فَإِنَّ الْعُيُوبَ وَالْأَمْرَاضَ الْمُتَفَرِّقَةَ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهَا الْمَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ. وَلِهَذَا أَذِنَ الشَّارِعُ بِتَخْيِيرِ الزَّوْجَيْنِ فِي قَبُولِ الزَّوْاجِ أَوْ رَفْضِهِ. وَلِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ تَحْقِيقٌ جَدِيرٌ بِالنَّظَرِ وَالاعتِبَارِ: قَالَ: قَالَ الْقَمِيُّ، وَالْخَرَسُ، وَالطَّرَشُ، وَكَوْنُهَا مَقْطُوعَةً الْيَدَيْنِ أَوْ الرُّجْلَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، أَوْ كَوْنُ الرَّجُلِ كَذَلِكَ، مِنْ أَعْظَمِ الْمُتَفَرِّقَاتِ، وَالسَّكُوتُ عَنْهُ مِنْ أَقْبَحِ التَّذْلِيلِ وَالْغِشِّ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلَّذِينَ. وَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ لَا يُؤَلِّدُ لَهَا: «أَخْبِرْهَا أَنَّكَ عَقِيمٌ، وَخَيْرَهَا».

فَمَاذَا يَقُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعُيُوبِ الَّتِي هِيَ عِنْدَهَا كَمَالٌ بَلَا نَقْصٍ. قَالَ: وَالْقِيَاسُ أَنَّ كُلَّ عَيْبٍ يَنْفَرُ الزَّوْجَ الْآخَرَ مِنْهُ، وَلَا يَخْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ النِّكَاحِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْمَوَدَّةِ، يُوجِبُ الْخِيَارَ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْبَيْعِ، كَمَا أَنَّ الشُّرُوطَ الْمَشْرُوطَةَ فِي النِّكَاحِ أَوْلَى بِالْوَقَاءِ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ. وَمَا أَلْزَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ مَغْرُوراً قَطْ، وَلَا مَغْبُوناً بِمَا غُرِّ وَغُيِّنَ بِهِ. وَمَنْ تَذَبَّرَ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ فِي مَصَادِرِهِ، وَمَوَارِدِهِ، وَعَذَلِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ رُجْحَانُ هَذَا الْقَوْلِ وَقُرْبِهِ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ وَبِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ، فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَسِيْبِهِ إِيَّاهَا، وَعَلَى الْوَلِيِّ الصَّدَاقُ بِمَا دَلَّسَ، كَمَا غُرِّ».

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ هَلِيِّ كَرَمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ وَبِهَا بَرَصٌ أَوْ جُنُونٌ، أَوْ

جُذَام، أو قَرَنَ قَرَوُجَهَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَمَسَّهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ قَرَوُجِهَا. وَقَالَ وَكَيْعٌ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَهَا بَرِّصَاءَ أَوْ عَمِيَاءَ، فَدَخَلَ بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ غَرَّهَ». قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَمَرَ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الْعُيُوبَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَاصِ وَالْحَضَرِ دُونَ مَا عَدَاهَا. وَكَذَلِكَ حُكْمُ قَاضِي الْإِسْلَامِ - شُرَيْحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي يُضَرِّبُ الْمَثَلَ بِعِلْمِهِ وَدِينِهِ وَحُكْمِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَاصَمَ رَجُلٌ رَجُلًا إِلَى شُرَيْحٍ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا قَالَ لِي: إِنَّا تَزَوَّجُكَ أَحْسَنَ النَّاسِ فَجَاءَنِي بِامْرَأَةٍ عَمِيَاءَ.

فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ كَانَ دَلَسَ عَلَيْكَ بَعِيْبٌ لَمْ يَجْزُ. فَتَأَمَّلْ هَذَا الْقَضَاءَ وَقَوْلَهُ: «إِنْ كَانَ دَلَسَ عَلَيْكَ بَعِيْبٌ» كَيْفَ يَقْتَضِي أَنْ كُلَّ عَيْبٍ دُلَسْتُ بِهِ الْمَرْأَةُ فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ بِهِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَرُدُّ النِّكَاحُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ عُضَالٍ قَالَ: وَمَنْ تَأَمَّلَ قَتَاوَى الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَخْطُبُوا الرَّدَّ بِعَيْبٍ دُونَ عَيْبٍ، إِلَّا رَوَايَةً رُوِيَتْ عَنْ عَمَرَ: «لَا تُرَدُّ النِّسَاءُ إِلَّا مِنَ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعَةِ: الْجَنُونِ، وَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالدَّاءِ فِي الْفَرْجِ». وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ لَا نَعْلَمُ لَهَا إِسْنَادًا أَكْثَرَ مِنْ أَصْبَغٍ وَابْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمَرَ وَعَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ. هَذَا كُلُّهُ إِذَا أُطْلِقَ الزَّوْجُ. وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَطَ السَّلَامَةَ، أَوْ اشْتَرَطَ الْجَمَالَ فَبَاءَتْ شَوْهَاءَ أَوْ شَرَطَهَا شَابَةً حَدِيثَةُ السَّنِّ فَبَاءَتْ عَجُوزًا شَمَطَاءَ. أَوْ شَرَطَهَا بَيَضَاءَ فَبَاءَتْ سَوْدَاءَ. أَوْ بِكَرًا فَبَاءَتْ ثِيًّا فَلَهُ الْفَسْخُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا مَهْرَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَلَهَا الْمَهْرُ. وَهُوَ غُرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا إِنْ كَانَ غَرَّهَ. وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْغَارَةُ سَقَطَ مَهْرُهَا، أَوْ رَجَعَ عَلَيْهَا بِهِ إِنْ كَانَتْ قَبَضَتْهُ. وَنَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَهُوَ أَقْبَسُهُمَا وَأَوْلَاهُمَا بِأَصُولِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُشْتَرِطُ. وَقَالَ أَصْحَابُهُ: إِذَا شَرِطْتَ فِيهِ صِفَةً فَبَانَ بِخِلَافِهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا، إِلَّا فِي شَرْطِ الْحَرِّيَّةِ إِذَا بَانَ عَبْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ. وَفِي شَرْطِ النَّسَبِ إِذَا بَانَ بِخِلَافِهِ وَجْهَانٍ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ وَقَوَاعِدُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ اشْتِرَاطِهِ وَاشْتِرَاطِهَا. بَلْ إِثْبَاتُ الْخِيَارِ لَهَا إِذَا فَاتَ مَا اشْتَرَطَتْهُ أَوَّلَى. لِأَنَّهُ لَا تَتِمَّكُنْ مِنَ الْمُفَارَقَةِ بِالطَّلَاقِ. فَإِذَا جَازَ لَهُ الْفَسْخُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْفِرَاقِ بِغَيْرِهِ فَلَا أَنْ يَجُوزَ لَهَا الْفَسْخُ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهَا أَوَّلَى. وَإِذَا جَازَ لَهَا أَنْ تَنْسَخَ إِذَا ظَهَرَ الزَّوْجُ ذَا صِنَاعَةٍ دَنِيَّةٍ، لَا تَشِيئُهُ فِي دِينِهِ وَلَا فِي عِرْضِهِ، وَإِنَّمَا تَمْنَعُ كَمَالَ لَدَيْهَا وَاسْتِمْتَاعِهَا بِهِ. فَإِذَا شَرَطَتْهُ شَابًا جَمِيلًا صَحِيحًا فَبَانَ شَيْخًا مُشَوَّهًا أَعْمَى، أَطْرَشَ، أَخْرَسَ، أَسْوَدَ، فَكَيْفَ تُلْزَمُ بِهِ وَتَمْنَعُ مِنَ الْفَسْخِ؟

هَذَا فِي غَايَةِ الْامْتِنَاعِ وَالتَّنَاقُضِ وَالبُعْدِ عَنِ الْقِيَاسِ وَقَوَاعِدِ الشَّرْعِ. قَالَ: وَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْفَسْخِ بِقُدْرِ الْعَدَمَةِ مِنَ الْبَرَصِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ بِالْجَرَبِ الْمُسْتَخَكِمِ الْمُتَمَكِّنِ وَهُوَ أَشَدُّ إِعْدَاءً مِنْ ذَلِكَ الْبَرَصِ الْيَسِيرِ. وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّاءِ الْعُضَالِ. وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَزَمَ عَلَى الْبَائِعِ كِتْمَانِ عَيْبٍ سِلْعَتِهِ، وَحَرَّمَ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ أَنْ يَكْتُمَهُ عَنِ الْمُشْتَرِي، فَكَيْفَ بِالْعِيُوبِ فِي النِّكَاحِ؟.. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِقَاعِطَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، حِينَ اسْتَشَارَتْهُ فِي نِكَاحِ مُعَاوِيَةَ وَأَبِي جَهْمٍ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ». فَعَلِمَ أَنَّ بَيَانَ الْعَيْبِ فِي النِّكَاحِ أَوَّلَى وَأَوْجِبُ. فَكَيْفَ يَكُونُ كِتْمَانُهُ وَتَذْلِيلُهُ وَالْفُتُوشُ الْحَرَامُ بِهِ سَبِيلاً لِلزُّوْمِ؟.. وَجَعَلَ ذِي الْعَيْبِ غُلًّا لَزِمًا فِي عُتْقِ صَاحِبِهِ مَعَ شِدَّةِ تَفَرُّتِهِ عَنْهُ، وَلَا سَبِيماً مَعَ شَرْطِ السَّلَامَةِ مِنْهُ وَشَرْطِ خِلَافِهِ؟. وَهَذَا مَا يُعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ تَصَرُّفَاتِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدَهَا وَأَحْكَامَهَا نَابِأَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

وَذَهَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزَمٍ إِلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا شَرَطَ السَّلَامَةَ مِنَ الْعِيُوبِ فَوَجَدَ أَيَّ عَيْبٍ كَانَ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ غَيْرُ مُتَعَقِدٍ، وَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهِ، وَلَا إِجَارَةَ، وَلَا نَفَقَةَ، وَلَا مِيرَاثَ. قَالَ: إِنْ الَّتِي أُذْخِلَتْ عَلَيْهِ غَيْرُ الَّتِي تَزَوَّجَ، إِذَ السَّالِمَةُ غَيْرُ الْمُعَيَّبَةِ بِلَا شَكٍّ، فَإِذَا لَمْ يَتَزَوَّجْهَا فَلَا زَوْجِيَّةَ بَيْنَهُمَا.

مَا جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْمَحَاكِمِ: وَقَدْ جَرَى الْعَمَلُ الْآنَ بِالْمَحَاكِمِ حَسَبَ مَا جَاءَ بِالمَادَّةِ التَّاسِعَةِ مِنْ قَانُونِ سَنَةِ ١٩٢٠. «أَنَّهُ يُثْبِتُ لِلْمَرْأَةِ هَذَا الْحَقُّ»^(١) إِذَا كَانَ الْعَيْبُ مُسْتَمَكِنًا لَا يُمَكِّنُ الْبُرْءَ مِنْهُ، أَوْ يُمَكِّنُ بَعْدَ زَمَنٍ، وَلَا يُمَكِّنُهَا الْمَقَامُ مَعَهُ إِلَّا بِضَرَرٍ أَيْ كَانَ هَذَا الْعَيْبُ، كَالْجَنُونِ، وَالْجُدَامِ، وَالْبَرَصِ، سِوَا مَا كَانَ ذَلِكَ بِالزَّوْجِ قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَمْ تَعْلَمْ بِهِ، أَمْ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَمْ تَرْضَ بِهِ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً بِالْعَيْبِ، أَوْ حَدَثَ الْعَيْبُ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَرَضِيَتْ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً بَعْدَ عِلْمِهَا، فَلَا يَجُوزُ طَلَبُ التَّفْرِيقِ، وَاعْتَبَرَ التَّفْرِيقُ فِي هَذَا الْحَالِ طَلَاقًا بَاطِلًا، وَيُسْتَعَانُ بِأَهْلِ الْخِبْرَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْعَيْبِ وَمَدَاهُ مِنَ الضَّرَرِ.

وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ - عِنْدَ الْأَحْنَافِ - تَزْوِيجُ الْكَبِيرَةِ الْعَاقِلَةِ نَفْسَهَا مِنْ كُفٍّ بِمَهْرٍ أَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا بِدُونِ رِضَا أَقْرَبِ عَصَبَتَيْهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا زَوَّجَ الصَّغِيرَ أَوْ الصَّغِيرَةَ غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ - عِنْدَ عَدَمِهِمَا - وَكَانَ الزَّوْجُ كَفُوًّا، وَكَانَ الْمَهْرُ مَهْرَ الْمِثْلِ كَانَ الزَّوْاجُ غَيْرَ لَزِيمٍ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي مَبْحَثِ الْوِلَايَةِ.

شُرُوطُ سَمَاعِ الدَّعْوَى بِالزَّوْاجِ قَانُوناً: رأى المشرع الوضعي شروطاً لِسَمَاعِ الدَّعْوَى بِالزَّوْاجِ مِنْ جِهَةٍ، وشروطاً أخرى لِمَبَاشَرَةِ عَقْدِ الزَّوْاجِ رَسْمِيّاً مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، نُجْمِلُهَا فِيْمَا يَلِي إِتِمَاماً لِلْفَائِدَةِ.

السُّوْعُ الْكِتَابِيُّ لِسَمَاعِ دَعْوَى الزَّوْاجِ: جاءت الفُقرات الأربع من المادّة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١. الخاصّ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعيّة والإجراءات المتعلّقة بها: «لا تُسَمَّعُ عِنْدَ الْإِنْكَارِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهِمَا، بَعْدَ وَفَاةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْحَوَادِثِ السَّابِقَةِ عَلَى سَنَةِ ١٩١١ مِيلَادِيَّةٍ، سِوَا أَكَانَتْ مُقَامَةً مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أُمٍّ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُؤَيَّدَةً بِأَوْرَاقٍ خَالِيَةٍ مِنْ شُبْهَةِ التَّزْوِيرِ تُدَلُّ عَلَى صِحَّتِهَا. وَمَعَ ذَلِكَ. يَجُوزُ سَمَاعُ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ الْإِقْرَارِ بِهَا الْمُقَامَةِ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْحَوَادِثِ السَّابِقَةِ عَلَى سَنَةِ أَلْفٍ وَتِسْعِمِائَةٍ وَسَبْعٍ وَتِسْعِينَ فَقَطْ، بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ وَيَشْرَطُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجِيَّةُ مَعْرُوفَةً بِالشُّهُرَةِ الْعَامَّةِ. وَلَا يَجُوزُ سَمَاعُ دَعْوَى مَا ذَكَرَ كُلُّهُ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ سَنَةِ أَلْفٍ وَتِسْعِمِائَةٍ وَإِخْدَى عَشْرَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِأَوْرَاقٍ رَسْمِيَّةٍ أَوْ مَكْتُوبَةٍ كُلُّهَا بِخَطِّ الْمُتَوَقِّلِ وَعَلَيْهَا إِمضَاؤُهُ كَذَلِكَ. وَلَا تُسَمَّعُ عِنْدَ الْإِنْكَارِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِوَثِيقَةٍ زَوَاجٍ رَسْمِيَّةٍ فِي الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ أَوَّلِ أَغُسْطُسِ سَنَةِ ١٩٣١ م.»

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه المواد ما يأتي: «ومن القواعد الشرعيّة أن القضاء يتخصّص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص، وأنّ لولي الأمر أن يمنع قضائته عن سماع بعض الدعاوى، وأنّ يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس، وصيانة للحقوق من العبث والضياح. وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك، وأقرّوا هذا المبدأ في أحكام كثيرة، واشتملت لايحتاً سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعيّة على كثير من مواد التخصيص، وخاصة فيما يتعلّق بدعاوى الزوجيّة والطلاق والإقرار بهما.

والف الناس هذه القيود واطمأنوا إليها بعدما تبين ما لها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر. إلا أنّ الحوادث قد دلّت على أنّ عقد الزواج - وهو أساس رابطة الأسرة - لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره. فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثمّ يجحد أحدهما وينعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء. وقد يدعي الزوجيّة بعض ذوي الأغراض زوراً وبهتاناً أو نكايّة وتشهيراً، أو ابتغاء غرض آخر، اعتماداً على سهولة إثباتها، خصوصاً وأنّ الفقه يجيز الشهادة بالسامع في الزواج، وقد تدعى الزوجيّة بورقة إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مراراً. و... كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية، كما في عقود

الرهن وحجج الأوقاف، وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطرًا. فحملًا للناس على ذلك، وإظهاراً لشرف هذا العقد، وتقديساً عن الجحود والإنكار، ومنعاً لهذه المفاسد القديرة واحتراماً لروابط الأسرة، زيدت الفقرة الرابعة في المادة «٩٩» التي نصّها: «ولا تُسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ م».

تخديد سن الزوجين لسماع دعوى الزواج: نصّت الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ من لائحة الإجراءات الشرعية «تُسمع دعوى أنه على الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية، أو سن الزوج تقل عن ثمانين سنة هجرية إلا بأمر منّا».

- وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة ما نصّه: «كانت دعوى الزوجية لا تُسمع إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثمانين سنة للزوج. سواء أكانت سنّها كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد. فرئي تيسيراً على الناس، وصيانةً للحقوق، واحتراماً، لآثار الزوجية، أن يُفصّر المنع من السماع على حالة واحدة، وهي ما إذا كانت سنّها أو سنّ أحدهما وقت الدعوى أقل من السنّ المحددة».

تخديد سن الزوجين لمباشرة عقد الزواج رسمياً: نصّت الفقرة الثانية من المادة ٣٦٦ من لائحة الإجراءات على أنه «لا يجوز مباشرة عقد الزواج، ولا المصادقة على زواج مُسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون، ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة، وسن الزوج ثمانين سنة وقت العقد». ومما جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة: «إن عقد الزواج له من الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظيمة من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقاؤها، والعناية بالنسل أو إهمالها. وقد تطوّرت الحال بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعداداً كبيراً لحسن القيام بها ولا تستأهل الزوجة والزوج لذلك غالباً قبل سن الرشد المالي^(١). غير أنه لما كانت بنية الأنثى تستحقكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي، وما يلزم لتأهل البنت للمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي؛ كان من المتأسي أن يكون سن الزواج للفتى ثمانين سنة، وللفتاة ست عشرة. فلهذه الأغراض الاجتماعية حدّد الشارع المصري سن الزواج لمباشرة العقد رسمياً، كما حدّد سناً لسماع دعوى الزوجية قانوناً». وصيانةً لقانون تخديد النسل لمباشرة العقد صدر قانون رقم ٤٤ من السنة ١٩٣٣ ونصّ المادة الثانية منه ما يأتي:

(١) سن الرشد المالي إحدى وعشرون سنة ميلادية.

مادة - ٢- يُعاقَبُ بالحبسِ مُدَّةٌ لا تتجاوزُ سَتَيْنِ، أو بِغْرَامَةٍ لا تزيدُ على مائةِ جُنْيَةٍ كُلُّ مَا أَبْدَى أَمَامَ السُّلْطَةِ الْمُخْتَصَّةِ - بِقَصْدِ إثباتِ بُلُوغِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ السَّنَ المَحْدَّدَةَ قانوناً لضَبْطِ عقدِ الزَّوْاجِ - أَقْوالاً يَعلَمُ أَنَّها غيرُ صَحِيحَةٍ، أو حَرَزَ أو قَدَّمَ لها أوراقاً كَذَلِك، متى ضَبِطَ عَقْدُ الزَّوْاجِ على أساسِ هذه الأقوالِ، أو الأوراقِ. ويُعاقَبُ بالحبسِ أو بِغْرَامَةٍ لا تزيدُ عن مائتَيْ جُنْيَةٍ كُلُّ شَخْصٍ خَوَّلَهُ القانونُ سُلْطَةً ضَبْطِ عقدِ الزَّوْاجِ وهو يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ لم يبلغِ السَّنَ المَحْدَّدَةَ في القانونِ.

المَحْرَمَاتُ مِنَ النِّسَاءِ

ليست كُلُّ امرأةٍ صالحةٍ للعقدِ عليها بل يُشْتَرَطُ في المرأةِ التي يُرَادُ العقدُ عليها أن تكونَ غَيْرَ مُحْرَمَةٍ على من يُريدُ التَّزْوَاجَ بها، سواءَ أَكَانَ هَذَا التَّحْرِيمُ مُؤَيَّدًا أو مُؤَقَّتًا. والتَّحْرِيمُ المؤَيَّدُ يمنعُ المرأةَ أن تكونَ زوجةً للرجلِ في جميعِ الأوقاتِ. والتَّحْرِيمُ المؤَقَّتُ يمنعُ المرأةَ من التَّزْوَاجِ بها ما دامت على حالةٍ خاصَّةٍ قائِمةٍ بها. فَإِنْ تَغَيَّرَ الحالُ وزالَ التَّحْرِيمُ الوقتيُّ صارت حلالاً.

وأسبابُ التَّحْرِيمِ المؤَيَّدَةِ هي :

١- النَّسَبُ، ٢- الْمُضَاهَرَةُ، ٣- الرِّضَاعُ.

وهي المَذْكُورَةُ في قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١).

والمُؤَقَّتَةُ تُتَحَصَّرُ في أنواعٍ، وهذا بَيَانُ كُلِّ منها:

المَحْرَمَاتُ مُؤَيَّدًا

١- المَحْرَمَاتُ مِنَ النَّسَبِ هُنَّ: ١- الْأُمّهَاتُ، ٢- الْبَنَاتُ، ٣- الْأَخَوَاتُ، ٤- الْعَمَّاتُ، ٥- الْخَالَاتُ، ٦- بَنَاتُ الْأَخِ، ٧- بَنَاتُ الْأُخْتِ. وَالْأُمُّ اسْمٌ لِكُلِّ أَنْثَى لَهَا عَلَيْكَ وَلادَةٌ. فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْأُمُّ، وَأُمَّهَاتُهَا، وَجَدَّاتُهَا، وَأُمُّ الْأَبِ، وَجَدَّاتُهُ، وَإِنْ عَلَوْنَ. الْبِنْتُ اسْمٌ لِكُلِّ

أُنْتَى لَكَ عَلَيْهَا وَلَادَةٌ، أَوْ كُلُّ أُنْتَى يَزُجُّ نَسَبُهَا إِلَيْكَ بِالْوِلَادَةِ بِدَرَجَةٍ أَوْ دَرَجَاتٍ. فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بِنْتُ الصُّلْبِ وَبَنَاتُهَا. وَالْأَخْتُ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْتَى جَاوَزَتْكَ فِي أَصْلَيْكَ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. وَالْعَمَّةُ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْتَى شَارَكَتْ أَبَاكَ أَوْ جَدَّكَ فِي أَصْلَيْهِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. وَقَدْ تَكُونُ الْعَمَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، وَهِيَ أَخْتُ أَبِي أُمِّكَ. وَالْخَالَئَةُ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْتَى شَارَكَتْ أُمَّكَ فِي أَصْلَيْهَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. وَقَدْ تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ. وَهِيَ أَخْتُ أُمِّ أَيْكَ. وَبِنْتُ الْأَخِ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْتَى لِأَخِيكَ عَلَيْهَا وَلَادَةٌ، بِوَاسِطَةِ أَوْ مَبَاشَرَةٍ، وَكَذَلِكَ بِنْتُ الْأَخْتِ.

ب - الْمَحْرَمَاتُ بِسَبَبِ الْمُصَاهَرَةِ^(١) وَهُنَّ:

١ - أُمُّ زَوْجَتِهِ، وَأُمُّ أُمِّهَا، وَأُمُّ أَبِيهَا، وَإِنْ عَلَتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾^(٢). وَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَحْرِيمِهَا الدَّخُولُ بِهَا، بَلْ مُجَرَّدُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا يَحْرِمُهَا^(٣).

٢ - وَابْنَةُ زَوْجَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا. وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بَنَاتُ بَنَاتِهَا، وَبَنَاتُ أَبْنَائِهَا، وَإِنْ نَزَلْنَ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ بَنَاتِهَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(٤). وَالرَّبَائِثُ: جَمْعُ رَبِيبَةٍ، وَرَبِيبُ الرَّجُلِ وَلَدُ امْرَأَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ. سُمِّيَ رَبِيبًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُرَبُّهُ كَمَا يُرَبُّ وَلَدَهُ (أَيِ يَسُوْسُهُ). وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾^(٥) وَضَفَّ لِبَيَانِ الشَّأْنِ الْغَالِبِ فِي الرَّبِيبَةِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ فِي حِجْرِ زَوْجِ أُمِّهَا، وَلَيْسَ قَيْدًا. وَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ أَنَّهُ قَيْدٌ، وَأَنَّ الرَّجُلَ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ رَبِيبَتُهُ - أَيْ ابْنَةُ امْرَأَتِهِ - إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِهِ. وَرُويَ هَذَا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ.

فَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: «كَانَ عِنْدِي امْرَأَةٌ فَتَوَفَّيْتُ وَقَدْ وَلَدَتْ لِي، فَوَجَدْتُ^(٦) فَلَقِينِي عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: مَا لَكَ؟ قُلْتُ: تَوَفَّيْتُ الْمَرْأَةَ. فَقَالَ: أَلَهَا بِنْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَهِيَ بِالطَّائِفِ. قَالَ: كَانَتْ فِي حِجْرِكَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أَنْكَحْهَا». قُلْتُ: فَأَيَّنَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ...﴾^(٧)؟ قَالَ: إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِكَ،

(١) المصاهرة: القرابة الناشئة بسبب الزواج.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٣) روي عن ابن عباس وزيد بن ثابت أن من عقد على امرأة ولم يدخل بها جاز له أن يتزوج بأمرها.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٥) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٦) حزنت.

(٧) سورة النساء، الآية: ٢٣.

إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي جَنْحِكَ. وَرَدَّ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الرَّأْيَ وَقَالُوا: إِنَّ حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا لَا يُثْبِتُ، لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَإِبْرَاهِيمُ هَذَا لَا يُعْرَفُ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ تَلَقَّوْهُ بِالْدَفْعِ وَالْخِلَافِ.

٣ - زَوْجَةُ الْإِنِّ، وَابْنُ ابْنِهِ، وَابْنُ بَنِيهِ وَإِنْ نَزَلَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(١). و«الحلائل» جَمْعُ حَلِيلَةٍ، وَهِيَ الزَّوْجَةُ، وَ«الزَّوْجُ حَلِيلٌ».

٤ - زَوْجَةُ الْأَبِّ: يَحْرُمُ عَلَى الْإِنِّ التَّزْوُجُ بِحَلِيلَةِ أَبِيهِ، بِمُجَرَّدِ عَقْدِ الْأَبِّ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا. وَكَانَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الزَّوْاجِ فَاشِيًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَهُ زَوَاجَ الْمَقْتِ^(٢) وَسُمِّيَ الْوَلَدُ مِنْهَا مُقْتِيًا، مَقْتِيًا. وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَذَمَّهُ وَنَفَرَ مِنْهُ. قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ: مَرَاتِبُ الْقُبْحِ ثَلَاثٌ: الْقُبْحُ الْعَقْلِيُّ، وَالْقُبْحُ الشَّرْعِيُّ، وَالْقُبْحُ الْعَادِيُّ. وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ هَذَا النِّكَاحَ بِكُلِّ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً﴾^(٣) وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا^(٤) فَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: «فَاحِشَةً» إِنْشَاءٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الْعَقْلِيِّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَقْتًا» إِنْشَاءٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الشَّرْعِيِّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسَاءَ سَبِيلًا» إِنْشَاءٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الْعَادِيِّ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا تَوَفَّى عَنْ امْرَأَتِهِ، كَانَ ابْنُهُ أَحَقُّ بِهَا أَنْ يَنْكِحَهَا إِنْ شَاءَ، إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ، أَوْ يَنْكِحَهَا مَنْ شَاءَ. فَلَمَّا مَاتَ أَبُو قَيْسِ بْنِ الْأَسْلَتِ قَامَ ابْنُهُ مَخْصَرٌ فَوَرِثَ نِكَاحَ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُتَّفَقْ عَلَيْهَا وَلَمْ يُوْرَثْهَا مِنَ الْمَالِ شَيْئًا، فَاتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَزْجِي لَعَلَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِيكَ شَيْئًا» فَتَرَلَّتْ الْآيَةَ: ﴿لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٤). وَيُرَى الْأَحْتَاْفُ أَنَّ مَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ، أَوْ لَمَسَهَا أَوْ قَبَّلَهَا، أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ، حُرِّمَ عَلَيْهِ أَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا، وَتَحْرُمُ هِيَ عَلَى أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ. إِذَا إِنَّ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ تَثْبُتُ عِنْدَهُم بِالزَّنى، وَمِثْلُهُ مَقْدَمَاتُهُ وَدَوَائِعِيهِ، قَالُوا: وَلَوْ زَنَى الرَّجُلُ بِأُمِّ زَوْجَتِهِ، أَوْ بَنِيهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حُرْمَةً مُؤَبَّدَةً. وَيُرَى جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الزَّنى لَا تَثْبُتُ بِهِ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ، وَاسْتَدْلُوا عَلَى هَذَا بِمَا يَأْتِي:

(١) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٢) أصل المقت البغض من مقتته يحقته مقتاً هو ممقوت ومقت.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٢.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٢.

١ - قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ^(١) فَهَذَا بَيَانٌ عَمَّا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ بَعْدَ بَيَانِ مَا حُرِّمَ مِنْهُنَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ الزَّوْجِيَّ مِنْ أَشْبَابِ التَّحْرِيمِ.

٢- رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ زَنَى بِامْرَأَةٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَوْ ابْتَنَاهَا. فَقَالَ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ، إِنَّمَا يُحَرِّمُ مَا كَانَ بِنِكَاحٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

٣- إِنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي ذَلِكَ هُوَ مِمَّا تَمَسُّ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، وَتَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى أَحْيَانًا، وَمَا كَانَ الشَّارِعُ لِيَسْكُتَ عَنْهُ، فَلَا يَنْزِلُ بِهِ قَرَأَنٌ، وَلَا تَمْضِي بِهِ سُنَّةٌ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ خَبَرٌ، وَلَا أَثَرٌ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ كَانُوا قَرِيبِي عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي كَانَ الزَّوْنِي فِيهَا فَاشِيًا بَيْنَهُمْ. فَلَوْ قِهِمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ لَذَلِكَ مَذْرَكًا فِي الشَّرْعِ أَوْ تَذَلُّ عَلَيْهِ عِلَّةٌ وَجِئِمَّةٌ لَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ، وَتَوَقَّرَتْ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِ مَا يَفْتَنُونَ بِهِ ^(٢).

٤- وَلَآئِهْ مَعْنَى لَا تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ، كَالْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ.

ج - الْمَحْرَمَاتُ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. وَالَّذِي يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ: الْأُمُّ، وَالْبَيْتُ، وَالْأُخْتُ، وَالْعَمَّةُ، وَالْخَالَةُ، وَبَنَاتُ الْأَخِ، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ. وَهِيَ الَّتِي بَيَّنَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعِ﴾ ^(٣)... وَعَلَى هَذَا، فَتَنْزِلُ الْمُرْضِعَةُ مَثَرَةَ الْأُمِّ، وَتَحْرُمُ عَلَى الْمُرْضِعِ، هِيَ وَكُلُّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ مِنْ قَبْلِ أُمِّ النَّسَبِ. فَتَحْرُمُ:

١- الْمَرْأَةُ الْمُرْضِعَةُ، لِأَنَّهَا بِإِرْضَاعِهَا تُعَدُّ أُمًّا لِلرِّضِيعِ.

٢- أُمُّ الْمُرْضِعَةِ، لِأَنَّهَا جَدَّةٌ لَهُ.

٣- أُمُّ زَوْجِ الْمُرْضِعَةِ - صَاحِبِ اللَّبَنِ - لِأَنَّهَا جَدَّةٌ كَذَلِكَ.

٤- أُخْتُ الْأُمِّ لِأَنَّهَا خَالَةُ الرِّضِيعِ.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) المنار: جزء ٤ ص ٤٧٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٣.

٥- أخت زوجها - صاحب اللبن - لأنها عمة.

٦- بنات بناتها وبناتها، لأنهن بنات إخوته وأخواته.

٧- الأخت، سواء أكانت أختاً لأبٍ وأم، أو أختاً لأم، أو أختاً لأبٍ^(١).

الرَّضَاعُ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ: الظاهر أن الإرضاع الذي يثبت به التحريم، هو مطلق الإرضاع. ولا يتحقق إلا برضعة كاملة، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ويمتص اللبن منه، ولا يتركه إلا طائفاً من غير عارض يعرض له. فلو مص مصّة أو مصتين، فإن ذلك لا يحرم لانه دون الرضعة، ولا يؤثر في الغذاء. قالت عائشة رضي الله عنها: قال رسول الله ﷺ: «لا تحرم المصّة ولا المصتان» رواه الجماعة إلا البخاري. والمصّة هي الواحدة من المص. وهو أخذ اليسير من الشيء. يقال: أمصه ومصضته، أي شربته شرباً رقيقاً؛ هذا هو الأمر الذي يبدو لنا راجحاً. وللعلماء في هذه المسألة آراء نجملها فيما يأتي:

١- أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم أخذاً بإطلاق الإرضاع في الآية. ولما رواه البخاري، ومسلم، عن عتبة بن الحارث، قال: تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت: «قد أرضعْتُكُمْ». فأنيت النبي ﷺ، فذكرت له ذلك، فقال: «وكيف، وقد قيل؟... دعهما هنك». فترك الرسول ﷺ السؤال عن عدد الرضعات، وأمره بتركها دليل على أنه لا اعتبار إلا بالإرضاع، فحينئذ وجد اسمه وجد حكمه. ولأنه فعل يتعلّق به التحريم، فيستوي قليله وكثيره كالوطء الموجب له. ولأن إنشاز العظم، وإنبات اللحم، يحصل بقليله وكثيره. وهذا مذهب «علي» و«ابن عباس»، و«سعيد بن المسيب» و«الحسن البصري» و«الزهري» و«قتادة» و«حماد» و«الأوزاعي»، و«الثوري» و«أبي حنيفة» و«مالك» ورواية عن «أحمد».

٢ - أن التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات. لما رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي، عن عائشة قالت: «كان فيما نزل من القرآن (عشر رضعات مغلومات يحرمن)، ثم نسخن بخمس مغلومات، فتوفي رسول الله ﷺ، وهن فيما يقرأ من القرآن». ولهذا تقييد

(١) الأخت لأب وأم: وهي التي أرضعتها الأم بلبن الأب، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو رضعت قبله أو بعده.

والأخت من الأب: وهي التي أرضعتها زوجة الأب....
والأخت من الأم: وهي التي أرضعتها الأم بلبن رجل آخر.

لإطلاق الكتاب والسنة، وتقييد المطلق بياناً، لا نسخ، ولا تخصيص. ولو لم يُعْتَرَضْ على هذا الرأي، بأن القرآن لا يثبت إلا متواتراً، وأنه لو كان كما قالت عائشة لما خفي على المخالفين. ولا سيما الإمام عليّ وابن عباس، نقول: لو لم يوجه إلى هذا الرأي هذه الاعتراضات لكان أقوى الآراء، ولهذا عدل الإمام البخاري عن هذه الرواية. وهذا مذهب عبد الله بن مسعود، وإحدى الروايات عن عائشة وعبد الله بن الزبير، وعطاء، وطاوس، والشافعي، وأحمد في ظاهر مذهبه، وابن حزم، وأكثر أهل الحديث.

٣- أن التحريم يثبت بثلاث رَضَعَاتٍ فَأَكْثَرُ: لأن النبي ﷺ قال: «لَا تُحْرَمُ الْمَضَّةُ وَلَا الْمَضْتَانِ». وهذا صريح في نفي التحريم بما دون الثلاث، فيكون التحريم مُتَحَصِراً فيما زاد عليهما. وإلى هذا ذهب أبو عبيد، وأبو ثور، وداود الظاهري، وابن المنذر، ورواية عن أحمد.

لَبَنُ الْمُرْضِعَةِ يُحْرَمُ مُطْلَقاً: التَّغْذِيَةُ بِلَبَنِ الْمُرْضِعَةِ مُحْرَمٌ، سواء أكان شرباً أو وجوراً^(١)، أو سَعوطاً^(٢). حَيْثُ كَانَ يُغْذَى الصَّبِيُّ وَيَسُدُّ جَوْعَهُ، وَيَبْلُغُ قَدْرَ رَضْعَةٍ؛ لَأَنَّهُ يَخْصُلُ بِهِ مَا يَحْصُلُ بِالْإِرْضَاعِ مِنْ إِبَاتِ اللَّحْمِ، وَإِنْشَارِ الْعَظْمِ، فَيَسَاوِيهِ فِي التَّحْرِيمِ.

اللَّبَنُ الْمُخْتَلَطُ بِغَيْرِهِ: إِذَا اخْتَلَطَ لَبَنُ الْمَرْأَةِ بِطَعَامٍ، أَوْ شَرَابٍ، أَوْ دَوَاءٍ، أَوْ لَبَنٍ شَاةٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَنَاوَلَهُ الرِّضِيعُ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ لَبَنُ الْمَرْأَةِ حَرَمٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِباً فَلَا يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ. وهذا مذهب الأحناف. والمزني، وأبي ثور. قال ابن القاسم من المالكية: «إذا استهلكت اللبن في ماء أو غيره، ثم سقى الطفل لم تقع به الحرمة». ويرى الشافعي، وابن حبيب، ومطرف، وابن الماجشون من أصحاب مالك: أنه تقع به الحرمة بمنزلة ما لو انفرد اللبن، أو كان مختلطاً لم تذهب عيته.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ:

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: هَلْ يَبْقَى لِللَّبَنِ حَكْمُ الْحُرْمَةِ إِذَا اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ، أَمْ لَا يَبْقَى بِهِ حُكْمُهَا؟.. كَالْحَالِ فِي النِّجَاسَةِ إِذَا خَالَطَتْ الْحَلَالَ الطَّاهِرَ. وَالْأَصْلُ الْمَعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُ اسْمِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ كَالْمَاءِ، هَلْ يَطْهَرُ إِذَا خَالَطَ شَيْءً مِنَ الطَّاهِرِ^(٣)؟

(١) الوجور: أن يصب اللبن في حلق الصبي من غير ندي.

(٢) السعوط: أن يصب اللبن في أنفه.

(٣) أي أنه إذا اختلط اللبن بغيره هل يبقى إطلاق اللبن عليه أم لا؟ فإن كان يطلق اسم اللبن عليه محرماً وإلا فلا.

صِفَةُ الْمُرْضِعَةِ: والمرضِعةُ التي يَثْبُتُ بلبينها التحريمُ، هي كلُّ امرأةٍ دَرَّ اللَّبَنُ من ثَدْيَيْهَا، سواءَ أَكَانَتْ بالغَةً أمَ غَيْرَ بالغَةٍ، وسواءَ أَكَانَتْ يائِسَةً من المحيضِ أمَ غَيْرَ يائِسَةٍ، وسواءَ أَكَانَ لها زوجٌ أمَ لم يَكُنْ، وسواءَ أَكَانَتْ حَامِلاً أمَ غَيْرَ حَامِلٍ.

سَيْنُ الرِّضَاعِ: الرِّضَاعُ الْمُحَرَّمُ لِلزَّوْجِ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، وَهِيَ الْمُدَّةُ الَّتِي يَبْنِيهَا اللَّهُ تَعَالَى وَخَدَّدَهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعُ﴾ (١). لَأَنَّ الرِّضِيعَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَكُونُ صَغِيرًا يَكْفِيهِ اللَّبَنُ، وَيَثْبُتُ بِذَلِكَ لَحْمُهُ، فَيَصِيرُ جُزْءًا مِنَ الْمُرْضِعَةِ. فَيَشْتَرِكُ فِي الْحُرْمَةِ مَعَ أَوْلَادِهَا. رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ». وَرَوَى مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ» (٢) الْعَظْمُ، وَأَثْبَتَ اللَّحْمَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ فِي سَيْنِ الْحَوْلَيْنِ، يَنْمُو بِاللَّبَنِ عَظْمُهُ، وَيَثْبُتُ عَلَيْهِ لَحْمُهُ. وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ» (٣) الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ. وَلَوْ فُطِمَ الرِّضِيعُ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ وَاسْتَعْنَى بِالْغِذَاءِ عَنِ اللَّبَنِ. ثُمَّ أَرْضَعَتْهُ امْرَأَةٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ الرِّضَاعَ ثَبُتَ بِهِ الْحُرْمَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

وَقَالَ مَالِكٌ: مَا كَانَ مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ كَانَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا؛ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ، وَقَالَ: إِذَا فَضَلَ (٤) الصَّبِيُّ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ، أَوْ اسْتَعْنَى بِالْفِطَامِ عَنِ الرِّضَاعِ، فَمَا ارْتَضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْإِرْضَاعِ حُرْمَةً.

رِضَاعُ الْكَبِيرِ: وَعَلَى هَذَا فَرِضَاعُ الْكَبِيرِ لَا يَحْرُمُ فِي رَأْيِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ لِلأَدَلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ - وَلَوْ أَنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ - كَمَا يُحْرَمُ رِضَاعُ الصَّغِيرِ، وَهُوَ رَأْيُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَعُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ حَزْمٍ؛ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِنُ الزُّبَيْرِ بِحَدِيثٍ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ بِرِضَاعِ سَالِمٍ فَقَعَلَتْ، وَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا لَهَا». قَالَ عُرْوَةُ:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٢) أنشز: قوي وشد.

(٣) فتق الأمعاء: أي وصلها وغذاها واكتفت به عن غيره.

(٤) فصل: أي فطم.

فَاخَذَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَيَمْنُ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ. فَكَانَتْ تَأْمُرُ أَخْتَهَا أُمَّ كُلْثُومَ وَبَنَاتِ أَخِيهَا أَنْ يُرْضَعْنَ مِنْ أَحَبِّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ. وَرَوَى مَالِكٌ، وَاحْمَدُ: أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ تَبَيَّنَ^(١) سَالِمًا. وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا. وَكَانَ مَنْ تَبَيَّنَ رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَا النَّاسُ ابْنَهُ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾^(٢).

فَرَدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ. فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ، فَمَوْلَى وَأَخٌ فِي الدِّينِ. فَجَاءَتْ سَهْلَةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَيُرَانِي فَضْلًا^(٣)، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ»، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ. وَعَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَأُ حَسَنَةً؟ فَقَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ». وَالْمُخْتَارُ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْقَيْمِ قَالَ: إِنَّ حَدِيثَ سَهْلَةَ لَيْسَ بِمَنْشُوخٍ وَلَا مَخْصُوصٍ وَلَا عَامٌّ وَفِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ رُخْصَةٌ لِلْحَاجَةِ، لِمَنْ لَا يَسْتَغْنَى عَنْ دَخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَيَشُقُّ احْتِجَابُهَا عَنْهُ، كَحَالِ سَالِمٍ مَعَ امْرَأَةِ أَبِي حُدَيْفَةَ. فَمِثْلُ هَذَا الْكَبِيرِ إِذَا أَرْضَعَتْهُ لِلْحَاجَةِ أَثَرُ رَضَاعِهِ، وَأَمَّا مَنْ عَدَاةً فَلَا يُوَثِّرُ إِلَّا رَضَاعَ الصَّغِيرِ. وَهَذَا مَسَلُّكَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ. وَالْأَحَادِيثُ الْبَاقِيَةُ لِلرِّضَاعِ فِي الْكَبِيرِ إِمَّا مُطْلَقَةٌ فَتَقْبَلُ بِحَدِيثِ سَهْلَةَ، أَوْ عَامَّةٌ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ فَتُخَصَّصُ هَذِهِ الْحَالِ مِنْ عُمُومِهَا. وَهَذَا أَوْلَى مِنَ النُّسخِ، وَدَعْوَى التَّخْصِيسِ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْعَمَلِ بِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ تَشْهَدُ لَهُ. انْتَهَى.

الشَّهَادَةُ عَلَى الرِّضَاعِ: شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ مَقْبُولَةٌ فِي الرِّضَاعِ - إِذَا كَانَتْ مَرْضِيَّةً - لِمَا رَوَاهُ عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِبَاهٍ فَجَاءَتْ أُمُّهُ سُدَاءُ فَقَالَتْ: «قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا»، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَتَنْحَيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وَكَيْفَ

(١) تَبَيَّنَ: اتَّخَذَهُ ابْنًا لَهُ.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةُ: ٥.

(٣) فَضْلًا: يَعْنِي مَبْتَلَةً فِي ثِيَابِ الْمَهْنَةِ أَوْ ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

رَعِمْتُ أَنَّهَا أَرْضَعْتُكُمَا؟ فَنَهَا عَنْهَا. احْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ: طَاوُسٌ، وَالزَّهْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرَأَةِ الْوَاحِدَةَ مَقْبُولَةٌ فِي الرِّضَاعِ.

وَذَهَبَ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ الْمَرْضِيعَةِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى فَعْلٍ نَفْسِهَا. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ عَمْرِو، وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ. فَقَالَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ، وَإِلَّا فَخُلْ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِعَهَا»^(١). وَلَوْ فَتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ تَشَأْ امْرَأَةٌ أَنْ تَفَرِّقَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَتْ. وَمَذَهَبُ الْأَحْنَابِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الرِّضَاعِ لَا بَدْ فِيهَا مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَخَدَمُهُنَّ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ»^(٢). وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ: أَنَّ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ شَهِدَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ. وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ يَثْبُتُ بِهَذَا، وَبِشَهَادَةِ أَرْبَعٍ مِنَ النِّسَاءِ، لِأَنَّ كُلَّ امْرَأَتَيْنِ كَرَجُلٍ، وَلِأَنَّ النِّسَاءَ يَطْلُبْنَ عَلَى الرِّضَاعِ غَالِبًا كَالْوَلَادَةِ. وَعِنْدَ مَالِكٍ: تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَرْطِ فُسُوْ قَوْلِهِمَا بِذَلِكَ قَبْلَ الشَّهَادَةِ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ عَلَى التَّنْذِيرِ جَمْعًا بَيِّنَةً وَبَيِّنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَشْبَهُ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ.

أَبُوهُ زَوْجُ الْمَرْضِيعِ لِلرِّضَاعِ: إِذَا أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ رَضِيعًا صَارَ زَوْجُهَا أَبًا لِلرِّضَاعِ، وَأَخُوهُ عَمًّا لَهُ، لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثٍ حَدِيفَةٍ، وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّذَنِي لِأَقْلَحَ أَخِي أَبِي الْقُعَيْسِ فَإِنَّهُ هُمُكَ». وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيتَانِ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا: أَيَحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ قَالَ: «لَا» اللَّقَاحُ وَاحِدٌ. وَهَذَا رَأْيُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّوَرِيِّ. وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

التَّسَاهُلُ فِي أَمْرِ الرِّضَاعِ: كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَسَاهَلُ فِي أَمْرِ الرِّضَاعِ فَيَرْضِعُونَ الْوَلَدَ مِنْ امْرَأَةٍ، أَوْ مِنْ عِدَّةٍ نِسْوَةٍ، دُونَ عِنَايَةِ بِمَعْرِفَةِ أَوْلَادِ الْمَرْضِيعَةِ وَأَخَوَاتِهَا، وَلَا أَوْلَادِ زَوْجِهَا. مِنْ غَيْرِهَا. وَإِخْوَتِهِ، لِيَعْرِفُوا مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، كَحُرْمَةِ النِّكَاحِ، وَحَقْقِ هَذِهِ الْقَرَابَةِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي جَعَلَهَا الشَّارِعُ كَالنَّسَبِ. فَكَثِيرًا مَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ أُخْتَهُ، أَوْ عَمَّتَهُ، أَوْ خَالَتَهُ

من الرِّضَاعَةِ، وهو لا يَذْرِي^(١). والواجب الاحتياط في هذا الأمر، حتى لا يقع الإنسان في المحظور.

حِكْمَةُ التحريم: قال في تَفْسِيرِ المنار^(٢): إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بَيْنَ النَّاسِ صُرُوباً مِنَ الصَّلَةِ يَتَرَاخَمُونَ بِهَا، وَيَتَعَاوَنُونَ عَلَى دَفْعِ الْمَضَارِّ وَجَلْبِ الْمَنَافِعِ، وَأَقْوَى هَذِهِ الصَّلَاتِ صِلَةُ الْقَرَابَةِ وَصِلَةُ الصِّبْرِ. وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الصَّلَتَيْنِ دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ. فَأَمَّا صِلَةُ الْقَرَابَةِ فَأَقْوَاهَا مَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ أَوْ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْعَاطِفَةِ وَالْأَزِيحَةِ. فَمَنْ أَكْتَنَتِ السُّرَّ فِي عَطْفِ الْأَبِ عَلَى وَدِّهِ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ دَاعِيَةً فِطْرِيَّةً تَدْفَعُهُ إِلَى الْعَنَايَةِ بِتَرْبِيَّتِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مِثْلَهُ. فَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ كَنَظَرِهِ إِلَى بَعْضِ أَعْضَائِهِ، وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي مُسْتَقْبَلِ أَيَّامِهِ، وَيَجِدُ فِي نَفْسِ الْوَلَدِ شُعُوراً بِأَنْ أَبَاهُ كَانَ مَنَشَأً وَجُودِهِ؛ وَمَمَدُ حَيَاتِهِ وَقَوَامُ تَأْدِيبِهِ، وَعُثْوَانُ شَرَفِهِ. وَبِهَذَا الشُّعُورِ يَحْتَرِمُ الْابْنُ أَبَاهُ، وَبِتِلْكَ الرَّحْمَةِ وَالْأَزِيحَةِ يَعِطِفُ الْأَبُ عَلَى ابْنِهِ، وَيَسَاعِدُهُ. هَذَا مَا قَالَهُ الْأَسْتَاذُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ.

ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب، ورحمتها أشد من رحمته، وحنانها أَرْسَبُ من حنائه؛ لأنها أَرْقُ قَلْباً، وَأَدْقُ شُعُوراً؛ وَأَنَّ الْوَلَدَ يَتَكَوَّنُ جَنِيناً مِنْ دِمَائِهَا الَّذِي هُوَ قَوَامُ حَيَاتِهَا. ثُمَّ يَكُونُ طِفْلاً يَتَغَذَّى مِنْ لَبَنِهَا، فَيَكُونُ لَهُ مَعَ كُلِّ مَصَّةٍ مِنْ ثَدْيِهَا عَاطِفَةٌ جَدِيدَةٌ، يَسْتَلُّهَا مِنْ قَلْبِهَا، وَالطِّفْلُ لَا يَحِبُّ أَحَداً فِي الدُّنْيَا قَبْلَ أُمِّهِ. ثُمَّ إِنَّهُ يَحِبُّ أَبَاهُ، وَلَكِنْ دُونَ حُبِّهِ لَأُمِّهِ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَرِمُهُ أَشَدَّ مِمَّا يَحْتَرِمُهَا. أَفَلَيْسَ مِنَ الْجَنَائَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ أَنْ يَزَاجِمَ هَذَا الْحُبَّ الْعَظِيمُ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَوْلَادِ حُبَّ اسْتِمْتَاعِ الشَّهْوَةِ - فَيَزَجِمُهُ وَيُفْسِدُهُ - وَهُوَ خَيْرٌ مَا فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ؟. بلى: وَلَاجِلِ هَذَا كَانَ تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْأُمِّهِاتِ هُوَ الْأَشَدُّ الْمَقْدَمُ فِي الْآيَةِ، وَيَلِيهِ تَحْرِيمُ الْبَنَاتِ.

ولولا ما عُهِدَ فِي الْإِنْسَانِ مِنَ الْجَنَائَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ وَالْعَبَثِ بِهَا وَالْإِفْسَادِ فِيهَا، لَكَانَ لِسَلِيمِ الْفِطْرَةِ أَنْ يَتَعَجَّبَ مِنْ تَحْرِيمِ الْأُمِّهِاتِ وَالْبَنَاتِ، لِأَنَّ فِطْرَتَهُ تَشْعُرُ بِأَنَّ النِّزَاجَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْمُسْتَحِيلَاتِ. وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ فَالصَّلَةُ بَيْنَهُمَا تُشْبِهُ الصَّلَةَ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَوْلَادِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُنَّ كَأَعْضَاءِ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّ الْأَخَ وَالْأُخْتَ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ يَسْتَوِيَانِ فِي النَّسَبَةِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ إِنَّهُمَا يَنْشَأَانِ فِي جَنْجَرٍ وَاحِدٍ، عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْغَالِبِ، وَعَاطِفَةُ الْإِخْوَةِ بَيْنَهُمَا مُتَكَافِئَةٌ، لَيْسَتْ أَقْوَى فِي أَحَدِهِمَا مِنْهَا فِي الْآخَرِ، كَقُوَّةِ عَاطِفَةِ الْأُمِّهِاتِ

والأُبُوَّةُ على عَاطِفَةِ الْبُتُوَّةِ. فَلِهَذِهِ الْأَسْبَابُ يَكُونُ أُنْسُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ أُنْسٌ مَسَاوِيَةٌ لَا يُضَاهِيهِ أُنْسٌ لآخَرَ. إِذْ لَا يُوجَدُ بَيْنَ الْبَشَرِ صِلَةٌ أُخْرَى فِيهَا هَذَا النُّوعُ مِنَ الْمَسَاوِيَةِ الْكَامِلَةِ، وَعَوَاطِفُ الْوُدِّ وَالثِّقَةِ الْمُتَبَادِلَةِ.

وَيُحْكِي أَنَّ امْرَأَةً شَفَعَتْ عِنْدَ الْحَجَّاجِ فِي زَوْجِهَا وَابْنِهَا وَأَخِيهَا، وَكَانَ يُرِيدُ قَتْلَهُمْ؛ فَشَفَعَهَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَخْتَارَ مَنْ يَبْقَى، فَاخْتَارَتْ أَخَاهَا، فَسَأَلَهَا عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ فَقَالَتْ: «إِنَّ الْأَخَّ لَا عِوَضَ عَنْهُ، وَقَدْ مَاتَ الْوَالِدَانِ، وَأَمَّا الزَّوْجُ وَالْوَلَدُ فَيُمْكِنُ الْاعْتِيَاضُ عَنْهُمَا بِمِثْلِهِمَا». فَأَعْجَبَهُ هَذَا الْجَوَابُ وَعَفَا عَنْ الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ: «لَوْ اخْتَارَتْ الزَّوْجَةَ غَيْرَ الْأَخِّ لِمَا أَتَقَيْتُ لَهَا أَحَدًا». وَجَمَلَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ صِلَةَ الْأَخُوَّةِ صِلَةٌ فِطْرِيَّةٌ قَوِيَّةٌ، وَأَنَّ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ لَا يَشْتَهِي بَعْضُهُنَّ التَّمَتُّعَ بِبَعْضٍ، لِأَنَّ عَاطِفَةَ الْأَخُوَّةِ تَكُونُ هِيَ الْمُسَيِّطِرَةُ عَلَى النَّفْسِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لِسِوَاهَا مَعَهَا مَرَضٌ مَا مِنَ الْفِطْرَةِ. فَقَضَتْ حِكْمَةُ الشَّرِيعَةِ بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُخْتِ حَتَّى يَكُونَ لِمَعْتَلِي الْفِطْرَةِ مِثْقَلٌ لِمُتَبَدِّلِ دَاعِيَةِ الشَّهْوَةِ بِعَاطِفَةِ الْأَخُوَّةِ. وَأَمَّا الْعَمَّاتُ وَالْخَالَاتُ فَهُنَّ مِنْ طَبَقَةِ الْأَبِّ وَالْأُمِّ. وَفِي الْحَدِيثِ: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْتُ أَبِيهِ». أَيُّ هُمَا كَالصَّنَوَانِ يَخْرُجَانِ مِنْ أَصْلِ الثُّخْلَةِ.

وَلِهَذَا الْمَعْنَى - الَّذِي كَانَتْ بِهِ صِلَةُ الْعُمُومَةِ مِنْ صِلَةِ الْأُبُوَّةِ وَصِلَةِ الْخُؤُولَةِ مِنْ صِلَةِ الْأُمُومَةِ - قَالُوا: إِنَّ تَحْرِيمَ الْجَدَّاتِ مُنْذَرَجٌ فِي تَحْرِيمِ الْأُمَهَاتِ وَدَاخِلٌ فِيهِ؛ فَكَانَ مِنْ مُحَاسِنِ دِينِ الْفِطْرَةِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى عَاطِفَةِ صِلَةِ الْعُمُومَةِ وَالْخُؤُولَةِ، وَالتَّرَاحُمُ وَالتَّعَاوُنُ بِهَا، وَأَنْ لَا تَتَزَوَّ الشَّهْوَةُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ. وَأَمَّا بَنَاتُ الْأَخِّ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ، فَهُمَا مِنَ الْإِنْسَانِ بِمَنْزِلَةِ بَنَاتِهِ، حَيْثُ أَنَّ أَخَاهُ وَأُخْتَهُ كَتَفَيْهِ، وَصَاحِبُ الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ يَجِدُ لِهَذَا هَذِهِ الْعَاطِفَةَ مِنْ نَفْسِهِ، وَكَذَا صَاحِبُ الْفِطْرَةِ السَّقِيمَةِ، إِلَّا أَنَّ عَاطِفَةَ هَذَا تَكُونُ كَفِطْرَتِهِ فِي سَقِيمَتِهَا. نَعَمْ إِنَّ عَطْفَ الرَّجُلِ عَلَى بَنَتِهِ يَكُونُ أَقْوَى لِكُونِهَا بَضْعَةً مِنْهُ؛ نَعَمْ وَتَرْغَرَعَتْ بِعِنَائَتِهِ وَرِعَايَتِهِ. وَأُنْسُهُ بِأَخِيهِ وَأُخْتِهِ يَكُونُ أَقْوَى مِنْ أُنْسِهِ بَيْنَاتِهِمَا لِمَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ، وَبَيْنَ بَنَاتِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، فَهُوَ أَنَّ الْحَبَّ لَهُؤُلَاءِ حُبٌّ عَطْفٍ وَحَنَانٍ، وَالْحَبُّ لَوْلِكَ حُبٌّ تَكْرِيمٍ وَاحْتِرَامٍ. فَهُمَا - مِنْ حَيْثُ الْبُعْدُ عَنْ مَوَاقِعِ الشَّهْوَةِ - مَتَكَافِئَانِ. وَإِنَّمَا قُدِّمَ فِي النُّظْمِ الْكَرِيمِ ذِكْرُ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ؛ لِأَنَّ الْإِذْلَاءَ بِهِمَا مِنَ الْأَبَاءِ وَالْأُمَهَاتِ، فَصِلَتْهُمَا أَشْرَفُ وَأَعْلَى مِنْ صِلَةِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ.

هَذِهِ أَنْوَاعُ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ الَّتِي يَتَرَاحَمُ النَّاسُ وَيَتَعَاطَفُونَ وَيَتَوَادَّدُونَ وَيَتَعَاوَنُونَ بِهَا وَبِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهَا فِي النَّفُوسِ مِنَ الْحَبِّ وَالْحَنَانِ وَالْعَطْفِ وَالْاحْتِرَامِ. فَحَرَّمَ اللَّهُ فِيهَا النِّكَاحَ لِأَجْلِ أَنْ

تَتَوَجَّعُ عَاطِفَةُ الزَّوْجِيَّةِ وَمَحَبَّتُهَا إِلَى مَنْ ضَعُفَت الصَّلَةُ الطَّبِيعِيَّةُ أَوْ النَّسَبِيَّةُ بَيْنَهُمْ، كَالْعُرْبَاءِ وَالْأَجَانِبِ، وَالطَّبِيقَاتِ الْبَعِيدَةِ مِنْ سُلَالَةِ الْأَقَارِبِ، كَأَوْلَادِ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ. وَبِذَلِكَ تَتَجَدَّدُ بَيْنَ الْبَشَرِ قَرَابَةُ الصُّهْرِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ كَقَرَابَةِ النَّسَبِ، فَتَتَّسِعُ دَائِرَةُ الْمَحَبَّةِ وَالرَّحْمَةِ بَيْنَ النَّاسِ. فَهَذِهِ حِكْمَةُ الشَّرْعِ الرُّوْحِيَّةِ فِي مُحْرَمَاتِ الْقَرَابَةِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هُنَاكَ حِكْمَةً جَسَدِيَّةً حَيَوِيَّةً عَظِيمَةً جَدًّا، وَهِيَ أَنَّ تَزْوُجَ الْأَقَارِبِ بَغَضِهِمْ يَبْغِضُ يَكُونُ سَبَبًا لَضَعْفِ النَّسْلِ. فَإِذَا تَسَلَّسَلَتْ وَاسْتَمَرَّتْ يَتَسَلَّسَلُ الضَّعْفُ وَالضُّوْىُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ، وَلِذَلِكَ سَبِيحَانِ:

أحدهما: وهو الذي أشار إليه الفقهاء - أَنَّ قُوَّةَ النَّسْلِ تَكُونُ عَلَى قَدْرِ قُوَّةِ دَاعِيَةِ النَّاسِلِ فِي الزَّوْجَيْنِ، وَهِيَ الشَّهْوَةُ. وَقَدْ قَالُوا: إِنَّهَا تَكُونُ ضَعِيفَةً بَيْنَ الْأَقَارِبِ. وَجَعَلُوا ذَلِكَ عِلَّةً لِكِرَاهِيَّةِ تَزْوُجِ بَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْعَمَّةِ، إِلَى آخِرِهِ. وَسَبَبُ ذَلِكَ، أَنَّ هَذِهِ الشَّهْوَةَ شَعُورٌ فِي النَّفْسِ، يُزَاجِمُهُ شَعُورُ عَوَاطِفِ الْقَرَابَةِ الْمَضَادُّ لَهُ، فَإِمَّا أَنْ يُزِيلَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُزَلِّزَلَهُ وَيُضْعِفُهُ. وَالسَّبَبُ الثَّانِي يَعْرِفُهُ الْأَطِبَّاءُ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لِلْعَامَّةِ بِمِثَالِ تَقْرِيبِيٍّ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْفَلَاحِيْنَ. وَهُوَ أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي يَتَكَرَّرُ زَرْعُ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحَبُوبِ فِيهَا، يَضْعُفُ هَذَا الزَّرْعُ فِيهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ، لِقِلَّةِ الْمَوَادِّ الَّتِي هِيَ قِيَامُ غِذَائِهِ، وَكَثْرَةِ الْمَوَادِّ الْأُخْرَى الَّتِي لَا يَتَغَذَّى مِنْهَا، وَمُزَاحَمَتِهَا لَغِذَائِهِ أَنْ يَخْلُصَ لَهُ. وَلَوْ زُرِعَ ذَلِكَ الْحَبُّ فِي أَرْضٍ أُخْرَى وَزُرِعَ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْحَبِّ لِنَمَا كُلُّ مِنْهُمَا. بَلْ ثَبَتَ عِنْدَ الزُّرَّاعِ أَنَّ اخْتِلَافَ الصَّنْفِ مِنَ النَّوْعِ الْوَاحِدِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَذَرِ يُغَيِّرُهُ.

فَإِذَا زَرَعُوا حِنْطَةً فِي أَرْضٍ، وَأَخَذُوا بَذْرًا مِنْ غَلَّتِهَا فزَرَعُوهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ يَكُونُ نُمُوهُ ضَعِيفًا وَغَلَّتُهُ قَلِيلَةً. وَإِذَا أَخَذُوا الْبَذْرَ مِنْ حِنْطَةٍ أُخْرَى وَزَرَعُوهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ يَكُونُ أَثْمَرُهَا وَازَكَنَ. كَذَلِكَ النِّسَاءُ حَزَنَ - كَالْأَرْضِ - يُزْرَعُ فِيهِنَّ الْوَلَدُ. وَطَوَائِفُ النَّاسِ كَأَنْوَاعِ الْبَذَرِ وَأَصْنَافِهِ. فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أَفْرَادُ كُلِّ عَشِيرَةٍ مِنْ أُخْرَى لِيَتَزَكَّى الْوَلَدُ وَيَتَجَبَّ. فَإِنَّ الْوَلَدَ يَرِثُ مِنْ مَزَاجِ آبَوَيْهِ وَمَادَّةِ أَجْسَادِهِمَا، وَيَرِثُ مِنْ أَخْلَاقِهِمَا وَصِفَاتِهِمَا الرُّوْحِيَّةِ وَيَتَّبِئُهُمَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. فَالْتَوَارُثُ وَالتَّبَايُنُ سُنَّتَانِ مِنْ سُنَنِ الْخَلِيقَةِ، يَنْبَغِي أَنْ تَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَظَّهَا لِأَجْلِ أَنْ تَرْتَقِيَ السَّلَاطِلُ الْبَشَرِيَّةُ وَيَتَقَارَبُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَسْتَمْدُ بَعْضُهُمُ الْقُوَّةَ وَالْإِسْتِعْدَادَ مِنْ بَعْضٍ، وَالتَّزْوُجُ مِنَ الْأَقْرَبِينَ يَنَافِي ذَلِكَ. فَثَبَتَ بِمَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ أَنَّهُ ضَارٌّ بَدَنًا وَنَفْسًا، مُنَافٍ لِلْفِطْرَةِ، مُخِلٌّ بِالرُّوَاطِطِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، عَائِقٌ لَارْتِقَاءِ الْبَشَرِ. وَقَدْ ذَكَرَ «الْغَزَالِيُّ» فِي الْإِحْيَاءِ: أَنَّ الْخِصَالَ الَّتِي تُطَلَّبُ مِرَاعَاتُهَا فِي الْمَرَاةِ، أَلَّا تَكُونَ مِنَ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ. قَالَ: فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ

ضَاوِيًا^(١). وَأُورِدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا لَا يَصِحُّ.

وَلَكِنْ رَوَى إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لَأَلِ السَّائِبِ: «اغْتَبِرُوا لَا تَضُورُوا» أَي تَزَوُّجُوا الْغَرَائِبَ لِئَلَّا تَجِيءَ أَوْلَادُكُمْ نِحَافًا ضِعَافًا. وَعَلَّلَ الْعَزَالِيُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الشُّهُورَةَ تَنْبَعُ بِقُوَّةِ الْإِحْسَاسِ بِالنَّظَرِ أَوِ اللَّمَسِ وَإِنَّمَا يَقْوَى الْإِحْسَاسُ بِالْأَمْرِ الْغَرِيبِ الْجَدِيدِ. فَأَمَّا الْمَعْهُودُ الَّذِي دَامَ النَّظَرُ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يَضْعُفُ الْجِسُّ عَنْ تَمَامِ إِدْرَاكِهِ وَالتَّأَثُّرُ بِهِ، وَلَا تَنْبَعُ بِهِ الشُّهُورَةُ». قَالَ: وَتَعْلِيلُهُ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى كُلِّ صَوْرَةٍ، وَالْعُمْدَةُ مَا قُلْنَا.

حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالرُّضَاعِ: أَمَّا حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالرُّضَاعَةِ، فَمِنْ رَحْمَتِهِ تَعَالَى بِنَا أَنْ وَسَّعَ لَنَا دَائِرَةَ الْقَرَابَةِ بِالْحَاقِ الرُّضَاعِ بِهَا؛ وَأَنْ بَعْضَ بَدَنِ الرُّضِيعِ يَتَكَوَّنُ مِنْ لَبَنِ الْمُرْضِعِ، وَأَنَّهُ بِذَلِكَ يَرِثُ مِنْهَا كَمَا يَرِثُ وَلَدَهَا الَّذِي وَلَدَتْهُ^(٢).

حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالْمُصَاهَرَةِ: وَحِكْمَةُ تَحْرِيمِ الْمَحْرَمَاتِ بِالْمُصَاهَرَةِ أَنْ يَثْبُتَ الزَّوْجَةُ وَأُمُّهَا أَوَّلَى بِالتَّحْرِيمِ، لِأَنَّ زَوْجَةَ الرَّجُلِ شَقِيقَةُ زَوْجِهِ، بَلْ مُقَوِّمَةُ مَا يَبْهِيهِ الْإِنْسَانِيَّةُ وَمُتَمِّمَتُهَا. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أُمُّهَا بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ فِي الْإِحْتِرَامِ. وَيَقْبَحُ جَدًّا أَنْ تَكُونَ ضَرَّةً لَهَا فَإِنَّ لُحْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ كُلُّحْمَةُ النَّسَبِ.

فَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ مِنْ غَشِيرَةٍ صَارَ كَأَحَدِ أَفْرَادِهَا، وَتَجَدَّدَتْ فِي نَفْسِهِ عَاطِفَةُ مَوَدَّةٍ جَدِيدَةٍ لَهُمْ. فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلتَّغَايُرِ وَالضَّرَارِ بَيْنَ الْأُمِّ وَبَنَتِهَا؟.. كَلَّا.. إِنَّ ذَلِكَ يُتَافَى حِكْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ وَالْقَرَابَةِ وَيَكُونُ سَبَبٌ فسادِ الْعَشِيرَةِ. فَالْمُوَافِقُ لِلْفِطْرَةِ، الَّذِي تَقُومُ بِهِ الْمَصْلَحَةُ. وَهُوَ أَنْ تَكُونَ أُمُّ الزَّوْجَةِ كَأُمِّ الزَّوْجِ، وَبَنَتُهَا الَّتِي فِي حِجْرِهِ كِبَنَتِهِ مِنْ صُلْبِهِ. وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ زَوْجَةُ ابْنِهِ بِمَنْزِلَةِ ابْنَتِهِ، وَيُوجَّهُ إِلَيْهَا الْعَاطِفَةُ الَّتِي يَجِدُهَا لِابْنَتِهِ، كَمَا يُتَزَلُّ الْإِبْنُ امْرَأَةً أَبِيهِ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ. وَإِذَا كَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ أَنْ حَرَّمَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لَتَكُونَ الْمُصَاهَرَةُ لُحْمَةً مَوَدَّةً غَيْرَ مَشُوبَةٍ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الضَّرَارِ وَالتَّفَرُّقِ، فَكَيْفَ يُغْفَلُ أَنْ يُبَيِّحَ نِكَاحَ مَنْ هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الزَّوْجَةِ، كَأُمِّهَا أَوْ بَنَتِهَا، أَوْ زَوْجَةِ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ، وَزَوْجَةُ الْوَالِدِ؟! وَقَدْ يَرَى لَنَا أَنَّ حِكْمَةَ الزَّوَاجِ هِيَ سُكُونُ نَفْسٍ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، وَالْمَوَدَّةُ وَالرَّحْمَةُ بَيْنَهُمَا وَبَيِّنٌ مَنْ يَلْتَجِمُ مَعَهُمَا بِاللَّحْمَةِ النَّسَبِ فَقَالَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(٣). فَقَيَّدَ سُكُونَ النَّفْسِ الْخَاصِّ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَلَمْ يَقَيِّدْ

(١) ضَاوِيًا: أَي نَحِيفًا.

(٢) يَرِثُ مِنْهَا: أَي مِنْ طِبَاعِهَا وَأَخْلَاقِهَا.

(٣) سُورَةُ الرُّومِ، آيَةُ ٢١.

المؤدة والرحمة، لأنها تكون بين الزوجين ومن يلتجئ معهما بلحمة النسب، وتزداد وتقوى بالولد. انتهى.

المَحْرَمَاتُ مُؤَقَّتًا

١- الجمع بين المحرمين: يحرم الجمع بين الأختين^(١) وبين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، كما يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة، لو كانت إحداهما رجلاً لم يجز له التزوج بالأخرى. ودليل ذلك:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٢).

٢- وما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها.

٣- وما رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وحسنه، عن قيروز الديلمي أنه أدركه الإسلام وتخته أختان، فقال له رسول الله ﷺ: «طَلِّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ».

٤- عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ أن يتزوج الرجل المرأة على العمّة أو على الخالة وقال: «إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ». قال القرطبي: ذكره أبو محمد الأصيلي في فوائده، وابن عبد البر، وغيرهما.

٥- ومن مراسيل أبي داود، عن حسين بن طلحة قال: نهى رسول الله ﷺ أن تُنكح المرأة على أخواتها مخافة القطيعة. وفي حديث ابن عباس، وحسين بن طلحة التنبيه على المعنى الذي من أجله حرم هذا الزواج، وهو الاختراز عن قطع الرحم بين الأقارب. فإن الجمع بينهما يؤلّد الثحاسد ويجرّ إلى البغضاء. لأن الضررتين قلما تسكن عواصف الغيرة بينهما. وهذا الجمع بين المحارم كما هو ممنوع في الزواج فهو ممنوع في العدة. فقد أجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً فلا يجوز له أن يتزوج أختها، أو أرباعاً سواها حتى تنقضي عدتها، لأن الزواج قائم وله حق الرجعة في أي وقت. واختلفوا فيما إذا طلقها طلاقاً بائناً لا يملك معه رجعتها. فقال عليّ، وزيد بن ثابت، ومجاهد، والشّيعي، وسفيان الثوري، والاختاف، وأحمد: ليس له أن يتزوج أختها ولا أربعة حتى تنقضي عدتها،

(١) سواء أكان ذلك بعقد زواج أو بملك يمين.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣، والمعنى: وحرم عليكم الجمع بين الأختين معاً، في التزوج وفي ملك اليمين، إلا ما كان منكم في جاهليّكم فقد عفونا عنه.

لأنَّ العقدَ أثناءَ العِدَّةِ باقٍ حُكْماً حتى تنقضي، بدليل أنَّ لها نفقةَ العِدَّةِ. قال ابنُ المُنْذِرِ: ولا أحسبه إلا قولَ مالك، وبه نقول، إنَّ له أن يتزوجَ أختها أو أربعا سواها.

وقال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، والحَسَنُ، والشافعي: لأنَّ عقدَ الزَّواجِ قد انتهى بالبيئونة، فلم يوجِدِ الجَمْعُ المَحْرُمُ. ولو جمعَ رجلٌ بين المحرَّماتِ فتزوجَ الأختين مثلاً؛ فإمَّا أن يتزوجَهُمَا بعقدٍ واحدٍ أو بعقدَين. فإنَّ تزوجَهُمَا بعقدٍ واحدٍ وليسَ بواحدةٍ منهما مانعٌ فسَدَ عَقْدُهُ عليهما، وتَجري على هذا العقدِ أحكامُ الزواجِ الفاسدِ. فيَجِبُ الافتراقُ على المتعاقدين، وإلا فَرَّقَ بينهما القضاء. وإذا خَصَلَ التفريقُ قبلَ الدخولِ فلا مهرَ لواحدةٍ منهما، ولا يترتبُ على مجردِ هذا العقدِ أثرٌ.

وإنَّ خَصَلَ بعدَ الدخولِ فللمَدْخُولِ بها مهرُ العِثْلِ، أو الأقلُ من مهرِ العِثْلِ، والمُسْمَى. ويترتبُ على الدخولِ بها سائرُ الآثارِ التي تترتبُ على الدخولِ بعدَ الزواجِ الفاسدِ. أمَّا إذا كان بإحداهما مانعٌ شرعيٌّ، بأنَّ كانتَ زوجةً غَيْرِهِ، أو مُعْتَدَّةً مثلاً، والأخرى ليسَ بها مانعٌ، فإنَّ العقدَ بالنسبةِ لِلْخَالِيَةِ مِنَ المَانِعِ صحيحٌ، وبالنسبةِ لِلْأُخْرَى فاسدٌ تجري عليه أحكامُهُ. وإنَّ تزوجَهُمَا بِعَقْدَينِ مُتَعاقِبَينِ، واستوفى كُلَّ واحدٍ منَ العَقْدَينِ أركانَهُ وشروطَهُ، وعَلِمَ أَسْبَقَهُمَا فهو الصحيحُ، واللاحقُ فاسدٌ. وإنَّ استوفى أحدهما فقط شروطَ صِحَّتِهِ فهو الصحيحُ سواءَ كانَ السابقُ أو اللاحقُ. إنَّ لم يُعْلَمْ أَسْبَقَهُمَا، أو عِلِمَ ونُسِيَ، كأنَّ يوَكِّلَ رجلَينِ بتزويجهِ فيزوجهُ من اثنتين، ثم يبيِّنُ أنَّهما أختان، ولا يُعْلَمْ أَسْبَقَ العَقْدَينِ، أو عِلِمَ ونُسِيَ، فالعقدانِ غيرُ صحيحينِ لعدمِ المَرْجَحِ، وتجرى عليهما أحكامُ الزواجِ الفاسدِ^(١).

٢، ٣ - زَوْجَةُ الْغَيْرِ وَمُعْتَدَّتُهُ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَوْجَةَ الْغَيْرِ، أَوْ مُعْتَدَّتَهُ رِغَايَةً لِحَقِّ الزَّوْجِ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢). أَيْ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ؛ أَيِ الْمُتَزَوِّجَاتِ مِنْهُنَّ إِلَّا الْمَسْبُوتَاتُ، فَإِنَّ الْمَسْبُوتَةَ تَحِلُّ لِسَابِقِهَا بَعْدَ الْإِسْتِيزَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَزَوِّجَةً. لَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَلَقِيَ عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا سَبَايَا، كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ

(١) أحكام الأحوال الشخصية الأستاذ عبد الوهاب خلاف . . .

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

يَمْنُكُمْ^(١) أَي فَمَنْ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُمْ. والاستبراء يكون بِحَيْضَةٍ:

قَالَ الْحَسَنُ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْتَبْرِئُونَ الْمَسِيَّةَ بِحَيْضَةٍ. وَأَمَّا الْمُعْتَدَةُ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِ «الْخِطْبَةِ».

٤ - الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ يَكَاحًا صَحِيحًا^(٢).

٥ - عَقْدُ الْمُخْرِمِ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُخْرِمِ، أَنْ يَغْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ بولاية، أَوْ وَكَالَةً، وَيَقْعُ الْعَقْدُ بَاطِلًا، لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ الشَّرْعِيَّةُ، لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَيْسَ فِيهِ «وَلَا يَخْطُبُ». وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَلَا يَرَوْنَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُخْرِمُ، وَإِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُخْرِمٌ» فَهُوَ مُعَارِضٌ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: اخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ، لِأَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزَوُّجِهَا وَهُوَ مُخْرِمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ يَسْرِفُ^(٣) فِي طَرِيقِ مَكَّةَ. وَذَهَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى جَوَازِ عَقْدِ النِّكَاحِ لِلْمُخْرِمِ، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَمْنَعُ صَلَاحِيَّةَ الْمَرْأَةِ لِلْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْجَمَاعَ لَا صِحَّةَ الْعَقْدِ.

٦ - زَوَاجُ الْأَمَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الزَّوْاجِ بِالْحُرَّةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأَمَةَ، وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحُرَّةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ الْعَبْدَ إِذَا رَضِيََتْ بِذَلِكَ هِيَ وَأَوْلِيَاءُهَا. كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَزَوَّجَ مَنْ مَلَكَتْهُ وَأَنَّهُ إِذَا مَلَكَتْ زَوْجَهَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ. وَاخْتَلَفُوا فِي زَوَاجِ الْحُرِّ بِالْأَمَةِ. فَرَأَى الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ زَوَاجُ الْحُرِّ بِالْأَمَةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

١ - عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ.

٢ - خَوْفُ الْعَنْتِ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى هَذَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا^(٤) أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ^(٥) الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ^(٦) فَمَنِ اتَّخَذَ الْمُؤْمِنَاتِ^(٧) نِكَاحًا إِلَى قَوْلِهِ

(٥) المحصنات: الحرائر العفائف.

(٦) فتيات: إماء.

(٧) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) يراجع فصل التحليل من هذا الكتاب.

(٣) صرف: اسم لمكان.

(٤) طولاً: سعة وقدر.

تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ^(١) مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢).

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الصَّبْرُ عَلَى الْعُزْبَةِ خَيْرٌ مِنْ نِكَاحِ الْأَمَةِ، لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى إِرْقَاقِ الْوَلَدِ؛ وَالْعَفْصُ مِنَ النَّفْسِ، وَالصَّبْرُ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَوْلَى مِنَ الْبِدَالَةِ. رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيْمًا حُرٌّ تَزَوَّجَ أَمَةً فَقَدْ أَرْقَى نِصْفَهُ^(٣). وَعَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مَرْجَمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَّائِرَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ لِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً، وَلَوْ مَعَ طَوْلِ حُرَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ. فَإِنْ كَانَ فِي عِصْمَتِهِ زَوْجَةٌ حُرَّةٌ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَمَةً مُحَافَظَةً عَلَى كَرَامَةِ الْحُرَّةِ.

٧- زَوَاجُ الزَّانِيَةِ: لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِزَانِيَةٍ، وَلَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِزَانٍ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ كُلُّ مَنُهَا تَوْبَةً. وَدَلِيلُ هَذَا:

١ - أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْعَفَافَ شَرْطًا يَجِبُ تَوْفُّرُهُ فِي كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الزَّوَاجِ. فَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾^(٤).

أَيُّ أَنَّ اللَّهَ كَمَا أَحَلَّ الطَّيِّبَاتِ، وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَحَلَّ زَوَاجَ الْعَفِيفَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، وَالْعَفِيفَاتِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فِي حَالِ كَوْنِ الْأَزْوَاجِ أَعْفَاءَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ.

٢ - وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْأَزْوَاجِ الْإِمَاءُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ طَوْلِ الْحُرَّةِ فَقَالَ: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاثُورُهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾^(٥) بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ^(٦) وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ^(٧).

٣ - يُؤَيِّدُ هَذَا مَا جَاءَ صَرِيحاً فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً

(١) العنت: الزنى.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٣) أرق نصفه: يعني يصير ولده رقيقاً.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٥٥ وأخدان: «جمع خدن وخدين»: أصدقاء.

(٥) أجورهن: مهرهن.

(٦) مسافحات: زوان.

(٧) سورة النساء، الآية: ٢٥.

وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(١) وَمَعْنَى يَنْكِحُ: يَفْقِدُ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ؛ أَيْ وَحُرِّمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَتَزَوَّجُوا مَنْ هُوَ مُتَّصِفٌ بِالزَّانِي أَوْ بِالْمُشْرِكِ، فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ^(٢).

٤ - ما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أَنَّ مَرْثَدَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارَى بِمَكَّةَ - وَكَانَ بِمَكَّةَ بَغِيٌّ يُقَالُ لَهَا: عَنَاقُ، وَكَانَتْ صَدِيقَتَهُ. قَالَ: فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَأَنْكِحُ عَنَاقًا؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي. فَتَزَلَّتْ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾. فَدَعَانِي فَقَرَأَهَا عَلَيَّ وَقَالَ: «لَا تَنْكِحُهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: هَذَا الْوَصْفُ خُرُجٌ مَخْرَجَ الْغَالِبِ بِاعْتِبَارِ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الزَّانِي. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهَا الزَّانِي. وَكَذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الزَّانِي. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، لِأَنَّ فِي آخِرِهَا: ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّحْرِيمِ.

الزنى والزواج^(٤)

وَمِمَّا فَزَقَ كَبِيرُ بَيْنِ الزَّوْاجِ، وَالْعَمَلِيَّةُ التَّنَاسُلِيَّةُ. فَإِنَّ الزَّوْاجَ هُوَ نَوَافُ الْمُجْتَمَعِ، وَأَصْلُ وَجُودِهِ، وَهُوَ الْقَانُونُ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي يَسِيرُ الْعَالَمُ عَلَى نِظَامِهِ، وَالسُّنَّةُ الْكُونِيَّةُ الَّتِي تَجْعَلُ لِلْحَيَاةِ قِيَمَةً وَتَقْدِيرًا. وَأَنَّهُ هُوَ الْحَتَانُ الْحَقِيقِيُّ وَالْحُبُّ الصَّحِيحُ، وَهُوَ التَّعَاوُنُ فِي الْحَيَاةِ وَالِاسْتِرَاكُ فِي بِنَاءِ الْأُسْرَةِ وَعِمَارِ الْعَالَمِ.

غَايَةُ الْإِسْلَامِ مِنْ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الزَّانِي: وَالْإِسْلَامُ لَمْ يُرِدْ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُلْقَى بَيْنَ أَنْثَابِ الزَّانِيَّةِ، وَلَا لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ الزَّانِي، وَتَحْتَ تَأْثِيرِ زَوْجِهِ الدُّنْيَا وَأَنَّ تُشَارِكُهُ تِلْكَ النَّفْسُ السَّقِيمَةُ، وَأَنَّ تُعَاشِرَ ذَلِكَ الْجِسْمَ الْمَلُوثَ بِشَتَّى الْجَرَائِمِ، الْمَمْلُوءَ بِمُخْتَلَفِ الْعِلَلِ وَالْأَمْرَاضِ. وَالْإِسْلَامُ - فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ وَأَوَامِرِهِ وَفِي كُلِّ مُحَرَّمَاتِهِ وَنَوَاهِيهِ - لَا يَرِيدُ غَيْرَ إِسْعَادِ الْبَشَرِ وَالشُّمُوءِ بِالْعَالَمِ إِلَى الْمُسْتَوَى الْأَعْلَى الَّذِي يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُبْلَغَهُ الْجِنْسُ الْبَشَرِيُّ.

(١) سورة النور، الآية: ٣.

(٢) سورة النور، الآية: ٣.

(٣) سورة النور، الآية: ٣.

(٤) من كتاب الإسلام والطب الحديث.

الزُّنَاةُ يَتَّبِعُونَ لِأَخْطَرِ الْأَمْرَاضِ: وَكَيْفَ تَسْعَدُ الزُّنَاةُ فِي دُنْيَاهُمْ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ لِأَخْطَرِ الْأَمْرَاضِ وَأَشَدِّهَا فَتْكَاً بِهِمْ - وَأَكْثَرَ تَغْلُغَلاً فِي جَمِيعِ أَعْضَائِهِمْ!؟ وَلَعَلَّ الزُّهْرِيَّ وَالسَّيْلَانَ مِنَ الْأَمْرَاضِ التَّنَاسُلِيَّةِ الَّتِي تَجْعَلُ - وَخِذْهَا - الزُّنَاةُ شَرّاً مُسْتَطِيعاً يَجِبُ اقْتِلَاعُهُ مِنَ الْعَالَمِ وَخَلْقُهُ مِنَ الْأَرْضِ. وَكَيْفَ تَسْعَدُ إِنْسَانِيَّةٌ فِيهَا مِثْلُ هَؤُلَاءِ الزُّنَاةِ، يَتَّقِلُونَ أَمْرَاضَهُنَّ النَّفْسِيَّةِ إِلَى نَشْلِهِنَّ، وَيَتَّقِلُونَ مَعَ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ أَمْرَاضَ الزُّهْرِيِّ الْوَرَاثِيِّ؟. بَلْ كَيْفَ تَسْعَدُ عَائِلَةٌ تَلِدُ أَطْفَالاً مُشَوَّهِي الْخَلْقِ وَالْخُلُقِ بِسَبَبِ الْإِلْتِهَابَاتِ الَّتِي تُصِيبُ الْأَعْضَاءَ التَّنَاسُلِيَّةَ، وَالْعِلَلِ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَيْهَا.

وَجْهَ الشُّبْهِ بَيْنَ الزُّنَاةِ وَالْمُشْرِكِينَ: وَالْمُسْلِمُ الْمُنَادِّبُ بِأَدَبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الْمُسْتَبْعِ لِسُنَّةِ أَفْضَلِ الْخَلْقِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعِيشَ مَعَ زَانِيَةٍ لَا تُفَكِّرُ تَفْكِيرَهُ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَاشِرَ امْرَأَةً لَا تَحْتَمِلُ حَيَاتَهُ الْمُسْتَقِيمَةَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْارْتِبَاطَ بِرَابِطَةِ الزَّوْاجِ مَعَ كَائِنَةٍ لَا تَشْعُرُ شُعُورَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ عَنْ الزَّوْاجِ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا أَنْفُسَكُمْ أَزْوَاجًا لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(١). فَأَيْنَ الْمَوَدَّةُ الَّتِي تَحْصُلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالزَّانِيَةِ... وَأَيْنَ نَفْسُ الزَّانِيَةِ مِنْ تِلْكَ النَّفْسِ الَّتِي تَسْكُنُ إِلَيْهَا نَفْسُ الْمُؤْمِنِ الصَّحِيحِ الْإِيمَانِ؟.

وَأَنَّ الْمُسْلِمَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ نِكَاحَ الزَّانِيَةِ - كَمَا يَبْشُرُ لِفَسَادِ نَفْسِهَا وَشُدُودِ عَاطِفَتِهَا - لَا يُمَكِّنُ كَذَلِكَ أَنْ يَعِيشَ مَعَ مُشْرِكَةٍ لَا تَعْتَقِدُ اعْتِقَادَهُ، وَلَا تُؤْمِنُ إِيمَانَهُ، وَلَا تَرَى فِي الْحَيَاةِ مَا يَرَاهُ. لَا تُحَرِّمُ مَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ دِينُهُ مِنَ الْفِسْقِ وَالْفُجُورِ. وَلَا تَعْتَرِفُ بِالْمَبَادِيءِ الْإِنْسَانِيَّةِ السَّامِيَةِ الَّتِي يُحْضِرُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ. لَهَا عَقِيدَتُهَا الضَّالَّةُ وَاعْتِقَادَاتُهَا الْبَاطِلَةُ. لَهَا التَّفَكِيرُ الْبَعِيدُ عَنْ تَفْكِيرِهِ، وَالْعَقْلُ الَّذِي لَا يَمُتُّ إِلَى عَقْلِهِ بِصِلَةٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِنَّكُمْ مُؤْمِنَةً حَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٢).

التَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا: فَإِنْ تَابَ كُلٌّ مِنَ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ تَوْبَةً نَصُوحاً بِالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوَدُّعِ وَالْإِقْلَاعِ عَنِ الذَّنْبِ، وَاسْتَأْنَفَ كُلٌّ مِنْهُمَا حَيَاةَ نَظِيفَةٍ مُبَرَّاةٍ مِنَ الْإِثْمِ وَمُطَهَّرَةٍ مِنَ الدَّنَسِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُمَا وَيُدْخِلُهُمَا بِرَحْمَتِهِ فِي عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ

(١) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

أَنَامَا . يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَحْلُلُهُ فِيهِ مُهَانًا . إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا^(١) .

سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَلُمُّ بامرأة؛ أتى منها ما حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيَّ، فَرَزَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ تَوْبَةً فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَهَا . فَقَالَ أَنَسٌ : «إِنَّ الزَّانِيَّ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : «لَيْسَ هَذَا فِي هَذَا، انكِحْهَا، فَمَا كَانَ مِنْ إِثْمٍ فَعَلِيَّ» . رواه ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ . وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ رَجُلٌ قَجَرَ بامرأة أَيْتَزَوَّجَهَا؟ قَالَ : أَنْ تَابَا وَأَصْلَحَا . وَأَجَابَ بِمِثْلِ هَذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَصَابَتْ أُخْتُهُ فَاحِشَةً فَأَمَرُ الشُّفْرَةَ عَلَى أَوْدَاجِهَا، فَأَدْرَكَتْ، فداوَوْها حتى بَرَأَتْ . ثُمَّ إِنَّ عَمَّاهَا انْتَقَلَ بِأَهْلِهِ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقَرَأَتِ الْقُرْآنَ وَتَسَكَّتْ، حَتَّى كَانَتْ مِنْ أَنْسِكَ نِسَائِهِمْ . فَحُطِبَتْ إِلَى عَمَّاهَا، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُدَلِّسَهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يَغُشَّ عَلَى ابْنَتِهِ أَحِيهِ . فَأَتَى عُمَرَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : لَوْ أَفْشَيْتَ عَلَيْهَا لَعَاقَبْتُكَ، إِذَا أَتَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ تَرْضَاهُ فَرُوجَهَا لِأَيَّاهُ . وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ عُمَرَ قَالَ : أَتُخَيِّرُ بِشَأْنِهَا؟ تَعْمِدُ إِلَى مَا سَتَرَهُ اللَّهُ فَتُبْدِيهِ وَاللَّهُ لَيِّنٌ أُخْبِرْتُ بِشَأْنِهَا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ لِأَجْعَلَكَ نِكَالًا لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ، بَلْ أَنْكِحْهَا يَنْكَاحَ الْعَفِيفَةِ الْمُسْلِمَةِ . وَقَالَ عُمَرُ : لَقَدْ هَمَمْتُ أَلَّا أَدْعَ أَحَدًا أَصَابَ فَاحِشَةً فِي الْإِسْلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مُحْصَنَةً .

فَقَالَ لَهُ أَنَسُ بْنُ كَعْبٍ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، الشُّرْكُ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ يُقْبَلُ مِنْهُ إِذَا تَابَ . وَبَرَى أَحْمَدُ أَنَّ تَوْبَةَ الْمَرْأَةِ تُعْرِفُ بِأَنْ تُرَاوَدَ عَنْ نَفْسِهَا فَإِنْ أَجَابَتْ فَتَوْبَتُهَا غَيْرُ صَاحِبَةٍ، وَإِنْ امْتَنَعَتْ فَتَوْبَتُهَا صَاحِبَةٍ . وَقَدْ تَابَعَ فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَلَكِنْ أَصْحَابُهُ قَالُوا^(٢) : لَا يَتَّبِعِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَدْعُو امْرَأَةً إِلَى الزَّانِي وَيَطْلُبُ مِنْهَا . لِأَنَّ طَلَبَهُ مِنْهَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي خَلْوَةٍ، وَلَا تَحِلُّ الْخَلْوَةُ بِأَجْنَبِيَّةٍ، وَلَوْ كَانَ فِي تَغْلِيمِهَا الْقُرْآنَ، فَكَيْفَ يَحِلُّ فِي مُرَاوَدَتِهَا عَلَى الزَّانِي؟ ثُمَّ لَا يَأْمَنُ إِنْ أَجَابَتْهُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْمَعْصِيَةِ، فَلَا يَحِلُّ التَّعَرُّضُ لِمِثْلِ هَذَا . لِأَنَّ التَّوْبَةَ مِنْ سَائِرِ الذُّنُوبِ، وَفِي حَقِّ سَائِرِ النَّاسِ، وَبِالنَّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْأَحْكَامِ، عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ؛ فَكَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا . وَإِلَى هَذَا^(٣) دَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيِّمِ . أَلَا أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ ضَمَّ إِلَى التَّوْبَةِ شَرْطًا آخَرَ، وَهُوَ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ . فَمَتَى تَزَوَّجَهَا قَبْلَ التَّوْبَةِ أَوْ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا . كَانَ الزَّوْاجُ فَاسِدًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا . وَهَلْ عِدَّتُهَا ثَلَاثُ حَيْضٍ، أَوْ خَيْضَةٍ؟ رَوَيْتَانِ

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٨ - ٧٠ .

(٢) المعنى لابن قدامة .

(٣) أي إلى أنه لا يحل زواج الزانية أو الزاني قبل التوبة .

عنه. ومذهب الحنفية، والشافعية، والمالكية، أنه يجوز للزاني أن يتزوج الزانية، والزانية يجوز لها أن تتزوج الزاني. فالزنى لا يمنع عندهم صحة العقد.

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِهَهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). هل خرج مخرج الدم أو مخرج التحريم؟ وهل الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) إلى الزنى أو النكاح؟ وإنما صار الجمهور لحمل الآية على الدم لا على التحريم، لما جاء في الحديث: أن رجلاً قال للنبي ﷺ في زوجته: إنها لا ترد يد لايس. فقال له النبي عليه الصلاة والسلام: «طلقها» فقال له: إني أجبها. فقال له: «أمسكها»^(٣). ثم إن المجوزين اختلفوا في زواجها في عديتها. فمتعة «مالك» احتريماً لماء الزوج وصيانة لاختلاط النسب الصريح بولد الزنى. ومذهب أبو حنيفة، والشافعي، إلى أنه يجوز العقد عليها من غير انقضاء عدة. ثم إن الشافعي يجوز العقد عليها وإن كانت حاملاً لأنه لا حرمة لهذا الحمل. وقال أبو يوسف، ورواية عن أبي حنيفة: لا يجوز العقد عليها حتى تضع الحمل لئلا يكون الزوج قد سقى ماؤه زرع غيره. ونهى رسول الله ﷺ: أن توطأ المنيئة الحامل حتى تضع، مع أن حملها مملوك له. فالحامل من الزنى تضع لأن ماء الزاني وإن لم يكن له حرمة؛ فماء الزوج محترم، فكيف يسوغ له أن يخلطه بماء الفجور؟ ولأن النبي ﷺ هم بلغن الذي يريد أن يطأ أمته الحامل من غيره وكانت منسية، مع انقطاع الولد عن أبيه وكونه مملوكاً له. وقال أبو حنيفة في الرواية الأخرى يصح العقد عليها، ولكن لا توطأ حتى تضع^(٤).

اختلاف حالة الابتداء عن حالة البقاء: ثم إن العلماء قالوا: إن المرأة المتزوجة إذا زنت لا ينفسخ النكاح، وكذلك الرجل، لأن حالة الابتداء تفارق حالة البقاء. وروى عن الحسن، وجابر بن عبد الله: أن المرأة المتزوجة إذا زنت يفرق بينهما. واستحب أحمد مفارقتها وقال: لا أرى أن يمسك مثل هذه، فإليك لا تؤمن أن تفسد فراشه، وتلصق به ولداً ليس منه.

(١) سورة النور، الآية: ٣.

(٢) سورة النور، الآية: ٣.

(٣) قال أحمد: هذا الحديث منكر، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. وأورد أبو عبيد على هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة، لأن الله إنما أذن في نكاح المحصنات خاصة، ثم أنزل في القاذف آية اللعان، ورسول الله التفريق بينهما فلا يجتمعان أبداً. فكيف يأمر بالإقامة على عامر لا تمتنع ممن أرادها، والحديث مرسل، وقال ابن القيم: عورض بهذا الحديث المتشابه الأحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تزوج البغايا.

(٤) (٤) تهذيب الشئ: جزء ٣.

زَوَاجِ الْمُلَاعَنَةِ: لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَا عَنَتَهَا، فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ حُرْمَةً دَائِمَةً بَعْدَ اللَّعَانِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَمِيسَةُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (١).

٩- زَوَاجِ الْمُشْرِكَةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الزَّوْنِيَّةَ، وَلَا الزَّنْدِيْقَةَ، وَلَا الْمُرْتَدَّةَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَا عَابِدَةَ الْبَقَرِ، وَلَا الْمُعْتَقَدَةَ لِمَذْهَبِ الْإِبَاحَةِ - كَالْوَجُودِيَّةِ وَنَحْوِهَا مِنْ مَذَاهِبِ الْمَلَاجِدَةِ - وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةً مُؤْمِنَةً حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ (٢).

سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ:

١- قَالَ مُقَاتِلٌ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ، وَقِيلَ فِي مَرْثِدِ بْنِ أَبِي مَرْثِدٍ، وَاسْمُهُ كُنَازُ بْنُ خَصِينِ الْغَنَوِيِّ. بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ سِرًّا لِيُخْرِجَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَانَتْ لَهُ بِمَكَّةَ امْرَأَةٌ يُحِبُّهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، يُقَالُ لَهَا «عَتَاقُ» فَجَاءَتْهُ فَقَالَ لَهَا: إِنْ الْإِسْلَامَ حَرَّمَ مَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْنِي قَالَ: حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ؛ فَتَنَاهَا عَنِ التَّزَوُّجِ بِهَا لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ (٣). وَرَوَى السُّدِّيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَوَاحَةَ؛ وَكَانَتْ لَهُ أُمَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَنَّهُ غَضِبَ عَلَيْهَا فَلَطَمَهَا. ثُمَّ إِنَّهُ فَرَعَ فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ خَبَرَهَا.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هِيَ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟» قَالَ: هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُحْسِنُ الْوُضُوءَ، وَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ هِيَ مُؤْمِنَةٌ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أُغْنِيَنَّهَا وَلَا تُزَوِّجُنَّهَا فَفَعَلَ. فَطَعَنَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَقَالُوا: نَكَحْ أُمَةً، وَكَانُوا يُرِيدُونَ أَنْ يَنْكِحُوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَيُنْكِحُوهُمْ رَغْبَةً فِي أَنْسَابِهِمْ فَانْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ (٤) الْآيَةَ.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(١) سورة النور، الآية: ٦، ٧، ٨، ٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

قال في المغني: وسائر الكفار غير أهل الكتاب - كمن عبد ما استحسن من الأصنام والأخجار والشجر والحيوان - فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نساءهم ودبائحهم. قال: والمرتدة يحرّم نكاحها على أي دين كانت.

زَوَاجُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ

يَجِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرَّةَ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُمْخَذِي أَخْدَانٍ﴾^(١).

قال ابن المنذر: ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرّم ذلك.

وعن ابن عمر أنه كان إذا سُئِلَ عن زواج الرجل النصرانية أو اليهودية... قال: وحرّم الله المشركات على المؤمنين، ولا أعرف شيئاً من الإسرائيليين أعظم من أن تقول المرأة: ربها عيسى، أو عبد من عباد الله.

قال القرطبي: قال النحاس: وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة، لأنه قد قال بتخليل نكاح أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة؛ منهم عثمان، وطلحة، وابن عباس، وجابر، وحذيفة. ومن التابعين سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبني، والحسن، ومجاهد، وطاوس، وعكرمة، والشعبي، والضحاك، وفقهاء الأمصار. ولا تعارض بين الآيتين، فإن ظاهر «الشرك» لا يتناول أهل الكتاب لقول الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(٢)... ففرق بينهم في اللفظ. وظاهر العطف يقتضي المغايرة. وتزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكلبيّة النصرانية، وأسلمت عنده. وتزوج حذيفة يهودية من أهل المدائن. وسئل جابر عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال: تزوجنا بهنّ زمن الفتح مع سعيد بن أبي وقاص.

كراهة الزواج منهنّ: والزواج بهنّ - وإن كان جائزاً - إلا أنه مكروه، لأنه لا يؤمن أن يميل إليها فتفتنه عن الدين، أو يتولّى أهل دينها. فإن كانت حريّة^(٣)، فالكراهية أشد، لأنه يكثر سواد أهل الحرب. ويرى بعض العلماء حرمة الزواج من الحريّة. فقد سئل ابن عباس

(١) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٢) سورة البينة، الآية: ١.

(٣) الحرية: المقيمة في غير ديار الإسلام.

عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَحِلُّ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَالُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى
يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١). قَالَ الْفَرُطِيُّ: وَسَمِعَ بِذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِي فَاغْجَبَهُ.

حِكْمَةُ إِبَاحَةِ التَّرُوجِ مِنْهُمْ: وَأَمَّا أَبَاحُ الْإِسْلَامِ الزَّوَاجِ مِنْهُمْ لِتُرَيْلِ الْحَوَاجِزِ بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ. فَإِنَّ فِي الزَّوَاجِ الْمُعَاشَرَةَ وَالْمُخَالَطَةَ وَتَقَارُبَ الْأَسْرِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَتُتَّاحُ الْفُرْصُ
لِدِرَاسَةِ الْإِسْلَامِ، وَمَعْرِفَةِ حَقَائِقِهِ وَمَبَادِيئِهِ وَمَثَلِهِ. فَهُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِبِ التَّقْرِيبِ الْعَمَلِيِّ بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَدِعَايَةٌ لِلْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ. فَعَلَى مَنْ يَبْتَغِي الزَّوَاجَ مِنْهُمْ أَنْ
يَجْعَلَ ذَلِكَ غَايَةً مِنْ غَايَاتِهِ، وَهَدَفًا مِنْ أَهْدَافِهِ.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُشْرِكَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ^(٢): وَالْمُشْرِكَةُ لَيْسَ لَهَا دِينٌ يُحَرِّمُ الْخِيَانَةَ، وَيُوجِبُ عَلَيْهَا
الْأَمَانَةَ، وَيَأْمُرُهَا بِالْخَيْرِ، وَيَنْهَاهَا عَنِ الشَّرِّ، فَهِيَ مَوْكُولَةٌ إِلَى طَبِيعَتِهَا وَمَا تَرَبَّثَ عَلَيْهِ فِي عَشِيرَتِهَا،
وَهُوَ خُرَافَاتُ الْوُثْنِيَّةِ وَأَوْهَامُهَا وَأَمَانِي الشَّيَاطِينِ وَأَحْلَامُهَا، تَحُونُ زَوْجَهَا وَتُفْسِدُ عَقِيدَةَ وَلَدِهَا. فَإِنَّ
ظِلَّ الرَّجُلِ عَلَى إِعْجَابِهِ بِجَمَالِهَا كَانَ ذَلِكَ عَوْنًا لَهَا عَلَى التَّوَعُّلِ فِي ضَلَالِهَا وَاضْطِلَالِهَا. وَإِنْ نَبَا
طَرَفُهُ عَنْ حُسْنِ الصُّورَةِ، وَغَلَبَ عَلَى قَلْبِهِ اسْتِغْنَابُ تِلْكَ السَّرِيرَةِ، فَقَدْ تَنَقَّصَ عَلَيْهِ التَّمَتُّعُ بِالْجَمَالِ،
عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ الْحَالِ. وَأَمَّا الْكِتَابِيَّةُ فَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِ كَبِيرٌ مُبَاطَنَةٌ.

فَإِنَّهَا تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَتَعْبُدُهُ، وَتُؤْمِنُ بِالْأَنْبِيَاءِ، وَبِالْحَيَاةِ الْآخِرَى وَمَا فِيهَا مِنَ الْجَزَاءِ، وَتَدِينُ
بِوُجُوبِ عَمَلِ الْخَيْرِ وَتَحْرِيمِ الشَّرِّ. وَالْفَرْقُ الْجَوْهَرِيُّ الْعَظِيمُ بَيْنَهُمَا، هُوَ الْإِيمَانُ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ
ﷺ. وَالَّذِي يُؤْمِنُ بِالنُّبُوَّةِ الْعَامَّةِ لَا يَخْتَلِفُ مِنَ الْإِيمَانِ بِنُبُوَّةِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ إِلَّا الْجَهْلُ بِمَا جَاءَ بِهِ.
وَكَوْنُهُ قَدْ جَاءَ بِمِثْلِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّونَ وَزِيَادَةُ اقْتَصَاطِهَا حَالِ الزَّمَانِ فِي تَرْقِيهِ، وَاسْتِغْنَادِهِ لِأَكْثَرِ مِمَّا
هُوَ فِيهِ، أَوْ الْمُعَانَدَةِ وَالْمُجَاحَدَةِ فِي الظَّاهِرِ، مَعَ الْإِعْتِقَادِ فِي الْبَاطِنِ - وَهَذَا قَلِيلٌ - وَالْكَثِيرُ هُوَ
الْأَوَّلُ. وَيُوشِكُ أَنْ يَظْهَرَ لِلْمَرْأَةِ مِنْ مُعَاشَرَةِ الرَّجُلِ أَحَقَّقِيَّةُ دِينِهِ وَحُسْنُ شَرِيعَتِهِ وَالْوُقُوفُ عَلَى سِيرَةِ
مَنْ جَاءَ بِهَا، وَمَا أَثْبَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ آيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فَيَكْمُلُ أَيْمَانُهَا وَيَصْبِحُ إِسْلَامُهَا، وَتُؤْتَى
أَجْرُهَا مَرَّتَيْنِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْمُحْسِنَاتِ فِي الْحَالَيْنِ... انتهى.

زَوَاجُ الصَّابِئَةِ

الصَّابِئُونَ هُمْ قَوْمٌ بَيْنَ الْمَجُوسِ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ لَهُمْ دِينٌ. قَالَ مُجَاهِدٌ:

(١) سورة التوبة، الآية ٢٩.

(٢) المنار: ج ٢ ص ٣٥٦، ٣٥٧.

وقيل هم فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور. وعن الحسن أنهم قوم يعبدون الملائكة.

وقال عبد الرحمن بن زيد: هم أهل دين من الأديان، كانوا بجزيرة الموصل يقولون: لا إله إلا الله، وليس لهم عمل، ولا كتاب، ولا نبي؛ إلا قول لا إله إلا الله. قال: ولم يؤمنوا برسول، فمن أجل ذلك كان المشركون يقولون لأصحاب النبي ﷺ «هؤلاء الصابئون، يشبهونهم بهم في قول لا إله إلا الله». قال الفرطبي: والذي تحصل من مذهبهم فيما ذكره بغض العلماء أنهم موحدون، ويعتقدون تأثير النجوم وأنها فاعلة. واختار الرازي: أنهم قوم يعبدون الكواكب؛ بمعنى أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء، أو بمعنى أن الله فوض تدبير أمر هذا العالم إليها. وبناء على هذا اختلفت أنظار الفقهاء في حكم التزويج منهم. فمنهم من رأى أنهم أصحاب كتاب دخله التشريف والتبديل، فسوى بينهم وبين اليهود والنصارى، وأنهم بمقتضى هذا يصح الزواج منهم لقول الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (١) الآية. وهذا مذهب أبي حنيفة وصاحبيه. ومنهم من تردد، لعدم معرفة حقيقة أمرهم فقالوا: إن وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين - من تصديق الرسل والإيمان بالكتب - كانوا منهم.

وإن خالفوهم في أصول الدين لم يكونوا منهم، وكان حكمهم حكم عباد الأوثان. وهذا هو المزوي عن الشافعية والحنابلة.

زواج المجوسية (٢): قال ابن المنذر: ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقاً عليه. ولكن أكثر أهل العلم عليه؛ لأنه ليس لهم كتاب، ولا يؤمنون بنبوّة، ويعبدون النار. وروى الشافعي أن عمر ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أضنع في أمرهم؟... فقال له عبد الرحمن بن عوف: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سئوا بهم سئة أهل الكتاب» (٣) فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب. وسأل الإمام أحمد: أيصح على أن للمجوس كتاباً؟... فقال: هذا باطل، واستغظمه جداً. وذهب أبو ثور إلى حل التزويج بالمجوسية؛ لأنهم يقرؤون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى.

(١) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٢) المجوس: هم عبدة النار.

(٣) أي حقر دعاتهم وإقرارهم على الجزية.

الرِّزَاجُ مِمَّنْ لَهُمْ كِتَابٌ غَيْرَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: ذَهَبَتْ الْأَخْتَانُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْتَقِدُ دِينًا سَمَويًا، وَلَهُ كِتَابٌ مُنَزَّلٌ، كَصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيثَ، وَزُبُورِ دَاوُدَ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، يَصِحُّ الرِّزَاجُ مِنْهُمْ وَأَكُلُ ذَبَائِحِهِمْ مَا لَمْ يُشْرِكُوا. هُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الْخَنَابِلَةِ. لِأَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا بِكِتَابٍ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ فَاسْتَبَهُوا الْيَهُودَ أَوْ النَّصَارَى. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَوَجْهٌ عِنْدَ الْخَنَابِلَةِ: أَنَّهُ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُمْ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَانَ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ (١) ... الْآيَةِ. وَلِأَنَّ تِلْكَ الْكُتُبَ مَوَاعِظَ وَأَمْثَالًا لَا أَحْكَامَ فِيهَا، فَلَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكْمُ الْكُتُبِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْأَحْكَامِ.

زَوَاجُ الْمُسْلِمَةِ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرَ الْمُسْلِمِ، سَوَاءً أَكَانَ مُشْرِكًا أَوْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَمَمَّ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٢). وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ لِلرَّجُلِ حَقَّ الْقَوَامَةِ عَلَى زَوْجَتِهِ، وَأَنَّ عَلَيْهَا طَاعَتَهُ فِيمَا يَأْمُرُهَا بِهِ مِنْ مَعْرُوفٍ، وَفِي هَذَا مَعْنَى الْوِلَايَةِ وَالسُّلْطَانِ عَلَيْهَا. وَمَا كَانَ لِكَافِرٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٣). ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَ الْكَافِرَ لَا يَغْتَرِفُ بِدِينِ الْمُسْلِمَةِ، بَلْ يُكَذِّبُ بِكِتَابِهَا، وَيَجْحَدُ رِسَالَاتِ نَبِيِّهَا، وَلَا يُحْكِرُ لِبَيْتٍ أَنْ يَسْتَقِرَّ وَلَا لِحَيَاةٍ أَنْ تَسْتَمِرَّ مَعَ هَذَا الْخِلَافِ الْوَاسِعِ وَالْبُزُونِ الشَّاسِعِ. وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ إِذَا تَزَوَّجَ بِكِتَابِيَّةٍ، فَإِنَّهُ يَغْتَرِفُ بِدِينِهَا، وَيَجْعَلُ الْإِيمَانَ بِكِتَابِهَا وَنَبِيِّهَا جُزْءًا لَا يَتِمُّ إِيمَانُهُ إِلَّا بِهِ.

١٠ - الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَزْبَعِ: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي عِصْمَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، إِذْ أَنَّ فِي الْأَزْبَعِ الْكِفَايَةَ، وَفِي الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا تَقْوِيَةُ الْإِحْسَانِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ لَصَلَاحِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ (٤) ءَلَا

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٦.

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠، وفي هذه الآية أمر الله المؤمنين إذا جاءهم النساء مهاجرات أن يمتحنوهن فإن علموهن مؤمنات فلا يرجعوهن إلى الكفار، لا من حل لهن ولا هم يحلون لهن: ومعنى الامتحان أن يسألوهن عن سبب ما جاء بهن، هل خرجن حباً في الله ورسوله وحرصاً على الإسلام؟... فإن كان ذلك كذلك قبل ذلك منهن.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤١.

(٤) خفتن: أي غلب على ظنكم التقصير في القسط لليتيمة فاعدلوا عنها إلى غيرها، وليس لهذا القيد مفهوم، فقد أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسط في اليتامى فله أن يتزوج أكثر من واحدة، اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً كمن خاف.

تُقْسِطُوا^(١) فِي الْيَمْنِ فَأَنْكِحُوا مَا^(٢) طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرُبِعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنًا أَلَّا تَعْمَلُوا^(٣) (٤).

سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ: رَوَى الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمْنِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٥)... فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخْتِي، هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حِجْرٍ وَلَيْهَا فَتُشَارِكُهُ فِي مَالِهِ، فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلِيَّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَتُحِبُّ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، وَيَبْلُغُوا بِهِنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ، وَأَمُرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سَوَاهُنَّ. قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ فِيهِنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ أَلَّتِي لَا قُوَّةَ لَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٦)... قَالَتْ: وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُتْلَى عَلَيْهِمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَى الَّتِي قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِيهَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمْنِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾^(٧).

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى: ﴿وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٨). هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حِجْرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالِ. فَتُحِبُّ أَنْ يَنْكِحُوا مَنْ رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ؛ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ إِنْ كُنَّ قَلِيلَاتِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ.

مَعْنَى الْآيَةِ: وَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُخَاطِبُ أَوْلِيَاءَ الْيَتَامَى فَيَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْيَتِيمَةُ فِي حِجْرٍ أَحَدِكُمْ وَتَحْتَ وَلَايَتِهِ، وَخَافَ أَلَّا يُعْطِيَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا، فَلْيَعْدِلْ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ، فَإِنَّهُنَّ كَثِيرَاتٌ، وَلَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْهِ فَاحْلُلْ لَهُ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى أُزْبَعٍ. فَإِنْ خَافَ أَنْ يَجُوزَ إِذَا تَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَصِّرَ عَلَى وَاحِدَةٍ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ مِنَ الْإِمَاءِ.

(١) تقسطوا: تعدلوا. من «أقسط» إذا عدل و«قسط» إذا ظلم.

(٢) ما: بمعنى من: أي من طاب.

(٣) أدنى ألا تعملوا: أي أقرب ألا تميلوا عن الحق وتجاوزوا.

(٤) سورة النساء، الآية: ٣. (٥) سورة النساء، الآية: ٣.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٢٧. (٧) سورة النساء، الآية: ٣.

(٨) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

إِفَادَةُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْأَرْبَعِ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ دَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُبَيَّنَّةُ عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّافِعِيُّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الشَّيْعَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِلَا حَظَرٍ. وَقَدْ يَتَمَسَّكُ بَعْضُهُمْ بِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَمْعِهِ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى تِسْعٍ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ. وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ عَلَى هَؤُلَاءِ فَقَالَ: أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْعَدَدُ «مَثْنِي» وَ«ثَلَاث» وَ«رُبَاع» لَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ تِسْعٍ كَمَا قَالَهُ مِنْ بَعْدِ فَهْمُهُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَعْرَضَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْوَاوَ جَامِعَةٌ. وَعُضِدَ ذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ تِسْعًا، وَجَمَعَ بَيْنَهُنَّ فِي عِصْمَتِهِ، وَالَّذِي صَارَ إِلَى هَذِهِ الْجَهَالَةِ، وَقَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةُ، الرَّافِضَةُ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، فَجَعَلُوا «مَثْنِي» مِثْلَ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. وَكَذَلِكَ ثَلَاثٌ، وَرُبَاعٌ.

وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثماني عشرة تَمَسُّكاً مِنْهُ بِأَنَّ الْعَدَدَ فِي تِلْكَ الصِّيَغَةِ يُفِيدُ التَّكْرَارَ، وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ. فَجَعَلَ مَثْنِي بِمَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَكَذَلِكَ ثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ. وَهَذَا كُلُّهُ جَهْلٌ بِاللِّسَانِ^(١) وَالسُّنَّةِ، وَمُخَالَفَةٌ لِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ، إِذْ لَمْ يُسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ أَنَّهُ جَمَعَ فِي عِصْمَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ. وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، فِي سُنَنِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَغِيلَانَ بْنِ أُمَيَّةَ الثَّقَفِيِّ وَقَدْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ: «اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا، وَفَارِقِ سَائِرَهُنَّ». وَفِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانِ نِسْوَةٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا». وَقَالَ مُقَاتِلٌ: إِنَّ قَيْسَ بْنَ الْحَارِثِ كَانَ عِنْدَهُ ثَمَانِي نِسْوَةٍ حَرَائِرَ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْآيَةُ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْلُقَ أَرْبَعًا، وَيُتِمِّسِكَ أَرْبَعًا كَذَا قَالَ قَيْسُ بْنُ الْحَارِثِ. وَالصُّوَابُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَارِثُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ كَمَا ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ. وَكَذَا رَوَى «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ» فِي كِتَابِ «السِّيَرِ الْكَبِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَارِثُ بْنُ قَيْسٍ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ. وَأَمَّا مَا أُبَيِّحُ مِنْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَذَلِكَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْوَاوَ جَامِعَةٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبَ الْعَرَبَ بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ.

وَالْعَرَبُ لَا تَدْعُ أَنْ تَقُولَ تِسْعَةً، وَأَنْ تَقُولَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةً، وَأَرْبَعَةً. وَكَذَلِكَ تَسْتَقْبِحُ مَنْ يَقُولُ أَعْطِ فُلَانًا أَرْبَعَةً، سِتَّةً، ثَمَانِيَةً، وَلَا تَقُولُ: ثَمَانِيَةَ عَشَرَ. وَإِنَّمَا الْوَاوُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَدَلُ، أَيْ انْكَحُوا ثَلَاثَةً بَدَلًا مِنْ مَثْنِي، وَرُبَاعًا بَدَلًا مِنْ ثَلَاثٍ، وَلِذَلِكَ عَطَفَ بِالْوَاوِ وَلَمْ يَغْطِفْ

به «أو». ولو جاء به «أو» لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رباع. وأما قولهم: إن مثنى تقتضي اثنين، وثلاث ثلاثاً، ورباع أربعاً فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه؛ وجهالة منهم. وكذلك جهلة الآخرون لأن مثنى تقتضي اثنين اثنين، وثلاث ثلاثاً ثلاثاً، ورباع أربعاً أربعاً. ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً، حصر للعديد، ومثنى وثلاث ورباع بخلافها. ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل، وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخيل مثنى، إنما تعني بذلك اثنين اثنين، أي جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العديد. وقال غيره فإذا قلت: جاءني قوم مثنى أو ثلاث، أو أحاد، أو أعشار، فإنما تريد أنهم جاؤوك واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة. وليس هذا المعنى في الأصل لأنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة. فإذا قلت جاؤوني ثناء ورباع، فلم تخصر عدتهم وإنما تريد أنهم جاؤوك اثنين اثنين، أو أربعة أربعة، سواء كثر عددهم أو قل في هذا الباب. فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمهم تحكم. انتهى.

وجوب العدل بين الزوجات: أباح الله تعدد الزوجات وقصره على أربع، وأوجب العدل بينهما في الطعام والسكن والكسوة والمبيت^(١)، وسائر ما هو مادي من غير تفرقة بين غنية وفقيرة، وعظيمة وفقيرة، فإن خاف الرجل الجور وعدم الوفاء بحقوقهن جميعاً حرم عليه الجمع بينهما، فإن قدر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة حرم عليه العقد عليها. فإن قدر على الوفاء بحق اثنتين دون الثالثة حرم عليه العقد عليها. وكذلك من خاف الجور بزواج الثانية حرم عليه لقول الله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ ۖ أَلَّا تَعْلُوا﴾^(٢)

أي أقرب ألا تجوروا. وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَقَالَ إِلَىٰ إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةُ مَائِلٍ» رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه. ولا تعارض بين ما أوجبه الله من العدل في هذه الآية وبين ما نفاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء وهي: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِطْلَقِ...﴾^(٣) فإن العدل المطلوب هو العدل الظاهر المقدور عليه وليس هو العدل في المودة والمحبة، فإن ذلك لا يستطيعه أحد، بل العدل المنفي هو العدل في المحبة والمودة

(١) أي يبيت عند الواحدة مقدار ما يبيت عند (٢) سورة النساء، الآية: ٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

الأخرى.

والجَمَاع. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: سَأَلْتُ عُبَيْدَةَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: هُوَ الْحَبُّ وَالْجَمَاعُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْقُرَيْبِ: وَصَدَقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ إِذْ قَلْبُهُ يَتَنَاضَبُ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ يُصَرِّفُهُ كَيْفَ يَشَاءُ، وَكَذَلِكَ الْجَمَاعُ فَقَدْ يَنْشَطُ لِلوَاحِدَةِ مَا لَا يَنْشَطُ لِلْآخَرَى، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ يَقْضِدُ مِنْهُ فَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَسْتَطِيعُهُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَفْلِكَ، فَلَا تَلْغُني فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَفْلِكَ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي الْقَلْبَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى تَوْكِيدِ وَجوبِ الْقَسَمِ بَيْنَ الصَّرَائِرِ الْحَرَائِرِ، وَإِنَّمَا الْمَكْرُوهُ فِي الْمَثَلِ؛ هُوَ مَثَلُ الْعِشْرَةِ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ بَخْسُ الْحَقِّ، دُونَ مَثَلِ الْقُلُوبِ، فَإِنَّ الْقُلُوبَ لَا تَمْلِكُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْوِي فِي الْقَسَمِ بَيْنَ نِسَائِهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي...» الْحَدِيثُ. وَفِي هَذَا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ نَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ ^(١). وَإِذَا سَافَرَ الزَّوْجُ فَلَهُ أَنْ يَضْطَحِبَ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ وَإِنْ أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ كَانَ حَسَنًا.

وِلصَاحِبَةِ الْحَقِّ فِي الْقَسَمِ أَنْ تَنْزَلَ عَنْ حَقِّهَا: إِذْ إِنَّ ذَلِكَ خَالِصٌ حَقُّهَا، فَلَهَا أَنْ تَهَبَهُ لغيرِهَا. فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّاهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا، غَيْرَ أَنْ سَوْدَةَ بَنَتْ زَمْعَةً وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ ^(٢).

حَقُّ الْمَرْأَةِ فِي اشْتِرَاطِ عَدَمِ التَّزْوُجِ عَلَيْهَا: كَمَا أَنَّ الْإِسْلَامَ قَيَّدَ التَّعَدُّدَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْعَدْلِ، وَقَصَرَهُ عَلَى أَرْبَعٍ، فَقَدْ جَعَلَ مِنْ حَقِّ الْمَرْأَةِ أَوْ وَلِيِّهَا أَنْ يَشْتَرِطَ أَلَّا يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ عَلَيْهَا؛ فَلَوْ شَرَطَتْ الزَّوْجَةُ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ عَلَى زَوْجِهَا أَلَّا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا صَحَّ الشَّرْطُ وَلَزِمَ، وَكَانَ لَهَا حَقٌّ فَنَسَخَ الزَّوْاجَ إِذَا لَمْ يَفِ لَهَا بِالشَّرْطِ، وَلَا يَنْقُطُ حَقُّهَا فِي الْفَسْخِ إِلَّا إِذَا أَسْقَطَتْهُ، وَرَضِيَتْ

(١) سورة النساء، الآية ١٢٩.

(٢) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ إِثْبَاتُ الْفِرْعَةِ، وَفِيهِ أَنَّ الْقَسَمَ قَدْ يَكُونُ بِالنَّهَارِ كَمَا يَكُونُ بِاللَّيْلِ. وَفِيهِ أَنَّ الْهَبَةَ قَدْ تَجْرِي فِي حَقِّ عِشْرَةِ الزَّوْجِيَّةِ كَمَا تَجْرِي فِي حَقِّ الْأَمْوَالِ، وَاتَّفَقَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي يَخْرُجُ بِهَا فِي السَّفَرِ لَا تَحْتَسِبُ عَلَيْهَا تِلْكَ الْمُدَّةُ لِلْبَوَاقِي، وَلَا يُقَاسُ بِمَا فَاتَتْهُنَّ مِنْ أَيَّامِ الْغَيْبَةِ إِذَا كَانَ خُرُوجُهَا بِفِرْعَةٍ.

وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُوْفَى لِلْبَوَاقِي، مَا فَاتَتْهُنَّ أَيَّامَ غَيْبَتِهِ حَتَّى يَسَاوِيْنَهَا فِي الْحِظِّ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَوْلَى لِاجْتِمَاعِ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهَا إِنَّمَا أُرْفِقَتْ بِزِيَادَةِ الْحِظِّ بِمَا يُلْحِقُهَا مِنْ مُشَقَّةِ السَّفَرِ وَتَعَبِ الْمَسِيرِ، وَالْقَوَاعِدُ خَلِيَاتُ مِنْ ذَلِكَ. فَلَوْ سَوَى بَيْنَهَا وَبَيْنَهُنَّ لَكَانَ فِي ذَلِكَ الْعَدُولُ عَنِ الْإِنْصَافِ.

بِمُخَالَفَتِهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيِّمِ. إِذِ الشَّرْطُ فِي الزَّوْاجِ أَكْثَرُ خَطَرًا مِنْهَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، وَنَحْوِهِمَا. فَلِهَذَا يَكُونُ الْوَفَاءُ بِمَا أَلْتَزَمَ مِنْهَا أَوْجِبَ وَآكَدَ. وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ هَذَا بِمَا يَأْتِي:

١ - بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

٢ - وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُونِي أَنْ يَنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَلَا أَدْنُ لَهُمْ، ثُمَّ لَا أَدْنُ، ثُمَّ لَا أَدْنُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ، فَلَمَّا ابْتَنَى بَضْعَةً مِنِّي، يُرِيصِي مَا أَرَاتِيهَا، وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا». وَفِي رَوَايَةٍ: «إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا». ثُمَّ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ فِي مَصَاهِرَتِهِ إِثَاءً، فَأَحْسَنَ؛ قَالَ: «حَدَّثَنِي فَصْدَقْنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَّى لِي، لَسْتُ أَحْزَمُ حَلَالًا، وَلَا أَجِلُّ حَرَامًا وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ أَبَدًا».

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: فَتَضَمَّنَ هَذَا الْحُكْمُ أُمُورًا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اشْتَرَطَ لِرُوحَتِهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ، وَمَتَى تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَلَهَا الْفَسْخُ. وَوَجْهُ تَضَمُّنِ الْحَدِيثِ لِدَلَالِهِ أَنَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَيُرِيصِيهَا، وَأَنَّهُ يُؤْذِي ﷺ وَيُرِيصُهُ. وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا زَوَّجَهُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى الْأَلَّا يُؤْذِيهَا، وَلَا يُرِيصِيهَا، وَلَا يُؤْذِي أَبَاهَا ﷺ وَلَا يُرِيصُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَشْرُوطًا فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ. وَفِي ذِكْرِهِ ﷺ صَهْرُهُ الْآخَرُ وَثَنَائِهِ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ حَدَّثَهُ فَصْدَقَهُ وَوَعَدَهُ فَوَفَّى لَهُ؛ تَعْرِضُ بَعْلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَهَيَّجَ لَهُ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ، وَهَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْهُ وَعْدٌ لَهُ بَأَنَّهُ لَا يُرِيصِيهَا وَلَا يُؤْذِيهَا، فَهَيَّجَهُ عَلَى الْوَفَاءِ لَهُ، كَمَا وَفَّى لَهُ صَهْرُهُ الْآخَرُ. فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَشْرُوطَ عُزْفًا كَالْمَشْرُوطِ لَفْظًا، وَأَنَّ عَدَمَهُ يَمْلِكُ الْفَسْخَ لِمُشْتَرِطِهِ، فَلَوْ قُرِضَ مِنْ عَادَةِ قَوْمِ أَنَّهُمْ لَا يُخْرِجُونَ نِسَاءَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَلَا يُمَكِّنُونَ الزَّوْجَ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ. وَاسْتَمَرَّتْ عَادَتُهُمْ بِذَلِكَ؛ كَانَ كَالْمَشْرُوطِ لَفْظًا، وَهُوَ مَطْرُودٌ عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَقَوَاعِدُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الشَّرْطَ الْعُرْفِيُّ كَاللَّفْظِيِّ سَوَاءً، وَلِهَذَا أَوْجِبُوا الْأَجْرَةَ عَلَى مَنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى غَسَّالٍ أَوْ قَصَّارٍ، أَوْ عَجِينَتَهُ إِلَى خَبَّازٍ، أَوْ طَعَامَهُ إِلَى طَبَّاحٍ يَعْمَلُونَ بِالْأَجْرَةِ، أَوْ دَخَلَ الْحُمَامَ وَاسْتَحْدَمَ مَنْ يُغَسِّلُهُ مَنْ عَادَتُهُ أَنْ يُغَسَّلَ بِالْأَجْرَةِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ لَهُمْ أَجْرَةٌ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُمْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ. وَعَلَى هَذَا فَلَوْ قُرِضَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَنْ يَتَبَّ لَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ عَلَى نِسَائِهِمْ ضَرْةً، وَلَا يُمَكِّنُونَهُ مِنْ ذَلِكَ،

وعادتهم مُستَمِرَّةٌ بِذَلِكَ كَانَ كَالْمَشْرُوطِ لَفْظًا. وَعَلَى هَذَا فَسَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَابْنَةُ سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ أَجْمَعِينَ، أَحَقُّ النِّسَاءِ بِهَذَا، فَلَوْ شَرَطُهُ عَلَيَّ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ كَانَ تَأْكِيدًا لَا تَأْسِيسًا، وَفِي مَنَعِ عَلَيَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَبَيْنَ بِنْتِ أَبِي جَهْلٍ حِكْمٌ بَدِيعَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَعَ زَوْجِهَا فِي دَرَجَةٍ تَبَعُ لَهُ، فَإِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِهَا ذَاتَ دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ وَزَوْجُهَا كَذَلِكَ، كَانَتْ فِي دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ بِنَفْسِهَا وَبِزَوْجِهَا، وَهَذَا شَأْنُ فَاطِمَةَ وَعَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيَجْعَلَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ مَعَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا بِنَفْسِهَا وَلَا تَبَعًا، وَبَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ مَا يَبَيِّنُهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ نِكَاحُهَا عَلَى سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ مُسْتَحْسَنًا، لَا شَرْعًا وَلَا قَدْرًا، وَقَدْ أَشَارَ ﷺ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ أَبَدًا». فَهَذَا إِثْمًا أَنْ يَتَنَاوَلَ دَرَجَةَ الْآخَرِ بِلَفْظِهِ أَوْ إِشَارَتِهِ... انْتَهَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ رَأْيُ الْفُقَهَاءِ فِي اشْتِرَاطِ مِثْلِ هَذَا الشَّرْطِ وَنَحْوِهِ مِمَّا فِيهِ لِلْمَرْأَةِ، فَلْيُرْجَعْ إِلَيْهِ.

حِكْمَةُ التَّعَدُّدِ:

١ - مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بِالْإِنْسَانِ وَقَضِيهِ عَلَيْهِ أَنْ أَبَاحَ لَهُ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ، وَقَصَّرَهُ عَلَى أَرْبَعٍ. فَلِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي عِصْمَتِهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْعَدْلِ يَبْتَنُّهُنَّ فِي النِّفَاقَةِ وَالْمَبِيتِ كَمَا تَقَدَّمَ. فَإِذَا خَافَ الْجَوْرَ وَعَدَمَ الْوَفَاءِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ تَبَقَاتِ حَرَمٍ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ. بَلْ إِذَا خَافَ الْجَوْرَ بِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ حَتَّى تَتَحَقَّقَ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الزَّوْاجِ^(١). وَهَذَا التَّعَدُّدُ لَيْسَ وَاجِبًا وَلَا مَنْدُوبًا، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ أَبَاحَهُ الْإِسْلَامُ، لِأَنَّ نَمَّةَ مُقْتَضِيَاتِ عِمْرَانِيَّةٍ وَضُرُورَاتِ إِصْلَاحِيَّةٍ لَا يَحْمِلُ بِمُشْتَرَعٍ إِعْقَالُهَا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ التَّغَاضِي عَنْهَا.

٢ - ذَلِكَ أَنَّ لِلْإِسْلَامِ رِسَالَةً إِنْسَانِيَّةً غُلِّيَّا كُلَّفَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَنْتَهِضُوا بِهَا، وَيَقُومُوا بِتَبْلِيغِهَا لِلنَّاسِ. وَهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ النَّهْوضَ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لَهُمْ دَوْلَةٌ قَوِيَّةٌ، قَدْ تَوَفَّرَ لَهَا جَمِيعُ مَقَوِّمَاتِ الدَّوْلَةِ: مِنَ الْجُنْدِيَّةِ، وَالْعِلْمِ، وَالصَّنَاعَةِ، وَالزَّرَاعَةِ، وَالتَّجَارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُنَاصِرِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا وَجُودُ الدَّوْلَةِ وَبِقَاؤُهَا مَرْهُوبَةٌ الْجَانِبِ نَافِذَةُ الْكَلِمَةِ قَوِيَّةُ السُّلْطَانِ. وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِكَثْرَةِ الْأَفْرَادِ، بِحَيْثُ يُوجَدُ فِي كُلِّ مَجَالٍ مِنَ مَجَالَاتِ النِّشَاطِ الْإِنْسَانِيِّ عَدَدٌ وَفِيرٌ مِنَ الْعَامِلِينَ. وَلِهَذَا قِيلَ: «إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ». وَسَبِيلُ هَذِهِ الْكَثْرَةِ إِنَّمَا هُوَ الزَّوْاجُ الْمُبَكِّرُ مِنْ جِهَةٍ، وَالتَّعَدُّدُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. وَلَقَدْ أَذْرَكَتِ الدُّوَلُ الْحَدِيثَةُ قِيَمَةَ الْكَثْرَةِ الْعَدِيدَةِ وَأَثَارَهَا فِي

(١) يُرَاجَعُ حُكْمُ الزَّوْاجِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

الإنتاج. وفي الحروب، وفي سعة الثُّغُود، فعملت على زيادة عدد السكان بتشجيع الزواج ومُكَافأة من كَثُرَ نَسْلُهُ مِنْ رِعايَها لِتُضَمَّنَ القُوَّةُ والمَنَعَةُ. ولقد فَطِنَ الرَّحالةُ الألمانِي «بولُ أَشْمِيد» إلى الخُصُوبَةِ في النُّسْلِ لدى المسلمين، واعتبرَ ذَلِكَ عُضْراً من عناصرِ قُوَّتِهِمْ فقالَ في كتابِ «الإسلامُ قُوَّةُ الغدِ» الذي ظَهَرَ سَنَةَ ١٩٣٦: «إنَّ مُقَوِّماتِ القُوَى في الشرقِ الإسلامي، تَنحَصِرُ في عوامِلَ ثَلَاثَةٍ:

أ - في قُوَّةِ الإسلامِ «كَدِينٍ»، وفي الاعتقادِ به، وفي مُثُلِهِ، وفي تَأخِيهِ بين مُخْتَلَفِي الجِنسِ، واللَّوْنِ، والثَّقَافَةِ.

ب - وفي وَفَرَةِ مَصادرِ الثَّرَوَةِ الطَبِيعِيَّةِ في رُقعةِ الشرقِ الإسلامي الذي يَمْتَدُّ من المَحيِطِ الأَطْلَسِيِّ، على حَدودِ مَراكِشِ غَزَباً إلى المَحيِطِ الهادِي، على حَدودِ أُنْدُونِيسيا شَرْقاً. وتَحْيِيلُ هَذِهِ المَصادرِ العَديدةِ لِيُؤخَذَ اِقْتِصادِيَّةً سَلِمةً قَويَةً ولا كُفْءاً ذاتِي، لا يَدْعُ المَسلمِينَ في حَاجةٍ مُطلَقاً إلى أوروپا أو غَيرِها إذا ما تَقارَبوا وتعاوَنوا.

ج - وأخيراً أشارَ إلى العاملِ الثالثِ وهو: خُصُوبَةُ النُّسْلِ البَشَرِيِّ لدى المُسْلِمِينَ، مِمَّا جَعَلَ قُوَّتَهُم العَدَدِيَّةَ قُوَّةً مُتَزَايِدَةً؛ ثم قالَ: «فإذا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ القُوَى الثَلَاثُ فتَأَخَّى المَسلمُونَ على وَحْدَةٍ العَقِيدَةِ، وتوَحِيدِ اللَّهِ، وَغَطَّتْ ثُرُوتُهُم الطَبِيعِيَّةُ حَاجةَ تَزَايِدِ عَدَدِهِمْ، كانَ الخَطَرُ الإسلاميُّ خَطَراً مُنْذَراً بِفَناءِ أوروپا، وبِسيادَةِ عَالَمِيَّةٍ في مَنطَقَةٍ هِيَ مَرَكزُ العالَمِ كُلِّهِ» ويقترَحُ «بولُ أَشْمِيد» هَذا - بعدَ أن فَصَّلَ هَذِهِ العَواملَ الثَلَاثَةَ، عن طَريقِ الإِحصاءاتِ الرَسمِيَّةِ، وعَمَّا يَعْرِفُهُ عن جَواهرِ العَقِيدَةِ الإسلاميَّةِ، كما تَبَلَّوَرَتْ في تاريخِ المَسلمِينَ، وتاريخِ تَرايِبِهِمْ وَزَخِيفِهِمْ لِرَدِّ الاعتداءِ عَلَيهِمْ: «أن يَتَضامَنَ القَرَبُ المَسيحِيُّ - شُعُوباً وحُكُومات - وَيُعِيدُوا الحَربَ الصليبيَّةَ في صَورةٍ أُخَرى مُلائِمَةً لِلقَصرِ، وَلَكن في أَسلوبِ نافذِ حاسِمٍ^(١)».

٣ - وَالذَّوْلَةُ صَاحِبَةُ الرُّسَالَةِ، كَثيراً ما تَتعرَّضُ لأَخطارِ الجَهادِ، فَتَفْقِدُ عَديداً كَثيراً من الأَفرادِ، ولا بُدَّ من رِعايَةِ أَرامِلِ هَؤُلاءِ الذِّينَ اسْتَشْهَدُوا، ولا سَبيلَ إلى حُسنِ رِعايَتِهِمْ إلا بِتَزْويجِهِمْ. كما أَنَّهُ لا مَندُوحَةَ عن تَعويضِ مَنْ فُقِدُوا؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالإِكثارِ مِنَ النُّسْلِ، والتَّعَدُّدِ من أَسابِغِ الكَثَرَةِ.

٤ - قد يَكُونُ عَدَدُ الإِناثِ في شَعْبٍ من الشُّعُوبِ أَكْثَرَ من عَدَدِ الذُّكُورِ، كما يَحْدُثُ عَادَةً في أَغْصابِ الحُرُوبِ، بل تَكَادُ تَكُونُ الزَّيادَةُ في عَدَدِ الإِناثِ مُطَرِّدَةً في أَكْثَرِ الأُمَمِ، حَتَّى في

أحوال السلم، نظراً لما يُعانيه الرجال غالباً من الاضطلاع بالأعمال الشاقة التي تُهبط بمستوى السن عند الرجال أكثر من الإناث. وهذه الزيادة تُوجب التعدد؛ وتُفرض الأخذ به لكفالة العديد الزائد وإخصائه، وإلا اضطربن إلى الانحراف واقتراف الرذيلة، فيفسد المجتمع وتُشغل أخلاقه، أو إلى أن يقصين حياتهن في ألم الجزمان وشقاء العزوبة، فيفقدن أعصابهن، وتضيع ثروة بشرية كان يمكن أن تكون قوة للأمة، وتزود تُضاف إلى مجموع نراتها. ولقد اضطرت بعض الدول التي زاد فيها عدد النساء على الرجال إلى إباحة التعدد؛ لأنها لم تر خلاً أمثل منه مع مخالفتيه لما تَعْتَقِدُهُ، ومُتَافَاتِهِ لما أَلْفَتَهُ وَدَرَجَتْ عَلَيْهِ.

قال الدكتور مُحَمَّدُ يُونُسُ مُوسَى: أَذْكَرُ أَنِّي وَبَعْضُ إِخْوَانِي الْمَصْرِيِّينَ دُعِينَا عَامَ ١٩٤٨- وَنَحْنُ فِي «بَارِيس» لِحَضُورِ مُؤْتَمَرِ الشَّبَابِ الْعَالَمِيِّ بِمَدِينَةِ «مِيُونِخ» بِالْأَلْمَانِيَا. وَكَانَ مِنْ نَصِييِي أَنْ اشْتَرَكْتُ أَنَا وَزَمِيلٌ لِي مِنَ الْمَصْرِيِّينَ فِي الْحَلَقَةِ الَّتِي كَانَتْ تَبْحَثُ مُشْكَلَةَ زِيَادَةِ عَدَدِ النِّسَاءِ بِالْأَلْمَانِيَا أَوْعَافاً مُضَاعَفَةً عَنْ عَدَدِ الرِّجَالِ بَعْدَ الْحَرْبِ، وَتَسْتَعْرِضُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ خِلاً طَبِئاً لَهَا. وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ سَائِرِ الْحُلُولِ الَّتِي يَغْرِفُونَهَا هُنَاكَ وَرَفُضِهَا جَمِيعاً تَقَدَّمْتُ وَزَمِيلِي بِالْحَلِّ الطَّبِيعِيِّ الْوَحِيدِ؛ وَهُوَ إِبَاحَةُ تَعْدُدِ الزَّوْجَاتِ. فَقَوِيلَ هَذَا الرَّأْيِ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنَ الذُّهْنَةِ وَالْإِشْتِرَازِ، وَلَكِنَّهُ بَعْدَ بَحْثِهِ بَحْثاً غَادِلاً عَمِيقاً رَأَى الْمُؤْتَمَرُونَ أَنَّهُ لَا حُلَّ غَيْرَهُ، وَكَانَتْ النَتِيجَةُ اعْتِبَارُهُ تَوْصِيَةً مِنَ التَّوَصِيَّاتِ الَّتِي أَقْرَها الْمُؤْتَمَرُ. وَكَانَ مِمَّا سَرَّنِي كَثِيراً بَعْدَ عَوْدَتِي إِلَى الْوَطَنِ عَامَ ١٩٤٩ مَا عَرَفْتُهُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الصُّحُفِ الْمِصْرِيَّةِ نَشَرَتْ أَنَّ أَهْلِي مَدِينَةِ «بُون» عَاصِمَةَ أَلْمَانِيَا الْغَرْبِيَّةِ، طَلَبُوا أَنْ يُنْصَ فِي الدِّسْتُورِ عَلَى إِبَاحَةِ تَعْدُدِ الزَّوْجَاتِ.

٥- ثُمَّ إِنَّ اسْتِعْدَادَ الرَّجُلِ لِلتَّنَاسُلِ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْدَادِ الْمَرْأَةِ، فَهُوَ مُهَيَّأٌ لِلْعَمَلِيَّةِ الْجِنْسِيَّةِ مُنْذُ الْبُلُوغِ إِلَى سِنِّ مُتَأَخَّرَةٍ بَيْنَمَا الْمَرْأَةُ لَا تَنْتَهِي لَذَلِكَ مُدَّةَ الْحَيْضِ - وَهُوَ دَوْرَةٌ شَهْرِيَّةٌ قَدْ تَصِلُ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ - وَلَا تَنْتَهِي كَذَلِكَ مُدَّةَ النَّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ - وَقَدْ تَصِلُ هَذِهِ الْمُدَّةُ إِلَى أَرْبَعِينَ يَوْماً - يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ ظُرُوفُ الْحَمْلِ وَالرُّضَاعِ. وَاسْتِعْدَادُ الْمَرْأَةِ لِلْوِلَادَةِ يَنْتَهِي بَيْنَ الْخَامِسَةِ وَالْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ، بَيْنَمَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ الْإِخْصَابَ إِلَى مَا بَعْدَ السِّتِينَ، وَلَا يُدُّ مِنْ رِعَايَةٍ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ وَوَضِعِ الْحُلُولِ السَّلِيمَةِ لَهَا. فَإِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَاجِزَةً عَنْ آدَاءِ الْوُظُفِيَّةِ الزَّوْجِيَّةِ فَمَاذَا يَصْنَعُ الرَّجُلُ أَثْنَاءَ هَذِهِ الْفَتْرَةِ؟ وَهَلِ الْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَضْمَ إِلَيْهِ خَلِيلَةٌ تُعِفُّ نَفْسَهُ وَتُخَصِّنُ فَرْجَهُ أَمْ يَتَّخِذُ خَلِيلَةً لَا تَرْبِطُهُ بِهَا رَابِطَةٌ إِلَّا الرَّابِطَةُ الَّتِي تَرْبِطُ الْحَيَوَانَاتِ بَعْضُهَا بَعْضاً؟!.. مَعَ مُلَاحَظَةِ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُحَرِّمُ الزُّنَا أَشَدَّ تَحْرِيمٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا

تَقَرَّبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا^(١). ويقرر لمُقَرَّبِهِ عُقُوبَةً رَادِعَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ^(٢)...

٦- وقد تكون الزوجة عقيمة لا تلد، أو مريضة مرضاً لا يزجى شفاؤها منه، وهي مع ذلك راغبة في استمرار الحياة الزوجية، والزوج راغب في إنجاب الأولاد، وفي الزوجة التي تدبر شؤون بيتها. فهل من الخير للزوج أن يرضى بهذا الواقع الأليم، فيضطرب هذه العقيم دون أن يولد له، وهذه المريضة دون أن يكون له من يدبر أمر منزله، فيختل هذا الغرم كله وخده؟! أم الخير في أن يفارقها وهي راغبة في المعاشرة فيؤذيها بالفراق؟! أم يوفق بين رغبتها ورغبتيه؟ فيتزوج بأخرى ويتقن عليها فتلتقي مصلحته ومصلحتها معاً؟! اعتقد أن الحل الأخير هو الهدى الحلول وأحقها بالقبول، ولا يسع صاحب ضمير حي وعاطفة نبيلة إلا أن يتقبله ويرضى به.

٧- وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية - رغبة جنسية جامحة، إذ ربما لا تشبعه امرأة واحدة، ولا سيما في بعض المناطق الحارة. فبدلاً من أن يتخذ خلية تفيد عليه أخلاقه؛ أبيع له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع.

٨- هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الإسلام، وهو يشرع لا لجبل خاص من الناس، ولا لزمان معين محدود، وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فمراعاة الزمان والمكان لها اعتبارها. وتقدير ظروف الأفراد لا بد وأن يحسب حسابها. والحرص على صالح الأمة - بتكثير سوادها ليكونوا عُدتها في الحرب والسلم - من أهم الأهداف التي يستهدفها المشرع.

٩- ولقد كان لهذا التشريع والأخذ به في العالم الإسلامي فضل كبير في بقاءه نقيًا بعيداً عن الرذائل الاجتماعية والنقائص الخلقية التي فشت في المجتمعات التي لا تؤمن بالتعدد ولا تعترف به. فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرم التعدد:

أ- شيوع الفسق، وانتشار الفجور، حتى زاد عدد البغايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات.

ب- وَتَبَعَ ذَلِكَ كَثْرَةُ الْمَوَالِيدِ مِنَ السَّفَاحِ . إِذْ بَلَغَتْ نِسْبَتُهَا فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ ٥٠٪ مِنْ مَجْمُوعِ الْمَوَالِيدِ هُنَاكَ . وَفِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ يُولَدُ فِي كُلِّ عَامٍ أَكْثَرُ مِنْ مِائَتِي أَلْفٍ وَلَادَةٌ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ . نَشَرَتْ جَرِيدَةُ الشَّعْبِ فِي شَهْرِ أَوْغُسْطُسِ سَنَةَ ١٩٥٩ مَا يَلِي : الرَّقْمُ الْمُذْهِلُ لِلْأَطْفَالِ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ ، أَثَارَ مِنْ جَدِيدِ الْجَدَلِ حَوْلَ انْجِطَاطِ مُسْتَوَى الْأَخْلَاقِ فِي امْرِيكَا ، وَالْحَمَلِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى عَاتِقِ دَافِعِ الضَّرَائِبِ الْأَمْرِيكِيِّ - نَتِيجَةً لِتَحْمُلِهِ نَفَقَاتِ هَذَا الْجَيْشِ مِنَ الْأَطْفَالِ - وَلَا عَزَوْهُ فَقَدْ تَعَدَّى عَدَدُ هَؤُلَاءِ الْمَوَالِيدِ الـ «مِائَتِي أَلْفَ» سَنَوِيًّا . وَلِلمُوَاجَهَةِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةَ تَدْرُسُ الْجِهَاتُ الرَّسْمِيَّةُ فِي بَعْضِ الْمُجْتَمَعَاتِ امْكَانِيَّةَ تَعْقِيمِ النِّسَاءِ اللَّاتِي يَتَّخِذْنَ عَنِ التَّعَالِيمِ الدِّينِيَّةِ . وَيَتَرَكُزُ الْجَدَلُ فِي أَمَاكِنَ أُخْرَى ، حَوْلَ الْمُفْتَرَحَاتِ الَّتِي تُطَالِبُ بِتَخْفِيفِ الإِعَانَاتِ لِلْأُمَمَاتِ اللَّاتِي يَضَعْنَ أَكْثَرَ مِنْ مَوْلُودٍ وَاحِدٍ غَيْرِ شَرْعِيِّ . وَتَقُولُ وَزَارَاتُ الصِّحَّةِ ، وَالتَّعْلِيمِ ، وَالشُّؤُونَ الْاجْتِمَاعِيَّةِ ، فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ : إِنَّ دَافِعِي الضَّرَائِبِ فِي امْرِيكَا سَوَفَ يَتَحَمَّلُونَ هَذَا الْعَامَ مَبْلَغَ ٢١٠ مِلْيُونِ دُولَارًا لِتَغْطِيَةِ نَفَقَاتِ الْأَطْفَالِ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ ، وَذَلِكَ بِوَاقِعِ ٢٧ دُولَارًا وَ٢٩ سِتًّا شَهْرِيًّا لِكُلِّ طِفْلٍ .

وَتَقُولُ الْإِحْصَاءَاتُ الرَّسْمِيَّةُ إِنَّ عَدَدَ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالِ ارْتَفَعَ مِنْ (٨٧ أَلْفًا وَ٩٠٠) عَامَ ١٩٣٨ إِلَى (٢٠١ أَلْفَ وَ٧٠٠) عَامَ ١٩٥٧ . كَمَا تُقَدَّرُ وَزَارَةُ الشُّؤُونَ الْاجْتِمَاعِيَّةِ عَدَدَ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالِ فِي عَامِ ١٩٥٨ بـ ٢٥٠ أَلْفَ طِفْلٍ . وَلَكِنَّ الْخَبْرَاءَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الرَّقْمَ الصَّحِيحَ يَتَعَدَّى هَذَا بِكَثِيرٍ . وَتَدُلُّ الْإِحْصَاءَاتُ الْآخِرَةُ أَنَّ مَعْدَلَ هَذِهِ الْوِلَادَاتِ غَيْرِ الشَّرْعِيَّةِ فِي كُلِّ أَلْفٍ ، قَدْ زَادَ ثَلَاثَةَ أَضْعَافٍ - خِلَالَ الْجِيلَيْنِ الْآخِرَيْنِ - مَعَ زِيَادَةِ تَنْذُرٍ بِالْخَطَرِ بَيْنَ الْفَتَيَاتِ الْمُرَاهِقَاتِ . وَيُعْلِنُ عُلَمَاءُ عِلْمِ الْاجْتِمَاعِ حَقِيقَةَ أُخْرَى ؛ وَهِيَ أَنَّ الْعَائِلَاتِ الْمُقْتَدِرَةَ تُخْفِي عَادَةً أَنَّ إِحْدَى بَنَاتِهَا حَمَلَتْ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ ، وَتُرْسِلُ الطِّفْلَ بِهَدْوٍ إِلَى أَسْرَةٍ أُخْرَى تَبْنَاهُ . . . انْتَهَى .

ج- وَأَثْمَرَتْ هَذِهِ الْاتِّصَالَاتُ الْخَبِيثَةُ الْأَمْرَاضَ الْبَدَنِيَّةَ وَالْعُقْدَ النَّفْسِيَّةَ وَالْاضْطِرَابَاتِ الْعَصَبِيَّةَ .

د- وَتَسَرَّبَتْ عَوَامِلُ الضَّعْفِ وَالْانْحِلَالِ إِلَى النُّفُوسِ .

هـ- وَانْحَلَّتْ عُرَى الصُّلَابِ الْوَثِيقَةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ ، وَاضْطُرَبَتِ الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةُ وَانْفَكَّتْ رَوَابِطُ الْأُسْرَةِ حَتَّى لَمْ تَعُدْ شَيْئًا ذَا قِيَمَةٍ .

و- وَضَاعَ النَّسَبِ الصَّحِيحِ ؛ حَتَّى أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَسْتَطِيعُ الْجَزَمَ بِأَنَّ الْأَطْفَالَ الَّذِينَ يَقُومُ عَلَى تَرْبِيَّتِهِمْ هُمْ مِنْ صُلْبِهِ . فَهَذِهِ الْمَفَاسِدُ وَغَيْرُهَا كَانَتْ النَتِيجَةُ الطَّبِيعِيَّةُ لِمُخَالَفَةِ الْفِطْرَةِ وَالْانْجِرَافِ عَنِ تَعَالِيمِ اللَّهِ ، وَهِيَ أَقْوَى دَلِيلٍ وَأَبْلَغُ حُجَّةٍ عَلَى أَنَّ وَجْهَةَ الْإِسْلَامِ هِيَ أَسْلَمُ

وُجْهَةٍ، وَأَنَّ تَشْرِيعَهُ هُوَ أَنْسَبُ تَشْرِيعٍ لِلْإِنْسَانِ يَعِيشُ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَيْسَ لِخَلَائِكَةِ يَعِيشُونَ فِي السَّمَاءِ. وَلْتُخْتَمِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ اللَّذَيْنِ أوردَهُمَا الْقُرْآنُ اتَيْنِ دِينَهُ حَيْثُ قَالَ: هَلْ فِي زَوَالِ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ فَائِدَةٌ أَخْلَاقِيَّةٌ؟... ثُمَّ أَجَابَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ؛ فَالذَّعَارَةُ الَّتِي تَنْدُرُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَوْفَ تَنْفَشُ فِيهَا، وَتُنَشِّرُ آثَارَهَا الْخَرِيقَ. وَكَذَلِكَ سَوْفَ يَظْهَرُ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ دَاءٌ لَمْ تَعْرِفْهُ مِنْ قَبْلُ، هُوَ عُزُوبَةُ النِّسَاءِ الَّتِي تَنْتَشِرُ بِآثَارِهَا الْمُفْسَدَةُ فِي الْبِلَادِ الْمَقْصُورِ فِيهَا الزَّوْجُ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِيهَا بِنِسْبَةِ مُفْرَغَةٍ. وَخَاصَّةً عَقِبَ فِتْرَاتِ الْحُرُوبِ (١).

تَقْيِيدُ التَّعَدُّدِ: وَلَقَدْ كَانَ سُوءُ التَّطْبِيقِ، وَعَدَمُ رِعَايَةِ تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ حُجَّةً نَاهِيَةً لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يُقَيِّدُوا تَعْدِدَ الزَّوْجَاتِ وَأَلَّا يُنَاجَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى إِلَّا بَعْدَ دِرَاسَةِ الْقَاضِي أَوْ غَيْرِهِ - مِنَ الْجِهَاتِ الَّتِي يُنَاطُ بِهَا هَذَا الْأَمْرُ - حَالَتُهُ وَمَعْرِفَةِ قُدْرَتِهِ الْمَالِيَّةِ، وَالِإِذْنِ لَهُ بِالزَّوْجِ. ذَلِكَ أَنَّ الْحَيَاةَ الْمَنْزِلِيَّةَ تَتَطَلَّبُ نَفَقَاتٍ بَاهِظَةً، فَإِذَا كَثُرَ أَفْرَادُ الْأُسْرَةِ بِتَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ ثَقُلَ جِئُلُ الرَّجُلِ، وَضَعُفَ عَنِ الْقِيَامِ بِالتَّفَقُّعِ عَلَيْهِمْ، وَعَجَزَ عَنِ تَرْبِيَّتِهِمُ التَّرِيَّةَ الَّتِي تَجْعَلُ مِنْهُمْ أَفْرَادًا صَالِحِينَ، يَسْتَطِيعُونَ التَّهَوُّصَ بِتَكَالِيفِ الْحَيَاةِ وَتَبَعَاتِهَا، وَبِذَلِكَ يَفْشُو الْجَهْلُ، وَيَكْثُرُ الْمُتَعَطِّلُونَ، وَيَنْشَرُّ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ، فَيَشْبُونَ وَهُمْ يَحْمِلُونَ جَرَائِمَ الْفَسَادِ الَّتِي تَنْخُرُ فِي عِظَامِهَا. ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَتَزَوَّجُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَّا لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ أَوْ الطَّمَعِ فِي الْمَالِ؛ فَلَا يَتَحَرَّى الْحِكْمَةَ مِنَ التَّعَدُّدِ، وَلَا يَتَّبِعِي وَجْهَ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ، وَكَثِيرًا مَا يَغْتَدِي عَلَى حَقِّ الزَّوْجَةِ الَّتِي تَزَوَّجَ عَلَيْهَا، وَيُضَارُّ أَوْلَادَهُ مِنْهَا، وَيَخْرِمُهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ فَتَشْتَعِلُ نِيرَانُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الضَّرَائِرِ، ثُمَّ تَنْتَشِرُ هَذِهِ الْعَدَاوَةُ إِلَى الْأُسْرِ، فَيَشْتَدُّ الْخِصَامُ وَتَسْعَى كُلُّ زَوْجَةٍ لِلانْتِقَامِ مِنَ الْأُخْرَى، وَتَكْبُرُ هَذِهِ الصِّغَائِرُ حَتَّى تَصِلَ إِلَى حَدِّ الْقَتْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ. هَذِهِ بَعْضُ آثَارِ التَّعَدُّدِ، وَالَّتِي اتَّخَذَ مِنْهَا دَلِيلَ التَّقْيِيدِ. وَنَبَادِرُ فَنَقُولُ: إِنَّ الْعِلَاجَ لَا يَكُونُ بِمَنْعِ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالتَّعْلِيمِ وَالتَّزْيِينِ وَتَفْقِيهِ النَّاسِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ. أَلَا تَرَى إِنْ أُبِيحَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ دُونَ أَنْ يَتَجَاوَزَ الْحَدَّ، فَإِذَا أَشْرَفَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَأَصَابَتْهُ الْأَمْرَاضُ وَاثَابَتْهُ الْعِلَلُ؟ - فَلَيْسَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقَدْرِ مَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى التَّهْمِ وَالْإِسْرَافِ. وَعِلَاجٌ مِثْلُ هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَكُونُ بِمَنْعِهِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِتَغْلِيمِهِ الْأَدَبَ الَّذِي يُنْبَغِي مُرَاعَاتِهِ اتِّقَاءً لِمَا يَخْذُلُ مِنْ ضَرَرٍ.

ثم إن الذين ذهبوا إلى حظر التعدد إلا بإذن من القاضي مستدلّين بالواقع من أحوال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة؛ جهلوا أو تجاهلوا المفسد التي تنجم من الخطر، فإن الضرر الحاصل من إباحة التعدد أخف من ضرر حظره، والواجب أن يتقن أشدهما بإباحة أخفهما. تبعاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين - وترك الأمر للقاضي ممّا لا يمكن ضبطه، فليست هناك مقاييس صحيحة يمكن أن يعرف بها ظروف الناس وأحوالهم، وقد يكون ضرره أقرب من نفعه. ولقد كان المسلمون - من العهد الأول إلى يومنا هذا - يتزوجون بأكثر من واحدة، ولم يبلغنا أن أحداً حاول حظر التعدد، أو تقييده على النحر المقترح، فلنستغنا ما وسعهم، وما ينبغي لنا أن نضيق رحمة الله الواسعة، وننتقص من التشريع الذي جمع من المزايا والفضائل ما شهد به الأعداء؛ فضلاً عن الأصدقاء.

تاريخ تعدد الزوجات: الحقيقة أن هذا النظام كان سائداً قبل ظهور الإسلام في شعوب كثيرة منها: «العبريون» و«العرب» في الجاهلية، وشعوب «الصقالبة»، أو «السلافيون». وهي التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي تسمى الآن: «روسيا، وليتوانيا، وليثونيا، واستونيا، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا». وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي تسمى الآن: «ألمانيا، والنمسا، وسويسرا، وبلجيكا، وهولندا، والدانمارك، والسويد، والنرويج، وإنجلترا». فليس بصحيح إذن ما يدعونه من أن الإسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام. والحقيقة كذلك أن نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منتشراً في عدة شعوب لا تدين بالإسلام كإفريقيا، والهند، والصين، واليابان.

فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن هذا النظام مقصور على الأمم التي تدين بالإسلام... والحقيقة كذلك أنه لا علاقة للدين المسيحي في أصله بتحريم التعدد. وذلك أنه لم يرد في الإنجيل نص صريح يدل على هذا التحريم. وإذا كان السابقون الأولون إلى المسيحية من أهل أوروبا قد ساروا على نظام وحدة الزوجة فما ذاك إلا لأن معظم الأمم الأوروبية الوثنية التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر - وهي شعوب اليونان، والرومان - كانت تقاليداً تحرم تعدد الزوجات المعتقد عليهن، وقد سار أهلها - بعد اعتناقهم المسيحية - على ما وجدوا عليه آباءهم من قبل. إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديهم نظاماً طارئاً جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيه، وإنما كان نظاماً قديماً جرى عليه العمل في وثنياتهم الأولى،

وكل ما هنالك أن النظم الكنسية المستحدثة بعد ذلك قد استقرت على تحريم تعدد الزوجات واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين، على الرغم من أن أسفار الإنجيل نفسها لم يرد فيها شيء يدل على هذا التحريم. والحقيقة كذلك، أن نظام تعدد الزوجات لم يند في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة، على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم في الشعوب البدائية المتأخرة كما قرّر ذلك علماء الاجتماع ومؤرخو الحضارات، وعلى رأسهم (وسترمارك، وهوبهوس، وهيلير، وجنبرج).

فقد لوحظ أن نظام وحدة الزوجة كان النظام السائد في أكثر الشعوب تأخراً وبدائية، وهي الشعوب التي تعيش على الصيد، أو جمع الثمار التي تجود بها الطبيعة عفواً، وفي الشعوب التي تترخّز تترخّزاً كبيراً عن بدائيتها، وهي الشعوب الحديثة العهد بالزراعة. على حين أن نظام تعدد الزوجات لم يند في صورة واضحة إلا في الشعوب التي قطعت مرحلة كبيرة في الحضارة، وهي الشعوب التي تجاوزت مرحلة الصيد البدائي إلى مرحلة استئناس الأنعام وتربيتها ورعيها واستغلالها، والشعوب التي تجاوزت جمع الثمار والزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة. ويرى كثير من علماء الاجتماع ومؤرخي الحضارات أن نظام تعدد الزوجات سيّس نظامه ختماً، ويكثر عدد الشعوب الآخذة به كلما تقدّمت المدينة واتسع نطاق الحضارة. فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن نظام تعدد الزوجات مرتبط بتأخير الحضارة، بل عكس ذلك تماماً هو المتفق مع الواقع. هذا هو الوضع الصحيح لنظام التعدد من الناحية التاريخية وهذا هو موقف المسيحية منه، وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بمدى انتشاره، وارتباطه بتقدم الحضارة، ولم نذكر لتدبير هذا النظام، وإنما ذكرناه لمجرد وضع الأمور في نصابها وبيان ما تنطوي عليه حملة الفرنجة من تزيف للحقيقة والتاريخ.

الولاية على الزواج

معنى الولاية: الولاية حق شرعي، ينفذ بمقتضاء الأمر على الغير جبراً عنه... وهي ولاية عامة، وولاية خاصة... والولاية الخاصة ولاية على النفس، وولاية على المال. والولاية على النفس هي المقصودة هنا، أي ولاية على النفس في الزواج.

شروط الولي: ويشترط في الولي: الحرية، والعقل، والبلوغ، سواء كان المولى عليه مسلماً أو غير مسلّم... فلا ولاية لعبد، ولا مجنون، ولا صبي، لأنه لا ولاية لواحد من هؤلاء على نفسه، فأولي الأ تكون له ولاية على غيره. ويؤاذاً على هذه شرط رابع، وهو الإسلام، إذا كان المولى عليه مسلماً. فإنه لا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم

لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١).

عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ: وَلَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِي الْوَلِيِّ، إِذَا الْفِسْقُ لَا يَسْلُبُ أَهْلِيَّةَ التَّزْوِيجِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ بِهِ الْفِسْقُ إِلَى حَدِّ التَّهْتِكِ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُؤْتَمَنُ عَلَى مَا تَحْتَ يَدِهِ، فَيُسْلَبُ حَقُّهُ فِي الْوِلَايَةِ.

اِغْتِبَارُ وِلَايَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا فِي الزَّوْاجِ: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُزَوِّجُ نَفْسِهَا وَلَا غَيْرَهَا، وَإِلَى أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يَنْتَقِدُ بِعِبَارَتِهَا، إِذْ إِنَّ الْوِلَايَةَ شَرَطٌ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَأَنَّ الْعَاقِدَ هُوَ الْوَلِيُّ... واحتجوا لهذا.

١ - بِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^(٢).

٢ - وَبِقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ -: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا...﴾^(٣). وَوَجْهُ الْاِخْتِجَاجِ بِالْآيَتَيْنِ: أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - خَاطَبَ بِالنِّكَاحِ الرِّجَالَ، وَلَمْ يُخَاطَبْ بِهِ النِّسَاءَ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُنْكِحُوا أَيُّهَا الْأَوْلِيَاءُ مُؤَلِّيَاتِكُمْ لِلْمُشْرِكِينَ.

٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ. وَالتَّفْسِيرُ فِي الْحَدِيثِ يُنْجِهُ إِلَى الصُّحَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ الْمَجَازَيْنِ إِلَى الذَّاتِ، فَيَكُونُ الزَّوْاجُ بِغَيْرِ وَلِيِّ بَاطِلًا، كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٤ - وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: ﴿...فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ...﴾^(٤). قَالَ: «حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ. قَالَ: «زَوَّجْتُ أَخْتَ لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يُخْطِبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوِّجْتُكَ، وَفَرَّشْتُكَ، وَأَكْرَمْتُكَ فَطَلَّقْتَهَا، ثُمَّ جِئْتَ تُخْطِبُهَا!! لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ إِلَيْهَا أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَزْجَعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾»^(٥) فَقُلْتُ: الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَزَوِّجْتُهَا إِيَّاهُ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَمِنْ أَقْوَى الْحُجَجِ هَذَا السَّبَبُ الْمَذْكُورُ فِي نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ أَصْرَحُ دَلِيلٍ عَلَى اِغْتِبَارِ الْوَلِيِّ؛ وَالْأَمَّا كَانَ لِعَضْلِهِ مَعْنَى، وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَ لَهَا أَنْ تُزَوِّجَ نَفْسَهَا لَمْ تَحْتَاجَ إِلَى أَحْيَاهَا، وَمَنْ كَانَ أَمْرُهُ إِلَيْهِ لَا يُقَالُ إِنَّ غَيْرَهُ مَنَعَهُ مِنْهُ.

(١) سورة النساء، الآية: ١٤١.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

٥- وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا» فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ». رواه أحمد، وأبو داود؛ وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن قال القرطبي: وهذا الحديث صحيح. ولا اعتبار بقول ابن عثية عن ابن جريج أنه قال: سألت عنه الزهري، فلم يعرفه، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن عثية، وقد رواه جماعة عن الزهري ولم يذكروا ذلك... ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة، لأنه قد نقله عنه ثقات: منهم سليمان بن موسى، وهو ثقة إمام، وجعفر بن زبيدة... فلو نسب الزهري لم يضره ذلك لأن النسيان لا يغصم منه ابن آدم. قال الحاكم: وقد صححت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ: عائشة، وأم سلمة، وزينب... ثم سرده تمام ثلاثين حديثاً. وقال ابن المنذر: إنه لا يعرف عن أحد من أصحابه خلاف ذلك.

٦- قالوا: ولأن الزواج له مقاصد متعددة، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة، فلا تحسن الاختيار، فيفوئها حصول هذه المقاصد؛ فمنعت من مباشرة العقد وجعل إلى وليها، لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكمل. قال الترمذي: والعمل على حديث النبي ﷺ في هذا الباب «لا نكاح إلا بولي» عند أهل العلم من أصحاب النبي: منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب؛ وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، وعائشة. وممن ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين: سعيد بن المسيب والحسن البصري، وشريح، وإبراهيم التيمي، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم. وبهذا يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وابن شبرمة، وأحمد، وإسحاق، وابن خزم، وابن أبي ليلى، والطبري، وأبو ثور.

وقال الطبري: في حديث حفصة - حين تأيمنت، وعقد عليها عمر النكاح، ولم تعقد - هي - إنطال قول من قال: إن من قال: إن للمرأة البالغة المالكة لنفسها تزويج نفسها وعقد النكاح دون وليها، ولو كان ذلك لها لم يكن رسول الله ﷺ ليندع خطبة حفصة لنفسها؛ إذا كانت أولى بنفسها من أبيها وخطبتها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها. ويرى أبو حنيفة وأبو يوسف: أن المرأة العاقلة البالغة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها. بكراً كانت أو ثيباً... ويستحب لها أن تكل عقد زواجها لوليها، صوناً لها عن التبذل إذا هي تولت العقد بمحض من

الرجال الأجانب عنها. وليس لوليها العاصب^(١) حق الاعتراض عليها، إلا إذا زوجت نفسها من غير كفء أو كان مهرها أقل من مهر المثل. فإن زوجت نفسها بغير كفء، وبغير رضا وليها العاصب. فالمروئي عن أبي حنيفة وأبي يوسف؛ والمفتي به في المذهب عدم صحة زواجها؛ إذ ليس كل ولي يَحْسِنُ المرافعة، ولا كل قاض يَعدِلُ، فأفتوا بعدم صحة الزواج سداً لباب الخصومة. وفي رواية أن للولي حق الاعتراض بأن يطلب من الحاكم التفريق، دفعاً لضرر العار ما لم تُلد من زوجها، أو تخبل حبلاً ظاهراً، فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق لئلا يضيع الولد، ومحافظة على الحمل من الضياع.

وإن كان الزوج كفواً؛ وكان المهر أقل من مهر المثل فإن قبل الزوج لزم العقد، وإن رفض رُفِعَ الأمر للقاضي ليفسخه. وإن لم يكن لها ولي عاصب. بأن كانت لا ولي لها أصلاً، أو لها ولي غير عاصب، فلا حق لأحد في الاعتراض على عقدها، سواء زوجت نفسها من كفء أو غير كفء، بمهر المثل، أو أقل، لأن الأمر في هذه الحالة يزجج إليها وخذها؛ وأنها تصرفت في خالص حقها، وليس لها ولي ينالها العار لزواجها من غير كفء، ومهر مثليها قد سقط بتنازلها عنه. واستدل جمهور الأحناف بما يأتي:

١ - قول الله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢)

٢ - وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ مِنْهُنَّ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَصْطَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^(٣). ففي هاتين الآيتين إسناد الزواج إلى المرأة، والأصل أن يكون إلى الفاعل الحقيقي...

٣ - ثم إنها تستقل بعقد البيع وغيره من العقود فمن حقها أن تستقل بعقد زواجها؛ إذ لا فرق بين عقد وعقد... وعقد الزواج وإن كان لأوليائها حق فيه فهو لم يبلغ، إذ اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف، وتزوجت من غير كفء، إذ إن سوء تصرفها يلحق عاراً أولياءها. قالوا: وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تُحمل على ناقصة الأهلية، كأن تكون صغيرة، أو مجنونة... وتخصيص العام، وقصره على بعض أفرادِهِ بالقياس جائز عند كثير من أهل الأصول.

وجوب استئذان المرأة قبل الزواج: ومهما يكن من خلاف في ولاية المرأة فإنه يجب

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(١) العاصب: الوارث.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

على الولي أن يبدأ بأخذ رأي المرأة، ويعرف رضاها قبل العقد، إذ إن الزواج معاشرة دائمة، وشركة قائمة بين الرجل والمرأة. . . ولا يدوم الوثام ويبقى الود والانسجام ما لم يعلم رضاها؛ ومن ثم منع الشرع إكراه المرأة بكراً كانت أو ثيباً. على الزوج، وإجبارها على من لا رغبة لها فيه، وجعل العقد عليها قبل استئذانها غير صحيح، ولها حق المطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولي المستبد إذا عقد عليها:

١- فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا»^(١) مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»^(٢). رواه الجماعة إلا البخاري. وفي رواية لأحمد، ومسلم، وأبي داود، والنسائي «وَالْبَكْرُ يُسْتَأْمَرُهَا أَبُوهَا». أي يطلب أمرها قبل العقد عليها.

٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُنْكَحِ الْأَيِّمُ»^(٣) حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ إِذْنُهَا. . . ؟ قال: «أَنْ تُسَكَّتَ».

٣- وعن خنساء بنت خدام: «أَنْ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا». أخرج الجماعة إلا مسلماً.

٤- وعن ابن عباس: «أَنْ جَارِيَةً بِكَرًا، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنْ أَبَاهَا زَوَّجَهَا، وَهِيَ كَارِيَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارقطني.

٥- وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «جَاءَتْ ائْتَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِي لِيرَفَعَ بِي حَسَبِيَّتَهُ. قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا؛ فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ». رواه ابن ماجه. ورجال الصحيح.

زَوَاجُ الصَّغِيرَةِ: هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْبَالِغَةِ، أَمَّا الصَّغِيرَةُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلأَبِ تَزْوِيجَهَا دُونَ إِذْنِهَا؛ إِذَا لَا رَأْيَ لَهَا. . . وَالأَبُ وَالْجَدُّ يَزْعِمَانِ حَقَّهَا وَيُحَافِظَانِ عَلَيْهَا. . . وَقَدْ زَوَّجَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ابْنَتَهُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ صَغِيرَةٌ دُونَ إِذْنِهَا، إِذْ لَمْ تَكُنْ فِي سِنٍّ يُعْتَبَرُ فِيهَا إِذْنُهَا. وَلَيْسَ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ. وَاسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ أَلَّا يَزَوَّجَهَا الأَبُ حَتَّى تَبْلُغَ

(١) أي أنها أحق بنفسها في أن الولي لا يعقد عليها إلا برضاها لا أنها أحق بنفسها في أن تعقد على نفسها دون وليها.

(٢) أي أن سكوتها إذن.

(٣) الأيم من لا زوج لها ولا بد من تصريحها بالرضا بما يدل عليه، من نطق أو غيره.

وَيَسْتَأْذِنَهَا، لئلا يُوقَعَهَا فِي أَسْرِ الزَّوْاجِ وَهِيَ كَارِهَةٌ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لغيرِ الأبِ والجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُزَوِّجَ الصَّغِيرَةَ، فَإِنْ زَوَّجَهَا لَمْ يَصِحَّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: يَجُوزُ لِجَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ وَيَصِحُّ، وَلَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ وَهِيَ الْأَصْحَى؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ أَمَامَةً بِنْتَ حَمْزَةَ - وَهِيَ صَغِيرَةٌ - وَجَعَلَ لَهَا الْخِيَارَ إِذَا بَلَغَتْ. وَإِنَّمَا زَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ - لِقُرْبِهِ مِنْهَا. وَوَلَّيْتَهُ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَزَوِّجَهَا بِصِفَتِهِ نَبِيًّا، إِذْ لَوْ زَوَّجَهَا بِصِفَتِهِ نَبِيًّا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَتَّى الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ وَلَا الْمُؤْمِنَةِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (١).

وَهَذَا الْمَذْهَبُ قَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

ولاية الأجبار: تَثْبُتُ ولايةُ الإِجْبَارِ عَلَى الشَّخْصِ الْفَاقِدِ الْأَهْلِيَّةِ مِثْلُ الْمَجْنُونِ، وَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ، كَمَا تَثْبُتُ هَذِهِ الْوَلَايَةُ عَلَى الشَّخْصِ النَّاْقِصِ الْأَهْلِيَّةِ مِثْلُ الصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوهِ الْمُمَيَّزِينَ. وَمَعْنَى ثُبُوتِ ولايةِ الإِجْبَارِ - أَنَّ لِلْوَلِيِّ حَقَّ عَقْدِ الزَّوْاجِ لِمَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِ مِنْ هَؤُلَاءِ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِمْ لِأَخْذِ رَأْيِهِمْ، وَيَكُونُ عَقْدُهُ نَافِذًا عَلَى الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ دُونَ تَوْقُفٍ عَلَى رِضَاهُ. وَقَدْ جَعَلَ الشَّارِعُ هَذِهِ الْوَلَايَةَ إِجْبَارِيَّةً لِلنَّظَرِ فِي مَصَالِحِ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ، إِذْ إِنْ فَاقَدَ الْأَهْلِيَّةَ، أَوْ نَاقِصَهَا عَاجَزَ عَنِ النَّظَرِ فِي مَصَالِحِ نَفْسِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْقُدْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ مَا يَسْتَطِيعُ بِهَا أَنْ يُدْرِكَ مَصْلَحَتَهُ فِي الْعُقُودِ الَّتِي يَغْقِدُهَا، وَالتَّصَرُّفَاتِ الَّتِي تَصُدِّرُ عَنْهُ بِسَبَبِ الصَّغَرِ أَوْ الْجُنُونِ أَوْ الْعَتَمَةِ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنْ تَصَرَّفَاتِ فَاقِدِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ نَاقِصَهَا تَرْجِعُ إِلَى وَلِيِّهِ. إِلَّا أَنَّ فَاقِدَ الْأَهْلِيَّةِ إِذَا عَقَدَ الزَّوْاجَ فَإِنَّ عَقْدَهُ يَقَعُ بَاطِلًا، إِذْ لَا تُعْتَبَرُ عِبَارَاتُهُ فِي إِنْشَاءِ الْعُقُودِ وَالتَّصَرُّفَاتِ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْأَهْلِيَّةِ.

أَمَّا نَاقِصُ الْأَهْلِيَّةِ إِذَا عَقَدَ عَقْدَ الزَّوْاجِ فَإِنَّ عَقْدَهُ يَقَعُ صَاحِحًا، مَتَى تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ اللَّازِمَةُ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ، فَإِنْ شَاءَ أَجَازَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ. وَقَالَ الْأَحْنَفِيُّ: إِنَّ ولايةَ الإِجْبَارِ هَذِهِ تَثْبُتُ لِلْعَصَبَاتِ النَّسَبِيَّةِ عَلَى الصُّغَارِ، وَالْمَجَانِينِ، وَالْمَعْتُوهِينَ. أَمَّا غَيْرُ الْأَحْنَافِ، فَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ الصُّغَارِ وَبَيْنَ الْمَجَانِينِ وَالْمَعْتُوهَةِ، فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَلَايَةَ عَلَى الْمَجَانِينِ، وَالْمَعْتُوهَةِ تَثْبُتُ لِلْأَبِ، وَالْجَدِّ، وَالْوَصِيِّ، وَالْحَاكِمِ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ تَثْبُتُ لَهُ هَذِهِ الْوَلَايَةُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالصَّغِيرِ فَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: تَثْبُتُ لِلْأَبِ، وَوَصِيِّهِ فَقَطْ وَلَا تَثْبُتُ لِغَيْرِهِمَا. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَثْبُتُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ.

مَنْ هُمْ الْأَوْلِيَاءُ؟ ذهب جمهور العلماء، منهم مالك والثوري، والليث والشافعي إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبة... وليس للخال ولا للإخوة، ولا لولد الأم، ولا لأي من ذوي الأرحام ولاية. قال الشافعي: لا ينقض نكاح امرأة إلا بعبارة الولي القريب؛ فإن لم يكن فعبارة الولي البعيد، فإن لم يكن فعبارة السلطان^(١). فإن زوجت نفسها بإذن الولي، أو بغير إذنه بطل الزواج، ولم يتوقف. وعند أبي حنيفة أن لغير العصبة من الأقارب ولاية التزويج. ولصاحب الروضة الندية تحقيق في هذا الموضوع قال: الذي ينبغي التعميل عليه عندي هو أن يقال: «إن الأولياء هم قرابة المرأة: الأدنى فالأدنى، الذين تلحقهم الغضاضة إذا تزوجت بغير كفء، وكان المزوج لها غيرهم».

وهذا المعنى لا يختص بالعصبات، بل قد يوجد في ذوي السهام، كالأخ لأم، وذوي الأرحام كابن البنت. وزبما كانت الغضاضة معهما أشد منها مع بني الأعمام ونحوهم، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات، كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث. ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو الثقل؛ بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أو لغة هو هذا. قال: ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض... وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال، واستحقاق التصرف فيه حتى يكون كالميراث؛ أو كولاية الصغير، بل باعتبار أمر آخر؛ وهو ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاصق به؛ وهذا لا يختص بالعصبات، بل يوجد في غيرهم... ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض... فالآباء والأبناء أولى من غيرهم، ثم الإخوة لأبوين، ثم الإخوة لأب، أو لأم، ثم أولاد البنين، وأولاد البنات، ثم أولاد الإخوة، وأولاد الأخوات، ثم الأعمام، والأخوال، ثم هكذا من بعد هؤلاء.

ومن زعم الاختصاص ببعض دون البعض فليأت بحجة، وإن لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه فلنستأ ممن يقول على ذلك^(٢).

جواز تزويج الرجل نفسه من موليته: يجوز للرجل أن يزوج نفسه من المرأة التي يلي أمرها دون الاحتياج إلى ولي آخر، إذا رضيته به زوجاً لها. فعن سعيد بن خالد عن أم حكيم

(١) أي أن الترتيب عنده يجب أن يكون هكذا: الأب، ثم الجد أبو الأب، ثم الأخ للأب والأم، ثم الأخ للأب، ثم ابن الأخ للأب والأم، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابنه. على هذا الترتيب، ثم الحاكم. أي أنه لا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه، لأنه حق مستحق بالتعصب، فأشبه الإرث، فلو زوج أحد منهم على خلاف هذا الترتيب المذكور لم يصح الزواج.

(٢) ص ١٤ الروضة ج ٢.

بنت قَارِظ، قالت لعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: إِنَّهُ خَطَبَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَوَّجَنِي أَنَّهُمْ رَأَيْتَ... قَالَ: وَتَجْعَلِينَ ذَلِكَ إِلَيَّ؟. قالت: نَعَمْ. قَالَ: قَدْ تَرَوَّجْتُكَ... وقال مالك: لو قالت الثيب لوليها: رَوَّجَنِي بِمَنْ رَأَيْتَ، فَرَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ مِمَّنْ اخْتَارَ لَهَا - لَرَمَهَا ذَلِكَ، ولو لم تَعْلَمْ عَيْنَ الزَّوْج. وهذا مذهب الأحناف، والليث، والثوري، والأوزاعي. وقال الشافعي، وداود: يُرَوَّجُهَا السُّلْطَانُ، أَوْ وَلِيُّ آخَرَ مِثْلَهُ، أَوْ أَبْعَدُ مِنْهُ، لَأَنَّ الرِّايَةَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ، فَلَا يَكُونُ النَّاكِحُ مُنْكِحاً كَمَا لَا يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ.

وَنَاقَشَ ابْنُ حَزْمٍ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ، وَدَاوُدَ، فَقَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّاكِحُ هُوَ الْمُنْكِحُ، فَقِي هَذَا نَارَغَتَاهُمَا بَلْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ النَّاكِحُ هُوَ الْمُنْكِحُ، فَدَعَاوِي كَدَعَاوِي. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مِنْ نَفْسِهِ، فَهِيَ جُمْلَةٌ لَا تَصِحُّ كَمَا ذَكَرُوا، بَلْ جَائِزٌ أَنْ يُكَلَّ بِبَيْعِ شَيْءٍ أَنْ يَبْتَاعَهُ لِنَفْسِهِ إِنْ لَمْ يُخَايِبْهَا بِشَيْءٍ، ثُمَّ سَأَلَ الْبُزْهَانَ عَلَى صَحَّةِ مَا رَجَّحَهُ مِنْ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغْتَنَى صَفِيَّةً، وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَوْلَمَ عَلَيْهَا بِخَيْسٍ^(١)». قَالَ: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: زَوْجَ مَوْلَاتِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَهُوَ الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ؛ ثُمَّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُمُ وَإِمَائِكُمُ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢) فَمَنْ أُنْكِحَ أَيْمَةً مِنْ نَفْسِهِ بِرِضَاهَا فَقَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ. وَلَمْ يَمْنَعْ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُنْكِحُ لِأَيْمَةٍ هُوَ النَّاكِحُ لَهَا، فَصَحَّ أَنَّهُ الْوَاجِبُ.

غَيْثَةُ الْوَلِيِّ: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ الْمُسْتَوْفِي شُرُوطِ الْوَلَايَةِ مُوجُوداً فَلَا وَلايَةَ لِلْبَعِيدِ مَعَهُ، فَإِذَا كَانَ الْأَبُ - مَثَلًا - حَاضِراً لَا يَكُونُ لِلْأَخِ وَلايَةُ التَّزْوِيجِ، وَلَا لِلْعَمِّ، وَلَا لِغَيْرِهِمَا... فَإِنْ بَاشَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا زَوَاجَ الصَّغِيرَةِ وَمَنْ فِي حُكْمِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبِ وَتَوَكُّلِهِ كَانَ فَضُولِيًّا، وَعَقْدُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ، وَهُوَ الْأَبُ. أَمَّا إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ بِحَيْثُ لَا يَنْتَظَرُ الْخَاطِبُ الْكُفَّ استطلاعَ رَأْيِهِ، فَإِنَّ الْوَلَايَةَ تَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ يَلِيهِ، حَتَّى لَا تَفُوتَ الْمَصْلَحَةُ، وَلَيْسَ لِلْغَائِبِ بَعْدَ عَوْدَتِهِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَا بَاشَرَهُ مَنْ يَلِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَغَيْبَتِهِ اعْتَبِرَ كَالْمَعْدُومِ، وَصَارَتْ حَقٌّ مَنْ يَلِيهِ... وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَحْنَافِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا زَوَّجَهَا مِنْ أَوْلِيَائِهَا الْأَبْعَدُ - وَالْأَقْرَبُ حَاضِرٌ - فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ: وَإِذَا غَابَ أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهَا لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي يَلِيهِ تَزْوِيجُهَا؛ وَيَزَوَّجُهَا الْقَاضِي. وَقَالَ فِي «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ»: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ: فَمَرَّةً قَالَ: إِنْ زَوَّجَ

(١) الْخَيْسُ: هُوَ التَّمْرُ الْمَخْلُوطُ بِسَمْنٍ.

(٢) سُورَةُ النُّورِ، آيَةُ: ٣٢.

الأبعد مع حضور الأقرب فالنكاح مفسوخ. ومرة قال: النكاح جائز. ومرة قال: للأقرب أن يُجيز أو يفسخ. قال: وهذا الخلاف كله فيما عدا الأب في ابنته البكر، والوصي في محجورته.

فإنه لا يختلف قوله: «أن النكاح في هذين مفسوخ»... أعني تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب، أو غير الوصي المحجورة مع حضور الوصي. ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي البعيد في حالة ما إذا غاب الولي القريب.

الولي القريب المخبوس مثل البعيد: وفي المغي: وإذا كان القريب محبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد؛ فإن البعد لم يُعتبر لعينه، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره... وهذا موجود هنا، ولذلك إن كان لا يُعلم أقرب أم بعيد... أو يُعلم أنه قريب لم يُعلم مكانه فهو كالبعيد.

عقد الوليتين: إذا عقد الوليان لامرأة، فإما أن يكون العقدان في وقت واحد، أو يكون أحدهما متقدماً والآخر متأخراً. فإن كان العقدان في وقت واحد بطلاً. وإن كانا مرتبتين كانت المرأة للأول منهما، سواء دخل بها الثاني أم لا. فإن دخل بها مع علمه بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو؛ كان زانياً مستحقاً للحد. وإن كان جاهلاً رُدَّت إلى الأول، ولا يقام عليه الحد لجهله. فعن سمره أن النبي ﷺ قال: «أئماً امرأة زَوْجَهَا وَلِيَّانِ فِيهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رواه أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي. فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول، دخل بها الثاني، أم لم يدخل.

المرأة التي لا ولي لها، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي: قال القرطبي: وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه؛ ولا ولي لها. فإنها تُصير أمرها إلى من يوثق به من جيرانها، فيزوجها، ويكون هو وليها في هذه الحال؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن. وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال: إنه يزوجه من تُسند أمرها إليه، لأنها ممن تضعف عن السلطان، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها، فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها. وقال الشافعي: إذا كان في الرقعة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلاً حتى زوجه جازاً، لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم.

عزل الولي: اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعزل موليته، ويظلمها بمنعها من

الزواج، إذا أراد أن يتزوجها كُفءً بمهرٍ مثلها... فإذا منعتها في هذه الحال كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجهها... ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة، لأن العطل ظلم، وولاية رفع الظلم إلى القاضي. فأمّا إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول. كأن يكون الزوج غير كُفء، أو المهر أقل من مهر المثل، أو لوجود خاطب آخر أكفأ منه - فإن الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه، لأنه لا يُعَدُّ عاصياً. عن مغيل بن يسار قال: كانت لي أخت تُخطب إلي فأتاني ابن عم لي، فأَنكَحْتُهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاً لَهُ رَجْعَةً، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلَمَّا خُطِبْتُ إِلَيَّ أَتَانِي يَخِطُبُهَا، فَقُلْتُ: لَا. وَاللَّهِ لَا أَنْكِحُهَا أَبَدًا قَالَ: فَقِي نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنَّ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^(١) آيَةُ. قَالَ: «فَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ».

زَوَاجُ الْيَتِيمَةِ: يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ. ويتولى الأولياء العقد عليها، ولها الخيار بعد البلوغ... وهو مذهب عائشة - رضي الله عنها وأحمد وأبي حنيفة. قال الله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُوهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٢). قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي جَنْبِ وَلِيِّهَا، فَيَرْغَبُ فِي نِكَاحِهَا، وَلَا يُقْصِدُ لَهَا سَنَةَ صَدَاقِهَا، فَتَنْهَوْنَ عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْصِدُوا لَهَا سَنَةَ صَدَاقِهَا». وَفِي السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ صَمَتَتْ فَهِيَ إِذْنُهَا وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا». وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ الْيَتِيمَةِ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ» وَلَا اسْتِثْمَارَ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ مِنْ اسْتِثْمَارِ الصَّغِيرَةِ.

انعقاد الزواج بعاقِدٍ واحدٍ: إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة يجوز له أن يلي العقد، فللجد أن يزوجه ابن ابنه الصغير من بنت ابنه الصغيرة، وكما إذا كان وكيلًا.

ولاية السلطان (القاضي): تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين:

١- إذا تشاجر الأولياء.

٢- إذا لم يكن الولي موجوداً. ويصدق ذلك بعدمه مطلقاً، أو غيبته... فإذا حضر الكُفء، ورَضِيَتِ المرأةُ البالغةُ به، ولم يكن أحدٌ من الأولياء حاضراً، بأن كان غائباً ولو في

محل قريب، إذا كان خارجاً عن بلد المرأة، ومن يريد زواجها، فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد إلا أن ترضى المرأة ومن يريد الزواج بها انتظار قدوم الغائب، فذلك حق لها وإن طالَّت المدة... أما مع عدم الرضا فلا وجه لإيجاب الانتظار. ففي الحديث: «ثَلَاثٌ لَا يُؤْخَرْنَ. وَهُنَّ: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدْتَ كُفْؤاً» رواه البيهقي وغيره عن علي، وسنده ضعيف وقد ورد في الباب أحاديث كلها واهية، أمثلها هذا.

الوكالة في الزواج

الوكالة: من العقود الجائزة في الجملة، لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم. وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يفقده الإنسان بنفسه، جاز أن يوكل به غيره؛ كالبيع، والشراء، والإجارة واقتضاء الحقوق، والخصومة في المطالبة بها، والتزويج، والطلاق، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة. وقد كان النبي، صلوات الله وسلامه عليه، يقوم بذور الوكيل في عقد الزواج بالنسبة لبغض أصحابه. روى أبو داود، عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال لرجل: «اترَضِي أَنْ أَرْوِّجَكَ فُلَانَةً؟». قال: نَعَمْ. وقال للمرأة: «اترَضِينَ أَنْ أَرْوِّجَكَ فُلَانًا؟». قالت: نَعَمْ. فزَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَةً، فدخل بها، ولم يفرض لها صداقاً ولم يغطيها شيئاً... وكان ممن شهد الحديبية: وكان من شهد الحديبية لهم سهم بخيبر، فلما حضرته الوفاة. قال: إن رسول الله ﷺ تزوجني فُلَانَةً، ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطيها شيئاً، وإني أشهدكم أنني أعطيتها من صداقها سهمي بخيبر، فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف.

وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً عن الطرفين. وعن أم خبيبة: «أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة، فزوجه الشجاشي رسول الله ﷺ وهي عنده» رواه أبو داود. وكان الذي تولى العقد عمرو بن أمية الضمري وكيلاً عن رسول الله ﷺ وكلاً بذلك وأما الشجاشي، فهو الذي كان قد أعطى لها المهر فأسند التزويج إليه.

من يصح توكيله ومن لا يصح: يصح التوكيل من الرجل العاقل البالغ الحر، لأنه كامل الأهلية (١) وكل من كان كامل الأهلية، فإنه يملك تزويج نفسه بنفسه... وكل من كان كذلك فإنه يصح أن يوكل عنه غيره. أما إذا كان الشخص فاقد الأهلية، أو ناقصها، فإنه ليس له الحق في توكيل غيره؛ كالمجنون، والصبي، والعبد، والمعتوه؛ فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في

(١) لا بد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل. وقالت الأحناف: يصح توكيل الصبي المميز والعبد.

تزويج نفسه بنفسه. وقد اختلف الفقهاء في صحة توكيل المرأة البالغة، العاقلة في تزويج نفسها، حسب اختلافهم في انعقاد الزواج بعبارتها... فقال أبو حنيفة: يصح منها التوكيل كما يصح من الرجل؛ إذ حقها أن تثنى العقد... وما دام ذلك حقاً من حقوقها، فمن حقها أن توكل عنها من يقوم بإنشائه. أما جمهور العلماء فإنهم قالوا: إن لوليها الحق في أن يتقيد عليها من غير توكيل منها له... وإن كان لا بد من اعتبار رضاها كما تقدم. وقرئ بعض علماء الشافعية بين الأب والجدة، وبين غيرهما من الأولياء... فقالوا: إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجدة... أما غيرهما فلا بد من التوكيل منها له.

التوكيل المطلق والمقيد: والتوكيل يجوز مطلقاً ومقيداً: فالمطلق: أن يوكل شخص آخر في تزويجه دون أن يقيد بامرأة معينة أو بمهر، أو بمقدار معين من المهر. والمقيد: أن يوكله في الزواج، ويقيد بامرأة معينة، أو امرأة من أسرة معينة، أو بقدر معين من المهر. وحكم التوكيل المطلق، أن الوكيل لا يتقيد بأي قيد عند أبي حنيفة... فلو زوج الوكيل موكلة بامرأة معينة أو غير كفء، أو بمهر زائد عن مهر المثل جاز ذلك^(١)، وكان العقد صحيحاً نافذاً؛ لأنك مقتضى الإطلاق. وقال أبو يوسف ومحمد: لا بد أن يتقيد بالسلامة والكفاءة ومهر المثل... ويتجاوز عن الزيادة اليسيرة التي يتغابن الناس فيها عادة. وحجتهما: إن الذي يوكل غيره إنما يوكله ليكون عوناً له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه... وترك التقيد لا يقتضي أن يأتي له بأي امرأة، لأن المفهوم أن يختار له امرأة مماثلة بمهر مماثل، ولا بد من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره، لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

وهذا هو الرأي الذي لا ينبغي التعويل إلا عليه. وحكم التوكيل المقيد: أنه لا تجوز فيه المخالفة إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن... بأن تكون الزوجة التي اختارها الوكيل أجمل وأفضل من الزوجة التي عينها له، أو يكون المهر أقل من المهر الذي عينه. فإذا كانت المخالفة إلى غير ذلك، كان العقد صحيحاً غير لازم على الموكل... فإن شاء أجازته، وإن شاء رده. وقالت الأحناف: إن المرأة إذا كانت هي الموكلة، فإما أن توكله بمعين، أو بغير معين. فإن كان الأول، فلا يتقيد العقد عليها إلا إذا وافقها في كل ما أمرته به، سواء كان من جهة الزواج أو المهر.

وإن كان الثاني - وهو ما إذا أمرته بتزويجها، بغير معين كما إذا قالت له: وكلتك في أن

(١) ويستثنى من هذا ما فيه تهمة، كأن يزوجه ابنته، أو امرأة تحت ولايته، فإنه لا ينفذ إلا برضا الموكل.

تُزَوِّجُنِي رَجُلًا، فَرَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ لِأَبِيهِ، أَوْ لِابْنِهِ - لَا يَلْزَمُ الْعَقْدُ، لِلتُّهْمَةِ... فَإِنْ حَصَلَ ذَلِكَ تَوَقَّفَ نَقَاطُ الْعَقْدِ عَلَى أَجَازَتِهَا. فَإِنْ زَوَّجَهَا بغيرِ مَنْ ذُكِرَ: أَيُّ بِأَجْنَبِيٍّ. فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كُفُوًا، وَالْمَهْرُ مَهْرُ الْمَثَلِ، لَزِمَ النِّكَاحُ وَلَيْسَ لَهَا وَلَا لِوَلِيِّهَا رَدُّهُ. وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كُفُوًا، وَالْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَكَانَ الْعَبْرُ فَاحِشًا - فَلَا يَنْقُذُ الْعَقْدُ، بَلْ يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَتِهَا وَإِجَازَةِ وَلِيِّهَا، لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لَهُ حَقٌّ فِي ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ كُفٍ وَقَعَ الْعَقْدُ فَاسِدًا. سَوَاءٌ كَانَ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ، أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا تَلْحَقُهُ الْإِجَازَةُ، لِأَنَّ الْإِجَازَةَ لَا تَلْحَقُ الْفَاسِدَ وَإِنَّمَا تَلْحَقُ الزَّوْاجَ الْمَوْقُوفَ.

الوكيل في الزواج سفير ومُعَبَّرٌ: (١) تَخْتَلِفُ الْوَكَالَةُ فِي الزَّوْاجِ عَنِ الْوَكَالَةِ فِي الْعُقُودِ الْآخَرَى... فَالْوَكِيلُ فِي الزَّوْاجِ مَا هُوَ إِلَّا سَفِيرٌ وَمُعَبَّرٌ لَا غَيْرُ، فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ حَقُوقُ الْعَقْدِ، فَلَا يُطَالَبُ بِالْمَهْرِ (٢) وَلَا يَدْخُلُ الزَّوْجَةُ فِي طَاعَةِ زَوْجِهَا إِذَا كَانَ وَكِيلَ الزَّوْجَةِ، وَلَا يَقْبَضُ الْمَهْرَ عَنِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَ وَكِيلًا عَنْهَا إِلَّا إِذَا أُذِنَتْ لَهُ، فَيَكُونُ إِذْنُهَا تَوْكِيلًا لَهُ بِالْقَبْضِ... وَهُوَ غَيْرُ تَوْكِيلِ الزَّوْاجِ الَّذِي يَنْتَهِي بِمُجَرَّدِ إِمْتَامِ الْعَقْدِ.

الكفاءة في الزواج

تعريفها: الكفاءة: هِيَ الْمَسَاوَاةُ، وَالْمُمَاثَلَةُ. وَالْكَفَاءُ وَالْكَفَاءُ، وَالْكَفُوَةُ: التَّمَثِيلُ وَالنَّظِيرُ. وَالْمَقْصُودُ بِهَا فِي بَابِ الزَّوْاجِ أَنَّ يَكُونَ الزَّوْجُ كُفُوًا لِزَوْجَتِهِ. أَيُّ مُسَاوِيًا لَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ، وَنَظِيرًا لَهَا فِي الْمَرْكَزِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَالْمُسْتَوَى الْخُلُقِيِّ وَالْمَالِيِّ. وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّهُ كُلَّمَا كَانَتْ مَنَزِلَةُ الرَّجُلِ مُسَاوِيَةً لِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ؛ كَانَ ذَلِكَ أَدْعَى لِنَجَاحِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَأَحْفَظَ لَهَا مِنَ الْقَسَلِ وَالْإِخْفَاقِ.

حُكْمُهَا: وَلَكِنْ مَا حُكْمُ هَذِهِ الْكَفَاءَةِ؟... وَمَا مَدَى اعْتِبَارِهَا؟. أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ، فَذَهَبَ إِلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ هَذِهِ الْكَفَاءَةِ. فَقَالَ: «أَيُّ مُسْلِمٍ - مَا لَمْ يَكُنْ زَانِيًا - فَلَهُ الْحَقُّ فِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أَيْتَةً مُسْلِمَةً؛ مَا لَمْ تَكُنْ زَانِيَةً». قَالَ: وَأَهْلُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُمْ إِخْوَةٌ لَا يَحْرُمُ عَلَى ابْنِ مِنْ زَنْجِيَّةٍ لَعْنِيَّةٍ (٣) نِكَاحَ لَابْنَةِ الْخَلِيفَةِ الْهَاشِمِيِّ... وَالْفَاسِقُ الْمُسْلِمُ الَّذِي بَلَغَ الْغَايَةَ مِنَ الْفِسْقِ - مَا لَمْ يَكُنْ زَانِيًا - كُفَاءٌ لِلْمُسْلِمَةِ الْفَاسِقَةِ مَا لَمْ تَكُنْ زَانِيَةً. قَالَ: وَالْحُجَّةُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (٤) وَقَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مُخَاطِبًا جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ... ﴿...فَأَنكِحُوا مَا

(١) أَيُّ سَفِيرٍ عَنِ مَوْكَلِهِ وَمُعَبَّرٍ عَنِ إِرَادَتِهِ.

(٢) إِلَّا إِذَا ضَمِنَ الْمَهْرَ عَنِ الزَّوْجِ، فَإِنَّهُ يُطَالَبُ بِهِ كَضَامِنٍ؛ لَا كَوَكِيلٍ.

(٣) لَعْنَةُ: غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ النَّسَبِ.

(٤) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ، الْآيَةُ: ١٠.

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ^(١).

وذكر - عز وجل - ما حرّم علينا من النساء، ثم قال سبحانه: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٢)﴾. وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدا مولاه... وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب. قال: وأما قولنا في الفاسق والفاسقة فيلزم من خالفنا ألا يجيز للفاسق أن ينكح إلا فاسقة، وأن لا يجيز للفاسقة أن ينكحها إلا فاسق... وهذا لا يقوله أحد... وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ^(٣)﴾ وقال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ^(٤)﴾.

اختيار الكفاءة بالاستقامة والخلق: وذهب جماعة إلى أن الكفاءة معتبرة، ولكن اختيارها بالاستقامة والخلق خاصة، فلا اعتبار لنسب، ولا لصناعة، ولا لغنى، ولا لشيء آخر... فيجوز للرجل الصالح الذي لا نسب له أن يتزوج المرأة النسيئة، ولصاحب الحرقة الذينة أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر، ولمن لا جاه له أن يتزوج صاحبة الجاه والشهرة؛ وللفقير أن يتزوج الثرية الغنية - ما دام مسلماً عفيفاً - وأنه ليس لأحد من الأولياء الاعتراض، ولا طلب التفريق. وإن كان غير مستور في الدرجة مع الولي الذي تولّى العقد ما دام الزواج كان عن رضى منها، فإذا لم يتوفر شرط الاستقامة عند الرجل فلا يكن كفواً للمرأة الصالحة... ولها الحق في طلب فسخ العقد إذا كانت بكرًا وأجبرها أبوها على الزواج من الفاسق. وفي بداية المجتهد: ولم يختلف المذهب - المالكية - أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الخمر، وبالجمل من فاسق، أن لها أن تمنع نفسها من النكاح، وينظر الحاكم في ذلك. فيفترق بينهما، وكذلك إذا زوجها بمن ماله حرام، أو بمن هو كثير الخلف بالطلاق.

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

١ - أن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ^(٥)﴾. ففي هذه الآية تقرير أن الناس متساوون في الخلق، وفي القيمة الإنسانية، وأنه لا أحد أكرم من أحد إلا من حيث تقوى الله - عز وجل - بإداء حق الله وحق الناس.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٧١.

(٥) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(١) سورة النساء، الآية: ٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

٢- وروى الترمذي بإسناد حسن عن أبي حاتم المزني أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن في الأرض فساد كبير...» قالوا: يا رسول الله وإن كان فيه؟ قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه - ثلاث مرات». ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء أن يزوجوا موليائهم من يخطبهن من ذوي الدين والأمانة والخلق... وإن لم يفعلوا ذلك بقدم تزويج صاحب الخلق الحسن، ورغبوا في الحسب، والنسب، والجاه، والمال - كانت الفتنة والفساد الذي لا آخر له.

٣- وروى أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني بياضة أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إليه»^(١)... وكان حجاماً... قال في معاليم السنن: في هذا الحديث حجة لمالك ومن ذهب مذهبه في الكفاءة بالدين وحده دون غيره... وأبو هند مولى بني بياضة، ليس من أنفسهم.

٤- وخطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثة، فامتنعت، وامتنع أخوها عبد الله، لنسبها في قرنش، وأنها كانت بنت عممة النبي ﷺ... وأنها أمة بنت عبد المطلب - وأن زيدا كان عبداً، فنزل قول الله - عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(٢) فقال أخوها لرسول الله ﷺ: مُزني بما شئت. فزوجه من زيد.

٥- وزوج أبو حذيفة سالماً من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة - وهو مولى لامرأة من الأنصار.

٦- وتزوج بلال بن رباح باخت عبد الرحمن بن عوف.

٧- وسئل الإمام علي - كرم الله وجهه - عن حكم زواج الأكفاء، فقال: الناس بعضهم أكفاء لبعض، عربيتهم وعجميتهم، قرشيتهم وهاشميتهم إذا أسلموا وآمنوا. وهذا مذهب المالكية... قال الشوكاني، ونقل عن عمر، وابن مسعود، وعن محمد بن سيرين، وعمر بن عبد العزيز. ورجحه ابن القيم فقال: فالذي يقتضيه حكمه ﷺ اعتبار الكفاءة في الدين أصلاً وكماً... فلا تزوج مسلمة بكافر ولا عفيفة بفاجر... ولم يغير القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسباً، ولا صناعة، ولا غنى، ولا جرقة... فيجوز للعبد القن نكاح المرأة النسيبة الغنية إذا كان عفيفاً مسلماً...

وجوزَ لغيرِ القرشيتين نكاحُ القرشيات، ولغيرِ الهاشميين نكاحُ الهاشميات، وللفقراء نكاحُ الموسرات^(١).

مذهب جمهور الفقهاء: وإذا كان المالكية وغيرهم من العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم، يزوّن أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح لا غير - فإن غير هؤلاء من الفقهاء يزوّن أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح وأن الفاسق ليس كفواً للغيبة - إلا أنهم لا يقضون الكفاءة على ذلك، بل يزوّن أن ثمة أموراً أخرى لا بُدَّ من اعتبارها. ونحن نُشيرُ إلى هذه الأمور فيما يأتي:

أولاً - النسب: فالعرب بغضهم أكفاء لبعض، وقريش بغضهم أكفاء لبعض، فالأعجمي لا يكون كفواً للعربية، والعربي لا يكون كفواً للقريشية. ودليل ذلك:

١ - ما رواه الحاكم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «العرب أكفاء بغضهم لبعض، قبيلة لقبيل، وحي لحى، وزجل لرجل، إلا حائكا أو حجاماً».

٢ - وروى البراء عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال: «العرب بغضهم لبعض أكفاء، والموالي بغضهم أكفاء بغض».

٣ - وعن عمر قال: «لأفتعن تزوج ذوات الأخساب إلا من الأكفاء». رواه الدارقطني. وحديث ابن عمر سأل عنه ابن أبي حاتم أباه فقال: هذا كذب لا أضل له. وقال الدارقطني في العلل: لا يصح؛ قال ابن عبد البر: هذا منكّر موضوع. وأما حديث معاذ، ففيه عبد الرحمن سليمان بن أبي الجون. قال ابن القطان: لا يعرف... ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ، ولم يسمع منه... والصحيح أنه لم يثبت في اعتبار الكفاءة والنسب من حديث. ولم يختلف الشافعية، ولا الحنفية في اعتبار الكفاءة بالنسب على هذا النحو المذكور... ولكنهم اختلفوا في التفاضل بين القرشيين. فالأحناف يزوّن أن القرشي كفء للهاشمية^(٢). أما الشافعية فأَنَّ الصحيح من مذهبهم أن القرشي ليس كفواً للهاشمية والمطليبة... واستدلوا لذلك بما رواه وإثله بن الأشعث أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله اضطفى كنانة من بني إسماعيل، واضطفى من قريش بني هاشم، واضطفاني من بني هاشم.. فأنا خيار من خيار، من خياره رواه مسلم».

(١) زاد المعاد جزء ٤ ص ٢٢.

(٢) القرشي من كان من ولد النضر بن كنانة، والهاشمي من كان من ولد هاشم بن عبد مناف، والعرب من جمعهم أب فوق النضر.

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَالصَّحِيحُ تَقْدِيمُ بَنِي هَاشِمٍ، وَالْمُطْلَبُ عَلَى غَيْرِهِمْ... وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ. وَالْحَقُّ خِلَافُ ذَلِكَ. فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ ابْنَتَيْهِ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ، وَزَوَّجَ أَبَا الْعَاصِ بْنَ الرَّبِيعِ زَيْنَبَ. وَهُمَا مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ... وَزَوَّجَ عَلِيٌّ عَمْرَ ابْنَتِهِ، أُمَّ كُلْثُومٍ، وَعَمْرُ عَدُوِّي. عَلَى أَنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ دُونُهُ كُلِّ نَسَبٍ، وَكُلُّ شَرَفٍ... فَالْعَالَمُ كُفَّةٌ لِأَيِّ امْرَأَةٍ. مَهْمَا كَانَ نَسَبُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «النَّاسُ مَعَادِنٌ، كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا». وَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿.... يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١). وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). هَذَا بِالنَّسَبِ لِلْعَرَبِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَعَاجِمِ فَقِيلَ: لَا كِفَاءَ بَيْنَهُمْ بِالنَّسَبِ... وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْكِفَاءَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي أَنْسَابِهِمْ فِيمَا يَبْتَئُهُمْ قِيَاسًا عَلَى الْعَرَبِ، وَلَئِنْهُمْ يُغَيَّرُونَ إِذَا تَزَوَّجَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمْ زَوْجًا دُونَهَا نَسَبًا؛ فَيَكُونُ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الْعَرَبِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ.

ثَانِيًا - الْحُرِّيَّةُ: فَالْعَبْدُ لَيْسَ بِكُفٍّ لِلْحُرَّةِ، وَلَا الْعَتِيقُ كُفْوًا لِلْحُرَّةِ الْأَصْلِ، وَلَا مَنْ مَسَّ الرِّقُّ أَحَدَ آبَائِهِ كُفْوًا لِمَنْ لَمْ يَمَسَّهَا رِقٌّ، وَلَا أَحَدًا مِنْ آبَائِهَا، لِأَنَّ الْحُرَّةَ يُلْحَقُهَا الْعَارُ بِكُونِهَا تَحْتَ عَبْدٍ، أَوْ تَحْتَ مَنْ سَبَقَ مَنْ كَانَ فِي آبَائِهِ مُسْتَرْقً.

ثَالِثًا - الْإِسْلَامُ: أَيِ التَّكَافُؤِ فِي إِسْلَامِ الْأَصُولِ. وَهُوَ مُعْتَبَرٌ فِي غَيْرِ الْعَرَبِ... أَمَّا الْعَرَبُ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِمْ، لِأَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالتَّفَاخُرِ بِأَنْسَابِهِمْ، وَلَا يَتَفَاخَرُونَ بِإِسْلَامِ أَصُولِهِمْ. وَأَمَّا غَيْرُ الْعَرَبِ مِنَ الْمَوَالِي وَالْأَعَاجِمِ، فَيَتَفَاخَرُونَ بِإِسْلَامِ الْأَصُولِ... وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُسْلِمَةً لَهَا أَبٌ وَأَجْدَادُ مُسْلِمُونَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِيهَا الْمُسْلِمُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ أَبٌ وَلَا جَدٌّ... وَمَنْ لَهَا أَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ يُكَافِيهَا مَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ فِيهِ... وَمَنْ لَهُ أَبٌ وَجَدٌّ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ كُفَّةٌ لِمَنْ لَهَا أَبٌ وَأَجْدَادٌ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمَرْءِ يَتِمُّ بِأَبِيهِ وَجَدُّهُ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا زَادَ.

وَرَأَيْ أَبِي يَوْسُفَ أَنَّ مَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ كُفَّةٌ لِمَنْ لَهَا آبَاءٌ، لِأَنَّ التَّعْرِيفَ عِنْدَهُ يَكُونُ كَامِلًا بِذِكْرِ الْأَبِ، أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ فَلَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ عِنْدَهُمَا كَامِلًا إِلَّا بِالْأَبِ وَالْجَدِّ.

رَابِعًا - الْحِرْفَةُ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ أُسْرَةٍ تُمَارِسُ حِرْفَةً شَرِيفَةً، فَلَا يَكُونُ صَاحِبُ الْحِرْفَةِ

الدينية كفواً لها، وإذا تفازبت الجرف فلا اعتبار للثفاوت فيها. والمعتبر في شرف الجرف ودناءتها العرف... فقد تكون جرفة ما شريفة في مكان ما، أو زمان ما، بينما هي دنيئة في مكان ما، أو زمان ما. وقد استدل القائلون باعتبار الكفاءة بالجرفة بالحديث المتقدم «العرب بغضهم أكفاء لبعض... إلى: حائكاً أو حجاماً». وقد قيل لأحمد بن حنبل - رحمه الله -؛ وكيف تأخذ به وأنت تضعفه. قال: العمل على هذا. قال في المغني: يعني أنه ورد موافقاً لأهل العرف. ولأن أصحاب الصنائع الجليلة والجرف الشريفة يعتبرون تزويج بناتهم لأصحاب الصنائع الدنيئة - كالحائك، والدباغ، والكنايس، والزبال - نقصاً يلحقهم... وقد جرى عرف الناس بالتعيير بذلك، فأشبهه النقص في النسب... وهذا مذهب الشافعية، ومحمد وأبي يوسف من الحنفية. ورواية عن أحمد وأبي حنيفة. ورواية عن أبي يوسف أنها لا تعتبر إلا أن تفحص.

خامساً - المال: وللشافعية اختلاف في اعتباره... فمنهم من قال باعتباره، فالفقير عند هؤلاء ليس بكفء، للموسرة لما روى سمره أن رسول الله ﷺ قال: «الحسب المال، والكرم التقوى». قالوا: ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر... ومنهم من قال: لا يعتبر؛ لأن المال غاي ورائع؛ ولأنه لا يفتخر به ذوو المروءات، وأنشدوا قول الشاعر:

غنيّاً زماناً بالتصعلك والفقر
وكلأ سقائنا بكأسيهما الدهر
فما زادنا بغياً على ذي قرابة
غنائنا، ولا أزرى بأحسابنا الفقر

وعند الأحناف اعتبار المال... والمعتبر فيه أن يكون مالكا المهر والثقة، حتى إن من لم يملكهما، أو لا يملك أحدهما لا يكون كفواً... والمراد بالمهر قدر ما تعارفوا تعجيله، لأن ما وراءه مؤجل عرفاً. وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على الثقة دون المهر، لأنه تجري المساهلة فيه، ويُعد المرء قادراً عليه بيسار أبيه. واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحمد، لأن على الموسرة ضرراً في إفسار زوجها، لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها، ولأن الناس يعتبرون الفقر نقصاً، ويتفاضلون فيه كفاضلهم في النسب، وأبلغ.

سادساً - السلامة من العيوب: وقد اعتبر أصحاب الشافعي - وفيما ذكره ابن نضر عن مالك - السلامة من العيوب من شروط الكفاءة... فمن به عيب مثبت للفسخ ليس كفواً

(١) غنيا زماناً: أي أقماً، والتصعلك: الفقر، والصعلوك: الفقير، وعروة الصعاليك: رجل عربي كان يجمع الفقراء في مكان ويرزقهم مما يغم.

للسليمة منه، فإن لم يكن مثبتاً للفسخ عنده وكان منقراً كالعمى، والقطع، وتشويه الخلقة. فرجهان، واختيار الرؤيتي أن صاحبه ليس بكفء. ولم يعتبرها الأحناف ولا الحنابلة. وفي المغني: وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة، فإنه لا خلاف في أنه لا يبطل النكاح بعده، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء، لأن ضرره مختص بها، ولوليها منعه من نكاح المجذوم، والأبرص والسجنون.

فيمن تعتبر؟ والكفاءة في الزواج معتبرة في الزوج دون الزوجة. أي أن الرجل هو الذي يشترط فيه أن يكون كفواً للمرأة ومماثلاً لها، ولا يشترط أن تكون المرأة كفواً للرجل^(١).
وقليل ذلك:

أولاً: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ هِنْدٌ جَارِيَةً، فَعَلِمَهَا وَأَخَسَّنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَخَسَّنَ إِلَيْهَا، ثُمَّ أَهْطَهَا وَتَزَوَّجَهَا - فَلَهُ أَجْرَانِ». رواه البخاري ومسلم.

ثانياً: أن النبي ﷺ لا مكافئ له في منزله وقد تزوج من أخياء العرب، وتزوج من صفيّة بنت حيي، وكانت يهودية وأسلمت.

ثالثاً: أن الزوجة الرفيعة المنزلة، هي التي تُعيرُ لـه وأولياؤها عادة، إذا تزوجت من غير الكفاء. أما الزوج الشريف فلا يعير إذا كانت زوجته خبيسة ودونه منزلة.

الكفاءة حق للمرأة والأولياء: يرى جمهور الفقهاء أن الكفاءة حق للمرأة والأولياء، فلا يجوز للولي أن يزوجه المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء^(٢). لأن تزويجها بغير الكفاء فيه إلحاق عار بهم، فلم يجز من غير رضاهم جميعاً... فإذا رضيته، ورضي أولياؤها جاز تزويجها لأن المنع لحقهم، فإذا رضوا زال المنع. وقال الشافعية: هي لمن له الولاية في المال. وقال أحمد - في رواية: هي حق لجميع الأولياء: قريبهم وبعيدهم... فمن لم يرض منهم فله الفسخ. وفي رواية عن أحمد: أنها حق لله، فلو رضي الأولياء والزوجة

(١) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الزوجة معتبرة في حالتين:

١- فيما إذا وكل الرجل عنه من يزوجه امرأة غير معينة، فإنه يشترط لتفاد تزويج الوكيل على الموكل أن يزوجه ممن تكافته. كما تقدم في الوكالة.

٢- وفيما إذا كان الولي الذي زوج الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف بسوء الاختيار فإنه يشترط لصحة التزويج أن تكون الزوجة كفواً له احتياطاً لمصلحته.

(٢) إذا زوجت المرأة من غير كفء بغير رضاها وغير رضا الأولياء فقليل: إن الزواج باطل، وقيل: إنه صحيح، ويثبت فيه الخيار. لهذا عند الشافعية ورأي الأحناف مبين في الولاية.

بإسقاط الكفاءة لا يصح رضاهم، ولكن هذه الرواية مبنية على أن الكفاءة في الدين لا غير، كما جاء في إحدى الروايات عنه.

وقد اختلفوا فيها: وإنما يُعتبر وجود الكفاءة عند إنشاء العقد، فإذا تخلّف وصف من أوصافها بعد العقد فإن ذلك لا يضر، ولا يغيّر من الواقع شيئاً، ولا يؤثر في عقد الزواج، لأن شروط الزواج إنما تُعتبر عند العقد... فإن كان الزوج صاحب حرفة شريفة، أو كان قادراً على الإنفاق، أو كان صالحاً... ثم تغيرت الظروف، فاخترّف مهنة دنيئة، أو عجز عن الإنفاق أو فسق عن أمر ربه بعد الزواج، فإن العقد باق على ما هو عليه... فإن الدهر قلب، والإنسان لا يدوم على حال واحدة... وعلى المرأة أن تقبل الواقع، وتضيق وتتيقن، فإن ذلك من عزم الأمور.

الحقوق الزوجية

إذا وقع العقد صحيحاً نافذاً ترتبت عليه آثاره، ووجبَت بمقتضاها الحقوق الزوجية... وهذه الحقوق ثلاثة أقسام:

- ١- منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها.
- ٢- ومنها حقوق واجبة للزوج على زوجته.
- ٣- ومنها حقوق مشتركة بينهما. ويقام كل من الزوجين بواجبه، والاضطلاع بمسؤولياته هو الذي يوفر أسباب الاطمئنان والهدوء النفسي، وبذلك تتم السعادة الزوجية. وفيما يلي تفصيل وبيان بعض هذه الحقوق.

الحقوق المشتركة بين الزوجين

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي:

- ١- جل العشرة الزوجية واستمتاع كل من الزوجين بالآخر. وهذا الجل مشترك بينهما، فيجل للزوج من زوجته ما يجل لها منه... وهذا الاستمتاع حق للزوجين، ولا يحصل إلا بمشاركتيهما معاً، لأنه لا يمكن أن ينفرّد به أحدهما.
- ٢- حُرمة المصاهرة: أي أن الزوجة تحرم على آباء الزوج، وأجداده، وأبنائه، وفروع أبنائه وبنايته، كما تحرم هو على أمهاتهما، وبنايتهما، وفروع أبنائهما وبنايتهما.
- ٣- ثبوت التوارث بينهما بمجرد إتمام العقد، فإذا مات أحدهما بعد إتمام العقد ورثه الآخر ولو لم يتم الدخول.

٤ - ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفرائس.

٥ - المعاشرة بالمعروف: فيجب على كل من الزوجين أن يعاشِر الآخر بالمعروف حتى يسودَهُما الوئام، ويظللَهُما السلام... قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ...﴾^(١).

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها:

١- حقوق مالية: وهي المهر، والنفقة.

٢- وحقوق غير مالية: مثل العدل بين الزوجات إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة، وبمثل عدم الإضرار بالزوجة. ونذكر تفصيل ذلك فيما يلي:

المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامها لها، أن أعطاهم حقها في التملك إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق مهضة الجناح، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها، لا يدع لها فرصة التملك، ولا يمكنها من التصرف. فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإضر؛ وقرض لها المهر، وجعله حقاً على الرجل لها وليس لأبيها، ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منها إلا في حال الرضا والاختيار قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾^(٢). أي: وأتوا النساء مهرهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض. فإن أعطين شيئاً من المهر بعدما ملكن من غير إكراه ولا خديعة - فخذوه سائغاً، لا غصة فيه، ولا إثم معه.

فإذا أعطت الزوجة شيئاً من مالها حياة، أو خوفاً، أو خديعة فلا يحل أخذها. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنْتَأْخُذُوهُنَّ بِهِتَنَّا وَإِنَّمَا فِيمَا؟ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(٣). ولهذا المهر المفروض للمرأة، كما أنه يحقق لهذا المعنى، فهو يطيب نفس المرأة ويؤذيها بقوامه الرجل عليها. قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٤) مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات، وإيجاد أسباب المودة والرحمة.

(١) سورة النساء، الآية: ١٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٠، ٢١.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ٣٤.

قَدَرُ الْمَهْرِ: لَمْ تَجْعَلِ الشَّرِيعَةُ حَدًّا لِقَلَّتِهِ، وَلَا لِكَثْرَتِهِ، إِذِ النَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي الْغَنَى وَالْفَقْرِ، وَيَتَفَاوَتُونَ فِي الشَّعَةِ وَالضُّيْقِ؛ وَلِكُلِّ جِهَةٍ عَادَاتُهَا وَتَقَالِيدُهَا، فَتَرَكْتَ التَّحْدِيدَ لِتُعْطِيَ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى قَدْرِ طَاقَاتِهِ، وَحَسَبِ حَالَتِهِ، وَعَادَاتِ عَشِيرَتِهِ؛ وَكُلُّ النُّصُوصِ جَاءَتْ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَهْرَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ؛ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ... فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ، أَوْ قَدْحًا مِنْ تَمْرِ أَوْ تَعْلِيمًا لِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ، إِذَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْمُتَعَاقِدَانِ.

١- فعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على ثعلبين، فقال رسول الله ﷺ: «أَرْضَيْتِ عَنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنْتَيْنِ؟» فقالت: نعم، فأجازته. رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وصححه.

٢- وعن سهل بن سعد أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله إني وهبت نفسي لك، فقامت قياماً طويلاً، فقام رجل، فقال: يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: «وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُضِدِّقُهَا إِيَّاهُ؟» فقال: ما عندي إلا إزارِي هَذَا، فقال النبي ﷺ: «إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِزَارَكَ جَلَسَتْ لَا إِزَارَكَ لَكَ، فَالْتَمَسَ شَيْئًا»، فقال: ما أجد شيئاً فقال: «الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فقال له النبي ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا؛ لسورة يسميها، فقال النبي ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكَمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». رواه البخاري ومسلم. وقد جاء في بعض الروايات الصحيحة: «عَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وفي رواية أبي هريرة: أَنَّهُ قَدَرَ ذَلِكَ بَعَشْرِينَ آيَةً.

٣- وعن أنس: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ خَطَبَ أُمَّ سُلَيْمٍ، فَقَالَتْ: «وَاللَّهِ مَا مِثْلُكَ يُرَدُّ... وَلَكِنَّكَ كَافِرٌ وَأَنَا مُسْلِمَةٌ، وَلَا يَجِلُّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، فَإِنْ تُسَلِّمَ فَذَلِكَ مَهْرِي، وَلَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ... فَكَانَ ذَلِكَ مَهْرَهَا». فَذَلِكَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْمَهْرِ شَيْئًا قَلِيلًا. وَعَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْمُتَّفَعَةِ مَهْرًا. وَإِنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ مِنَ الْمَنْفَعَةِ. وَقَدْ قَدَّرَ الْأَحْنَفُ أَقْلَ الْمَهْرِ بِعَشْرِ ذَرَاهِمٍ، كَمَا قَدَّرَهُ الْمَالِكِيُّ بِثَلَاثَةِ... وَهَذَا التَّفْدِيرُ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى دَلِيلٍ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا حُجَّةٌ يُعْتَدُّ بِهَا. قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي أَقْلِ الصَّدَاقِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ - تَعْلِيْقًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ: «وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ مِنْ انْتِفَاعِهَا بِإِسْلَامِ أَبِي طَلْحَةَ وَبَذْلِ نَفْسِهَا لَهُ إِنْ أَسْلَمَ... وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْهَا مِنَ الْمَالِ الَّذِي يَبْذُلُهُ الزَّوْجُ، فَإِنَّ الصَّدَاقَ شَرَعٌ فِي الْأَصْلِ حَقًّا لِلْمَرْأَةِ تَنْتَفِعُ بِهِ، فَإِذَا رَضِيََتْ بِالْعِلْمِ وَالْدِّينِ، وَإِسْلَامِ الزَّوْجِ، وَقِرَاءَتِهِ الْقُرْآنَ - كَانَ هَذَا مِنْ أَفْضَلِ الْمُهُورِ، وَأَنْفَعِهَا، وَأَجْلَهَا... فَمَا خَلَا الْعَقْدُ عَنْ مَهْرٍ، وَأَيُّنَ الْحُكْمُ بِتَقْدِيرِ

المهر بثلاثة دراهم، أو عشرة من النّص، والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً... وليس هذا مستويّاً بين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ وهي خالصة له من دون المؤمنين، فإنّ تلك وهبت نفسها هبةً مُجرّدة من وليّ وصداق. بخلاف ما نحن فيه فإنّه نكاح بوليّ وصداق، وإن كان غير مالي... فإنّ المرأة جعلته عوضاً عن المال؛ لما يزجّع إليها من منفعة. ولم تهب نفسها للزواج هبةً مُجرّدة؛ كهيئة شيء من مالها بخلاف الموهوبة التي خصّ الله بها رسوله ﷺ.

هذا مقتضى هذه الأحاديث... وقد خالف في بعضه من قال: لا يكون الصداق إلاّ مالاً، ولا يكون متافع آخر، ولا علمه ولا تعليمه صداقاً كقول أبي حنيفة، وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه. ومن قال: لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك - رحمه الله - وعشرة دراهم كأبي حنيفة - رحمه الله. وفيه أقوال أخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب. ومن ادّعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها، اختصاصها بالنبي ﷺ وأنها منسوخة، أو أنّ عمل أهل المدينة على خلافها فدعوى لا يقوم عليها دليل... والأصل يزدها... وقد زوج سيّد أهل المدينة من التابعين - سعيد بن المسيّب - ابنته على دزهمين ولم يتركز عليه أحد، بل عدّ ذلك من مناقبه وفصائله. وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم وأقره النبي ﷺ ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع. أمّا من حيث الكثرة - فإنّه لا حدّ لأكثر المهر. فعن عمر - رضي الله عنه: أنّه نهى وهو على المنبر، أن يزاد في الصداق على أربعمائة دزهم. ثمّ نزل. فاعترضته امرأة من قرين، فقالت: أمّا سمعت الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾^(١). فقال: اللهمّ عفوا، كلّ الناس ألقه من عمر، ثمّ رجّع، فركب المنبر، فقال: «إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهنّ على أربعمائة دزهم، فمن شاء أن يعطيني من مالي ما أحب». رواه سعيد بن منصور، وأبو يعلى بسند جيّد.

وعن عبد الله بن مضعب أنّ عمر قال: «لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية من فضة، فمن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت المال، فقالت امرأة: «ما ذاك لك. قال: ولم؟». فقالت: لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾^(٢). فقال عمر: امرأة أصابت، ورجل أخطأ.

كَرَاهَةُ الْمُغَالَاةِ فِي الْمَهْرِ: وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يَحْرِصُ عَلَى إِبَاحَةِ فُرْصِ الزَّوْاجِ لِأَكْثَرِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لِيَسْتَفْتِحَ كُلٌّ بِالْحَلَالِ الطَّيِّبِ... وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ وَسِيلَتُهُ مُذَلَّلَةً، وَطَرِيقَتُهُ ميسرة. بحيثُ يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْفُقَرَاءُ الَّذِينَ يُجَاهِدُهُمْ بِذُلِّ الْمَالِ الْكَثِيرِ، وَلَا سِيَّمًا أَنَّهُمْ الْأَكْثَرِيَّةُ، فَكِرَةُ الْإِسْلَامِ التَّغَالِي فِي الْمَهْرِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمَهْرَ كُلَّمَا كَانَ قَلِيلًا كَانَ الزَّوْاجُ مُبَارَكًا، وَأَنَّ قَلَّةَ الْمَهْرِ مِنْ يُمْنِ الْمَرْأَةِ. فَقَدْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَهً، أَيْسَرُهُ مُؤَنَّةً». وَقَالَ: «يُمْنُ الْمَرْأَةِ خِفَةُ مَهْرِهَا، وَيُسْرُ نِكَاحِهَا، وَحُسْنُ خُلُقِهَا؛ وَشَوْمُهَا غَلَاءُ مَهْرِهَا، وَعُسْرُ نِكَاحِهَا، وَسُوءُ خُلُقِهَا». وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ جَهَلَ هَذِهِ التَّعَالِيمَ، وَخَادَ عَنْهَا، وَتَعَلَّقَ بِعَادَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ التَّغَالِي فِي الْمَهْرِ، وَرَفَضَ التَّزْوِيجَ إِلَّا إِذَا دَفَعَ الزَّوْجُ قَدْرًا كَبِيرًا مِنَ الْمَالِ يُزَهِّقُهُ، وَيُضَايِقُهُ، كَأَنَّ الْمَرْأَةَ سِلْعَةً يُسَاوِمُ عَلَيْهَا، وَتَجِرُ بِهَا. وَقَدْ آدَى ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ الشُّكْوَى، وَعَانَى النَّاسُ مِنْ أَزْمَةِ الزَّوْاجِ الَّتِي أَصْرَتْ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَلَى السَّوَاءِ، وَنَتَجَ عَنْهَا كَثِيرٌ مِنَ الشُّرُورِ وَالْمَقَاسِدِ، وَكَسَدَتْ سُوقُ الزَّوْاجِ، وَأَصْبَحَ الْحَلَالُ أَضْعَبَ مَتَالًا مِنَ الْحَرَامِ.

تَعْجِيلُ الْمَهْرِ وَتَأْجِيلُهُ: يَجُوزُ تَعْجِيلُ الْمَهْرِ وَتَأْجِيلُهُ، أَوْ تَعْجِيلُ الْبَغْضِ وَتَأْجِيلُ الْبَغْضِ الْآخَرِ، حَسَبَ عَادَاتِ النَّاسِ، وَعُزْفِهِمْ... وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ جُزْءٍ مِنْهُ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَ عَلِيًّا أَنْ يَدْخُلَ بِفَاطِمَةَ حَتَّى يُعْطِيَهَا شَيْئًا. فَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. فَقَالَ: «فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ؟». فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَدْخُلَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا» فَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يُقَدَّمَ لَهَا شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ كَانَ عَلَى سَبِيلِ التُّذْبِ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «كَانُوا يَسْتَحْسِنُونَ الْأَيْدُخْلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُقَدَّمَ لَهَا شَيْئًا». وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: «بَلَّغْنَا فِي الشُّئَةِ الْأَيْدُخْلَ بِامْرَأَةٍ حَتَّى يُقَدَّمَ نَفَقَةٌ أَوْ يَكْسُرَ كِسْرَةً... ذَلِكَ مِمَّا عَجِلَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ». وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى زَوْجَتِهِ... وَعَلَيْهَا أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَيْهِ، وَلَا تَمْتَنِعَ عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يُعْطِهَا مَا اشْتَرَطَ تَعْجِيلُهُ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ - وَإِنْ كَانَ يُحْكَمُ لَهَا بِهِ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَمَنْ تَزَوَّجَ فَسَمَّى صَدَاقًا أَوْ لَمْ يُسَمَّ فَلَهُ الدُّخُولُ بِهَا أَحَبُّ، أَمْ كَرِهَتْ... وَيُقْضَى لَهَا بِمَا سَمَّى لَهَا - أَحَبُّ، أَمْ كَرِهَتْ - وَلَا يُمْنَعُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مِنَ الدُّخُولِ بِهَا، لَكِنْ يُقْضَى لَهُ عَاجِلًا بِالدُّخُولِ وَيُقْضَى لَهَا عَلَيْهِ حَسَبُ مَا يُوجَدُ عِنْدَهُ مِنَ الصَّدَاقِ. فَإِنْ كَانَ لَمْ يُسَمَّ لَهَا شَيْئًا قُضِيَ عَلَيْهِ بِمَهْرِ مِثْلِهَا؛ إِلَّا أَنْ يَتَرَضَّيَا بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ». وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ:

«إِنْ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَحَبُّتْ أَمْ كَرِهَتْ، إِنْ كَانَ مَهْرُهَا مُؤَجَّلًا لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي رَضِيَتْ بِالتَّاجِلِ وَهَذَا لَا يُسْقِطُ حَقَّهُ... وَإِنْ كَانَ مُعَجَّلًا كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا مَا اشْتَرَطَ لَهَا تَفْجِيلُهُ، وَلَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنْهُ حَتَّى يُؤْفِقَهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَى تَفْجِيلِهِ». قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّبِ: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْتَنَعَ مِنْ دُخُولِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا» وَقَدْ نَاقَشَ صَاحِبُ الْمُحَلَّى هَذَا الرَّأْيَ. فَقَالَ: «لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّهُ مِنْ حِينِ يَنْقَضُ عَلَيْهَا الزَّوْجُ فَإِنَّهَا زَوْجَةٌ لَهُ... فَهُوَ حَلَالٌ لَهَا، وَهِيَ حَلَالٌ لَهُ... فَمَنْ مَتَّعَهَا مِنْهُ حَتَّى يُعْطِيَهَا الصَّدَاقَ أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ بِلا نَصٍّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ رَسُولِهِ. لَكِنَّ الْحَقَّ مَا قُلْنَا: أَلَّا يُمْنَعَ حَقُّهَا مِنْهَا وَلَا تُمْنَعَ هِيَ حَقُّهَا مِنْ صَدَاقِهَا، لَكِنَّ لَهُ الدُّخُولَ عَلَيْهَا - أَحَبَّتْ أَمْ كَرِهَتْ - وَيُؤْخَذُ بِمَا يُوجَدُ لَهُ صَدَاقُهَا، أَحَبَّ، أَمْ كَرِهَتْ. وَصَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ تَضْرِيبُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «أَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ».

مَتَى يَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ: يَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ فِي إِحْدَى الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ:

١ - إِذَا حَصَلَ الدُّخُولُ الْحَقِيقِيُّ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ۚ﴾. وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا؟﴾^(١).

٢ - إِذَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ. وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٣ - وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ: أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَى بِهَا خَلْوَةً صَحِيحَةً اسْتَحَقَّتِ الصَّدَاقَ الْمُسَمَّى... وَذَلِكَ بِأَنْ يَنْفَرِدَ الزَّوْجَانِ فِي مَكَانٍ يَأْمَنَانِ فِيهِ إِطْلَاعُ أَحَدٍ عَلَيْهِمَا. وَلَمْ يَكُنْ بِأَحَدٍ مِنْهُمَا مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَائِمًا فَرَضَ عَلَيْهِ، أَوْ تَكُونَ حَائِضًا. أَوْ مَانِعٌ حَسْبِيٌّ؛ مِثْلُ مَرَضٍ أَحَدِهِمَا مَرَضًا لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الدُّخُولَ الْحَقِيقِيَّ، أَوْ مَانِعٌ طَبِيعِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ. وَاسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِمَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ زَائِدَةَ بِنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «قَضَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ أَنَّهُ إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ، وَأَرَخَى السُّرَّ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ». وَرَوَى وَكِيعٌ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: إِذَا أَرَخَى السُّرَّ، وَأَغْلَقَ الْبَابَ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ». وَلِأَنَّ التَّسْلِيمَ الْمُسْتَحَقَّ وَجَدَ مِنْ جِهَتِهَا فَيَسْتَقِرُّ بِهِ الْبَدَلُ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ وَدَاوُدُ فَقَالُوا: لَا يَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ كُلُّهُ إِلَّا بِالْوَطْءِ^(٢). وَلَا يَجِبُ بِالْخَلْوَةِ الصَّحِيحَةِ إِلَّا نَصْفُ الْمَهْرِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) سورة النساء، الآية: ٢٠ - ٢١.

(٢) إِلَّا أَنْ مَالِكًا قَالَ: إِذَا بَنَى عَلَيْهَا وَقَالَتْ هَذِهِ الْحَقْلُوة - فَإِنَّ الْمَهْرَ يَسْتَقِرُّ. وَإِنْ لَمْ يَطَأْ؟ وَحَدَّثَ ابْنُ قَاسِمٍ مِنْ أَتْبَاعِهِ.

تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ^(١). أَيُّ أَنْ نَصِيفَ مَا فُرِضَ مِنَ الْمَهْرِ يَجِبُ إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الْمَيْسِيسِ الَّذِي هُوَ الدَّخُولُ الْحَقِيقِيُّ... وَفِي حَالَةِ الْخُلُوةِ لَمْ يَقَعْ مَيْسِيسٌ، فَلَا يَجِبُ الْمَهْرُ كُلُّهُ. قَالَ شُرَيْحٌ: «لَمْ أَسْمَعْ اللَّهَ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ بَابًا، وَلَا يَشْتَرَى إِذَا زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ». وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَرَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا: «عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ». وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَجِبُ الصَّدَاقُ وَافِيًا حَتَّى يُجَامِعَهَا».

وَجُوبُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى بِالْدَّخُولِ فِي الزَّوْاجِ الْفَاسِدِ: إِذَا عَقَدَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ فُسَادُ الزَّوْاجِ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَجَبَ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: أَنَّ بَصْرَةَ بِنْتُ أَكْثَمَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِكَرًا فِي كَثْرَتِهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ حُبْلَى فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا». وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ كَمَا أَنَّهُ تَضَمَّنَ فُسَادَ النِّكَاحِ وَبُطْلَانَهُ إِذَا تَزَوَّجَهَا فَوَجَدَا حُبْلَى مِنَ الزَّوْجِ.

الزَّوْاجُ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ: الزَّوْاجُ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ، وَيُسَمَّى: زَوَاجَ التَّفْوِيزِ، يَصِحُّ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً^(٢)﴾. وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الْمَيْسِيسِ، وَقَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا مَهْرًا. وَالطَّلَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوْاجِ. فَإِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ، وَاشْتَرَطَ أَنْ لَا مَهْرَ عَلَيْهِ فَقِيلَ: إِنَّ الزَّوْاجَ غَيْرُ صَحِيحٍ... وَإِلَى هَذَا ذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ وَابْنُ حَزْمٍ. قَالَ: وَأَمَّا لَوْ اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ لَا صَدَاقَ - فَهُوَ مَفْسُوخٌ - لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ بَاطِلٌ». وَهَذَا شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ بَاطِلٌ، بَلْ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِبْطَالُهُ... قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا اتَّوَا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نِخْلَةً^(٣)﴾.

فَإِذَا هُوَ بَاطِلٌ، فَالنِّكَاحُ الْمَذْكُورُ لَمْ تَتَعَقَّدْ صِحَّتُهُ إِلَّا عَلَى تَضَحِيحٍ مَا لَا يَصِحُّ، فَهُوَ نِكَاحٌ لَا صِحَّةَ لَهُ. وَذَهَبَتِ الْأَحْنَافُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ؛ إِذَا الْمَهْرُ لَيْسَ رُكْنًا وَلَا شَرْطًا فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ.

وَجُوبُ مَهْرِ الْحُبْلِ بِالْدَّخُولِ أَوْ بِالْمَوْتِ قَبْلَهُ: وَإِذَا دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الدَّخُولِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤.

بها في هذه الحال فللزوجة مهر المثل والميراث، لما رواه أبو داود عن عبد الله بن مسعود أنه قال في مثل هذه المسألة: «أقول فيها برأبي - فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني - أرى لها صداق امرأة من نساءها: لا وكس^(١)، ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث فقام معقل بن يسار، فقال: أشهد لقصيت فيها بقضاء رسول الله ﷺ في بزوح بنت واشيق. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، وأحمد، وداود، وأصح قول الشافعي.

مهر المثل: مهر المثل هو المهر الذي تستحقه المرأة، مثل مهر من يماثلها وقت العقد في السن، والجمال، والمال، والعقل، والدين، والبكارة، والثبوبة، والبلد، وكل ما يختلف لأجله الصداق. كوجود الولد أو عدم وجوده، إذ إن قيمة المهر للمرأة تختلف عادة باختلاف هذه الصفات. والمعتبر في المماثلة من جهة عصبيتها كأختها وعمتها وبنات أعمامها. وقال أحمد: هو معتبر بقراباتها من العصبات وغيرهم من ذوي أرحامها. وإذا لم توجد امرأة من أقرابها من جهة الأب متصفة بأوصاف الزوجة التي تريد تقدير مهر المثل لها، كان المعتبر مهر امرأة أجنبية من أسرة تماثل أسرة أبيها.

زواج الصغيرة بأقل من مهر المثل: ذهب الشافعي، وداود، وابن خزم، والصاحبان من الأحناف، إلى أنه لا يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها، ولا يلزم حكم أبيها في ذلك، وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد، إذ إن المهر حق لها، ولا حكم لابنها في مالها. وقال أبو حنيفة: إذا زوج الأب ابنته الصغيرة، ونقص من مهرها، جاز ذلك عليها، ولا يجوز ذلك لتغير الأب والجدة.

تشطير المهر: يجب على الزوج نصف المهر إذا طلق زوجته قبل الدخول بها، وكان قد فرض لها قدر الصداق، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ^(٢) أَوْ يَقْعُوا^(٣) الَّذِي يَدُوهُ عَقْدَةٌ^(٤) النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ^(٥)﴾.

وجوب المنة: إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول، ولم يفرض لها صداقاً وجب عليه المنة تعويضاً لها عما فاتها. وهذا نوع من التيسير الجميل، والتيسير بإحسان، قال الله

(١) لا وكس: لا نقص عن مهر نساءها، ولا شطط: ولا زيادة.

(٢) يعفو: أي النساء المكلفات.

(٣) يده عقد النكاح: هو الزوج وقيل: هو الولي.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

تعالى: ﴿فَأَمَّا كُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾^(١). وقد أجمع العلماء على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها - لا شيء غير المتعة. والمتعة تختلف باختلاف ثروة الرجل، وليس لها حد معين، قال الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِسُوا لَهُنَّ فَرِيضَةٌ وَمِمَّا عَوَّضْتُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ^(٢) قَدَرُهُ^(٣) وَعَلَى الْمُقْتِرِ^(٤) قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ^(٥) حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٦).

سقوط المهر: وينسقط المهر كله عن الزوج، فلا يجب عليه شيء للزوجة في كل فُرقة كانت قبل الدخول من قبل المرأة، كأن ارتدت عن الإسلام. أو فسخت العقد لإغساره، أو غيبه، أو فسخه هو بسبب غيبها أو بسبب خيار البلوغ. . ولا يجب لها متعة لأنها اتلفت العوض قبل تسليمه، فسقط البذل كله كالبايع يتلف المبيع قبل تسليمه. وينسقط المهر كذلك إذا أبرأته قبل الدخول بها، أو وهبته له، فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له. وهو حق خالص لها.

الزيادة على الصداق بعد العقد: قال أبو حنيفة: إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة إن دخل بالزوجة، أو مات عنها. . . فأما إن طلقها قبل الدخول فإنها لا تثبت وكان لها نصف المسمى فقط^(٧) وقال مالك: الزيادة ثابتة إن دخل بها، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفها مع نصف المسمى. وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت، وكان لها المسمى بالعقد. وقال الشافعي: هي هبة مستأنفة. إن قبضها جازت، وإن لم يقبضها بطلت. وقال أحمد: حكمها حكم الأضل.

مهر السر ومهر العلانية: إذا اتفق العاقدان في السر على مهر، ثم تعاقدوا في العلانية بأكثر منه ثم اختلفا إلى القضاء فبم يحكم القاضي؟ قال أبو يوسف: يحكم بما اتفقا عليه سرا، لأنه يمثل الإرادة الحقيقية وهو مقصد العاقدين. وقيل: يحكم بمهر العلانية؛ لأنه هو المذكور في العقد، وما كان سرا فعلمه إلى الله، والحكم يتبع الظاهر. وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد،

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) الموسع: ذو السعة وهي البسطة والغنى.

(٣) قدره: طاقته.

(٤) المقتر: الفقير قليل المال.

(٥) متاعاً بالمعروف: المعروف ما يتعارف عليه الناس بينهم.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٧) هذا ما جرى عليه العمل.

وظاهر قول أحمد في رواية الأثرم وقول الشَّعْبِيّ وابن أبي ليلى، وأبي عبيد.

قَبْضُ الْمَهْر: إذا كانت الزوجة صغيرة فلأب قبض صداقها؛ لأنه يلي مالها، فكان له قبضه كَتَمَنِ مَبِيعَهَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ وَلَا جَدٌّ، فَلَوْلِيَّهَا الْمَالِي قَبْضُ صَدَاقِهَا وَيُودِعُهُ فِي الْحَاكِمِ الْجِسْمِيَّةِ، وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنَ الْمَحْكَمَةِ الْمُخْتَصَّةِ. أَمَّا صَدَاقُ الثَّيِّبِ الْكَبِيرَةِ، فَلَا يَقْبِضُهُ إِلَّا بِإِذْنِهَا، إِذَا كَانَتْ رَشِيدَةً، لِأَنَّهَا الْمُتَصَرِّفَةُ فِي مَالِهَا. وَالْأَبُ إِذَا قَبْضَ الْمَهْرَ بِحَضْرَتِهَا، اعْتَبِرَ ذَلِكَ إِجَازَةً مِنْهَا بِالْقَبْضِ إِذَا سَكَتَتْ، وَتَبَرَأَ ذِمَّةُ الزَّوْجِ، لِأَنَّ إِذْنَهَا فِي قَبْضِ صَدَاقِهَا كَتَمَنِ مَبِيعَهَا. وَفِي الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ: إِنَّ الْأَبَ لَا يَقْبِضُ صَدَاقَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا إِذَا كَانَتْ رَشِيدَةً^(١)، كَالثَّيِّبِ. وَقِيلَ لَهُ قَبْضُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، لِأَنَّهَا الْعَادَةُ وَلِأَنَّهَا تَخْشِيهِ الصَّغِيرَةَ.

الجهاز

الْجِهَازُ هُوَ الْأَثَاثُ الَّذِي تُعَدُّهُ الزَّوْجَةُ هِيَ وَأَهْلُهَا لِيَكُونَ مَعَهَا فِي الْبَيْتِ، إِذَا دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ... وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ، عَلَى أَنْ تَقُومَ الزَّوْجَةُ، وَأَهْلُهَا، بِإِعْدَادِ الْجِهَازِ وَتَأْتِيَتْ الْبَيْتِ... وَهُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ إِدْخَالِ السَّرُورِ عَلَى الزَّوْجَةِ بِمُنَاسَبَةِ رَفَافِهَا. وَقَدْ رَوَى الثَّوَالِثِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَهَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ فِي خَمِيلٍ^(٢)، وَفَرْشَةٍ، وَوَسَادَةٍ حَشُونَهَا إِذْخَرَهَا. وَهَذَا مُجَرَّدُ عُرْفٍ جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ. وَأَمَّا الْمَسْئُولُ عَنْ إِعْدَادِ الْبَيْتِ إِعْدَادًا شَرْعِيًّا، وَتَجْهِيزِ كُلِّ مَا يُحْتَاجُ لَهُ مِنَ الْأَثَاثِ، وَالْفَرْشِ، وَالْأَدَوَاتِ، فَهُوَ الزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ لَا تُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، مَهْمَا كَانَ مَهْرُهَا، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ زِيَادَةُ الْمَهْرِ مِنْ أَجْلِ الْأَثَاثِ، لِأَنَّ الْمَهْرَ إِنَّمَا تَشْتَجُّهُ الزَّوْجَةُ فِي مُقَابِلِ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا، لَا مِنْ أَجْلِ إِعْدَادِ الْجِهَازِ لِبَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ، فَالْمَهْرُ حَقٌّ خَالِصٌ لَهَا، لَيْسَ لِأَيِّهَا، وَلَا لِلزَّوْجِهَا، وَلَا لِأَحَدٍ حَقٌّ فِيهِ... وَقَدْ رَأَى الْمَالِكِيَّةُ، أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ حَقًّا خَالِصًا لِلزَّوْجَةِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُنْفِقَ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهَا، وَلَا تَقْضِي مِنْهُ دَيْنًا عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ لِلْمُحْتَاجَةِ أَنْ تُنْفِقَ مِنْهُ، وَتَلْتَمِسَ بِالشَّيْءِ الْقَلِيلِ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْ تَقْضِي مِنْهُ الدَّيْنَ الْقَلِيلَ كَالدِّينَارِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ كَثِيرًا.

وَأَمَّا لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ذِكْرُنَاهُ لِأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَجْهَّزَ لَزَوْجِهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَيْ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي جِهَازِ مِثْلِهَا لِمِثْلِهِ بِمَا قَبِضَتْهُ مِنَ الْمَهْرِ قَبْلَ الدَّخُولِ إِنْ كَانَ حَالًا أَوْ بِمَا تَقْبِضُهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا، وَحَلَّ الْأَجَلَ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا فَإِنْ تَأَخَّرَ قَبْضُ شَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ حَتَّى

(١) سن الرشد بمقتضى القوانين المصرية إحدى وعشرون سنة.

(٢) الخميل القطيفة، وهي كل ثوب له خميل ووبر من أي شيء، والإذخر نبت طيب الرائحة تحشى به الوسائد....

دَخَلَ زَوْجُهَا بِهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا أَنْ تَتَّجِهَ بِشَيْءٍ مِمَّا تَقْبِضُهُ مِنْ بَعْدِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوطاً أَوْ جَرَى بِهِ الْعُرْفُ. وَقَدْ اسْتَوْحَى وَاضْعُو مَشْرُوعَ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ مَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْمَادَّةِ رَقْمَ ٦٦ مِنْهُ: «أَنَّ الزَّوْجَةَ تَلْتَزِمُ بِتَجْهِيزِ نَفْسِهَا بِمَا يَتَنَاسَبُ وَمَا تَعَجَّلَ مِنْ مَهْرٍ قَبْلَ الدُّخُولِ، مَا لَمْ يَتَّفَقْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يُعَجَّلْ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ فَلَا تَلْتَزِمُ بِالْجِهَازِ، إِلَّا بِمُقْتَضَى الْإِتْفَاقِ أَوْ الْعُرْفِ»^(١). وَالْجِهَازُ إِذَا اشْتَرَتْهُ الزَّوْجَةُ بِمَالِهَا أَوْ اشْتَرَاهُ لَهَا أَبُوهَا فَهُوَ مِلْكٌ خَالِصٌ لَهَا، وَلَا حَقٌّ لِلزَّوْجِ وَلَا لغيرِهِ فِيهِ وَلَهَا أَنْ تُسَكِّنَ زَوْجَهَا وَضِيقَهُ مِنَ الْإِنْفَاقِ بِهِ؛ كَمَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَمْتَنَعَ عَنِ التَّمَكُّينِ مِنَ الْإِنْفَاقِ وَإِذَا امْتَنَعَتْ لَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجِهَازِ زَوْجَتِهِ الْإِنْفَاقَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعُرْفُ.

التَّفَقُّةُ

الْمَقْصُودُ بِالتَّفَقُّةِ هُنَا: تَوْفِيرُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الزَّوْجَةُ مِنْ طَعَامٍ، وَمَسْكَنٍ، وَخِدْمَةٍ، وَدَوَاءٍ وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً. وَهِيَ وَاجِبَةٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ. أَمَّا وَجُوبُهَا بِالْكِتَابِ:

١ - فَلَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢). وَالْمُرَادُ بِالْمَوْلُودِ لَهُ: الْأَبُ. وَالرِّزْقُ فِي هَذَا الْحُكْمِ: الطَّعَامُ الْكَافِي. وَالْكِسْوَةُ: اللَّبَاسُ. وَالْمَعْرُوفُ: الْمُتَعَارَفُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ. وَمِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ، وَلَا إِفْرَاطٍ.

٢ - وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا نَضَازُوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلَ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣).

٣ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾^(٤). وَأَمَّا وَجُوبُهَا بِالسُّنَّةِ:

١ - فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ إِلَّا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكَرَّهُوهُ، فَإِنْ فَعَلَنْ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ، وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

٢ - وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هِنْدًا بِنْتُ عُثْبَةَ قَالَتْ: يَا

(١) ص ٢١٤ أحكام الأحوال الشخصية، الدكتور يوسف موسى.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٧.

رسول الله، إِنَّ أبا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، وَلَيْسَ يُغَطِّيَنِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ - وهو لا يعلم - قال: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ».

٣- وعن مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله ما حقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟... قال: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تُقْبِحُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». وأما الإجماع: فقد قال ابنُ قُدَّامَةَ: اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوبِ نَفَقَاتِ الزَّوْجَاتِ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ إِذَا كَانُوا بِالْإِغْنَى، إِلَّا النَّاشِئُ مِنْهُنَّ. ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَغَيْرُهُ. قال: وفيه ضَرْبٌ مِنَ الْعِبَرَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَخْبُوسَةٌ عَلَى الزَّوْجِ يَمْتَنِعُهَا مِنَ التَّصَرُّفِ وَالْاِكْتِسَابِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُتَّقَى عَلَيْهَا.

سَبَبُ وَجُوبِ الثَّقَّةِ: وَإِنَّمَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ الثَّقَّةَ عَلَى الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ، لِأَنَّ الزَّوْجَةَ بِمَقْتَضَى عَقْدِ الزَّوْاجِ الصَّحِيحِ تُضَيِّحُ مَقْصُورَةً عَلَى زَوْجِهَا، وَمَخْبُوسَةٌ لِحَقِّهِ؛ لِاسْتِدَامَةِ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَيَجِبُ عَلَيْهَا طَاعَتُهُ، وَالْقَرَارُ فِي بَيْتِهِ، وَتَدْبِيرُ مَنَزِلِهِ، وَحِصَانَةُ الْأَطْفَالِ وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ، وَعَلَيْهِ نَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّ يَقُومَ بِكَفَايَتِهَا وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، مَا دَامَتِ الزَّوْجِيَّةُ بَيْنَهُمَا قَائِمَةً، وَلَمْ يُوجَدْ تَشَوُّزٌ، أَوْ سَبَبٌ يَمْنَعُ مِنَ الثَّقَّةِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ الْعَامِّ: كُلُّ مَنْ اخْتَسَى لِحَقِّ غَيْرِهِ وَمَنْفَعَتِهِ، فَثَقَّةٌ عَلَى مَنْ اخْتَسَى لِأَجْلِهِ.

شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِ الثَّقَّةِ: وَيُشْتَرَطُ لاسْتِحْقَاقِ الثَّقَّةِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

- ١ - أَنْ يَكُونَ عَقْدُ الزَّوْاجِ صَحِيحًا.
- ٢ - أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى زَوْجِهَا.
- ٣ - أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا.
- ٤ - أَلَّا تَمْتَنِعَ مِنَ الْإِنْتِقَالِ حَيْثُ يُرِيدُ الزَّوْجُ ^(١).
- ٥ - أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْاسْتِمْتَاعِ.

فَإِذَا لَمْ يَتَوَقَّفْ شَرَطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، فَإِنَّ النِّفْقَةَ لَا تَجِبُ. ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْدَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا؛ بَلْ كَانَ فَاسِدًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ الْمُفَارَقَةُ - دَفْعًا لِلْفَسَادِ. وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى زَوْجِهَا، أَوْ لَمْ تُمَكِّنَهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا، أَوْ امْتَنَعَتْ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي

(١) إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ يَرِيدُ الْإِضْرَارَ بِهَا بِالسَّفَرِ، أَوْ لَا تَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ مَالِهَا.

يريدُها، ففي هذه الحالات لا تجبُ النفقةُ حيثُ لم يتحققِ الاحتباسُ الذي هو سببُها؛ كما لا يجبُ ثَمَنُ المبيعِ إذا امتنعَ البائعُ من تسليمِ المبيعِ، أو سَلِمَ في موضعٍ دونَ موضعٍ. ولأنَّ النبيَّ ﷺ تزَوَّجَ عائِشَةَ رضي اللهُ عنها ودخلتُ عليه بعدَ سنتينِ ولم يُنفقْ عليها إلا من حين دخلتُ عليه، ولم يلتزمِ نفقتها لما مضى. وإذا أسلمتِ المرأةُ نفسها إلى الزوجِ، وهي صغيرةٌ لا يجامعُ مثلُها، فعندَ المالكيةِ والصحيحِ من مذهبِ الشافعيةِ أنَّ النفقةَ لا تجبُ، لأنَّهُ لم يوجدِ التَّمَكُّينَ التَّامَّ من الاستمتاعِ. فلا تستحقُّ العَوَضُ من النفقةِ. قالوا: وإن كانتِ كبيرةً والزوجُ صغيراً فالصَّحيحُ أنَّها تجبُ؛ لأنَّ التَّمَكُّينَ وجدَّ من جهتيها، وإنما تَعَذَّرَ الاستيفاءُ من جهتيه، فوجبَتِ النفقةُ كما لو سُلِّمَتِ إلى الزوجِ، وهو كبيرٌ فَهَرَبَ مِنْهَا.

وَالْمُقْتَى بِهِ عِنْدَ الْأَخَنَافِ: أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا اسْتَبَقَى الصَّغِيرَةَ فِي بَيْتِهِ، وَأَسْكَنَهَا بِإِسْتِئْذَانِ بِهَا؛ وَجَبَتْ لَهَا النِّفَقَةُ لِرِضَاهَا هَذَا الْاِحْتِبَاسُ النَّاقِصُ؛ وَإِنْ لَمْ يُمَسِّكْهَا فِي بَيْتِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا^(١). وَإِذَا سَلَّمَتِ الزَّوْجَةَ نَفْسَهَا وَهِيَ مَرِيضَةٌ مَرَضًا يَمْنَعُهَا مِنْ مَبَاشَرَةِ الزَّوْجِ لَهَا وَجَبَتْ لَهَا النِّفَقَةُ. وَلَيْسَ مِنْ حُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَا مِنْ الْمَعْرُوفِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ مَقَوِّمًا مَا وَجَبَ لَهَا مِنَ النِّفَقَةِ. وَمِثْلُ الْمَرِيضَةِ الرَّتْقَاءِ^(٢)، وَالنَّجِيفَةِ^(٣)، وَالْمَعِيَّةِ بِغَيْبِ يَمْنَعُ مِنْ مَبَاشَرَةِ الزَّوْجِ لَهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَتِينًا، أَوْ مُجْبُوبًا^(٤)، أَوْ خَصِيًّا، أَوْ مَرِيضًا مَرَضًا يَمْنَعُ مِنْ مَبَاشَرَةِ النِّسَاءِ، أَوْ حُبَسَ فِي دِينٍ أَوْ جَرِيمَةٍ أَرْتَكَبَهَا، لِأَنَّهُ وَجَدَ التَّمَكُّينَ مِنَ الْاِسْتِمْتَاعِ مِنْ جِهَتَيْهَا، وَمَا تَعَذَّرَ فَهُوَ مِنْ جِهَتِهِ، وَهُوَ سَبَبٌ لَا تُنْسَبُ فِيهِ إِلَى رِبْطٍ، وَإِنَّمَا هُوَ الَّذِي قُوَّتَ حَقُّهُ عَلَى نَفْسِهِ. وَلَا تَجِبُ النِّفَقَةُ إِذَا انْتَقَلَتِ الزَّوْجَةُ مِنْ مَنَزْلِ الزَّوْجِيَّةِ إِلَى مَنَزْلِ آخَرَ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ، أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. فَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِإِذْنِهِ، أَوْ خَرَجَ مَعَهَا لَمْ تَسْقُطِ النِّفَقَةُ، لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ طَاعَتِهِ وَقَبْضَتِهِ. وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ لَهَا النِّفَقَةُ إِذَا مَنَعَتْهُ مِنَ الدَّخُولِ عَلَيْهَا فِي بَيْتِهَا الْمَقِيمِ مَعَهَا فِيهِ، وَلَمْ تَكُنْ طَلَبَتْ مِنْهُ الْاِئْتِقَالَ إِلَى غَيْرِهِ فَأَمْتَنَعَ. فَإِنْ كَانَتْ طَلَبَتْ مِنْهُ الْاِئْتِقَالَ فَأَبَى، فَمَنَعَتْهُ مِنَ الدَّخُولِ، فَلَا تَسْقُطُ النِّفَقَةُ. وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ النِّفَقَةُ إِذَا حُبِسَتِ الزَّوْجَةُ فِي جَرِيمَةٍ، أَوْ فِي دِينٍ، أَوْ كَانَ حَبْسُهَا ظُلْمًا، إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي حَبَسَهَا فِي دِينٍ لَهُ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قُوَّتَ حَقُّهُ.

(١) هذا مذهب أبي يوسف، أما مذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأنَّ احتباسها كعدمه حيث لا يوصل إلى الغرض المقصود من الزواج فلا تجب لها النفقة.

(٢) الرتقاء: التي سد فرجها.

(٣) النجيفة: الهزيلة.

(٤) المجبوب: المقطوع الذكر.

وَكَذَلِكَ لَوْ غَضِبَتْهَا غَاصِبٌ وَخَالَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ مُدَّةَ غَضَبِهَا. وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ الْمُحْتَرَفَةُ الَّتِي تَخْرُجُ لِجَزْفَتِهَا إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا فَلَمْ تَمْتَنِعْ لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا بِصَوْمٍ تَطَوُّعاً أَوْ بِاعْتِكَافٍ تَطَوُّعاً.

فَفِي كُلِّ هَذِهِ الصُّورَةِ لَا تَسْتَحِقُّ الزَّوْجَةُ النَّفَقَةَ، لِأَنَّهَا قَوَّتْ حَقَّ الزَّوْجِ فِي الْاِسْتِمْتَاعِ بِهَا بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ. فَلَوْ كَانَ تَقْوِيَّتُهَا حَقَّهُ لَوَجِبَ شَرْعِيٌّ لَمْ تَسْقُطِ النَّفَقَةُ، كَمَا إِذَا خَرَجْتَ مِنْ طَاعَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْكِنَ غَيْرُ شَرْعِيٍّ أَوْ لِأَنَّ الزَّوْجَ غَيْرُ أَمِينٍ عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ مَالِهَا.

الْمَرْأَةُ تُسَلِّمُ دُونَ زَوْجِهَا: وَإِذَا كَانَ الزَّوْجَانِ كَافِرَيْنِ، وَأُسْلِمَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الدَّخُولِ وَلَمْ يُسَلِّمِ الزَّوْجُ - لَمْ تَسْقُطِ النَّفَقَةُ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْاِسْتِمْتَاعُ بِهَا مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهِ بِأَنْ يُسَلِّمَ، فَلَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا، كَالْمُسْلِمِ إِذَا غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ.

اِزْتِدَادُ الزَّوْجِ لَا يَمْنَعُ النَّفَقَةَ: وَإِذَا اِزْتَدَّ الزَّوْجُ بَعْدَ الدَّخُولِ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا؛ لِأَنَّ اِمْتِنَاعَ الْوَطْءِ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهِ بِالْعَوْدَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا اِزْتَدَّتِ الزَّوْجَةُ، فَإِنَّ نَفَقَتَهَا تَسْقُطُ، لِأَنَّهَا مَنَعَتْ الْاِسْتِمْتَاعَ بِمَعْصِيَةٍ مِنْ قِبَلِهَا؛ فَتَكُونُ كَالنَّاشِزِ.

مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ فِي سَبَبِ اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ: وَلِلظَّاهِرِيَّةِ رَأْيٌ آخَرُ فِي سَبَبِ وَجُوبِ النَّفَقَةِ، وَهُوَ الزَّوْجِيَّةُ نَفْسُهَا. فَحَيْثُ وَجَدَتِ الزَّوْجِيَّةُ وَجَبَتِ النَّفَقَةُ: وَبَنَوْا عَلَى مَذْهَبِهِمْ هَذَا وَجُوبَ النَّفَقَةِ لِلصَّغِيرَةِ، وَالنَّاشِزِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الشُّرُوطِ الَّتِي قَالَ بِهَا غَيْرُهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَيُنْفِقُ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ مِنْ حِينَ يَتَعَقَّدُ نِكَاحَهَا. دَعَا إِلَى الْبِنَاءِ، أَمْ لَمْ يَدْعُ. وَلَوْ أَنَّهَا فِي الْمَهْدِ، نَاشِراً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ نَاشِرٍ، غَنِيَّةً كَانَتْ أَوْ فَقِيرَةً. ذَاتَ أَبِي كَانَتْ أَوْ بَيْتَمَةً. بَكراً كَانَتْ أَوْ ثَيِّباً. حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً عَلَى قَدَرِ خَالِهَا»^(١). قَالَ: وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُ، وَشُفَيَانُ الثَّوْرِيُّ: النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلصَّغِيرِ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا... وَأَفْتَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ - فِي امْرَأَةٍ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَاظِبَةً - هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ؟... قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَلَا يُحْفَظُ مَنَعُ النَّاشِزِ مِنَ النَّفَقَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءُ رُؤْيٍ عَنِ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ، وَحَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَالْحَسَنِ، وَالزُّهْرِيِّ... وَمَا نَعَلَمُ لَهُمْ حُجَّةً، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: النَّفَقَةُ يَأْزِئُ الْجَمَاعَ. فَإِذَا مَنَعَتِ الْجَمَاعَ مُنِعَتِ النَّفَقَةُ. اِنْتَهَى بِتَصَرُّفٍ قَلِيلٍ.

تَقْدِيرُ النَّفَقَةِ وَأَسَاسِهِ: إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ مُقِيمَةً مَعَ زَوْجِهَا، وَكَانَ هُوَ قَائِماً بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهَا، وَمِمَّا يَحْتَاجُ مَا فِيهِ كِفَايَتُهَا، مِنْ طَعَامٍ، وَكِسْوَةٍ، وَغَيْرِهِمَا - فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ قَرَضَ

نفقة؛ حيث إن الزوج قائم بالواجب عليه. فإذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته، أو أنه تركها بلا نفقة، بغير حق - فلها أن تطلب قرض نفقة لها من الطعام، والكسوة، والمسكن... وللقاضي أن يقضي لها بالنفقة، ويلزم لها متى ثبت لديه صحة دعوها. كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف^(١)، وإن لم يعلم الزوج؛ إذ أنه منع الواجب عليه وهي مستحقة له، وللمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه. وأصل ذلك ما رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود والنسائي، عن عائشة - رضي الله عنها. أن هنداً قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم؟ فقال: «خذي ما يكفيك ولذلك بالمعروف». وفي الحديث دلالة على أن النفقة تُقدر بكفاية المرأة مع التقييد بالمعروف، أي: المتعارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة، والأحوال، والأشخاص. وقد رأى صاحب الروضة الندية: أن الكفاية بالنسبة للطعام تعم جميع ما تحتاج إليه الزوجة، فدخل فيه الفاكهة، وما هو معتاد من التوسعة في الأعياد، وسائر الأشياء التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة، بحيث يحصل الضرر بمفارقتها، أو التضجر، أو التكدر، يقال: ويدخل فيه الأدوية ونحوها، واليه يشير قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢). فإن هذا نص في كل نوع من أنواع التفقات: أن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه.

والرزق يشمل ما ذكرناه... ثم ذكر رأي بعض الفقهاء في عدم وجوب ثمن الأدوية، وأجرة الطبيب، لأنه يراد حفظ البدن كما لا يجب على المستأجر أجره إصلاح ما انهدم من الدار. وزجج دخول العلاج في النفقة، وأنه واجب فقال: وقال في الغيث: الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبه النفقة. قال: وهو الحق لدخوله تحت عموم قوله **بِالْمَعْرُوفِ**: «ما يكفيك»، وتحت قوله تعالى: ﴿رِزْقُهُنَّ﴾^(٣)، فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ «ما» والثانية عامة؛ لأنها مصدرة مضاف. وهي من صيغ العموم.. واختصاصه ببعض المستحقين لا يمنع من الإلحاق. قال: وبمجموع ما ذكرنا، يقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة، هو ما يكفيه بالمعروف، وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة، وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أوردته السائل من خشية السرف في بعض الأحوال، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه، بعد تبين مقدار ما يكفي بإخبار المخبرين، أو تجريب المجربين. وهو

(١) إذا كانت رشيدة ولم تسرف في الأخذ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

معنى قوله ﷺ: «بِالْمَعْرُوفِ» أي: لا يَتَغَيَّرُ المعروف وهو السَّرْفُ والتَّفْتِيرُ. نعم إذا كان الرجل لا يُسَلِّمُ ما يَجِبُ عليه من النِّفَقَةِ جاز لنا الإِدْثُنُ لمن له النِّفَقَةُ بأن يأخُذَ ما يَكْفِيهِ، إذا كان من أهل الرُّشْدِ، لا إذا كان من أهل السَّرْفِ، والتَّبْذِيرِ، فإنه لا يَجُوزُ تَمَكِينُهُ مِنْ مَالٍ مِنْ عَلَيْهِ النِّفَقَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾^(١).

ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا إِذَا كَانَ مَنْ عَلَيْهِ النِّفَقَةُ مَتَمَرِّدًا وَمَنْ لَهُ النِّفَقَةُ لَيْسَ بِذِي رُشْدٍ - أَنْ نَجْعَلَ الْأَخْذَ إِلَى وَلِيِّ مَنْ لَا رُشْدَ لَهُ، أَوْ إِلَى رَجُلٍ عَدْلٍ، انْتَهَى. وَمِمَّا يَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ مِنَ النِّفَقَةِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْطِ وَالصَّابُونِ وَالذَّهْنِ وَسَائِرِ مَا تَنْتَظِفُ بِهِ. وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: أَمَّا الطَّيِّبُ فَإِنْ كَانَ يُرَادُ لِقَطْعِ السُّهُوكَةِ^(٢) - لَزِمَهُ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ، وَإِنْ كَانَ يُرَادُ لِلتَّلَذُّذِ وَالاسْتِمْتَاعِ، لَمْ يَلْزِمَهُ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ.

رَأَى الْأَخْنَفُ فِي تَقْيِيرِ النِّفَقَةِ: رَأَى الْأَخْنَفُ: أَنَّ النِّفَقَةَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ بِالشَّرْعِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ لَزُوجَتِهِ قَدْرُ مَا يَكْفِيهَا مِنَ الطَّعَامِ، وَالْإِدَامِ، وَاللَّحْمِ وَالْخَضِرِ، وَالْفَاكِهَةِ، وَالزَّيْتِ، وَالسَّمَنِ... وَسَائِرِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْحَيَاةِ حَسَبِ الْمَتَعَارِفِ... وَأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَكَةِ، وَالْأَزْمِنَةِ، وَالْأَحْوَالِ... كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ كِسْوَتُهَا صَيْفًا وَشِتَاءً. وَرَأَوْا تَقْدِيرَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجِ، يُسْرًا وَعُسْرًا مَهْمَا تَكُنْ خَالَةُ الزَّوْجَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ^(٣) عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٤). وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾^(٥).

مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ فِي تَقْدِيرِ النِّفَقَةِ: وَالشَّافِعِيَّةُ لَمْ يَتْرَكُوا تَقْدِيرَ النِّفَقَةِ إِلَى مَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، بَلْ قَالُوا: إِنَّمَا هِيَ مَقْدُورَةٌ بِالشَّرْعِ، وَإِنْ اتَّفَقُوا مَعَ الْأَخْنَفِ فِي آخِرِ حَالِ الزَّوْجِ يُسْرًا وَعُسْرًا. وَأَنَّ عَلَى الزَّوْجِ الْمُوسِرِ وَهُوَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى النِّفَقَةِ بِمَالِهِ وَكَسْبِهِ - فِي كُلِّ يَوْمٍ مُدَيْنٌ... وَأَنَّ عَلَى الْمُغْسِرِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى النِّفَقَةِ بِمَالٍ وَلَا كَسْبٍ - مُدًا فِي كُلِّ يَوْمٍ... وَأَنَّ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ مُدًا وَنِصْفًا، وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ هَذَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ﴾^(٦). قَالُوا: فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُوسِرِ وَالْمُغْسِرِ، وَأَوْجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ

(١) سورة النساء، الآية: ٥.

(٢) الرائحة الكريهة.

(٣) قدر: ضيق.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٧.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٦. والمعنى حسب قدرتكم وحالتكم.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٧.

منهما على قدر حاله، ولم يُبين المقدار فوجب تقديره بالاجتهاد، وأشبه ما تُقاس عليه الثقة، الطعام في الكفارة، لأنه طعام يجب بالشرع لسد الجوعة، وأكثر ما يجب في الكفارة للمسكين مدان في فدية الأذى. وأقل ما يجب مد وهو في كفارة الجماع في رمضان، فإن كان متوسطاً لزمه مد ونصف؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بالموسر، وهو دونه، ولا بالمُعسر وهو فوقه، فجعل عليه مد ونصف، قالوا: ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع، لا إلى غاية فتعيين ذلك التقدير اللائق بالمعروف. وهذا خلاف ما لا بد منه في الطعام من الإدام واللحم، والفاكهة. وقالوا: يجب لها الكسوة مع مراعاة حال الزوج من اليسار والإعسار، فلزوجة الموسر من الكسوة، ما يلبس عادة في البلد من رفيع الثياب. ولامرأة المعسر الغليظ من القطن، والكتان، ونحوهما. ولامرأة المتوسط ما بينهما. ويجب لها مسكن على قدر يساره، وإعساره، وتوسطه، مع تأييد المسكن تأييداً يتناسب مع حاله، وقالوا: إذا كان الزوج مُعسراً يُنفق عليها أدنى ما يكفيها من الطعام، والإدام، بالمعروف. ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية والشتوية. وإن كان متوسطاً يُنفق عليها أوسع من ذلك بالمعروف ومن الكسوة أرفع من ذلك كله بالمعروف. وإنما كانت الثقة والكسوة بالمعروف؛ لأن دفع الضرر عن الزوجة واجب، وذلك بإيجاب الوسط من الكفاية وهو تفسير المعروف.

العمل في المحاكم الآن: وما ذهب إليه الشافعية وبعض الأحناف من رعاية حال الزوج المالية، حين فرض الثقة، هو ما جرى به العمل الآن في المحاكم، تطبيقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩. ونصها: تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً، مهما كانت حالة الزوجة. وهذا هو العدل، لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين.

تقدير الثقة عيناً أو نقداً: يصح أن يكون ما يفرض من الثقة من الخبز، والإدام والكسوة، أصنافاً معينة، كما يصح أن تفرض قيمتها نقداً لشترى به ما تحتاج إليه. ويصح أن تفرض الثقة سنوية، أو شهرية، أو أسبوعية، أو يومية، حسب ما هو ميسور للزوج. والذي يسري عليه العمل الآن في المحاكم، هو فرض بدل طعام الزوجة شهرياً، وبذل كسوتها عن ستة شهور. باعتبار إنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف، وأخرى للشتاء. وبعض القضاة يفرض مبلغاً شهرياً للثقة بأنواعها الثلاثة بدون تفصيل، مراعيًا أن يكون فيما يفرضه لها كفاية لطعامها، وكسوتها، وسكنائها، حسب حالة الزوج عسراً ويسراً.

تغير الأسعار أو تغير حال الزوج المالية: إذا تغيرت الأسعار عن وقت الفرض، أو تغيرت حالة الزوج المالية، فإما أن يكون لهذا التغير في الأسعار إلى زيادة، أو إلى نقص، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن أو أسوأ. ولا بد من رعاية كل حالة من هذه الحالات.

فَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْأَسْعَارُ عَنْ وَقْتِ الْقَرْضِ إِلَى زِيَادَةٍ، كَانَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ بَزِيَادَةِ نَفَقَتِهَا.

وَأَنْ تَغَيَّرَتْ إِلَى نَقْصٍ كَانَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَطْلُبَ تَخْفِيفَ النِّفَقَةِ.

وَأِنْ تَحَسَّنَتْ حَالَةُ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ جِئِنْ تَقْرِيرِ النِّفَقَةِ، كَانَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ زِيَادَةَ نَفَقَتِهَا.

وَأِنْ تَغَيَّرَتْ حَالَةُ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةِ إِلَى أَسْوَأَ، كَانَ لِلزَّوْجِ الْحَقُّ فِي طَلْبِ تَخْفِيفِ النِّفَقَةِ.

الْخَطَأُ فِي تَقْدِيرِ النِّفَقَةِ: إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ تَقْدِيرِ النِّفَقَةِ أَنَّ التَّقْدِيرَ كَانَ خَطَأً لَا يَكْفِي الزَّوْجَةَ حَسَبَ حَالَةِ الزَّوْجِ، مِنَ الْعُسْرِ أَوْ الْيُسْرِ - كَانَ مِنْ حَقِّ الزَّوْجَةِ الْمَطْلُوبَةُ بِإِعَادَةِ النَّظَرِ فِي التَّقْدِيرِ، وَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْدَرَ لَهَا مَا يَكْفِيهَا لِطَعَامِهَا، وَكِسَوَتِهَا، مَعَ مِلَاحَظَةِ حَالَةِ الزَّوْجِ.

ذَيْنِ النِّفَقَةِ يُعْتَبَرُ ذَيْنَاً صَحِيحاً فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ: قُلْنَا: إِنْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ عَلَى زَوْجِهَا، مَتَى تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا... وَمَتَى وَجِبَتْ النِّفَقَةُ عَلَى الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ، لَوْجُودِ سَبَبِهَا، وَتَوَفُّرِ شُرُوطِهَا... ثُمَّ أَمْتَنَعَ عَنْ أَدَائِهَا تَصِيرُ ذَيْنَاً فِي ذِمَّتِهِ. شَأْنُهَا فِي هَذَا شَأْنُ الدَّيُونِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَا تَنْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ مُنْذُ صُدُورِ قَانُونِ رَقْمِ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٠... فَقَدْ جَاءَ فِيهِ:

مَادَّةُ - ١: تُعْتَبَرُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ الَّتِي سَلِمَتْ نَفْسُهَا لَزَوْجِهَا وَلَوْ حُكْماً، ذَيْنَاً فِي ذِمَّتِهِ، مِنْ وَقْتِ أَمْتِنَاعِ الزَّوْجِ عَنِ الْإِنْفَاقِ مَعَ وَجُوبِهِ، بَلَا تَوَقُّفٍ عَلَى قَضَاءِ قَاضٍ، أَوْ تَرَاضٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَنْقُطُ ذَيْنُهَا إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ.

مَادَّةُ - ٢: الْمُطَلَّعَةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ، تُعْتَبَرُ نَفَقَتُهَا ذَيْنَاً، كَمَا جَاءَ فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ، مِنْ تَارِيخِ الطَّلَاقِ. وَقَدْ جَاءَ مَعَ هَذَا الْقَانُونِ تَعْلِيلَاتٌ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي صَدَرَ عَنْهَا^(١) وَهِيَ:

١- إِنْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ، أَوِ الْمُطَلَّعَةِ، لَا يُشْتَرَطُ لاعتبارها ذَيْنَاً فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ - الْقَضَاءُ، أَوْ الرِّضَا، بَلْ تُعْتَبَرُ ذَيْنَاً مِنْ وَقْتِ أَمْتِنَاعِ الزَّوْجِ عَنِ الْإِنْفَاقِ، مَعَ وَجُوبِهِ.

٢- إِنْ ذَيْنَ النِّفَقَةِ مِنَ الدَّيُونِ الصَّحِيحَةِ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَنْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ. وَيَتَرْتَبُ عَلَى هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ:

١- أَنَّ لِلزَّوْجَةِ، أَوِ الْمُطَلَّعَةِ أَنْ تَطْلُبَ لَهَا الْحُكْمَ بِالنِّفَقَةِ عَلَى زَوْجِهَا، عَنْ مَدَّةٍ سَابِقَةٍ عَلَى الثَّرَافِعِ، وَلَوْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ، إِذَا أَدَّعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا تَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ نَفَقَةٍ، مَعَ وَجُوبِ

الإنفاق عليها في هذه المدة، طالت، أم قصرت. ومتى أثبت ذلك بطريق من طرق الإثبات، ولو كانت شهادة الاستكشاف المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من اللائحة حكيم لها بما طلبت.

٢- أن دين الثقة لا يسقط بموت أحد الزوجين، ولا بالطلاق - ولو خلعا - فللمطلقة مطلقاً الحق فيما تجمّد لها من الثقة، حال قيام الزوجية، ما لم يكن عوضاً لها عن الطلاق، أو الخلع.

٣- أن الشور الطارىء لا يسقط متجمّد الثقة، وإنما يمنع الشور مطلقاً من وجوبها ما دامت الزوجة، أو المعتدة ناشزاً.

وبعد صدور هذا القانون، استغله بعض الزوجات، في ترك المطالبة بالثقة، حتى يتجمّع منها مبلغ ياهظ، ثم يطالبن الزوج بالمتجمّد كله، ممّا يرهق الزوج ويثقل كاهله. فرئي تدارك هذا الأمر بما يرفع الضرر عن الأزواج... وجاء في الفقرة ٦ من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية، ما نصّه: «لا تُسمع دعوى الثقة من مدة ماضية، لأكثر من ثلاث سنين ميلادية، نهائيتها تاريخ رفع الدعوى». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، بشأن هذه الفقرة ما نصّه: «أما الثقة عن المدة الماضية فقد رئي أخذاً بقاعدة تخصيص القضاء - ألا تُسمع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهائيتها تاريخ قيد الدعوى. ولما كان في إطلاق إجازة المطالبة بالثقة المتجمّدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى - احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص المُلزَم بها، رئي من العَدْل دفع صاحب الحق في الثقة إلى المطالبة بها، أولاً، فأولاً، بحيث لا يتأخّر أكثر من ثلاث سنوات، وجعل ذلك عن طريق منع سماع الدعوى. وليس في ذلك الحكم ضرر على صاحب الحق في الثقة، إذ يُمكنه المطالبة بها، قبل مضي ثلاث سنوات^(١). ولا زال العمل مُستَمراً بهذا القانون إلى اليوم.

الإبراء من دين الثقة والمقاصة به: وإذا كانت الثقة التي تستحقها الزوجة على زوجها تُعتبر ديناً في ذمته من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها بغير حق شرعي - فإنه يصح للزوجة أن تبرئه من هذا الدين، كله أو بعضه. ولو أبرأته ممّا يكون لها من الثقة في المستقبل لا يصح، لأنه لم يثبت ديناً بعد، والإبراء لا يكون إلا من دين ثابت فعلاً. ويستثنى من ذلك الإبراء عن

(١) ويؤخذ على هذا القانون أن التحديد بثلاث سنين لم تعرف حكمته من جهة، ولا دليل يمكن الاستناد إليه من جهة أخرى على أن هذه المدة تعتبر مدة طويلة، وقد ترهق الأزواج، ولهذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية المادة رقم ٨١ من أنه لا تسمع دعوى النفقة عن مدة تزيد عن سنة سابقة على الدعوى.

شَهْرٍ وَاحِدٍ مُسْتَقْبِلٍ؛ أَوْ عَنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ - إِنْ كَانَتِ النِّفَقَةُ فُرِضَتْ مُشَاهَرَةً، أَوْ مُشَابَهَةً، وَإِذَا كَانَتِ النِّفَقَةُ مَعْتَبَرَةً دَيْنًا صَحِيحًا، لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ، وَكَانَ لِلزَّوْجِ دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهَا، وَطُلِبَ أَحَدُهُمَا مُقَاصَّةَ الدَّيْنَيْنِ - أُجِيبَ إِلَى طَلْبِهِ لاسْتَوَاءِ الدَّيْنَيْنِ فِي الْقُوَّةِ. وَلِلْحُنَابِلَةِ رَأْيٌ فِي الْمُقَاصَّةِ... فَهَمْ يَفَرِّقُونَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُوسِرَةً، أَوْ مُعْسِرَةً... فَإِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً: فَلَهُ أَنْ يَخْتَسِبَ عَلَيْهَا بِدَيْنِهِ مَكَانَ نَفَقَتِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ مِنْ أَيِّ أَمْوَالِهِ شَاءَ، وَهَذَا مِنْ مَالِهِ. وَإِنْ كَانَتْ مُعْسِرَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ إِنَّمَا يَجِبُ فِي الْفَاضِلِ مِنْ قُوَّتِهِ، وَدَيْنُ زَوْجِهَا الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا لَا يُفْضَلُ عَنْهَا؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِإِنْظَارِ الْمُعْسِرِ. فَقَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(١) فَيَجِبُ إِنْظَارُهُ بِمَا عَلَيْهِ.

تَفْجِيلُ النِّفَقَةِ وَطَرُوءُ مَا يَمْنَعُ الْاِسْتِحْقَاقَ: إِذَا عَجَلَ الزَّوْجُ نَفَقَةً مَدَّةً مُسْتَقْبَلَةً كَشَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا ثُمَّ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْمَدَّةِ مَا يَجْعَلُهَا لَا تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ؛ بِأَنْ مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَوْ نَشَزَتِ الزَّوْجَةُ - فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَرِدَّ نَفَقَةً مَا بَقِيَ مِنَ الْمَدَّةِ، الَّتِي لَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا أَخَذَتْهُ جِزَاءَ اخْتِبَاسِهَا لِحَقِّ الزَّوْجِ، وَمَتَى قَاتَ الْاِخْتِبَاسُ بِالمَوْتِ أَوْ النُّشُوزِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَرُدَّ النِّفَقَةَ الَّتِي عَجَلَتْ لَهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَدَّةِ الْبَاقِيَةِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(٢).

نَفَقَةُ الْمُعْتَدَةِ: وَلِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ، وَالْمُعْتَدَةِ الْحَامِلِ النِّفَقَةُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - فِي الرَّجْعِيَّاتِ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٣)، وَلِقَوْلِهِ فِي الْخَوَامِلِ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضْمَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾^(٤)، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ النِّفَقَةِ لِلْحَامِلِ - سِوَاءِ أَكَانَتْ فِي عَدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، أَوْ الْبَائِنِ، أَوْ كَانَتْ عِدَّتُهَا عَدَّةً وَقَاةً. أَمَّا الْبَائِنَةُ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ النِّفَقَةِ لَهَا، إِذْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

١ - أَنَّ لَهَا الشُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَأَسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٥).

٢ - أَنَّ لَهَا النِّفَقَةَ وَالشُّكْنَى، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَخْنَفِ، وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢) يرى الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف أن الزوج لا يسترد شيئاً مما يعجل من النفقة؛ لأنها وإن كانت جزاء احتباس ففيها شبه صلة وقد قبضتها الزوجة والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٦.

سَكَنَتْ مِنْ وَجْدِكُمْ»^(١)، فهو نص في وجوب السكنى، وحيثما وجبت السكنى شرعاً وجبت النفقة تابعة لوجوب الإسكان في الرجعية، وفي الحامِل، وفي نفس الزوجة، وقد أنكر عمر وعائشة - رضي الله عنهما - على فاطمة بنت قيس الحديث الذي أورده، وقال عمر: لا تترك كتاب الله^(٢). وسنة نبينا، لقول امرأة، لا تدرى لعلها خفيظت، أم نسيبت. وحين بلغ فاطمة ذلك قالت: «يتني ويتنكم كتاب الله». قال الله تعالى: ﴿فَطْلِقُوهُنَّ لِإِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا إِلَهُهِنَّ وَأَنْتُمُ اللَّهُ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^(٣). فأمر يأخذ بعد الثلاث!

٣- أنه لا نفقة لها ولا سكنى، وهو قول أحمد، وداود، وأبي ثور، وإسحاق، وحكي عن علي، وابن عباس، وجابر، والحسن، وعطاء، والشعبي، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والإمامية. واستدلوا بما رواه البخاري، ومسلم، عن فاطمة بنت قيس قالت: «طلقني زوجي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فلم يجعل لي نفقة ولا سكنى». وفي بعض الروايات: أن رسول الله ﷺ قال: «إنما السكنى والنفقة لمن لزوجها عليها الرجعة». وروى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي: أنه قال لها رسول الله ﷺ: «لا نفقة لك؛ إلا أن تكوني حاملاً».

نفقة زوجة الغائب: جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ مادة ٥: «إذا كان الزوج غائباً غيبة قريية، فإن كان له مال ظاهر نُفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً، فإن لم يرسل ما تُنفق فيه زوجته على نفسها. طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل. فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه، إذا كان مجهول المحل، أو كان مفقوداً، وثبت أنه لا مال له تُنفق منه الزوجة، طلق عليه القاضي».

الحقوق غير العادية

تقدم أن من حقوق الزوجة على زوجها منها ما هو مادي: وهو المهر والنفقة، ومنها ما هو غير مادي وهو ما نذكره فيما يلي:

حسن معاشرتها:

(١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ مَنِ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾.

(٣) سورة الطلاق: الآية: ١.

١- أول ما يجب على الزوج لزوجته إكرامها، وحسن معاشرتها، ومعاملتها بالمعروف، وتقديم ما يمكن تقديمه إليها، مما يؤلف قلبها؛ فضلاً عن تحمل ما يصدّر منها أو الصبر عليه. يقول الله سبحانه: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسُوهُنَّ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(١)، ومن مظاهر التحمّل الخلق، ونمو الإيمان أن يكون المرء رفيقاً رقيقاً مع أهله؛ يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرَانُكُمْ خَيْرَانُكُمْ لِنِسَائِهِمْ»، وإكرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة، وإهانتها علامة على الجسّة واللؤم، يقول الرسول ﷺ: «مَا أَكْرَمَهُنَّ إِلَّا كَرِيمٌ، وَمَا أَهَانَهُنَّ إِلَّا لَيْيْمٌ». ومن إكرامها التلطف معها ومذاعبتها. وقد كان الرسول ﷺ يتلطف مع عائشة - رضي الله عنها - فيسابقها تقول: «سابقني رسول الله ﷺ فسبقته فلما حملت اللحم»^(٢) سابقته فسبقني» فقال: «هذه بينك السبقة». رواه أحمد، وأبو داود. وزوى أحمد وأصحاب السنن، أنه ﷺ قال: «كُلُّ شَيْءٍ يُلْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ، فَهُوَ بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثًا: رَمِيَهُ عَنْ قَوْسِهِ، وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ، فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ». ومن إكرامها أن يرفعها إلى مستواه، وأن يتجنب أذاها، حتى ولو بالكلمة الثابتة. فعن معاوية بن خنيدة رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله: ما حق زوجة أحينا عليه؟ قال: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقْبِخَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». والمرأة لا يتصور فيها الكمال، وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه. يقول الرسول ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعِ أَعْوَجَ وَإِنَّ أَعْوَجَ مَا فِي الضِّلْعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَعَبْتَ ثِقِيمَهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ». رواه البخاري ومسلم.

وفي هذا إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجاً طبيعياً، وأن محاولة إصلاحه غير ممكنة، وأنه كالضلع المعوج المتقوس الذي لا يقبل التقويم. ومع ذلك فلا بد من مصاحبتها على ما هي عليه، ومعاملتها كأحسن ما تكون المعاملة؛ وذلك لا يمنع من تأديبها وإرشادها إلى الصواب إذا أعوجت في أي أمر من الأمور. وقد يقتضي الرجل عن مزايا الزوجة وقضايلها، ويتجسّد في نظره بغض ما يكره من خصالها، فينصح الإسلام بوجوب الموازنة بين حسناتها وسيئاتها، وأنه إذا رأى منها ما يكره - فإنه يرى منها ما يجب. يقول الرسول ﷺ: «لَا يَفْرَكُ»^(٣) مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً، رضي منها خلقاً آخر.

٢- صيانتها: ويجب على الزوج أن يصول زوجته، ويحفظها من كل ما يخذش شرفها،

(١) سورة النساء، الآية: ١٩.

(٢) لا يفرك: لا ينفص.

(٣) أي امتلاً جسمها.

الْعُلَمَاءُ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْحَقُوقِ. وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدَرَهُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى بِهَذِهِ الْحَدِّ، فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ. وَإِذَا سَافَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ، فَإِنَّ أَحْمَدَ ذَهَبَ إِلَى تَوْقِيئِهِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ... وَسُئِلَ: كَيْفَ يَغِيبُ الرَّجُلُ عَنْ زَوْجَتِهِ؟ قَالَ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ يُكْتَبُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَتَى أَنْ يَرْجِعَ فَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا... وَحِجَّتُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: يَتِمَّا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَحْرُسُ الْمَدِينَةَ؛ فَمَرَّ بِامْرَأَةٍ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ تَقُولُ:

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاسْوَدَّ جَانِبُهُ وَطَالَ عَلَيَّ أَنْ لَا خَلِيلَ أَلْعِبُهُ
وَاللَّهِ لَوْلَا خَشْيَةُ اللَّهِ وَخُدَّةُ لَحُوكَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ
وَلَكِنْ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَكْفِيَانِي وَأَكْرَمَ بَعْلِي أَنْ تُوطَا مَرَائِبُهُ

فَسَأَلَ عَنْهَا عُمَرُ، فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ فُلَانَةٌ، زَوْجُهَا غَائِبٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا تَكُونُ مَعَهُ، وَبَعَثَ إِلَى زَوْجِهَا، فَأَقْفَلَهُ^(١) ثُمَّ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّةُ... كَيْفَ تَضِيرُ الْمَرْأَةَ عَلَى زَوْجِهَا؟... فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ. مِثْلُكَ يَسْأَلُ مِثْلِي عَنْ هَذَا؟... فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أُرِيدُ النَّظَرَ لِلْمُسْلِمِينَ مَا سَأَلْتُكَ. قَالَتْ: خَمْسَةَ أَشْهُرٍ... سِتَّةَ أَشْهُرٍ. فَوَقَّتَ لِلنَّاسِ فِي مَغَازِيهِمْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ... يَسِيرُونَ شَهْرًا، وَيَقِيمُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَيَسِيرُونَ رَاجِعِينَ شَهْرًا. وَقَالَ الْعَرَّائِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً، فَهِيَ أَعْدَلُ؛ لِأَنَّ عَدَدَ النِّسَاءِ أَرْبَعَةٌ، فَجَازَ التَّأْخِيرُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ... نَعَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ، أَوْ يَنْقُصَ حَسَبَ حَاجَتِهَا فِي التَّحْصِينِ، فَإِنْ تَخَصَّصَتْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا تَثْبُتُ الْمُطَالَبَةُ بِالْوَطْءِ، فَذَلِكَ لِعُسْرِ الْمُطَالَبَةِ وَالْوَقَاءِ بِهَا.

وَعِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْنٍ الْغَفَّارِيِّ قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ زَوْجِي يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ أَشْكُوهُ وَهُوَ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ لَهَا: نَعَمْ الزَّوْجُ زَوْجُكَ، فَجَعَلَتْ تُكَرِّرُ هَذَا الْقَوْلَ وَيُكَرِّرُ عَلَيْهَا الْجَوَابَ... فَقَالَ لَهُ كَعْبُ الْأَسَدِيِّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تَشْكُو زَوْجَهَا فِي مُبَاعَدَتِهِ إِيَّاهَا عَنْ فِرَاشِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: كَمَا فَهِمْتَ كَلَامَهَا فَاقْضِ بَيْنَهُمَا. فَقَالَ كَعْبٌ: عَلَيَّ بِزَوْجِهَا فَأَتِي بِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ امْرَأَتَكَ هَذِهِ تَشْكُوكَ. قَالَ: أَفِي طَعَامٍ، أَوْ شَرَابٍ؟... قَالَ: لَا، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ:

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الْحَكِيمُ رُشْدُهُ أَلْهَى خَلِيلِي عَنْ فِرَاشِي مَسْجِدُهُ

زَهْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَعْبُدُهُ فَأَقْضِ الْقَضَا، كَغَبٍّ، وَلَا تُزِدْهُ
نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ مَا يَزِيدُهُ فَلَسْتُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَحْمَدُهُ
فَقَالَ زَوْجُهَا:

زَهْدَنِي فِي النِّسَاءِ وَفِي الْحَجَلِ أَنِّي أَمَرُؤُ أَذْمَلَنِي مَا نَزَلَ
فِي سُورَةِ النَّحْلِ وَفِي السَّبْعِ الطُّوْلِ وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَخْوِيفُ جَلَلِ
فَقَالَ كَغَبٍّ:

إِنَّ لَهَا عَلَيْكَ حَقًّا يَا رَجُلُ نَصِيبُهَا فِي أَزْبَعِ لِمَنْ عَقَلَ
فَأَعْطِهَا ذَاكَ وَدَعْ عَنكَ الْعِلَلِ

ثم قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحَلَّ لَكَ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ، فَلَكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ تَعْبُدُ فِيهِنَّ رَبُّكَ، فقال عمرُ: وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مِنْ أَيِّ أَمْرِكَ أَعْجَبُ؟ أَمِنْ فَهْمِكَ أَمْرُهُمَا، أَمْ مِنْ حُكْمِكَ بَيْنَهُمَا؟... أَذْهَبَ فَقَدْ وَلَيْتُكَ قَضَاءَ الْبُضْرَةِ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ أَنَّ جَمَاعَ الرُّجُلِ زَوْجَتَهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ الَّتِي يُبَيِّبُ اللَّهُ عَلَيْهَا. رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «... وَلَكَ فِي جَمَاعِ زَوْجَتِكَ أَجْرٌ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيَّائِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟... قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَّانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟... فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي حَلَالٍ كَانَ لَهُ أَجْرٌ». وَيُسْتَحَبُّ الْمُدَاعَبَةُ، وَالْمَلَاعَبَةُ، وَالْمَلَأْطَفَةُ، وَالتَّقْبِيلُ وَالِانْتِظَارُ حَتَّى تَقْضِيَ الْمَرَأَةُ حَاجَتَهَا. رَوَى أَبُو يَعْلَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَصُدِّقْهَا، فَإِذَا قَضَى حَاجَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا فَلَا يَعْجَلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَهَا...» وَقَدْ تَقَدَّمَ: «هَلَّا يَكْرَأُ ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُهَا».

التَّشْتُرُّ عِنْدَ الْجَمَاعِ: أَمْرُ الْإِسْلَامِ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْأَمْرُ كَشْفَهَا فَعَنْ يَهْزَبِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ... عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟...» قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟... قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ الْأَيْرَاهَا أَحَدًا فَلَا يَرَاهَا». قَالَ: قُلْتُ: إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟... قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنَ النَّاسِ». رَوَاهُ الثُّرْمُذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَرَّدَ الزَّوْجَانِ تَجَرُّدًا كَامِلًا. فَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَبْزِرْ، وَلَا يَتَجَرَّدَا تَجَرُّدَ الْغَيْرَيْنِ»^(١). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«إِيَّكُمْ وَالتَّعْرِي؛ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ، إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ، وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْيُوهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «لَمْ يَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَلَمْ أَرِ مِنْهُ».

التَّشْمِيتُ عِنْدَ الْجَمَاعِ: يُسَمَّى أَنْ يُسَمِّي الْإِنْسَانُ وَيَسْتَعِيدُ عِنْدَ الْجَمَاعِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ... اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا. فَإِنْ قَدَرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَلَدٌ، لَنْ يَضُرَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ الشَّيْطَانُ أَبَدًا».

حُزْمَةُ التَّكَلُّمِ بِمَا يَجْرِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ أَثْنَاءَ الْمُبَاشَرَةِ: ذَكَرَ الْجَمَاعُ، وَالتَّحَدَّثُ بِهِ مُخَالِفٌ لِلْمَرْوَةِ، وَمِنَ الْمَغْرُ الَّذِي لَا فَايِدَةَ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَتَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنْتَزِعَ عَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَسْتَدْعِي التَّكَلُّمَ بِهِ. فِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: «مِنْ خُشْيِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ». وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْمَغْرِضِينَ عَنِ اللَّغْوِ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾^(١). فَإِذَا اسْتَدْعَى الْأَمْرُ التَّحَدَّثَ بِهِ وَدَعَبَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فَلَا بَأْسَ، وَقَدْ ادَّعَبَ امْرَأَةً أَنَّ زَوْجَهَا عَاجِزٌ عَنْ إِثْنَانِهَا. فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: «إِنِّي لَا أَنْفُضُهَا نَفْضَ الْأَدِيمِ». فَإِذَا تَوَسَّعَ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ فِي ذِكْرِ تَفَاصِيلِ الْمُبَاشَرَةِ وَأُفْشِيَ مَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، كَانَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا. فَقَدْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى، فَلَمَّا سَلَّمَ، أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَجَالِسُكُمْ، هَلْ مِنْكُمْ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ أَغْلَقَ بَابَهُ وَأَرْخَى سِتْرَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَحَدَّثُ فَيَقُولُ: فَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا وَفَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا». فَسَكَتُوا، فَأَقْبَلَ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ مَنْ تَحَدَّثُ؟».. فَجَثَّ فَتَاءَ كِتَابٍ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهَا، وَتَطَاوَلَتْ لِيَرَاهَا الرَّسُولُ ﷺ وَلَيْسَمَعَ كَلَامَهَا، فَقَالَتْ: أَيُّ وَاللَّهِ. إِنَّهُمْ يَتَحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُونَ. فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا مَثَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؟... إِنْ مَثَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مَثَلُ شَيْطَانٍ وَشَيْطَانَةٍ، لَقِيَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ بِالسَّكَةِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا - وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

إِثْنَانُ الرَّجُلِ فِي غَيْرِ الْحَائِي: إِثْنَانُ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا تَنْفِيرُ مِنْهُ الْفِطْرَةُ، وَيَأْتِيهِ الطَّبَعُ، وَيُحَرِّمُهُ الشَّرْعُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٢). وَالْحَرْثُ:

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

مَوْضِعُ الْغَرَسِ وَالزَّرْعِ، وَهُوَ هُنَا مَحَلُّ الْوَلَدِ؛ إِذْ هُوَ الْمَزْرُوعُ. فَلَا مَرْءَ بِإِثْنَيْنِ الْحَزْثِ أَمْرٌ بِالْإِثْنَيْنِ فِي الْفَرْجِ خَاصَّةً. قَالَ ثَغَلْبُ:

إِنَّمَا الْأَرْحَامُ أَرْضُونَ لَنَا مُحْتَرَثَاتُ فَعَلَيْنَا الزَّرْعَ فِيهَا وَعَلَى اللَّهِ التَّبَاتُ

وَهَذَا كَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَأَتَوْهُم مِّنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(١). وَكَقَوْلِهِ: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٢) أَيْ كَيْفَ شِئْتُمْ. وَسَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، وَكَانَ الْأَنْصَارُ يَتَّبِعُونَ الْيَهُودَ فِي هَذَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٣)... أَيْ أَنَّهُ لَا حَرْجَ فِي إِثْنَيْنِ النِّسَاءِ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ، مَا دَامَ ذَلِكَ فِي الْفَرْجِ، وَمَا دُمْتُمْ تَقْصِدُونَ الْحَرْثَ. وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ صَرِيحَةً فِي النِّهْيِ عَنِ إِثْنَيْنِ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا. رَوَى أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ». أَوْ قَالَ: «فِي أَدْبَارِهِنَّ». وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ. وَرَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا... «هِيَ اللَّوْطِيَّةُ الصُّغْرَى». وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِ الشُّعْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا». قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَمَتَى وَطَنَهَا فِي الدُّبُرِ، وَطَاوَعَتْهُ غُزْرًا جَمِيعًا، وَإِلَّا فُرُقَ يَنْتَهَمَا كَمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْفَاجِرِ وَمَنْ يُفْجِرُ بِهِ.

الْعَزْلُ وَتَحْدِيدُ النَّسْلِ^(٤): تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُرْغَبُ فِي كَثْرَةِ النَّسْلِ، إِذْ أَنَّ ذَلِكَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْقُوَّةِ وَالْمَنْعَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأُمَمِ وَالشُّعُوبِ. «وَإِنَّمَا الْعَزَّةُ لِلْكَثِيرِ»: وَيُجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ أَشْبَابِ مَشْرُوعِيَّةِ الزَّوْاجِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». إِلَّا أَنَّ الْإِسْلَامَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ فِي الظُّرُوفِ الْخَاصَّةِ مِنْ تَحْدِيدِ النَّسْلِ، بِاتِّخَاذِ دَوَاءٍ يَمْنَعُ مِنَ الْحَمْلِ، أَوْ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ أُخْرَى مِنْ وَسَائِلِ الْمَنْعِ. فَيُنَاحُ التَّحْدِيدُ فِي حَالَةٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُعِيلًا^(٥) لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ عَلَى تَرْبِيَةِ أَبْنَائِهِ التَّرِيَّةَ الصَّحِيحَةَ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ ضَعِيفَةً، أَوْ كَانَتْ مَوْصُولَةً لِلْحَمْلِ، أَوْ كَانَ الرَّجُلُ فَقِيرًا. فَبِئْسَ مِثْلُ هَذِهِ الْحَالَاتِ يُنَاحُ تَحْدِيدُ النَّسْلِ بَلْ إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ رَأَى أَنَّ التَّحْدِيدَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ لَا يَكُونُ مُبَاحًا فَقَطْ؛ بَلْ يَكُونُ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٤) العزل: هو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج منعاً للحمل.

(٥) المعيل: كثير العيال.

مُتَدَوِّباً إِلَيْهِ . وَأَلْحَقَ الْإِمَامُ الْعَزَلِيُّ بِهَذِهِ الْحَالَاتِ حَالَةً مَا إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى جَمَالِهَا ، فَمِنْ حَقِّ الزَّوْجَيْنِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يَمْنَعَا التَّنْسُلَ . بَلْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى إِبَاحَتِهِ مُطْلَقاً ، وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ بِمَا يَأْتِي :

١- رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ .

٢- وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَئْنَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَتَحْنُ تَرْوِي عَنْ عَدَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ رَخَّصُوا فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْساً . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَقَدْ رَوَيْنَا الرُّخْصَةَ فِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ اتَّفَقَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ مُوَوَّدَةً حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْهَا الثَّارَاتُ السَّبْعُ . فَرَوَى الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ رُقَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : جَلَسَ إِلَى عُمَرَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي تَغْيِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَذَاكُرُوا الْعَزْلَ . فَقَالُوا : لَا بَأْسَ بِهِ . فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا الْمُوَوَّدَةُ الصُّغْرَى . فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تَكُونُ مُوَوَّدَةً حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْهَا الثَّارَاتُ السَّبْعُ ، حَتَّى تَكُونَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طَيْبٍ ، ثُمَّ تَكُونَ نُطْفَةً ، ثُمَّ تَكُونَ عَلَقَةً ، ثُمَّ تَكُونَ مُضْغَةً ، ثُمَّ تَكُونَ عِظَامًا ، ثُمَّ تَكُونَ لَحْمًا ، ثُمَّ تَكُونَ خَلْقًا آخَرَ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صَدَقْتَ أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءِكَ .

وَيَرَى أَهْلَ الظَّاهِرِ أَنَّ مَنَعَ الْحَمْلِ حَرَامٌ ، مُسْتَدِلِّينَ بِمَا رَوَتْهُ جُذَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ : أَنَّ أُنَاسًا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : « ذَلِكَ هُوَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ » . وَاجَابَ الْإِمَامُ الْعَزَلِيُّ عَنْ هَذَا فَقَالَ : « وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ فِي الْإِبَاحَةِ ، وَقَوْلُهُ : « إِنَّهُ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ » كَقَوْلِهِ : « الشُّرْكُ الْخَفِيُّ » وَذَلِكَ يُوجِبُ كَرَاهِيَّتَهُ كَرَاهَةً لَا تَحْرِيماً . وَالْمَقْصُودُ بِالْكَرَاهَةِ خِلَافُ الْأُولَى ، كَمَا يُقَالُ : يُكْرَهُ لِلْقَاعِدِ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ يَقْعُدَ قَارِعاً لَا يَشْتَغِلُ بِذِكْرِ أَوْ صَلَاةٍ ، وَبَعْضُ الْأُتَمَّةِ كَالْأَحْنَفِ يَزَوِّنَ أَنْ يُبَاحَ الْعَزْلُ إِذَا أُذْنِتِ الزَّوْجَةُ ، وَيُكْرَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا .

حُكْمُ إِسْقَاطِ الْحَمْلِ : بَعْدَ اسْتِقْرَارِ النُّطْفَةِ فِي الرَّجْمِ لَا يَجِلُّ إِسْقَاطُ الْجَنِينِ بَعْدَ مَضِيِّ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْماً ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ اعْتِدَاءٌ عَلَى نَفْسٍ يَسْتَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ^(١) . أَمَّا

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الصَّدُوقُ : « إِنْ أَخَذَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً نُطْفَةً ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ : بِكُتِبَ رِزْقُهُ وَأَجَلُهُ وَعَمَلُهُ وَشَقِي أَوْ سَعِيدٌ » .

إسقاط الجنين، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة، فإنه يتأخ إذا وجد ما يستدعي ذلك، فإن لم يكن ثمة سبب حقيقي فإنه يُكره. قال صاحب سبيل السلام: «معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرغ جوازُه وعدمه على الخلاف في العزل، فمن أجاز أجاز المعالجة، ومن حرّم هذا بالأولى. ويتحقق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله» انتهى.

ويرى الإمام الغزالي: أن الإجهاض جناية على موجود حاصل، قال: ولها مراتب، أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جناية، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجناية أفحش وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت الجناية ثقاساً.

الإيلاء^(١)

تعريفه: الإيلاء في اللغة: الامتناع باليمين: وفي الشرح: الامتناع باليمين من وطء الزوجة. ويستوي في ذلك اليمين بالله، أو بالصوم، أو الصدقة، أو الحج، أو الطلاق. وقد كان الرجل في الجاهلية يخلف ألا يمس امرأته السنة، والسنتين، والأكثر من ذلك بقصد الإضرار بها، فيتركها معلقة، لا هي زوجة، ولا هي مطلقة. فأراد الله سبحانه أن يضع حداً لهذا العمل الضار، فوَقَّعَهُ بِمُدَّةٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، يَتَرَوَى فِيهَا الرَّجُلُ، عَلَيْهِ يَرْجِعُ إِلَى رُشْدِهِ، فَإِنْ رَجَعَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، أَوْ فِي آخِرِهَا، بَانَ حَنْتٌ فِي الْيَمِينِ، وَلَافَسَ زَوْجَتَهُ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فِيهَا... وَالْأَطْلَقَ. فَقَالَ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ^(٢) أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا^(٣) فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٤)﴾.

مدة الإيلاء: ^(٥) اتفق الفقهاء على أن من حلف ألا يمس زوجته أكثر من أربعة أشهر كان مؤلياً. واختلفوا فيما من حلف ألا يمسها أربعة أشهر: فقال أبو حنيفة وأصحابه: يثبت له حكم الإيلاء. وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة: إلى أنه لا يثبت له حكم الإيلاء، لأن الله جعل له مدة أربعة أشهر، وبعد انقضاءها: إما الفیء وإما الطلاق.

حكم الإيلاء: إذا حلف ألا يقرب زوجته فإن مَسَّهَا فِي الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ انْتَهَى الْإِيْلَاءُ وَلَزِمَتْهُ كِفَارَةُ الْيَمِينِ. وإذا مضت المدة ولم يجامعها، فيرى جمهور العلماء أن للزوجة أن تطالبه: إما بالوطء وإما بالطلاق. فإن امتنع عنها فيرى مالك أن للحاكم أن يطلق عليه دفعاً للضرر عن

(١) تبدأ المدة من وقت اليمين.

(١) آلى يؤلي إيلاء وإلية إذا حلف فهو مول.

(٢) التربص: الانتظار.

(٣) فاءوا: رجعوا.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦ - ٢٢٧.

الزَّوْجَةِ. ويرى أحمدُ والشافعيُّ وأهلُ الظَّاهِرِ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُطَلِّقُ وَإِنَّمَا يُضَيِّقُ عَلَى الزَّوْجِ وَيَخَيِّسُهُ حَتَّى يُطَلِّقَهَا بِنَفْسِهِ. وَأَمَّا الْأَحْنَفُ فَيَرَوْنَ أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَجَامِعْهَا فَإِنَّهَا تَطْلُقُ طَلَقًا بَائِنًا بِمَجْرَدِ مُضِيِّ الْمُدَّةِ. وَلَا يَكُونُ لِلزَّوْجِ حَقٌّ الْمَرَاஜَعَةِ لِأَنَّهُ أَسَاءَ فِي اسْتِعْمَالِ حَقِّهِ بِامْتِنَاعِهِ عَنِ الْوَطْءِ بِغَيْرِ عَذْرِ؛ فَقَوَّتْ حَقُّ زَوْجَتِهِ وَصَارَ بِذَلِكَ ظَالِمًا لَهَا. ويرى الإمامُ مالِكٌ أَنَّ الزَّوْجَ يُلْزِمُهُ حَكْمُ الْإِبْلَاءِ إِذَا قَصَدَ الْإِضْرَارَ بِتَرْكِ الْوَطْءِ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَى ذَلِكَ لَوْ قُوعِ الضَّرَرِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كَمَا هُوَ وَاقِعٌ فِي حَالَةِ الْيَمِينِ.

الطَّلَاقُ الَّذِي يَقَعُ بِالْإِبْلَاءِ: والطلاقُ الذي يَقَعُ بِالْإِبْلَاءِ طَلَاقُ بَائِنٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ رَجْعِيًّا لَأَمْكَنَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى الرَّجْعَةِ، لِأَنَّهَا حَقٌّ لَهُ، وبِذَلِكَ لَا تَتَحَقَّقُ مَصْلَحَةُ الزَّوْجَةِ، وَلَا يَزُولُ عَنْهَا الضَّرَرُ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى أَنَّهُ طَلَاقُ رَجْعِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَائِنٌ، وَلِأَنَّهُ طَلَاقُ زَوْجَةٍ مَدْخُولٍ بِهَا مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ وَلَا اسْتِيفَاءٍ عَوْدٍ.

عَقْدُ الزَّوْجَةِ الْمُؤَلَّى مِنْهَا: ذهبَ الجمهورُ إِلَى أَنَّ الزَّوْجَةَ الْمُؤَلَّى مِنْهَا تَعْتَدُ كَسَائِرِ الْمُطَلَّقاتِ لِأَنَّهَا مُطَلَّقةٌ، وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: لَا تَلْزَمُهَا عِدَّةٌ إِذَا كَانَتْ قَدْ حَاضَتْ فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ثَلَاثَ حَيَضٍ. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَقَالَ بِقَوْلِهِ طَائِفَةٌ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُجَّتُهُ: أَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا وُضِعَتْ لِتَبَرَأَةِ الرَّجْمِ؛ وَهَذِهِ قَدْ حَصَلَتْ لَهَا الْبَرَاءَةُ.

حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ

يرى حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنَّ تَطَبُّعَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَأَنْ تَحْفَظَهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ، وَأَنْ تَمْتَنِعَ عَنْ مُقَارَفَةِ أَيِّ شَيْءٍ يَضِيْقُ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَا تَغْبِسُ فِي وَجْهِهِ، وَلَا تَبْدُو فِي صُورَةٍ يَكْرَهُهَا... وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْحَقُوقِ. رَوَى الْحَاكِمُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟... قَالَ: زَوْجُهَا... قَالَتْ: فَأَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ؟... قَالَ: أُمُّهُ». وَيُؤَكِّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَقَّ فَيَقُولُ: «لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ. وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الزَّوْجَاتِ الصَّالِحَاتِ فَقَالَ: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾^(١). وَالْقَانِتَاتُ هُنَّ الطَّائِعَاتُ. وَالْحَافِظَاتُ لِلْغَيْبِ: أَيُّ اللَّائِي يَحْفَظْنَ غَيْبَةَ أَزْوَاجِهِنَّ، فَلَا يَخُونُهُنَّ فِي نَفْسٍ أَوْ مَالٍ. وَهَذَا أَسْمَى مَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ، وَبِهِ تَدُومُ الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةُ، وَتَسَعَّدُ. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النِّسَاءِ

مَنْ إِذَا نَظَرَتْ إِلَيْهَا سَرَّتَكَ، وَإِذَا أَمَرَتْهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ. وَمُحَافَظَةُ الزَّوْجَةِ عَلَى هَذَا الْخُلُقِ يُعْتَبَرُ جِهَادًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا وَافِدَةُ النِّسَاءِ إِلَيْكَ: هَذَا الْجِهَادُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى الرِّجَالِ، فَإِنْ يُصِيبُوا أُجِرُوا وَأَنْ قُتِلُوا كَانُوا أَخْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُزَوَّقُونَ. وَنَحْنُ مَعَشَرَ النِّسَاءِ نَقُومُ عَلَيْهِمْ، فَمَا لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟... فَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَتَلْعَبِينَ مِنْ لَقِيَتِ مِنَ النِّسَاءِ أَنَّ طَاعَةَ الزَّوْجِ وَاعْتِرَافًا بِحَقِّهِ يَغْدِلُ ذَلِكَ. وَقَلِيلٌ مِنْكُمْ مَنْ يَفْعَلُهُ...».

وَمِنْ عَظَمِ هَذَا الْحَقِّ أَنَّ قَرْنَ الْإِسْلَامِ طَاعَةَ الزَّوْجِ بِإِقَامَةِ الْفَرَائِضِ الدِّينِيَّةِ وَطَاعَةَ اللَّهِ، فَقَرْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». وَأَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْمَرْأَةَ النَّارَ، عِصْيَانُهَا لِزَوْجِهَا، وَكُفْرَانُهَا إِحْسَانَهُ إِلَيْهَا، فَقَرْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «أُطْلِعْتُ فِي النَّارِ إِذَا أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ؛ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِخْدَافِ الدُّهْرِ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، قَبَاتَ عَضْبَانٌ، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَحَقُّ الطَّاعَةِ هَذَا مُقَيَّدٌ بِالْمَعْرُوفِ؛ فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، فَلَوْ أَمَرَهَا بِمَعْصِيَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تُخَالِفَهُ. وَمِنْ طَاعَتِهَا لِزَوْجِهَا أَلَّا تَصُومَ نَافِلَةً إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَلَّا تَخُجَّ تَطَرُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَلَّا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ رَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَلَّا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ^(١) وَأَنْ لَا تَصُومَ يَوْمًا وَاحِدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا لِفَرِيضَةٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ أَثِمْتَ، وَلَمْ يَتَقَبَّلْ مِنْهَا، وَأَلَّا تُنْطِقَ مِنْ بَيْتِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ فَعَلْتَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ، وَعَلَيْهَا الْوِزْرُ... وَأَلَّا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ لَعَنَتْهَا اللَّهُ، وَمَلَائِكَةُ الْغَضَبِ حَتَّى تَتُوبَ أَوْ تَرْجَعَ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا».

عَدَمُ إِدْخَالِ مَنْ يَكْرَهُ الزَّوْجَ: وَمِنْهُ حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تُدْخِلَ بَيْتَهُ أَحَدًا يَكْرَهُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. عَنْ عُمَرُو بْنِ الْأَخْوَصِ الْجُسَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ

الْوَدَاعِ يَقُولُ، بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعَّظَ. ثُمَّ قَالَ: «أَلَا، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ» (١) عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَأَعْجِرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا... أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَحَقُّكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُؤْطِئْنَ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُوهُ وَلَا يَأْذَنَ فِي بُيُوتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُوهُ... أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ». رواه ابن ماجه والتِّرْمِذِيُّ، وقال: حديث حسن صحيح.

خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا: أساسُ العلاقة بين الزوج وزوجته هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. وأصل ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (٢). فالآيةُ تُعْطِي المرأةَ مِنَ الحقوقِ مِثْلَ ما للرجلِ عليها، فكلَّما طَوَّلَتِ المرأةُ بِشَيْءٍ طَوَّلَ الرجلُ بِمِثْلِهِ. والاساسُ الَّذِي وَضَعَهُ الإسلامُ للتعاملِ بينَ الزوجينِ وتنظيمِ الحياةِ بينهما - هو أساسُ فطريٍّ وطبيعيٍّ... فالرجلُ أَقْدَرُ على العملِ والكَدِّ والكَسْبِ خارجَ المنزلِ، والمرأةُ أَقْدَرُ على تدبيرِ المنزلِ، وتربيةِ الأولادِ، وتيسيرِ أسبابِ الراحةِ البَنِيَّةِ، والطَّمَانِينَةِ المنزليةِ، فَيَكْتَلِفُ الرجلُ ما هو مناسبٌ لَهُ، وَتَكْتَلِفُ المرأةُ ما هو من طبيعتها، وبهذا ينتظمُ البيتُ من ناحيةِ الداخلِ والخارجِ دونَ أَنْ يَجِدَ أَيُّ واحدٍ من الزوجينِ سَبَبًا من أسبابِ انقسامِ البيتِ على نفسه. وقد حَكَمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه وكرَّم الله وجهه وبينَ زَوْجَتِهِ فَاطِمَةَ رضي الله عنها... فجعلَ على فَاطِمَةَ خِدْمَةَ البيتِ، وجعلَ على عليٍّ العملَ والكَسْبَ.

روى البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا آتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تَلْقَى فِي يَدَيْهَا مِنَ الرَّحَى وَتَسْأَلُهُ خَادِمَةً. فَقَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِمَّا سَأَلْتُمَا: إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَسَبِّحَا اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَأَحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَادِمٍ». وعن أسماء بنتِ أبي بكرٍ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَخْدُمُ الزُّبَيْرَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ كُلِّهِ وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ فَكُنْتُ أُسْوِسُهُ وَكُنْتُ أَحْشُ لَهُ، وَأَقُومُ عَلَيْهِ، وَكَانَتْ تَغْلِقُهُ، وَتَسْقِي الْمَاءَ، وَتَحْرُزُ الدَّلْوَ، وَتَغْجِنُ، وَتَنْقُلُ التَّوْبَى عَلَى رَأْسِهَا مِنْ أَرْضٍ لَهُ عَلَى ثَلَاثِي فَرَسَخٍ. ففِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مَا يَفِيدُ أَنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَقُومَ بِخِدْمَةِ بَيْتِهَا كَمَا أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَقُومَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا. وَقَدْ شَكَتِ السَّيِّدَةُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا كَانَتْ تَلْقَاهُ مِنْ خِدْمَةٍ، فَلَمْ يَقُلْ

الرسول ﷺ لعلِّي: لا خِدْمَةٌ عليها وإِنَّمَا هي عليك. وكذلك لما رأى خِدْمَةَ أسماءَ لزوجِها لم يقلْ لا خِدْمَةَ عليها، بل أقرَّه على استخدامها. وأقرَّ سائر أصحابه على خِدْمَةِ أزواجِهم، مع علمه بأنَّ مَنَّهُنَّ الكَارِهَةُ والرَّاضِيَةُ. قال ابن القيم: هذا أمرٌ لا رَيْبَ فيه، ولا يَصِحُّ التفريق بين شريفة ودنيئة، وفقيرة وغنية. فهذه أشرف نساء العالمين كانت تَخْدُمُ زوجَها، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الخِدْمَةَ، فلم يُشكِها^(١).

قال بعض علماء المالكية^(٢): إنَّ على الزوجة خِدْمَةَ مَسْكِنِها، فإن كانت شريفة المَحَلِّ لَيْسَ أَرْبُوءَ، أو تَرْفُها، فعلِهاا التَّدْبِيرُ لِلْمَنْزِلِ وأمرُ الخَادِمِ، وإن كانت متوسطة الحالِ فعلِهاا أَنْ تَقْرُسَ الْفِرَاشَ ونحو ذلك. وإن كانت دونَ ذلك فعلِهاا أَنْ تَقُمَ الْبَيْتَ وَتَطْبُخَ وَتَغْسِلَ، وإن كانت من نساء الكُرْدِ والدَّيْلَمِ والجَبَلِ كُلَّتْ ما يُكَلِّفُهُ نساؤُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣). وقد جرى عُرْفُ الْمُسْلِمِينَ في بلدانِهِمْ في قديمِ الأَمْرِ وحديثِهِ بما ذكرنا. إلا أنَّ أزواجَ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابِهِ كانوا يَتَكَلَّفُونَ الطَّحِينَ وَالْخَبِيزَ وَالطَّبِيخَ وَقْرُسَ الْفِرَاشِ وتقريبَ الطعامِ وأشباه ذلك، ولا نعلمُ امرأةً امتَنَعَتْ عن ذلك، ولا يَسُوعُ لها الامتناعُ؛ بل كانوا يضربون نساءَهُمْ إذا قَصُرْنَ في ذلك، وبأخذونَهُنَّ بِالْخِدْمَةِ... فلولا أَنَّها مُسْتَحَقَّةٌ لما طالَبُوهُنَّ. هذا هو المذهبُ الصحيحُ خلافاً لما ذهب إليه مالكٌ وأبو حنيفةٌ والشَّافِعِيُّ مِنْ عَدَمِ وجوبِ خِدْمَةِ المرأةِ لزوجِها، وقالوا: إنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ إِنَّمَا اقْتَضَى الْاسْتِمْتَاعَ لا الاستِخدامَ وبَدَلِ المنافع... والأحاديثُ المذكورةُ تدلُّ على التطوُّعِ ومكارِمِ الأخلاقِ.

تَجَاوَزُ الصَّدَقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ: الْمُحَافَظَةُ عَلَى الانْسِجَامِ فِي الْبَيْتِ، وَتَقْوِيَةُ رَوَابِطِ الْأَسْرَةِ غَايَةً مِنَ الْغَايَاتِ الَّتِي يُسْتَبَاحُ مِنْ أَجْلِ الْحَصُولِ عَلَيْهَا تَجَاوَزُ الصَّدَقِ. رَوَى أَنَّ ابْنَ أَبِي عُدْرَةَ الدَّوْلِيِّ - أَيَّامَ خِلَافَةِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَخْلَعُ النِّسَاءَ اللَّائِيَّ يَتَزَوَّجُ بِهِنَّ، فَطَارَتْ لَهُ فِي النِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ أَخْذُوتَةٌ يَكْرَهُهَا، فَلَمَّا عَلِمَ بِذَلِكَ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ حَتَّى أَتَى بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، ثُمَّ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَتَشْدُكِ بِاللَّهِ^(٤) هَلْ تُبَغِّضِينَنِي؟ قَالَتْ: لَا تُتَشَدَّنِي بِاللَّهِ. قَالَ: فَإِنِّي أَتَشْدُكِ بِاللَّهِ. قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ لَابْنِ الْأَرْقَمِ أَتَسْمَعُ؟ ثُمَّ انْطَلَقَا حَتَّى أَتَيَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونَ أَنِّي أَظْلِمُ النِّسَاءَ، وَأَخْلَعُهُنَّ، فَاسْأَلِ ابْنَ الْأَرْقَمِ، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ، فَارْسَلْ إِلَى امْرَأَةِ ابْنِ أَبِي عُدْرَةَ فَجَاءَتْ هِيَ وَعَمَّتُهَا، فَقَالَ: أَنْتِ الَّتِي تُحَدِّثِينَ لَزَوْجِكَ أَنَّكَ تُبَغِّضِينَنِي؟

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٤) أسألك.

(١) يشكها: أي لم يسمع شكايها.

(٢) من تفسير القرطبي.

فَقَالَتْ: إِنِّي أَوَّلُ مَنْ تَابَ، وَرَاجَعَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى، إِنَّهُ نَاشَدَنِي فَتَحَرَّجْتُ أَنْ أَكْذِبَ. أَفَأَكْذِبُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَانْكَذِيبِي، فَإِنْ كَانَتْ إِخْدَاكُنْ لَا تُحِبُّ أَحَدَنَا فَلَا تُحَدِّثُهُ بِذَلِكَ، فَإِنَّ أَقْلَ الْبُيُوتِ الَّذِي يُعْتَنَى عَلَى الْحُبِّ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يَتَعَاشَرُونَ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَخْسَابِ. وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُضْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا». قَالَتْ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يُرْخِصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ يَغْنِي الْحَرْبَ وَالْإِضْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَالْمَرْأَةِ زَوْجَهَا، فَهَذَا حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي إِبَاحَةِ بَعْضِ الْكَذِبِ لِلْمَصْلَحَةِ.

إِمْسَاكُ الزَّوْجَةِ بِمَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ: مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ أَنْ يُنْصِفَ زَوْجَتَهُ بِمَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ، وَيَمْنَعَهَا عَنِ الْخُرُوجِ مِنْهُ^(١) إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيُسْتَرْطُ فِي الْمَسْكَنِ أَنْ يَكُونَ لَائِقًا بِهَا، وَمُحَقَّقًا لِاسْتِقْرَارِ الْمَعِيشَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَهَذَا الْمَسْكَنُ يُسَمَّى بِالْمَسْكَنِ الشَّرْعِيِّ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَسْكَنُ لَائِقًا بِهَا وَلَا يُمَكِّنُهَا مِنْ اسْتِيفَاءِ الْحَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ الْمَقْصُودَةِ مِنَ الزَّوْاجِ - فَإِنَّهُ لَا يُلْزِمُهَا الْقَرَارَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْكَنَ غَيْرَ شَرْعِيِّ. وَمِثَالُ ذَلِكَ، مَا إِذَا كَانَ بِالْمَسْكَنِ آخَرُونَ يَمْنَعُهَا وَجُودَهُمْ مَعَهَا مِنَ الْمُعَاشَرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ كَانَ يَلْحَقُهَا بِذَلِكَ ضَرَرٌ، أَوْ تَخْشَى مِنْهُ مَتَاعَهَا... وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَسْكَنُ خَالِيًا مِنَ الْمُرَافِقِ الضَّرُورِيِّ، أَوْ كَانَ بِحَالٍ تَسْتَوْجِشُ مِنْهَا الزَّوْجَةَ، أَوْ كَانَ الْجِيرَانُ جِيرَانًا شَوْءًا.

الانْتِقَالُ بِالزَّوْجَةِ: مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ أَنْ يَنْتَقِلَ بِزَوْجَتِهِ حَيْثُ يَشَاءُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارِوهُنَّ لِضَيِّقَاتِكُنَّ﴾^(٢). وَاللَّهُمَّ عَنِ الْمَضَارَّةِ يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ الْقَصْدُ مِنَ الْانْتِقَالِ بِالزَّوْجَةِ الْمَضَارَّةَ بِهَا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ هُوَ الْمُعَاشَرَةُ، وَمَا يَقْصَدُ بِالزَّوْاجِ، فَإِنْ كَانَ يَقْصِدُ الْمَضَارَّةَ وَالتَّضْيِيقَ عَلَيْهَا فِي طَلِبِهِ نَقْلَهَا كَأَنْ تَهَبَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ أَوْ تَتْرُكَ لَهُ شَيْئًا مِنَ النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ لَهَا، أَوْ لَا يَكُونُ مَأْمُونًا عَلَيْهَا - فَلَهَا الْحَقُّ فِي الْاِمْتِنَاعِ. وَلِلْقَاضِي أَنْ يَخْكُمَ لَهَا بِعَدَمِ اسْتِجَابَتِهَا لَهُ. وَقَيَّدَ الْفُقَهَاءُ اسْتِعْمَالَ هَذَا الْحَقِّ أَيْضًا بِأَلَّا يَكُونَ فِي الْانْتِقَالِ بِهَا خَوْفُ الضَّرَرِ عَلَيْهَا. كَأَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ غَيْرَ آمِنٍ، أَوْ يَشُقَّ عَلَيْهَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تُحْتَمَلُ فِي الْعَادَةِ، أَوْ يُخَافُ فِيهِ مِنْ عَدُوٍّ. فَإِذَا خَافَتِ الزَّوْجَةُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَهَا أَنْ تَمْتَنَعَ عَنِ السَّفَرِ وَقَدْ جَاءَ فِي إِحْدَى الْمَذْكُورَاتِ الْقَضَائِيَّةِ مَا يَلِي: «وَلَمَّا كَانَتْ مَصْلَحَةٌ

(١) ولهذا بخلاف زيارة أبيها فلها أن تزورها كل أسبوع أو بحسب ما جرى به العرف ولو لم يأذن لها، لأن ذلك من صلة الرحم الواجبة ولها أن تمرض المريض منها إذا لم يوجد من يمرضه ولو لم يرض زوجها لأن ذلك واجب ولا يجوز أن يمنعها من الواجب.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

الزَّوْجَيْنِ مِنَ الثَّقَلَةِ وَعَدَمِهَا لَا تَتَحَدَّدُ وَلَا تُضَبِّطُ أَطْلُقُوهَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَجْهَهَا اعْتِمَاداً عَلَى فِطْنَةِ الْقَاضِي وَعَدَالَتِهِ وَحُكْمَتِهِ... فَإِنَّ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ الزَّوْجِ فِي شَخْصِهِ مَأْمُوناً عَلَى زَوْجَتِهِ لَا يَكْفِي لِتَحْقِيقِ الْمَصْلَحَةِ فِي الْإِجْبَارِ عَلَى الثَّقَلَةِ. بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ أَحْوَالِ أُخْرَى تَرْجِعُ إِلَى الزَّوْجِ وَالْإِثْمِ فِي الزَّوْجَةِ. وَإِلَى الْبُلْدَانِ الْمُنْقُولِ مِنْهَا وَالْمُنْتَقِلِ إِلَيْهَا. كَأَن يَكُونَ الْبَاعْثُ عَلَى الْإِثْمِ مَصْلَحَةٌ يُعْتَدُّ بِهَا، قَلَمًا يُمَكِّنُ الْحَصُولَ عَلَيْهَا بِدُونِ الْإِغْرَابِ وَكَأَن يَكُونَ الزَّوْجُ قَادِراً عَلَى نَفَقَاتِ ارْتِمَالِهَا كَأَمْثَالِهَا، وَفِي يَدِهِ فَضْلٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَوْ اتَّجَرَ فِيهِ مَثَلًا لَرَبِحَ مَا يَعْدِلُ نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةَ عِيَالِهِ، أَوْ صِنَاعَةً فَنِيَّةٌ تَقُومُ بِمَعَاشِهِ وَمَعَاشِهِمْ.

وَكَأَن يَكُونَ الطَّرِيقُ بَيْنَ الْبُلْدَيْنِ مَأْمُوناً عَلَى النَّفْسِ وَالْعَرَضِ وَالْمَالِ. وَكَأَن تَكُونَ الزَّوْجَةُ بِحَيْثُ تَقْوَى عَلَى مَشَقَّةِ السَّفَرِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يُرِيدُ نَقْلَهَا إِلَيْهِ. وَكَأَن لَا يَكُونَ الْحَلُّ الَّذِي نَقْلَهَا إِلَيْهِ بِطَبِيعَتِهِ مُتَّبِعاً لِلْحُمِيَّاتِ، وَالْأَوْثَقَةِ، وَالْأَمْرَاضِ. وَكَأَن لَا يَكُونَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْبُلْدَيْنِ فِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ مَثَلًا مِمَّا لَا تَحْتَمِلُهُ الْأَمْرِجَةُ وَالطَّبَاعُ. وَكَأَن تَكُونَ كِرَامَةُ الزَّوْجَةِ فِي مَوْضِعِ نُقْلَتِهَا مَحْفُوظَةً كِكِرَامَتِهَا فِي مَحَلَّتِهَا الْأَصْلِيَّةِ. وَكَأَن لَا يُلْحَقُهَا بِسَبَبِ الْإِثْمِ ضَرَرٌ مَادِّيٌّ أَوْ أَدَبِيٌّ... إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْإِغْتِرَابَاتِ الَّتِي يَجِبُ مِلَاحَظَتُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الظُّرُوفِ وَتَحْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْمَوَاطِنِ وَلَا تَخْفَى عَنِ الْقَاضِي الْقَطِينِ. وَهَذَا مِنْ خَيْرِ مَا يُقَالُ تَفْصِيلاً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

اشْتِرَاطُ عَدَمِ خُرُوجِ الزَّوْجَةِ مِنْ دَارِهَا: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَشَرَطَ لَهَا أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ لَا يُخْرِجَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهَا فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهَذَا الشَّرْطِ، لِقَوْلِ الرَّشُولِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ، مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّةٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ. وَذَهَبَ غَيْرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهَذَا الشَّرْطِ. وَلَهُ نَقْلُهَا عَنْ دَارِهَا. وَقَالُوا فِي الْحَدِيثِ: إِنَّ الشَّرْطَ الْوَاجِبَ الْوَفَاءَ بِهِ هُوَ مَا كَانَ خَاصّاً فِي الْمَهْرِ، وَالْحَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْجُزْءِ السَّادِسِ الشُّرُوطُ فِي الزَّوْاجِ، وَإِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ مُفَصَّلاً.

مَنْعُ الزَّوْجَةِ مِنَ الْعَمَلِ: فَرَّقَ الْعُلَمَاءُ بَيْنَ عَمَلِ الزَّوْجَةِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى تَنْقِصِ حَقِّ الزَّوْجِ، أَوْ ضَرَرِهِ، أَوْ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ، وَبَيْنَ الْعَمَلِ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ - فَمَنْعُوا الْأَوَّلَ، وَأَجَازُوا الثَّانِي. قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ، مِنْ فُقَهَاءِ الْأَحْنَافِ: «وَالَّذِي يَنْبَغِي تَحْرِيرُهُ أَنْ يَكُونَ مَنْعُهَا مِنْ كُلِّ عَمَلٍ يُؤَدِّي إِلَى تَنْقِصِ حَقِّهِ، أَوْ ضَرَرِهِ، أَوْ إِلَى خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ. أَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهَا مِنْهُ وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ مَنْعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَرِفُ عَمَلًا هُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ الْخَاصَّةِ بِالْمَرْأَةِ مِثْلُ عَمَلِ الْقَابِلَةِ.

خُرُوجَ الْمَرْأَةِ يَطْلُبُ الْعِلْمُ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ الَّذِي تَطْلُبُهُ الْمَرْأَةُ مَفْرُوضاً^(١) عَلَيْهَا وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُعَلِّمَهَا إِيَّاهُ - إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّعْلِيمِ - فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَخْرُجَ حَيْثُ الْعُلَمَاءُ وَمَجَالِسُ الْعِلْمِ، لِتَتَعَلَّمَ أَحْكَامَ دِينِهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ... أَمَّا إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ عَالِمَةً بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ مُتَّفَقًا فِي دِينِ اللَّهِ وَقَامَ بِتَعْلِيمِهَا، فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

تَأْدِيبُ الزَّوْجَةِ عِنْدَ الشُّشُورِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَفْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا بُعْدَ لَكُمْ عَنْهُنَّ سَبِيلًا﴾^(٢). نُشُوزُ الزَّوْجَةِ: هُوَ عِصْيَانُ الزَّوْجِ وَعَدَمُ طَاعَتِهِ أَوْ امْتِنَاعُهَا عَنْ فِرَاشِهِ، أَوْ خُرُوجُهَا مِنْ بَيْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. وَعِظَتُهَا تَذْكِيرُهَا بِاللَّهِ وَتَخْوِيفُهَا بِهِ، وَتَنْبِيهُهَا لِلْوَاجِبِ عَلَيْهَا مِنَ الطَّاعَةِ وَمَا لَزُوجَتِهَا عَلَيْهَا مِنْ حَقٍّ، وَلَقَّتْ نَظَرَهَا إِلَى مَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْإِثْمِ بِالْمُخَالَفَةِ وَالْعِصْيَانِ، وَمَا يَفُوتُ مِنْ حَقُوقِهَا مِنَ النِّفَقَةِ، وَالْكِسْوَةِ. وَالْهَجْرُ فِي الْمَضْجَعِ: أَيُّ فِي الْفِرَاشِ. وَأَمَّا الْهَجْرُ فِي الْكَلَامِ فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، لَمَّا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ». وَلَا تُضْرَبُ الزَّوْجَةُ لِأَوَّلِ نُشُوزِهَا... وَالْآيَةُ فِيهَا إِضْمَارٌ وَتَقْدِيرٌ. أَيُّ: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ﴾^(٣). فَإِنْ نَشَزَتْ، «فَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»، فَإِنْ أَضْرَزَتْ «فَاضْرِبُوهُمْ»... أَيُّ إِذَا لَمْ تَرْتَدِّعْ بِالْوَعْظِ وَالْعَجْرِ فَلَهُ ضَرْبُهَا... يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكَرُّهُنَّ... فَإِنْ فَعَلْنَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ» أَيُّ غَيْرَ شَدِيدٍ.

وعليه أَنْ يَجْتَنِبَ الْوَجْهَ، وَالْمَوَاضِعَ الْمُخَوِّفَةَ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّأْدِيبَ. لَا الْإِثْلَافَ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

تَرْئِيفُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجَتِهَا: مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ تَتَرَيَّنَ الْمَرْأَةُ لِزَوْجَتِهَا بِالْكُحْلِ وَالْخِضَابِ، وَالطَّبِيبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الزَّيْنَةِ. رَوَى أَحْمَدُ عَنْ كَرِيمَةَ بِنْتِ هَمَّامٍ: «قَالَتْ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا تَقُولِينَ - أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ - فِي الْجَنَائِزِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ حَبِيبِي ﷺ يُعْجِبُهُ لَوْنُهُ، يَكْرَهُ رِيحَهُ، وَلَيْسَ يَخْرُمُ عَلَيْكُنَّ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ، أَوْ عِنْدَ كُلِّ حَيْضَةٍ».

(١) العلم الفرض: هو العلم بالعمل الذي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عمله فرض العلم به.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٤.

التَّبْرُجُ

مَعْنَاهُ: التَّبْرُجُ تَكْلُفٌ إِظْهَارٍ مَا يَجِبُ إِخْفَاؤُهُ. وَأَضْلُهُ الْخُرُوجُ مِنَ التَّبْرُجِ، وَهُوَ الْقَضَرُ، ثُمَّ اسْتِغْمَلَ فِي خُرُوجِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْجَشَمَةِ وَإِظْهَارِ مَقَاتِنِهَا وَإِبْرَازِ مُحَاسِنِهَا...

التَّبْرُجُ فِي الْقُرْآنِ: وَقَدْ وَرَدَ التَّبْرُجُ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

المَوْضِعُ الْأَوَّلُ: فِي سُورَةِ النُّورِ. جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾^(١).

والمَوْضِعُ الثَّانِي: وَرَدَ فِي التَّهْفِي عَنْهُ وَالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(٢).

مَنَافَاتُهُ لِلدِّينِ وَالْمَدِينَةِ: إِنَّ أَمَمًا مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنِ الْحَيَوَانِ اتِّخَاذُ الْمَلَابِسِ وَأَدَوَاتِ الزَّيْنَةِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكْمُ وَرَيْشًا وَلِبَاسُ الْقُوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾^(٣). وَالْمَلَابِسُ وَالزَّيْنَةُ هُمَا مَظْهَرَانِ

مِنْ مَظَاهِرِ الْمَدِينَةِ وَالْحَضَارَةِ، وَالتَّجَرُّدُ عَنْهُمَا إِثْمًا هُوَ رَدَّةٌ إِلَى الْحَيَوَانِيَّةِ، وَغَوْدَةٌ إِلَى الْحَيَاةِ الْبَدَائِيَّةِ. وَالْحَيَاةُ، وَهِيَ تَسِيرُ سَيْرَهَا الطَّبِيعِيَّ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْوَرَاءِ إِلَّا إِذَا حَدَّثَتْ لَهَا نَكْسَةٌ تُبَدِّلُ آرَاءَهَا، وَتُغَيِّرُ أَفْكَارَهَا وَتَجْعَلُهَا تَعَوُّدَ الْقَهْقَرَى نَاسِيَةً أَوْ مُتَنَاسِيَةً مَكَاسِبَهَا الْحَضَارِيَّةَ وَرَقِيَّتَهَا الْإِنْسَانِيَّةَ...

وَإِذَا كَانَ اتِّخَاذُ الْمَلَابِسِ لَازِمًا مِنْ لَوَازِمِ الْإِنْسَانِ الرَّاقِي، فَإِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ الْأَزْمَ، لِأَنَّهُ هُوَ الْحِفَاطُ الَّذِي يَحْفَظُ عَلَيْهَا دِينَهَا وَشَرَفَهَا وَكَرَامَتَهَا وَعَقَاقَهَا وَحَيَاءَهَا. وَهَذِهِ الصِّقَاتُ الْأَصْقُ بِالْمَرْأَةِ، وَأَوَّلَى بِهَا مِنَ الرَّجُلِ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ الْجَشَمَةُ أَوْلَى بِهَا وَأَحَقُّ. إِنَّ أَعَزَّ مَا تَمْلِكُهُ الْمَرْأَةُ، الشَّرَفُ، وَالْحَيَاءُ، وَالْعَقَافُ، وَالْمَحَافِظَةُ عَلَى هَذِهِ الْفَضَائِلِ مَحَافِظَةٌ عَلَى إِنْسَانِيَّةِ الْمَرْأَةِ فِي أَسْمَى صُورِهَا، وَلَيْسَ مِنْ صَالِحِ الْمَرْأَةِ وَلَا مِنْ صَالِحِ الْمَجْتَمَعِ أَنْ تَتَخَلَّى الْمَرْأَةُ عَنِ النِّصْيَانَةِ وَالْإِخْتِشَامِ. وَلَا سِيَّمَا وَأَنَّ الْغَرِيزَةَ الْجَنَسِيَّةَ هِيَ أَعْنَفُ الْغَرَائِزِ وَأَشَدُّهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَالتَّبَدُّلُ مُشِيرٌ لِهَذِهِ الْغَرِيزَةِ وَمُطْلِقٌ لَهَا مِنْ عَقَالِهَا. وَوَضْعُ الْحُدُودِ وَالْقِيُودِ وَالسُّدُودِ أَمَامَهَا بِمَا يُخَفِّفُ مِنْ جَذْبَتِهَا وَيُطْفِئُ مِنْ جَذْوَتِهَا وَيَهْدِيهَا تَهْدِيَةً جَدِيدًا بِالْإِنْسَانِ وَكَرَامَتِهِ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا غَنِيَ الْإِسْلَامُ

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةُ: ٣٣.

(١) سُورَةُ النُّورِ، آيَةُ: ٦٠.

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، آيَةُ: ٢٦.

عناية خاصة بملابس المرأة، وتناول القرآن مَلَائِسَ المرأة مفضلاً لحدودها، على غير عادة القرآن في تناول المسائل الجزئية، بالتفصيل فهو يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ ادْفَعِ أَنْ يَعْرِفَنَّ فَلَا يُؤْذِينَ﴾^(١).

وتوجيه الخطاب إلى نساء النبي ﷺ وبناته ونساء المؤمنين دليل على أن جميع النساء مطالبات بتنفيذ هذا الأمر دون استثناء واحدة منهنَّ مهما بلغت من الطهر، ولو كانت في طهارة بنات النبي عليه الصلاة والسلام وطهارة نساياه. ويولي القرآن هذا الأمر عناية بالغة ويفصل ذلك تفصيلاً، فيبيِّن ما يحلُّ كشفه وما يجب ستره، فيقول: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَتَّخِضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾^(٢). الخ الآية. حتى ولو كانت المرأة عجوزاً لا رغبة لها ولا رغبة فيها. يقول الله تعالى: ﴿وَالْفَوَاحِشُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ نِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ﴾^(٣) خَيْرٌ لَّهُنَّ^(٤).

ويهتم الإسلام بهذه القضية، فيحدد السن التي تبدأ بها المرأة في الاختشام فيقول الرسول ﷺ: «يَا أَسْمَاءُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتِ الْمَحِيضَ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا أَنْ تَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا... وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفِّهِ». والمرأة فتنة، ليس أضرُّ على الرجال منها، يقول الرسول ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ وَمَعَهَا شَيْطَانٌ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ أَذْبَرَتْ وَمَعَهَا الشَّيْطَانُ». وتَجَرَّدُ المرأة من ملابسها وإبداء مفاتيحها يسلبها أخصَّ خصائصها من الحياء والشرف، ويهيئُ بها عن مُستَوَاهَا الإنساني. وَلَا يُطَهَّرُهَا مِمَّا التَّصَقَّ بِهَا مِنْ رَجَسٍ سِوَى جَهَنَّمَ. يقول الرسول ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: رَجُلٌ بَأْيَدِيهِمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُشْمُ مِنْ مَسَافَةٍ كَذَا وَكَذَا».

وفي عهد النبوة كان رسول الله ﷺ يرى بعض مظاهر التَّبَرُّج، فإلِفَتْ نَظَرَ النِّسَاءِ إِلَى أَنْ هَذَا فَسَقَ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَيَرُدُّهُنَّ إِلَى الْجَادَّةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَيَحْمِلُ الْأَوْلِيَاءُ وَالْأَزْوَاجُ تَبَعَةَ هَذَا الْأَنْحِرَافِ، وَيُنْذِرُهُمْ بِعَذَابِ اللَّهِ.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٩.

(٢) سورة النور، الآية: ٣١.

(٣) يستعففن: أي يسترن.

(٤) سورة النور، الآية: ٦٠.

١ - عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّتْ بِأَبِي هُرَيْرَةَ امْرَأَةٌ وَرِيحُهَا تَغْصِفُ^(١) فَقَالَ لَهَا أَيْنَ تُرِيدِينَ^(٢) يَا أُمَّةَ الْجَبَّارِ؟ قَالَتْ: إِلَى الْمَسْجِدِ. قَالَ: وَتَطْلَيْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَارْجِعِي وَاغْتَسِلِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مِنْ امْرَأَةٍ خَرَجَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرِيحُهَا تَغْصِفُ حَتَّى تَرْجِعَ فَتَغْتَسِلَ»^(٣). وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالْمُغْسِلِ لِيَذْهَبَ رَائِحَتُهَا:

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَخُورًا^(٤) فَلَا تَشْهَدُنَ الْعِشَاءَ». أَيُّ: الْآخِرَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ مُزَيْنَةَ تَزُفُلُ^(٥) فِي زِينَةٍ لَهَا فِي الْمَسْجِدِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْهَوْا^(٦) نِسَاءَكُمْ عَنْ لُبْسِ الزَّيْنَةِ وَالتَّبَخُّرِ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى لَبَسَ نِسَاؤُهُمُ الزَّيْنَةَ وَتَبَخَّرُوا فِي الْمَسْجِدِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه. وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَحْشَى مِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةِ الْعَارِمَةِ فَكَانَ يَطْبُ^(٧) لَهَا قَبْلَ وَقْعِهَا - عَلَى قَاعِدَةٍ - : «الْوَقَايَةُ خَيْرٌ مِنَ الْعِلَاجِ» فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَغَشَّسُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَتَسْمِعُ امْرَأَةً تَقُولُ:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَمِيرٍ فَأَشْرَبَهَا
أَمْ هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى نَضْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ
فَقَالَ: أَمَّا فِي عَهْدِ عُمَرَ فَلَا. فَلَمَّا أَصْبَحَ اسْتَدْعَى نَضْرَ بْنَ حَجَّاجٍ فَوَجَدَهُ مِنْ أَجْمَلِ النَّاسِ وَجْهًا، فَأَمَرَ بِخَلْقِ شَعْرِهِ فَازْدَادَ جَمَالًا، فَتَفَقَّاهُ إِلَى الشَّامِ.

سَبَبُ هَذَا الانْحِرَافِ: وَقَدْ سَبَبَ الْجَهْلُ وَالتَّقْلِيدُ الْأَعْمَى الانْحِرَافَ عَنْ هَذَا الْحَطِّ الْمُسْتَقِيمِ، وَجَاءَ الْاسْتِعْمَارُ فَتَفَخَّ فِيهِ وَأَوْصَلَهُ إِلَى غَايَتِهِ وَمَدَّاهُ، فَأَصْبَحَ مِنَ الْمُغْتَادِ أَنْ يَجِدَ الْمُسْلِمُ الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ، مِتْبَلَّةً، عَارِضَةً مَفَاتِنَهَا، خَارِجَةً فِي زِينَتِهَا، كَاشِفَةً عَنْ صَدْرِهَا وَنَحْرِهَا وَظَهْرِهَا وَذِرَاعَيْهَا وَسَاقِهَا. لَا تَجِدُ أَيَّ غَضَاضَةٍ فِي قَصِّ شَعْرِهَا؛ بَلْ تَجِدُ مِنَ الضَّرُورِيِّ وَضَعَ الْأَصْبَاحِ وَالْمَسَاحِقِ وَالتَّطْلُيبِ وَاخْتِيَارِ الْمَلَابِيسِ الْمُغْرِيَةِ، وَأَصْبَحَ «لِلْمَوْضُاتِ» الْأَزْيَاءِ مَوَاسِمُ خَاصَّةٌ يُعْرَضُ فِيهَا كُلُّ لَوْنٍ مِنَ أَلْوَانِ الْإِغْرَاءِ وَالْإِثَارَةِ. وَتَجِدُ الْمَرْأَةَ مِنْ مَفَاخِرِهَا وَمِنْ

(١) يشتد طيبه، من عصفت الريح عصفاً وعصفوفاً. اشتدت، فهي عاصف وعاصفة.

(٢) إلى أي مكان تذهبين يا مخلوقة القهار وأتمته.

(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه قال الحافظ: إسناده متصل رواه ثقات، ورواه أبو داود وابن ماجه، من طريق عاصم بن عبيد الله العمري.

(٤) عود الطيب أحرقت.

(٥) المشي خيلاء.

(٦) امنعوهن وحذروهن.

(٧) يطب من طَبَّ طَبًّا أَي: يداوي.

مظاهر رقيتها أن تزاد أماكن الفجور والفسق والمراقص والملاهي والمسارح والسينما والملاعب والأندية والقهاري... وتبلغ مُنتهَى هبوطها في المصايف وعلى البلاج. وأصبح من المؤلف أن تعقد مسابقات الجمال تبرز فيها المرأة أمام الرجال، ويوضع تحت الاختبار كل جزء من بدنها، ويقاس كل عضو من أعضائها على مَرَأَى ومستمع من المُتفرجين والمُتفرجات، والعاشين والعاشات وللصُحف وغيرها من أدوات الإعلام مجال واسع في تشجيع هذه السخافات، والتغريب بالمرأة للوصول إلى المستوى الحيواني الرخيص، كما أن لتجار الأزياء دوراً خطيراً في هذا الإسفاف.

نتائج هذا الانجراف: وكان من نتائج هذا الانجراف أن كثر الفسق، وانتشر الزنى، وانهدم كيان الأسرة، وأهملت الواجبات الدينية وتركيت العناية بالأطفال، واشتدت أزمة الزواج، وأصبح الحرام أيسر حصولاً من الحلال... وبالجملية فقد أدى هذا التهتك إلى انحلال الأخلاق وتدمير الآداب التي اصطلح الناس عليها في جميع المذاهب والأديان... وقد بلغ هذا الانجراف حداً لم يكن يخطر على بال مسلم، وتفنن دُعاة التحلل والتفسيخ، واتخذوا أساليب للتجميل واستعمال الزينة ووضعوا لها منهجاً وأعدوا مَعَهَداً لتدريس هذه الأساليب. نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان «مع المرأة» ما يلي: «أول معهد لتدريس تصفيف شعر السيدات في الإسكندرية». «خير ألماني يقوم بالتدريس في المعهد بعد شهر».

لأول مرة تُقيم رابطة مُصنّفي شعر السيدات في الإسكندرية مَعَهَداً لتصفيف شعر السيدات... أقيم المعهد من تبرعات أعضاء الرابطة، تبرّع أحدهم «بسوار» وتبرّع آخر ببعض المكايير ودبابيس الشعر والفرش... وهكذا تكون المعهد بعد أن استأجرت له الرابطة شقة صغيرة ليكون نواة مَعَهَد كبير في المستقبل. وقد أصدرت الرابطة «أمر تكليف» إلى جميع أعضائها «أصحاب المهنة» بالحضور لإلقاء المحاضرات النظرية - والقيام بالتجارب والدروس العملية أمام طلاب المعهد. افتتح المعهد صباح أمس في مقر الرابطة في كليوباترة أحد أعضاء الرابطة بإلقاء محاضرة في كيفية قص الشعر، وبعض الطُرق في فن القص، ثم قام بعمل تسريحة جديدة من تصميمه سماها «الشغلة» لإحدى «المنيكانات» وكان يشرح التسريحة وهو يقوم بها.

سيُدرس في المعهد فن تصفيف الشعر، والصباغة، والألوان، والقص، وتقليم الأظافر، والمساج، والتدليك... يقول رئيس الرابطة في القاهرة وُصِفَ رابطة الإسكندرية: إنه أنشأ مثل هذا المعهد في القاهرة منذ ٥ أشهر، ورغم قصر المدة أحرز المعهد نتيجة مُشرقة، إذ أن الطلبة

والطالبات يستفيدون من تبادل الأفكار بين أعضاء الرابطة، ومن عرض التبرجات وشرحها أمامهم، مما يرفع مستوى المهنة - كما استفادوا أيضاً من حضور بعض الخبراء الألمان ومحاضراتهم العلمية والنظرية أمام الطلبة، وسوف يحضر خبير ألماني إلى معهد الإسكندرية في الشهر القادم، كما تعقد الرابطة في الشهر نفسه مسابقة للحصول على جائزة الجمهورية في فن تصنيف الشعر، وستكون الدراسة في المعهد أسبوعية بصفة مبدئية. انتهى ما نشر بالأهرام.

هذا فضلاً عن الأموال الطائلة التي تستهلك في شراء أدوات التجميل، فقد بلغ عدد الصالونات في القاهرة وخذها ألف صالون لتصنيف وتجميل الشعر، ويوزع في العام ١٠ ملايين قلم روج وعطر وبودرة. ولم يقتصر هذا الفساد على ناحية دون ناحية، بل تجاوزها إلى دور العلم ومعاهد التربية وكليات الجامعة... وكان المفروض أن تُصان هذه الدور من الهبوط حتى تبقى لها خزنتها وكيانها المقدس، فقد جاء في صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٢ ما يلي: «فتاة الجامعة لا تفرق بين حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء»:

في هذه الأيام من كل عام، عندما تُعلن الجامعة عن افتتاح أبوابها، تبدأ الصحف والمجلات في الكتابة عن الفتاة الجامعية وتثار المناقشات حول زينها ومكياجها... فيطالب البعض بتوحيد زينها، وينادي آخرون بمنعها من وضع المكياج، قالت الكاتبة: وأنا لا أريد هذه الآراء؛ لإيماني بأن اختيار الفتاة لأزيائها ينمي من شخصيتها، ويساعد على تكوين ذوقها... والفتيات في معظم جامعات الخارج لا يرتدين زياً موحداً. ولا يُحرمن من وضع المكياج، ولكني مع هذا لا ألوم كثيراً أصحاب هذه الآراء المتطرفة... فالفتاة الجامعية عندنا تدفعهم إلى المطالبة بذلك؛ لأنها لا تعرف كيف تختار الزي والمكياج المناسبين لها كطالبة، ولا تبذل أي مجهود في هذا السبيل... إنها لا تفرق كثيراً بين حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء أو الكرنفال... فهي تذهب إلى الجامعة في «عز الصباح» بفستان ضيق يكاد يمنعها من الحركة، مع الكعب العالي الذي ترتديه... وعندما تغيرة تستبدل به فستاناً واسعاً تحته أكثر من «جيبونة» تُشَلُّ بدورها حركة صاحبيتها، وتجعلها أشبه بالأباجورة المتحركة، وهي فوق هذا - إن نسيث كُتِبَها ومجلد محاضراتها فهي - لا تنسى أبداً الحلق، والعقد، والسوار، والبروش، الذي تحلي به أذنيها وصدرها وذراعيها وشعرها في غير تناسق أو ذوق...

ثم مضت الكاتبة تقول: وهذا كله يرجع في رأيي إلى أن الفتاة الجامعية عندنا لا تأخذ الدراسة الجامعية مأخذ الجد... فهي تضع فوقها زينتها وأناقته... والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح، في وقت نالت فيه ثقافة المرأة أعلى تقدير - ليس معنى هذا أنني أطالب

الفتاة الجامعية ياهمال ملبسها وزينتها... إنني أطالب بالاهتمام أولاً بدروسها، ثم بتخفيف ماكياج وجهها، إن لم يكن مراعاة لحرم الجامعة، فعلى الأقل مراعاة لئلا يفسدها كثرة الماكياج، في سن تكون نضارة الوجه فيها أجمل بكثير من الماكياج المضطجع... ثم بعد ذلك أطلبها بالحد من استعمال الحلي، وبارتداء الملابس البسيطة التي تناسب الفتاة الجامعية كالفستان «الشيزيه» و«التاير» ذي الخطوط البسيطة، والفستان الذي تنسدل جوبته إلى أسفل، في وضع خفيف لا يعزقل حركتها. (الجوب والبلوزة، أو الجوب والبلوفر، أو الجوب والجاكيت) - وأن ترعى في اختيارها لهذه الأزياء الألوان الهادئة التي لا تثير «القبل والقال» بين زملائها الطلبة...

إنني أطلب الفتاة الجامعية باتباع هذا... وأطالب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام على ثياب بناتهم، فالفتاة في العهد الجديد لم يعد هدفها الأول والأخير في الحياة جلب الأنظار إليها «بالدندشة والشخلة». «إنها اليوم يجب أن تصقل بالثقافة والعلم والذوق السليم، فلم يعد أقصى ما تضبو إليه هو مكتب سكرتيرة تجلس عليه لترد على تليفونات المدير، وإنما المجال قد فتح أمامها وجلست إلى مكتب الوزارة...». هذا ما قالت إحدى الكاتبات في الأخبار، وهي تغيب على بنات جنسها، وتنبئ عليهن هذا التصرف المعيب.

ولهذه الحالة قد أثارت اهتمام زائرات القاهرة من الأجنبيات، إذ لم تكن المرأة الغربية تفكر في مدى الانحدار الذي تردت فيه المرأة الشرقية... ففي «أهرام» ٢٧ مارس ١٩٦٢ جاء في باب «مع المرأة» هذا العنوان: «المرأة الغربية غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لها». جاء تحت هذا العنوان: «اهتمام المرأة الغربية بالموضات الغربية وحزوها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها وفي طباعها لا تستسيغه السائحات الغربيات اللائي يحضرن لزيارة القاهرة، ولا يزفعن من سمعتها في الخارج كما تظن»، أفصحت عن ذلك الرأي صحيفة إنكليزية زارت القاهرة أخيراً، وكتبت مقالاً في مجلتها تقول فيه: «لقد صدمت جداً بمجرد نزولي أرض المطار، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمعنى الكلمة، ولا أقصد بهذا المرأة التي ترتدي الحجاب والجبنة، وإنما المرأة الشرقية المتحضرة التي ترتدي الأزياء العمليّة التي تتسم بالطابع الشرقي، وتتصرف بطريقة شرقية، ولكنني لم أجد شيئاً من هذا، فالمرأة هناك هي نفسها المرأة التي تجدها عندما تنزل إلى أي مطار أوروبي، فالأزياء هي نفسها بالحرف الواحد، وتزيينات الشعر هي نفسها، والماكياج هو نفسه، حتى طريقة الكلام والمشية، وفي بعض الأحيان اللغة، إما الفرنسية أو الإنكليزية.

وقد صَدَمَنِي من المرأة الشرقية أنها تصوّرت أن التّلميز والتّخضّر هو تقليد المرأة الغربية، ونسيت أنها تستطيع أن تتطور وأن تتقدّم كما شاءت، مع الاحتفاظ بطابعها الشرقي الجميل». وفي «جمهورية» السبت ٩ يونيو ١٩٦٢ نُشر تحت هذا العنوان: «كاتبة أمريكية تقول: امنعوا الاختلاط، وقيدوا حرّية المرأة». نقلت الصحيفة، تحت هذا العنوان كلاماً ثميناً صريحاً، وقد بدأت فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء، فقالت: «غادرت القاهرة الصحفيّة الأمريكية «هيلسيان ستانسبري» بعد أن أمضت عدّة أسابيع هنا، وزارته خلالها المدارس، والجامعات، ومُعسكرات الشّباب والمؤسسات الاجتماعية، ومركز الأحداث، والمرأة والأطفال وبعض الأسر في مُختلف الأحياء، وذلك في رحلة دراسية لبحث مشاكل الشّباب، والأسرة في المجتمع العربي «وهيلسيان» صحفيّة مُتجولة، تُراسل أكثر من ٢٥٠ صحيفة أمريكية، ولها مقال يومي، يقرؤه الملايين، ويتناول مشاكل الشّباب تحت سنّ العشرين، وعملت في الإذاعة والتلفزيون، وفي الصحافة أكثر من عشرين عاماً، وزارته جميع بلاد العالم، وهي في الخامسة والخمسين من عمرها».

تقول الصحفيّة الأمريكيّة بعد أن أمضت شهراً في الجمهورية العربية بعد أن قدّمتها الجريدة هذا التقديم: «إنّ المجتمع العربيّ كامل وسليم، ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليدِهِ التي تقيّد الفتاة والشاب في حدود المعقول. وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوروبي والأمريكي، فعندكم تقاليد موروثة تُحتم تقييد المرأة، وتُحتم احترام الأب والأم، وتُحتم أكثر من ذلك، عدم الإباحية الغربيّة التي تُهدّد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا. ولذلك فإنّ القيود التي يفرضها المجتمع العربيّ على الفتاة الصغيرة - وأقصد ما تحت سنّ العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة، لهذا أنصح بأن تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقكم، وامنعوا الاختلاط وقيدوا حرّية الفتاة - بل ارجعوا إلى عصر الحجاب، فهذا خير لكم من إباحية وانطلاق، ومُجون أوروبا وأمريكا. امنعوا الاختلاط قبل سنّ العشرين، فقد عانيتنا منه في أمريكا الكثير، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتمعاً مُقعداً، مليئاً بكل صور الإباحية والخلاعة، وإن ضحايا الاختلاط والحرّية قبل سنّ العشرين، يملؤون الشّجون والأزصفة واليازات والبيوت السريّة. إنّ الحرية التي أعطيناها لفتياتنا وأبنائنا الصّغار قد جعلت منهم عصابات أحداث وعصابات «جيمس دين» وعصابات للمخدرات، والرقص... إنّ الاختلاط والإباحية والحرّية في المجتمع الأوروبي والأمريكي قد هدّد الأسر، وزلزل القيم والأخلاق، فالفتاة الصغيرة تحت سنّ العشرين في المجتمع الحديث تُخالط الشّبان، وترقص «تشاتشا» وتُشرب الخمر والسجائر، وتتعاظم المُخدّرات باسم المدنيّة والحرية والإباحية.

والعجيبُ في أوروبا وأمريكا أنَّ الفتاة الصغيرة تحت العشرين تَلْعَبُ . . . وتلهو وتعاشِرُ مَنْ نشاءُ تَحْتَ سَمْعِ عَائِلَتِهَا وَبَصَرِهَا، بل وتحدّثُ والديها ومُدْرِسِيها والمُشْرِفِينَ عَلَيْهَا، تَتَحَدَّاهُنَّ بِاسْمِ الْبُحْرِيَّةِ وَالْإِخْتِلَاطِ، تَتَحَدَّاهُنَّ بِاسْمِ الْإِبَاحِيَّةِ وَالْإِنْطِلَاقِ، تتزوجُ في دقائق . . . وتُطَلِّقُ بعدَ ساعاتٍ، ولا يُكَلِّفُهَا هَذَا أَكْثَرَ مِنْ إِمضاءِ عَشْرِينَ قُرْشاً وعَرِيْسٍ لَيْلَةٍ - أو لِبَضْعِ لَيْالٍ، وَبَعْدَهَا الطَّلَاقُ . . . وَرُبَّمَا الزَّوْاجُ فَالطَّلَاقُ مَرَّةً أُخْرَى».

عِلَاجُ هَذَا الْوَضْعِ الشَّدُّ: ولا مَنَاصَ مِنْ وَضْعِ خُطْئَةٍ حَازِمَةٍ لِلخُلَاصِ مِنْ هَذِهِ الْمَوْبِقَاتِ، وَذَلِكَ بِاتِّخَاذِ مَا يَأْتِي:

- ١- نَشْرُ الْوَعْيِ الدِّينِيِّ وَتَبْصِيرُ النَّاسِ بِخُطُورَةِ الْإِنْدِفَاعِ فِي هَذَا الثِّيَارِ الشَّدِيدِ.
- ٢- الْمُطَالَبَةُ بِسَنِّ قَانُونِي يَحْمِي الْأَخْلَاقَ وَالْآدَابَ، وَمُعَاقِبَةُ مَنْ يَخْرُجُ عَلَيْهِ بِشِدَّةٍ وَحَزْمٍ.
- ٣- مَنَعُ الصُّخُفِ وَجَمِيعِ أَدْوَابِ الْإِعْلَامِ مِنْ نَشْرِ الصُّوَرِ الْعَارِيَّةِ، وَوَضْعِ رَقَابَةٍ عَلَى مُصَمِّمِي الْأَزْيَاءِ.
- ٤- مَنَعُ مَسَابِقَاتِ الْجَمَالِ وَالرَّقْصِ الْعَاجِرِ، وَتَخْقِيرُ كُلِّ مَا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْأَمْرِ.
- ٥- اخْتِيَارُ مَلَابِسٍ مَنَاسِبَةٍ أَشْبَهَ بِمَلَابِسِ الرَّاهِبَاتِ، وَتُكْلِيفُ كُلِّ مَنْ يَشْتَغِلُ بِعَمَلٍ رَسْمِيٍّ بَارْتِدَائِهَا.

٦- يَبْدَأُ كُلُّ فَرْدٍ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ يَدْعُو غَيْرَهُ.

٧- الْإِشَادَةُ بِالْفَضِيلَةِ وَالْحِشْمَةِ وَالصِّيَانَةِ وَالتَّسْتُرِ.

٨- الْعَمَلُ عَلَى شَغْلِ أَوْقَاتِ الْفَرَاغِ حَتَّى لَا يَبْقَى مُتَسَعٌّ مِنَ الْوَقْتِ لِمِثْلِ هَذَا الْعَبَثِ.

٩- اعْتِبَارُ الزَّمَنِ جُزْءاً مِنَ الْعِلَاجِ، إِذْ إِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى وَقْتٍ طَوِيلٍ.

دَفْعُ شُبْهَةٍ: وَيَخْلُو لِبَعْضِ النَّاسِ أَنَّ يُسَاطِرُوا الثِّيَارَ وَيَمَشُوا مَعَ الرُّكْبِ، زَاعِمِينَ أَنَّ ذَلِكَ تَطَوُّرٌ حَثْمِيٌّ اقْتَضَتْهُ ظُرُوفُ الْمَدِينَةِ الْحَدِيثَةِ. وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ أَنْ يَسِيرَ التَّطَوُّرُ فِي طَرِيقِهِ، وَأَنْ يَصِلَ إِلَى مَدَاهِ - وَلَكِنَّا نَخْشَى أَنْ يُفْسَرَ التَّطَوُّرُ عَلَى حَسَابِ الدِّينِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْآدَابِ - فَإِنَّ الدِّينَ وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ تَعَالِيمٍ خُلُقِيَّةٍ وَأَدْبِيَّةٍ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ، شَرَعَهُ لِكُلِّ عَصْرٍِ وَلِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ . . . فَإِذَا كَانَ التَّطَوُّرُ جَائِزاً فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَشُؤُونِ الْحَيَاةِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ فِي دِينِ اللَّهِ. إِنَّ الدِّينَ نَفْسَهُ هُوَ الَّذِي فَتَحَ لِلْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ آفَاقَ الْكَوْنِ، لِيَنْظُرَ فِيهِ، وَيَنْتَفِعَ بِمَا فِيهِ مِنْ قُوَى وَبَرَكَاتٍ وَيَطْوِرَ حَيَاتَهُ لِتَصِلَ إِلَى أَقْصَى مَا قُدِّرَ لَهُ مِنْ تَقْدُمٍ وَرُقْيٍ . . . فَتَمَّةُ فَرْقٍ كَبِيرٍ

حديث أم زرع^(١)

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَقَاهَدَنَ^(٢) وَتَعَاقَدَنَ أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا: قَالَتِ الْأُولَى: زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌّ^(٣) عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ^(٤) لَا سَهْلَ^(٥) فِيرَتَقِي^(٦) وَلَا سَمِينَ فَيَنْتَقِلُ^(٧). وَقَالَتِ الثَّانِيَةُ: زَوْجِي لَا أُبْتُ^(٨) خَبْرَةٌ. إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرَهُ^(٩) إِنْ أَذْكَرُهُ أَذْكَرُ عُجْرَةٍ^(١٠) وَبُجْرَةٍ^(١١). قَالَتِ الثَّلَاثَةُ: زَوْجِي الْعَشْتُ^(١٢): إِنْ أَنْطَلَقَ أُطْلُقَ^(١٣)، وَإِنْ أَشْكُتْ أَعْلُق. قَالَتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلِيلٌ يَهَامَةُ^(١٤)، لَا حَرْوٌ وَلَا قُرٌّ، وَلَا

(١) ذكر النسائي أن سبب هذا الحديث قالت عائشة: «فخرت بـمال أبي في الجاهلية، وكان ألف ألف أوقية. فقال النبي ﷺ: «اسكتي يا عائشة، فإني كنت لك كأبي زرع لأم زرع»... وقيل: سبب الحديث «أن عائشة وفاطمة جرى بينهما كلام فدخل رسول الله ﷺ، فقال: «ما أنت بمتهمية يا حميراء عن ابنتي. إن مثلي ومثلك كأبي زرع وأم زرع». فقالت: يا رسول الله حدثنا عنهما. فقال: «كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة، وكان الرجال خلوقاً، فقلن: تعالين نتذاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب»... وقيل: إن هذه القرية كانت باليمن... وقيل: إنهن كن بمكة... وقيل: إنهن كن في الجاهلية.

(٢) أي الزمن أنفسهن عهداً وتعاقدن على الصدق.

(٣) هزيل يستكره.

(٤) أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه كالجبل.

(٥) أي لا هو سهل ولا سمين، شبهت شيئين بشيئين: شبهت زوجها باللحم الغث، وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر، ثم فسرت ما أجملت: لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزلاً، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب، ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله.

(٦) وصف للجبل: أي لا سهل فيرتقى إليه.

(٧) وصف للحم: أي أنه لهزال لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه أي أن زوجها شديد البخل سيء الخلق ميؤوس منه.

(٨) أي لا أظهر حديثه الذي لا خير فيه.

(٩) أي أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً، فلطوله وكثرته أكتفي بالإشارة إلى معاييه خشية أن يطول الخطب من طولها.

(١٠) العجور: تعقد العروق والعصب في الجسد...

(١١) والبجر مثلها إلا أنها تكون مختصة بالنسبة التي تكون في البطن قال الخطابي: أرادت عيوبه الظاهرة، وأسراره الكامنة ولعله كان مستور الظاهر رديء الباطن، وهي عنت أن زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المكارم.

(١٢) المذموم الطول - أرادت أن له منظراً بلا مخبر. وقيل: هو السيء الخلق.

(١٣) أي إن ذكرت عيوبه وبلغه ذلك طلقني، وإن أسكت عنها فأنا عنده معلقة لا ذات زوج ولا مطلقة مع أنها متعلقة به وتحب مع سوء خلقه.

(١٤) تهامة: بلاد حارة في معظم الزمان وليس فيها رياح باردة، فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حرارتها... فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال، وسلامة الباطن، فكأنها قالت: لا أذى عنده ولا مكروه... وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره... فليس سيء الخلق فأسام من عشرته. فأنا لذينة العيش عنده كلذة أهل تهامة بليلهم المعتدل.

مخافة ولا سامة. قالت الخامسة: زوجي إن دخل فهد^(١)، وإن خرج أسد^(٢)، ولا يسأل عماً عهد^(٣). قالت السادسة: زوجي إن أكل لف^(٤)، وإن شرب اشتف^(٥)، وإن اضطجع التفت^(٦) ولا يولج الكف ليغلم البث^(٧). قالت السابعة: زوجي غيابة، أو عيابة^(٨)، طباقاً كل داء له داء^(٩) شجك^(١٠) أو فللك^(١١) أو جمع كلالك^(١٢).

قالت الثامنة: زوجي المس مس^(١٣) أرنب، والريح ريح زرنب^(١٤). قالت التاسعة: زوجي رفيع العنجد^(١٥) طويل النجاد^(١٦)، عظيم الرماد^(١٧) قريب البيت من الناد^(١٨). قالت العاشرة: زوجي مالك وما مالك؟ مالك خير من ذلك، له إبل كثيرات المبارك^(١٩) قليلات المسارح^(٢٠) وإذا سمعن صوت المزهر^(٢١).....

- (١) شبهته بالفهد لأنه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم والثوب فهي وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له.
- (٢) أسد: أي يصير بين الناس مثل الأسد، فهي تريد أنه في البيت كالقهد في كثرة النوم والثوب وفي خارجه كالأسد على الأعداء.
- (٣) بمعنى أنه شديد الكرم كثير التواضي لا ينفق ما ذهب من ماله فهو كثير التسامح.
- (٤) المراد باللف الإكثار منه. فعنده نهم وشره.
- (٥) الاشتفاف في الشرب عدم الإبقاء على شيء من المشروب.
- (٦) أي بكسائه وحده، وانقبض عن أهله إعراضاً فهي حزينة لذلك.
- (٧) البث هو الحزن: أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من حزن فيزيله، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العاجز الفشل: أرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي تهتم به، وهو المباشرة الجنسية.
- (٨) شك من راوي الحديث والعيابة الذي لا يضرب، ولا يلقع من الإبل، وبالمعجمة ليس بشيء، والطباقاء الأحقق... أو هو الثقل الصدر: فهي تصفه بأنه عاجز عن النساء ثقيل الصدر.
- (٩) أي كل داء تفرق في الناس فهو فيه.
- (١٠) شجك: أي جرحك في رأسك، وجراحات الرأس تسمى شجاجاً.
- (١١) فللك: أي جرح جسدك.
- (١٢) أي أنه ضروب للنساء، فإذا ضرب إما أن يكسر عظماً، أو يشج رأساً أو يجمعهما.
- (١٣) أي ناعم الجلد مثل الأرنب.
- (١٤) الزرنب: نبت طيب الريح.
- (١٥) وصفته بعلو بيته وطوله، فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المراضع المرتفعة.
- (١٦) النجاد: حمالة السيف، وهي تريد أنه أيضاً شجاع.
- (١٧) كناية عن الكرم.
- (١٨) أي وضع بيته وسط الناس ليسهل لقائه، وهو لا يحتجب عن الناس.
- (١٩) جمع مبرك: وهو موضع نزول الإبل.
- (٢٠) الموضع الذي تطلق لترعى فيه، أي لا تخرج إلى المرعى إلا قليلاً استعداداً لنحرهن للضيوف.
- (٢١) آلة من آلات الطرب والغناء وهو العود.

أيقنَ أنهنَّ هوالك^(١). قالت الحادية عشرة: زوجي أبو زرع، فما أبو زرع^(٢)؟ أناس^(٣) من حليّ أذني^(٤)، وملا من شخم عضدي^(٥) وبجحتني فبجحت^(٦) إليّ نفسي، وجدني في أهل غنيمة بشق^(٧) فجعلني في أهل سهيل^(٨) وأطيط^(٩) ودائس^(١٠) ومُنق^(١١) فعنده أقول فلا أقبح^(١٢)، وأرقذ فأتصيح^(١٣) وأشرب فاتقمخ^(١٤) أم أبي زرع. فما أم أبي زرع؟ عكومها^(١٥) رداخ^(١٦) وبيتها فساح^(١٧) ابن أبي زرع. فما ابن أبي زرع؟

مضجعة كمسل^(١٨) شطبة، ويشبغة ذراع الجفرة^(١٩). بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع؟

- (١) فإذا رأت الإبل ذلك وسمعت ضرب العود أيقنت أنها هوالك، وأنها ستذبح للضيوف، وقولها ما لك وما ما لك استفهامية تقال للتعظيم والتعجب.
- (٢) أي أن شأنه عظيم.
- (٣) أناس: أي حرك وانقل.
- (٤) المراد أنه ملا أذنيها من أقراط من ذهب ولؤلؤ.
- (٥) لم ترد العضد وحده، وإنما أرادت الجسم كله، وخصت العضد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده أي كثرت نعمه عليها حتى سمن جسمها.
- (٦) المراد أنه فرحها وفرحت، عقيل: عظمي فعظمت إلي نفسي.
- (٧) بشق: أي بشظف وجهه ومنه قول الله تعالى: ﴿لَوْ تَكُونُوا بِلَيْبِهِ إِلَّا يَشُقَّ الْأَفْئِينَ﴾ أي بعد جهد ومشقة.
- (٨) سهيل: أي خيل.
- (٩) أطيط: أي إيل، وأصل الأطيط صوت أعواد المحامل، ويطلق الأطيط على كل شيء نشأ عن ضغط.
- (١٠) المراد أن عندهم طعاماً متقى من الزرع الذي يداس في يده ليشتمز الحب من السبل.
- (١١) المنق: الآلة التي تميز الحب وتنقيه مثل المنخل والغربال.
- (١٢) أي لكثرة إكرامه لها وتدللها عليه لا يرد لها قولاً، ولا يقبح عليها ما تأتي به.
- (١٣) أي أنام الصبحة وهي نوم أول النهار، فلا أوقظ، إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة بيتها ومهنة أهلها.
- (١٤) هو الشرب على مهل حتى تمتلئ وترتوي، وهي تريد أنواع الأشربة من لبن وغير ذلك.
- (١٥) هي نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها ومتاعها - حقية.
- (١٦) يقال للكتيبة الكبيرة رداخ إذا كانت بطيئة السير، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداخ. أي أنها ثقيلة من ملتها.
- (١٧) فساح: واسع.
- (١٨) والمعنى أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت، والمرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صغيراً لم يطعم في السن غالباً فزوجها صغير.
- (١٩) أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده، فمضجعه الذي ينام فيه في الصغر كقدر سل شطبة واحدة: وهي العود المحدود كالمسلة.
- (٢٠) الجفرة: هي الأنثى من ولد المعز إذا كان سنه أربعة أشهر، وفصل عن أمه، وأخذ في الرعي - فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف الوطأة عليها، فإذا دخل بيتها وقت القيلولة مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسيل السيف من غمده، وأنه لا يحتاج طعاماً من عندها، فلو طعم لأكفى بالبير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب فهو ظريف لطيف.

طَوَّعُ أَبِيهَا وَطَوَّعُ أُمِّهَا^(١)، وَمَلَأَ كِسَائَهَا^(٢) وَغَنَظَ جَارَتَهَا^(٣)، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ. فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ؟ لَا تُبْتُ^(٤) حَدِيثًا تَبِثًا^(٥)، وَلَا تُنْقُتُ^(٦) مِيرَاتِنًا تَنْقِيشًا^(٧) وَلَا تَمْلَأُ بَيْتًا تَقْشِيشًا^(٨). قَالَتْ: خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ، وَالْأَوَطَابُ^(٩) تُمَخَّضُ^(١٠) فَلَقِي^(١١) امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ، يُلْقِيَانِ مِنْ تَحْتِ خَضِرَاهَا بَرْمَانَتَيْنِ^(١٢) فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا^(١٣) رَكِبَ سَرِيًّا^(١٤) وَاخَذَ خَطِيئًا^(١٥) وَأَرَاخَ^(١٦) عَلَيَّ نِعْمًا ثَرِيًّا^(١٧) وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا^(١٨)، وَقَالَ كُلِّي أُمَ زَرْعٍ وَمِيرِي^(١٩) أَهْلَكَ. قَالَتْ: فَارْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْغَرُ آتِيَةٍ^(٢٠) أَبِي زَرْعٍ. قَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَمْ زَرْعٍ»^(٢١). رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِيُّ.

الخطبة قبل الزواج

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْعَاقِدُ أَوْ غَيْرُهُ بَيْنَ يَدَيِ الْعَقْدِ خُطْبَةً. وَأَقْلَاهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.

- (١) أي أنها بارة بهما.
- (٢) كناية عن كمال شخصها ونعمة جسمها.
- (٣) أي أنها تغيط جارتها لما ترى من نعم وخير، والمراد بجارتها ضررتها أو المراد في الحقيقة شأن أغلب الجارات.
- (٤) لا تبْتُ: أي لا تظهر.
- (٥) أي لا تنقش سرًا.
- (٦) أي لا تسرع فيه بالخيانة ولا تذهب بالسرقة. أو تحسن صنع الطعام.
- (٧) الميرة: هي الزاد، وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله إلى منزله.
- (٨) أي مهتمة بالبيت بتنظيمه وتنظيفه.
- (٩) جمع وطب وهو وعاء اللبن.
- (١٠) إخراج الزبد من اللبن، والمراد أنه خرج من عندها مبكرًا.
- (١١) سبب رؤية أبي زَرْعٍ للمرأة وهي على هذه الحالة أنها تعبت من مخض اللبن فاستلقت تستريح فرآها أبو زَرْعٍ على هذه الحالة، وسبب رغبته في إنكاحها أنهم كانوا يحبون نكاح المرأة المنجبة.
- (١٢) المراد بالبرماننة ثديها، ولهذا دليل على أن المرأة كانت صغيرة السن وأن ولديها كانا يلعبان وهما في حضنها أو جنبها.
- (١٣) أي من سراة الناس أي شريفًا.
- (١٤) فرسًا عظيمًا خيرًا، والشري هو الذي يمضي في السير بلا فتور.
- (١٥) هو الريح.
- (١٦) أي أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية، وقيل: معناه غزا فغنم فأتى بالنعم الكثيرة.
- (١٧) أي كثيرة.
- (١٨) المعنى أعطاني من كل شيء يذبح زوجًا أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى وأرادت كذلك كثرة ما أعطاه.
- (١٩) ميري أهلك: أي صليهم واسعي إليهم بالميرة وهي الطعام.
- (٢٠) أي التي كان يطبخ فيها عند أبي زَرْعٍ على الدوام والاستمرار من غير نقص ولا قطع.
- (٢١) وفي رواية بزيادة في آخره: إلا أنه طلقها وأني لا أطلقك. وزاد النسائي في رواية: قالت عائشة: يا رسول الله بل أنت خير من أبي زَرْعٍ.

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدُ فِيهِ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»^(١).
رواه أبو داود، والترمذي وقال: حديث حسن غريب.

٢- وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «كُلُّ أَمْرٍ فِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ». رواه أبو داود وابن ماجه. أي أن كل أمر مُعْتَمَدٌ بِهِ، ويحتاج إلى أن يُلْقَى صاحبه باله له من الاهتمام به - لا يُبْدَأُ بحمد الله فهو مقطوع من البركة. وليس المراد خصوص الحمد، بل المقصود ذكرُ الله عز وجل، ليتفق مع الروايات الأخرى. والأفضل أن يَخْطُبَ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ: فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَوَامِعَ الْخَيْرِ وَخَوَاتِيمُهُ، أَوْ قَالَ فَوَاتِحَ الْخَيْرِ، فَعَلَّمَنَا خُطْبَةَ الصَّلَاةِ وَخُطْبَةَ الْحَاجَةِ، خُطْبَةَ الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ. السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ. أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وَخُطْبَةُ الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ... ثُمَّ تَصِلُ خُطْبَتَكَ بِثَلَاثِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ:

١ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢).

٢ - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٣).

٣ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٤).

رواه أصحاب السنن وهذا لفظ ابن ماجه. ولو لم يأت بالخطبة صَحَّ التَّكَاحُ: فعن رجلٍ من بني مُلَيْمٍ قَالَ: خُطِبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَرْأَةُ الَّتِي عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ لِيَتَزَوَّجَهَا ﷺ. فَقَالَ لَهُ: «زَوَّجْتُكَمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» وَلَمْ يَخْطُبْ.

حِكْمَةُ ذَلِكَ: قَالَ فِي حُجَّةِ اللَّهِ الْبَالِغَةِ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَخْطُبُونَ قَبْلَ الْعَقْدِ بِمَا يَزَوْنَهُ مِنْ ذِكْرِ مَفَاجِرِ قَوْمِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ. يَتَوَسَّلُونَ بِذَلِكَ إِلَى ذِكْرِ الْمَقْصُودِ وَالتَّنْوِيهِ بِهِ، وَكَانَ جَرِيَانُ الرِّسْمِ بِذَلِكَ مَصْلَحَةً؛ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ مَبْنَاهَا عَلَى التَّشْهِيرِ، وَجَعَلَ الشَّيْءَ بِمَسْمَعٍ وَمَرَأَى مِنْ

(٣) سورة النساء، الآية: ١.

(١) اليد التي أصابها الجذام.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠ - ٧١.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

الجمهور. والتشهير بما يُراد وجوده في النكاح لِيَتَمَيَّزَ من السُّفَاح... وأيضاً فالخطبة لا تُستَعْمَلُ إلا في الأمور المهمة... والاهتمام بالنكاح وجعلهُ أمراً عظيماً يَنْتَهَمُ من أعظم المقاصد؛ فأبقى النبي ﷺ أصلها، وعَيَّرَ وصفها. وذلك أَنَّهُ ضَمَّ مع هذه المصالح مصلحة أخرى وهي: أَنَّهُ ينبغي أَنْ يُضَمَّ في كل ارتفاقٍ ذِكْرُ مُنَاسِبَةٍ لَهُ، وَيُنَوِّه في كلِّ عَمَلٍ بِشَعَائِرِ اللَّهِ، لِيَكُونَ الدين الحق ناشراً أعلامه وراياته. ظاهراً شِعَارَهُ وَأَمَارَاتِهِ، فَسَرَّ فيها أنواعاً من الذكر كالحمْد والاستعانة والاستغفار والتعوذ والتوكل والتشهد وآيات من القرآن. وأشار إلى هذه المصلحة بقوله: «وَكُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ فِيهَا كَالْيَدِ الْجَذَاءِ». وقوله: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ». قَالَ ﷺ: «فَضْلُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، الصَّوْتُ وَالْدُفُّ فِي النِّكَاحِ».

الدُّعَاءُ بَعْدَ الْعَقْدِ

يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْمَأْثُورِ.

١ - فمن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانُ أَيْ إِذَا تَزَوَّجَ. قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

٢ - وعن عائشة قالت: «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَنَنِي أُمِّي فَأَدْخَلَتْنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ، وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣ - وعن الحسن قال: «تَزَوَّجَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - امْرَأَةً مِنْ بَنِي جَشَمٍ. فَقَالُوا: بِالرِّفَاءِ وَابْنَيْنِ فَقَالَ: قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، وَبَارَكَ عَلَيْكُمْ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

إِعْلَانُ الزَّوْاجِ

يُسْتَحْسَنُ شَرْعاً إِعْلَانُ الزَّوْاجِ، لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ عَنِ نِكَاحِ السِّرِّ الْمُنْهَى عَنْهُ، وَإِظْهَاراً لِلْفَرَحِ بِمَا أَحَلَّ اللَّهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ... وَإِنَّ ذَلِكَ عَمَلٌ حَقِيقٌ بِأَنَّهُ يُشْتَهَرُ، لِيَعْلَمَهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَالْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، وَلِيَكُونَ دِعَايَةً تُشَجِّعُ الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ الْعَزُوبَةَ عَلَى الزَّوْاجِ، فَتَزَوَّجَ سُوقُ الزَّوْاجِ. وَإِعْلَانُ يَكُونُ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَدَرَجَ عَلَيْهِ عَرَفَ كُلِّ جَمَاعَةٍ، بِشَرْطِ الْأَيْصَحِّهِ مُحْظُورٌ نَهَى عَنْهُ كَشْرِبُ الْخَمْرِ، أَوْ اخْتِلَاطُ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

١ - عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ الدُّفُوفَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ. وَلَيْسَ مِنْ شَيْءٍ فِي أَنْ جَعَلَهُ فِي الْمَسَاجِدِ أَبْلَغَ فِي إِعْلَانِهِ وَإِدَاعَةِ بِهِ، إِذْ أَنَّ الْمَسَاجِدَ هِيَ الْجَمَاعُ الْعَامَّةُ لِلنَّاسِ، وَلَا سِيَّمًا فِي الْعُصُورِ الْأُولَى الَّتِي كَانَتْ الْمَسَاجِدُ فِيهَا بِمَثَابَةِ الْمُنْتَدِيَّاتِ الْعَامَّةِ.

٢- وروى الترمذي، وحسنه، والحاكم وصححه عن يحيى بن سليم قال: «قلت لمحمد بن حاطب: تزوجت امرأتين ما كان في واحدة منهما صوت - يعني دقاً - فقال محمد رضي الله عنه. قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدَّف»...»

الغناء عند الزواج

ومما أباحه الإسلام وحُتِّب فيه، الغناء عند الزواج، تزويحاً للنفوس، وتثبيطاً لها باللهو البريء. ويجب أن يخلو من المجون، والمخالعة، والميوعة، وفحش القول وهجره.

١- فعن عامر بن سفيان رضي الله عنه قال: «دخلت على قرظة بن كعب، وأبي مسعود الأنصاري في عرس، وإذا جوار يغنين، فقلت: أنتما صاحبا رسول الله، ومن أهل بدر - يفعل هذا عندكم!! فقالا: «إن شئت فاسمع معنا، وإن شئت فاذهب...» قد رخص لنا في اللهو عند العرس». رواه النسائي والحاكم وصححه.

٢- ورقت السيدة عائشة رضي الله عنها، القارعة بنت أسعد وسارت معها في زفافها إلى بيت زوجها - تبيط بن جابر الأنصاري -؛ فقال النبي ﷺ: «يا عائشة ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يَعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ». رواه البخاري وأحمد وغيرهما. وفي بعض روايات هذا الحديث أنه قال: «فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدَف، وتغني؟». قالت عائشة، تقول ماذا يا رسول الله؟ قال: تقول:

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ
فَحَيُّونَا نَحْيِيكُمْ
وَلَوْلَا الدَّفُ الْأَخْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ
وَلَوْلَا الْجِنَّةُ السُّفْرَاءُ مَا سَمِثَتْ عَذَارِيكُمْ

وعن الربيع بنت معوذ قالت: جاء النبي ﷺ حين بُني^(١) بي فجلس على فراشي، فجعلت جويريات لنا يضربن بالدَف، ويتدبن من قتل من آبائي يوم بدر^(٢) إذا قالت إحداهن:

وفينا نبي يعلم ما في غد

فقال: «دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين»^(٣). رواه البخاري وأبو داود والترمذي.

(١) تزوجت.

(٢) يذكرون صفات الشجاعة والبأس وما تحلوا به من الكرم والمروءة، وكان أبوها معوذ وعمها عوف، ومعاذ قتلوا في بدر.

(٣) نهاها عن ذلك لأنه لا يعلم الغيب إلا الله، وجاء في حديث آخر أنه ﷺ قال: «لا يعلم ما في غد إلا سبحانه» رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم.

وَصَايَا الزَّوْجَةِ

استِخْبَابُ وَصِيَّةِ الزَّوْجَةِ: قال أنس: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَفُّوا امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، يَأْمُرُونَهَا بِخِدْمَةِ الزَّوْجِ وَرِعَايَةِ حَقِّهِ.

وَصِيَّةُ الْأَبِ ابْنَتَهُ عِنْدَ الزَّوْاجِ: وَأَوْصَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «إِيَّاكَ وَالْغَيْبَةَ؛ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ الطَّلَاقِ». «وإِيَّاكَ وَكَثْرَةَ الْعُثْبِ، فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَغْضَاءَ». «وَعَلَيْكَ بِالْكُحْلِ فَإِنَّهُ أَرْزِينُ الزَّيْتَةِ». «وَأَطِيبِ الطَّيِّبَ، الْمَاءَ».

وَصِيَّةُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ: وقال أبو الدرداء لامرأته: «إِذَا رَأَيْتَنِي غَضِبْتُ فَرَضْنِي. وَإِذَا رَأَيْتُكَ غَضِبْتِي رَضَيْتُكَ. وَإِلَّا لَمْ نَضْطَجِبْ». وقال أحدُ الأزواجِ لزوجته:

«خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْقُرِينِي نَقْرَ الدُّفِّ مَرَّةً
فِيَائِكَ لَا تَذِيرِينَ كَيْفَ الْمُغَيِّبِ وَلَا تُكْثِرِي الشُّكُوى فَتُذْهِبِ بِالْقَوَى
وَيَأْبَاكَ قَلْبِي، وَالْقُلُوبُ تُقَلِّبُ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْحُبَّ فِي الْقَلْبِ وَالْأَدَى
إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَلْبَثِ الْحُبُّ يَذْهَبُ

وَصِيَّةُ الْأُمِّ ابْنَتَهَا عِنْدَ الزَّوْاجِ: خَطَبَ عَمْرُو بْنُ حَجَرٍ مَلِكَ كِنْدَةَ، أُمُّ إِيَّاسِ بِنْتُ عَوْفِ بْنِ مُحَلَمِ الشَّيْبَانِيِّ، وَلَمَّا حَانَ زَفَافُهَا إِلَيْهِ خَلَّتْ بِهَا أُمُّهَا أَمَامَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ، فَأَرَضَتْهَا وَصِيَّةً، ثَبَّتْنِ فِيهَا أَسْسَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ السَّعِيدَةِ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهَا لَزْوَجِهَا فَقَالَتْ: أَيُّ بِنْتَةٍ: إِنَّ الْوَصِيَّةَ لَوْ تُرِكَتْ لِفَضْلِ آدَبٍ لَتَرَكْتُ ذَلِكَ لَكَ، وَلَكِنَّهَا تَذِكْرَةٌ لِلْعَاقِلِ، وَمَعُونَةٌ لِلْعَاقِلِ. وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعْنَتْ عَنِ الزَّوْجِ لِعَنَى أَبَوَيْهَا، وَشِدَّةُ حَاجَتِهِمَا إِلَيْهَا. كُنْتُ أَعْنَى النَّاسِ عَنْهُ، وَلَكِنَّ النِّسَاءَ لِلرِّجَالِ خُلُقْنَ، وَلَهُنَّ خُلُقُ الرِّجَالِ. أَيُّ بِنْتَةٍ: إِنَّكَ فَارَقْتَ الْجَوْ الَّذِي مِنْهُ خَرَجْتَ، وَخَلَفْتَ الْعُشَّ الَّذِي فِيهِ دَرَجْتَ إِلَى وَكُرٍ لَمْ تَعْرِفِيهِ، وَقَرِينَ لَمْ تَأْلَفِيهِ، فَأَصْبَحَ بِمِلْكِهِ عَلَيْكَ رَقِيباً وَمَلِيكاً، فَكُونِي لَهُ أُمَةً يَكُنْ لَكَ عَبْدٌ وَثِيكاً.

وَأَحْفَظِي لَهُ خِصَالاً عَشْرًا، يَكُنْ لَكَ دُخْرًا. أَمَّا الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ: فَالْخُشُوعُ لَهُ بِالْقَنَاعَةِ، وَحُسْنُ السَّمْعِ لَهُ وَالطَّاعَةِ. وَأَمَّا الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ: فَالتَّقَقُّدُ لِمَوَاضِعِ عَيْنِهِ وَأَنْفِهِ، فَلَا تَقْعُ عَيْنُهُ مِنْكَ عَلَى قَبِيحٍ، وَلَا يَشُمُّ مِنْكَ إِلَّا أَطْيَبَ رِيحٍ. وَأَمَّا الْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ: فَالتَّقَقُّدُ لِرُؤُوسِ مَنَامِهِ وَطَعَامِهِ، فَإِنَّ تَوَاطُرَ الْجُوعِ مَلْهَبَةٌ، وَتَنَغِيصُ الثَّوْمِ مَغْضَبَةٌ. وَأَمَّا السَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ: فَالِاخْتِرَاسُ بِمَالِهِ وَالْإِرْعَاءُ^(١) عَلَى حَشْمِهِ^(٢) وَعِيَالِهِ، وَمَلَاكَ^(٣) الْأَمْرِ فِي الْمَالِ حُسْنُ التَّقْدِيرِ، وَفِي الْعِيَالِ

(١) الإِرْعَاءُ: الرِّعَايَةُ.

(٢) حَشْمُهُ: خِدْمَتُهُ.

(٣) مَلَاكَ: عَمَادَ.

حَسَنُ التَّذْيِيرِ. وَأَمَّا التَّاسِعَةُ وَالْعَاشِرَةُ: فَلَا تَفْصِيْنَ لَهُ أَمْرًا، وَلَا تُفْشِيْنَ لَهُ سِرًّا، فَإِنَّكَ إِنْ خَالَفْتَ أَمْرَهُ أَوْعَزْتَ صَدْرَهُ، وَإِنْ أَفْشَيْتَ سِرَّهُ لَمْ تَأْمَنِ عَذْرَهُ. ثُمَّ إِيَّاكَ وَالْفَرْخَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ مُهْمًا، وَالكَأَبَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ فَرْحًا.

الْوَلِيمَةُ

١- تَعْرِيفُهَا: الْوَلِيمَةُ مَاخُوذَةٌ مِنَ الْوَلَمِ، وَهُوَ الْجَمْعُ، لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ، وَهِيَ الطَّعَامُ فِي الْعُرْسِ خَاصَّةً. وَفِي الْقَامُوسِ: الْوَلِيمَةُ طَعَامُ الْعُرْسِ، أَوْ كُلُّ طَعَامٍ صُنِعَ لِدَعْوَةٍ وَغَيْرِهَا. وَأُولَمَ - صَنَعَهَا.

٢- حُكْمُهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

١- يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «أُولَمَ، وَلَوْ بِشَاةٍ».

٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَا أُولَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ، مَا أُولَمَ عَلَى زَيْنَبَ: أُولَمَ بِشَاةٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

٣- وَعَنْ بَرِيدَةَ قَالَ: لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلْعُرْسِ مِنْ وَلِيمَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ.

٤- قَالَ أَنَسٌ: «مَا أُولَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، مَا أُولَمَ عَلَى زَيْنَبَ، وَجَعَلَ يَنْعُشُنِي فَأَدْعُو لَهُ النَّاسَ، فَأَطْعِمُهُمْ خُبْزًا، وَلَحْمًا، حَتَّى شَبِعُوا».

٥- وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ ﷺ: «أُولَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ». وَهَذَا اخْتِلَافٌ لَيْسَ مَرْجُوعُهُ تَفْصِيلُ بَعْضِ نِسَائِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا سَبَبُ اخْتِلَافِ خَالَتِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ.

٣- وَقْتُهَا: وَقْتُ الْوَلِيمَةِ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ عَقِبَهُ، أَوْ عِنْدَ الدُّخُولِ أَوْ عَقِبَهُ، وَهَذَا أَمْرٌ يَتَوَسَّعُ فِيهِ حَسَبَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ. وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ دَعَا الْقَوْمَ بَعْدَ الدُّخُولِ بِزَيْنَبَ.

٤ - إِبْجَابَةُ الدَّاعِي: إِبْجَابَةُ الدَّاعِي إِلَى وَلِيمَةِ الْعُرْسِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا، لِمَا فِيهَا مِنْ إِظْهَارِ الْاهْتِمَامِ بِهِ، وَإِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَيْهِ، وَتَطْيِيبِ نَفْسِهِ.

١ - عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا».

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

٣ - وَعَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيَْتُ إِلَى كِرَاعٍ لِأَجْنَبٍ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ». رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْبُخَارِيُّ. فَإِذَا كَانَتِ الدَّعْوَةُ عَامَّةً غَيْرَ مَعِيْنَةٍ لِشَخْصٍ أَوْ جَمَاعَةٍ لَمْ تَجِبِ الْإِجَابَةُ، وَلَمْ تُسْتَحَبْ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي: أَيُّهَا النَّاسُ أَجِيبُوا إِلَيَّ الْوَلِيْمَةَ دُونَ تَعْيِينِ، أَوْ اذْعُ مَنْ لَقِيتَ. كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ: قَالَ أَنَسٌ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا^(١)، فَجَعَلَتْهُ فِي ثُورٍ^(٢)، فَقَالَتْ: يَا أَخِي اذْهَبْ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَهَبْتُ بِهِ، فَقَالَ: «ضَعْنَاهُ». ثُمَّ قَالَ: «اذْعُ فَلَانًا، وَفُلَانًا، وَمَنْ لَقِيتَ»، فَدَعَوْتُ مَنْ سَمِعَ، وَمَنْ لَقِيتُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقِيلَ: إِنَّ إِجَابَةَ الدَّاعِي فَرَضٌ كِفَايَةً: وَقِيلَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ... وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْعِصْيَانَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ... هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَوَلِيْمَةِ الْعَرِيسِ. أَمَّا الْإِجَابَةُ إِلَى وَلِيْمَةِ النِّكَاحِ - فَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ وَاجِبَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى وَجُوبِ الْإِجَابَةِ مُطْلَقًا، وَزَعَمَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ مَا يُشْعِرُ بِالْإِجَابَةِ إِلَى كُلِّ دَعْوَةٍ سِوَاهُ أَكَانَتْ دَعْوَةً زَوَاجٍ، أَمْ غَيْرُهُ.

٥ - شُرُوطُ وَجُوبِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ: قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: إِنَّ شُرُوطَ وَجُوبِهَا مَا يَأْتِي:

- ١ - أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُكَلَّفًا حُرًّا رَشِيدًا.
- ٢ - وَأَلَّا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءَ دُونَ الْفُقَرَاءِ.
- ٣ - وَأَلَّا يَظْهَرَ قَصْدُ التَّوَدُّدِ لِشَخْصٍ لِرَغْبَةٍ فِيهِ، أَوْ لِرَهْبَةٍ مِنْهُ.
- ٤ - وَأَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا عَلَى الْأَصَحِّ.
- ٥ - وَأَنْ يَخْصُصَ بِالنِّزَمِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَشْهُورِ.
- ٦ - وَأَلَّا يُسَبِّقَ، فَمَنْ سَبَقَ تَعَيَّنَتِ الْإِجَابَةُ لَهُ، دُونَ الثَّانِي.
- ٧ - وَأَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ مَا يَتَأَذَّى بِحُضُورِهِ مِنْ مُنْكَرٍ وَغَيْرِهِ.
- ٨ - وَأَلَّا يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ.

قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَمَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ بَعِيدًا تَلَحُّقُهُ الْمَشَقَّةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَلَّفَ.

٦ - كَرَاهَةُ دَعْوَةِ الْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَرَاءِ: يُكْرَهُ أَنْ يُدْعَى إِلَى الْوَلِيْمَةِ الْأَغْنِيَاءُ دُونَ الْفُقَرَاءِ.

(١) الْحَيْسُ: ثَمَرٌ يُخْلَطُ بِسَمْنٍ وَاقِطٌ: أَيِ كَشَك.

(٢) الثَّورُ: إِنَاءٌ.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «شَرُّ طَعَامِ الْوَلِيمَةِ، يَمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ: يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ، وَيَتْرَكَ الْفُقَرَاءُ.

زَوَاجُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ

الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ فِي زَوَاجِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ: «إِقْرَارُ مَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ مِنْهَا إِذَا أَسْلَمُوا». إِنْ أَتَيْتِ الْكُفَّارَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَيْفَ وَقَعَتْ، وَهَلْ صَادَقَتْ الشُّرُوطَ الْمَعْتَبَرَةَ فِي الْإِسْلَامِ فَتَصِحَّ، أَمْ لَمْ تُصَادِفْهَا فَتَبْطُلْ؟ وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ حَالُهَا وَقَدْ إِسْلَامَ الزَّوْجِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ يَجُوزُ لَهُ الْمَقَامُ مَعَ امْرَأَتِهِ أَقْرَاهُمَا، وَلَوْ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ وَقَعَ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ مِنَ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ يَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِمْرَارُ لَمْ يَقْرَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ ذَاتُ رَجِمٍ مَحْرَمٍ، أَوْ أُخْتَانِ، أَوْ أَكْثَرَ، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي أَصْلَتْهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا خَالَفَهُ فَلَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ» (١).

الرَّجُلُ يُسْلِمُ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ، يُخَيَّرُ فِي إِسَالِكِ إِحْدَاهُمَا وَتَرْكِ الْأُخْرَى: عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَسْلَمْتُ، وَعِنْدِي امْرَأَتَانِ أُخْتَانِ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَطْلُقَ إِحْدَاهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَالشَّافِعِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَخُسَّيْنَةُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ.

الرَّجُلُ يُسْلِمُ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ يَخْتَارُ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ: عَنِ ابْنِ عُمرَ قَالَ: «أَسْلَمَ غِيلَانُ الثَّقَفِيُّ، وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ جِبَّانٍ وَصَحَّحَاهُ.

إِسْلَامُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ دُونَ الْآخَرِ: إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ فَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ قَدْ انْعَقَدَ عَلَى مَنْ يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، فَحُكْمُهُ وَاضِعٌ فِيمَا سَبَقَ. فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ دُونَ الْآخَرِ: فَإِنْ كَانَ الْإِسْلَامُ مِنَ الْمَرْأَةِ انْقَسَخَ النِّكَاحُ، وَتَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَإِنْ أَسْلَمَ هُوَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا كَانَ أَحَقُّ بِهَا، لِمَا ثَبَتَ أَنَّ عَاتِكَةَ ابْنَةَ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَسْلَمَتْ قَبْلَ زَوْجِهَا صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، بَنَحْوِ شَهْرٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ هُوَ، فَأَقْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نِكَاحِهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ يَلْتَمِنا أَنَّ امْرَأَةً هَاجَرَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ، مُقِيمٌ بَدَارِ الْكُفْرِ، إِلَّا فَرَّقَتْ هِجْرَتُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، إِلَّا أَنْ يَفْدُمَ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ عِدَّتَهَا، وَإِنَّهُ لَمْ يَلْتَمِنا أَنَّ امْرَأَةً فُرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا إِذَا قَدِمَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا.

(١) هَذَا خِلَاصَةُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ.

وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ولو طالَّت المدة فهما على نكاحهما الأول إذا اختارا ذلك ما لم تتزوج. وقد ردَّ النبي ﷺ ابنته زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا أَبِي الْعَاصِ بِنِكَاحِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ سَنَتَيْنِ وَلَمْ يُحْدِثْ شَيْئاً^(١). رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال: حديث حسن ليس بإسناده بأس، وصححه الحاكم، وهو من رواية ابن عباس. قال ابن القيم: «ولم يكن رسول الله ﷺ يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تُسلم معه، بل متى أسلم الآخر. فالنكاح بحالِهِ ما لم تتزوج... هذه هي سُنَّتُهُ المعلومَةُ. قال الشافعي: أسلم أبو سفيان بن حَرْبٍ بِعَمْرِ الظُّهْرَانِ، وهي وادي خُزَاعَةَ. وبِخُزَاعَةَ مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام، ورجع إلى مكة وَهِنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ مُقِيمَةٌ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، فَأَخَذَتْ بِلُحْيَتِهِ وَقَالَتْ: اقْتُلُوا الشَّيْخَ الضَّالَّ، ثُمَّ أَسْلَمْتُ هِنْدٌ بَعْدَ إِسْلَامِ أَبِي سُفْيَانَ بِأَيَّامٍ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ كَانَتْ كَافِرَةً مُقِيمَةً بِدَارِ لَيْسَتْ بِدَارِ إِسْلَامٍ، وَأَبُو سُفْيَانَ بِهَا مُسْلِمٌ وَهِنْدٌ كَافِرَةٌ، ثُمَّ أَسْلَمْتُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَأَسْتَقَرَّا عَلَى النِّكَاحِ إِلَّا أَنَّ عِدَّتَهَا لَمْ تَنْقُضْ حَتَّى أَسْلَمْتُ.

وكان كذلك حَكِيمُ بْنُ جِزَامٍ وَأَسْلَمَتْ امْرَأَةُ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وامرأة عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ بِمَكَّةَ، وصارت دارها دار الإسلام، وظهر حكم رسول الله ﷺ بِمَكَّةَ وَهَرَبَ عِكْرَمَةُ إِلَى الْيَمَنِ، وهي دار حَرْبٍ وَصَفْوَانُ يَرِيدُ الْيَمَنَ، وهي دار حرب، ثم رجع صفوان إلى مكة، وهي دار الإسلام، وشهد حُثَيْنًا، وهو كافر، ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها. وقد حفظ أهل العلم بالمغازي، أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة، فقَدِمَ زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح. انتهى.

قال صاحب الروضة الندية بعدما نقل هذا الكلام: أقول: إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق، إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد، فالحاصل أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد الإسلام ثم طهرت كان لها أن تتزوج بمن شاءت، فإذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم. وإن لم تتزوج كانت تحت عقد زوجها الأول، ولا يُعْتَبَرُ تَجْدِيدُ عَقْدٍ وَلَا تَرَاضٍ. هذا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس، وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين، فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقياً على الكفر.

(١) في بعض الروايات: لم يحدث صداقاً، وفي بعضها: لم يحدث نكاحاً أي عقداً جديداً.

الطلاق

تعريفه: الطلاق: مأخوذ من الإطلاق، وهو الإرسال والترك. تقول: أطلقت الأسير، إذا خللت قيده وأرسلته. وفي الشرع: حل رابطة الزواج، وإنهاء العلاقة الزوجية.

كراهته: إن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الإسلام. وعقد الزواج إنما يُعقد للدوام والتأبيد إلى أن تنتهي الحياة؛ ليتسنى للزوجين أن يجعلوا من البيت مهدياً يأويان إليه، ويتعمان في ظلاله الوارفة؛ وليتمكنا من تنشئة أولادهم تنشئة صالحة. ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها. وليس أدل على قدسيتهما من أن الله سبحانه سمى العهد بين الزوج وزوجته بالميثاق الغليظ، فقال: ﴿وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(١). وإذا كانت العلاقة بين الزوجين هكذا مؤثقة مؤكدة؛ فإنه لا ينبغي الإخلال بها، ولا التهور من شأنها. وكل أمر من شأنه أن يوهن من هذه الصلة، ويضعف من شأنها، فهو يفيض إلى الإسلام، لفوات المنافع وذهاب مصالح كل من الزوجين.

فمن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق»^(٢). وأي إنسان أراد أن يفسد ما بين الزوجين من علاقة، فهو في نظر الإسلام خارج عنه، وليس له شرف الانتساب إليه. يقول الرسول ﷺ: «ليس مثا من خبب»^(٣) امرأة على زوجها»^(٤). وقد يحدث أن بعض النسوة يحاول أن يستأثر بالزوج ويحل محل زوجته؛ والإسلام ينهي عن ذلك أشد النهي. فمن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحنقتها»^(٥) ولتنكح؛ فإنما لها ما قدر لها. والزوجة التي تطلب الطلاق من غير سبب ولا مقتض، حرام عليها رائحة الجنة. فمن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: «أئما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس؛ فحرام عليها رائحة الجنة»^(٦).

حكمه^(٧): اختلفت آراء الفقهاء في حكم الطلاق، والأصح من هذه الآراء، رأي الذين ذهبوا إلى حظره إلا لحاجة، وهم الأخناف والحنابلة. واستدلوا بقول الرسول ﷺ: «لعن الله كل ذواق، بطلاق». ولأن في الطلاق كفرًا لنعمة الله، فإن الزواج نعمة من نعمه، وكفران النعمة حرام. فلا يحل إلا لضرورة. ومن هذه الضرورة التي تبيح أن يرتاب الرجل في سلوك

(٢) رواه أبو داود والحاكم وصححه.

(١) سورة النساء، الآية: ٢١.

(٤) رواه أبو داود والنسائي.

(٣) خيب: أفسد.

(٥) أي لتخلي عصمة أختها من الزواج ولتنحط بزوجها. ولها أن تزوج زوجاً آخر.

(٧) أي الوصف الشرعي له.

(٦) رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي.

زوجته، أو أن يستقر في قلبه عدم اشتهاؤها، فإن الله مقلب القلوب، فإن لم تكن هناك حاجة ماسة إلى الطلاق يكون حينئذ محض كفران نعمة الله، وسوء أدب من الزوج، فيكون مكروهاً محظوراً.

وللحنابلة تفصيل حسن، نجمله فيما يلي: فعندهم قد يكون الطلاق واجباً، وقد يكون محرماً، وقد يكون مباحاً، وقد يكون مندوباً إليه. فأما الطلاق الواجب: فهو طلاق الحكمين في الشقاق بين الزوجين، إذا رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق. وكذلك طلاق المولي بعد التربص، مدة أربعة أشهر لقول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيْعَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١). وأما الطلاق المحرم: فهو الطلاق من غير حاجة إليه، وإنما كان حراماً، لأنه ضرر بنفس الزوج، وضرر بزوجه، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه. فكان حراماً، مثل إتلاف المال، ولقول الرسول ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار».

وفي رواية أخرى أن هذا النوع من الطلاق مكروه لقول النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق». وفي لفظ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»^(٢). وإنما يكون مندوباً من غير حاجة إليه - وقد سماه النبي ﷺ حلالاً - ولأنه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها، فيكون مكروهاً. وأما الطلاق المباح: فإنه يكون عند الحاجة إليه، لسوء خلق المرأة، وسوء عشرتها، والتضرر بها، من غير حصول الغرض منها.

وأما المندوب إليه: فهو الطلاق الذي يكون عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها، مثل الصلاة ونحوها، ولا يمكنه إجبارها عليها - أو تكون غير عفيفة. قال الإمام أحمد رضي الله عنه: لا ينبغي له إمساكها، وذلك لأن فيه نقصاً لدينه، ولا يأمن إفسادها لفراسه، وإحاقها به ولداً ليس هو منه، ولا بأس بالتضييق عليها في هذه الحال، لتفتدي منه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُمْ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾^(٣). قال ابن قدامة: ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب. قال: ومن المندوب إليه، الطلاق في حال الشقاق. وفي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالعة لتزيل عنها الضرر.

حكمته: قال ابن سينا في كتاب الشفاء: ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما، وألاً يسد

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦ - ٢٢٧. (٢) رواه أبو داود.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٩، أي لا تمسكوهن لتضيقوا عليهن.

ذَلِكَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لِأَنَّ حَسَمَ أَشْبَابِ التَّوَصُّلِ إِلَى الْفُرْقَةِ بِالْكَلِيَّةِ يَفْتَضِي وَجُوهًا مِنَ الضَّرَرِ وَالْخَلَلِ. مِنْهَا، أَنَّ مِنَ الطَّبَائِعِ مَا لَا يَأْلَفُ بَعْضَ الطَّبَائِعِ، فَكُلَّمَا اجْتَهَدَ فِي الْجَمْعِ يَتَنَهَمَا زَادَ الشَّرُّ، وَالتَّبَوُّ^(١) وَتَنَفَّصَتِ الْمَعَايِشُ. وَمِنْهَا أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْنَى (أَيُّ يُصَابُ) بِزَوْجٍ غَيْرِ كُفٍّ. وَلَا حَسَنَ الْمَذَاهِبِ فِي الْعِشْرَةِ، أَوْ بَغِيضَ تَعَاْفُهِ الطَّبِيعَةُ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ دَاعِيَةً إِلَى الرِّغْبَةِ فِي غَيْرِهِ، إِذِ الشَّهْوَةُ طَبِيعَةٌ، رُبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى وَجْهِ مِنَ الْفَسَادِ؛ وَرُبَّمَا كَانَ الْمُتَزَاوِجَانِ لَا يَتَعَاوَنَانِ عَلَى النُّسْلِ، فَإِذَا بُدِّلَا بِزَوْجَيْنِ آخَرَيْنِ تَعَاوَنَا فِيهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْمَفَارَقَةِ سَبِيلٌ، وَلَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُشَدَّدًا فِيهِ.

الطَّلَاقُ عِنْدَ الْيَهُودِ^(٢): الَّذِي دُونَ فِي الشَّرِيعَةِ عِنْدَ الْيَهُودِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ؟ أَنَّ الطَّلَاقَ يُبَاحُ بِغَيْرِ غُذْرٍ، كَرِغْبَةِ الرَّجُلِ بِالتَّزْوِجِ بِأَجْمَلٍ مِنْ امْرَأَتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُحْسِنُ بَدُونِ غُذْرٍ، وَالْأَعْدَارُ عَنْهُمْ قِسْمَانِ:

١ - غُيُوبُ الْخِلْقَةِ، وَمِنْهَا: الْعَمَشُ، وَالْحَوْلُ، وَالتَّخَرُّ، وَالْحَدَبُ، وَالْعَرَجُ، وَالْعُقْمُ.

٢ - وَغُيُوبُ الْأَخْلَاقِ، وَذَكَرُوا مِنْهَا: الْوَقَاحَةُ، وَالتَّرْتَرَةُ، وَالْوَسَاحَةُ، وَالشُّكَاسَةُ، وَالْعِنَادُ، وَالْإِسْرَافُ، وَالتُّهْمَةُ، وَالْبِطْنَةُ، وَالتَّائِقُ فِي الْمَطَاعِمِ، وَالْفَخْفَخَةُ. وَالزُّنَى أَقْوَى الْأَعْدَارِ عَنْهُمْ، فَيَكْفِي فِيهِ الْإِسَاعَةُ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ، إِلَّا أَنَّ الْمَسِيحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقْرَأْ مِنْهَا إِلَّا عِلَّةَ الزُّنَى، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ الطَّلَاقَ مَهْمَا تَكُنْ عَيُوبُ زَوْجِهَا، وَلَوْ ثَبَتَ عَلَيْهِ الزُّنَى ثُبُوتًا.

الطَّلَاقُ فِي الْمَذَاهِبِ الْمَسِيحِيَّةِ: تَرْجِعُ جَمِيعُ الْمَذَاهِبِ الْمَسِيحِيَّةِ الَّتِي تَعْتَبِقُهَا أُمَمُ الْغَرْبِ الْمَسِيحِيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

١ - الْمَذَهَبُ الْكَاثُولِيكِيُّ.

٢ - الْمَذَهَبُ الْأَرْتُوذُكْسِيُّ.

٣ - الْمَذَهَبُ الْبُرُوثُوسْتَنِيُّ.

فَالْمَذَهَبُ الْكَاثُولِيكِيُّ يُحَرِّمُ الطَّلَاقَ تَحْرِيمًا بَاتًا، وَلَا يُبِيحُ فَضْمَ الزَّوْاجِ لِأَيِّ سَبَبٍ مَهْمَا عَظُمَ شَأْنُهُ، وَحَتَّى الْخِيَانَةُ الزَّوْجِيَّةُ نَفْسِهَا لَا تُعَدُّ فِي نَظَرِهِ مُبَرِّرًا لِلطَّلَاقِ، وَكُلُّ مَا يُبِيحُهُ فِي حَالَةِ الْخِيَانَةِ الزَّوْجِيَّةِ، هُوَ التَّفَرُّقَةُ الْجَسْمِيَّةُ، بَيْنَ شَخْصِيَّيِ الزَّوْجَيْنِ، مَعَ اغْتِبَارِ الزَّوْجِيَّةِ قَائِمَةً

(١) التَّبَوُّ: أَيُّ الْخِلَافِ.

(٢) مِنْ كِتَابِ: نَدَاءُ لِلْجِنْسِ اللَّطِيفِ ص ٩٧.

بينهما من الناحية الشرعية، فلا يجوز لواحد منهما في أثناء هذه الفرقة أن يعقد زواجه على شخص آخر، لأن ذلك يعتبر تعدداً للزواج، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال. وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقس على لسان المسيح إذ يقول: «... ٨ ويكون الاثنان جسداً واحداً، إذن ليسا بعد اثنين، بل جسد واحد، ٩ فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان»^(١) والمذهب المسيحيان الآخريان، الأرثوذكسي والبروتستنتي، يبيحان الطلاق في بعض حالات محدودة، من أهمها الخيانة الزوجية، ولكنهما يحترمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك، وتعتمد المذاهب المسيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى، على لسان المسيح، إذ يقول: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلَّا لَعَلَّةَ الزَّوْنِ يَجْعَلَهَا تَزْنِي»^(٢).

وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج على المطلق والمطلقة على ما ورد في إنجيل مرقس إذ يقول: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى يَزْنِي عَلَيْهَا، وَإِنْ طَلَّقَتِ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا وَتَزَوَّجَتْ بِأُخْرٍ تَزْنِي»^(٣).

الطَّلَاقُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «كَانَ الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا رَاجَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ، أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَطْلُقُكَ فَتَبِينِي مِنِّي، وَلَا آوِيكَ أَبَدًا، قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟... قَالَ: أَطْلُقُكَ، فَكَلَّمَا هُمْتَ عِدَّتِكَ أَنْ تَنْقُضِي رَاجِعْتُكَ، فَذَهَبَتِ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرَتْهَا، فَسَكَتَتْ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾»^(٤)... قالت عائشة: فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً، مَنْ كَانَ طَلَّقَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

الطَّلَاقُ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَخَدَهُ^(٥)

جَعَلَ الْإِسْلَامُ الطَّلَاقَ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحْدَهُ، لِأَنَّهُ أَخْرَصَ عَلَى بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ النَّيَّ أَنْفَقَ فِي سَبِيلِهَا مِنَ الْمَالِ، مَا يَحْتَاجُ إِلَى إِنْفَاقٍ بِمِثْلِهِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، إِذَا طَلَّقَ وَأَرَادَ عَقْدَ زَوَاجٍ آخَرَ. وَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ الْمَطْلُوقَةَ مَوْخَرُ الْمَهْرِ، وَمُتَعَّةَ الطَّلَاقِ، وَأَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ. وَلِأَنَّهُ

(١) مرقس إصحاح ١٠ الآيتان ٨ و ٩. (٢) إنجيل متى، الإصحاح الخامس ٢٢ - ٣٢.

(٣) إنجيل مرقس، الإصحاح العاشر ١١. (٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٥) من كتاب: نداء للجنس اللطيف ص ٩٨.

بذلك، ومقتضى عقله ومزاجه يكون أصبر على ما يكره من المرأة، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غصبة يغضبها، أو سبحة منها يشق عليه احتمالها، والمرأة أسرع منه غضباً، وأقل احتمالاً، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية، لأدنى الأسباب، أو لما لا يعد سبباً صحيحاً إن أعطي لها هذا الحق. والدليل على صحة هذا التعليل الأخير، أن الإفرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقاً للرجال والنساء على السواء كثر الطلاق عندهم، فصار أضعاف ما عند المسلمين.

مَنْ يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ

اتفق العلماء على أن الزوج، العاقل، البالغ، المختار هو الذي يجوز له أن يطلق، وأن طلاقه يقع. فإذا كان مجنوناً، أو صبيّاً، أو مكرهاً، فإن طلاقه يُعتبر لغواً لو صدر منه. لأن الطلاق تصرف من التصرفات التي لها آثارها ونتائجها في حياة الزوجين، ولا بد من أن يكون المطلق كاملاً الأهلية، حتى تصح تصرفاته. وإنما تكمل الأهلية بالعقل، والبلوغ، والاختيار، وفي هذا يروي أصحاب السنن، عن علي، كرم الله وجهه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم^(١)، وعن المجنون حتى يعقل». وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «كل طلاق جائز، إلا طلاق المغلوب على عقله». رواه الترمذي والبخاري موقوفاً. وقال ابن عباس رضي الله عنهما فيمن يكرهه اللصوص فيطلق - فليس بشيء، رواه البخاري.

وللعلماء آراء مختلفة في المسائل الآتية نجملها فيما يلي:

- ١ - طلاق المكره.
- ٢ - طلاق السكران.
- ٣ - طلاق الهازل.
- ٤ - طلاق الغضبان.
- ٥ - طلاق الغافل والشاهي.
- ٦ - طلاق المذموش.

١- طلاق المَكْرَه: المَكْرَه لا إرادة له ولا اختيار، والإرادة والاختيار هي أساس التكليف، فإذا انتفيا انتفى التكليف وأُعْثِرَ المَكْرَه غَيْرَ مسؤولٍ عن تصرفاته، لأنه مسلوب الإرادة، وهو في الواقع يُنْفَذُ إرادة المَكْرَه. فمن أَكْرَه على التُّطْق بِكَلِمَةِ الكُفْرِ لا يَكْفُرُ بذلك. لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١). وَمَنْ أَكْرَهَ على الإسلام لا يُضْبَحُ مُسْلِمًا، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ لا يَقَعُ طَلَاقُهُ. رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ جَبَانٍ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالتَّطْبِرَانِيُّ، وَالحَاكِمُ وَحُسَيْنُ النَّوَوِيُّ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَدَاوُدُ مِنْ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: طَلَاقُ الْمَكْرَهِ وَقِيعٌ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، فَضَلَّ عَنْ مَخَالَفَتِهِمْ لَجُمْهُورِ الصَّحَابَةِ.

٢- طلاق السَّكَرَانِ: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السَّكَرَانِ يَقَعُ، لأنه المُشْتَبَبُ بِإِدْخَالِ الْفَسَادِ عَلَى غَفْلَةٍ بِإِرَادَتِهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ لَغَوْ لَا عِبْرَةٌ لَهُ، لَأَنَّهُ هُوَ وَالْمَجْنُونُ سَوَاءٌ، إِذْ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فَاقِدُ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ مُنَاطُ التَّكْلِيفِ، وَلَأنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٢). فَجَعَلَ سُبْحَانَهُ قَوْلَ السَّكَرَانِ غَيْرَ مُنْتَدٍ بِهِ، لَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ. وَثَبَتَ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى طَلَاقَ السَّكَرَانِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَخَالَفُ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَهُوَ مَذْهَبُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَزَيْبَةَ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ، وَغَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَالشَّافِعِي فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَاخْتَارَهُ الْمَرْيُوفُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا مَذْهَبُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كُلِّهِمْ، وَاخْتَارَهُ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو حَسَنِ الْكَزْجِيُّ، قَالَ الشُّوكَانِيُّ: إِنَّ السَّكَرَانَ الَّذِي لَا يَعْقِلُ لَا حُكْمَ لِطَلَاقِهِ لِغَدَمِ الْمَنَاطِ الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ، وَقَدْ عَيَّنَ الشَّارِعُ عَقُوبَتَهُ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَجَاوِزَهَا بِرَأْيِنَا، وَنَقُولُ يَقَعُ طَلَاقُهُ عَقُوبَةً لَهُ، فَيَجْمَعُ لَهُ بَيْنَ غُرْمَتَيْنِ. وَقَدْ جَرَى الْعَمَلُ أَخِيرًا فِي الْمَحَاكِمِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْمَرْسُومِ بِقَانُونِ بَرَقِمِ ٢٥ / لِسَنَةِ ١٩٢٩ فِي الْمَادَّةِ الْأُولَى مِنْهُ: (لَا يَقَعُ طَلَاقُ السَّكَرَانِ وَالْمَكْرَه).

٣- طلاق الغَضَبَانِ: والغَضَبَانِ الَّذِي لَا يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ وَلَا يَدْرِي مَا يَصْدُرُ عَنْهُ، لَا يَقَعُ

طلاقه لأنه مسلوب الإرادة. روى أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وصححه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لَا طَلَّاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ». وفسر الإغلاق بالغضب، وفسر بالإكراه، وفسر بالجنون. وقال ابن تيمية كما في زاد المعاد: حقيقة الإغلاق أن يغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به كأنه انغلق عليه قصده وإرادته. قال: ويدخل في ذلك طلاق المكره، والمجنون، ومن زال عقله بسكر أو غضب، وكل ما لا قصد له، ولا معرفة له بما قال، والغضب على ثلاثة أقسام:

- ١- ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع.
- ٢- ما يكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده، فهذا يقع طلاقه.

٣- أن يستحكم ويستند به فلا يزيل عقله بالكلية، ولكنه يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زاد فهذا محل نظر. وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه.

٤- طلاق الهازل^(١) والمخطيء: يرى جمهور الفقهاء أن طلاق الهازل يقع، كما أن نكاحه يصح، لما رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثُ جِدْمٍ جِدْمٌ، وَهَزْلُهُنَّ جِدْمٌ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرُّجْعَةُ». وهذا الحديث وإن كان في إسناده عند الله بن حبيب، وهو مختلف فيه، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى. وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق الهازل. منهم: الباقر، والصادق، والناضر. وهو قول في مذهب أحمد ومالك، إذ أن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق الرضا بالطلق اللساني، والعلم بمعناه، وإرادة مقتضاه، فإذا انتفت النية، والقصد اغتبر التيميم لقوا، لقول الله تعالى: ﴿وَلِنْ عَزُّوْا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢). وإنما العزم ما عزم القارم على فعله، ويتقضي ذلك إرادة جازمة بفعل المغزوم عليه، أو تزكيه. ويقول الرسول ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

والطلاق عمل مقتصر إلى النية، والهازل لا عزم له ولا نية. وروى البخاري عن ابن عباس: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ عَنْ وَطَرٍ»^(٣). أما طلاق المخطيء، وهو من أراد التكلم بغير الطلاق

(١) الهازل: هو الذي يتكلم من غير قصد للحقيقة، بل على وجه اللعب وتقيضه الجاد، مأخوذ من الجد.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٧.

(٣) قال الحافظ: أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنشوز. وقال ابن القيم: أي عن غرض من الطلق في وقوعه. رسالة الطلاق، ص ٥٧.

فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ، فَقَدْ رَأَى فَقَهَاءَ الْأَحْنَافِ: أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ قَضَاءٌ، وَأَمَّا دِيَانَةٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقُهُ وَزَوْجَتُهُ حَلَالٌ لَهُ.

٥- طَلَاقُ الْغَافِلِ وَالسَّاهِي: وَمِثْلُ الْمُخْطِئِ وَالْهَازِلِ، الْغَافِلُ وَالسَّاهِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُخْطِئِ وَالْهَازِلِ، أَنَّ طَلَاقَ الْهَازِلِ يَقَعُ قَضَاءً وَدِيَانَةً، عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، وَطَلَاقُ الْمُخْطِئِ يَقَعُ قَضَاءً فَقَطْ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْهَزْلِ وَلَا لِلْعِبَسِ.

٦- طَلَاقُ الْمَذْهُوشِ: الْمَذْهُوشُ الَّذِي لَا يَذَرِي مَا يَقُولُ، بِسَبَبِ صَدَمَةٍ أَصَابَتْهُ فَأَذْهَبَتْ عَقْلَهُ وَأَطَاعَتْ بَتَفْكِيرِهِ، لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، كَمَا لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْمَجْنُونِ، وَالْمَعْتَوِي، وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ، وَمَنْ اخْتَلَّ عَقْلُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ، أَوْ مَصِيبَةٍ فَاجَأَتْهُ.

مَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ

لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَحَلًّا لَهُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ مَحَلًّا لَهُ فِي الصُّوَرِ الْآتِيَةِ:

- ١- إِذَا كَانَتْ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا حَقِيقَةً.
- ٢- إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ، أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ بَيْنُونَةً صَغْرَى، لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ تُعْتَبَرُ قَائِمَةً حُكْمًا حَتَّى تَنْتَهِيَ الْعِدَّةُ...
- ٣- إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ الْحَاصِلَةِ بِالْفُرْقَةِ الَّتِي تُعْتَبَرُ طَلَاقًا... كَأَنَّ تَكُونَ الْفُرْقَةَ بِسَبَبِ إِبْنَاءِ الزَّوْجِ الْإِسْلَامَ إِذَا أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ... أَوْ كَانَتْ بِسَبَبِ الْإِبْلَاءِ فَإِنَّ الْفُرْقَةَ فِي هَاتَيْنِ الصُّوَرَتَيْنِ تُعْتَبَرُ طَلَاقًا عِنْدَ الْأَحْنَافِ.

٤- إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُعْتَدَّةً مِنْ فُرْقَةٍ... اغْتَبِرَتْ فَسْخًا لَمْ يَنْقُضِ الْعَقْدَ مِنْ أَسَاسِهِ وَلَمْ يُزَلِّ الْجُلَّ... كَالْفُرْقَةِ بِرَدِّ الزَّوْجَةِ، لِأَنَّ الْفَسْخَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنَّمَا كَانَ لَطَارِيءَ طَرَأَ يَمْنَعُ بَقَاءَ الْعَقْدِ بَعْدَ أَنْ وَقَعَ صَحِيحًا...

مَنْ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ

قُلْنَا: إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَحَلًّا لَهُ... فَإِذَا لَمْ تَكُنْ مَحَلًّا لَهُ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ... فَالْمُعْتَدَّةُ مِنْ فُسْخِ الزَّوْاجِ بِسَبَبِ عَدَمِ الْكَفَاءَةِ أَوْ لِنَقْصِ الْمَهْرِ عَنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، أَوْ لِيَخْيَارِ الْبُلُوغِ، أَوْ لظَهْوَرِ فَسَادِ الْعَقْدِ بِسَبَبِ فَقْدِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهِ، لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ قَدْ نُقِضَ مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ وَجُودٌ فِي الْعِدَّةِ، فَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ - وَهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - فَقَوْلُهُ لَغْوٌ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيُّ أَثَرٍ... وَكَذَلِكَ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَقَبْلَ الْخُلُوةِ بِهَا خُلُوةً صَحِيحَةً، لِأَنَّ الْعِلَاقَةَ

الزوجية بينهما قد انتهت، وأصبحت أجنبية بمجرد صدور الطلاق، فلا تكون محلاً للطلاق بعد ذلك... لأنها ليست زوجته ولا معتدته. فلو قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً: أنت طالق... أنت طالق... أنت طالق، وقعت بالأولى فقط طلاقاً بائناً، لأن الزوجية قائمة... أما الثانية، والثالثة، فهما لغو لا يقع بهما شيء، لأنهما صادفتها وهي ليست زوجته ولا معتدته، حيث لا عدة لغير المدخول بها^(١). وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية لم تربطها بالمطلقة زوجته سابقة. فلو قال لامرأة لم يسبق له الزواج بها: «أنت طالق يكون كلامه لغواً لا أثر له، وكذلك الحكم فيمن طلق وانتهت عدتها، لأنها بانتها العدة تصبح أجنبية عنه. ومثل ذلك المعتدة من طلاق ثلاث، لأنها بعد الطلاق الثلاث تكون قد بانت منه بيئونة كبرى، فلا يكون للطلاق معنى...»

الطلاق قبل الزواج

لا يقع الطلاق إذا علقه على التزوج بأجنبية، كأن يقول إن تزوجت فلانة فهي طالق، لما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عيق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». قال الترمذي: حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وروي ذلك عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، وابن عباس، وجابر بن يزيد، وغير واحد من فقهاء التابعين وبه يقول الشافعي. وقال أبو حنيفة، في الطلاق المعلق: إنه يقع إذا حصل الشرط، سواء عمم المطلق جميع النساء، أم خصص. وقال مالك وأصحابه: إن عمم جميع النساء لم يلزمه، وإن خصص لزمه. ومثال التعميم أن يقول: إن تزوجت أي امرأة فهي طالق. ومثال التخصيص: أن يقول: إن تزوجت فلانة - وذكر امرأة بعينها - فهي طالق.

مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية، سواء أكان ذلك باللفظ، أم بالكتابة إلى الزوجة، أم بالإشارة من الآخرس، أو بإرسال رسول.

(١) وهذا مذهب أبي حنيفة، والشافعي: وقال مالك!... إذا قال لغير المدخول بها: أنت طالق، أنت طالق أنت طالق، ثلاثاً. فهي نسق! أي متتابعة وراء بعضها فإنه يكون ثلاثة تشبيهاً لتكرار اللفظ بلفظه بالعدد كأنه قال!... «أنت طالق ثلاثاً» وقال في بداية المجتهد، فمن شبه تكرار اللفظ بلفظه بالعدد أعني بقوله: «طلقت ثلاثاً» قال: «يقع الطلاق ثلاثاً» ومن رأى أنه باللفظة الواحدة قد بانت منه. قال: «لا يقع» وهذا بخلاف المدخول بها.

١ - الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ

وَاللَّفْظُ قَدْ يَكُونُ صَرِيحًا، وَقَدْ يَكُونُ كِنَايَةً، فَالصَّرِيحُ هُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ عِنْدَ التَّلَفُّظِ بِهِ، مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقَةٌ، وَكُلُّ مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحَةُ ثَلَاثَةٌ: الطَّلَاقُ، وَالْفِرَاقُ، وَالشَّرَاحُ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثِ... لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ... وَهِيَ عِبَادَةٌ، وَمِنْ شُرُوطِهَا اللَّفْظُ فَوَجَبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى اللَّفْظِ الشَّرْعِيِّ الْوَارِدِ فِيهَا^(١).

وَالْكِنَايَةُ: مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ: مِثْلُ: أَنْتِ بَائِنٌ، فَهُوَ يَحْتَمِلُ الْبَيْتُونَةَ^(٢) عَنِ الزَّوْاجِ، كَمَا يَحْتَمِلُ الْبَيْتُونَةَ عَنِ الشَّرِّ. وَمِثْلُ: أَمْرُكَ يَدِيكَ، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ تَحْلِيكَهَا عِصْمَتَهَا... كَمَا تَحْتَمِلُ تَحْلِيكَهَا حُرِّيَّةَ النَّصْرَفِ. وَمِثْلُ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَهِيَ تَحْتَمِلُ حُرْمَةَ الْمُتَعَةِ بِهَا، وَتَحْتَمِلُ حُرْمَةَ إِيْذَانِهَا.

وَالصَّرِيحُ: يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ احْتِيجَاجٍ إِلَى نِيَّةٍ تُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْهُ، لظُهُورِ دَلَالَتِهِ وَوُضُوحِ مَعْنَاهُ. وَيُشْتَرَطُ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ: أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مُضَافًا إِلَى الزَّوْجَةِ كَأَن يَقُولَ: زَوْجَتِي طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ. أَمَّا الْكِنَايَةُ فَلَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فَلَوْ قَالَ النَّاطِقُ بِلَفْظِ الصَّرِيحِ: لَمْ أَرِدِ الطَّلَاقَ وَلَمْ أَقْصِدْهُ، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ مَعْنَى آخَرَ، لَا يُصَدَّقُ قَضَاءً، وَيَقَعُ طَلَاقُهُ وَلَوْ قَالَ النَّاطِقُ بِالْكِنَايَةِ: لَمْ أَنْوِ الطَّلَاقَ، بَلْ نَوَيْتُ مَعْنَى آخَرَ: يُصَدَّقُ قَضَاءً، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ مَعْنَى الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ، وَالَّذِي يُعَيِّنُ الْمُرَادَ هُوَ النِّيَّةُ، وَالْقَصْدُ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، لِجَدِيدِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

«أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ لَهَا: «غَذِي بِعَظِيمٍ، الْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ». وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي حَدِيثٍ تَخْلُفُ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ لَمَّا قِيلَ لَهُ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: بَلْ اعْتَزَلِيهَا. فَلَا تَقْرَبِيهَا، فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: الْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ». فَأَفَادَ الْحَدِيثَانِ، أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تَكُونُ طَلَاقًا مَعَ الْقَصْدِ، وَلَا تَكُونُ طَلَاقًا مَعَ عَدَمِهِ. وَقَدْ جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ: حَيْثُ جَاءَ فِي الْقَانُونِ رَقْمَ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ فِي الْمَادَّةِ الرَّابِعَةِ مِنْهُ: «كِنَايَاتُ الطَّلَاقِ: وَهِيَ مَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ أَوْ غَيْرَهُ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ». أَمَّا مَذْهَبُ الْأَخْنَفِ: فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٧٠.

(٢) إذ أن البتونة معناها البعد والمفارقة.

يقع بها الطلاق بالثبوت، وأنه يقع بها أيضاً الطلاق بدلالة الحال. ولم يأخذ القانون، بمذهب الأحناف في الاكتفاء بدلالة الحال، بل اشترط أن يتوحي المطلق بالكتابة الطلاق.

هَلْ تَحْرِيمُ الزَّوْجَةِ يَقَعُ طَلَاقاً

إذا حرّم الرجل امرأته، فإما أن يريد بالتحريم تحريم العین، أو يريد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ، بل قصد التشريع. ففي الحالة الأولى، لا يقع الطلاق، لما أخرجه الترمذي عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ» خلافاً... وجعل في اليمين كفارة^(١). وفي صحيح مسلم عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا». ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^(٢) وأخرج النسائي عنه: «أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ امْرَأَتِي عَلَيَّ حَرَامًا. فَقَالَ: «كَذَبْتَ، لَيْسَتْ عَلَيْكَ بِحَرَامٍ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ مَرَضَاتُ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ...»^(٣) «عَلَيْكَ أَغْلَطُ الْكُفَّارَةُ: عِثْقُ رَقَبَةٍ». وفي الحالة الثانية: يقع الطلاق، لأن لفظ التحريم كناية كسائر الكنايات.

الْحَلْفُ بِإِيمَانِ الْمُسْلِمِينَ

مَنْ حَلَفَ بِإِيمَانِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ حَنَثَ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُهُ طَلَاقٌ وَلَا غَيْرُهُ. وَلَمْ يَرِدْ عَنِ مَالِكٍ فِيهِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهِ لِلْمَتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ الْاسْتِغْفَارُ فَقَطْ، وَالْمَشْهُورُ الْمُفْتَى بِهِ عَنْهُمْ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ كُلُّ مَا اعْتَبِدَ الْحَلْفُ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ فِي بَعْضِ أَنْ يَكُونَ الْحَلْفُ الْمُعْتَادُ بِاللَّهِ وَبِالطَّلَاقِ، وَعَلَيْهِ فَيَلْزَمُ مَنْ حَلَفَ بِإِيمَانِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ حَنَثَ كَفَارَةَ يَمِينٍ وَبَثَّ مَنْ يَمْلِكُ عِصْمَتَهَا وَلَا يَلْزَمُهُ مَشْيٌ إِلَى مَكَّةَ وَلَا صِيَامٌ، كَمَا كَانَ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِيِّ لِعَدَمِ مَنْ يَخْلِفُ بِذَلِكَ الْآنَ، وَقَالَ الْأَبْهَرِيُّ: يَلْزَمُهُ الْاسْتِغْفَارُ فَقَطْ، وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ كَمَا يَرَى الشَّافِعِيَّةُ. وَهَذَا الْخِلَافُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ إِذَا لَمْ يَتَوَّحَّ طَلَاقاً، فَإِنْ نَوَى طَلَاقاً وَحَنَثَ لَزِمَهُ الْيَمِينُ عَنْهُمْ. وَنَحْنُ نَرَى تَرْجِيحَ رَأْيِ الْأَبْهَرِيِّ وَأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ.

٢- الطَّلَاقُ بِالْكِتَابَةِ

والكتابة يقع بها الطلاق، ولو كان الكاتب قادراً على التوقيع، فكما أن للزوج أن يطلق

(١) جعل الشيء الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه. (٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٣) سورة التحريم، الآية: ١ و ٢. هذه الآية مصرحة بأن التحريم يمين.

زوجته باللفظ، فله أن يكتب إليها الطلاق. واشترط الفقهاء: أن تكون الكتابة مستبينة مرسومة. ومعنى كونها مستبينة: أي بيّنة واضحة بحيث تقرأ في صحيفة ونحوها. ومعنى كونها مرسومة: أي مكتوبة بعنوان الزوجة بأن يكتب إليها: يا فلانة، أنت طالق، فإذا لم يوجه الكتابة إليها بأن كتب على ورقة: أنت طالق، أو زوجتي طالق، فلا يقع الطلاق إلا بالنية، لاحتمال أنه كتب هذه العبارة من غير أن يقصد الطلاق، وإنما كتبها لتحسين خطه مثلاً.

٣- إشارة الآخرس

الإشارة بالنسبة للآخرس أداء تفهيم، ولذا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق إذا أشار إشارة تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية. واشترط بعض الفقهاء ألا يكون عارفاً بالكتابة ولا قادراً عليها. فإذا كان عارفاً بالكتابة وقادراً عليها، فلا تكفي الإشارة، لأن الكتابة أدل على المقصود، فلا يغدّل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة العجز عنها.

٤- إرسال رسول

ويصحح الطلاق بإرسال رسول ليبلغ الزوجة الغائبة بأنها مطلقّة، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق، ويُنمضي طلاقه.

الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد، لأن الطلاق من حقوق الرجل^(١) ولا يحتاج إلى بيّنة كني مباشر حقه، ولم يرذ عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة، ما يدل على مشروعية الإشهاد. وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الإمامية فقالوا: إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق، واستدلوا بقول الله سبحانه في سورة الطلاق: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْقَ عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(٢). فذكر الطبرسي: أن الظاهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق، وأنه مروي عن أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين، وأنه للوجوب وشرط في صحة الطلاق^(٣).

(١) الطلاق من حقوق الزوج، وقد جعله الله بيده ولم يجعل الله لغيره حقاً فيه، قال الله تعالى: ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ فَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يَجْلُوْنَ فَأَسْكُوْنَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهِنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ وقال ابن القيم: فجعل الطلاق لمن نكح لأن له الإمساك وهو الرجعة. وعن ابن عباس قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال يا رسول الله: سيدي زوجني أمتي، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها. قال: فصعد رسول الله ﷺ المنبر فقال: «يا أيها الناس: ما بال أحدكم يزوج عبده أمتة ثم يريد أن يفرق بينهما: إنما الطلاق لمن أخذ بالساق». رواه ابن ماجه. وقد تقدمت حكمة ذلك.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٢. (٣) تفسير الألوسي، سورة الطلاق، ويراجع أصل الشيعة.

مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ وَحَدَمَ وَقُوعِهِ بِلَوْنٍ بَيِّنَةٍ: وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْإِشْهَادِ وَأَشْتَرَطَهُ لَصَحَّتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَمِنَ التَّابِعِينَ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ، وَالْإِمَامُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ، وَبَنُوهُمَا أئِمَّةُ آلِ الْبَيْتِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ، وَكَذَلِكَ عَطَاءٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَابْنُ سِيرِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ «فَفِي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ» عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ طَلَاقٍ: «أَشْهَدْتَ رَجُلَيْنِ عَذْلَيْنِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟... قَالَ: لَا، قَالَ: أَذْهَبَ فَلَيْسَ طَلَاؤُكَ بِطَلَاقٍ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا فَقَالَ: «طَلَّقْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تُعْذَرُ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ، أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّ مُطَلِّقَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ يَجِبُ اتِّبَاعُ سُنَّتِهِ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلِأَنَّ مَقْصُودَ الصَّحَابِيِّ بَيَانُ الشَّرْعِ لَا اللَّغْيَةِ وَالْعَادَةِ كَمَا يُبَسِّطُ فِي مَوْضِعِهِ. وَأَخْرَجَ الْحَافِظُ الشُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَشْهُورِ^(١) فِي تَفْسِيرِ آيَةِ: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلْنِ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ...﴾^(٢) الْآيَةَ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ وَلَمْ يَشْهَدْ. قَالَ: بِسَمَاءٍ صَنَعَ، طَلَّقَ لِبِدْعَةٍ، وَرَاجَعَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، فَلْيَشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهِ وَعَلَى مَرَاஜَعَتِهِ، وَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ. فَإِنْكَارُ ذَلِكَ مِنْ عِمْرَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالتَّهْوِيلُ فِيهِ وَأَمْرُهُ بِالِاسْتِغْفَارِ لِعِدْوِهِ إِيَّاهُ مَغْصِيَّةٌ، مَا هُوَ إِلَّا لَوْجُوبُ الْإِشْهَادِ عِنْدَهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَفِي كِتَابِ «الْوَسَائِلِ» عَنِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، عَلَيْهِ رِضَاؤُ اللَّهِ، قَالَ: الطَّلَاقُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَالَّذِي سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يُخْلِيَ الرَّجُلُ عَنِ الْمَرْأَةِ، إِذَا حَاضَتْ وَطَهَّرَتْ مِنْ مَحِيضِهَا، أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ عَذْلَيْنِ عَلَى تَطْلِيلِهِ، وَهِيَ ظَاهِرٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَنْقُضِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَكُلُّ طَلَاقٍ مَا خَلَا هَذَا بَاطِلٌ، لَيْسَ بِطَلَاقٍ. وَقَالَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ طَلَّقَ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ». قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى فِي كِتَابِ «الْإِنْتِقَارِ»: حُجَّةُ الْإِمَامِيَّةِ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ شَهَادَةَ عَذْلَيْنِ شَرْطٌ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَمَتَى قُبِدَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ...﴾^(٣). فَأَمَرَ تَعَالَى بِالْإِشْهَادِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي

(١) انظر الدر المشهور ج ٨ ص ١٩٥ طبعة دار الفكر بيروت.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٢.

عُزِفَ الشَّرْعَ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَحُمِلَ مَا ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ عَلَى الْاِسْتِخْبَابِ خُرُوجَ عَنْ عُزْفِ الشَّرْعِ بِلَا دَلِيلٍ. وَأَخْرَجَ الشُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَعَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «النِّكَاحُ بِالشُّهُودِ، وَالطَّلَاقُ بِالشُّهُودِ، وَالْمَرَاَجَعَةُ بِالشُّهُودِ»^(١). وَرَوَى الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّ عَطَاءً كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٢). قَالَ: لَا يَجُوزُ فِي نِكَاحٍ وَلَا طَلَاقٍ وَلَا إِزْجَاعٍ إِلَّا شَاهِدًا عَدْلٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، إِلَّا مِنْ عُدْرٍ. فَقَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ، صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ عِنْدَهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِمُسَاوَاتِهِ لَهُ بِالنِّكَاحِ، وَمَعْلُومٌ مَا اشْتَرَطَ فِيهِ مِنَ الْبَيِّنَةِ. إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ، أَنَّ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ، هُوَ مَذْهَبُ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الْمَذْكُورِينَ تَعْلَمُ أَنَّ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى نَذْيِهِ الْمَأْثُورَةِ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفَقْهِ، مُرَادٌ بِهَا الْإِجْمَاعُ الْمَذْهَبِيُّ لَا الْإِجْمَاعُ الْأَصُولِيُّ الَّذِي خَذَهُ - كَمَا فِي «الْمُسْتَصْفَى» - اتِّفَاقُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً عَلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ، لانتقاضه، بِخِلَافِ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ. وَتَبَيَّنَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ قَبْلُ عَنْ الشُّيُوطِيِّ وَابْنِ كَثِيرٍ: أَنَّ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ عُلَمَاءُ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كَمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى فِي كِتَابِ «الْاِنْتِصَارِ». بَلْ هُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَابْنِ سَيْرِينَ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، كَمَا أَسْلَفْنَا.

التَّجْزِيزُ وَالتَّغْلِيْقُ

صِيغَةُ الطَّلَاقِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْجَزَةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُعَلَّقَةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى مُسْتَقْبَلٍ.

١ - فَالْمُنْجَزَةُ: هِيَ الصِّيغَةُ الَّتِي لَيْسَتْ مُعَلَّقَةً عَلَى شَرْطٍ، وَلَا مُضَافَةً إِلَى زَمَنٍ مُسْتَقْبَلٍ، بَلْ قَصَدَ بِهَا مَنْ أَصْدَرَهَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ، كَأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ... وَحُكْمُ هَذَا الطَّلَاقِ، أَنَّهُ يَقَعُ فِي الْحَالِ مَتَى صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ مَحَلًّا لَهُ.

٢ - وَأَمَّا الْمُعَلَّقَةُ: وَهِيَ مَا جَعَلَ الزَّوْجُ فِيهِ حُصُولَ الطَّلَاقِ مُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ ذَهَبْتَ إِلَى مَكَانٍ كَذَا، فَأَنْتِ طَالِقٌ.

وَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّغْلِيْقِ، وَقُوعُ الطَّلَاقِ فِي ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

١ - أَنْ يَكُونَ عَلَى أَمْرِ مَعْدُومٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ بَعْدَ، فَإِنْ كَانَ عَلَى أَمْرِ مَوْجُودٍ فِعْلًا، حِينَ صُدِرَ الصِّيغَةُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ طَلَعَ الثَّهَارُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الثَّهَارَ قَدْ طَلَعَ فِعْلًا -

(١) الدر المنثور ج ٨ ص ١٩٤ طبعة دار الفكر - بيروت.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٢.

كان ذلك تنجيذاً وإن جاء في صورة التعليق. فإن كان تعليقاً على أمر مستحيل كان لغواً، مثل
إن دخل الجمل في سم الخياط فأنت طالق.

٢- أن تكون المرأة حين صدور العقد محلاً للطلاق بأن تكون في عصمته.

٣- أن تكون كذلك حين حصول المعلق عليه.

والتعليق قسمان:

القسم الأول: يقصد به ما يقصد من القسم للحل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر،
ويسمى التعليق القسمي، مثل أن يقول لزوجته: إن خرجت فأنت طالق، مريداً بذلك منعها من
الخروج إذا خرجت، لإيقاع الطلاق.

القسم الثاني: ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط. ويسمى التعليق
الشرطي، مثل أن يقول لزوجته: «إن أبرأتني من مؤخر صدقك فأنت طالق». وهذا التعليق
بنوعيه واقع عند جمهور العلماء. ويرى ابن حزم أنه غير واقع. وقصّل ابن تيمية وابن القيم،
فقالا: إن الطلاق المعلق الذي فيه معنى اليمين غير واقع. وتجب فيه كفارة اليمين إذا حصل
المحلوف عليه. وهي إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. وقالوا
في الطلاق الشرطي: إنه واقع عند حصول المعلق عليه. قال ابن تيمية: والألفاظ التي يتكلم
بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع:

الأول: صيغة التشجير والإرسال، كقوله: أنت طالق فهذا يقع به الطلاق، وليس بخلف،
ولا كفارة فيه اتفاقاً.

الثاني: صيغة تعليق، كقوله: الطلاق يلزمني لأفعلن كذا، فهذا يمين باتفاق أهل اللغة،
واتفاق طوائف العلماء، واتفاق العامة.

الثالث: صيغة تعليق كقوله: إن فعلت كذا فامراتي طالق، فهذا إن قصد به اليمين، وهو
يكره وقوع الطلاق كما يكره الانتقال عن دينه فهو يمين، حكمه حكم الأول، الذي هو صيغة
القسم باتفاق الفقهاء.

وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن خالفاً، كقوله: إن أعطيتني ألفاً فأنت
طالق، وإذا زنت فأنت طالق، وقصد إيقاع الطلاق عند وقوع الفاحشة، لا مجرد الحلف
عليها، فهذا ليس بيمين، ولا كفارة في هذا عند أحد من الفقهاء فيما علمناه، بل يقع به

الطَّلَاقُ، إِذَا وَجَدَ الشَّرْطُ. وَأَمَّا مَنْ يُقْصَدُ بِهِ الْحَضْرُ، أَوْ الْمَنْعُ، أَوْ التَّضْدِيقُ، أَوْ التَّكْذِيبُ، بِالتَّزَامِهِ عِنْدَ الْمَخَالَفَةِ مَا يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِصِيغَةِ الْقَسَمِ، أَوْ الْجَزَاءِ، فَهُوَ يَمِينٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْخَلْقِ مِنَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنْ كَانَ يَمِينًا فَلَيْسَ لِلْيَمِينِ إِلَّا حُكْمَانِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَعَقِّدَةً فَتُكْفَرُ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَكُونَ مُتَعَقِّدَةً كَالْحَلْفِ بِالْمَخْلُوقَاتِ فَلَا تُكْفَرُ، وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ يَمِينًا مُتَعَقِّدَةً مُخْتَرَمَةً غَيْرَ مُكْفَرَةٍ، فَهَذَا حَكْمٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ: وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ فِي الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ هُوَ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْمَادَّةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْقَانُونِ رَقْمَ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ وَنُصُّهَا: «لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ غَيْرَ الْمُنْجَزِ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْحَمْلُ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ لَا غَيْرَ». وَجَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِبْضَاحِيَّةِ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ: «إِنَّ الْمَشْرِعَ أَخَذَ فِي إلْغَاءِ الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ بِرَأْيِ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَإِنَّهُ أَخَذَ فِي إلْغَاءِ الْمُعْلَقِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْيَمِينِ بِرَأْيِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَشَرِيحِ الْقَاضِي، وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ، وَأَصْحَابِهِ».

٣- وَأَمَّا الصِّيغَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى مُسْتَقْبَلٍ: فَهِيَ مَا اقْتَرَنْتُ بِزَمَنِ، بِقَصْدِ وَقْعِ الطَّلَاقِ فِيهِ، مَتَى جَاءَ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا، أَوْ إِلَى رَأْسِ السَّنَةِ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي الْغَدِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِ السَّنَةِ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي مِلْكِهِ عِنْدَ حُلُولِ الْوَقْتِ الَّذِي أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَيْهِ. وَإِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: تَطْلُقُ فِي الْحَالِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدُ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى تَسْلِيخَ السَّنَةِ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: مَنْ قَالَ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ ذَكَرَ وَقْتًا مَا فَلَا تَكُونُ طَالِقًا بِذَلِكَ، لَا الْآنَ، وَلَا إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ. بَرَهَانَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِذَلِكَ، وَقَدْ عَلَّمَنَا اللَّهُ الطَّلَاقَ عَلَى الْمَدْخُولِ بِهَا، وَفِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَلَيْسَ هَذَا فِيمَا عَلَّمَنَا. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(١)، وَأَيْضًا فَإِنْ كَانَ كُلُّ طَلَاقٍ لَا يَقَعُ حِينَ إِبْقَاعِهِ، فَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَقَعُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حِينَ لَمْ يُوقَعِ فِيهِ.

الطَّلَاقُ السُّنِّيُّ وَالْبِدْعِيُّ

يَنْقَسِمُ الطَّلَاقُ إِلَى طَلَاقٍ سُنِّيٍّ، وَطَلَاقٍ بَدْعِيٍّ.

طَلَاقُ السَّنَةِ: فَطَلَاقُ السَّنَةِ: هُوَ الْوَاقِعُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَدَّبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ، وَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ الزَّوْجُ الْمَدْخُولُ بِهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً، فِي طَهْرٍ لَمْ يَمْسَسْهَا فِيهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ

(١) سورة الطلاق، الآية: ١.

فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِجُ بِإِحْسَنِ...»^(١). أَيْ أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَشْرُوعَ يَكُونُ مَرَّةً يَغْقُبُهَا رَجْعَةً، ثُمَّ مَرَّةً ثَانِيَةً يَغْقُبُهَا رَجْعَةً كَذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْمُطَلَّقَ بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ الْخِيَارُ، يَنْ أَوْ يُنْسِكُهَا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ يُفَارِقُهَا بِإِحْسَانٍ. وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقَتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٢). أَيْ إِذَا أَرَدْتُمْ تَطْلِيقَ النِّسَاءِ - فَطَلِّقُوهُنَّ مُسْتَقْبِلَاتِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا تَسْتَقْبِلُ الْمُطَلَّقةُ الْعِدَّةَ إِذَا طَلَّقَهَا بَعْدَ أَنْ تَطْهَرَ مِنْ خَيْضٍ، أَوْ نِفَاسٍ، وَقَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا. وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طُلِّقَتْ وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَكُنْ فِي هَذَا الْوَقْتِ مُسْتَقْبِلَةً الْعِدَّةِ، فَتَطُولُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، لِأَنَّ بَقِيَّةَ الْخَيْضِ لَا يُخَسَّبُ مِنْهَا وَفِيهِ إِضْرَارٌ بِهَا. وَإِنْ طُلِّقَتْ فِي طَهْرِ مَسْهَا فِيهِ، فَإِنَّهَا لَا تَعْرِفُ هَلْ حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ، فَلَا تَذَرِي بِمِ تَعْتَدُ بِالْإِفْرَاءِ أَمْ يَوْضِعُ الْحَمْلُ؟ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرْءٌ فَلْيَرَا جَفْهَهَا، ثُمَّ لِيُنْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَطَلِّقَهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَرْءٌ فَلْيَرَا جَفْهَهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا إِذَا طَهَّرَتْ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهٍ وَأَبُو دَاوُدَ. وَظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الطَّهْرِ الَّذِي يَغْقُبُ الْخَيْضَةَ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ يَكُونُ طَلَاقُ سَنَةٍ، لَا بِدْعَةٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَاسْتَدَلُّوا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَبِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْخَيْضِ، فَإِذَا طَهَّرَتْ زَالَ مُوجِبُ التَّحْرِيمِ، فَجَازَ الطَّلَاقُ فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْإِطْهَارِ. وَلَكِنْ الرِّوَايَةُ الْأُولَى الَّتِي فِيهَا: «ثُمَّ يُنْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرَ» مُتَضَمِّنَةٌ لَزِيَادَةِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، قَالَ صَاحِبُ الرُّوضَةِ الثَّيِّبَةِ: وَهِيَ أَيْضاً فِي الصَّحِيحَيْنِ. فَكَانَتْ أَرْجَحُ مِنْ وَجْهَيْنِ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَالشَّافِعِيُّ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ.

الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ: أَمَّا الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ، فَهُوَ الطَّلَاقُ الْخَالِيفُ لِلْمَشْرُوعِ: كَأَنْ يُطَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ يُطَلَّقَهَا ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَاتٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، كَأَنْ يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ. أَوْ يُطَلَّقَهَا فِي خَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ، أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعَةٍ فِيهِ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ حَرَامٌ، وَأَنَّ فَاعِلَهُ آثِمٌ. وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْأَدِلَّةِ الثَّالِيَةِ:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

١- أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيّ، مُنْذَرَجٌ تَحْتَ الْآيَاتِ الْعَامَّةِ.

٢- تَضْرِيحُ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه، لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، وَأَمَرَ الرَّسُولَ ﷺ بِمَرَاجَعَتِهَا، بِأَنَّهَا حُسِبَتْ تِلْكَ الطَّلَاقَةُ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(١) إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيّ لَا يَقَعُ^(٢) وَمَنَعُوا انْدِرَاجَهُ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الطَّلَاقِ الَّذِي أَدْنَى اللَّهُ بِهِ، بَلْ هُوَ مِنَ الطَّلَاقِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِخِلَافِهِ، فَقَالَ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٣). وَقَالَ ﷺ لِعُمَرَ رضي الله عنه: «مَرْءٌ فَلْيَرَا جَفَهَا، وَصَحَّ أَنَّهُ غَضِبَ عِنْدَمَا بَلَغَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَغْضَبُ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهَا حُسِبَتْ، فَلَمْ يَبَيِّنْ مِنَ الْحَاسِبِ لَهَا، بَلْ أَخْرَجَ عَنْهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَرَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئاً». وَإِسْنَادُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بِطَائِلٍ. وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّ الَّذِي لَمْ يَرَهَا شَيْئاً هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَا يَعَارِضُهَا قَوْلُ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه. لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي رَوَايَتِهِ لَا فِي رَأْيِهِ. وَأَمَّا الرِّوَايَةُ بِلَفْظِ: «مَرْءٌ فَلْيَرَا جَفَهَا» وَيَعْتَدُّ بِتَطْلِيْقَةٍ. فَهَذِهِ لَوْ صَحَّحَتْ لَكَانَتْ - حُجَّةً ظَاهِرَةً - وَلَكِنَّهَا لَمْ تَصِحَّ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ رَوَايَاتٌ فِي أَسَانِيدِهَا مُجَاهِلٌ وَكَذَّابُونَ لَا تُثَبِّتُ الْحُجَّةَ بِشَيْءٍ مِنْهَا. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِتِّفَاقَ كَانَتْ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَخَالَفَ لِطَّلَاقِ الشُّئِيّ يُقَالُ لَهُ: طَلَاقٌ بِدْعَةٌ. وَقَدْ ثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ: «أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». وَلَا خِلَافَ أَيْضاً، أَنَّ هَذَا الطَّلَاقَ مُخَالَفٌ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ - وَمَا خَالَفَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَهُوَ رَدٌّ - لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْبِدْعَةَ يَلْزَمُ حُكْمُهَا، وَأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ أَمْرِ ﷺ، يَقَعُ مِنْ فَاعِلِهِ وَمَقِيدِهِ بِهِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ:

مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ طَلَاقَ الْبِدْعَةِ لَا يَقَعُ؟

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا:

١- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ.

٢- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

(١) مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ، مِنَ السَّلَفِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ الْقَيْمِ.

(٢) هَذَا مُلْخَصٌ مِمَّا قَالَهُ صَاحِبُ الرُّوْضَةِ النَّدِيَّةِ ج ٧ ص ٤٩.

(٣) سُورَةُ الطَّلَاقِ، آيَةُ: ١

٣- طاووس: من أصحابِ ابنِ عباسٍ.

وبه قال خلاص بن عمر، وأبو قلابة من التابعين، وهو اختيار الإمام ابن عقييل من أئمة الحنابلة وأئمة آل البيت، والظاهرية وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد، واختاره ابن تيمية.

طلاق الحامل: يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء، لما أخرجه مسلم، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه، أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: «مُرْهُ فَلْيُزَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا إِذَا طَهَّرَتْ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ». وإلى هذا ذهب العلماء، إلا أن الأحناف اختلفوا فيها. فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجعل بين وقوع التطلعتين شهراً حتى يستوفى الطلقات الثلاث.

وقال محمد وزفر: لا يقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع حملها، ثم يقع سائر التطلعات^(١).

طلاق الآيسة، والصغيرة، ومنقطعة الخيض: طلاق هؤلاء إنما يكون للسنة إذا كان طلاقاً واحداً، ولا يشترط له شرط آخر غير ذلك.

عَدَدُ الطَّلَاقَاتِ

إذا دخل الزوج بزوجه ملك عليها ثلاث طلقات، واتفق العلماء على أنه يخرم على الزوج أن يطلقها ثلاثاً بلفظ واحد، أو بألفاظ متتابعة في طهر واحد. وعملوا ذلك بأنه إذا وقع الطلقات الثلاث، فقد سد باب التلافي والتدارك عند الندم، وعارض الشارع، لأنه جعل الطلاق متعدياً لمعنى التدارك عند الندم، وفضلاً عن ذلك، فإن المطلق ثلاثاً قد أضرّ بالمرأة من حيث أبطل محلّيتها بطلاقه هذا.

وقد روى النسائي من حديث محمود بن لبيد قال: أخبرنا رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً. فقام غضبان فقال: «أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ». حتى قام رجل فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْلًا أَقْتَلُهُ...».

قال ابن القيم في إغاثة اللّهفان: «فَجَعَلَهُ لَاعِباً بِكِتَابِ اللَّهِ» لكونه خالف وجه الطلاق وأراد به غير ما أراد الله به، فإنه تعالى أراد أن يطلق طلاقاً يملك فيه رد المرأة إذا شاء، فطلق

طلاقاً يُريدُ به ألاَّ يَحِلَّكَ فِيهِ رَدُّهَا. وَأَيْضاً فَإِنَّ إِيقَاعَ الثَّلَاثِ دَفْعَةً مُخَالَفٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(١)، وَالْمَرَّتَانِ وَالْمَرَّاتُ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ وَالشُّنَّةِ، بِلِ وَلُغَةِ الْعَرَبِ، بِلِ وَلُغَةِ سَائِرِ الْأُمَمِ، لِمَا كَانَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ. فَإِذَا جَمَعَ الْمَرَّتَيْنِ وَالْمَرَّاتِ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ تَعَدَّى حَدُودَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا دُلَّ عَلَيْهِ كِتَابُهُ. فَكَيْفَ إِذَا أَرَادَ بِاللَّفْظِ الَّذِي رَتَّبَ عَلَيْهِ الشَّارِعُ حُكْماً ضِدَّ مَا قَصَدَهُ الشَّارِعُ؟ ١. هـ.

وَإِذَا كَانُوا قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْحُرْمَةِ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثاً بِلَفْظٍ وَاحِدٍ. هَلْ يَقَعُ أَمْ لَا؟ وَإِذَا كَانَ يَقَعُ فَهَلْ يَقَعُ وَاحِدَةً أَمْ ثَلَاثاً؟ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ^(٢). وَيُرَى بَعْضُهُمْ عَدَمَ وَقُوعِهِ. وَالَّذِينَ رَأَوْا وَقُوعَهُ، اخْتَلَفُوا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَقَعُ ثَلَاثاً. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقَعُ وَاحِدَةً فَقَطْ. وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: إِنْ كَانَتِ الْمُطْلَقَةُ مَدْخُولاً بِهَا تَقَعُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَدْخُولاً بِهَا فَوَاحِدَةً! أَسْتَدِلُّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ يَقَعُ ثَلَاثاً بِالْأَدِلَّةِ الْآتِيَةِ:

١ - قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٣).

٢ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾^(٤) الْآيَةُ.

٣ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٥).

فَظَوَاهِرُ هَذِهِ الْآيَاتِ تُبَيِّنُ صِحَّةَ إِيقَاعِ الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِ، لِأَنَّهَا لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ إِيقَاعِهِ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثاً.

٤ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَقْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ...﴾^(٦). فَظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ جَوَازُ إِطْلَاقِ الثَّلَاثِ، أَوْ الثَّانِيَيْنِ، دَفْعَةً أَوْ مُفَرَّقَةً، وَوَقُوعِهِ.

٥ - حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «لَمَّا لَاعَنَ أَخُو بَنِي عَجْلَانَ امْرَأَتَهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ظَلَمْتُهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا: هِيَ الطَّلَاقُ. هِيَ الطَّلَاقُ، هِيَ الطَّلَاقُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) وَإِذَا قَالَ لِلْمَدْخُولِ بِهَا: أَنْتَ طَالِقٌ، أَنْتَ طَالِقٌ، أَنْتَ طَالِقٌ. فَهِيَ وَاحِدَةٌ إِنْ نَوَى التَّكْرَارَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً، وَهِيَ ثَلَاثٌ إِنْ نَوَى الثَّلَاثَ وَأَنْ كُلَّ وَاحِدَةٍ غَيْرِ الْأُخْرَى، وَهَذَا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهُ وَاقِعٌ. وَتَقْدِمُ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

٦- وعن الحسن قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، وَهِيَ حَائِضٌ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ عِنْدَ الْقُرَّائِنِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ عُمَرَ: مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى! إِنَّكَ قَدْ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ وَالسُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبَلَ الطُّهْرَ فَتُطْلَقَ لِكُلِّ قُرْوٍ». وقال: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَاغْتُهَا. ثُمَّ قَالَ: «إِذَا هِيَ طَهَّرَتْ فَطَلَّقْ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْ أَمْسِكْ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا أَكَانَ يَجِلُّ لِي أَنْ أَرَاغِبَهَا؟ قَالَ: «لَا... كَأَنَّ نَبِيْنُ مِنْكَ، وَتَكُونُ مَغْصِيَةً»، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

٧- وأخرج عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنِّفِهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «طَلَّقَ جَدِّي امْرَأَةً لَهُ أَلْفَ تَطْلِيقَةٍ، فَاذْهَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَتَقَى اللَّهَ جَدُّكَ، أَمَّا ثَلَاثَ قُلَّةٍ. وَأَمَّا تِسْعُمَائَةٍ وَسَبْعٍ وَيَسْعُونَ فَعُدْوَانٌ وَظُلْمٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذْبَةٌ وَإِنْ شَاءَ غَفَرٌ لَهُ». وَفِي رَوَايَةٍ: «إِنَّ أَبَاكَ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، بَانَثٌ مِنْهُ بِثَلَاثٍ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ، وَتِسْعُمَائَةٍ وَسَبْعٍ وَيَسْعُونَ، إِنَّهُمْ فِي عُنُقِهِ».

٨- وَفِي حَدِيثِ رُكَائَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْلَفَهُ أَنَّهُ مَا إِرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً. وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الثَّلَاثَ لَوَقَّعَ. وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ التَّابِعِينَ وَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَائْتِمَارِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ: أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهُ يَقَعُ وَاحِدَةً فَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِالْأَدْلَةِ الْآتِيَةِ:

أولاً: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَتْ تَجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ». وَزَوَّى عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَفْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَانَةٌ^(١)، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ أَيْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُوقِعُونَ طَلَقَهُ بِذَلِكَ إِيقَاعِ النَّاسِ الْآنَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ.

ثانياً: عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَلَّقَ رُكَائَةُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَحَزِنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا... فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟» قَالَ: ثَلَاثًا. فَقَالَ: «فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّمَا بِلَكَ وَاحِدَةٌ، فَأَرَاغِبَهَا إِنْ شِئْتَ؟» فَرَاغَهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وقال ابْنُ تَيْمِيَّةَ ج ٣ ص ٢٢ فتاوى: وليس في الأدلَّة الشرعية «الكتاب، والسُّنَّة،

والإجماع، والقياس، ما يُوجب لزوم الثلاثة له، ونكاحه ثابت بيقين، وامراته مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْغَيْرِ بَيِّنِينَ، وفي إلزامه بالثلاث بإختصاصها للغير مع تحريمها عليه، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ، وخلفائه، ولم يُثَقَّلْ قَطُّ أَنَّ امْرَأَةً أُعِيدَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّالِثَةِ عَلَى عَهْدِهِمْ إِلَى زَوْجِهَا بِنِكَاحِ تَحْلِيلٍ. بل لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ - إِلَى أَنْ قَالَ: وبالجمله فما شرعه النبي ﷺ لِأُمَّتِهِ شَرْعاً لازماً، لا يمكن تغييره، فإنه لا يمكن وجود نسخ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ أ. هـ.

قد صَحَّ عَنْهُ ﷺ، أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَتْ وَاحِدَةً فِي عَهْدِهِ، وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَايَةً مَا يُقَدَّرُ مَعَ بُعْدِهِ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَلَفَعُوا، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ كَالْمُسْتَحِيلِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُفْتَوْنَ فِي حَيَاتِهِ وَحَيَاةِ الصَّدِيقِ بِذَلِكَ، وَقَدْ أَفْتَى هُوَ ﷺ فَهَذِهِ فَتَوَاهُ، وَعَمَلُ أَصْحَابِهِ كَأَنَّهُ أَخَذَ بِالْيَدِ، وَلَا مَعَارِضَ لَذَلِكَ. وَرَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى إِنْفَاقِ الثَّلَاثِ عَقُوبَةً وَزَجْرًا لَهُمْ - لِئَلَّا يُزِيلُوهَا جَمَلَةً - وَهَذَا أَجْتِهَادٌ مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ سَائِغًا لِمَصْلُوحَةٍ رَأَاهَا. وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ مَا أَفْتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ فِي عَهْدِهِ وَعَهْدِ خَلِيفَتِهِ. فَإِذَا ظَهَرَتْ الْحَقَائِقُ، فَلْيُثَقِّلْ امْرُؤٌ مَا شَاءَ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ أ. هـ.

وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَرَوَايَةٌ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَطَاوُسٍ، وَعَطَاءٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ زَيْدٍ، وَالْهَادِي، وَالْقَاسِمِ، وَالبَاقِرِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَايَةٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. مِنْهُمْ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ مَغِيْثٍ فِي كِتَابِ الْوَثَائِقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ، وَنُقِلَ الْفَتْوَى بِذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَائِخِ قُرْطُبَةَ كَمُحَمَّدِ بْنِ بَقِيٍّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرِهِمَا وَنَقَلَهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ عِيسَى، كَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَعُمَرَ، وَابْنِ دِينَارٍ، وَحَكَاةِ ابْنِ مَغِيْثٍ أَيْضاً فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَابْنِ زَيْدٍ أ. هـ.

وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العمل أخيراً في المحاكم. فقد جاء في المادة ٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما يلي: «الطلاق المُقْتَرَنُ بِعَدَدٍ - لفظاً، أو إشارة - لا يقع واحدة»^(١). أمَّا حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ وَقْعِ الطَّلَاقِ مُطْلَقاً. أَنَّهُ طَلَاقٌ بِذَعْيٍ، وَالطَّلَاقُ الْبِذْعِيِّ لَا

(١) وجاء في المذكرة التفسيرية للمشروع: أن الداعي لاختيار القول بالوقوع واحدة الحرص على سعادة الأسرة، والأخذ بالناس عن مسألة المحلل التي صارت وصمة في جبين الشريعة المطهرة مع أن الدين

يَقَعُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَيُغْتَبَرُ لَفْظًا. وَهَذَا الْمَذْهَبُ يُخَكِّي عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةَ، وَهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَاقِرِ، وَالصَّادِقِ، وَالنَّاصِرِ، وَسَائِرُ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ الطَّلَاقَ الْبِذْعِي لَا يَقَعُ، لِأَنَّ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ الْفَافِ مَتَابَعَةٍ مِنْ جُمْلَتِهِ. وَأَمَّا الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُطْلَقَةِ الْمَذْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا، فَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهِرِيهِ.

طَلَاقُ الْبَيْتَةِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي طَلَاقِ الْبَيْتَةِ، فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَةَ وَاحِدَةً. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فِيهِ نِيَّةُ الرَّجُلِ إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: فِي الْبَيْتَةِ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فِي ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ فَثِنْتَانِ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثًا.

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَالْبَائِنُ

الطَّلَاقُ إِمَّا رَجْعِيٌّ وَإِمَّا بَائِنٌ، وَالْبَائِنُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَائِنًا بَيْنُونَةً صُغْرَى، أَوْ بَيْنُونَةً كُبْرَى. وَلِكُلِّ أَحْكَامٍ تَخْصُهُ نَذْرُهَا فِيْمَا يَلِي:

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ: هُوَ الطَّلَاقُ الَّذِي يُوقِعُهُ الزَّوْجُ عَلَى زَوْجَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا حَقِيقَةً، إِيقَاعًا مَجْرَدًا عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا بِطَلْقَةِ أَصْلًا، أَوْ كَانَ مَسْبُوقًا بِطَلْقَةِ وَاحِدَةٍ. وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً. فَلِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ دَخَلَ بِزَوْجَتِهِ دَخُولًا حَقِيقِيًّا، أَوْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ، أَوْ كَانَ الطَّلَاقُ مُكْمَلًا لِلثَّلَاثِ، كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا.

جَاءَ فِي الْمَادَّةِ ٥ مِنَ الْقَانُونِ رَقْمَ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩: «كُلُّ طَلَاقٍ يَقَعُ رَجْعِيًّا إِلَّا الْمَكْمَلُ لِلثَّلَاثِ، وَالطَّلَاقُ قَبْلَ الدَّخُولِ. وَالطَّلَاقُ عَلَى مَالٍ، وَمَا نُصَّ عَلَى كَوْنِهِ بَائِنًا فِي هَذَا الْقَانُونِ، وَالْقَانُونُ رَقْمَ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٠ م. وَالطَّلَاقُ الَّذِي نُصَّ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَائِنًا فِي هَذَيْنِ الْقَانُونَيْنِ هُوَ مَا كَانَ يَسَبِّبُ الْقَيْبَ فِي الزَّوْجِ، أَوْ لَعْنَتِيهِ، أَوْ حَبْسِهِ أَوْ لِلضَّرَرِّ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾^(١)، أَيْ أَنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي شَرَعَهُ

= بَرَاءٌ مِنْهَا. فَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحِلَّ وَالْمَحِلَّ لَهُ، وَكَذَلِكَ أَخَذَ بِهِمْ مِنْ طَرُقِ الْحِيلِ الَّتِي يَتَلَمَّسُونَهَا لِلتَّخْلُصِ مِنَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَمَا هِيَ بِمَنْطِقَةٍ عَلَى أَصُولِ الدِّينِ.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢٢٩.

الله يكون مرة بعد مرة، وأنه يجوز للزوج أن يُنْسِكَ زوجته بعد الطَّلَاقِ الأولى بالمعروف، كما يجوز له ذلك بعد الطَّلَاقِ الثانية، والإمساك بالمعروف معناه مُرَاجَعَتُهَا، وَرَدُّهَا إِلَى النِّكَاحِ، ومعاشرتها بالحسنى، ولا يكون له هذا الحق إلا إذا كان الطَّلَاق رجعياً ويقول الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُؤْتِيْنَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(١). وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال لِعُمَرَ: «مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا»، متفق عليه. أما استثناء الحالات الثلاث مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فثبت بالقرآن الكريم كما هو مبين فيما يلي:

فالطَّلَاقُ الْمُكْمَلُ للثلاث يُبَيِّنُ المرأة ويحرّمها على الزوج، لا يحلّ له مُرَاجَعَتُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زوجاً آخر، نِكَاحاً لَا يُقْصَدُ بِهِ التَّحْلِيلُ^(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٣). أي فَإِنْ طَلَّقَهَا الطَّلَاقُ الثَّالِثَ بَعْدَ طَلَقَتَيْنِ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ الطَّلَاقِ الْمُكْمَلِ للثلاث حَتَّى تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ زَوْجاً صَاحِباً. والطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ يُبَيِّنُهَا كَذَلِكَ. لِأَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، والمراجعة إنما تكون في العِدَّةِ، وَحَيْثُ انْتَهَتْ الْعِدَّةُ انْتَهَتْ الْمُرَاجَعَةُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعِيَهُنَّ وَسِرْجُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾^(٤). وَالْمُطَلَّاقَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَبَعْدَ الْخُلُوعِ، بَائِنَةٌ وَوَجُوبُ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا نَوْعٌ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ لَا لِأَجْلِ الْمُرَاجَعَةِ. وَالطَّلَاقُ عَلَى مَا لَمْ يَنْتَهَ أَنْ تَقْتَدِيَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَتَخْلُصَ مِنَ الزَّوْجِ بَائِنٌ، لِأَنَّهَا أُعْطِيَ الْمَالِ نَظِيرَ عَوَضٍ، وَهُوَ خُلَاصُ عِصْمَتِهَا، وَلَا يَكُونُ الْخُلَاصُ إِلَّا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِناً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٥).

حُكْمُ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ: الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يَمْنَعُ الْاسْتِمْتَاعَ بِالزَّوْجَةِ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ عَقْدَ الزَّوْاجِ، وَلَا يُزِيلُ الْمِلْكَ، وَلَا يُوَثِّرُ فِي الْحُلِّ. فَهُوَ وَإِنْ انْعَقَدَ سَبَباً لِلْفُرْقَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ مَا دَامَتِ الْمُطَلَّاقَةُ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ دُونَ مُرَاجَعَةٍ. فَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ وَلَمْ يَرَاغِبْهَا، بَائِنٌ مِنْهَا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ بِالزَّوْجَةِ، وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا وَرَثَهُ الْآخَرُ مَا دَامَتِ الْعِدَّةُ لَمْ تُنْقَضْ وَنَفَقَتُهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَيَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَظَهَارُهُ وَإِبِلَاؤُهُ. وَلَا يَحِلُّ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ الْمُؤَجَّلُ مِنَ الْمَهْرِ لِأَحَدٍ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨، ومعنى أحق بردهن: أي أحق برجعتهن.

(٢) انظر فصل التحليل في الجزء السادس. (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩. (٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

الأَجَلَيْنِ: الموت، أو الطلاق. وإِنَّمَا يَجْعَلُ مَوْخِرُ الصَّدَاقِ بَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. والرجعة حقٌّ للزوج مُدَّةَ الْعِدَّةِ. وهو حقٌّ أَثْبَتَهُ الشَّارِعُ لَهُ، ولهذا لَا يَمْلِكُ إِسْقَاطُهُ. فلو قال: لَا رَجْعَةَ لِي كَانَ لَهُ حَقُّ الرَّجُوعِ عَنْهُ، وَحَقُّ مُرَاجَعَتِهَا. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ أَحَقُّ بِرَدِّهِ فِي ذَلِكَ﴾^(١). وإذا كَانَتِ الرَّجْعَةُ حَقًّا فَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الزَّوْجَةِ وَلَا عِلْمُهَا، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى وَلِيِّ، فَجَعَلَ الْحَقُّ لِلْأَزْوَاجِ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَيَقُولُ أَحَقُّ بِرَدِّهِ﴾^(٢) كَمَا لَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهَا. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحَبًّا، خَشِيَةَ إِنْكَارِ الزَّوْجَةِ فِيمَا بَعْدَ، أَنَّهُ رَاجِعَتَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٣). وَتَصِحُّ الْمُرَاجَعَةُ بِالْقَوْلِ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: رَاجِعْتُكَ وَبِالْفِعْلِ، مِثْلُ الْجَمَاعِ، وَدَوَاعِيهِ، مِثْلُ الْقُبْلَةِ، وَالْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ. يَرَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْمُرَاجَعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْقَوْلِ الصَّرِيحِ الْقَادِرِ عَلَيْهِ، وَلَا تَصِحُّ بِالْوَطْءِ وَدَوَاعِيهِ مِنَ الْقُبْلَةِ، وَالْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ. وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ، أَنَّ الطَّلَاقَ يُزِيلُ النِّكَاحَ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنْ وَطَّئَهَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُرَاجِعًا لَهَا حَتَّى يَلْفِظَ بِالرَّجْعَةِ وَيُشْهَدَ، وَيُعْلِمَهَا بِذَلِكَ، قَبْلَ تَمَامِ عِدَّتِهَا. فَإِنْ رَاجَعَ وَلَمْ يُشْهَدَ. فَلَيْسَ مُرَاجِعًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَأَنْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٤). فَفَرَّقَ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ الْمُرَاجَعَةِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْإِشْهَادِ، فَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ بَعْضِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضٍ. وَكَأَنَّ مَنْ طَلَّقَ وَلَمْ يُشْهَدْ بِذَوِي عَدْلٍ، أَوْ رَاجَعَ وَلَمْ يُشْهَدْ بِذَوِي عَدْلٍ؛ مُتَعَدِّيًا لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ» انتهى. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي عَصْرٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا، وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا. فَقَالَ: طَلَّقْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تَعْدُ».

حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الطَّلَاقَ يُزِيلُ النِّكَاحَ: قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ، لِأَنَّ الْعِدَّةَ مُدَّةُ خِيَارٍ، وَالْإِخْتِيَارُ يَصِحُّ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ، وَأَيْضًا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ أَحَقُّ بِرَدِّهِ﴾^(٥). وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَرْءٌ فَلْيُرَاجِعْهَا» أَنَّهَا تَجُوزُ الْمُرَاجَعَةُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصُ قَوْلًا مِنْ فِعْلٍ، وَمَنْ أَدْعَى الْإِخْتِيصَاصَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ^(٦).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨، والمعنى: أن أزواجهن أحق بإرجاعهن إلى عصمتهن في وقت التبرص وانتظار انقضاء العدة والمطلقات بتبرصن بأنفسهن ثلاثة قروء.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨. (٣) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٢. (٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٦) نيل الأوطار ص ٢١٤ ج ٦.

مَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَطْلِعَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَتَزَيَّنَ الْمُطْلَقَةُ الرَّجْعِيَّةُ لَزَوْجِهَا وَتَتَطَيَّبَ لَهُ وَتَتَشَوَّفَ وَتَلْبَسَ الْحُلِيَّ وَتُبْدِيَ الْبَنَانَ وَالْكُخْلَ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ بِدُخُولِهِ يَقُولُ أَوْ حَرَكَهَ مِنْ تَنَحُّجٍ أَوْ خَفَقِ نَعْلِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى مُطْلَقِهَا تَخْرِيمًا مَبْنُوتًا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَخْلُو مَعَهَا وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى شَعْرِهَا، وَلَا بَأْسَ إِنْ يَأْكُلَ مَعَهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا. وَحَكَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مَعَهَا.

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ يُنْقِصُ عَدَّةَ الطَّلَاقِ: وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ يُنْقِصُ عَدَّةَ الطَّلَاقِ الَّتِي يَمْلِكُهَا الرَّجُلُ عَلَى زَوْجَتِهِ. فَإِنْ كَانَتْ الطَّلَقَةُ الْأُولَى أَخْتَسِبَتْ وَيَقِيَّتْ لَهُ طَلَقَتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ أَخْتَسِبَتْ وَيَقِيَّتْ لَهُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ وَمَرَّاجَعَتُهَا لَا تَمَحُو هَذَا الْأَثَرَ، بَلْ لَوْ تَرَكْتَ حَتَّى أَنْقَضْتَ عِدَّتَهَا مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ وَتَزَوَّجْتَ زَوْجًا آخَرَ ثُمَّ عَادَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَّةِ الطَّلَاقِ، وَلَا يَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي مَا وَقَعَ مِنَ الطَّلَاقِ^(١)، لَمَّا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سِئَلَ عَمَّنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَقَتَيْنِ وَأَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَفَارَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْأَوَّلُ... فَقَالَ: هِيَ عِنْدَهُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ، وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدٍ وَمُعَاذٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الطَّلَاقُ الْبَائِنُ: تَقَدَّمَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ هُوَ الطَّلَاقُ الْمَكْمُلُ لِلثَّلَاثِ وَالطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَالطَّلَاقُ عَلَى مَالٍ؛ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْبَائِنُ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْبَيْنُونَةَ إِثْمًا تَوْجَدُ لِلطَّلَاقِ مِنْ قَبْلِ عَدَمِ الدُّخُولِ - وَمِنْ قَبْلِ عَدَّةِ التَّطْلِيقَاتِ - وَمِنْ قَبْلِ الْعَوَظِ فِي الْخُلْعِ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْخُلْعِ. أَهْوُ طَلَاقٌ أَوْ قَسَخٌ؛ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَدَّةَ الَّتِي يُوجِبُ الْبَيْنُونَةَ فِي طَلَاقِ الْحُرِّ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ، إِذَا وَقَعْنَ مُفْتَرَقَاتٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٢) الْآيَةُ. وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَتِ الثَّلَاثُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْفِعْلِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ^(٣). هـ. وَيُرَى ابْنُ حَزْمٍ: أَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ: هُوَ الطَّلَاقُ الْمَكْمُلُ لِلثَّلَاثِ، أَوْ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا غَيْرُ، قَالَ: وَمَا وَجَدْنَا، قَطُّ، فِي دِينِ الْإِسْلَامِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا عَنْ رَسُولِهِ ﷺ طَلَاقًا بَائِنًا لَا رَجْعَةَ فِيهِ إِلَّا الثَّلَاثُ مَجْمُوعَةً، أَوْ مُفْرَقَةً، أَوِ الَّتِي لَمْ يَطْلَأَا، وَلَا مَزِيدَ، وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَآرَاءُ لَا حُجَّةَ فِيهَا. هـ^(٤). وَأَضَافَتْ قَوَانِينُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، أَنَّ مِمَّا يُلْحَقُ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ: الطَّلَاقُ بِسَبَبِ غَيْبِ الزَّوْجِ، أَوْ بِسَبَبِ غَيْبِهِ، أَوْ خَبْثِهِ أَوْ لِلضَّرَرِ.

(١) تراجع مسألة الهدم فيما يأتي ص ٨٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٣) ص ٦٠ ج ٢ بداية المجتهد.

(٤) المحلى ج ١٠ ص ٢١٦، ص ٢٤٠.

أقسامه: وهو ينقسم إلى بائن بينونة صغرى: وهو ما كان بما دون الثلاث، وبائن بينونة كبرى: وهو المكمل للثلاث.

حكم البائن بينونة صغرى: الطلاق البائن بينونة صغرى يُزيل قيد الزوجية، بمجرد صدوره، وإذا كان مزيلاً للرابطة الزوجية فإن المطلقة تصير أجنبية عن زوجها. فلا يحل له الاستمتاع بها، ولا يرث أحدهما الآخر إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها، ويحل بالطلاق البائن موعِد مُؤَخَّر الصَّدَاقِ المؤجل إلى أبعد الأجلين الموت أو الطلاق. وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقاً بائناً بينونة صغرى إلى عِصْمَتِهِ بِعَقْدٍ وَمَهْرٍ جَدِيدَيْنِ، دون أن تزوج زوجاً آخر، وإذا أعادها عادت إليه بما بقي له من الطلقات، فإن كان طلقها واحدة من قبل فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عِصْمَتِهِ، وإن كان طلقها طلقتين لا يملك عليها إلا طلاقاً واحدة.

حكم الطلاق البائن بينونة كبرى: الطلاق البائن بينونة كبرى يُزيل قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى، وتأخذ جميع أحكامه، إلا أنه لا يحل للرجل أن يعيد من أبانها بينونة كبرى إلى عِصْمَتِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجاً آخَرَ نِكَاحاً صَحِيحاً. ويدخل بها دون إرادة التحليل. يقول الله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(١). أي فإن طلقها الطلاق الثالثة، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تزوج آخر. لقول رسول الله ﷺ لامرأة رفاعة: «لَا حَتَّى تَذُوقِي»^(٢) عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقِ عُسَيْلَتِكَ»^(٣).

مسألة الهدم: من المتفق عليه أن المُبَانَةَ بينونة كبرى إذا تزوجت، ثم طلقت وعادت إلى زوجها الأول بعد انقضاء عِدَّتِهَا تعود إليه بحل جديد، ويملك عليها ثلاث طلقات، لأن الزوج الثاني أنهى الحل الأول. فإذا عادت بعقد جديد أنشأ هذا العقد جلاً جديداً. أما المُبَانَةُ بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عِدَّتِهَا ثم طلقت منه، ورجعت إلى زوجها الأول، تكون مثل المُبَانَةِ بينونة كبرى فتعود إليه بحل جديد ويملك عليها ثلاث طلقات. عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، وقال محمد^(٤): تعود إليه بما بقي من عِدَّةِ الطَّلَاقِ، فتكون مثل ما إذا طلقها طلاقاً رجعيًا أو عقد عليها عقداً جديداً بعد أن بان منه بينونة صغرى. وسُمِّيَتْ هذه المسألة بمسألة الهدم: أي هل الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث من الطلقات. كما يهدم الثلاث أو لا يهدم؟

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٢) أي لا تعودي إلى زوجك الأول حتى يصيك فتلوقي عسيلة أو يذوق عسيلتك.

(٣) رواه البخاري ومسلم. (٤) ورأيه مرجوح في المذهب.

طَلَاقِ الْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة الصريحة حكم طلاق المريض مرض الموت، إلا أنه قد ثبت عن الصحابة أن سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته «تماضر» طلاقاً مكملًا للثلاث في مرضه الذي مات فيه، فحكم له سيدنا عثمان بن ميرانها منه، وقال: «ما اتهمته، أي أنه لم يثمه بالفرار من حقها في الميراث» ولكن أزدت السنة. ولهذا ورد أن ابن عوف نفسه قال: «ما طلقها ضراراً ولا فراراً». يعني أنه لا يكره ميراثها منه. وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته «أم البين» بنت عيينة بن حصن الغزاري وهو محاصر في داره، فلما قتل جاءته إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك. ف قضى لها بميراثها منه. وقال: «تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها». وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق المريض مرض الموت فقالت الأحناف: إذا طلق المريض امرأته طلاقاً بائناً فمات من هذا المرض ورثته... وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها. وكذلك الحكم فيما إذا بارز رجلاً أو قدم ليقتل في قصاص أو رجم، إن مات في ذلك الوجه أو قتل. وإن طلقها ثلاثاً بأمرها أو قال لها: اختاري، فاخترت نفسها. أو اختلعت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه. هـ. والفرق بين الصورتين: أن الطلاق في الصورة الأولى صدر من المريض وهو يشعر بأنه إنما طلقها ليمتنعها من حقها في الميراث فيعامل بتقيض قصده، ويثبت لها حقها الذي أراد أن يمتنعها منه. ولهذا يطلق على هذا الطلاق طلاق الفارق.

وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفراق، لأنها هي التي أمرت بالطلاق أو اختارته ورثته، وكذلك الحكم فيمن كان محصوراً أو في صف القتال. فطلق امرأته طلاقاً بائناً... وقال أحمد وابن أبي ليلى: لها الميراث بعد انقضاء عدتها ما لم تتزوج بغيره. وقال مالك والليث: لها الميراث، سواء أكانت في العدة أم لم تكن، وسواء تزوجت أم لم تتزوج. وقال الشافعي: لا ترث. قال في بداية المجتهد: وسبب الخلاف، اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع، وذلك أنه لما كان المريض يثهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليقطع حظها من الميراث. فمن قال بسد الذرائع أوجب ميراثها، ومن لم يقل بسد الذرائع ولحظ وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثاً.

وذلك أن هذه الطائفة تقول: «إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه. لأنهم قالوا: إنه لا يرثها إن ماتت، وإن كان لم يقع فالزوجة باقية بجميع أحكامها. لا بد لخصوصهم من أحد الجوابين، لأنه يفسر أن يقال إن في الشرع نوعاً من الطلاق، توجد له

بغض أحكام الطلاق وبغض أحكام الزوجية. وأعسر من ذلك القول بالفرق بين أن يصح أو لا يصح؛ لأن هذا يكون طلاقاً موقوفاً بالحكم، إلى أن يصح أو لا يصح، ولها كله مما يفسر القول به في الشرح. ولكن إنما أنس القائلون به: أنه فتوى عثمان وعلي حتى زعمت المالكية أنه إجماع الصحابة. ولا معنى لقولهم، فإن الخلاف فيه عن أبي الزبير مشهور. وأما من رأى أنها تترك في العدة، فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجية، وكأنه شبهها بالمطلقة الرجعية، وروي هذا القول عن عمر وعن عائشة. وأما من اشترط في توزيعها ما لم تتزوج، فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا تترك من زوجين، ولكون التهمة هي العلة عند الذين أوجبوا الميراث. قال: وأختلفوا إذا طلبت هي الطلاق أو ملكها الزوج أمرها فطلقت نفسها، فقال أبو حنيفة لا تترك أصلاً... وفرق الأوزاعي بين التملك والطلاق، فقال: ليس لها الميراث في التملك، ولها في الطلاق. وسوى مالك في ذلك كله حتى قال: إن ماتت لا يرثها، وترثه هو إن مات، وهذا مخالف للأصول جد^(١).

قال ابن حزم: «طلاق المريض كطلاق الصحيح، ولا فرق مات من ذلك المريض أو لم يمت. فإن كان طلاق المريض ثلاثاً، أو آخر ثلاث، أو قبل أن يطأها، فمات أو مات قبل تمام العدة، أو بعدها، أو كان طلاقاً رجعيًا فلم يرتجعها حتى مات أو مات بعد تمام العدة. فلا ترثه في شيء من ذلك كله. ولا يرثها أصلاً، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة، وطلاق المريض للمريضة، ولا فرق، وكذلك طلاق الموقوف للقتل، والحامل المقتلة، وهذا مكان اختلف الناس فيه^(٢)».

التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج، فله أن يطلق زوجته بنفسه، وله أن يفوضها في تطبيق نفسها، وله أن يوكل غيره في التطبيق. وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يمنعه من استعماله متى شاء، وخالف في ذلك الظاهرية، فقالوا: إنه لا يجوز أن يفوض لزوجته تطبيق نفسها، أو يوكل غيره في تطبيقها. قال ابن حزم: ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقاً، طلقت نفسها أو لم تطلق، لأن الله تعالى جعل الطلاق للرجال لا للنساء.

صبيح التفويض: وصبيح التفويض هي:

١- اختاري نفسك.

٢- أمرك بيديك .

٣- طلقني نفسك إن شئت .

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ وذهبوا مذاهب متعددة نجملها فيما يلي :

١ - اختاري نفسك : ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة ، لأن الشرع جعلها من صيغ الطلاق ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَا النِّقْ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أُمْتِعْكُمْ وَأَسْرِحْكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) . ولما نزل هذه الآية دخل الرسول ﷺ ، على عائشة فقال لها : «إني ذاكرك لك أمراً من الله على لسان رسوله ، فلا تعجلي حتى تستأيري أبوك» قالت : وما هذا يا رسول الله؟ فتلا عليها الآية . قالت : فيك يا رسول الله استأمر أبوي؟ . . . بل أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة ، وأسألك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت . قال : «لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها . إن الله لم ينعتني . . . الخ . ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثلاً ما فعلت عائشة ، فكلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة .

روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت : «خيرنا رسول الله ﷺ فأخترناه . فلم يعد ذلك شيئاً . وفي لفظ لمسلم : «أن رسول الله ﷺ خير نساءه فلم يكن طلاقاً» . وفي هذا دلالة على أنهم لو اخترن أنفسهن ، كان ذلك طلاقاً . وأن هذا اللفظ يستعمل في الطلاق (٢) . ولم يختلف في ذلك ، أحد من الفقهاء . بينما اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها ، فقال بعضهم : إنه يقع طلقة واحدة رجعية . وهو مروي عن عمر بن الخطاب ومعهود وابن عباس . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى ، وسفيان ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائة ، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وبه قال الأحناف . وقال مالك بن أنس : إن اختارت نفسها فهي ثلاث . وإن اختارت زوجها يكون واحدة . ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها ، فلو قال لها : اختاري ، فقالت اخترت ، فهو باطل لا يقع بها شيء .

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) أهل الظاهر يرون أن معنى ذلك أنهم لو اخترن أنفسهن طلقهن رسول الله ﷺ ، لا أنهم كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق .

٢- أَمْرُكَ بِبَيْدِكَ^(١): إذا قال الرجل لزوجته أَمْرُكَ بِبَيْدِكَ، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا، فهي طَلَقَةٌ واحدة عند عُمَرَ، وعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وهو مذهبُ سُفْيَانَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ. رَوَى أَنَّهُ جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَجُلٌ فَقَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ امْرَأَتِي بَعْضٌ مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ. فَقَالَتْ: لَوْ أَنَّ الَّذِي بِبَيْدِكَ مِنْ أَمْرِي بِبَيْدِي. لَعَلِمْتُ كَيْفَ أَضْنَعُ قَالَ: فَإِنَّ الَّذِي بِبَيْدِي مِنْ أَمْرِكَ بِبَيْدِكَ قَالَتْ: فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا. قَالَ: أَرَاهَا وَاحِدَةً وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا وَسَلَقَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ، ثُمَّ لَقِيَهُ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ. فَقَالَ: صَنَعَ اللَّهُ بِالرَّجَالِ وَقَعَلَ: يَغْمِدُونَ إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي أَيْدِيهِمْ فَيَجْعَلُونَهُ بِأَيْدِي النِّسَاءِ بِفِيهَا الثَّرَابُ. مَاذَا قُلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قُلْتُ أَرَاهَا وَاحِدَةً. وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. قَالَ: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَوْ رَأَيْتَ غَيْرَ ذَلِكَ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تُصِبْ^(٢). وقال الأحناف: يقع طَلَقَةٌ واحدة بائنة، لَأَنَّ تَمْلِيكَهُ أَمْرَهَا يَقْتَضِي زَوَالَ سُلْطَانِهِ عَنْهَا، وَإِذَا قَبِلْتَ ذَلِكَ بِالِاخْتِيَارِ وَجِبَ أَنْ يَزُولَ عَنْهَا، وَلَا يَخْصُلُ ذَلِكَ مَعَ بَقَاءِ الرِّجْعَةِ.

هل الْمُغْتَبَرُ نِيَّةُ الزَّوْجِ أَمْ نِيَّةُ الزَّوْجَةِ؟ ذهب الشافعي إلى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ نِيَّةُ الزَّوْجِ. فَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فوَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَلَوْ أَنَّ يَتَاكَرَّرَ فِي الطَّلَاقِ نَفْسُهُ، وَفِي الْعَدَدِ: فِي الْخِيَارِ أَوْ التَّمْلِيكِ. وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا إِنْ تَوَثَّ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ وَقَعَ مَا تَوَثَّ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الثَّلَاثَةَ بِالتَّضَرُّعِ، فَتَمْلِكُهَا بِالْكِنَايَةِ كَالزَّوْجِ. فَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ الزَّوْجُ لَمْ أَجْعَلْ لَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ. وَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ، وَهَذَا مَذْهَبُ عُثْمَانَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ عُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ: تَقَعُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةً كَمَا سَبَقَ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

هل جَعَلَ الْأَمْرَ بِالْيَدِ مُقَيَّدًا بِالْمَجْلِسِ؟ أَمْ هُوَ عَلَى الشَّرَاحِيِّ: قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَمَنْ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِبَيْدِهَا فَهُوَ بِبَيْدِهَا أَبَدًا لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُثَنِّبِ، وَالْحَكَمُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَجْلِسِ، وَلَا طَلَاقَ لَهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ، لِأَنَّهُ تَخْيِيرٌ لَهَا فَكَانَ مَقْصُورًا عَلَى الْمَجْلِسِ كَقَوْلِهِ: أَخْتَارِي. وَرَجَّحَ الرَّأْيُ الْأَوَّلَ لِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِبَيْدِهَا. قَالَ: هُوَ لَهَا حَتَّى تَتَكَلَّمَ. قَالَ: وَلَا نَعْرِفُ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا. وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ تَوَكُّلٌ فِي الطَّلَاقِ. فَكَانَ عَلَى الشَّرَاحِيِّ كَمَا لَوْ جَعَلَهُ لِأَجْنَبِي.

(١) أي أمرك الذي بيدي، وهو الطلاق، جعلته بيديك.

(٢) بداية المجتهد، ص ٦٧ ج ٢.

رُجُوعُ الزَّوْجِ: قال: فَإِنْ رَجَعَ الزَّوْجُ فِيمَا جَعَلَ إِلَيْهَا أَوْ قَالَ: فَسُخِّتْ مَا جَعَلْتُ إِلَيْكَ بَطُلٌ وَبِذَلِكَ قَالَ: عَطَاءٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّخْعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا ذَلِكَ، فَلَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعَ. قَالَ: وَإِنْ وَطَّئَهَا الزَّوْجُ، كَانَ رُجُوعاً، لِأَنَّهُ نَوْعُ تَوْكِيلٍ وَالتَّصَرُّفُ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ يُبْطِلُ الْوَكَالَهَ. وَإِنْ رَدَّتِ الْمَرْأَةُ مَا جَعَلَ إِلَيْهَا بَطُلٌ كَمَا تُبْطَلُ الْوَكَالَهَ بِفَسْخِ التَّوْكِيلِ^(١).

٣- طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ: قَالَتِ الْأَخَنَافُ: مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ طَلَّقِي نَفْسَكَ وَلَا نِيَّةَ لَهُ، أَوْ نَوَى طَلْقَهُ وَاحِدَةً فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي، فِيهِ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ. وَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَقَدْ أَرَادَ الزَّوْجُ ذَلِكَ، وَقَعْنَ عَلَيْهَا، وَإِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ، فَقَالَتْ أَبْنَتْ نَفْسِي طَلَّقْتُ، وَإِنْ قَالَتْ قَدْ أَخْتَرْتُ نَفْسِي لَمْ تُطَلَّقْ، وَإِنْ قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ. فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَيَعْدُهُ. وَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ: طَلِّقْ امْرَأَتِي، فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَيَعْدُهُ. وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ طَلِّقْهَا إِنْ شِئْتَ، فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ خَاصَّةً.

التَّوْكِيلُ: إِذَا جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِ غَيْرِهِ صَحَّ. وَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ جَعَلَهُ بِيَدِهَا، فِي أَنَّهُ بِيَدِهِ فِي الْمَجْلِسِ وَيَعْدُهُ، وَوَافَقَ الشَّافِعِيُّ عَلَى هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ، وَسَوَاءٌ قَالَ: أَمْرُ امْرَأَتِي بِبَيْدِكَ، أَوْ قَالَ: جَعَلْتُ لَكَ الْخِيَارَ فِي طَلَاقِ امْرَأَتِي، أَوْ قَالَ طَلَّقِي امْرَأَتِي. وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَجْلِسِ لِأَنَّهُ نَوْعُ تَخْيِيرٍ أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ أَخْتَارِي. قَالَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ: وَلَنَا أَنَّهُ تَوْكِيلٌ مُطْلَقٌ. فَكَانَ عَلَى التَّرَاخِيِّ، كَالْتَوْكِيلِ فِي الْبَيْعِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا مَا لَمْ يَفْسَخْ أَوْ يَطَّأَهَا، وَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا، كَالْمَرْأَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ إِلَّا بِيَدِ مَنْ يَجُوزُ تَوْكِيلُهُ، وَهُوَ الْعَاقِلُ. فَأَمَّا الطُّفْلُ وَالْمَجْنُونُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ بِأَيْدِيهِمْ فَإِنْ فَعَلَ فَطَلَّقَ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَمْ يَقَعْ طَلَّاقُهُ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يَصِحُّ^(٢).

التَّغْيِيمُ^(٣) وَالتَّقْيِيدُ فِي هَذِهِ الصِّيَغَةِ: هَذِهِ الصِّيَغَةُ قَدْ تَكُونُ مُطْلَقَةً، بِأَنْ يَجْعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا، أَوْ أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا دُونَ تَقْيِيدِ شَيْءٍ يَزِيدُ عَلَى الصِّيَغَةِ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي مَجْلِسِ التَّفْوِضِ فَقَطْ إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً عَنْهُ كَانَ ذَلِكَ الْحَقُّ فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا بِهِ فَقَطْ، حَتَّى لَوْ انْتَهَى أَوْ تَغَيَّرَ مَجْلِسُ التَّفْوِضِ أَوْ مَجْلِسُ الْعِلْمِ، وَلَمْ تُطَلِّقْ نَفْسَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا هَذَا الْحَقُّ بَعْدَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الصِّيَغَةَ مُطْلَقَةٌ، فَتَنْصَرَفُ إِلَى الْمَجْلِسِ، فَإِذَا فَاتَ فَلَا

(١) المغني، ص ٢٨٨، ج ٨

(٢) المغني، ص ٢٩٢.

(٣) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ص ١٥٢.

تَمْلِكُهُ. وهذا الحكم في حالة ما إذا لم تَقُمْ قَرِينَةُ تَذُلْ عَلَى تَعْمِيمِ التَّفْوِيزِ، كَأَنْ يَكُونَ هَذَا التَّفْوِيزُ حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ، لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ أَنْ يَقْصِدَ الْمُفَوِّزُ تَمْلِيكَهَا تَطْلِيقَ نَفْسِهَا فِي نَفْسِ مَجْلِسِ زَوَاجِهَا، فَالْصِّغَةُ تُفِيدُ التَّعْمِيمَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ. وَقَدْ صَدَرَ مِنْ بَعْضِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَةِ الْمَصْرِِيَةِ الْجُزْئِيَّةِ حُكْمٌ بَيَّنَّ عَلَى أَنَّ التَّفْوِيزَ إِذَا كَانَ فِي حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ وَبِصِغَةِ مُطْلَقَةٍ، لَا يَتَّقِيدُ بِالْمَجْلِسِ، وَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا مَتَى شَاءَتْ، وَإِلَّا خِلَا التَّفْوِيزِ مِنَ الْفَائِدَةِ، وَإَيْدُ هَذَا الْحُكْمِ اسْتِثْنَائِيًّا. وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الصِّغَةُ عَامَّةً. كَأَنْ يَقُولَ لَهَا: أَخْتَارِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ، أَوْ أَمْرُكَ بِيَدِكَ كُلَّمَا أَرَدْتَ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ، لِأَنَّهُ مَلَكُهَا حَقُّ تَطْلِيقِ نَفْسِهَا مِلْكًا عَامًّا، فَلَهَا أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذَا الْحَقَّ فَتُطَلِّقَ فِي أَيِّ وَقْتٍ. وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الصِّغَةُ مُؤَقَّتَةً بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، كَأَنْ يَجْعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا مُدَّةَ سَنَةٍ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي الْوَقْتِ الْمَعْيُنِ فَقَطْ، وَأَمَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ فَلَا حَقَّ لَهَا فِي التَّطْلِيقِ.

التَّفْوِيزُ حِينَ الْعَقْدِ وَبَعْدَهُ^(١): وَيجوزُ التَّفْوِيزُ حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ أَوْ بَعْدَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ عِنْدَ الْأَحْنَافِ أَنْ يَكُونَ الْبَادِيءُ بِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ الْمَرَأَةُ لِلرَّجُلِ: زَوَّجْتُ نَفْسِي بِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَمْرِي بِيَدِي أَطْلُقُ نَفْسِي كُلَّمَا أَرِيدُ. فَيَقُولُ لَهَا: قَبِلْتُ فَبِهَذَا الْقَبُولِ يَتِمُّ الزَّوْاجُ، وَيَصِحُّ التَّطْلِيقُ، وَيَكُونُ لَهَا الْحَقُّ فِي أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا كُلَّمَا أَرَادَتْ، لِأَنَّ قَبُولَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الزَّوْاجِ ثُمَّ إِلَى التَّفْوِيزِ. أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَادِيءُ بِالْإِيجَابِ الْمُقْتَرِنِ بِالتَّفْوِيزِ هُوَ الزَّوْجُ كَأَنْ يَقُولَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: تَزَوَّجْتُكِ عَلَى أَنْ تَكُونِ عِصْمَتُكِ بِيَدِكَ تُطْلَقِينَ نَفْسَكَ كُلَّمَا أَرَدْتَ. فَنَقُولُ: قَبِلْتُ فَبِهَذَا يَتِمُّ الزَّوْاجُ وَلَا يَصِحُّ التَّفْوِيزُ، وَلَا يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ الْحَقُّ فِي أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ أَنَّهُ فِي الصَّوْرَةِ الْأُولَى، قَبْلَ الزَّوْجِ التَّفْوِيزُ بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ، فَيَكُونُ قَدْ مَلَكَ التَّطْلِيقَ بَعْدَ أَنْ مَلَكَهُ بِتَمَامِ عَقْدِ الزَّوْاجِ. أَمَّا فِي الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ مَلَكَ التَّطْلِيقَ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ قَبْلَ تَمَامِ عَقْدِ الزَّوْاجِ إِذْ لَمْ يَصُدَرْ إِلَّا الْإِيجَابُ وَحْدَهُ.

الحالات التي يُطَلَّق فيها القاضي

الْحَالَاتُ الَّتِي يُطَلَّقُ فِيهَا الْقَاضِي: صَدَرَ بِهَا قَانُونُ سَنَةِ ١٩٢٠ وَسَنَةِ ١٩٢٩، وَهِيَ مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ أَجْتِهَادِ الْفُقَهَاءِ، حَيْثُ لَمْ يَرِدْ بِهَا نَصٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهَا التَّيْسِيرُ عَلَى النَّاسِ تَجَنُّبًا لِلْخُرْجِ، وَتَمْشِيًّا مَعَ رُوحِ الْإِسْلَامِ السَّمْحَةِ.

جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النصُّ عَلَى التَّطْلِيقِ لَعَدَمِ الثَّقَةِ، وَالتَّطْلِيقِ لِلْعَيْبِ.

(١) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ص ١٥٢.

وجاء في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ النص على التطلق للضرر، والتطلق لعينة الزوج بلا عذر، والتطلق لخبثه. ونورد فيما يلي حكم كل، مع مواد القانون الخاصة به ما عدا حكم التطلق للعب، فقد تقدم الكلام عليه في الجزء السادس.

التطلق لعدم الثقة: ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التفريق لعدم الثقة^(١) بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة^(٢)، وليس له مال ظاهر، وأستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي:

١ - أن الزوج مكلف بأن يمسك زوجته بالمعروف أو يسترحها ويطلقها بإحسان: لقول الله سبحانه: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾^(٣). ولا شك أن عدم الثقة ينافي الإمساك بمعروف.

٢ - أن الله يقول: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْدُوهُ﴾^(٤) والرسول ﷺ يقول: «لَا ضَرَرُ وَلَا ضِرَارُ». وأي إضرار ينزل بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها، وإن على القاضي أن يزيل هذا الضرر.

٣ - وإذا كان من المقرر أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج فإن عدم الإنفاق يعد أشد إيذاء للزوجة وظلماً لها من وجود عيب بالزوج، فكان التفريق لعدم الإنفاق أولى. وذهب الأحناف إلى عدم جواز التفريق لعدم الإنفاق سواء أكان السبب مجرد الامتناع أم الإغسار، والعجز عنها ودليلهم في هذا:

١ - أن الله سبحانه قال: ﴿لِيُفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَةٍ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يُلْكَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٥). وقد سئل الإمام الزهري عن رجل عاجز عن نفقة زوجته: أيفرق بينهما؟ قال: تستأني به، ولا يفرق بينهما، وتلا الآية السابقة.

٢ - أن الصحابة كان منهم المومس والمغبر، ولم يعرف عن أحد منهم أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامرأته، بسبب عدم الثقة لفقرو وإغساره.

(١) أي المقصود بالنفقة الضرورية في الغذاء والكساء والسكن في أدنى صورها. والمقصود بعدم النفقة في الحاضر والمستقبل أما في الماضي فإنه لا يقتضي المطالبة بالتفريق ولا تجاب إليه المرأة إذا طلبته بل تكون النفقة ديناً في الذمة ﴿وَلَن كَات ذُو عُسْرٍ فَنُظِرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

(٢) فإن كان له مال ظاهر فإنه لا يفرق بينه وبين زوجته وينفذ حكم النفقة فيه.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩. (٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٧.

٣. وقد سأل نِسَاء النَّبِيِّ ﷺ النبي ما ليس عنده: فاعْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا، وكان ذَلِكَ عقوبةً لَهُنَّ، وإذا كانت المطالبة بما لا يَمْلِكُ الزوجُ تَسْجِيقُ الْعَقَابِ، فَأَوْلَى أَنْ يَكُونَ طَلَبُ التَّفْرِيقِ عند الإِيسَارِ ظُلْمًا لا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ.

قالوا: وإذا كان الامتناع عن الإنفاق مع القُدْرَةِ عليه ظُلْمًا، فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم هي بَيْعُ مَالِهِ لِلإِنْفَاقِ منه، أو حَبْسُهُ حَتَّى يُتَّفِقَ عَلَيْهَا، ولا يَتَعَيَّنُ التَّفْرِيقُ لِدَفْعِ هَذَا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى، وإذا كان كذلك القاضي لا يُفَرِّقُ بهذا السبب لأن التَّفْرِيقَ أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ مِنَ الزَّوْجِ صَاحِبِ الْحَقِّ، فكيف يَلْجَأُ القاضي إليه مع أنه غير مُتَعَيِّنٍ، وليس هو السبيل الوحيد لرفع الظلم. هذا إذا كان قَادِرًا عَلَى الإنفاقِ، فإن كان مُعْسِرًا لم يقع منه ظُلمٌ لأنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا.

وجاء في القانون لسنة ١٩٢٠ مادة ٤: «إذا أَمْتَنَعَ الزَّوْجُ عن الإنفاقِ عَلَى زوجته، فإذا كان له مَالٌ ظَاهِرٌ نَقَذَ الْحَكَمُ عَلَيْهِ بِالثَّقَّةِ فِي مَالِهِ، فإن لم يكن له مَالٌ ظَاهِرٌ ولم يَقُلْ إِنَّهُ مُعْسِرٌ أو مُوسِرٌ، ولكنْ أَصَرَ عَلَى عَدَمِ الإنفاقِ، طُلِّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فِي الْحَالِ. وَإِنْ أَدْعَى الْعَجْزَ فَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ طُلُقَ عَلَيْهِ حَالًا، وَإِنْ أَثْبَتَهُ أَمَهْلُهُ مُدَّةٌ لَا تَزِيدُ عَلَى شَهْرٍ، فَإِنْ لَمْ يُتَّفَقْ طُلُقَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ».

مادة (٥): إذا كان الزوج غائِبًا غَيْبَةً قَرِيبَةً، فإن كان له مَالٌ ظَاهِرٌ نَقَذَ الْحَكَمُ عَلَيْهِ بِالثَّقَّةِ فِي مَالِهِ، وإن لم يكن له مَالٌ ظَاهِرٌ أَعْدَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالطَّرِيقِ الْمَعْرُوفَةِ، وَضَرَبَ لَهُ أَجَلًا، فَإِنْ لَمْ يُرْسِلْ مَا تُتَّفَقُ مِنْهُ زَوْجَتُهُ عَلَى نَفْسِهَا، أو لَمْ يَخْضَرْ لِلإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، طُلِّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بَعْدَ مُضِيِّ الْأَجْلِ. فإذا كان بعيد الغَيْبَةِ لَا يَسْهُلُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ، أو كان مجهول المَحَلِّ، أو كان مفقودًا، وثبت أنه لَا مَالَ لَهُ تُتَّفَقُ مِنْهُ الزَّوْجَةُ، طُلِّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي. وَتُسْرِي أَحْكَامُ هَذِهِ الْمَادَةِ عَلَى الْمَسْجُونِ الَّذِي يُعْسِرُ بِالثَّقَّةِ.

مادة (٦): تَطْلِيقُ الْقَاضِي لِعَدَمِ الإِنْفَاقِ يَقَعُ رَجْعِيًّا، وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُرَاجِعَ زَوْجَتَهُ إِذَا ثَبَتَ إِيسَارُهُ وَأَسْتَعَدَّ لِلإِنْفَاقِ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ فَإِذَا لَمْ يَثْبِتْ إِيسَارُهُ وَلَمْ يَسْتَعِدَّ لِلإِنْفَاقِ لَمْ تَصَحَّ الرَّجْعَةُ.

التَّطْلِيقُ لِلضَّرَرِ: دَعَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ^(١): أَنَّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي التَّفْرِيقَ إِذَا أَدْعَتْ إِضْرَارَ الزَّوْجِ بِهَا إِضْرَارًا لَا يَسْتَطَاعُ مَعَهُ دَوَامُ الْعِشْرَةِ بَيْنَ امْتَالِهِمَا، مِثْلَ ضَرْبِهَا، أو

(١) ومثله مذهب أحمد، وخالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي، فلم يذهبوا إلى التفريق بسبب الضرر، لإمكان إزالته بالتعزير وعدم إجبارها على طاعته.

سببها، أو إيذائها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يُطاق، أو إكراهها على مُنكرٍ من القول أو الفعل. فإذا ثبتت دعواها لدى القاضي ببيّنة الزوجية، أو اعتراف الزوج، وكان الإيذاء مما يُطاق معه دوام العشرة بين أمثالها وعجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها طلاقاً بائناً. وإذا عجزت عن البيّنة، أو لم يُقرّ الزوج رُفِضَتْ دعواها. فإذا تكررَتْ منها الشكوى، وطلبت التفرّق، ولم يثبت للمحكمة صدق دعواها، عيّن القاضي حَكَمَيْنِ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ رَاشِدَيْنِ، لهما خِبرةٌ بحالهما، وقُدرةٌ على الإصلاح بينهما. ويَحْسُنُ أَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِيهَا إِنْ أَمَكَنَ. وإِلَّا فَمَنْ غَيْرِهِمْ، ويجبُ عليهما تَعَرُّفُ أسبابِ الشقاقِ بين الزوجين، والإصلاح بينهما بِقُدْرِ الإمكانِ، فَإِنْ عَجَزَا عَنِ الإصلاحِ وكانتِ الإساءةُ من الزوجين، أو من الزوج، أو لم تتبيّن الحقائق، قَرَّرَا التفرّقَ بينهما بِطَلَقَةٍ بَائِنَةٍ^(١) وَإِنْ كَانَتِ الإساءةُ مِنَ الزوجةِ فَلَا يُفَرَّقُ بينهما بالطلاق، وَإِنَّمَا يُفَرَّقُ بينهما بِالْخُلْعِ. وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقِ الْحَكَمَانِ عَلَى رَأْيٍ أَمَرَهُمَا الْقَاضِي بِإِعَادَةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّبَحُّثِ فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى رَأْيٍ اسْتَبَدَّلَهُمَا بِغَيْرِهِمَا. وَعَلَى الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَرْفَعَا إِلَى الْقَاضِي مَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ رَأْيُهُمَا. وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ ينفذَ حُكْمَهُمَا. وَأَضِلُّ ذَلِكَ كُلُّهُ قَوْلُ اللَّهِ سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾^(٢)، وَاللَّهُ يَقُولُ أَيْضاً: ﴿فَإِمْسَاكُكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾^(٣) وَقَدْ فَاتَ الْإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ فَتَعَيَّنَ التَّسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». وَجَاءَ فِي قَانُونِ رَقْمِ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩:

مادة (٦): «إِذَا ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ إِضْرَارَ الزَّوْجِ بِهَا بِمَا لَا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ دَوَامُ الْعِشْرَةِ بَيْنَ امْتَالِهِمَا، يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي التَّفْرِيقَ، وَحِينَئِذٍ يُطَلِّقُهَا الْقَاضِي طَلَقَةً بَائِنَةً إِذَا ثَبَتَ الضَّرَرُ وَعَجَزَ عَنِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا. فَإِذَا رَفَضَ الطَّلَبَ ثُمَّ تَكَرَّرَتِ الشَّكْوَى، وَلَمْ يَثْبِتِ الضَّرَرُ، بَعَثَ الْقَاضِي حَكَمَيْنِ وَقَضَى عَلَى الْوَجْهِ الْمُبَيَّنِ بِالْمَوَادِّ: ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١».

مادة (٧): «يُشْتَرَطُ فِي الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ إِنْ أَمَكَنَ، وَإِلَّا فَمِنْ غَيْرِهِمْ، مِمَّنْ لَهُمْ خِبرةٌ بِحَالِهِمَا وَقُدرةٌ عَلَى الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا».

(١) ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي - في أحد قوليهِ - إلى أنه ليس للحكَمَيْنِ أَنْ يَطْلُقَا إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ إِلَيْهِمَا.

وقال مالك والشافعي: إِنْ رَأَى الْإِصْلَاحَ بِعَوْضٍ أَوْ بِغَيْرِ عَوْضٍ جَازَ، وَإِنْ رَأَى الْخُلْعَ جَازَ، وَإِنْ رَأَى الَّذِي مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ الطَّلَاقَ طَلَقَ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الزَّوْجِ فِي الطَّلَاقِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُمَا حَكَمَانِ لَا وَكِيلَانِ.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

مادة (٨): على الحكّمين أن يتعرّفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويتبدّلا جهدهما في الإصلاح، فإن أمكن على طريقة مُعيّنة قرّراها.

مادة (٩): إذا عجز الحكّمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج ومنهما، أو جهل الحال قرّرا التفريق بطلقةً بآئنة.

مادة (١٠): إذا اختلف الحكّمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكّم غيرهما.

مادة (١١): على الحكّمين أن يرفّعا إلى القاضي ما يُقرّرائه، وعلى القاضي أن يحكّم بمقتضاه.

التطليق لِغَيْبَةِ الزَّوْج: التطليق لِغَيْبَةِ الزَّوْج هو مذهب مالك وأحمد^(١)، دفعاً للضرر عن المرأة، فللمرأة أن تطلب التفريق إذا غاب عنها زوجها ولو كان له مال تُنفق منه بشرط:

١- أن يكون غياب الزوج عن زوجته لِغَيْرِ عُدْرٍ مقبول.

٢- أن تتضرّر بِغِيَابِهِ.

٣- أن تكون الغيبة في بلد غير الذي تُقيم فيه.

٤- أن تمرّ سنة تتضرّر فيها الزوجة.

فإن كان غيابه عن زوجته بِعُدْرٍ مقبول، كغِيَابِهِ لِطَلَبِ الْعِلْمِ، أو ممارسة التجارة، أو لكونه مؤلفاً خارج البلد أو مُجنّداً في مكان ناءٍ، فإن ذلك لا يُجيز طلب التفريق، وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد الذي تُقيم فيه. وكذلك لها الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها لِبعْدِ زوجها عنها لا لِغِيَابِهِ. ولا بُدّ من مُرورِ سنة يتحقّق فيها الضرر بالزوجة وتُشعرُ فيها بالوخشة، ويُخشى فيها على نفسها من الوقوع فيما حرّم الله. والتقدير بِسنة قول عند الإمام مالك^(٢). وقيل: ثلاث سنين. ويرى أحمد، أن أدنى مدّة يجوز أن تطلب التفريق بعدها سنة أشهر، لأنها أقصى مدّة تستطيع المرأة فيها الصبر على غِيَابِ زوجها كما تقدّم ذلك في الجزء السابع، واستفتاء عُمر، وفتوى حفصة رضي الله عنهما.

(١) مالك يرى أنه طلاق بائن وأحمد يرى أنه فسخ.

(٢) المراد بالسنة السنة الهلالية.

التَّطْلِيقُ لِخَبْسِ الزَّوْجِ: وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ - عِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ - التَّطْلِيقُ لِخَبْسِ الزَّوْجِ، لِأَنَّهُ خَبْسُهُ يَوْقِعُ بِالزَّوْجَةِ الضَّرَرَ، لِبُعْدِهِ عَنْهَا. فَإِذَا صَدَرَ الْحُكْمُ بِالسَّجْنِ لِمُدَّةِ ثَلَاثِ سِنِينَ، أَوْ أَكْثَرَ، وَكَانَ الْحُكْمُ نَهَائِيًّا، وَتَقَدَّ عَلَى الزَّوْجِ، وَمَضَتْ سَنَةٌ فَأَكْثَرَ مِنْ تَارِيخِ تَنْفِيذِهِ، فَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي الطَّلَاقَ لَوْ قَرَعَ الضَّرَرُ بِهَا بِسَبَبِ بُعْدِهِ عَنْهَا. فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ طَلَقُهَا الْقَاضِي طَلَقًا بَائِنًا. عِنْدَ مَالِكٍ، وَيُغْتَبَرُ ذَلِكَ فُسْخًا عِنْدَ أَحْمَدَ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَعَلَى هَذَا قَالُوا فِي امْرَأَةِ الْأَسِيرِ وَالْمَحْبُوسِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّنْ تَعَذَّرَ انْتِفَاعُ امْرَأَتِهِ بِهِ كَالْقَوْلِ فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ بِالْإِجْمَاعِ.

وجاء في القانون مادة ١٢: «إِذَا غَابَ الزَّوْجُ سَنَةً فَأَكْثَرَ بِلَا عُدْرٍ مَقْبُولٍ، جَازَ لَزَوْجَتِهِ أَنْ تَطْلُبَ إِلَى الْقَاضِي تَطْلِيقَهَا بَائِنًا إِذَا تَضَرَّرَتْ مِنْ بُعْدِهِ عَنْهَا، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَسْتَطِيعُ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ».

مادة (١٣): إِنْ أُمِكنَ وَصُولُ الرِّسَالَةِ إِلَى الْغَائِبِ ضَرَبَ لَهُ الْقَاضِي أَجَلًا وَأَعْدَرَ إِلَيْهِ، بِأَنَّهُ يُطَلِّقُهَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَخْضَرْ لِلْإِقَامَةِ مَعَهَا أَوْ يَنْقُلَهَا إِلَيْهِ أَوْ يُطَلِّقَهَا. فَإِذَا انْقَضَى الْأَجَلُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، وَلَمْ يَتَّيِدْ عُدْرًا مَقْبُولًا، فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا بِتَطْلِيقَةٍ بَائِنَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ وَصُولُ الرِّسَالَةِ إِلَى الْغَائِبِ طَلَقَهَا الْقَاضِي عَلَيْهِ بِلَا إِعْذَارٍ وَضَرَبَ أَجَلًا.

مادة (١٤): لِزَوْجَةِ الْمَخْبُوسِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ نَهَائِيًّا بِعَقُوبَةٍ مُقَيَّدَةٍ لِلْحُرِّيَّةِ مُدَّةَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَأَكْثَرَ، أَنْ تَطْلُبَ لِلْقَاضِي بَعْدَ مُضِيِّ سَنَةٍ مِنْ خَبْسِهِ التَّطْلِيقَ عَلَيْهِ بَائِنًا لِلضَّرَرِ وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَسْتَطِيعُ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ. أَمَّا التَّفْرِيقُ لِلْعَيْبِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ.

الْخُلْعُ

الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةُ لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى السَّكَنِ، وَالْمَوَدَّةِ، وَالرَّحْمَةِ، وَحُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ، وَأَدَاءِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقٍ. وَقَدْ يَخْدُثُ أَنْ يَكْرَهُ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ، أَوْ تَكْرَهُ هِيَ زَوْجَهَا. وَالْإِسْلَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَوْصِي بِالصَّبْرِ وَالْإِحْتِمَالِ، وَيَنْصَحُ بِعِلَاجِ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْبَابِ الْكَرَاهِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(١). وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا يَفْرَكُ^(٢) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً: إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ. إِلَّا أَنَّ الْبُغْضَ قَدْ يَتَضَاعَفُ، وَيَشْتَدُّ الشَّقَاقُ، وَيَضْعُبُ الْعِلَاجُ، وَيَتَقَدَّرُ الصَّبْرُ، وَيَذْهَبُ مَا أُسِّسَ عَلَيْهِ الْبَيْتُ مِنَ السَّكَنِ وَالْمَوَدَّةِ، وَالرَّحْمَةِ، وَأَدَاءِ

(٢) يَفْرَكُ: يَبْغُضُ وَالْفِرَاقُ: الْبَغْضَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ١٩.

الحقوق. وتُضْبِحُ الحياة الزوجية غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلإِصْلَاحِ، وَحِينَئِذٍ يُرَخَّصُ الْإِسْلَامُ بِالْعِلَاجِ الْوَحِيدِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ. فَإِنَّ كَانَتِ الْكِرَاهِيَةُ مِنْ جِهَةِ الرَّجُلِ، فَيَبِيدُهُ الطَّلَاقُ، وَهُوَ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِهِ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي حَدُودِ مَا شَرَعَ اللَّهُ. وَإِنْ كَانَتِ الْكِرَاهِيَةُ مِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ، فَقَدْ أَبَاحَ لَهَا الْإِسْلَامُ أَنْ تَتَخَلَّصَ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ بِطَرِيقِ الْخُلْعِ، بِأَنْ تُغْطِيَ الزَّوْجَ مَا كَانَتْ أَخَذَتْ مِنْهُ بِاسْمِ الزَّوْجِيَّةِ لِيُنْهِيَ عِلَاقَتَهُ بِهَا. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(١). وَفِي اخْتِذِ الزَّوْجِ الْفِدْيَةَ عَدْلٌ وَإِنْصَافٌ، إِذْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أُعْطَاهَا الْمَهْرَ وَتَدَلَّ تَكَالِيفُ الزَّوْاجِ، وَالزَّفَاقِ، وَأَتَّفَقَ عَلَيْهَا، وَهِيَ الَّتِي قَابَلَتْ هَذَا كُلَّهُ بِالْجُحُودِ، وَطَلَبَتْ الْفِرَاقَ، فَكَانَ مِنَ النُّصْفَةِ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ مَا أَخَذَتْ. وَإِنْ كَانَتِ الْكِرَاهِيَةُ مِنْهُمَا مَعًا: فَإِنْ طَلَبَ الزَّوْجُ التَّفْرِيقَ فَيَبِيدُهُ وَعَلَيْهِ تَبْعَاتُهُ، وَإِنْ طَلَبَتِ الزَّوْجَةُ الْفُرْقَةَ، فَيَبِيدُهَا الْخُلْعُ وَعَلَيْهَا تَبْعَاتُهُ كَذَلِكَ قِيلَ إِنَّ الْخُلْعَ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّ عَامِرَ بْنَ الظَّرْبِ: زَوْجَ ابْنَتِهِ أَخِيهِ، عَامِرِ بْنِ الْحَارِثِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، تَفَرَّتْ مِنْهُ، فَشَكَا إِلَى أَبِيهَا، فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكَ فِرَاقَ أَهْلِكَ وَمَالِكَ وَقَدْ خَلَعْتَهَا مِنْكَ بِمَا أُعْطِيَتْهَا.

تَفْرِيقُهُ: وَالْخُلْعُ الَّذِي أَبَاحَهُ الْإِسْلَامُ مَأْخُودٌ مِنْ خُلْعِ الثُّوبِ إِذَا أَرَاَهُ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لِيَأْسَ الرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ لِيَأْسَ لَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُنَّ لِيَأْسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسٌ لَهُنَّ﴾^(٢). وَيُسَمَّى الْفِدَاءُ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَفْتَدِي نَفْسَهَا بِمَا تَبْدُلُهُ لَزَوْجِهَا. وَقَدْ عَرَفَهُ الْفُقَهَاءُ بِأَنَّهُ «فِرَاقُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ يَبْدَلُ يَحْصُلُ لَهُ». وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتَّسَائِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أُغْتَبْتُ عَلَيْهِ فِي خُلْقِي وَلَا دِينٍ^(٣) وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عَلَيَّ حَبِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَبِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً».

الْفَاقُ الْخُلْعِ: وَالْفُقَهَاءُ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْخُلْعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوْ بِلَفْظِ مُشْتَقٍّ مِنْهُ. أَوْ لَفْظٍ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ. مِثْلُ الْمُبَارَاةِ وَالْفِدْيَةِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ الْخُلْعِ وَلَا بِلَفْظٍ فِيهِ مَعْنَاهُ. كَأَنْ يَقُولَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، فِي مَقَابِلِ مَبْلَغٍ كَذَا وَقَبِلْتُ، كَانَ طَلَاقًا عَلَى مَالٍ وَلَمْ يَكُنْ خُلْعًا. وَنَاقَشَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الرَّأْيَ فَقَالَ: «وَمَنْ نَظَرَ إِلَى حَقَائِقِ الْعُقُودِ وَمَقَاصِدِهَا دُونَ أَلْفَافِهَا، يَعُدُّ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٣) أي أنها لا تريد مفارقتها لسوء خلقه، ولا لنقصان دينه، ولكن كانت تكرهه لدمامته، وهي تكره أن تحملها الكراهية على التخصير فيما يجب له من حق، والمقصود بالكفر كفران المشير.

الخلع فسحاً بأي لفظ كان، حتى يلفظ الطلاق. وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ونقل عن ابن عباس. ثم قال ابن تيمية: «ومن أعتبر الألفاظ وقف معها وأعتبرها في أحكام العقود جعله يلفظ الطلاق طلاقاً». ثم قال ابن القيم مرجحاً هذا الرأي: وقراءة الفقه وأصوله تشهد أن المرعي في العقود حقائقها ومعانيها، لا صورها وألفاظها. ومما يدل على هذا أن النبي ﷺ أمر ثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطلقاً، ومع هذا أمرها أن تعتد بجبضة وهذا صريح في أنه فسح، ولو وقع بلفظ الطلاق. وأيضاً فإنه سبحانه - علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ، ولم يعين الله - سبحانه لها لفظاً معيناً. وطلاق الفداء طلاق مقيد، ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق. كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة^(١).

العوض في الخلع: الخلع - كما سبق - إزالة ملك النكاح في مقابل مال. فالعوض جزء أساسي من مفهوم الخلع. فإذا لم يتحقق عوض لا يتحقق الخلع. فإذا قال الزوج لزوجته: خالعتك وسكت لم يكن ذلك خلعاً، ثم إنه إن نوى الطلاق، كان طلاقاً رجعيّاً. وإن لم ينو شيئاً لم يقع به شيء، لأنه من ألفاظ الكناية التي تقتصر إلى النية.

كل ما جاز أن يكون مهراً جاز أن يكون عوضاً في الخلع: ذهب الشافعية إلى أنه لا فرق في جواز الخلع، بين أن يخالغ على الصداق، أو على بغضه، أو على مال آخر، سواء كان أقل من الصداق، أم أكثر. ولا فرق بين العين، والدين والمنفعة. وضابطه أن: كل ما جاز أن يكون صادقاً جاز أن يكون عوضاً في الخلع، لعدم قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢). ولأنه عقد على بضع فأشبهه النكاح. ويشتراط في عوض الخلع أن يكون معلوماً متمولاً مع سائر شروط الأعواض، كالقدرة على التسليم، واستقرار الملك وغير ذلك، لأن الخلع عقد معارضة، فأشبهه البيع والصداق، وهذا صحيح في الخلع الصحيح: أما الخلع الفاسد فلا يشترط العلم به، فلو خالغها على مجهول، كثوب غير معين، أو على جنل هذه الدابة، أو خالغها بشرط فاسد. كشرط ألا يتفق عليها وهي حامل، أو لا سكتى لها، أو خالغها بالف إلى أجل مجهول ونحو ذلك - بانث منه بمهر الجنل. أما حصول الفرقة: فلأن الخلع - إما فسح أو طلاق، فإن كان فسحاً. فالنكاح لا يفسد بفساد العوض، فكذا فسحه، إذ الفسوخ تحكي العقود... وإن كان طلاقاً، فالطلاق يخلص بلا عوض... وما له حصول بلا عوض

فَيَخْسُنُ مع فَسَادِ الْعَوِضِ، كَالنِّكَاحِ، بَلْ أَوْلَى، وَلِقْوَةُ الطَّلَاقِ وَسِرَّائِيَّتِهِ. أَمَّا الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ، فَلَأَنَّ قَضِيَّةَ فَسَادِ الْعَوِضِ أَرْتَدَادُ الْعَوِضِ الْآخِرِ، وَالْبُضْعُ لَا يَزْتَدُّ بَعْدَ حُصُولِ الْفُرْقَةِ، فَوَجِبَ رَدُّ بَدْلِهِ. وَيُقَاسُنُ بِمَا ذَكَرْنَا مَا يُشَبِّهُهُ، لِأَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ رُكْنًا فِي شَيْءٍ لَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ كَالصَّدَاقِ. وَمِنْ صُورِ ذَلِكَ مَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي كَفِّهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ فَإِنَّهَا تَبَيَّنُ مِنْهُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهَا شَيْءٌ. ففِي الْوَسِيطِ أَنَّهُ يَقَعُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، وَالَّذِي نَقَلَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَقَعُ بَاتِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ. أَمَّا الْمَالِكِيَّةُ فَقَالُوا: يَجُوزُ الْخُلْعُ بِالْفَرَزِ كَحَبْنِ بَطْنٍ بِقَرَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَوْ نَفَقَ^(١) الْحَمْلُ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَبِائْتِ. وَجَازَ بِغَيْرِ مَوْصُوفٍ، وَشِمْرَةٍ لَمْ يَتَذَّ صَلَاحُهَا، وَبِإِسْقَاطِ خَصَائِطِهَا لَوْلِيهِ. وَيَنْتَقِلُ الْحَقُّ لَهُ. وَإِذَا خَالَعَهَا بِشَيْءٍ حَرَامٍ: كَخَمْرِ، أَوْ مَسْرُوقٍ عَلِمَ بِهِ - فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَبِائْتِ، وَأَرِيقُ الْخَمْرِ، وَرَدُّ الْمَسْرُوقِ لِزَبِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجَةَ شَيْءٌ بِذَلِكَ، حَيْثُ كَانَ الزَّوْجُ عَالِمًا بِالْحُرْمَةِ - عَلِمَتْ هِيَ أَمْ لَا. أَمَّا لَوْ عَلِمَتْ هِيَ بِالْحُرْمَةِ دُونَهُ فَلَا يَلْزَمُهُ الْخُلْعُ.

الرِّيَازَةُ فِي الْخُلْعِ عَلَى مَا أَخَذَتْ الزَّوْجَةُ مِنَ الزَّوْجِ: ذَهَبَ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الزَّوْجُ مِنَ الزَّوْجَةِ زِيَادَةً عَلَى مَا أَخَذَتْ مِنْهُ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢). وَهَذَا عَامٌّ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ. رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: «وَكُنْتُ أُخْبِرُ تَحْتَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَارْتَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ حَبِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: وَأَزِيدُ عَلَيْهَا، فَرَدَّتْ عَلَيْهِ حَبِيقَتَهُ وَزَادَتْهُ»^(٣). وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَتْ مِنْهُ. لَمَّا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ أَضَدَّقَهَا حَبِيقَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَبِيقَتَهُ الَّتِي أَهْطَاكَ». قَالَتْ: نَعَمْ وَزِيَادَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ: «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا، وَلَكِنْ حَبِيقَتُهُ». قَالَتْ: نَعَمْ. وَأَضَلَّ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافُ فِي تَخْصِيصِ عُمُومِ الْكِتَابِ بِالْأَحَادِيثِ الْآحَادِيَّةِ. فَمَنْ رَأَى أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ يُخَصِّصُ بِأَحَادِيثِ الْآحَادِ: قَالَ: لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ لَا يُخَصِّصُ بِأَحَادِيثِ الْآحَادِ، رَأَى جَوَازَ الزِّيَادَةِ.

وَفِي: «بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» قَالَ: «فَمَنْ شَبَّهَهُ بِسَائِرِ الْأَغْرَاضِ فِي الْمَعَامَلَاتِ، رَأَى أَنَّ الْقَدَرَ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الرِّضَا، وَمَنْ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ لَمْ يَجْزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَ رَأْيُهُ مِنْ بَابِ أَخْذِ الْمَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ».

(١) نفق: هلك.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٣) يرى علماء الحديث أن هذا الحديث ضعيف.

الخلع دون مقتضى: والخلع إنما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه. كأن يكون الرجل معيماً في خلقه، أو سبتاً في خلقه، أو لا يؤدي للزوجة حقها، وأن تخاف المرأة ألا تقيم حدود الله، فيما يجب عليها من حسن الصحبة، وجميل المعاشرة. كما هو ظاهر الآية. فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه فهو محظور. لما رواه أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة: «المُخْتَلَعَاتُ هُنَّ الْمُتَأَفِّقَاتُ». وقد رأى العلماء الكراهة.

الخلع بتراضي الزوجين: والخلع يكون بتراضي الزوج والزوجة، فإذا لم يتم التراضي منهما فللقاضي إلزام الزوج بالخلع، لأن ثابتاً وزوجته رقعاً أمرهما للنبي ﷺ، والزمه الرسول بأن يقبل الحديقة، ويطلق. كما تقدم في الحديث.

الشقاق من قبل الزوجة كاف في الخلع: قال الشوكاني: وظاهر أحاديث الباب أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة كاف في جواز الخلع. واختار ابن المثير أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق منهما جميعاً، وتمسك بظاهر الآية. وبذلك قال طاووس، والشعبي وجماعة من التابعين... وأجاب عن ذلك جماعة، منهم الطبري، بأن المراد، أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضياً لبغض الزوج لها، فتسببت المخالفة إليها لذلك ويؤيد عدم اختيار ذلك من جهة الزوج أنه ﷺ لم يستشير ثابتاً عن كراهية لها عند إعلانها بالكراهة له.

حرمة الإساءة إلى الزوجة لاختلع: يحرم على الرجل أن يؤدي زوجته بمنع بعض حقوقها، حتى تضجر وتختلع نفسها، فإذا فعل ذلك فالخلع باطل، والبذل مردود، ولو حكيم به قضاء. وإنما حرم ذلك حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج والحرمان المالية، وقال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ^(١) لِيَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفِدْحَةٍ مَبِينَةٍ^(٢)». ولقوله سبحانه: ﴿وَأِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنَّا أَخَذُونَهُ بِهَتَكُنَا وَإِنَّمَا مِيسِرٌ^(٣)». وتحرى بعض العلماء نفاذ الخلع في هذه الحال مع حرمة الغض. وأما الإمام مالك فيرى أن الخلع ينفذ على أنه طلاق، ويجب على الزوج أن يرذ البذل الذي أخذه من زوجته.

جواز الخلع في الطهر والحيض: يجوز الخلع في الطهر والحيض، ولا يتقيد وقوعه بوقت. لأن الله سبحانه أطلقه ولم يقيد بزمن دون زمن. قال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا

(٢) سورة النساء، الآية: ١٩.

(١) الغض: التضييق والمنع.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٠.

فِيَا أَفَلَدَتْ يَدَهُ^(١). ولأنَّ الرسولَ - عليه الصلاة والسلام - أَطْلَقَ الْحَكَمَ فِي الْخُلْعِ بِالنِّسْبَةِ لَامْرَأَةٍ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ، وَلَا اسْتِفْصَالٍ عَنْ حَالِ الزَّوْجَةِ، وَلَيْسَ الْحَيْضُ بِأَمْرِهِ نَادِرُ الْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَاءِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: «تَرْكُ الاسْتِفْصَالِ فِي قَضَايَا الْأَحْوَالِ مَعَ قِيَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنْزَلُ مَنَزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ. وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ هِيَ حَائِضٌ أَمْ لَا؟ وَلِأَنَّ الْمُنْهَى عَنْ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ، مِنْ أَجْلِ أَلَّا تُطَوَّلَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ. وَهِيَ - هُنَا - الَّتِي طَلَبْتُ الْفِرَاقَ، وَاخْتَلَعْتُ نَفْسَهَا وَرَضِيَتْ بِالتَّطْوِيلِ.

الْخُلْعُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَأَجْنِبِي: يَجُوزُ أَنْ يَتَّقِيَ أَحَدُ الْأَشْخَاصِ مَعَ الزَّوْجِ عَلَى أَنْ يَخْلَعَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ، وَيَتَعَهَّدُ هَذَا الشَّخْصُ الْأَجْنِبِيُّ بِدَفْعِ بَدْلِ الْخُلْعِ لِلزَّوْجِ، وَتَقَعُ الْفَرْقَةُ، وَيَلْتَزِمُ الْأَجْنِبِيُّ بِدَفْعِ الْبَدْلِ لِلزَّوْجِ. وَلَا يَتَوَقَّفُ الْخُلْعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى رِضَا الزَّوْجَةِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَمْلِكُ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ مِنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ رِضَا زَوْجَتِهِ، وَالْبَدْلُ يَجِبُ عَلَى مَنْ التَّزَمَ بِهِ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ سَفَهٌ، فَإِنَّهُ يَتَذَلُّ عِوَضًا فِي مَقَابِلَةٍ مَا لَا مَنَافَعَةَ لَهُ فِيهِ، فَإِنْ الْمَلِكُ لَا يَحْصُلُ لَهُ. وَقِيْدَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، بِأَنْ يَقْصِدَ بِهِ تَحْقِيقَ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَرءَ مَفْسِدَةٍ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِضْرَارَ بِالزَّوْجَةِ فَلَا يَصِحُّ. فَفِي «مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ»: «يَتَّبَعِي أَنْ يَقِيْدَ الْمَذْهَبُ بِمَا إِذَا كَانَ الْفَرْضُ مِنَ التَّزَامِ الْأَجْنِبِيِّ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ، حَصُولَ مَصْلَحَةٍ، أَوْ دَرءَ مَفْسِدَةٍ تَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ الْأَجْنِبِيِّ، مِمَّا لَا يَقْصُدُ بِهِ إِضْرَارَ الْمَرْأَةِ». وَأَمَّا مَا يَقَعْلَهُ أَهْلُ الزَّمَانِ فِي بَلَدِنَا مِنَ التَّزَامِ أَجْنِبِيٍّ ذَلِكَ وَلَيْسَ قَصْدُهُ إِلَّا إسْقَاطُ التَّقْفَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْعِدَّةِ لِلْمُطَلَّقَةِ عَلَى مُطْلَقِهَا - فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلِفَ فِي الْمَنْعِ ابْتِدَاءً. وَفِي انْتِفَاعِ الْمُطْلَقِ بِذَلِكَ بَعْدَ وَقُوعِهِ نَظَرٌ.

الْخُلْعُ يَجْعَلُ أَمْرَ الْمَرْأَةِ بِيَدِهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَمِنْهُمْ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَالَعَ امْرَأَتَهُ مَلَكَتْ نَفْسُهَا وَكَانَ أَمْرُهَا إِلَيْهَا، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا بِذَلِكَ الْمَالِ لَتَخْلَصَ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا لَمْ يَحْصُلْ لِلْمَرْأَةِ الْاِفْتِدَاءُ مِنَ الزَّوْجِ بِمَا بَذَلَتْهُ لَهُ. وَحَتَّى لَوْ رَدَّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَقَبِلَتْ - لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنَ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِنَفْسِ الْخُلْعِ. رَوَى عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَلْيُرَدِّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا فِي الْعِدَّةِ، وَلْيُشْهِدْ عَلَى رَجْعَتِهِ.

جَوَازُ تَزْوِيجِهَا بِرِضَائِهَا: وَيَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِرِضَائِهَا فِي عِدَّتِهَا، وَيَقْبِضُ عَلَيْهَا عَقْدًا جَدِيدًا.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

خُلْع الصَّغِيرَةِ الْمُمَيَّزَةِ^(١): دُعِبَ الْأَحْنَفُ إِلَى آتِهِ إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ صَغِيرَةً مُمَيَّزَةً، وَخَالَعَتْ زَوْجَهَا، وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ وَلَا يَلْزَمُهَا الْمَالُ. أَمَّا وَقُوعُ الطَّلَاقِ، فَلَأَنَّ عِبَارَةَ الزَّوْجِ: مَعْنَاهَا تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ عَلَى قَبُولِهَا، وَقَدْ صَحَّ التَّعْلِيقُ لِبُصُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ، وَوُجِدَ الْمَعْلُوقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْقَبُولُ بِمَنْ هِيَ أَهْلٌ لَهُ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ لِلْقَبُولِ تَكُونُ بِالتَّمْيِيزِ - وَهِيَ هُنَا صَغِيرَةٌ مُمَيَّزَةٌ - وَمَتَى وَجِدَ الْمَعْلُوقَ عَلَيْهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ الْمَعْلُوقُ. وَأَمَّا غَدَمُ لَزُومِ الْمَالِ: فَلَأَنَّهَا صَغِيرَةٌ لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ، إِذْ يُشْتَرَطُ فِي الْأَهْلِيَّةِ لِلتَّبَرُّعِ: الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ، وَعَدَمُ الْحَجَرِ لِنَفْسِهِ أَوْ مَرَضٍ. وَأَمَّا تَكُونُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا: فَلَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَصِحَّ التَّزَامُ الْمَالِ، وَكَانَ طَلَاقًا مُجَرَّدًا لَا يَقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ؛ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا.

خُلْع الصَّغِيرَةِ غَيْرِ الْمُمَيَّزَةِ: وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ غَيْرُ الْمُمَيَّزَةِ فَلَا يَقَعُ خُلْعُهَا طَلَاقًا أَصْلًا؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْقَبُولُ بِمَنْ هِيَ أَهْلُهُ.

خُلْعِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهَا^(٢): قَالُوا: وَإِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ مَخْجُورًا عَلَيْهَا لِنَفْسِهَا وَخَالَعَهَا زَوْجَهَا عَلَى مَالٍ وَقَبِلَتْ، لَا يَلْزَمُهَا الْمَالُ، وَيَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ، مِثْلُ الصَّغِيرَةِ الْمُمَيَّزَةِ فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ، وَلَكِنَّهَا أَهْلٌ لِلْقَبُولِ.

الخُلْعُ بَيْنَ وَلِيِّ الصَّغِيرَةِ وَزَوْجِهَا: وَإِذَا جَرَى الْخُلْعُ بَيْنَ وَلِيِّ الصَّغِيرَةِ وَزَوْجِهَا، بَانَ قَالَ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ لِأَبِيهَا: خَالَعْتُ ابْنَتَكَ عَلَى مَهْرِهَا، أَوْ عَلَى مَائَةِ دِينَارٍ مِنْ مَالِهَا، وَلَمْ يَضْمَنْ الْأَبُ الْبَدَلَ لَهُ. وَقَالَ: قَبِلْتُ، طَلَّقْتُ، وَلَا يَلْزَمُهَا الْمَالُ وَلَا يَلْزَمُ أَبَاهَا. أَمَّا وَقُوعُ الطَّلَاقِ فَلَأَنَّ الطَّلَاقَ الْمَعْلُوقَ يَقَعُ مَتَى وَجِدَ الْمَعْلُوقَ عَلَيْهِ، وَهُوَ هُنَا قَبُولُ الْأَبِ، وَقَدْ وَجِدَ. أَمَّا غَدَمُ لَزُومِهَا الْمَالِ؛ فَلَأَنَّهَا لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّزَامِ التَّبَرُّعَاتِ. وَأَمَّا غَدَمُ لَزُومِ أَبِيهَا الْمَالِ، فَلَأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ بِالضَّمَانِ، وَلَا إِلْزَامٌ بِدُونِ التَّزَامِ. وَلِهَذَا إِذَا ضَمِنَتْ لِرَجْمِهِ. وَقِيلَ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لِأَنَّ الْمَعْلُوقَ عَلَيْهِ قَبُولُ دَفْعِ الْبَدَلِ، وَهُوَ لَمْ يَتَحَقَّقْ. وَهَذَا الْقَوْلُ ظَاهِرٌ، وَلَكِنْ الْعَمَلُ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

خُلْعِ الْمَرِيضَةِ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الْخُلْعِ مِنَ الْمَرِيضَةِ، مَرَضِ الْمَوْتِ، فَلَهَا أَنْ تُخَالَعَ زَوْجَهَا، كَمَا لِلصَّحِيحَةِ سَوَاءً بَسَوَاءً، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تُبَدِّلَهُ لِلزَّوْجِ مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ رَاغِبَةً فِي مُحَابَاةِ الزَّوْجِ عَلَى حَسَابِ الْوَرَثَةِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَقْدِرُ مِيرَاثُهُ مِنْهَا، فَإِنْ زَادَ عَلَى إِثَرِهِ مِنْهَا تَحَرُّمُ الزِّيَادَةِ

ويجب زؤها، ويتنقذ الطلاق ولا توارث بينهما إذا كان الزوج صحيحاً. وعند الحنابلة: مثل ما عند مالك، في أنه إذا خالعت بميراثه منها، فما دونه صَحَّ ولا رجوع فيه، وإن خالعت بزيادة بطلت هذه الزيادة.

وقال الشافعي: لو اختلعت منه بقدر مهر مثلها جاز. وإن زاد على ذلك كانت الزيادة من الثلث وتعتبر تبرعاً. أما الأحناف: فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث مما تمليك، وأنها متبرعة، والتبرع في مرض الموت وصية، والوصية لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبي، والزوج صار بالخلع أجنبياً. قالوا: وإذا ماتت هذه المخالعة المريضة وهي في العدة. لا يستحق زوجها إلا أقل هذه الأمور: بدل الخلع. وثلث تركتها. وميراثه منها. لأنه قد تنوطاً الزوجة مع زوجها في مرض موتها وتسمي له بدل خلع باهظاً، يزيد عما يستحقه بالميراث، فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها، ورداً لقصد المواطن عليه، قلنا: إنها إذا ماتت في العدة لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة. فإن برئت من مرضها ولم تمت منه، فله جميع البدل المسمى؛ لأنه تبيّن أن تصرفها لم يكن في مرض الموت. أما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها فله بدل الخلع المثق عليه، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها، لأنه في حكم الوصية.

والذي عليه العمل الآن في المحاكم بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦: أن للزوج الأقل من بدل الخلع، وثلث التركة التي خلفتها زوجته، سواء أكانت وفاتها في العدة أم بعد انتهائها، إذ أن هذا القانون أجاز الوصية للوارث، وغير الوارث - ونص على نفاذها فيما لا يزيد عن الثلث بدون توقف على إجازة أحد. وعلى هذا، فلا يكون حاجة إلى فرض مخاطبة زوجها بأكثر من نصيبه ومنعها من ذلك.

هل الخلع طلاق أم فسخ؟ ذهب جمهور العلماء إلى أن الخلع طلاق بائن، لما تقدم في الحديث من قول رسول الله ﷺ: «خِذْ الْخَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً». ولأن الفسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة الغالبة للزوج في الفراق، مما ليس يزوج إلى اختياره، وهذا راجع إلى الاختيار، فليس يفسخ. وذهب بعض أهل العلم، منهم أحمد، وداود من الفقهاء وابن عباس، وعثمان، وابن عمر من الصحابة إلى أنه فسخ، لأن الله تعالى ذكر في كتابه الطلاق، فقال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(١). ثم ذكر الافتداء. ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢). فلو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا بعد زواج، هو الطلاق

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

الرابع. ويجوز هؤلا أن الفسوخ نفع بالتراضي، قياساً على فسوخ البيع كما في الإقالة^(١). قال ابن القيم: والذي يدل على أنه ليس بطلاق أنه سبحانه وتعالى رتب الطلاق بعد الدخول الذي لم يستوف عدده ثلاثة أحكام، كلها منتفية عن الخلع:

أحدها: أن الزوج أحق بالرجعة فيه.

الثاني: أنه محسوب من الثلاث، فلا تحل بعد استيفاء العدد، إلا بعد دخول زوج وإصابتها.

الثالث: أن العدة فيه ثلاثة قروء.

وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة^(٢)، وثبت بالنص جوازها بعد طليقتين، ووقوع ثالثة بعدها. وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق. وثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق. فمن رأى أنه طلاق، احتسبه طلاقاً بآئنة. ومن رأى أنه فسخ لم يحتسبه، فمن طلق امرأته تطليقتين ثم خالعهما، ثم أراد أن يتزوجها فله ذلك، وإن لم تنكح زوجاً غيره، لأنه ليس له غير تطليقتين والخلع لغو. ومن جعل الخلع طلاقاً قال: لم يحز له أن يرتجعها حتى تنكح زوجاً غيره، لأنه بالخلع كملت الثلاث.

هل يلحق المختلعة طلاق؟ المختلعة لا يلحقها طلاق، سواء قلنا بأن الخلع طلاق أو فسخ، وكلاهما يصير المرأة أجنبية عن زوجها. وإذا صارت أجنبية عنه، فإنه لا يلحقها الطلاق. وقال أبو حنيفة: المختلعة يلحقها الطلاق، ولذلك لا يجوز عنده أن ينكح مع المبتوتة أختها.

عدة المختلعة: ثبت من السنة أن المختلعة تعتد بحيضة. ففي قصة ثابت أن النبي ﷺ قال له: «خذ الذي لها عليك وخل سبلها». قال: نعم، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد بحيضة واحدة وتلحق بأهلها. رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات. وإلى هذا ذهب عثمان، وابن عباس، وأصح الروايتين عن أحمد، وهو مذهب إسحاق بن راهوية، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: من نظر هذا القول وجدّه مقتضى قواعد الشريعة. فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض،

(١) بداية المجتهد، ص ٦٥ ج ٢.

(٢) قال الخطابي: هذا أقوى دليل لمن قال: إن الخلع فسخ وليس بطلاق، إذ لو كان طلاقاً لم يكتف بحيضة للعدة.

لَيَطُولَ زَمَنُ الرُّجْعَةِ، وَيَتَرَوَى الزَّوْجُ وَيَتَمَكَّنُ مِنَ الرُّجْعَةِ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا رُجْعَةٌ فَالْمَقْصُودُ بَرَاءَةُ رَجِمِهَا مِنَ الْحَمْلِ، وَذَلِكَ يَكْفِي فِيهِ حِيْضَةٌ كَالِاسْتِيْرَاءِ.

وقال ابنُ القَيِّمِ: هَذَا مَذْهَبُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَالرَّبِيعِ بْنِ مَعْوِذٍ، وَعَمُّهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، فَهَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُعْرَفُ لَهُمْ مُخَالَفَتُ مَنْهُمْ، كَمَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ الرَّبِيعَ بْنَ مَعْوِذٍ بْنِ عَفْرَاءَ، وَهِيَ تُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ. فَجَاءَ عَمُّهَا إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ: إِنْ ابْنَةُ مَعْوِذٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا الْيَوْمَ، أَتَقْتَضِلُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: لَتَقْتَضِلَ، وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا. وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا. إِلَّا أَنَّهَا لَا تُنْكَحُ حَتَّى تَحِيْضَ حِيْضَةً. خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ بِهَا حَبْلٌ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَعُثْمَانُ خَيْرُنَا وَأَعْلَمُنَا. وَنُقِلَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ النَّحَّاسِ فِي كِتَابِ - النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ - أَنَّ هَذَا إِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَخْتَلَعَةَ عِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيْضٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَحِيْضُ.

نُشُورُ الرَّجُلِ

إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ نُشُورَ زَوْجِهَا وَإِعْرَاضَهُ عَنْهَا إِمَّا لِغَرَضٍ أَوْ لِكِبَرِ سِنِّهَا، أَوْ لِدِمَامَةِ وَجْهِهَا، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا، وَلَوْ كَانَ فِي الصُّلْحِ تَنَازُلُ الزَّوْجَةِ عَنْ بَعْضِ حَقُوقِهَا تَرْضِيَةً لَزَوْجِهَا. لِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(١). وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا، وَيَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا، تَقُولُ: أُمْسِكْنِي، وَلَا تُطَلِّقْنِي، وَتَزَوَّجْ غَيْرِي، فَأَنْتَ فِي جِلٍّ مِنَ النُّفَقَةِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي». رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ حِينَ أَسْنَتْ وَفَرَّقَتْ^(٢) أَنَّ يُفَارِقُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ». فَقَبِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: فِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ، وَفِي أَشْبَاهِهَا. أَرَاهُ قَالَ: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا».

قال فِي الْمُغْنِي: وَمَتَى صَالَحَتْهُ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ مِنْ قِسْمَتِهَا أَوْ نَفَقَتِهَا، أَوْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ جَازٌ... فَإِنْ رَجَعَتْ لَهَا ذَلِكَ. قال أَحْمَدُ فِي الرَّجُلِ يَغِيبُ عَنْ أَمْرَائِهِ فَيَقُولُ لَهَا: إِنْ رَضِيتَ عَلَيَّ هَذَا، وَإِلَّا فَأَنْتِ أَغْلَمُ، فتقولُ: قَدْ رَضِيتُ، فَهُوَ جَائِزٌ، فَإِنْ شَاءَتْ رَجَعَتْ.

الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ: إِذَا وَقَعَ الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَاسْتَحْكَمَ الْعَدَاءُ وَخِيفَ مِنَ الْفُرْقَةِ

وَتَعَرَّضَتْ الْحَيَاءُ الزَّوْجِيَّةُ لِلانْتِهَاءِ بِعَثِّ الْحَاكِمِ حَكَمَيْنِ لِيَنْظُرُوا فِي أَمْرِهِمَا، وَتَفَعَّلَا مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنْ إِبْقَاءِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ إِنهَائِهَا. يَقُولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(١). وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَكَمَانِ عَاقِلَيْنِ بِالْغَيْبِ عَدْلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِهِمَا، فَإِنْ كَانَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمَا جَازَ، وَالْأَمْرُ فِي الْآيَةِ لِلتَّذَبُّبِ، لِأَنَّهَا أَزْفَقُ مِنْ جَانِبٍ وَأَذْرَى بِمَا يَحْدُثُ، وَأَعْلَمُ بِالحَالِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ. وَلِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يَفْعَلَا مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنَ الْإِبْقَاءِ أَوْ الْإِنْهَاءِ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى رِضَا الزَّوْجِيَيْنِ أَوْ تَوْكِيلِهِمَا. وَهَذَا زَائِيٌّ عَلَيَّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالثَّخَفِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْجُزْءِ^(٢).

الظهار

تَعْرِيفُهُ: الظَّهَارُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَزَوْجَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» قَالَ فِي الْفَتْحِ: «وَأَمَّا خَصُّ الظَّهْرِ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ الرُّكُوبِ غَالِبًا، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا فَشَبَّهَتْ الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَرْكُوبُ الرَّجُلِ». وَالظَّهَارُ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَبْطَلَ الْإِسْلَامُ هَذَا الْحُكْمَ، وَجَعَلَ الظَّهَارَ مُحَرَّمًا لِلْمَرْأَةِ حَتَّى يُكَفَّرَ زَوْجُهَا. فَلَوْ ظَاهَرَ الرَّجُلُ يُرِيدُ الطَّلَاقَ، كَانَ ظَهْرًا، وَلَوْ طَلَّقَ يُرِيدُ ظَهْرًا كَانَ طَلَاقًا، فَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» وَعَنَى بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا، وَكَانَ ظَهْرًا لَا تَطْلُقُ بِهِ الْمَرْأَةَ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «وَهَذَا لِأَنَّ الظَّهَارَ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَسِيخٌ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُعَادَ إِلَى الْحُكْمِ الْمَنْسُوخِ، وَابْتِغَاءً أَنْ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ إِذَا تَوَى بِهِ الطَّلَاقَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَأَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمَ الظَّهَارِ دُونَ الطَّلَاقِ، وَابْتِغَاءً فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي حُكْمِهِ، فَلَمْ يَجْزْ جَعْلُهُ كُنَايَةً فِي الْحُكْمِ الَّذِي أَبْطَلَهُ اللَّهُ بِشَرْعِهِ، وَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَحُكْمُ اللَّهِ أَوْجَبُ»^(٣).

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حُرْمَتِهِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾^(٤). وَأَصْلُ ذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الشَّئْنِ أَنَّ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ خَوْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ... وَهِيَ الَّتِي جَادَلَتْ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَشْتَكَتْ إِلَى اللَّهِ، وَسَمِعَ اللَّهُ شِكْوَاهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ. فَقَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ

(١) سورة النساء، الآية: ٣٥.

(٢) أما نشوز المرأة فقد سبق الكلام عليه في فصل «تأديب الرجل زوجته».

(٣) سورة المجادلة، الآية: ٢.

أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ تَزَوَّجَنِي، وَأَنَا شَابَّةٌ مَرْغُوبَةٌ فِيَّ، فَلَمَّا خَلَا سِنِّي وَتَثَرْتُ بَطْنِي، جَعَلَنِي كَأُمِّهِ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عِنْدِي فِي أَمْرِكَ شَيْءٌ»، فَقَالَتْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ»: وَرُوي أَنَّهَا قَالَتْ: «إِنَّ لِي صَبِيَّةً صِغَارًا، إِنْ ضَمَّهُمْ إِلَيَّ ضَاعُوا، وَإِنْ ضَمَّهُمْ إِلَيَّ جَاعُوا». فَنَزَلَ الْقُرْآنُ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتْ غَزْوَةٌ بِتُّ ثَغْلَبَةَ تَشْكُو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا فِي كِسْرِ الْبَيْتِ يَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُ كَلَامِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَخَاوُعَكُمْ إِذَا اللَّهُ سَمِعَ بِصِيرٍ﴾^(١). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيَعْتَقَ رَقَبَةً»، قَالَتْ: لَا يَجِدُ! قَالَ: «فِيضُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ، مَا يَه مِنْ صِيَامٍ. قَالَ: «فَلْيُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا». قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ. قَالَ: «سَاعِيئُهُ بِعِزِّي مِنْ تَخْمَرٍ»، قَالَتْ: وَأَنَا أَعِينُهُ بِعِزِّي آخَرَ، قَالَ: «أَحْسَنْتِ، فَأَطْعِمِي عَنْهُ سِتِينَ مِسْكِينًا وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمَلِكِ».

وَفِي الشَّيْءِ أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ صَخْرٍ الْبَيْاضِيَّ، ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ مُدَّةَ شَهْرٍ رَمَضَانَ، ثُمَّ وَقَعَهَا، لَيْلَةً قَبْلَ انْسِلَافِهِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَ بِذَلِكَ يَا سَلَمَةُ». قَالَ: قُلْتُ: أَنَا بِذَلِكَ^(٢) يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ مَرَّتَيْنِ - وَأَنَا صَابِرٌ لِأَمْرِ اللَّهِ، فَاحْكُمْ فِي بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ. قَالَ: «حَرِّزْ رَقَبَةً». قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَا أَتَمُّ لَكَ رَقَبَةً غَيْرَهَا، وَضَرَبْتُ صَفْحَةَ رَقَبَتِي، قَالَ: «فَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ». قَالَ: فَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا فِي الصَّيَامِ؟... قَالَ: «فَأَطْعِمِ وَشَقَا مِنْ تَخْمَرٍ سِتِينَ مِسْكِينًا». قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ بَتْنَا وَحَشِينُ^(٣) مَا لَنَا طَعَامٌ. قَالَ: «فَانْطَلِقِي إِلَى صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَلْيُذْفَعِهَا إِلَيْكَ، فَأَطْعِمِ سِتِينَ مِسْكِينًا وَشَقَا مِنْ تَخْمَرٍ، وَكُلْ أَنْتَ وَعِيَالُكَ بِقِيَّتِهَا». قَالَ: فَرُحْتُ إِلَى قَوْمِي، فَقُلْتُ: وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضُّيْقَ وَسُوءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشُّعَّةَ وَحُسْنَ الرَّأْيِ، وَأَمَرَ لِي بِصَدَقَتِكُمْ.

هَلِ الظَّهَارُ مُخْتَصٌّ بِالْأُمِّ؟ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الظَّهَارَ يَخْتَصُّ بِالْأُمِّ، كَمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ، وَكَمَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ. فَلَوْ قَالَ لَزَوْجِيَّتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي كَانَ مُظَاهِرًا، وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُخْتِي لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ظَهَارًا. وَذَهَبَ الْبَعْضُ، مِنْهُمْ الْأَحْنَفُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الْأُمِّ جَمِيعُ النِّسَابِ^(٤). فَالظَّهَارُ

(١) سورة المجادلة، الآية: ١.

(٢) أي أنت العلم بذلك والمرتكب له.

(٣) أي بنتا مقفرين لا طعام لنا.

(٤) قال الأئمة الثلاثة، ورواية عن أحمد: إذا قالت المرأة لزوجها، أنت علي كظهر أُمِّي، فإنه لا كفارة عليها. وقال أحمد في الرواية الأخرى - وهي أظهرهما - يجب عليها الكفارة إذا وطئها، وهي التي اختارها المخرقي.

عِنْدَهُمْ هُوَ تَشْبِيهُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ فِي التَّحْرِيمِ بِأَخْذِي الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّأْيِيدِ بِالنَّسَبِ أَوْ الْمَصَاهِرَةِ أَوْ الرِّضَاعِ، إِذِ الْعِلَّةُ هِيَ التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ.

وَمَنْ قَالَ لَامْرَأَتِي: إِنَّهَا أُخْتِي أَوْ أُمِّي عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ وَالتَّوْقِيرِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَظَاهِيرًا. مَنْ يَكُونُ مِنْهُ الظَّهَارُ؟ وَالظَّهَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الزَّوْجِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمُسْلِمِ، لِزَوْجَةٍ قَدْ انْعَقَدَ زَوَاجُهَا انْعِقَادًا صَحِيحًا نَافِذًا.

الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ: الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ هُوَ إِذَا ظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ إِلَى مُدَّةٍ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي إِلَى اللَّيْلِ»، ثُمَّ أَصَابَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ تِلْكَ الْمُدَّةِ. وَحُكْمُهُ أَنَّ ظَهَارَ كَالْمُطَلَّقِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا بَرَّ فَلَمْ يَخْتَشْ. فَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِي: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي إِلَى اللَّيْلِ» لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَبْهَا. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْرَبْهَا. قَالَ: وَلِلشَّافِعِيِّ فِي الظَّهَارِ الْمُؤَقَّتِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ لَيْسَ بِظَهَارٍ.

أَمَّا الظَّهَارُ: إِذَا ظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ، وَصَحَّ الظَّهَارُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرَانِ:

الْأَثَرُ الْأَوَّلُ: حُرْمَةُ إِيْتَانِ الزَّوْجَةِ حَتَّى يُكْفَرَ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾^(١). وَكَمَا يَحْرُمُ الْمَسِيسُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَذَلِكَ مُقَدَّمَاتُهُ، مِنَ التَّقْيِيلِ وَالْمُعَانَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢) إِلَى أَنَّ الْمُجْرِمَ هُوَ الْوَطْءُ فَقَطْ، لِأَنَّ الْمَسِيسَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ.

وَالْأَثَرُ الثَّانِي: وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ بِالْعَوْدِ. وَمَا هُوَ الْعَوْدُ؟ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْعَوْدِ!... مَا هُوَ؟

فَقَالَ قَتَادَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: «إِنَّهُ إِرَادَةُ الْمَسِيسِ لَهَا حُرْمٌ بِالظَّهَارِ» لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ فَقَدْ عَادَ عَنْ عَزْمٍ، إِلَى عَزْمِ الْفِعْلِ، سَوَاءً فَعَلَ أَمْ لَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلْ هُوَ إِمْسَاكُهَا بَعْدَ الظَّهَارِ وَقَدْ يَسَعُ الطَّلَاقُ، وَلَمْ يُطَلَّقْ إِذْ تَشَبَّهَتْهَا بِالْأَمِّ يَقْتَضِي إِبَانَتَهَا، وَإِمْسَاكُهَا تَقْيِضُهُ، فَإِذَا أَمْسَكَهَا فَقَدْ عَادَ فِيمَا قَالَ، لِأَنَّ الْعَوْدَ لِلْقَوْلِ مُخَالَفَتُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: بَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ فَقَطْ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ. وَقَالَ دَاوُدُ، وَشُعْبَةُ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: بَلْ إِعَادَةُ لَفْظِ الظَّهَارِ، فَالْكَفَّارَةُ لَا تَجِبُ عَنْهُمْ إِلَّا بِالظَّهَارِ الْمُعَادِ، لَا الْمُتَبَدَّلِ.

(١) سورة المجادلة، الآية: ٣.

(٢) هذا رأي الثوري، وأحد قولي الشافعي.

المسيئ قبل التكفير: إذا مس الرجل زوجته قبل التكفير فإن ذلك يحرّم، كما تقدّم بيانه، والكفارة لا تسقط ولا تتضاعف، بل تبقى كما هي كفارة واحدة. قال الصلّ بن دينار: سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر؟ فقالوا: كفارة واحدة.

ما هي الكفارة؟ والكفارة هي: عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع، فإطعام ستين مسكيناً. لقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِيناً^(١)﴾. وقد روعي في كفارة الظهار التشديد، محافظة على العلاقة الزوجية، ومنعاً من ظلم المرأة، فإن الرجل إذا رأى أن الكفارة يثقل عليه الوفاء بها، أخترم العلاقة الزوجية، وأمتنع عن ظلم زوجته.

الفسخ

فسخ العقد: نقضه، وحل الرابطة التي تربط بين الزوجين، وقد يكون الفسخ بسبب خلل وقع في العقد، أو بسبب طارئ عليه يمتنع بقاءه. مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد:

١- إذا تم العقد وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أخته من الرضاع، ففسخ العقد.

٢- إذا عقد غير الأب والجدة للصغير أو الصغيرة، ثم بلغ الصغير أو الصغيرة، فمن حق كل منهما أن يختار البقاء على الزوجية أو إنهاؤها، ويسمى هذا خيار البوغ، فإذا اختار إنهاء الحياة الزوجية كان ذلك فسخاً للعقد.

مثال الفسخ الطارئ على العقد:

١- إذا أرتد أحد الزوجين عن الإسلام ولم يعد إليه، ففسخ العقد بسبب الرد الطارئة.

٢- إذا أسلم الزوج وأبث زوجته أن تسلم، وكانت مشركة، فإن لعقد حينئذ يفسخ، بخلاف ما إذا كانت كتابية فإن العقد يبقى صحيحاً كما هو، إذ إنه يصح العقد على الكتابية ابتداءً. والفرقة الحاصلة بالفسخ غير الفرقة الحاصلة بالطلاق إذ إن الطلاق ينقسم إلى طلاق رجعي وطلاق بائن، والرجعي لا يتهيء الحياة الزوجية في الحال، والبائن يتهيء في الحال. أما الفسخ، سواء أكان بسبب طارئ على العقد، أم بسبب خلل فيه، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال.

ومن جهة أخرى، فإنَّ الفُرْقَةَ بالطلاقِ تُنْقَضُ عَدَّةُ الطَّلَاقِ، فإذا طَلَّقَ الرجلُ زوجته طَلَقَةً رَجْعِيَّةً، ثُمَّ رَاجَعَهَا وهي في عِدَّتِهَا، أو عَقَدَ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَقْدًا جَدِيدًا، فَإِنَّهُ تُخَسَّبُ عَلَيْهِ تِلْكَ الطَّلَاقُ، وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا طَلَقَتَيْنِ. وَأَمَّا الْفُرْقَةُ بِسَبَبِ الْفَسْخِ فَلَا يُنْقَضُ بِهَا عَدَّةُ الطَّلَاقِ، فَلَوْ فُسِّخَ الْعَقْدُ بِسَبَبِ خِيَارِ الْبُلُوغِ، ثُمَّ عَادَ الزَّوْجَانِ وَتَزَوَّجَا مِلْكًا عَلَيْهَا ثَلَاثَ طُلُوقَاتٍ. وَقَدْ أَرَادَ فَهَاءُ الْأَحْنَفِ أَنْ يَضَعُوا ضَابِطًا عَامًّا لِتَمْيِيزِ الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ طَلَاقٌ، مِنَ الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ فُسْخٌ، فَقَالُوا: إِنَّ كُلَّ فُرْقَةٍ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَهِيَ طَلَاقٌ. وَكُلُّ فُرْقَةٍ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجَةِ لَا بِسَبَبٍ مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجِ وَيُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَهِيَ فُسْخٌ.

الْفُسْخُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي: مِنَ الْحَالَاتِ مَا يَكُونُ سَبَبُ الْفُسْخِ فِيهَا جَلِيًّا لَا يَخْتَاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي، كَمَا إِذَا تَبَيَّنَ لِلزَّوْجَيْنِ أَنَّهُمَا أَخَوَانِ مِنَ الرِّضَاعِ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَفْسَخَا الْعَقْدَ مِنْ تَلَقَّاءِ أَنْفُسِهِمَا. وَمِنَ الْحَالَاتِ مَا يَكُونُ سَبَبُ الْفُسْخِ خَفِيًّا غَيْرَ جَلِيٍّ، فَيَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي، وَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، كَالْفُسْخِ بِإِبَاءِ الزَّوْجَةِ الْمَشْرُوكَةِ الْإِسْلَامَ إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُهَا، لِأَنَّهَا زَيْمًا لَا تَمْتَنِعُ فَلَا يَفْسُخُ الْعَقْدَ.

اللَّعَان

تَعْرِيفُهُ: اللَّعَانُ مَاخُودٌ مِنَ اللَّعْنِ، لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَقُولُ فِي الْخَامِيسَةِ: «أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ»، وَقِيلَ: هُوَ الْإِبْعَادُ. وَسُمِّيَ الْمُتَلَاعِنَانِ بِذَلِكَ، لِمَا يَغْفُبُ اللَّعَانُ مِنَ الْإِثْمِ وَالْإِبْعَادِ، وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ، فَيَكُونُ مَلْعُونًا. وَقِيلَ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدُّ عَنْ صَاحِبِهِ بِتَأْيِيدِ التَّحْرِيمِ.

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ يَخْلِفَ الرَّجُلُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إِنَّهُ لِمِنْ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَأَنْ تَخْلِفَ الْمَرَأَةُ عِنْدَ تَكْذِيبِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، إِنَّهُ لِمِنْ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ عَلَيْهَا غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

مَشْرُوعِيَّتُهُ: إِذَا رَمَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى، وَلَمْ تُقَرَّ هِيَ بِذَلِكَ، وَلَعَمَ يَزْجَعُ عَنْ رَمْيِهِ فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ لَهُمَا اللَّعَانُ^(١). رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ^(٢) بَنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ».

(١) كَانَ ذَلِكَ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ سَنَةِ ٩ هـ. وَقِيلَ: كَانَ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوفِّيَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(٢) كَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ؟ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ، وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، وَلَيْتَزِلَّنِ اللَّهُ مَا يُرَىٰ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَتَزَلَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ اٰزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ اِلَّا اَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوْهُ اَحَدُهُمْ اَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُمْ لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ . وَالْخَمْسَةَ اَنْ لَعَنَتِ اللّٰهُ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِيْنَ . وَيَذَرُوْا عَنْهَا الْعَذَابَ اَنْ تَشْهَدَ اَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُمْ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ . وَالْخَمْسَةَ اَنْ غَضَبَ اللّٰهُ عَلَيْهَا اِنْ كَانَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾^(١). فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ»^(٢) أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ فَشَهِدَتْ. فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهُمَا^(٣)، وَقَالُوا: إِنَّهَا الْمُوجِبَةُ^(٤). قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فَتَلَكَّأَتْ وَتَكَصَّتْ، حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ»^(٥)، سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ، خَدَلْجِ السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لِشَرِيكَ بْنِ سَخْمَاءَ. فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى»^(٦) مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ.

قَالَ صَاحِبُ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْمُغْنَى: فَلَمَّا كَانَ الْفِرَاشُ مُوجِبًا لِحَقْقِ التَّنَسُّبِ، كَانَ لِلنَّاسِ ضَرُورَةٌ إِلَى طَرِيقِ تَقْوَنَهُ بِهِ إِذَا تَحَقَّقُوا فِسَادَهُ، وَتِلْكَ الطَّرِيقُ هِيَ اللَّعَانُ، فَاللَّعَانُ حُكْمٌ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ. إِذَا لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ عَامَّةً.

مَتَى يَكُونُ اللَّعَانُ؟...

وَيَكُونُ اللَّعَانُ فِي صَوْرَتَيْنِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يَزْمِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا بِمَا زَمَاهَا بِهِ.

(١) سورة النور، الآية: ٦ - ٩.

(٢) هذا دليل على أن الزوج إذا قذف امرأته، وعجز عن إقامة البينة وجب عليه حد القاذف، وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه.

(٣) فيه استحباب تقديم الوعظ للزوجين قبل اللعان لما سيأتي.

(٤) أشاروا عليها بالوقوف عن إتمام اللعان فتلكأت وكادت تعترف ولكنها لم ترض بفضيحة قومها. وفي هذا دليل على أن مجرد التلكؤ لا يعمل به.

(٥) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملاً وقت اللعان، والأكحل الذي أجفانه سوداء كأن فيها كحلاً. وسابغ الأليتين. أي عظيمهما، وخدلج: ممتلئ.

(٦) لولا ما مضى من كتاب الله أي أن اللعان يرفع الحد عن المرأة ولولا ذلك لأقام الرسول ﷺ الحد.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَنْفِي حَمْلَهَا مِنْهُ.

وَأَمَّا يَجُوزُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِذَا تَحَقَّقَ مِنْ زِنَاهَا، كَأَنْ رَأَاهَا تَزْنِي، أَوْ أَقْرَبَتْ هِيَ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا. وَالْأُولَى فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يُطْلَقَهَا وَلَا يُلَاعِنَهَا. فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْ زِنَاهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزْمِيَهَا بِهِ. وَيَكُونُ نَفْيُ الْحَمْلِ فِي حَالِهِ مَا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا أَصْلًا مِنْ حِينَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا، أَوْ ادَّعَى أَنَّهَا أَتَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ الْوَطْءِ، أَوْ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ مِنْ وَقْتِ الْوَطْءِ.

الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي يَقْضِي بِاللَّعَانِ: وَلَا بُدَّ مِنَ الْحَاكِمِ عِنْدَ اللَّعَانِ. وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُذَكِّرَ الْمَرْأَةَ وَيَعْظُمَهَا، بِمَثَلِ مَا جَاءَ.

الثَّاسِعُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنِينَ وَخَرَابِ بَيْنَهُمَا وَكَسْرُهُمَا بِالْفِرَاقِ.

الْعَاشِرُ: تَأْيِيدُ تِلْكَ الْفُرْقَةِ وَدَوَامُ التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا كَانَ شَأْنُ هَذَا اللَّعَانِ هَذَا الشَّأْنَ جُعِلَ يَمِينًا مَقْرُونًا بِالشَّهَادَةِ، وَشَهَادَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْيَمِينِ، وَجُعِلَ الْمُتْلَعِنُ - لِقَبُولِ قَوْلِهِ - كَالشَّاهِدِ فَإِنْ نَكَلَتِ الْمَرْأَةُ مَضَتْ شَهَادَتُهُ وَخُدَّتْ وَأَفَادَتْ شَهَادَتَهُ.

وَيَمِينُهُ شَيْئَانِ: سَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ وَوُجُوبُهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ التَّعَنَّتِ الْمَرْأَةُ وَعَارَضَتْ لِعَانَهُ بِلَعَانٍ آخَرَ مِنْهَا، أَفَادَ لِعَانَهُ سَقُوطَ الْحَدِّ دُونَ وَجُوبِهِ عَلَيْهَا، فَكَانَ شَهَادَةً وَيَمِينًا بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهِ دُونَهَا، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَمِينًا مَخْضَةً، فَهِيَ لَا تُحَدُّ بِمُجَرَّدِ حَلْفِهِ، وَإِنْ كَانَ شَهَادَةً فَلَا تُحَدُّ بِمُجَرَّدِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهَا وَخُدَّةً، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ نُكُولُهَا قَوِي جَانِبِ الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ فِي حَقِّهِ بِتَأْكِيدِهِ وَنُكُولِهَا، فَكَانَ دَلِيلًا ظَاهِرًا عَلَى صِدْقِهِ، فَاسْقَطَ الْحَدَّ وَأَوْجَبَهُ عَلَيْهَا وَهَذَا أَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَكَمِ. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(١). وَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا أَنَّهُ يَمِينٌ فِيهَا مَعْنَى الشَّهَادَةِ، وَشَهَادَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْيَمِينِ.

لِعَانُ الْأَعْمَى وَالْأَخْرَسِ: لَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ فِي جَوَازِ لِعَانِ الْأَعْمَى، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَخْرَسِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يُلَاعِنُ الْأَخْرَسُ إِذَا أَفْهَمَ عَنْهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يُلَاعِنُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ.

مَنْ يَتَدَأُ بِالْمُلَاعَنَةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي اللَّعَانِ تَقْدِيمُ الرَّجُلِ فَيُشْهَدُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ هَذَا التَّقْدِيمِ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: هُوَ وَاجِبٌ، فَإِذَا لَاعَنَتِ الْمَرْأَةُ قَبْلَهُ،

فَإِنَّ لِعَانَهَا لَا يُعْتَدُ بِهِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ اللَّعَانَ شُرْعٌ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الرَّجُلِ، فَلَوْ بُدِيَءَ بِالْمَرْأَةِ لَكَانَ دَفْعاً لِأَمْرِ لَمْ يَنْبُتْ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ الْإِتْدَاءُ بِالْمَرْأَةِ صَحَّ وَاعْتَدُ بِهِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَطَفَ فِي الْقُرْآنِ بِالْوَاوِ، وَالْوَاوُ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، بَلْ هِيَ لِمُطْلَقِي الْجَمْعِ.

التَّكْوِيلُ^(١) عَنِ اللَّعَانِ: التَّكْوِيلُ عَنِ اللَّعَانِ، إِذَا أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِنَ الزَّوْجَةِ، فَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ فَعَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوْجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٢). فَإِذَا لَمْ يُشْهِدْ فَهُوَ مِثْلُ الْأَجْنَبِيِّ فِي الْقَذْفِ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا حَدٌّ عَلَيْهِ، وَيُخْبَسُ حَتَّى يُلَاعِنَ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ، فَإِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، فَإِذَا نَكَلَتِ الزَّوْجَةُ: أُقِيمَ عَلَيْهَا حَدُّ الزَّوْنَى عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تُحَدُّ، وَخُبِسَتْ حَتَّى تُلَاعِنَ أَوْ تُقَرَّ بِالزَّوْنَى، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ. وَاسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِرِضَى اللَّهِ عَنْهُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: زَنَى بَعْدَ إِخْصَانٍ أَوْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانٍ أَوْ قَتَلَ نَفْسَ بَغْيَرِ نَفْسٍ».

وَلَأَنَّ سَفْكَ الدِّمَاءِ بِالتَّكْوِيلِ مُحْكَمٌ تَرُدُّهُ الْأَصُولُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَا يُوجِبُونَ غُرْمَ الْحَالِ بِالتَّكْوِيلِ، فَكَانَ بِالْأُخْرَى أَلَّا يَجِبَ بِذَلِكَ سَفْكَ الدِّمَاءِ. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: «وَبِالْجُمْلَةِ فَقَاعِدَةُ الدِّمَاءِ مَبْنَاهَا فِي الشَّرْعِ عَلَى أَنَّهَا لَا تُرَاقُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ، أَوْ بِالْإِغْتِرَافِ، وَمِنْ الْوَاجِبِ أَلَّا تُخْصَصَ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ بِالْأَسْمِ الْمُشْتَرَكِ». فَأَبُو حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوْلَى بِالصُّوَابِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَدْ اعْتَرَفَ أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِهِ الْبُرْهَانِ بِقُوَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ شَافِعِيٌّ.

التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنَيْنِ: إِذَا تَلَاعَنَ الزَّوْجَانِ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبِيلِ التَّأْيِيدِ وَلَا يَزْتَفِعُ التَّحْرِيمُ بَيْنَهُمَا بِحَالٍ: فَمَنْ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتْلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا». وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا: «مَضَتْ السُّنَّةُ أَلَّا يَجْتَمِعَ الْمُتْلَاعِنَانِ» رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ. وَلَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاغُضِ وَالتَّقَاطُعِ مَا أَوْجَبَ الْقَطِيعَةَ بَيْنَهُمَا بِصِفَةِ دَائِمَةٍ، لِأَنَّ أَسَاسَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةَ، الشُّكْرُ، وَالْمَوَدَّةُ، وَالرَّحْمَةُ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ فَقَدُوا هَذَا الْأَسَاسَ وَكَانَتْ عُقُوبَتُهُمَا الْفُرْقَةُ الْمُؤَبَّدَةُ. وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَا إِذَا كَذَّبَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّمَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَلِلْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَذَّبَ نَفْسَهُ جُلِدَ الْحَدُّ، وَجَازَ لَهُ أَنْ

(١) النكول: الامتناع.

(٢) سورة النور، الآية: ٦.

يَعْقِدُ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَأَسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ إِذَا كَذَبَ نَفْسَهُ، فَقَدْ بَطَلَ حُكْمُ اللَّعَانِ، فَكَمَا يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، كَذَلِكَ تَرُدُّ الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِلتَّحْرِيمِ إِنَّمَا هُوَ الْجَهْلُ بِتَعْيِينِ صِدْقِ أَحَدِهِمَا، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ وَإِذَا انْكَشَفَ أَرْتَفَعَ التَّحْرِيمُ.

مَتَى تَقَعُ الْفُرْقَةُ: تَقَعُ الْفُرْقَةُ إِذَا فَرَّغَ الْمُتْلَاعِنَانِ مِنَ اللَّعَانِ، وَهَذَا عِنْدَ مَالِكٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقَعُ بَعْدَ أَنْ يُكْمَلَ الزَّوْجُ لِعَانِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَاحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ: لَا تَقَعُ إِلَّا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ.

هَلِ الْفُرْقَةُ طَلَاقٌ أَمْ فُسْخٌ؟ يَرَى جَمَاهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْفُرْقَةَ الْحَاصِلَةَ بِاللَّعَانِ فُسْخٌ. وَيَرَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهَا طَلَاقٌ بَائِنٌ، لِأَنَّ سَبَبَهَا مِنْ جَانِبِ الرَّجُلِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ، وَكُلُّ فُرْقَةٍ كَانَتْ كَذَلِكَ تَكُونُ طَلَاقًا، لَا فُسْخًا، فَالْفُرْقَةُ هُنَا مِثْلُ فُرْقَةِ الْعَيْنِ، إِذْ كَانَتْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ. وَأَمَّا الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ فَدَلِيلُهُمْ تَأْيِيدُ التَّحْرِيمِ، فَاشْتَبَهَ ذَاتَ الْمَحْرَمِ، وَهَؤُلَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ الْفُسْخَ بِاللَّعَانِ يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ مِنْ اسْتِحْقَاقِهَا النَّفَقَةَ فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ، وَكَذَلِكَ السُّكْنَى، لِأَنَّ النَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى إِنَّمَا يُسْتَحَقَّانِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ لَا فِي عِدَّةِ الْفُسْخِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ الْمَلَاعِنَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «فَقَضَى أَلَّا قَوْتُ لَهَا وَلَا سَكْنَى: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَصَرَّفَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا مَتَوَفَى عَنْهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

إِلْحَاقُ الْوَلَدِ بِأُمِّهِ: إِذَا نَفَى الرَّجُلُ ابْنَهُ، وَتَمَّ اللَّعَانُ بِنَفْيِهِ لَهُ، انْتَقَى نَسَبُهُ مِنْ أَبِيهِ وَسَقَطَتْ نَفَقَتُهُ عَنْهُ، وَانْتَقَى التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا، وَلَحِقَ بِأُمِّهِ، فَهِيَ تَرِثُهُ وَهُوَ يَرِثُهَا، لَمَّا رَوَاهُ عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِ الْمُتْلَاعِنَيْنِ أَنَّهُ يَرِثُ أُمَّهُ وَتَرِثُهُ أُمُّهُ، وَمَنْ رَمَاهَا بِهَ جُلْدَ ثَمَانِينَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَدِيثُ الْأَدْلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ. وَلَا فِرَاشَ هُنَا: لِنَفْيِ الزَّوْجِ إِثَارًا. وَأَمَّا مَنْ رَمَاهَا بِهِ أَعْتَبِرَ قَازِفًا، وَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً: لِأَنَّ الْمَلَاعِنَةَ دَاخِلَةٌ فِي الْمُخَصَّنَاتِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ عَلَى مَنْ رَمَاهَا بِابْنِهَا حَدُّ الْقَذْفِ، وَمَنْ قَذَفَ وَلَدَهَا يَجِبُ حُدُّهُ، كَمَنْ قَذَفَ أُمَّهُ سَوَاءً بِسَوَاءٍ. وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي تَلْزَمُهُ.

أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ لِلْكَافَّةِ، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ كَأَنَّهُ ابْنُهُ مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَاطِ فَلَا يُغْنِيهِ زَكَاةُ مَالِهِ، وَلَوْ قُتِلَ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَتَثَبَّتِ الْمَخْرَمِيَّةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلَادِهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ كُلِّ مَنِ مَعَهُمَا لِلْآخَرِ، وَلَا يُعَدُّ مَجْهُولَ النَّسَبِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدَّعِيَهُ غَيْرُهُ، وَإِذَا كَذَبَ نَفْسَهُ ثَبَّتَ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ، وَيَزُولُ كُلُّ أَثَرٍ لِلَّعَانِ بِالنَّسْبَةِ لِلْوَلَدِ.

العِدَّة

تَعْرِيفُهَا: الْعِدَّةُ: مَاخُودَةٌ مِنَ الْعَدَدِ وَالْإِحْصَاءِ: أَيُّ مَا تُخَصِّصُهُ الْمَرْأَةُ وَتَعُدُّهُ مِنَ الْأَيَّامِ وَالْأَقْرَاءِ. وَهِيَ اسْمٌ لِلْمُدَّةِ الَّتِي تَنْتَظِرُ فِيهَا الْمَرْأَةُ وَتَمْتَنِعُ عَنِ التَّزْوِيجِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا، أَوْ فِرَاقِهِ لَهَا^(١). وَكَانَتِ الْعِدَّةُ مَعْرُوفَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا لَا يَكَاذُونَ بِتَرْكُونِهَا. فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَقْرَمَهَا لِمَا فِيهَا مِنْ مَصَالِحٍ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِهَا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢). وَقَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «اغْتَدِي فِي بَيْتٍ أَمْ مَكْتُومٍ».

٢- حِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:

(أ) مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ حَتَّى لَا تَخْتَلِطَ الْأَنْسَابُ بِنَفْسِهَا بِتَغْيِصٍ.

(ب) نَهْيَةُ قُرْصَةِ لِلزَّوْجَيْنِ لِإِعَادَةِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ إِنْ رَأَيَا أَنَّ الْخَيْرَ فِي ذَلِكَ.

(ج) الثَّبُوتُ بِفَحَاةِ أَمْرِ النِّكَاحِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا يَنْتَظِمُ إِلَّا بِجَمْعِ الرِّجَالِ، وَلَا يَنْفَكُ إِلَّا بِانْتِظَارٍ طَوِيلٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ بِمُتْرَلَةٍ لِعِبِّ الصَّبِيَّانِ يَنْظُمُ ثُمَّ يَفْكَ فِي السَّاعَةِ.

(د) أَنَّ مَصَالِحَ النِّكَاحِ لَا تَيَّمُ حَتَّى يُوْطْنَا أَنْفُسُهُمَا عَلَى إِدَامَةِ هَذَا الْعَقْدِ ظَاهِرًا، فَإِنْ حَدَثَ حَادِثٌ يُوجِبُ فَكَّ النِّظَامِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَحْقِيقِ صُورَةِ الْإِدَامَةِ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ تَتَرَبَّصَ مُدَّةً تَجْدُ لَتَرَبُّصِهَا بِالْأُ، وَتُقَاسِي لَهَا عَنَاءً^(٣).

أَنْوَاعُ الْعِدَّةِ: الْعِدَّةُ أَنْوَاعٌ:

١- عِدَّةُ الْمَرَأَةِ الَّتِي تَحِيضُ، وَهِيَ ثَلَاثُ حِيضٍ.

٢- عِدَّةُ الْمَرَأَةِ الَّتِي يَنْسِتُ مِنَ الْحِيضِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

٣- عِدَّةُ الْمَرَأَةِ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، مَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا.

٤- عِدَّةُ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا.

وَهَذَا إِجْمَالٌ نَفْصَلُهُ فِيمَا يَلِي: الزَّوْجَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا.

عِدَّةُ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا: وَالزَّوْجَةُ غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا إِنْ طُلِّقَتْ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا لِقَوْلِ اللَّهِ

(١) احتساب العدة يبدأ من حين وجود سببها، وهو الطلاق أو الوفاة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣) من حجة الله البالغة.

تَعَالَى: ﴿بَنَاتِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ^(١)﴾ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا^(٢). فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، وَقَدْ مَاتَ زَوْجُهَا فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَمَا لَوْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(٣)﴾. وَأَمَّا وَجِبَتِ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَفَاءً لِلزَّوْجِ الْمُتَوَفَّى وَمُرَاعَاةً لِحَقِّهِ.

عِدَّةُ الْمَدْخُولِ بِهَا^(٤): وَأَمَّا الْمَدْخُولُ بِهَا، فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ. أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الْحَيْضِ.

عِدَّةُ الْحَائِضِ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٥)﴾. وَالْقُرُوءُ جَمْعُ قُرْءٍ وَالْقُرْءُ: الْحَيْضُ. وَرَجَعَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ، فَقَالَ: إِنَّ لَفْظَ الْقُرْءِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ إِلَّا لِلْحَيْضِ. وَلَمْ يَجِءْ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ اسْتِعْمَالُهُ لِلطُّهْرِ، فَحَمَلُهُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ مِنْ خُطَابِ الشَّارِعِ أَوَّلَى، بَلْ يَتَعَيَّنُ. فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ ﷺ لِلْمُسْتَحَاضَةِ: «دَعِي الصَّلَاةَ أَبَانِمْ أَقْرَانِكَ» وَهُوَ ﷺ الْمَعْبُرُ عَنِ اللَّهِ، وَبِلُغَةِ قَوْمِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ. فَإِذَا أُورِدَ الْمُشْتَرِكُ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْهِ، وَجِبَ حَمَلُهُ فِي سَائِرِ كَلَامِهِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِرَادَةُ الْآخَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ الْبَيِّنَةِ. وَيَصِيرُ هُوَ لُغَةُ الْقُرْآنِ الَّتِي جُوطِبْنَا بِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى آخَرُ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ الشَّارِعِ لِلْقُرْءِ فِي الْحَيْضِ عَلِمَ أَنَّ هَذَا لُغَتُهُ، فَيَتَعَيَّنُ حَمَلُهُ عَلَيْهَا فِي كَلَامِهِ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي سِيَاقِ الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ^(٦)﴾ فَأَجَلُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ

(١) الممس: الدخول.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤، وحكمة التحديد بهذه المدة لأنها التي تكمل فيها خلقة الولد ويتفخ فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر لتقصان الأهله فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤناً لإرادة الليالي. والمراد مع أيامها عند الجمهور. فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة.

(٤) يرى الأحناف والحنابلة والخلفاء الراشدون أن المقصود بالدخول الدخول حقيقة أو حكماً: أي أن الخلوة الصحيحة تعتبر دخلاً تجب بها العدة، وعند الشافعي في المذهب الجديد أن الخلوة لا تجب بها العدة.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

تَضَعُ حَمْلَهَا، فَإِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ قَضَتْ عِدَّتَهَا، وَلَفْظُ جَرِيرٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ فِي عِدَّةِ النِّسَاءِ قَالُوا: لَقَدْ بَقِيَ مِنْ عِدَّةِ النِّسَاءِ عِدَّةٌ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقُرْآنِ الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ الَّتِي قَدْ انْقَطَعَ عَنْهَا الْحَيْضُ وَذَوَاتِ الْحَمْلِ قَالَ: فَأَنْزَلْتُ الَّتِي فِي النِّسَاءِ الْقُصْرَى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾^(١). وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٢)، يَغْنِي الْآيَةُ الْعُجُوزَ الَّتِي لَا تَحِيضُ، أَوِ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَعَدَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ مِنَ الْقُرُوءِ فِي شَيْءٍ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾ فِي الْآيَةِ، يَعْنِي إِنْ شَكَكْتُمْ «فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ» وَعَنْ مُجَاهِدٍ: إِنْ أَرْبَبْتُمْ وَلَمْ تَعْلَمُوا عِدَّةَ الَّتِي قَعَدَتْ عَنِ الْحَيْضِ، أَوِ الَّتِي لَمْ تُحِضْ فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ. فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾^(٣) يَعْنِي إِنْ سَأَلْتُمْ عَنْ حُكْمِهِنَّ وَشَكَكْتُمْ فِيهِ فَقَدْ يَبَيَّنَهُ اللَّهُ لَكُمْ.

حُكْمُ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ إِذَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ: إِذَا طُلِقَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ، ثُمَّ إِنَّهَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ فِي عَادَتِهَا، وَلَمْ تَذَرِ مَا سَبَبُهُ، فَإِنَّهَا تَعْتَدُ سَنَةً، تَتَرَبَّصُ مَدَّةَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ لَتَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَحِمِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ هِيَ غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمْلِ، فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الْحَمْلُ فِيهَا، عُِلِمَ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ ظَاهِرًا، ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِدَّةَ الْآيَاتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهَذَا مَا قَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا قِضَاءُ عُمَرَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُنْكَرُهُ مِنْهُمْ مُنْكَرٌ عِلْمَانَهُ.

سِنُّ الْيَأْسِ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سِنِّ الْيَأْسِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا خَمْسُونَ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهَا سِتُونَ، وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْيَأْسُ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ يَتَّفَقُ عَلَيْهِ النِّسَاءُ، وَالْمُرَادُ بِالْآيَةِ أَنَّ إِيَّاسَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ نَفْسِهَا، لِأَنَّ الْيَأْسَ ضِدُّ الرَّجَاءِ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَدْ يَحْسَبُ مِنَ الْحَيْضِ وَلَمْ تَرْجُحْ، فَهِيَ آيَسَةٌ وَإِنْ كَانَ لَهَا أَرْبَعُونَ أَوْ نَحْوُهَا، وَغَيْرُهَا لَا تَيَأَسُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَهَا خَمْسُونَ»^(٤).

عِدَّةُ الْحَامِلِ: وَعِدَّةُ الْحَامِلِ تَنْتَهِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ، سَوَاءً أَكَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٥). قَالَ فِي زَادِ الْمَعَادِ: «وَدَلُّ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٦) عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا بِتَوَافُؤَيْنِ لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ حَتَّى تَضَعَهُمَا جَمِيعًا. وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ عَلَيْهَا الْاِسْتِيرَاءُ فَعَدَّتُهَا وَضَعُ الْحَمْلِ أَيْضًا». وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ تَنْقُضِي عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، تَامًّا الْخِلْقَةَ أَوْ نَاقِصَهَا،

(١) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٤) زاد المعاد ص ٢٠٦ ج ٤.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

يُفَخَّ فيه الروح أو لم يُفَخَّ. عن سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ بِمَنْ شَهِدَ بَدْرًا، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَمْ تَلِدْ (١) أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ (٢) مِنْ نِفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَغَكَّكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً؛ لَعَلَّكَ تَزْتَجِينِ (٣) النِّكَاحَ؟ إِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَقْنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

وقال ابنُ شِهَابٍ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. وَالْعُلَمَاءُ يَجْعَلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (٤). خَاصَّةً بِعَدِّ الْحَوَائِلِ (٥) وَيَجْعَلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَتْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٦). فِي عَدِّ الْحَوَامِلِ - فَلَيْسَتْ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ مُعَارِضَةً لِلأُولَى.

عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا عِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، مَا لَمْ تُكُنْ حَامِلًا، لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (٧). وَإِنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ أَغْتَدَّتْ بِعِدَّةِ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهُ تَوَفَّى عَنْهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ.

عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَدُّ بِالْحَيْضِ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ فَعَلَيْهَا أَنْ تَرَاعِيَ عَادَتَهَا فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثُ حِيضٍ انْتَهَتْ الْعِدَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ آيَةً انْتَهَتْ عِدَّتُهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

وجوبُ الْعِدَّةِ فِي غَيْرِ الزَّوْاجِ الصَّحِيحِ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشَبْهَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، لِأَنَّ وَطْءَ الشَّبْهَةِ كَالوَطْءِ فِي النِّكَاحِ فِي النَّسَبِ، فَكَانَ كَالوَطْءِ فِي النِّكَاحِ فِي إِبْجَابِ الْعِدَّةِ. وَكَذَلِكَ تَجِبُ الْعِدَّةُ فِي زَوَاجٍ قَاسِدٍ إِذَا تَحَقَّقَ الدُّخُولُ (٨). وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهَا

(١) تنشب: تلبث.

(٢) طهرت من دمها.

(٣) تطلين.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٥) الحوائل: غير الحوامل.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٨) قالت الظاهرية: لا تجب العدة في النكاح الفاسد، ولو بعد الدخول؛ لعدم وجود دليل على إيجابها من الكتاب والسنة.

العِدَّة: لَأَن العِدَّةَ لِحِفْظِ النَّسَبِ، وَالزَّئِي لَا يَلْحَقُهُ نَسَبٌ، وَهُوَ رَأْيُ الْأَحْنَفِ وَالشَّافِعِيَّ
وَالثَّوْرِيِّ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: عَلَيْهَا الْعِدَّةُ؛ وَهِيَ عِدَّتُهَا ثَلَاثُ
حَيَضٍ أَوْ خِيْضَةٍ تَسْتَبْرِئُ بِهَا؟ ... رَوَيْتَانِ عَنْ أَحْمَدَ.

تَحْوُلُ الْعِدَّةُ مِنَ الْحَيَضِ إِلَى الْعِدَّةِ بِالشَّهْرِ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ
الْحَيَضِ، ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، فَإِنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ الْوَفَاءِ،
وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، لِأَنَّهَا لَا تَزَالُ زَوْجَةً لَهُ، وَلِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يُزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ،
وَلِذَلِكَ يَثْبُتُ التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا إِذَا تَوَفَّى أَحَدُهُمَا وَهِيَ الْعِدَّةُ. وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَإِنَّهَا تَكْمُلُ
عِدَّةَ الطَّلَاقِ بِالْحَيَضِ وَلَا تَتَحَوَّلُ الْعِدَّةُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ، وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ
مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ يُزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ، فَتَكُونُ الْوَفَاءُ حَدَثًا وَهُوَ غَيْرُ زَوْجٍ،
وَلِذَلِكَ لَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِذَا تَوَفَّى أَحَدُهُمَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا إِذَا اِغْتَبَرَ قَارًا.

طَلَقَ الْقَارُّ: وَطَلَقَ الْقَارُّ أَنْ يُطَلِّقَ الْمَرِيضَ مَرَضَ الْمَوْتِ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا بِغَيْرِ رِضَاهَا؛
ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَارًا مِنَ الْمِيرَاثِ، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: «تَرِثُ
وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَبَعْدَ نِكَاحِ زَوْجٍ آخَرَ، مُعَامَلَةً لَهُ بِتَقْيِضِ قَضِيئِهِ». وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ
وَمُحَمَّدٌ أَنَّ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَتَغَيَّرُ: فَتَكُونُ عِدَّتُهَا أَطْوَلَ الْأَجَلَيْنِ: عِدَّةُ الطَّلَاقِ أَوْ عِدَّةُ
الْوَفَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ أَطْوَلَ، اِغْتَدَّتْ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ عِدَّةُ الْوَفَاءِ هِيَ الْأَطْوَلُ، كَانَتْ
هِيَ الْعِدَّةُ. أَيْ إِذَا انْقَضَتِ الْحَيْضَاتُ الثَّلَاثُ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ اِغْتَدَّتْ بِهَا، وَإِنْ
كَانَتْ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرَ وَعَشْرَ أَكْثَرَ مِنْ مُدَّةِ الْحَيْضَاتِ الثَّلَاثِ اِغْتَدَّتْ بِهَا. وَذَلِكَ كَيْ لَا تُحْرَمَ
الْمَرْأَةُ مِنْ حَقِّهَا فِي الْمِيرَاثِ الَّذِي أَرَادَ الزَّوْجُ الْفِرَارَ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ.

وعند أبي يوسف أن المطلقة في هذه الحال تعتد عِدَّةَ الطَّلَاقِ وَإِنْ كَانَتْ مُدَّتُهَا أَقْلُ مِنْ
أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ. وَيُرَى الشَّافِعِيَّ فِي أَظْهَرِ قَوْلَيْهِ، أَنَّهَا لَا تَرِثُ كَالْمُطَلَّقةِ طَلَاقًا بَائِنًا فِي
الصُّحَّةِ. وَحُجَّتُهُ أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَدْ انْتَهَتْ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَقَدْ زَالَ السَّبَبُ فِي الْمِيرَاثِ. وَلَا
عِبْرَةَ بِمُطَلَّةِ الْفِرَارِ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تُنَاطُ بِالْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ لَا بِالْثِّيَابِ الْخَفِيَّةِ. وَاتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ. وَكَذَلِكَ تَتَحَوَّلُ الْعِدَّةُ مِنَ الْحَيَضِ إِلَى
الْأَشْهُرِ فِي حَقِّ مَنْ حَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتُ مِنْ الْحَيَضِ فَإِنَّهَا حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ
تَعْتَدَ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ إِكْمَالَ الْعِدَّةِ بِالْحَيَضِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لِانْقِطَاعِهِ، وَيُمْكِنُ إِكْمَالُهَا بِاسْتِنَائِهَا
بِالشُّهُورِ، وَالشُّهُورُ بَدَلٌ عَنِ الْحَيَضِ.

تَحْوُلُ الْعِدَّةُ مِنَ الْأَشْهُرِ إِلَى الْحَيَضِ: إِذَا شَرَعَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ بِالشُّهُورِ لِيَصْفَرَّهَا أَوْ

لِيلُوغِهَا مِنْ الْإِيَّاسِ ثُمَّ حَاضَتْ، لَزِمَهَا الْإِتِّقَالُ إِلَى الْحَيْضِ، لِأَنَّ الشُّهُورَ بَدَلٌ عَنِ الْحَيْضِ فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِدَادُ بِهَا مَعَ وَجُودِ أَصْلِهَا...

وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ، ثُمَّ حَاضَتْ لَمْ يَلْزَمَهَا الْإِسْتِنَافُ لِلْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ. لِأَنَّ هَذَا حَدَثٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. وَإِنْ شَرَعَتْ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا حَمْلٌ مِنَ الزَّوْجِ، فَإِنَّ الْعِدَّةَ تَتَحَوَّلُ إِلَى وَضْعِ الْحَمْلِ، وَالْحَمْلُ دَلِيلٌ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحِمِ مِنْ جِهَةِ الْقَطْعِ.

انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حَامِلًا فَإِنَّ عِدَّتَهَا تَنْقُضِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَإِذَا كَانَتِ الْعِدَّةُ بِالْأَشْهُرِ، فَإِنَّهَا تُحْتَسَبُ مِنْ وَقْتِ^(١) الْفُرْقَةِ أَوْ الْوَفَاةِ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَإِذَا كَانَتْ بِالْحَيْضِ فَإِنَّهَا تَنْقُضِي بِثَلَاثِ حَيْضَاتٍ، وَذَلِكَ يُعْرِفُ مِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ نَفْسِهَا^(٢).

لِزَوْمِ الْمُعْتَدَةِ بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ: يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ أَنْ تَلْزَمَ بَيْتَ الزَّوْجِيَّةِ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ، وَلَا يَحِلُّ لِزَوْجِهَا أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْهُ وَلَوْ وَقَعَ الطَّلَاقُ أَوْ خَصَلَتِ الْفُرْقَةُ وَهِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ عِلْمِهَا. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ^(٣) وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ^(٤)». وَعَنْ الْفَرِيقَةِ يَنْبَغِي مَالِكُ بْنُ سِنَانٍ، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي الْخَضَرِيِّ: «أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ خُذْرَةَ فَإِنَّ زَوْجَهَا

(١) مذهب مالك والشافعي أن الطلاق إن وقع في أثناء الشهر اعتدت بقيته، ثم اعتدت شهرين، بالأهلة، ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً.

وقال أبو حنيفة: تحتسب بقية الأول وتعد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول تماماً كان أم ناقصاً.

(٢) كانت بعض النساء تكذب وتدعي أن عدتها لم تنقض وأنها لم تر الحيضات الثلاث لتطول العدة ولتتمكن من أخذ النفقة مدة طويلة، وكان ذلك مثاراً لشكوى الرجال، فتدارك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هذه الحال، فجاء في المادة ١٧ منه ما نصه: «لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة: «فقطعاً لهذه الادعاءات الباطلة، وبناء على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحمل سنة وضعت الفقرة الأولى من المادة ١٧ ومنعت المعتدة من دعواها نفقة العدة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق، فتقرر بذلك مدة استحقاق النفقة، وليس معناه تحديد مدة العدة شرعاً، فإن مدة العدة ثلاث حيضات».

(٣) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٤) قال ابن عباس: الفاحشة المبينة أن تبدو على أهل زوجها فإذا بدت على أهل حل لإخراجها.

خرج في طلب أعبد له أبقوا^(١)، حتى إذا كانوا بطرفة القدم^(٢) لحقهم فقتلوه، فسألت رسول الله ﷺ أن أزوج إلى أهلي فأني لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة؟ قالت: فقال رسول الله ﷺ: «نعم». قالت: فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له فقال: «كيف قلت؟» فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي، فقال: «أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله»، قالت: فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراً. قالت: فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلي فسألني عن ذلك؟ فأخبرته، فاتبعه وقضى به. رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح. وكان عمر يزيد المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء يمنعهن الحج.

ويستثنى من ذلك المرأة البدوية إذا توفى عنها زوجها فإنها تزوج مع أهلها إذا كان أهلها من أهل الارتحال. وخالف في ذلك عائشة وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وعطاء، وروى عن علي وجابر. فقد كانت عائشة تفتي المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت باختها أم كلثوم، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة. وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله عز وجل: تعتد أربعة أشهر وعشراً، ولم يقل تعتد في بيتها، فتعتد حيث شاءت. وروى أبو داود عن ابن عباس أيضاً قال: نسخت هذا الآية عدتها عند أهلها، وسكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾^(٣) ثم جاء الميراث فمسح السكنى تعتد حيث شاءت.

أختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العدة: وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العدة. فذهب الأحناف إلى أنه لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا للبائن الخروج من بيتها ليلاً ولا نهاراً. وأما المتوفى عنها زوجها فتخرج نهاراً وبغض الليل... ولكن لا تبيت إلا في منزلها. قالوا: والفرق بينهما أن المطلقة نفقتها في مال زوجها، فلا يجوز لها الخروج كالزوجة، بخلاف المتوفى عنها زوجها فإنها لا نفقة لها، فلا بد أن تخرج بالنهار لإصلاح حالها. قالوا: وعليها أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة. وقالوا: فإن كان نصيبها في دار الميت لا يكفيها، أو أخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت... لأن هذا

(١) هربوا.

(٢) موضع على ستة أميال من المدينة.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

عُدْر... والسكون في بيتها عِبَادَةٌ... والعبادة تَسْقُطُ بِالْعُدْرِ، وعندهم: إِنْ عَجِزَتْ عَنْ كِرَاءِ الْبَيْتِ الَّذِي هِيَ فِيهِ لِكَثْرَتِهِ، فَلَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى بَيْتٍ أَقْلَ كِرَاءَ مِنْهُ... ولهذا من كلامهم يَذُلُّ عَلَى أَنْ أُجْرَةُ الْمَسْكَنِ عَلَيْهَا... وَإِنَّمَا تَسْقُطُ السُّكْنَى عَنْهَا لِعَجْزِهَا عَنْ أُجْرَتِهِ - ولهذا صَرَّحُوا بِأَنَّهَا تَسْكُنُ فِي نَصِيِّهَا مِنَ التَّرِكَةِ إِنْ كَفَاهَا... وهذا لِأَنَّهُ سَكْنَى عَنْهُمْ لِلْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا - حَامِلًا كَانَتْ أَوْ حَائِلًا^(١) - وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تَلْزَمَ مَسْكَنَهَا الَّذِي تُوقِي زَوْجُهَا وَهِيَ فِيهِ، لَيْلًا وَنَهَارًا... فَإِنْ بَدَّلَهُ لَهَا الْوَرَثَةُ، وَإِلَّا كَانَتْ الْأُجْرَةُ عَلَيْهَا. ومذهبُ الْحَنَابِلَةِ جَوَازُ الْخُرُوجِ نَهَارًا، سِوَاءَ كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.

قال ابْنُ قُدَامَةَ: وَلِلْمُعْتَدَةِ الْخُرُوجُ فِي خَوَائِجِهَا نَهَارًا، سِوَاءَ كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، قال جَابِرٌ: طُلُقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا فَخَرَجَتْ تَجْدُ^(٢) نَحْلَهَا فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَتَهَاها فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَخْرِجِي فَبُحْدِي نَحْلُكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَتَصَدَّقِي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا» رواه النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وروى مُجَاهِدٌ قَالَ: أَسْتَشْهِدُ رَجَالَ يَوْمَ أُحُدٍ فَجَاءَ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ، وَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسْتَوْجِشُ بِاللَّيْلِ أَفْتَبَيْتُ عِنْدَ إِحْدَانَا؟ فَإِذَا أَصْبَحْنَا بَادَرْنَا إِلَى بَيْوتِنَا؟ فَقَالَ: «تَعْدَلْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ الثَّوْمَ فَلْتَوْبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ إِلَى بَيْتِهَا». وليس لها الْمَبِيتُ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا، وَلَا الْخُرُوجُ لَيْلًا إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ، لِأَنَّ اللَّيْلَ مَطْنَةُ الْفَسَادِ، بِخِلَافِ النَّهَارِ، فَإِنَّ فِيهِ قِضَاءَ الْحَوَائِجِ وَالْمَعَاشِ وَشِرَاءَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

جِدَادُ الْمُفْتَلَةِ: يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَحُدَّ عَلَى زَوْجِهَا الْمُتَوَقَّى مُدَّةَ الْعِدَّةِ، وَهَذَا مُتَقَنَّ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ. وَأَخْتَلَفُوا فِي الْمَطْلُوقَةِ طَلَاقًا بَاتِنًا فَقَالَ الْأَحْنَافُ: يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ. وَذَمَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا جِدَادَ عَلَيْهَا. وَتَقَدَّمَ فِي الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ حَقِيقَةُ الْجِدَادِ^(٣)

نَفَقَةُ الْمُفْتَلَةِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوقَةَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ وَالسُّكْنَى. وَأَخْتَلَفُوا فِي الْمَبْتُوتَةِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَهَا النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى مِثْلَ الْمَطْلُوقَةِ الرَّجْعِيَّةِ، لِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ بِقِضَاءِ مُدَّةِ الْعِدَّةِ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ فَهِيَ مُحْتَبَسَةٌ لِحَقِّهِ عَلَيْهَا، فَتَجِبُ لَهَا النِّفَقَةُ، وَتُعْتَبَرُ هَذِهِ النِّفَقَةُ دَيْنًا صَحِيحًا مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى التَّرَاضِي وَلَا قِضَاءِ الْقَاضِي، وَلَا يَسْقُطُ هَذَا الدَّيْنُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُّكْنَى، لِحَدِيثِ قَاطِمَةَ بَشَتْ

(١) وعند الحنابلة لا سكنى لها إذا كانت حائلاً، وإن كانت حاملاً ففي روايتين. وللشافعي قولان. وعند مالك أن لها السكنى.

(٢) تجد: تقطع.

(٣) ص ٦٢.

قَيْس: أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، فَقَالَ لَهَا الرَّسُولُ ﷺ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ». وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: لَهَا الشُّكْنَى بِكُلِّ حَالٍ وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، لِأَنَّ عَائِشَةَ وَابْنَ الْمُسَيَّبِ أَنْكَرَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حَدِيثَهَا، قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: الْمُبْتَوَةُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَحِلَّ، وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَيَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

الْحَضَانَةُ

مَعْنَاهَا: الْحَضَانَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْحِضْنِ، وَهُوَ مَا دُونَ الْإِبْطِ إِلَى الْكَشْحِ، وَحِضْنَا الشَّيْءِ جَانِبَاهُ، وَحِضَنَ الطَّائِرُ يَتَضَعُ إِذَا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ تَحْتَ جَنَاحِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا ضَمَّتْ وَلَدَهَا. وَعَرَّفَهَا الْفُقَهَاءُ: بِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْقِيَامِ بِحِفْظِ الصَّغِيرِ، أَوِ الصَّغِيرَةِ^(١)، أَوِ الْمَقْتُوهِ الَّذِي لَا يَمِيرُ، وَلَا يَسْتَقِيلُ بِأَمْرِهِ، وَتَعَاهِدِهِ بِمَا يُضْلِحُّهُ، وَوَقَائِهِ مِمَّا يُؤْذِيهِ وَيَضُرُّهُ، وَتَرْبِيَتِهِ جَسْمِيًّا وَنَفْسِيًّا وَعَقْلِيًّا، كِي يَقْوَى عَلَى التَّهَوُّصِ بِتَبَعَاتِ الْحَيَاةِ وَالْإِضْطِلَاحِ بِمَسْئُولِيَّاتِهَا. وَالْحَضَانَةُ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّغِيرِ أَوِ الصَّغِيرَةِ وَاجِبَةٌ، لِأَنَّ الْإِهْمَالَ فِيهَا يُعَرِّضُ الطِّفْلَ لِلْهَلَاكِ وَالضَّيَاعِ.

الْحَضَانَةُ حَقٌّ مُشْتَرَكٌ: الْحَضَانَةُ حَقٌّ لِلصَّغِيرِ لاحتياجه إلى مَنْ يرعاه، ويحفظه، ويقوم على شؤونه، ويتولَّى تربيته. ولأُمُّهُ الْحَقُّ فِي اخْتِصَانِهِ كَذَلِكَ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ». وَإِذَا كَانَتْ الْحَضَانَةُ حَقًّا لِلصَّغِيرِ فَإِنَّ الْأُمَّ تُجَبِّرُ عَلَيْهَا إِذَا تَعَيَّيْتُ بِأَنْ يَحْتَاجَ الطِّفْلُ إِلَيْهَا وَلَمْ يُوجَدْ غَيْرُهَا، كِي لَا يَضِيعَ حَقُّهُ فِي الثَّرِيَّةِ وَالتَّأْدِيبِ. فَإِنْ لَمْ تَتَّعِنْ الْحَضَانَةَ بِأَنْ كَانَ لِلطِّفْلِ جَدَّةٌ وَرَضِيَتْ بِإِمْسَاكِهِ وَامْتَنَعَتْ الْأُمُّ فَإِنَّ حَقَّهَا فِي الْحَضَانَةِ يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهَا إِيَّاهُ، لِأَنَّ الْحَضَانَةَ حَقٌّ لَهَا. وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ الَّتِي أَصَدَرَهَا الْقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا، فَقَدْ أَصْدَرَتْ مَحْكَمَةُ جُزْجَا فِي ١٣/٧/١٩٣٣ مَا يَلِي: «إِنَّ لِكُلِّ مِنَ الْحَاضِنَةِ وَالْمَحْضُونِ حَقًّا فِي الْحَضَانَةِ، إِلَّا أَنَّ حَقَّ الْمَحْضُونِ أَقْوَى مِنْ حَقِّ الْحَاضِنَةِ، وَإِنْ إِسْقَاطُ الْحَاضِنَةِ حَقَّهَا لَا يُسْقِطُ حَقَّ الصَّغِيرِ».

وجاء في محكم محكمة العياط في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨: «إِنَّ تَبَرُّعَ غَيْرِ الْأُمِّ بِنَفَقَةِ الْمَحْضُونِ الرُّضِيعِ لَا يُسْقِطُ حَقَّهَا فِي حَضَانَةِ هَذَا الرُّضِيعِ، بَلْ يَتَقَيَّ فِي يَدِهَا وَلَا يُتْرَعُ مِنْهَا مَا

(١) وَلَا بَدَّ مِنَ الصَّغَرِ أَوْ الْعَتَةِ فِي إِبْجَابِ الْحَضَانَةِ أَمَّا الْبَالِغُ الرَّشِيدُ فَلَا حَضَانَةَ عَلَيْهِ، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْإِقَامَةِ مَعَ مَنْ شَاءَ مِنْ أَبَوَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَلَهُ الْإِنْفِرَادُ بِنَفْسِهِ، لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُمَا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ عَنْهُمَا وَلَا يَقْطَعَ بِهِ عَنْهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا الْإِنْفِرَادُ وَلَأَيُّهَا مَنَعُهَا مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنْ يَفْسَدِهَا وَيُلْحِقَ الْعَارَ بِهَا وَبِأَهْلِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ فَلَوْلِيَّهَا وَأَهْلُهَا مَنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ.

دَامَ رَضِيْعًا. وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَضَارَ الصَّغِيرُ بِحِرْمَانِهِ مِنْ أُمِّهِ الَّتِي هِيَ أَشَقُّ النَّاسِ عَلَيْهِ وَأَكْثَرُهُمْ صَبْرًا عَلَى خِدْمَتِهِ^(١).

الْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ: أَسْمَى لَوْنٍ مِنَ الْوَلَدِ التَّرْبِيَةِ هُوَ تَرْبِيَةُ الطِّفْلِ فِي أَحْضَانِ وَالِدَيْهِ، إِذْ يَنَالُ مِنْ رَعَايَتِهِمَا وَحُسْنِ قِيَامِهِمَا عَلَيْهِ مَا يَبْنِي جِسْمَهُ وَيُنْمِي عَقْلَهُ، وَيُرَكِّي نَفْسَهُ، وَيُعِدُّهُ لِلْحَيَاةِ. فَإِذَا حَدَّثَ أَنْ أَفْتَرَقَ الْوَالِدَانِ وَبَيْنَهُمَا طِفْلٌ، فَلَا أُمُّ أَحَقُّ بِهِ مِنَ أَبِي، مَا لَمْ يَقُمْ بِالْأُمِّ مَانِعٌ يَمْنَعُ تَقْدِيمَهَا^(٢)، أَوْ بِالْوَلَدِ وَصَفٌ يَقْتَضِي تَخْيِيرَهُ^(٣). وَسَبَبُ تَقْدِيمِ الْأُمِّ أَنَّ لَهَا وَلَايَةَ الْحَضَانَةِ وَالرَّضَاعِ، لِأَنَّهَا أَعْرِفُ بِالتَّرْبِيَةِ وَأَقْدَرُ عَلَيْهَا، وَلَهَا مِنَ الصَّبْرِ فِي هَذِهِ الثَّاحِيَةِ مَا لَيْسَ لِلرَّجُلِ، وَعِنْدَهَا مِنَ الْوَقْتِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، لِهَذَا قُدِّمَتِ الْأُمُّ رَعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الطِّفْلِ. فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ^(٤)، وَجَجْرِي لَهُ جَوَاءٌ^(٥) وَتَذِيْبِي لَهُ سِقَاءٌ، وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزَعُهُ مِنِّي، فَقَالَ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكُحِي» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّبَهَقِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَوُلِدَتْ لَهُ عَاصِمٌ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ فَارَقَهَا، فَجَاءَ عُمَرُ قُبَاءً. فَوَجَدَ ابْنَهُ عَاصِمًا يَلْعَبُ بِقِنَاءِ الْمَسْجِدِ. فَأَخَذَ بَعْضُهُ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّائَةِ، فَأَدْرَكَتْهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ، فَنَارَعَتْهُ إِيَّاهُ حَتَّى آتَا أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ فَقَالَ عُمَرُ: ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَلِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ. فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ^(٦) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ مِنْ وَجْهِ مُنْقَطِعَةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ. وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: الْأُمُّ أَعْطَفُ وَالْطِفْلُ أَرْحَمُ وَأَحْنَى وَأَخْيَرُ وَأَزَافُ، وَهِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مَا لَمْ تَنْزَوِجْ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ كَوْنِ الْأُمِّ أَعْطَفَ وَالطِفْلُ هُوَ الْعِلَّةُ فِي أَحَقِّيَّةِ الْأُمِّ بِوَلَدِهَا الصَّغِيرِ.

تَرْبِيَةُ أَصْحَابِ الْحُقُوقِ بِالْحَضَانَةِ: وَإِذَا كَانَتِ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ ابْتِدَاءً، فَقَدْ لَاحَظَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ قَرَابَةَ الْأُمِّ تُقَدِّمُ عَلَى قَرَابَةِ أَبِي، وَأَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحَقِّ فِي الْحَضَانَةِ يَكُونُ عَلَى هَذَا

(١) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ يَوْسُفِ مُوسَى.

(٢) بَأَنْ لَا تَتَوَفَّرَ فِيهَا الشَّرُوطُ الَّتِي يَجِبُ تَوَفُّرُهَا فِي الْحَاضَةِ.

(٣) وَهُوَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْ خِدْمَةِ النِّسَاءِ.

(٤) الْوَعَاءُ: الْإِنَاءُ.

(٥) الْحَجَرُ: الْحَضَنُ. وَحَوَاءُ: أَيُّ يَحْوِيهِ وَيَحِيطُ بِهِ، وَالسَّقَاءُ: وَعَاءُ الشَّرْبِ.

(٦) وَكَانَ مَذْهَبُ عُمَرَ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَكِنَّهُ سَلِمَ لِلْقَضَاءِ مِمَّنْ لَهُ الْحُكْمُ وَالْإِمْضَاءُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ فِي خِلَافَتِهِ يَقْضِي بِهِ وَيُفْتَى. وَلَمْ يَخَالَفْ مَذْهَبَ أَبِي بَكْرٍ مَا دَامَ الصَّبِيُّ لَا يَمِيزُ، وَلَا مُخَالَفَ لِهَمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، أَفَادَهُ ابْنُ الْقِيَمِ.

النحو. الأم: فإذا وجد مانع يمنع تقديمها^(١) انتقلت الحضانة إلى أم الأم وإن علّت فإن وجد مانع انتقلت إلى أم الأب، ثم إلى الأخت الشقيقة. ثم إلى الأخت لأم، ثم إلى الأخت لأب، ثم بنت الأخت الشقيقة، فبنت الأخت لأم، ثم الخالة الشقيقة، فالخالة لأم، فالخالة لأب، ثم بنت الأخت لأب، ثم بنت الأخ الشقيق، فبنت الأخ لأم، فبنت الأخ لأب، ثم العمّة الشقيقة فالعمّة لأم، فالعمّة لأب، ثم خالة الأم، فخالة الأب، فعمّة الأم، فعمّة الأب، بتقديم الشقيقة في كلّ منهن.

فإذا لم توجد للصغير قريات من هذه المحارم، أو وجدت وليست أهلاً للحضانة، انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم، من الرجال على حسب الترتيب في الإرث. فينتقل حق الحضانة إلى الأب، أبي أبيه، وإن علّا، ثم إلى الأخ الشقيق، ثم إلى الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق، ثم ابن الأخ لأب، ثم العمّ الشقيق، فالعمّ لأب، ثم عمّ أبيه الشقيق، ثم عمّ أبيه لأب. فإذا لم يوجد من عصبيّه من الرجال المحارم أحد، أو وجد وليست أهلاً للحضانة، انتقل حق الحضانة إلى محارمه من الرجال غير العصبة. فيكون للجدّ لأم، ثم للأخ لأم، ثم لابن الأخ لأم، ثم للعمّ لأم، ثم للخال الشقيق، فالخال لأب، فالخال لأم، فإذا لم يكن للصغير قريب عيّن القاضي له حاضنة تقوم بتربيته. وإنما كان ترتيب الحضانة على هذا النحو، لأنّ حضانة الطفل أمر لا بد منه، وأولى الناس به قرابته، وبغض القرابة أولى من بغض. فيقدّم الأولياء لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداءً، فإذا لم يكونوا موجودين، أو كانوا ووجد ما يمنعه من الحضانة، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب. فإن لم يكن ثمة قريب، فإن الحاكم مسؤول عن تعيين من يصلح للحضانة.

شروط الحضانة: يشترط في الحاضنة التي تتولّى تربية الصغير وتقوم على شؤونه: الكفاءة والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة، وإنما تتحقق القدرة والكفاءة بتوفر شروط معينة، فإذا لم تتوفر شرط منها سقطت الحضانة وهذه الشروط هي:

- ١ - العقل: فلا حضانة لمعتوه، ولا مجنون، وكلاهما لا يستطيع القيام بتدبير نفسه، فلا يفوض له أمر تدبير غيره، لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه.
- ٢ - البلوغ: لأنّ الصغير ولو كان مميّراً، في حاجة إلى من يتولّى أمره ويخصّنه، فلا يتولّى هو أمر غيره.

٣- القنوة على التريبة: فلا حضانة لكيفية، أو ضعيفة البصر، ولا لمریضة مريضاً مغدياً، أو مريضاً يعجزها عن القيام بشؤونها، ولا لمتقدمة في السن تقدماً يحوجها إلى رعاية غيرها لها. ولا لملهمة لشؤون بيتها كثيرة المغادرة له، بحيث يخشى من هذا الإهمال ضياع الطفل والحاق الضرر به، أو لقاطنة مع مريض مريضاً مغدياً، أو مع من يغيض الطفل، ولو كان قريباً له، حيث لا تتوفر له الرعاية الكافية، ولا الجو الصالح.

٤- الأمانة والخلق: لأن القاسقة غير مأمونة على الصغير ولا يوثق بها في أداء واجب الحضانة، وربما نشأ على طريقتها ومتخلفاً بأخلاقها، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط فقال: «مع أن الصواب أنه لا تسترط العدالة في الحاضن قطعاً وإن شرطها أصحاب أحمد والشافعي رحمهما الله وغيرهم، وأستراطها في غاية البعد؛ ولو أشرط في الحاضن العدالة لضاع أطفال العالم، ولعظمت المشقة على الأمة، وأشد العنت ولم يزل من حين قام الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم، لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم هم الأكثرين، ومتى وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبويه أو أحدهما يفسده، وهذا في الحرج والعسر واستمرار العمل المتصل في سائر الأمصار والأغصان على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح، فإنه دائم الوقوع في الانصار والأغصان، والقرى والبوادي مع أن أكثر الأولياء الذين يملكون ذلك فساق، ولم يزل الفسق في الناس». ولم يمنع النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه وحضانيته له، ولا من تزويجه موليته.

والعادة شاهدة بأن الرجل لو كان من الفساق فإنه يخطأ لابنته ولا يضيئها، ويحرص على الخير لها بجهد، وإن قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد. والشارع يكتفي في ذلك على الباعث الطبيعي. ولو كان القاسق منسوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للأمة من أهم الأمور وأعتناء الأمة بتقله وتوارث العمل به مقدماً على كثير مما نقلوه وتوارثوا العمل به. فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه، ولو كان الفسق ينافي الحضانة، لكان من زنى، أو شرب الخمر، أو أتى كبيرة فرق بينه وبين أولاده الصغار والثمس لهم غيره. والله أعلم.

٥ - الإسلام: فلا تثبت الحضانة للحاضنة الكافرة للصغير المسلم: لأن الحضانة ولاية، ولم يجعل الله ولاية للكافر على المؤمن، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١) فهي كولاية الزواج والمال، ولأنه يخشى على دينه من الحاضنة لحرصتها

على تنشئته على دينها، وتربيته على هذا الدين، ويضعب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه، وهذا أعظم ضرر يلحق بالطفل، ففي الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ إِلَّا أَنْ أَبَوَيْهِ يَهُودَانِ أَوْ نَصْرَانِيَّ أَوْ يَمَجْسَانِيَّ». وذهب الأحناف وابن القاسم من المالكية وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحاضنة مع كفرها وإسلام الولد؟ لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته، وكلاهما يجوز من الكافرة. وروى أبو داود والنسائي: أن رافع بن سين أسلم، وأبت امرأته أن تسلم، فأنت النبي ﷺ، فقالت: ابنتي - وهي فطيم - أو شبهة، وقال رافع: ابنتي. فقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِهَا» فمالت إلى أبيها فأخذها^(١)...

والأحناف وإن رأوا جواز حضانة الكافرة إلا أنهم اشترطوا: أن لا تكون مرتدة، لأن المرتدة عندهم تستحق الحبس حتى تتوب وتعود إلى الإسلام أو تموت في الحبس، فلا تتاح لها الفرصة لحضانة الطفل، فإن ثابت وعادت عاد لها حق الحضانة^(٢).

٦- أن لا تكون متزوجة: فإذا تزوجت سقط حقها في الحضانة. لما رواه عبد الله بن عمرو «أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له جواء، وتذبي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني، فقال: «أنت أحق به ما لم تنكحي» أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه. وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي فإن تزوجت بقريب مخرم من الصغير، مثل عمه، فإن حضانتها لا تسقط، لأن العم صاحب حق في الحضانة، وله من صلاته بالطفل وقربائه منه ما يحمّله على الشفقة عليه ورعاية حقه فيتم بينهما التعاون على كفالته. بخلاف الأجنبي، فإنها إذا تزوجته فإنه لا يعطف عليه ولا يملكها من العناية به، فلا يجد الجو الرحيم ولا التنفس الطبيعي ولا الظروف التي تنمي ملكاته ومواهبه. ويرى الحسن وابن حزم أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال...

٧- الحرية: إذ إن المملوك مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لحضانة الطفل. قال ابن القيم: وأما اشتراط الحرية فلا يتهض عليه دليل يركز القلب إليه، وقد اشترط أصحاب الأئمة الثلاثة. وقال مالك رحمه الله في حر له ولد من أمة: «إن الأم أحق به إلا أن تباع فتنتقل فيكون الأب أحق به» وهذا هو الصحيح.

(١) ضعف العلماء هذا الحديث وقال ابن المنذر: يحتمل أن النبي ﷺ علم أنها تختار أباهما بدعوته فكان ذلك خاصاً في حقه.

(٢) وكذلك يعود حق الحضانة إذا سقط لسبب وزال هذا السبب الذي كان علة في سقوطه.

أَجْرَةُ الْحَضَانَةِ: أَجْرَةُ الْحَضَانَةِ مِثْلُ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ، لَا تَسْتَحِقُّهَا الْأُمُّ مَا دَامَتْ زَوْجَةً، أَوْ مُعْتَدَّةً، لِأَنَّ لَهَا نَفَقَةَ الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ نَفَقَةَ الْعِدَّةِ، إِذَا كَانَتْ زَوْجَةً أَوْ مُعْتَدَّةً. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١). أَمَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ كَمَا تَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الرِّضَاعِ. لِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿فَإِنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَمِزْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾ (٢). وَغَيْرُ الْأُمِّ تَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْحَضَانَةِ، مِنْ وَقْتِ حَضَانَتِهَا، مِثْلُ الظَّهِيرِ الَّتِي تُشْتَاجِرُ لِرِضَاعِ الصَّغِيرِ.

وَكَمَا تَجِبُ أَجْرَةُ الرِّضَاعِ وَأَجْرَةُ الْحَضَانَةِ عَلَى الْآبِ تَجِبُ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمَسْكَنِ أَوْ إِعْدَادُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْأُمِّ مَسْكَنٌ مَمْلُوكٌ لَهَا تُخَفِّضُ فِيهِ الصَّغِيرَ. وَكَذَلِكَ تَجِبُ عَلَيْهِ أَجْرَةُ خَادِمٍ، أَوْ إِحْضَارَةٍ إِذَا احتَاجَتْ إِلَى خَادِمٍ وَكَانَ الْآبُ مُوسِرًا. وَهَذَا بِخِلَافِ نَفَقَاتِ الطِّفْلِ الْخَاصَّةِ مِنْ طَعَامٍ وَكِسَاءٍ وَفِرَاشٍ وَعِلَاجٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ حَاجَاتِهِ الْأَوَّلِيَّةِ الَّتِي لَا يُسْتَعْنَى عَنْهَا، وَهَذِهِ الْأَجْرَةُ تَجِبُ مِنْ جِهَةِ قِيَامِ الْحَاضِنَةِ بِهَا وَتَكُونُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْآبِ لَا يَنْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ.

التَّبَرُّعُ بِالْحَضَانَةِ: إِذَا كَانَ فِي أَقْرِبَاءِ الطِّفْلِ مِنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ وَتَبَرَّعَ بِحَضَانَتِهِ وَأَبَتْ أُمُّهُ أَنْ تُخَفِّضَهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ: فَإِنْ كَانَ الْآبُ مُوسِرًا فَإِنَّهُ يُجَبِّرُ عَلَى دَفْعِ أَجْرَةِ لِلْأُمِّ، وَلَا يُعْطَى الصَّغِيرُ لِلْمُتَبَرِّعَةِ، بَلْ يَبْقَى عِنْدَ أُمِّهِ، لِأَنَّ حَضَانَةَ الْأُمِّ أَصْلَحُ لَهُ، وَالْآبُ قَائِرٌ عَلَى إِعْطَائِهِ الْأَجْرَةَ. وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي حَالَةِ مَا إِذَا كَانَ الْآبُ مُغْسِرًا فَإِنَّهُ يُعْطَى لِلْمُتَبَرِّعَةِ لِعُسْرِهِ وَعَجْزِهِ عَنْ أَدَاءِ الْأَجْرَةِ مَعَ وُجُودِ الْمُتَبَرِّعَةِ مِمَّنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ مِنْ أَقْرِبَاءِ الطِّفْلِ. هَذَا إِذَا كَانَتْ النِّفَقَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْآبِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الطِّفْلَ يُعْطَى لِلْمُتَبَرِّعَةِ صِيَانَةً لِمَالِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَلَوْ جُودٌ مِمَّنْ يَخَفِّضُهُ مِنْ أَقْرَابِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. وَإِذَا كَانَ الْآبُ مُغْسِرًا وَالصَّغِيرُ لَا مَالَ لَهُ، وَأَبَتْ أُمُّهُ أَنْ تُخَفِّضَهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ، وَلَا يُوجَدُ مِنْ مَخَارِمِهِ مُتَبَرِّعٌ بِحَضَانَتِهِ، فَإِنَّ الْأُمَّ تُجَبِّرُ عَلَى حَضَانَتِهِ، وَتَكُونُ الْأَجْرَةُ دَيْنًا عَلَى الْآبِ لَا يَنْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ.

انْتِهَاءُ الْحَضَانَةِ: تَنْتَهِي الْحَضَانَةُ إِذَا اسْتَعْنَى الصَّغِيرُ أَوْ الصَّغِيرَةُ عَنْ خِدْمَةِ النِّسَاءِ وَبَلَغَ مِنْ التَّمْيِيزِ وَالِاسْتِقْلَالِ، وَقَدَّرَ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا عَلَى أَنْ يَقُومَ وَحْدَهُ بِحَاجَاتِهِ الْأَوَّلِيَّةِ، بِأَنْ يَأْكُلَ وَخَدَهُ، وَيَلْبَسَ وَخَدَهُ، وَيُنْظِفَ نَفْسَهُ وَخَدَهُ، وَلَيْسَ لَذَلِكَ مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ تَنْتَهِي بِانْتِهَائِهَا. بَلِ الْعِبَرَةُ بِالتَّمْيِيزِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣ وفي هذا دلالة على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ما دامت زوجة أو معتدة.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

والاستغناء، فإذا مَيَّزَ الصَّبِيُّ واستغنى عن خِدْمَةِ النِّسَاءِ وقَامَ بِحَاجَاتِهِ الْأَوَّلِيَّةِ وَخَدَهُ فَإِنْ حَضَانَتُهُ نَتَّهَتْ. والمُفْتَى بِهِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ وَغَيْرِهِ: أَنَّ مَدَّةَ الْحَضَانَةِ تَنْتَهِي، إِذَا أَتَمَّ الْغُلَامُ مَبْعَ سِنِينَ، وَتَنْتَهِي كَذَلِكَ إِذَا أَتَمَّتِ الْبِثُّ تِسْعَ سِنِينَ، وَإِنَّمَا رَأَوْا الزِّيَادَةَ بِالنِّسْبَةِ لِلْبِثِّ الصَّغِيرَةِ لَتَمَكَّنَ مِنْ اعْتِيَادِ عَادَاتِ النِّسَاءِ مِنْ حَاضِنَتِهَا. وَقَدْ جَاءَ تَحْدِيدُ سِنِّ الْحَضَانَةِ فِي الْقَانُونِ رَقْم ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ مَادَّة ٢٠ مَا نَصُّهُ: «وَاللَّقَاضِي أَنْ يَأْذَنَ بِحَضَانَةِ النِّسَاءِ لِلصَّغِيرِ بَعْدَ مَبْعَ سِنِينَ إِلَى تِسْعَ، وَلِلصَّغِيرَةِ بَعْدَ تِسْعَ سِنِينَ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً إِذَا تَعَيَّنَ أَنَّ مَصْلَحَتَهَا تَقْتَضِي ذَلِكَ» فَتَقْدِيرُ مَصْلَحَةِ الصَّغِيرِ أَوْ الصَّغِيرَةِ مَوْكُولٌ لِلْقَاضِي.

وَأَوْضَحَتِ الْمَذْكُورَةُ التَّفْسِيرِيَّةُ لِهَذَا الْقَانُونِ هَذِهِ الْمَادَّةُ بِمَا نَصُّهُ: «جَرَى الْعَمَلُ إِلَى الْآنَ، عَلَى أَنَّ حَقَّ الْحَضَانَةِ يَنْتَهِي عِنْدَ بُلُوغِ سِنِّ الصَّغِيرِ سَبْعَ سِنِينَ وَبُلُوغِ الصَّغِيرَةِ تِسْعًا. وَهِيَ سِنٌّ ذَلَّتِ التَّجَارِبُ عَلَى أَنَّهَا قَدْ لَا يَسْتَفْنِي فِيهَا الصَّغِيرُ وَالصَّغِيرَةُ عَنِ الْحَضَانَةِ، فَيَكُونَانِ فِي خَطَرٍ مِنْ ضَمِّهِمَا إِلَى غَيْرِ النِّسَاءِ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ وَالِدُهُمَا مُتَزَوِّجًا بِغَيْرِ أُمِّهِمَا. وَلِذَلِكَ كَثُرَتْ شَكَاوَى النِّسَاءِ مِنْ انْتِزَاعِ أَوْلَادِهِنَّ مِنْهُنَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَمَّا كَانَ الْمَعُولُ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ الصَّغِيرَ يُسَلَّمُ إِلَى أَبِيهِ عِنْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ خِدْمَةِ النِّسَاءِ، وَالصَّغِيرَةُ تُسَلَّمُ إِلَيْهِ عِنْدَ بُلُوغِ حَدِّ الشَّهْوَةِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تَقْدِيرِ السِّنِّ الَّتِي يَكُونُ عِنْدَهَا الْإِسْتِغْنَاءُ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّغِيرِ. فَقَلَّزَهَا بَعْضُهُمْ بِسَبْعَ سِنِينَ وَبَعْضُهُمْ قَلَّزَهَا بِتِسْعَ، وَقَلَّزَ بَعْضُهُمْ بُلُوغَ حَدِّ الشَّهْوَةِ بِتِسْعَ سِنِينَ، وَبَعْضُهُمْ قَلَّزَهَا بِإِخْدَى عَشْرَةَ. رَأَتْ الْوِزَارَةُ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ دَاعِيَةً إِلَى أَنْ يَكُونَ لِلْقَاضِي حُرِّيَّةُ النَّظَرِ فِي تَقْدِيرِ مَصْلَحَةِ الصَّغِيرِ بَعْدَ مَبْعَ، وَالصَّغِيرَةِ بَعْدَ تِسْعَ. فَإِنْ رَأَى مَصْلَحَتَهُمَا فِي بَقَائِهِمَا تَحْتَ حَضَانَةِ النِّسَاءِ قَضَى بِذَلِكَ إِلَى تِسْعَ فِي الصَّغِيرِ وَإِخْدَى عَشْرَةَ فِي الصَّغِيرَةِ. وَإِنْ رَأَى مَصْلَحَتَهُمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ قَضَى بِضَمِّهِمَا إِلَى غَيْرِ النِّسَاءِ (الْمَادَّة ٢٠) (١)».

فِي السُّودَانِ: وَقَدْ قَرَّرَ الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ يُوسُفُ مُوسَى أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ بِالسُّودَانِ كَانَ جَارِيًا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ تَنْتَهِي حَضَانَتُهُ بِبُلُوغِهِ مَبْعَ سِنِينَ، وَالْأُنْثَى بِبُلُوغِهَا تِسْعَ سِنِينَ، إِلَى أَنْ صَدَرَ فِي السُّودَانِ مَنشُورٌ شَرْعِيٌّ رَقْم ٣٤ فِي ١٢/١٢/١٩٣٢. وَجَاءَ فِي

(١) رَاجِعْ مَشْرُوعَ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ فِي الْفَقْرَةِ الْأُولَى، مِنَ الْمَادَّةِ ١٧٥ تَقَرَّرَ الْحُكْمُ الَّذِي جَاءَ بِالْمَادَّةِ ٢٠ الَّتِي نَحْنُ بَصَلَدُهَا، وَفِي الْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الْحَضَانَةَ تَمْتَدُّ مِنْ نَفْسِهَا إِذَا كَانَتْ الْحَاضِنَةُ أُمًّا إِلَى ١١ سَنَةٍ لِلصَّغِيرِ وَ١٣ لِلصَّغِيرَةِ وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي مَدَّهَا كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ أُمُّ الْأُمِّ، كَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْذَنَ بِبَقَاءِ الصَّغِيرَيْنِ مَعَ الْأُمِّ أَوْ أُمِّهَا إِلَى سِنِّ الْخَامِسَةِ عَشْرَةِ، وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ أَنَّ الْخَيْرَ فِي الْوُقُوفِ عِنْدَمَا جَاءَتْ بِهِ الْمَادَّةُ ٢٠ مِنَ الْقَانُونِ ٢٥ لِسَنَةِ ٢٩ وَهُوَ الْقَانُونُ الْمَعْمُولُ بِهِ حَتَّى الْيَوْمِ (هَامِش) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ ص ٤١٦ لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ يُوسُفِ مُوسَى.

المادة الأولى منه: «للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول». «إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك، وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند الحاضنة وتأديبه وتعليمه». ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك في المادة الثانية منه على ما يأتي: «لا أجره للحضنة بعد سبع سنين للصغير، وبعد تسع للصغيرة». وفي المادة الثالثة: لو زوج الأب المحضونة، قاصداً بتزويجها إسقاط الحضنة، فلا تسقط بالدخول حتى تطيق. وإذا رجعنا إلى النشرة العامة رقم ١٨/٦/١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم في تاريخ ١٩٤٢/١٢/٥ نجد ما شرحت هذه المواد السابقة وخلاصتها ما يأتي:

١- إن المنشور الشرعي رقم ٣٤ زاد من حضنة الغلام إلى البلوغ، والبيت إلى الدخول، وهذا على غير ما عرفت من مذهب أبي حنيفة، وهذه هي الحالة الخاصة التي خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة. عملاً بمذهب مالك. ويظهر أنها حالة استثنائية يلزم للسائر فيها الآتي:

١- لا يمد القاضي مدة الحضنة إلا إذا طلبت الحاضنة من المحكمة الإذن لها ببقاء المحضون بيدها، لأن مصلحته تقتضي ذلك مع بيان المصلحة، أو تمنع في تسليم المحضون للعاصب لهذا السبب نفسه. فإذا لم يوافق العاصب على بقاء المحضون بيد الحاضنة تكلف الحاضنة تقديم أدلتها، أو تتولى المحكمة تحقيق وجه المصلحة للغلام أو البيت، فإذا لم تقدم أدلة، أو قدمت ولم تكن كافية للإثبات ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء المحضون بيد الحاضنة، المحكمة تحلف العاصب اليمين بطلب الحاضنة، فإن حلف على أن مصلحة المحضون لا تقتضي بقاءه بيد الحاضنة حكمت بتسليمه إليه، وإن نكل رفضت دعواه.

٢- أما إذا لم تعارض الحاضنة في ضم المحضون للعاصب أو لم تخضر أصلاً فإنه يجب على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة، وتسلم المحضون الذي جاوز سن الحضنة للعاصب متى كان أهلاً لذلك، ولا يطالب بإثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك.

٣- إذا كانت الحاضنة غائبة عند طلب تسليم الصغير، فلها أن تعارض في الحكم وتطلب بقاءه في يدها، وتتخذ المحكمة نفس الإجراءات التي اتبعت مع الحاضنة الحاضرة.

٤- إذا أفتت المحكمة ببقاء المحضون بين النساء لمصلحة تقتضي ذلك، ثم تغير وجه المصلحة، وعرض عليها النزاع مرة أخرى أجاز لها، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن إن تقرر نزعه وتسليمه للعاصب^(١).

(١) الدكتور محمد يوسف موسى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه ص ٥١٦ وما بعدها.

تَخْيِيرُ الصَّغِيرِ والصَّغِيرَةِ بعد انتهاء الحضانة: وإذا بَلَغَ الصَّغِيرُ سَبْعَ سِنِينَ، أو مِنْ التَّمْيِيزِ وانتهت حَضَانَتُهُ: فَإِنْ اتَّفَقَ الأبُ والحاضنة على إقامته عند واحدٍ منهما أَمْضِيَ هذا الاتِّفَاقُ. وَإِنْ اخْتَلَفَا أو تَنَازَعَا... خَيْرٌ^(١) الصَّغِيرُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمَا فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، لما رواه أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بَطْنِ^(٢) أَبِي عَتَبَةَ، وَقَدْ نَفَعَنِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا أَبُوكَ وَلَهُ أَمُّكَ فَخُذْ بِبَيْدِ ابْنِهِمَا شِثًّا». فَأَخَذَ بِبَيْدِ أُمِّهِ. فَاِنطَلَقَتْ بِهِ» رواه أبو داود.

وقضى بذلك عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَشَرِيحٌ، وهو مذهب الشافعي والحنابلة، فإن اختارهما، أو لم يَخْتَرْ واحداً منهما، قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ. وقال أبو حنيفة: الأبُ أَحَقُّ بِهِ... وَلَا يَصِحُّ التَّخْيِيرُ، لِأَنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ وَلَا يَعْرِفُ حَظَّهُ، وَبِمَا اخْتَارَ مَنْ يَلْعَبُ عِنْدَهُ وَيَتْرَكُ تَأْدِيبَهُ وَيُمْكِنُهُ مِنْ شَهَوَاتِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى فَسَادِهِ وَلَأَنَّهُ دُونَ الْبُلُوغِ، فَلَمْ يُخَيَّرْ كَمَنْ دُونَ السَّابِقَةِ. وقال مالك: الأمُّ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَتَغَرَّ. وهذا بالنسبة للصغير، أما الصغيرة فإنها تُخَيَّرُ مِثْلَ الصَّغِيرِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ. وقال أبو حنيفة: الأمُّ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تُزَوِّجَ أو تُبْلَغَ. وقال مالك: الأمُّ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تُزَوِّجَ وَيَدْخُلَ بِهَا الزَّوْجُ. وعند الحنابلة: الأبُ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ إِذَا بَلَغَتْ تِسْعاً، وَالْأُمُّ أَحَقُّ بِهَا إِلَى تِسْعِ سِنِينَ.

وَالشَّرْعُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ عَامٌّ فِي تَقْدِيمِ أَحَدِ الْإِبْرَيْنِ مُطْلَقاً، وَلَا تَخْيِيرِ الْوَلَدِ بَيْنَ الْإِبْرَيْنِ مُطْلَقاً... وَالْعُلَمَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا مُطْلَقاً. بَلْ لَا يَقْدَمُ ذُو الْعُدْوَانِ وَالتَّقْرِيطِ عَلَى الْبَارِّ الْعَادِلِ الْمُخَيَّرِ. وَالْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحِفْظِ وَالصِّيَانَةِ. فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مُهْمِلًا لِذَلِكَ، أَوْ عَاجِزاً عَنْهُ، أَوْ غَيْرَ مُرْضٍ وَالْأُمُّ بِخِلَافِهِ فَهِيَ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ، كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ. قَالَ: «فَمَنْ قُدِّمَتْهُ بِتَخْيِيرٍ، أَوْ قُرْعَةٍ، أَوْ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّمَا تَقْدُمُهُ إِذَا حَصَلَتْ بِهِ مَصْلَحَةٌ الْوَلَدِ. وَلَوْ كَانَتِ الْأُمُّ أَضْوَنَ مِنَ الْأَبِ وَأَغْيَرَ مِنْهُ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ وَلَا تِلْفَاتُ إِلَى قُرْعَةٍ وَلَا اخْتِيَارِ الصَّبِيِّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَإِنَّهُ ضَعِيفُ الْعَقْلِ يُؤَثِّرُ الْبَطَالَةَ وَاللَّعِبَ، فَإِذَا اخْتَارَ مَنْ يَسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وَكَانَ عَنْدَهُ مَنْ هُوَ أَنْفَعُ لَهُ وَأَخْيَرُ، وَلَا تَحْتَمِلُ الشَّرِيعَةُ غَيْرَ هَذَا. وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ قَالَ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْبَحَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا لِيَعْشِرَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي

(١) أ- يشترط في تخيير الصغير. ١- أن يكون المتنازعون فيه من أهل الحضانة. ٢- ألا يكون الغلام معتموماً. فإن كان معتموماً كانت الأم أحق بكفالاته ولو بعد البلوغ، لأنه في هذه الحالة كالطفل والأم أشفق عليه وأقوم بمصالحه كما في حال الطفولة.

(٢) بئر بعيدة عن المدينة نحو ميل.

الْمَضَاجِعِ. وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(١).

وقال الحسن: «عَلِّمُوهُمْ، وَأَذَبُوهُمْ، وَفَقَّهُوهُمْ». فإذا كانتِ الأمُ تتركُهُ في المَكْتَبِ وتَعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ، والصَّبِيَّ يُؤَيِّرُ اللَّعِبَ ومَعَاشِرَةَ أَقْرَانِهِ، وأبُوهُ يُمْكِنُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا أَحَقُّ بِهِ بِلا تَخْيِيرٍ وَلَا قُرْعَةٍ. وكذلك الْعَكْسُ. ومتى أَخْلَ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي الصَّبِيِّ، وَعَطَّلَهُ، وَالْآخَرُ مُزَاعٍ لَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِهِ. قال: وسمعتُ شَيْخَنَا^(٢) رَجِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «تَنَازَعَ أَبَوَانِ صَبِيًّا عِنْدَ بَعْضِ الْحُكَّامِ، فَخَيَّرَهُ بَيْنَهُمَا، فَاخْتَارَ أَبَاهُ، فَقَالَتْ لَهُ أُمُّهُ: أَسْأَلُهُ لَايَ شَيْءٍ يَخْتَارُ أَبَاهُ، فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: أُمِّي تَبْعَثُنِي كُلَّ يَوْمٍ لِلْكِتَابِ، وَالْفَقِيهَ يَضْرِبُنِي، وَأَبِي يَتْرُكُنِي لِلْعِبِّ مَعَ الصَّبْيَانِ، فَقَضَى بِهِ لِلْأُمِّ. قَالَ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ.

قال: قال شَيْخُنَا: وإذا تَرَكَ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ تَعْلِيمَ الصَّبِيِّ وَأَمْرَهُ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، فَهُوَ عَاصٍ وَلَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ، بَلْ كُلُّ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِالْوَاجِبِ فِي وِلَايَتِهِ فَلَا وِلَايَةَ لَهُ. بَلْ إِمَّا أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ عَنِ الْوِلَايَةِ وَيُقَامَ مَنْ يَفْعَلُ الْوَاجِبَ وَإِمَّا أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ بِالْوَاجِبِ. إِذِ الْمَقْصُودُ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ» انتهى.

الطُّفْلُ بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ: قال الشافعيُّ: فإن كان ابناً فاختارَ الأمُّ كانَ عِنْدَهَا بِاللَّيْلِ وَيَأْخُذُهُ الْأَبُ بِالنَّهَارِ فِي مَكْتَبٍ أَوْ صَنْعَةٍ، لَأَنَّ الْقَصْدَ حَظُّ الْوَلَدِ، وَحَظُّ الْوَلَدِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ. وَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ كَانَ عِنْدَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ، لَأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ إِغْرَاءٌ بِالْمَعْقُوقِ وَقَطْعُ الرَّجْمِ؛ فَإِنْ مَرَضَ كَانَتِ الْأُمُّ أَحَقَّ بِتَمْرِضِهِ، لِأَنَّهُ بِالْمَرَضِ صَارَ كَالصَّغِيرِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ، فَكَانَتِ الْأُمُّ أَحَقَّ بِهِ، وَإِنْ كَانَتِ جَارِيَةً فَاخْتَارَتْ أَحَدَهُمَا كَانَتِ عِنْدَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلَا يُمْنَعُ الْآخَرُ مِنْ زِيَارَتِهَا مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ وَتَبْسُطٍ، لَأَنَّ الْفُرْقَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَمْنَعُ مِنَ تَبْسُطِ أَحَدِهِمَا فِي دَارِ الْآخَرِ، وَإِنْ مَرَضَتْ كَانَتِ الْأُمُّ أَحَقَّ بِتَمْرِضِهَا فِي بَيْتِهَا، وَإِنْ مَرَضَ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ وَالْوَلَدُ عِنْدَ الْآخَرِ لَمْ يُمْنَعْ مِنْ عِيَادَتِهِ وَحُضُورِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا فَسَلَّمَ إِلَيْهِ ثُمَّ اخْتَارَ الْآخَرَ حَوْلَ إِلَيْهِ، وَإِنْ عَادَهُ فَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ إِلَى شَهْوَتِهِ، وَقَدْ يَشْتَهِي الْمَقَامَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا فِي وَقْتٍ، وَعِنْدَ الْآخَرِ فِي وَقْتٍ، فَاتَّبَعَ مَا يَشْتَهِيهِ كَمَا يَتَّبِعُ مَا يَشْتَهِيهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ.

الانتقالُ بِالطُّفْلِ: قال ابن القيم: فإذا كان سَفَرُ أَحَدِهِمَا لِحَاجَةٍ ثُمَّ يَعُودُ وَالْآخَرُ مُقِيمٌ فَهُوَ

أحق، لأن السفر بالولد الطفل - ولا سيما إذا كان رضيعاً - إضرار به وتضييع له، هكذا أطلقوه ولم يستثوا سفر الحج من غيره. وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد لآخر للإقامة والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما، فالمقيم أحق، وإن كان هو وطريقه آمينين، ففيه قولان: وهما روايتان عن أحمد رحمه الله:

إحدهما: أن الحضانة للأب لِيَتِمَّكَنَ من تربية الولد وتأديبه وتغليبه، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله، وقضى به شريح.

والثانية: أن الأم أحق.

وفيها قول ثالث: إن كان المنتقل هو الأب فالأم أحق به وإن كان الأم فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به، وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق. وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه: وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله، رواية أخرى: أن ثقلها إن كان من بلد إلى قرية فالأب أحق، وإن كان من بلد إلى بلد فهي أحق، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب إليه. فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له، والأنفع في الإقامة أو الثقل. فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ زوياً. ولا تأثير لإقامة ولا لثقله. هذا كله ما لم يرد أحدهما بالثقل مضارة الآخر، وانتزاع الولد منه، فإن أراد ذلك لم يجب إليه. والله الموفق.

أحكام القضاء^(١): وللقضاء الشرعي أحكام يفسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها، والكثير من هذه الأحكام دلالات وقواعد صدرت عنها ومبادئ قررتها، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام.

الحكم الأول: وقد صدر من محكمة كرموز الجزائرية بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وتأيد من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ وهو يقضي برفض دعوى أب طلب ضم ابنته الصغيرة إليه، لإقامة أمها وهي زوجته في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقامتهما، وفيه عقد زواجهما، وهذا يسقط حقها شرعاً في الحضانة. وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن الثابت فقهاً أن الأم أحق بالحضانة قبل الفرقة وتنفكا. وأن نشوز الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة، وعلى الأب إذا أراد ضم الصغير إليه أن يطلب دخول أمه في طاعته ما دامت الزوجية قائمة، فإن لم يفعل وطلب ضم الصغير وحده كان ظالماً ولا يجاب إلى طلبه، لأن

(١) من كتاب الأحوال الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى.

ذَلِكَ يُفَوِّتُ عَلَى الْأُمِّ حَضَانَتَهُ وَحَقَّ رُؤْيَاهُ. وَهَكَذَا قَرَّرَ هَذَا الْحُكْمُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ: «إِذَا انْتَقَلَتْ أُمُّ الصَّغِيرِ بَوْلِدَهَا وَلَوْ إِلَى مَكَانٍ بَعِيدٍ فَلَيْسَ لِلأَبِ حَقٌّ نَزْعُهُ مِنْهَا مَا دَامَتْ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً؟ لَأَنَّ لَهُ عَلَيْهَا سُلْطَانُ الزَّوْجِيَّةِ وَإِدْخَالُهَا فِي طَاعَتِهِ، فَيَضُمُّهُ بِضَمِّهَا إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمُعْتَدَّةُ لِوُجُوبِ إِسْكَانِهَا بِمَسْكَنِ الْعِدَّةِ».

الحُكْمُ الثَّانِي: وَقَدْ صَدَرَ مِنْ مَحْكَمَةِ بِنَا الْجَزَائِيَّةِ فِي ٢٥ مَآيُو سَنَةِ ١٩٣١ وَتَأَيَّدَ اسْتِثْنَايَا مِنْ مَحْكَمَةِ بِنِي سُؤْيُفِ الْكِلِيَّةِ فِي ٢٠ يُولْيُو سَنَةِ ١٩٣١ وَقَدْ قَرَّرَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ: «يُرْفَضُ طَلِبُ الأَبِ ضَمِّ ابْنِهِ الصَّغِيرِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْحُضُورِ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدِ أُمِّهِ وَحَاضِنَتِهِ، لِرُؤْيَاهُ وَالْعَوْدَةِ قَبْلَ اللَّيْلِ، مَا دَامَتِ الأُمُّ مَقِيمَةً فِي بَلَدٍ هُوَ وَطَنُهَا، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَلَدِ الأَبِ الَّتِي ابْتَعَدَ هُوَ عَنْهَا تَفَاوُتٌ كَبِيرٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الذَّهَابِ لِرُؤْيِهِ وَلَدِهِ وَالْعَوْدَةِ إِلَى بَلَدِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ، سِوَاءَ أَكَانَ ابْتِعَادُهُ عَنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ بِإِرَادَتِهِ أَمْ بِغَيْرِ إِرَادَتِهِ». لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لِلْحَاضِنَةِ فِي هَذَا عَلَى كُلِّ حَالٍ... وَيُؤْخَذُ مِنْ وَقَائِعِ هَذِهِ الدَّعْوَى، أَنَّ الْمُدْعِيَ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ الْمُدْعَى عَلَيْهَا فِي بَلَدِهَا بَنِي مَزَارٍ، ثُمَّ رُزِقَتْ مِنْهُ حَالِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ يَسْتَبِطُ وَطُلُقَتْ مِنْهُ فِي الْبَلَدِ الْمَذْكُورِ وَانْتَهَتْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، ثُمَّ أَقَامَتْ الْمُدْعَى عَلَيْهَا دَعْوَى بِمَدِينَةِ بِنَا وَأَخَذَتْ عَلَيْهِ حُكْمًا مِنْ مَحْكَمَتَيْهَا بِحَضَانَةِ الصَّغِيرَةِ بِتَارِيخِ ٢٩ أَوْتُوبَرِ سَنَةِ ١٩٣٠ حِينَ كَانَ الْمُدْعَى مُقِيمًا بِبَنِي مَزَارٍ، وَانْتَهَى الْأَمْرُ بِإِقَامَتِهِ بِأَسْيُوطَ بِحُكْمِ وَظِيفَتِهِ حَيْثُ رَفَعَ هَذِهِ الدَّعْوَى طَالِبًا ضَمِّ ابْنَتِهِ إِلَيْهِ وَهِيَ لَا تَزِيدُ سِنَهَا عَنْ سَنَتَيْنِ وَثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ^(١).

الحُكْمُ الثَّالِثُ: وَقَدْ صَدَرَ مِنْ مَحْكَمَةِ دَمَنْهُورِ فِي ٢٥ أَوْتُوبَرِ سَنَةِ ١٩٢٧ وَلَمْ يَسْتَأْنَفْ وَهُوَ يُقَرَّرُ فِي حَيَاتِيَّتِهِ أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ شَرْعًا أَنَّ غَيْرَ الأُمِّ مِنَ الْحَاضِنَاتِ لَيْسَ لَهَا نَقْلُ الصَّغِيرِ مِنْ بَلَدِ أَبِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَلَكِنْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ حَمَلَ الْمَنْعَ عَلَى الْمَكَاتِينِ الْمُتَّفَاوِثِينَ. بِحَيْثُ لَوْ خَرَجَ الأَبُ لِرُؤْيِهِ وَلَدِهِ لَا يُمَكِّنُهُ الرَّجُوعُ إِلَى مَنْزِلِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ لَا الْمُتَقَارِبِينَ حَيْثُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الأُمِّ وَغَيْرِهَا فِي ذَلِكَ^(٢) وَهَكَذَا نَرَى أَنَّهُ مِنَ الضَّرُورِيِّ الْوَقُوفُ عَلَى أَحْكَامِ الْقَضَاءِ الَّتِي تُغْتَبَرُ تَطْبِيقًا عَمَلِيًّا لِلنُّصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ، فَفِيهَا تُعَالَجُ مَشَاكِلُ الْحَيَاةِ الْعَمَلِيَّةِ وَيَنْظُرُ الْقَاضِي لِهَذِهِ النُّصُوصِ عَلَى ضَوْءِ الْوَاقِعِ فِي الْحَيَاةِ نَفْسِهَا.

الحدود

تَعْرِيفُهَا: الْهَدُودُ جَمْعُ حَدٍّ وَالْحَدُّ فِي الْأَصْلِ: الشَّيْءُ الْحَاجِزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَيُقَالُ: مَا مَيَّزَ

(١) المحاماة س ٣ ص ١٦٥.

(٢) مجلة القضاء الشرعي س ٣ ص ٣٣٦ وراجع مثل هذا في حكم محكمة الجمالية بتاريخ ١٥ إبريل

١٩٣١، المحاماة س ٣ ص ١٦٣.

الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ. مِنْهُ: حُدُودُ الدَّارِ، وَحُدُودُ الْأَرْضِ. وَهُوَ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْمَنْعِ. وَسُمِّيَتْ عُقُوبَاتُ الْمَعَاصِي حُدُودًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْغَالِبِ تَمْنَعُ الْعَاصِيَ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي حُدَّ لِأَجْلِهَا. وَيُطْلَقُ الْحُدُّ عَلَى نَفْسِ الْمَعْصِيَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾^(١). وَالْحُدُّ فِي الشَّرْعِ عَقُوبَةٌ مُقَرَّرَةٌ لِأَجْلِ حَقِّ اللَّهِ^(٢). فَيُخْرِجُ التَّغْزِيرَ لِعَدَمِ تَقْدِيرِهِ إِذْ إِنَّ تَقْدِيرَهُ مُفَوَّضٌ لِرَأْيِ الْحَاكِمِ. وَيُخْرِجُ الْقِصَاصَ لِأَنَّهُ حَقُّ الْآدَمِيِّ.

جَرَائِمُ الْحُدُودِ: وَقَدْ قُرِّرَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عُقُوبَاتُ مُحَدَّدَةٌ لَجَرَائِمٍ مُعَيَّنَةٍ تُسَمَّى «جَرَائِمَ الْحُدُودِ» وَهَذِهِ الْجَرَائِمُ هِيَ: «الزَّنى، وَالْقَذْفُ، وَالسَّرِقَةُ، وَالشُّكْرُ، وَالْمُحَازَبَةُ وَالرِّدَّةُ وَالْبَغْيُ». فَعَلَى مَنْ ارْتَكَبَ جَرِيْمَةً مِنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ عَقُوبَةٌ مُحَدَّدَةٌ قَرَّرَهَا الشَّارِعُ. فَعَقُوبَةُ جَرِيْمَةِ الزَّنى، الْجَلْدُ لِلْبِكْرِ، وَالرَّجْمُ لِلنَّثَبِ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(٣). وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «خُذُوا عَنْي... خُذُوا عَنْي... قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ عَامٍ، وَالنَّثَبُ بِالنَّثَبِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجْمُ». وَعَقُوبَةُ جَرِيْمَةِ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٤).

وعقوبة جريمة السرقة، قَطْعُ الْيَدِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٥). وَعَقُوبَةُ جَرِيْمَةِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ: الْقَتْلُ، أَوْ الصُّلْبُ، أَوْ الثَّقِيُّ، أَوْ تَقْطِيعُ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ مِنْ خِلَافٍ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٦). وَعَقُوبَةُ جَرِيْمَةِ الشُّكْرِ، ثَمَانُونَ جَلْدَةً، أَوْ أَرْبَعُونَ عَلَى مَا سَيَأْتِي مُفَصَّلًا فِي مَوْضِعِهِ. وَعَقُوبَةُ الرِّدَّةِ الْقَتْلُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». وَعَقُوبَةُ جَرِيْمَةِ الْبَغْيِ: الْقَتْلُ. لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَنْ طَافِقَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتُلُوا فَأَصْلَحُوا

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٢) معنى أن العقوبة مقررة لحق الله: أي أنها مقررة لصالح الجماعة وحماية النظام العام، لأن هذا هو الغاية من دين الله وإذا كانت حقاً لله فهي لا تقبل الإسقاط؛ لا من الأفراد ولا من الجماعة.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٥.

(٤) سورة النور، الآية: ٤.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ^(١). ولقول الرسول ﷺ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ بَغْدِي هُنَا وَهَنَات، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْرُقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ جَمِيعٌ فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَانُوا مِنْ كَانٍ».

هَذَالَةُ هَذِهِ الْمُقَوِّياتُ: وهذه العقوبات - بجانب كونها مُحَقِّقَةً للمصالح العامة وحافِظَةً للأمن العام - فهي عقوبات عادِلَةٌ غاية العَدْلِ. إذْ أَنَّ الزَّنى جريمة من أَفَحَشَ الجرائم وأبْشَعَهَا، وَعُدْوَانٌ عَلَى الْخَلْقِ وَالشَّرَفِ وَالْكَرَامَةِ، وَمَقْوُضٌ لِنِظَامِ الْأَسْرِ وَالْبُيُوتِ، وَمَرْوُجٌ لِلْكَثِيرِ مِنَ الشُّرُورِ وَالْمَفاسِدِ الَّتِي تَقْضِي عَلَى مَقُومَاتِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ، وَتَذْهَبُ بِكَيَانِ الْأُمَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ احْتَاطَ الْإِسْلَامُ فِي إثْبَاتِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ، فَأَشْتَرَطَ شُرُوطاً يَكَادُ يَكُونُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ تَوَقُّفُهَا. فَعَقُوبَةُ الزَّنى عَقُوبَةٌ قَصِدَ بِهَا الزَّجْرُ وَالرَّذْعُ وَالْإِرْهَابُ أَكْثَرَ مِمَّا قَصِدَ بِهَا التَّنْفِيزُ وَالْفِعْلُ. وَقَدْفُ الْمُخْصَنِينَ وَالْمُخْصَنَاتِ مِنَ الْجَرَائِمِ الَّتِي تُجْلُ رَوَابِطُ الْأُسْرَةِ وَتَفْرُقُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَزَوْجَتِهِ، وَتَهْدِمُ أَرْكَانَ الْبَيْتِ - وَالْبَيْتُ هُوَ الْخَلِيَّةُ الْأُولَى فِي بَنِيَّةِ الْمَجْتَمَعِ، فَبِصِلَاحِهَا يَضْلُحُ، وَبِفَسَادِهَا يَفْسِدُ. فَتَقْرِيرُ جَلْدٍ مُقْتَرَفٍ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً بَعْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ يُؤَيِّدُونَهُ فِيمَا يُقْدَفُ بِهِ، غَايَةٌ فِي الْحِكْمَةِ وَفِي رِعَايَةِ الْمَصْلَحَةِ - كَيْلَا تُخْذَشَ كَرَامَةُ إِنْسَانٍ أَوْ يُجْرَحَ فِي سُمْعَتِهِ.

وَالسَّرِقَةُ مَا هِيَ إِلَّا اعْتِدَاءٌ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَعَبَثٌ بِهَا، وَالْأَمْوَالُ أَحَبُّ الْأَشْيَاءِ إِلَى النَّفْسِ، فَتَقْرِيرُ عَقُوبَةِ الْقَطْعِ لِمُرْتَكِبِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ حَتَّى يَكْفَ غَيْرُهُ عَنِ اقْتِرَافِ جَرِيمَةِ السَّرِقَةِ، فَيَأْمَنُ كُلُّ فَرْدٍ عَلَى مَالِهِ، وَيَطْمَئِنُّ عَلَى أَحَبِّ الْأَشْيَاءِ لَدَيْهِ وَأَعَزِّهَا عَلَى نَفْسِهِ، مِمَّا يُعَدُّ مِنَ مَفَاجِرِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ. وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ الْأَخْذِ بِهَذَا التَّشْرِيعِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي تُطَبَّقُهُ وَاضِحاً فِي اسْتِثْبَابِ الْأَمْنِ وَحِمَايَةِ الْأَمْوَالِ وَصِيَانَتِهَا مِنْ أَيْدِي الْعَابِثِينَ وَالْخَارِجِينَ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ. وَقَدْ اضْطَرَّ الْإِتِّحَادُ السُّوفِيَّاتِي أَخيراً إِلَى تَشْدِيدِ عَقُوبَةِ السَّرِقَةِ بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ عَقُوبَةَ السُّجْنِ لَمْ تُخَفِّفْ مِنْ كَثْرَةِ اِزْتِكَابِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ، فَقَرَّرَ إِعْدَامَ السَّارِقِ رَمِيّاً بِالرِّصَاصِ وَهِيَ أَقْسَى عَقُوبَةٍ مُمَكِّنَةٍ^(٢) وَالْمَحَارِبُونَ السَّاعُونَ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ الْمُضْرِمُونَ لِنِيرَانِ الْفِتَنِ، الْمُزْعِجُونَ لِلأَمْنِ، الْمُثِيرُونَ لِلاضْطِرَّاتِ، الْعَامِلُونَ عَلَى قَلْبِ الثُّغْمِ الْقَائِمَةِ، لَا أَقْلٌ مِنْ أَنْ تُقَطَعَ أَيْدِيهِمْ

(١) سورة الحجرات، الآية: ٩.

(٢) جاء في جريدة الأهرام - ١٤/٨/١٩٦٣: «أَنَّ الْإِتِّحَادَ السُّوفِيَّاتِي أَعْدَمَ ثَلَاثَةَ أَشْخَاصٍ رَمِيّاً بِالرِّصَاصِ لِأَنَّهُمْ بِالسَّرِقَةِ، وَلَا يَكَادُ يَمُرُّ يَوْمٌ أَنْ يَنْشُرَ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْكَثِيرِ».

وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض. والخمر تفقد الشارب عقله ورشده، وإذا فقد الإنسان رشده وعقله ارتكب كل حماقة وفحش، فإذا جلد كان جلده مانعاً له من المعاودة من جانب، ورادعاً لغيره من اقتراف مثل جريرته من جانب آخر.

وجوب إقامة الحدود: إقامة الحدود فيها نفع للناس، لأنها تمنع الجرائم، وتزدع العصاة، وتكف من تحدته نفسه بانتهاك الحُرُمات، وتحقق الأمن لكل فرد، على نفسه، وعرضه، وماله، وسمعيته وحُرِّيَّته، وكرامته، وقد روى النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحاً»^(١). وكل عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود فهو تعطيل لأحكام الله، ومُحَاذَبة له، لأن ذلك من شأنه إقرار المنكر وإشاعة الشر. روى أحمد، وأبو داود، والحاكم وصححه: أن النبي ﷺ قال: «من حَالَ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ مُضَادٌّ لِلَّهِ فِي أَمْرِهِ». وقد يحدث أن يعقل المزدحم عن الجناية التي يرتكبها الجاني وينظر إلى العقوبة الواقعة عليه، فيرق قلبه له ويعطف عليه، فيقرر القرآن أن ذلك مما يتنافى مع الإيمان، لأن الإيمان يقتضي الطهر والتزهر عن الجرائم والسموم بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي والخلق المتين. يقول الله سبحانه: ﴿الزَّانِي وَالزَّانِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

إن الرحمة بالمجتمع أهم بكثير من الرحمة بالفرد.

فَقَسَا لِيَزْدَجِرُوا، وَمَنْ يَكْ حَازِمًا فَلْيَقْسُ أَخْيَانًا عَلَى مَنْ يَزْحَمُ الشَّفَاعَةُ فِي الْخُدُودِ: يَحْرُمُ أَنْ يَشْفَعَ أَحَدٌ أَوْ يَعْمَلْ عَلَى أَنْ يُعْطَلَ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَقْوِيَةً لِمَصْلَحَةٍ مُحَقَّقَةٍ، وَإِغْرَاءً بَارِتِكَابِ الْجَنَايَاتِ، وَرِضًا بِإِفْلَاتِ الْمُجْرِمِ مِنْ تَبَاعَاتِ جُزْمِهِ. ولهذا بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم، لأن الشفاعة حينئذٍ تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى، وتفتح الباب لتعطيل الحدود^(٣). أمَّا قَبْلَ الْوَصُولِ إِلَى الْحَاكِمِ، فَلَا بَأْسَ مِنَ التَّسْتَرِّ عَلَى الْجَانِي، وَالشَّفَاعَةِ عِنْدَهُ. أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَغَافَرُوا الْخُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَهْلُ السُّنَنِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ

(١) في الحديث جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي وهو ضعيف منكر.

(٢) سورة النور، الآية: ٢.

(٣) ادعى ابن عبد البر الإجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بلغه.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ يَدَ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ: «هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟» وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَكَلَّمَهُمْ. فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَسَامَةُ، لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا. فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ... وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». فَقَطَعَ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ.

سُقُوطُ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ: الْحَدُّ عُقُوبَةٌ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي تُوقَعُ ضَرَرًا فِي جَسَدِ الْجَانِي وَسُخْمَتِيهِ، وَلَا يَحِلُّ اسْتِيتَاحَةُ حُرْمَةٍ أَحَدٍ، أَوْ إِيْلَامُهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَنْبُتُ هَذَا الْحَقُّ إِلَّا بِالذَّلِيلِ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الشُّكُّ. فَإِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الشُّكُّ كَانَ ذَلِكَ مَانِعًا مِنَ الْيَقِينِ الَّذِي تَنْبَنِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ. وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَتْ التَّهْمُ وَالشُّكُوكُ لَا عِبْرَةَ لَهَا وَلَا اعْتِدَادَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مَظَنَّةُ الْخَطَا. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه. وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ لَأَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا، وَأَنَّ الْوَقْفَ أَصَحُّ، قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ.

الشُّبُهَاتُ - وَأَقْسَامُهَا^(١): تَحَدَّثَ الْأَحْنَافُ وَالشَّافِعِيَّةُ عَنِ الشُّبُهَاتِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا رَأْيٌ مُجْمَلُهُ فِيمَا يَأْتِي:

رَأْيُ الشَّافِعِيَّةِ: يَرَى الشَّافِعِيَّةُ أَنَّ الشُّبُهَةَ تَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً:

١ - شُبُهَةٌ فِي الْمَحَلِّ: أَيِ مَحَلِّ الْفِعْلِ - مِثْلُ: وَطِئَ الزَّوْجَ الزَّوْجَةَ الْحَائِضَ أَوْ الصَّائِمَةَ، أَوْ إِيْتَانَ الزَّوْجَةَ فِي دُبُرِهَا؛ فَالشُّبُهَةُ هُنَا قَائِمَةٌ فِي مَحَلِّ الْفِعْلِ الْمَحْرَمِ.

إِذَا إِنَّ الْمَحَلَّ مَمْلُوكٌ لِلزَّوْجِ - وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يُتَاشَرَ الزَّوْجَةُ - وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُتَاشَرَ هِيَ وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ صَائِمَةٌ أَوْ أَنْ يَأْتِيَهَا فِي الدُّبُرِ - إِلَّا أَنَّ مِلْكَ الزَّوْجِ لِلْمَحَلِّ وَحَقُّهُ عَلَيْهِ يُورِثُ شُبُهَةً... وَقِيَامُ هَذِهِ الشُّبُهَةِ يَقْتَضِي دَرْءَ الْحَدِّ، سَوَاءً اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ بِحَلِّ الْفِعْلِ أَوْ بِحُرْمَتِهِ؛ لِأَنَّ أَسَاسَ الشُّبُهَةِ لَيْسَ الْاعْتِقَادُ وَالظَّنُّ؛ وَإِنَّمَا أَسَاسُهَا مَحَلُّ الْفِعْلِ وَتَسَلُّطُ الْفَاعِلِ شَرْعًا عَلَيْهِ.

(١) التشريع الجنائي الإسلامي.

٢- شبهة في الفاعل: كَمَنْ يَطَأُ امْرَأَةً رُفَّتْ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَتُهُ... وأساسُ الشبهة ظنُّ الفاعل واعتقاده بحيث يأتي الفعل وهو يعتقد أنه لا يأتي مُحَرَّمًا - فقيام هذا الظن عند الفاعل يُورث شبهة يترتب عليها دَرءُ الحد - أما إذا أتى الفاعل الفعل وهو عالمٌ بأنه مُحَرَّمٌ فلا شبهة.

٣- شبهة في الجهة: ويُقصد في هذا الاشتباه في جِلِّ الفعل وحُرْمَتِهِ - وأساسُ هذه الشبهة الاختلاف بين الفقهاء على الفعل - فكلُّ ما اختلفوا على جِلِّهِ أو جَوَازِهِ كَانَ الاختلاف فيه شبهة يُدْرَأُ بها الحد - فمثلاً يُجِيزُ أبو حنيفة الزواج بلا وليٍّ ويُجِيزُهُ مالكٌ بلا شهودٍ - ولا يُجِيزُ جمهورُ الفقهاء هذا الزواج - ونتيجة هذا الزواج أنه لا حدٌ على الوطء في هذا الزواج المُخْتَلَفِ في صِحَّتِهِ - لأنَّ الخلاف يقومُ شبهةً تُدْرَأُ الحد، ولو كَانَ الفاعلُ يعتقدُ بِحُرْمَةِ الفعل؛ لأنَّ هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثرٌ ما دامَ الفقهاء مختلفين على الجِلِّ والحُرْمَةِ.

رَأْيُ الْأَخْتِافِ: أَمَّا الْأَخْتِافُ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الشُّبْهَةَ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

١- شبهة في الفعل: وهي شبهة في حقِّ مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ دُونَ مَنْ لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ - وَتَبَيَّنَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ فِي حَقِّ مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْجِلُّ وَالْحُرْمَةُ - وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ دَلِيلٍ سَمْعِيٍّ يُفِيدُ الْجِلَّ؛ بَلْ ظَنُّ غَيْرِ الدَّلِيلِ دَلِيلًا - كَمَنْ يَطَأُ زَوْجَتَهُ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثًا أَوْ بَانِئًا عَلَى مَالٍ فِي عِدَّتِهَا - وَتَغْلِيلُ ذَلِكَ، أَنَّ النِّكَاحَ إِذَا كَانَ قَدْ زَالَ فِي حَقِّ الْجِلِّ أَصْلًا لَوْجُودِ الْمُعْطَلِ لِجِلِّ الْمَحَلَّةِ، وَهُوَ الطَّلَاقُ، فَإِنَّ النِّكَاحَ قَدْ بَقِيَ فِي حَقِّ الْفِرَاشِ - وَالْحُرْمَةُ عَلَى الْأَزْوَاجِ فَقَطْ - وَمِثْلُ هَذَا الْوَطْءِ حَرَامٌ؛ فَهُوَ زَنَى يُوجِبُ الْحَدَّ - إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْوَاطِئُ الْاِشْتِبَاهَ وَظَنَّ الْجِلَّ - لِأَنَّهُ بَنَى ظَنَّهُ عَلَى نَوْعِ دَلِيلٍ، وَهُوَ بَقَاءُ النِّكَاحِ فِي حَقِّ الْفِرَاشِ وَحُرْمَةُ الْأَزْوَاجِ؛ فَظَنَّ أَنَّهُ بَقِيَ فِي حَقِّ الْجِلِّ أَيْضًا - وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَضْلَحْ دَلِيلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا ظَنَّهُ دَلِيلًا اغْتَبَرَ فِي حَقِّهِ دَرَاءً لِمَا يَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ، وَيُشْتَرَطُ - لِقِيَامِ الشُّبْهَةِ فِي الْفِعْلِ - أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ أَصْلًا، وَأَنْ يَغْتَقِدَ الْجَانِي الْجِلَّ فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ لَمْ يَكُنِ الْاِعْتِقَادُ بِالْجِلِّ ثَابِتًا؛ فَلَا شُبْهَةَ أَصْلًا - وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْجَانِي كَانَ يَعْلَمُ بِحُرْمَةِ الْفِعْلِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

٢- الشبهة في المحل: وَيُسَمُّونَهَا الشُّبْهَةَ الْحُكْمِيَّةَ، وَشُبْهَةَ الْمِلْكِ: وَتَقُومُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ عَلَى الْاِشْتِبَاهِ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ بِجِلِّ الْمَحَلِّ، فَيُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ تَكُونَ نَاشِئَةً عَنْ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ - وَهِيَ تَتَحَقَّقُ بِقِيَامِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَنْفِي الْحُرْمَةَ - وَلَا عِبْرَةَ بِظَنِّ الْفَاعِلِ - فَيَسْتَوِي أَنْ يَغْتَقِدَ الْفَاعِلُ الْجِلَّ، أَوْ يَعْلَمَ الْحُرْمَةَ - لِأَنَّ الشُّبْهَةَ ثَابِتَةٌ بِقِيَامِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ - لَا بِالْعِلْمِ وَغَدَمِهِ.

مَنْ يُقِيمُ الْحُدُودَ؟ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ أَوْ مَنْ يُنْيِبُهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي يُقِيمُ الْحُدُودَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَفْرَادِ أَنْ يَقُولُوا هَذَا الْعَمَلُ مِنْ تِلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ. رَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَقُولُ: «الزَّكَاةُ، وَالْحُدُودُ، وَالْفَيَّءُ، وَالْجُمُعَةُ، إِلَى السُّلْطَانِ». قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا نَعْلَمُ لَهُ مَخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ^(١). وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ يُنْتَهَى إِلَى أَقْوَالِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ يَقِيمُ شَيْئًا مِنَ الْحُدُودِ دُونَ السُّلْطَانِ، إِلَّا أَنْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقِيمَ حَدَّ الزَّنَى عَلَى عَبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ».

وذهب جماعة من السلف، منهم الشافعي، إلى أن السيد يُقيم الحد على مملوكه، واستدلوا بما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن خادمة للنبي ﷺ أخذت، فامرني النبي ﷺ أن أقيم عليها الحد، فأتيته فوجدتها لم تجف من دميها فأتيته فأخبرته، فقال: «إذا جفت من دميها فأقم عليها الحد، أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم». رواه أحمد وأبو داود، ومسلم، والبيهقي، والحاكم. وقال أبو حنيفة يرفع المولى للسُلطان، ولا يقيمه هو بنفسه.

مَشْرُوعِيَّةُ التَّسْتَرِ فِي الْحُدُودِ: قد يكون ستر العَصَا علاجاً ناجعاً للذين تورطوا في الجرائم واقترفوا المآثم، وقد ينهضون بعد ارتكابها فيتربون توبةً نضوحاً، ويستأنفون حياةً نقيقةً. لهذا شرع الإسلام التستر على المتورطين في الآثام، وعدم التعجيل بكشف أمرهم. عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهُ هَزَالٌ، وَقَدْ جَاءَ يَشْكُو رَجُلًا بِالزَّنَى - وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٢). «يَا هَزَالٌ» لَوْ سَتَرْتَهُ بِرَدَائِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ». قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ بْنُ هَزَالٍ الْأَسْلَمِيُّ، فَقَالَ يَزِيدُ: «هَزَالٌ جَدِّي... هَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ».

وروى ابنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَتَرَ هَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ سَتَرَ اللَّهُ هَوْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَشَفَ هَوْرَةَ أَخِيهِ كَشَفَ اللَّهُ هَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَهُ فِي بَيْتِهِ». وَإِذَا كَانَ السُّتْرُ مَتَدَوِيًّا، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الشَّهَادَةُ بِهِ خِلَافَ الْأَوَّلَى الَّتِي مَرَّجَعُهَا إِلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، لِأَنَّهَا فِي رُتْبَةِ النَّذْبِ فِي جَانِبِ الْفَعْلِ، وَكَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ فِي جَانِبِ التَّرْكِ، وَهَذَا

(١) تعقبه ابن حزم. فقال: إنه خالفه اثنا عشر صحابياً.

(٢) سورة النور، الآية: ٤.

يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنى ولم يتهتك به؛ أما إذا وصل الحال إلى إشاعته والتهتك به، فيجب كون الشهادة به أولى من تركها، لأن المطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والفواحش، وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين، وبالزجر لهم، فإذا ظهر حال الشر في الزنى وعدم المبالاة به وإشاعته، فإخلاء الأرض المطلوب حينئذ بالتوبة؛ احتمال يقابله ظهور عدمها، فمن اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء وهو الحدود، بخلاف من زنى مرة أو مراراً، مستتراً متخوفاً متندماً عليه، فإنه محل استحباب ستر الشاهد^(١).

ستر المسلم نفسه: بل على المسلم أن يستر نفسه ولا يفضحها بالحديث عما يضر عنه، من إثم أو إقرار أمام الحاكم ليتخذ فيه العقوبة. روى الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ... مَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَةِ فَلْيَسْتِزِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُنِدِ لَنَا صَفْحَتَهُ، نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ».

الحدود كفارة للآثام: يرى أكثر العلماء أن الحدود إذا أقيمت كانت مكفرة لما اقترِف من آثام، وأنه لا يُعذب في الآخرة. لما رواه البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئاً، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ^(٢)»، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ». وإقامة الحد وإن كانت مكفرة للآثام، فإنها مع ذلك زاجرة عن اقترافها، فهي جوابر وزواجر معاً.

إقامة الحدود في دار الحرب: ذهب فريق من العلماء إلى أن الحدود تُقام في دار الحرب كما تُقام في دار الإسلام دون تفرقة بينهما، لأن الأمر بإقامتها عام لم يخص داراً دون دار. وممن ذهب إلى هذا مالك والليث بن سعد. وقال أبو حنيفة وغيره: إذا غزا أمير أرض الحرب، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره، إلا أن يكون إمام مضر أو الشام أو العراق أو ما أشبه ذلك، فيقيم الحدود في عسكره. وحجة هؤلاء أن إقامة الحدود في دار الحرب قد تخيل المحدود على الالتحاق بالكفر، وهذا هو الراجح، وذلك أن هذا حد من حدود الله تعالى، وقد نهى عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو شر منه. وقد نص

(١) انظر ص ١٦٤ ج ٣ حاشية الشلبي على الزيلعي من كتاب الحدود للبهني.

(٢) وهذا فيما عدا الشرك «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ».

أحمد وإسحاق بن زَاهَوِيٍّ وَالْأَوَزَاعِيَّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَكَانَ أَبُو مِخْجَنٍ الثَّقَفِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَسْتَطِيعُ صَبْرًا عَنْ شُرْبِ الْخَمْرِ، فَشَرِبَهَا فِي وَاقِعَةِ الْقَادِسِيَّةِ، فَحَبَسَهُ أَمِيرُ الْجَيْشِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَأَمَرَ بِتَقْيِيدِهِ، فَلَمَّا اتَّخَذَ الْجَمْعَانِ قَالَ أَبُو مِخْجَنٍ:

«كَفَى حُزْنًا أَنْ تَطْرُدَ الْخَيْلَ بِالْقَنَا وَأَتَرَكَ مَشْدُودًا عَلَيَّ وَثَاقِيَا»

ثُمَّ قَالَ لَامِرًا سَعْدًا: أَطْلِقْنِي، وَلَكَ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي اللَّهُ أَنْ أَرْجِعَ حَتَّى أَضَعَ رَجُلِي فِي الْقَيْدِ، فَإِنْ قُتِلْتُ فَقَدْ اسْتَرْخَيْتُمْ مِنِّي، فَحَلَّتْهُ، فَوُتِبَ عَلَى فَرَسٍ لِسَعْدٍ يُقَالُ لَهَا: «الْبَلْقَاءُ»، ثُمَّ أَخَذَ زُمْحًا وَخَرَجَ لِلْقِتَالِ، فَاتَى بِمَا بَهَرَ سَعْدًا وَجَيْشَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى ظَنُّوا مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ جَاءَ لِيُفْرِتَهُمْ، فَلَمَّا هَزِمَ الْعَدُوُّ رَجَعَ وَوَضَعَ رَجُلِيهِ فِي الْقَيْدِ، فَأَخْبَرَتْ سَعْدًا امْرَأَتُهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، فَخَلَّى سَعْدٌ سَبِيلَهُ، وَأَقْسَمَ الْأَقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ مِنْ أَجْلِ بَلَايِهِ فِي الْقِتَالِ حَتَّى قَوِيَ جَيْشُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ، فَتَابَ أَبُو مِخْجَنٍ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ شُرْبِ الْخَمْرِ. فَتَأَخَّرَ الْحَدُّ أَوْ إِسْقَاطُهُ كَانَ لِمَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ، هِيَ خَيْرٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ.

الثَّغْنِي عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ مِثْلَ مَا هِيَ مِنَ التَّلَوُّثِ: رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسْتَقَازَ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ».

هل للقاضي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ؟ يَرَى الظَّاهِرِيَّةُ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ فِي الدِّمَاءِ وَالْقِصَاصِ وَالْأَمْوَالِ وَالْفُرُوجِ وَالْحُدُودِ، سَوَاءً عَلِمَ ذَلِكَ قَبْلَ وَلَايَتِهِ أَوْ بَعْدَ وَلَايَتِهِ، وَأَقْوَى مَا حُكِمَ بِعِلْمِهِ، لِأَنَّهُ يَقِينُ الْحَقَّ، ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ، ثُمَّ بِالْبَيِّنَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ (١). وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ فَبِلِسَانِهِ...» فَصَحَّ أَنَّ الْقَاضِيَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِالْقِسْطِ، وَلَيْسَ مِنَ الْقِسْطِ أَنْ يَتْرَكَ الظَّالِمَ عَلَى ظُلْمِهِ لَا يُغَيِّرُهُ، وَصَحَّ أَنْ فَرَضًا عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَغَيِّرَ كُلَّ مُنْكَرٍ عَلِمَهُ بِيَدِهِ، وَأَنْ يُعْطِيَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَإِلَّا فَهُوَ ظَالِمٌ. وَأَمَّا جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدِّ لَمْ أَحُدَّهُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عِنْدِي». وَلِأَنَّ الْقَاضِيَّ كَثِيرَهُ مِنَ الْأَفْرَادِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا شَهِدَهُ مَا لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ، وَلَوْ رَمَى الْقَاضِي زَانِيًا بِمَا شَهِدَهُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ عَلَى مَا

يقول البيهقي الكاملة لكان قاذفاً يلزمه حد القذف. وإذا كان قد حرّم على القاضي التّلقّ بَمَا يَعْلَمُ، فأولّى أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ، وأصل هذا الرأي قول الله سبحانه: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾^(١).

الخمر

التدرّج في تحريمها: وقد كان النّاس يشرّبون الخمر حتّى هاجر الرسول ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَكَثُرَ سُؤَالُ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا وَعَنْ لَيْبِ الْمَيْسِرِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَهُ مِنْ شُرُورِهِمَا وَمَفَاسِدِهِمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(٢). أي أن في تعاطيهما ذنباً كبيراً، لما فيهما من الأضرار والمفاسد المادّيّة والدنيويّة، وأنّ فيهما كذلك منافع للنّاس. وهذه المنافع مادّيّة، وهي الرّبح بالإنّجار في الخمر، وكسب المال دون عتاء في الميسر. ومع ذلك فإنّ الإثم أرجح من المنافع فيهما، وفي هذا ترجيح لجانب التّحريم، وليس تحريماً قاطعاً؛ ثُمَّ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ التّحْرِيمُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ تَدْرِجاً مَعَ النَّاسِ الَّذِينَ أَلْفَوْهَا وَعَدُّوْهَا جُزْءاً مِنْ حَيَاتِهِمْ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ...﴾^(٣).

وكان سبب نزول هذه الآية أن رجلاً صلّى وهو سكران فقرأ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ. أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ﴾ إلى آخر السّورة - بدون ذكر النّفي، وكان ذلك تمهيداً لتّحريمها نهائياً. ثُمَّ نَزَلَ حُكْمُ اللَّهِ بِتَحْرِيمِهَا نَهَائِيّاً. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ؟...﴾^(٤). وظاهر من هذا أن الله سبحانه عطف على الخمر، الميسر والأنصاب، والأزلام، وحكم على هذه الأشياء كلّها بأنّها:

١ - رِجْسٌ: أي خبيث، مُسْتَقْدَرٌ عِنْدَ أُولَى الْأَلْبَابِ.

٢ - وَمِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَتَرْبِيئِهِ وَوَسْوَاسَتِهِ.

٣ - وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ اجْتِنَابَهَا وَالْبَعْدَ عَنْهَا، لِيَكُونَ الْإِنْسَانُ مُعْتَدّاً

وْمُهَيَّأً لِلْفَوْزِ وَالْفَلَاحِ.

(١) سورة النور، الآية: ١٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٩٠ - ٩١.

٤- وأنَّ إرادة الشيطان بتزيينه تناول الخمر ولعب الميسر في إيقاع العداوة والبغضاء بسبب هذا التعاطي، وهذه مفسدة دنيوية.

٥- وأنَّ إرادته كذلك في الصّد عن ذكر الله، والإلهاء عن الصلاة، وهذه مفسدة أخرى دنيوية.

٦- وأنَّ ذلك كُلُّهُ يُوجب الانتهاء عن تعاطي شيء من ذلك. وهذه الآية آخِر ما نَزَلَ في حُكْم الخمر، وهي قاضية بتحريمها تحريماً قاطعاً. وأخرج عَبْدُ بَنِّ حُمَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(١).

فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: نَشْرَبُهَا لِمَنَافِعِهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ فِيهِ إِثْمٌ. ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٢). فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ نَشْرَبُهَا وَنَجْلِسُ فِي بُيُوتِنَا، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

فَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٣). فَنَهَاهُمْ فَأَنْتَهُوا. وَكَانَ هَذَا التَّحْرِيمُ بَعْدَ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ. وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ بَعْدَ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ، وَكَانَتْ غَزْوَةُ الْأَحْزَابِ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ هِجْرِيَّةٍ. وَذَكَرَ ابْنُ اسْتَحْقَ أَنَّ التَّحْرِيمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي النُّضَيْرِ وَكَانَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ هِجْرِيَّةٍ عَلَى الرَّاجِحِ. وَقَالَ الدُّمَبَاطِيُّ فِي سِيرَتِهِ: كَانَ تَحْرِيمُهَا عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ سَنَةَ سِتٍّ هِجْرِيَّةٍ.

تَشْدِيدُ الْإِسْلَامِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: وَتَحْرِيمُ الْخَمْرِ يَتَّفِقُ مَعَ تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ الَّتِي تَسْتَهْدِفُ إِيجَادَ شَخْصِيَّةٍ قَوِيَّةٍ فِي جَسْمِهَا وَنَفْسِهَا وَعَقْلِهَا، وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ الْخَمْرَ تُضْعِفُ الشَّخْصِيَّةَ وَتُذْهِبُ بِمَقْوَمَاتِهَا، وَلَا يَتِمُّ الْعَقْلُ، يَقُولُ أَحَدُ الشُّعْرَاءِ:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٠ - ٩١ وَرُوي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾، أَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ زَائِدٌ عَلَى جَسْمِهَا وَنَفْسِهَا وَعَقْلِهَا، قَالَ: انْتَهَيْنَا. وَأَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِإِيجَادِهِ أَنْ يَنَادِيَ فِي سَكِّكَ الْمَدِينَةِ: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَكَسَرَتِ الدُّنَانُ وَأَرِيَقَتْ الْخَمْرُ حَتَّى جَرَتْ فِي سَكِّكَ الْمَدِينَةِ.

شَرِبْتُ الْخَمْرَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَلِكَ الْخَمْرُ تَفْعَلُ بِالْعُقُولِ

وَإِذَا ذَهَبَ الْعَقْلُ تَحَوَّلَ الْمَرْءُ إِلَى حَيَوَانٍ شَرِيرٍ، وَصَدَرَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ مَا لَا حَدَّ لَهُ، فَالْقَتْلُ، وَالْعُدْوَانُ، وَالْفُحْشُ وَافْشَاءُ الْأَسْرَارِ، وَخِيَانَةُ الْأَوْطَانِ مِنْ آثَارِهِ. وَهَذَا الشَّرُّ يَصِلُ إِلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ، وَإِلَى أَصْدِقَائِهِ وَجِيرَانِهِ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَشُوْقُهُ حَظُّهُ التَّعَسُّ إِلَى الْإِقْتِرَابِ مِنْهُ. فَقَدْ عَلِيَ كَرَمُ اللَّهِ وَجْهَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَمِّهِ حَمْزَةَ وَكَانَ لَهُ شَارِقَانِ «أَيُّ نَاقَتَيْنِ مُسْتَتَانِ» أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهِمَا الْإِذْحَجَ «وَهُوَ نَبَاتٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ» مَعَ صَائِغٍ يَهُودِيٍّ وَيَبْعُهُ لِلصَّوَاغِينِ، لِيَسْتَعِينَ بِشَمِيهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عِنْدَ إِرَادَةِ الْبِنَاءِ بِهَا - وَكَانَ عَمُّهُ حَمْزَةُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ مَعَ بَعْضِ الْأَنْصَارِ، وَمَعَهُ قَيْتَةٌ تُغْنِيهِ، فَأَنْشَدَتْ شِعْرًا حَثَّتُهُ بِهِ عَلَى تَخْرِيقِ النَّاقَتَيْنِ، وَأَخَذَ أَطْلَاسِيَهُمَا لِتَأْكُلَ مِنْهَا، فَتَارَ حَمْزَةُ وَجَبَ^(١) أَسْنِمَتَهُمَا وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا. فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ تَأَلَّمَ وَلَمْ يَخْلِكْ عَيْنِيهِ، وَشَكَكَ حَمْزَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَمْزَةَ وَمَعَهُ عَلِيٌّ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ وَطَفِقَ يَلُومُهُ - وَكَانَ حَمْزَةُ ثَمِلًا قَدْ اخْمَرَتْ عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهُ وَلِمَنْ مَعَهُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدُ لَايِي، فَلَمَّا عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ ثَمِلٌ، نَكَصَ عَلَى عَقْبِيهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ.

هَذِهِ هِيَ آثَارُ الْخَمْرِ حِينَمَا تَلْعَبُ بِرَأْسِ شَارِبِهَا وَتُفْقِدُهُ وَغَيْهَ، وَلِهَذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا الشَّرُّ أُمَّ الْخَبَائِثِ. فَقَدْ عَبْدَ اللَّهُ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَمْرُ أُمَّ الْخَبَائِثِ». وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ قَالَ: «الْخَمْرُ أُمَّ الْفَوَاحِشِ وَأَكْبَرُ الْكَبَائِرِ» - وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ تَرَكَ الصَّلَاةَ، وَوَقَعَ عَلَى أُمِّهِ وَخَالَتِهِ وَعَمَّتِيهِ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ، وَكَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَلْفِظُ «مَنْ شَرِبَهَا وَقَعَ عَلَى أُمِّهِ». وَكَمَا جَعَلَهَا أُمَّ الْخَبَائِثِ أَكَّدَ حُرْمَتَهَا، وَلَقِنَ مُتَعَاطِيَهَا وَكُلَّ مَنْ لَهُ بِهَا صِلَةٌ، وَاعْتَبَرَهُ خَارِجًا عَنِ الْإِيمَانِ. فَقَدْ أَنَسَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لَقِنَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةٌ: غَاصِرُهَا، وَمُغْتَصِرُهَا، وَشَارِبُهَا، وَخَامِلُهَا، وَالْمَخْمُولَةُ إِلَيْهِ، وَسَاقِيهَا، وَبَائِعُهَا، وَآكِلُ ثَمَنِهَا، وَالْمُشْتَرِي لَهَا، وَالْمُشْتَرَى لَهَا».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ

(١) جب: قطع.

(٢) أي أن مرتكب ذلك لا يكون حال ارتكابه متصفاً بالإيمان الإذعاني لحرمة ذلك - وكونه من أسباب سخط الله وعقوبته لأن هذا الإيمان يستلزم اجتناب المعاصي. وقيل: إن الإيمان يفارق مرتكب أمثال هذه الكبائر =

والتَّسَائِي. وجعلَ جزاءَ مَنْ يَتَنَاوَلُهَا فِي الدُّنْيَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْهَا فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ اسْتَعَجَلَ شَيْئاً فَجُوزِيَ بِالْحِزْمَانِ مِنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَتُبْ لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي الْمَسِيحِيَّةِ: وكما أَنَّ الْخَمْرَ مُحَرَّمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ فِي الْمَسِيحِيَّةِ كَذَلِكَ. وَقَدْ اسْتَفْتَتْ جَمَاعَةٌ مَعَ الْمُسْكِرَاتِ رُؤَسَاءَ الدِّيَانَةِ الْمَسِيحِيَّةِ بِالْوَجْهِ الْقَبْلِيِّ بِالْجُمْهُورِيَّةِ^(١) فَأَقْتُوا بِمَا خُلَاصَتُهُ: أَنَّ الْكُتُبَ الْإِلَهِيَّةَ جَمِيعَهَا قَضَتْ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَبَعَدَ عَنِ الْمُسْكِرَاتِ، كَذَلِكَ اسْتَدَلَّ رَئِيسُ كَنِيسَةِ السُّورِيِّينَ الْأُوَثُوذُكْسِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُسْكِرَاتِ بِنصوصِ الْكِتَابِ الْمُقَدَّسِ. ثُمَّ قَالَ: وَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ: إِنَّ الْمُسْكِرَاتِ إِجْمَالاً مُحَرَّمَةٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ؛ سِوَا كَانَتْ مِنَ الْعِنَبِ أَمْ مِنْ سَائِرِ الْمَوَادِّ كَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالتَّبَاجِ، وَغَيْرِهَا. وَمِنْ شَوَاهِدِ الْعَهْدِ الْجَدِيدِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ بُولُسَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ أَفَسُوسَ (٥: ٨): «وَلَا تَسْكُرُوا بِالْخَمْرِ الَّذِي فِيهِ الْخَلَاعةُ». وَنَهْيُهُ عَنِ مُخَالَطَةِ السُّكْرَةِ (١ كو ٥: ١١) وَجَزْمُهُ بِأَنَّ السُّكْرِيَّيْنَ لَا يَرْتَوْنَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ (غلا ٥: ٢١) (١ كو ٦: ٩: ١٠).

أَضْرَارُ الْخَمْرِ: وَقَدْ لَخِصَتْ مَجَلَّةُ التَّمَذُّنِ الْإِسْلَامِيِّ «بِقَلَمِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْوَهَّابِ خَلِيلٍ» مَا فِي الْخَمْرِ مِنْ أَضْرَارٍ نَفْسِيَّةٍ وَبَدَنِيَّةٍ وَخُلُقِيَّةٍ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ آثَارٍ سَيِّئَةٍ فِي الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالَتْ: وَإِذَا سَأَلْنَا جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ سِوَا عُلَمَاءِ الدِّينِ، أَوِ الطَّبِّ، أَوِ الْأَخْلَاقِ، أَوِ الْاجْتِمَاعِ، أَوِ الْاِقْتِسَادِ وَأَخَذْنَا رَأْيَهُمْ فِي تَعَاطِي الْمُسْكِرَاتِ لَكَانَ جَوَابُ الْكُلِّ وَاحِداً: وَهُوَ مَنَعَ تَعَاطِيهَا مَنعاً بَاطِئاً؛ لِأَنَّهَا مُضِرَّةٌ ضَرراً فَادِحاً. فَعُلَمَاءُ الدِّينِ يَقُولُونَ: إِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، وَمَا حُرِّمَتْ إِلَّا لِأَنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ.

وعُلَمَاءُ الطَّبِّ، يَقُولُونَ: إِنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَخْطَارِ الَّتِي تُهْدَدُ نَوْعُ الْبَشَرِ؛ لَا بِمَا تُورِثُهُ مَبَاشَرَةً مِنَ الْأَضْرَارِ السَّامَةِ فَحَسْبُ؛ بَلْ بِعَوَاقِبِهَا الْوَجِيمَةِ أَيْضاً؛ إِذْ إِنَّهَا تُمَهِّدُ السَّبِيلَ لِخَطَرٍ لَا يَقِلُّ ضَرراً عَنْهَا، أَلَا وَهُوَ السَّلُّ. وَالْخَمْرُ تُوهِنُ الْبَدَنَ وَتَجْعَلُهُ أَقْلَ مُقَاوِمَةً وَجَلْداً فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ مُطْلَقاً، وَهِيَ تُؤَثِّرُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ، وَخَاصَّةً فِي الْكَبِدِ، وَهِيَ شَدِيدَةُ الْفَتْكِ بِالْمَجْمُوعَةِ الْعَصَبِيَّةِ. لِذَلِكَ لَا يُسْتَعْرَبُ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَمَمِ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لَكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْعَصَبِيَّةِ وَمِنْ أَعْظَمِ دَوَاعِي الْجُنُونِ وَالشَّقَاوَةِ وَالْإِجْرَامِ، لَا لِمُسْتَعْمِلِهَا وَحْدَهُ، بَلْ وَفِي أَعْقَابِهِ

= مدة ملابسته لها، وقد يعود إليه بعدها. وقيل: النفي لكمال الإيمان. والرأي الأول أصح، كما حققه الإمام الغزالي في الإحياء في كتاب «التوبة».

منهم نياقة مطران كرسي أسيوط، ونيافة مطران كرسي البلينا، ونيافة مطران قنا. بتاريخ ١٦/٩/١٩٢٢ م.

من بغيه. فهي إذن علّة الشقاء والعوز والبؤس، وهي جزئومة الإفلاس والمسكنة والذلّ. وما نزلت بقوم إلا أودت بهم: مادة ومعنى... بدناً وروحاً... جسماً وعقلاً. وعلماء الأخلاق يقولون: لكي يكون الإنسان محافظاً على الرزائة والعفة والشرف والثخوة والمروءة، يلزم عدم تناوله شيئاً يضيّع به هذه الصفات الحميدة.

وعلماء الاجتماع يقولون: لكي يكون المجتمع الإنساني على غاية من النظام والترتيب يلزم عدم تعكيره بأعمال تخل بهذا النظام، وعندها تصبح الفوضى سائدة. والفوضى تخلق التفرقة. والتفرقة تفيّد الأعداء. وعلماء الاقتصاد يقولون: إن كل دزهم نصرفة لمنفعتنا فهو قوة لنا وللوطن، وكل دزهم نصرفة لمضرّتنا، فهو خسارة علينا وعلى وطننا فكيف بهذه الملايين من الليرات التي تذهب سدى على شرب المسكرات على اختلاف أنواعها، وتؤخرنا مالياً وتذهب بمروءتنا ونخوتنا؟. فعلى هذا الأساس نرى أن العقل يأمرنا بعدم تعاطي الخمر. وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضمار فقد كفّيناها مؤونة التقب في هذه السبيل وأتيناهما بالجواب بدون أن تتكبّد مشقة أو تصرف فلساً واحداً، إذ جميع العلماء متفقون على ضررها، والحكومة من الشعب. والشعب يريد من حكومته رفع الضرر والأذى، وهي مسؤولة عن رعيّتها.

وبمنع المسكرات يندو أفراد الأمة أقوياء البنية صحيحي الجسم، أقوياء العزيمة ذوي عقل ناضج. وهذه من أهم الوسائل المؤدية إلى رفع المستوى الصحي في البلاد، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفع المستوى الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي، إذ تخفّف العناء عن كثير من الوزارات، وخاصة وزارة العدل. فيصبح رواد القصور العذلية والسجون قليلين، وبعدها تصبح السجون خالية تتحوّل إلى دور يستفاد منها بشئ الإصلاحات الاجتماعية. هذه هي الحضارة والمدنية، وهذه هي النهضة، وهذا هو الرقي والوعي، وهذا هو المغيّار والميزان ليرقي الأمم.

هذه هي الاشتراكية التعاونية بعينها وحققتها: أي نشترك وتتعاون على رفع الضرر والأذى... وباب العمل الجدي المنتج واسع، قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(١). انتهى.

هذه الأضرار الأنيقة ثبتت ثبوتاً لا مجال فيه لشك أو ارتياب، بما حمل كثيراً من الدول

الوَاعِيَةِ عَلَى مُحَارِبَةِ تَعاطِي الخَمْرِ وَغَيْرَهَا مِنَ الْمُسْكِرَاتِ. وَكَانَ فِي مَقْدَمَةٍ مَنْ حَاوَلَ مَنَعَ تَعاطِيهَا مِنَ الدُّوَلِ: أَمْرِيكََا، فَقَدْ نُشِرَ فِي كِتَابِ تَفْصِيحَاتِ السَّيِّدِ أَبِي الْأَعْلَى الْمُؤَدُّودِيِّ مَا يَأْتِي: مَنَعَتْ حُكُومَةُ أَمْرِيكََا الخَمْرَ، وَطَارَدَتْهَا فِي بِلَادِهَا، وَاسْتَعْمَلَتْ جَمِيعَ وَسَائِلِ الْمَدَنِيَّةِ الْحَاضِرَةِ، كَالْمَجَلَّاتِ، وَالْمُحَاضَرَاتِ، وَالصُّوَرِ، وَالسِّيْنِمَا لِتَهْجِيئِ شُرَيْبِهَا، وَبَيَانِ مَضَارِّهَا وَمَفَاسِدِهَا. وَيَقْدُرُونَ مَا أَنْفَقَتِ الدُّوَلَةُ فِي الدَّعَايَةِ ضِدَّ الخَمْرِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى ٦٠ مِلْيُونِ دُولَارًا، وَأَنْ مَا نُشِرَتْهُ مِنَ الْكُتُبِ وَالنُّشَرَاتِ يَشْتَمِلُ عَلَى ١٠ بِلَايِنِ صَفْحَةٍ، وَمَا تَحَمَّلَتْهُ فِي سَبِيلِ تَنْفِيذِ قَانُونِ التَّحْرِيمِ فِي مَدَّةِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ عَامًا لَا يَقِلُّ عَنْ ٢٥٠ مِلْيُونِ جُنَيْهًا، وَقَدْ أُعْذِمَ فِيهَا ٣٠٠ نَفْسٍ، وَسُجِّنَ ٣٣٥، ٥٣٢ نَفْسًا، وَبَلَّغَتِ الْغَرَامَاتُ إِلَى ١٦ مِلْيُونِ جُنَيْهًا، وَصَادَرَتْ مِنْ كُلِّ الْأَمْلَاكِ مَا يَبْلُغُ ٤٠٠ مِلْيُونِ وَأَرْبَعَةَ مِلَايِنِ جُنَيْهًا وَلَكِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَزِدِ الْأُمَّةَ الْأَمْرِيكِيَّةَ إِلَّا غَرَامًا بِالخَمْرِ وَعِنَادًا فِي تَعاطِيهَا، حَتَّى اضْطُرَّتِ الْحُكُومَةُ سَنَةَ ١٩٣٣ إِلَى سَخْبِ هَذَا الْقَانُونِ وَإِبَاحَةِ الخَمْرِ فِي مَمْلَكَتِهَا إِبَاحَةً مُطْلَقَةً. انْتَهَى.

إِنَّ أَمْرِيكََا عَجَزَتْ عَجْزًا تَامًا عَنْ تَحْرِيمِ الخَمْرِ بِالرُّغْمِ مِنَ الْجُهُودِ الضَّخْمَةِ الَّتِي بَذَلَتْهَا، وَلَكِنَّ الْإِسْلَامَ الَّذِي رَبَّنَا الْأُمَّةَ عَلَى أُسَاسٍ مِنَ الدِّينِ، وَغَرَسَ فِي نَفُوسِ أَفْرَادِهَا غُرَاسَ الْإِيمَانِ بِالْحَقِّ، وَاحِيًا ضَمِيرَهَا بِالتَّعَالِيمِ الصَّالِحَةِ وَالْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ لَمْ يَضَعْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ مِثْلَ هَذَا الْجُهْدِ، وَلَكِنَّهَا كَلِمَةً صَدَرَتْ مِنَ اللَّهِ اسْتَجَابَتْ لَهَا النَّفُوسُ اسْتِجَابَةً مُطْلَقَةً. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كَانَ لَنَا خَمْرٌ غَيْرَ فَضِيحِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الْفُضِيخَ، إِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا أَيُّوبَ وَرِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي بَيْتِنَا، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَّغَكُمْ الْخَبْرَ؟ فَقُلْنَا: لَا، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ فَقَالَ: يَا أَنَسُ، أَرِقْ هَذِهِ الْقِلَالَ. قَالَ: فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا، وَلَا رَاجَعُوهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ. وَهَكَذَا يَضَعُ الْإِيمَانُ بِأَهْلِهِ.

مَا هِيَ الْخَمْرُ؟ الْخَمْرُ هِيَ تِلْكَ السَّوَائِلُ الْمَعْرُوفَةُ الْمُعَدَّةُ بِطَرِيقِ تَخْمُرٍ بَعْضِ الْخُبُوبِ أَوْ الْفَوَاكِهِ، وَتَحْوِيلِ النَّشَاءِ أَوْ السُّكْرِ الَّذِي تَحْتَوِيهِ إِلَى غَوْلٍ ^(١) بِوَاسِطَةِ بَغْضِ كَاتِنَاتٍ حَيَّةٍ لَهَا قُدْرَةٌ عَلَى إِفْرَازِ مَوَادِّ خَاصَّةٍ يُعَدُّ وَجُودُهَا ضَرُورِيًّا فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْمُرِ. وَقَدْ سُمِّيَتْ خَمْرًا لِأَنَّهَا تَخْمُرُ الْعَقْلَ وَتُسْرِئُهُ: أَيِ تَغْطِيهِ وَتُغْفِيهِ إِدْرَاكَهُ. هَذَا هُوَ تَغْرِيفُ الْعَلْبِ لِلْخَمْرِ. وَكُلُّ مَا مِنْ شَائِهِ أَنْ يُسَكَّرَ يُعْتَبَرُ خَمْرًا، وَلَا عِبْرَةَ بِالمَادَّةِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنْهُ؛ فَمَا كَانَ مُسْكِرًا مِنْ أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ

(١) الْغَوْلُ: الْكُحُولُ.

فهو خمر شرعاً، وتأخذ حكمه؛ يستوي في ذلك ما كان من العنب أو الثمر أو العسل أو الجنطة أو الشعير أو ما كان من غير هذه الأشياء؛ إذ إن ذلك كله خمر محرم؛ لضرره الخاص والعام، ولصدّه عن ذكر الله وعن الصلاة، ولإيقاعه العداوة والبغضاء بين الناس. والشارع لا يفرق بين المتماثلات، فلا يفرق بين شراب مسكر، وشراب آخر مسكر فيبيح القليل من صنف ويحرم القليل من صنف آخر؛ بل يسوي بينهما، وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة، لا تحتمل التأويل ولا التشكيك:

١- روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كُلْ مُسْكِرٌ خَمْرٌ، وَكُلْ خَمْرٌ حَرَامٌ».

٢- وروى البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله ﷺ فقال: «أما بعد، أيها الناس: إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة أشياء: من العنب، والتمر، والعسل، والجنطة، والشعير، والخمر ما حامر العقل». هذا الذي قاله أمير المؤمنين وهو القول الفضل، لأنه أعرف باللغة وأعلم بالشرع، ولم يتقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه.

٣- وروى مسلم عن جابر: أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له: «المزُر» فقال رسول الله ﷺ: «أمسكِرْ هُوَ؟» قال: نعم، فقال ﷺ: «كُلْ مُسْكِرٌ حَرَامٌ...» إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال. قالوا يا رسول الله: وما طينة الخبال؟ قال: «هَرَقُ أَهْلِ النَّارِ» أو قال: «عَصَاةُ أَهْلِ النَّارِ».

٤- وفي السنن عن الثعلباني بن بشير أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مِنَ الْعَنْبِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ التَّمْرِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْبُرِّ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا».

٥- وعن عائشة رضي الله عنها. قالت: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ الْفَرَقُ^(١) مِنْهُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ».

٦- وروى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري. قال: قلت يا رسول الله أفينا في شرابين كنا نضئهما باليمن «البثع» وهو من العسل حين يشتد^(٢) «والمزُر» وهو من

(٢) يشتد: يغلي ويتخمر.

(١) الفرق: مكيال يسع ستة عشر رطلاً.

الذرة والشعير يُتَبَذُّ حَتَّى يَشْتَدَّ. قال: وكان رسول الله ﷺ، قد أُوتِيَ جوامع الكلم بِخَوَاتِيمِهِ. قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٧- وعن عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاهُمْ عَنِ الْجَعَةِ «وهي نَبِيذُ الشَّعِيرِ»، «أي البيرة»، رواه أبو داود والنسائي. هذا هو رأيُ جُمهُورِ الفقهاء من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، وفقهاء الأمصار، ومَذْهَبِ أهلِ الفتوى، ومَذْهَبِ محمدٍ من أصحابِ أبي حنيفة، وعليه الفتوى. ولم يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ سِوَى فقهاء العراق، وإبراهيم الثُّخَيْمِيِّ، وسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وابنِ أَبِي لَيْلَى، وشريك، وابنِ شِبْرَمَةَ، وسائرِ فقهاء الكوفيين، وأكثرِ علماء البصريين، وأبي حنيفة، فإنَّهُمْ قالوا: بِتَحْرِيمِ القليل والكثير من الخمرِ التي هي من عَصِيرِ العِنَبِ، أما ما كان من الأنبذة مِنْ غَيْرِ العِنَبِ، فإنَّهُ يَحْرُمُ الكثيرُ المسكرُ منه، أما القليلُ الذي لا يُسْكِرُ، فإنَّهُ حلالٌ، وهذا الرأي مخالفٌ تمامَ المخالفةِ لما سبق من الأدلة.

ومن الأمانة العلمية أن نذكرُ حُجَجَ هؤلاء الفقهاء ملخصين ما قاله ابنُ رُشدٍ في بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ. قال: قال جُمهُورُ فقهاء الحِجَازِ^(١) وجُمهُورُ المُحَادِّثِينَ: قليلُ الأنبذة وكثيرُها المُسْكِرَةُ حَرَامٌ. وقال العراقيون، وإبراهيمُ الثُّخَيْمِيُّ من التابعين، وسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وابنُ أَبِي لَيْلَى، وشريك، وابنُ شِبْرَمَةَ وأبو حنيفة، وسائرُ فقهاء الكوفيين، وأكثرُ علماء البصريين: إنَّ المُحْرَّمُ من سائرِ الأنبذة المُسْكِرَةُ هو الشُّكْرُ نفسه، لا العَيْنُ. وسَبَبُ اختلافِهِمْ تعارضُ الآثارِ والأقيسة في هذا الباب. فللحجازيين في تَثْبِيهِ مَذْهَبِهِم طَرِيقَتَانِ: الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: الآثارُ الواردةُ في ذلك. والطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَةُ الأنبذة بِأَجْمَعِهَا خَمْرًا. فَمِنْ أَشْهُرِ الآثارِ التي تَمَسَّكُ بِهَا أَهْلُ الحِجَازِ ما رواه مالِكٌ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّعِّ وعن نَبِيذِ العسلِ؟ فقال: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ. وقال يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي تَحْرِيمِ المُسْكِرِ. ومنها أيضاً ما خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ عن ابنِ عَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». فهذهانِ حديثانِ صحيحانِ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَاتَّفَقَ الكُلُّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَانْفَرَدَ بِتَصْحِيحِهِ مُسْلِمٌ. وخَرَجَ التِّرْمِذِيُّ وأبو داود والنسائي عن جابرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». وَهُوَ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ

الْجَلَّافِ وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ الثَّانِي مِنْ أَنَّ الْأَيْدَةَ كُلَّهَا تُسَمَّى خَمْرًا فَلَهُمْ فِي ذَلِكَ طَرِيقَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: مِنْ جِهَةِ إِبْثَاتِ الْأَسْمَاءِ بِطَرِيقِ الْاِشْتِقَاقِ.

وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ. فَأَمَّا الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْاِشْتِقَاقِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا سُمِّيَتْ خَمْرًا لِمَخَامَرَتِهَا الْعَقْلَ، فَوَجَبَ لَذَلِكَ أَنْ يُنْطَلَقَ اسْمُ الْخَمْرِ لُغَةً عَلَى كُلِّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنْ إِبْثَاتِ الْأَسْمَاءِ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ وَهِيَ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ عِنْدَ الْخُرَاسَانِيِّينَ. وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ لَنَا بِأَنَّ الْأَيْدَةَ تُسَمَّى فِي اللُّغَةِ خَمْرًا فَإِنَّهَا تُسَمَّى خَمْرًا شَرْعًا. وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ وَبِمَا رَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: الثُّخْلَةُ وَالْعَيْبَةُ». وَمَا رَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْعَيْبِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا، وَمِنْ الرِّيبِ خَمْرًا، وَمِنْ الْجَنْطَةِ خَمْرًا... وَأَنَا أَنَهَاكُم مِّنْ كُلِّ مُسْكِرٍ».

فَهَذِهِ هِيَ عُقْدَةُ الْجَجَازِيِّينَ فِي تَحْرِيمِ الْأَيْدَةِ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ تَمَسَّكُوا لِمَذْهَبِهِمْ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ يَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾^(١). وَبِأَنَارِ رَوِّهَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَبِالْقِيَاسِ الْمَعْنَوِيِّ. أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِالْآيَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: السُّكْرُ هُوَ الْمُسْكِرُ وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمُ الْعَيْنِ، لِمَا سَمَّاهُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا. وَأَمَّا الْآثَارُ الَّتِي اعْتَمَدُوهَا فِي هَذَا الْبَابِ فَمِنْ أَشْهَرِهَا عِنْدَهُمْ حَدِيثُ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لِغَيْنِهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ غَيْرِهَا». قَالُوا: وَهَذَا نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَضَعْفُهُ أَهْلُ الْجَجَازِ، لِأَنَّ بَعْضَ رَوَاتِهِ رَوَى «وَالْمُسْكِرُ مِنْ غَيْرِهَا». وَمِنْهَا حَدِيثُ شَرِيكِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَزْبٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نُبَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الشَّرَابِ فِي الْأَوْعِيَةِ، فَاشْرَبُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ وَلَا تَسْكُرُوا». خَرَّجَهَا الطَّحَاوِيُّ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «شَهِدْتُ تَحْرِيمَ الْبَيْدِ كَمَا شَهِدْتُكُمْ، ثُمَّ شَهِدْتُ تَحْلِيلَهُ، فَحَفِظْتُ وَتَسَيَّيْتُ». وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ بِهَا شَرَابَيْنِ يُضَنَّتَانِ مِنَ الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ: أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ: الْجِزْرُ، وَالْآخَرُ يُقَالُ لَهُ: الْبِنْعُ. فَمَا تُشْرَبُ؟!... فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اشْرَبَا وَلَا تَسْكُرَا». خَرَّجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآثَارِ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ مِنْ

جهة النظر، فإنَّهُمْ قالوا: قد نصَّ القرآن على أن علة التحريم في الخمر إنما هي الصُّدُّ عن ذكرِ الله ووقوع العداوة والبغضاء كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾^(١).

وهذه العلة تُوجد في القدرِ المُسكر، لا فيما دون ذلك، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام، إلا ما انعقد عليه الإجماع من تحريم قليل الخمر وكثيرها. قالوا: وهذا النوع من القياس يُلحق بالنص، وهو القياس الذي يُنبئ الشرع على العلة فيه. وقال المتأخرون من أهل النظر: حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر. وإذا كان هذا كما قالوا فيرجع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس، أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا، وهي مسألة مختلف فيها. لكن الحق أن الأثر إذا كان نصا ثابتاً، فالواجب أن يُغلب على القياس. وأما إذا كان ظاهر اللفظ مُحتملاً للتأويل، فهنا يتردد النظر. هل يُجمع بينهما بأن يتأول اللفظ؟... أو يُغلب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس؟... وذلك مختلف بحسب قوة لفظ من الألفاظ الظاهرة وقوة قياس من القياسات التي تُقابلها. ولا يُدرك الفرق بينهما إلا بالذوق العقلي، كما يُدرك الموزون من الكلام من غير الموزون.

وربما كان الذوقان على التساوي... ولذلك كثُر الاختلاف في هذا النوع، حتى قال كثير من الناس: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ». قال القاضي: والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وإن كان يَحتمل أن يُراد به القدر المُسكر لا الجنس المُسكر، فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب على الظن من تغليبه بالقدر، لمكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون، فإنه لا يبعد أن يُحرّم الشارع قليل المُسكر وكثيره سداً للذريعة وتغليظاً، مع أن الضرر إنما يُوجد في الكثير. وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع أنه اغتبر في الخمر الجنس دون القدر، فوجب أن كل ما وُجدت فيه علة الخمر أن يُلحق بالخمير، وأن يكون على من زعم وجود الفرق إقامة الدليل على ذلك. هذا... وإن لم يسلّموا لنا بصحة قوله عليه الصلاة والسلام: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» فإنَّهُمْ إن سلّموا لم يجدوا عنه انفكاكاً فإنه نص في موضع الخلاف. ولا يصح أن تُعارض النصوص بالمقاييس؛ وأيضاً فإن الشرع قد أختار أن في الخمر مضرّة ومنفعة فقال تعالى: ﴿قُلْ فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ﴾^(٢).

وكانَ القياسُ إذا قُصِدَ الجَمْعُ بَيَّنَّ انتفاءُ المَضَرَّةِ لوجودِ المَنَفَعَةِ أَنَّ يَحْرَمَ كَثِيرُهَا ويَحِلُّ قَلِيلُهَا. فَلَمَّا غَلَبَ الشَّرْعُ حُكْمَ المَضَرَّةِ عَلَى المَنَفَعَةِ فِي الخَمْرِ، وَمَنَعَ القَلِيلَ مِنْهَا والكَثِيرَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يُوجَدُ فِيهِ عِلَّةٌ تَحْرِيمِ الخَمْرِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ فِي ذَلِكَ فَارِقٌ شَرْعِيٌّ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الِاتِّبَادَ حَلَالٌ، مَا لَمْ تَخْدُثْ فِيهِ الشَّدَّةُ المُطْرِبَةُ الخَمْرِيَّةُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَاتَّقُوا»، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. وَلَمَّا ثَبَّتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ وَأَنَّهُ كَانَ يُرِيقُهُ فِي اليَوْمِ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ. وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: فِي الْأَوَانِي الَّتِي يُتَّبَعُ فِيهَا.

وَالثَّانِيَّةُ: فِي اتِّبَادِ شَيْئَيْنِ مِثْلُ: البُسْرِ والرُّطْبِ، وَالتَّمْرِ والزَّيْبِ. انْتَهَى...

أَهَمُّ أَنْوَاعِ الخُمُورِ: تُوجَدُ الخُمُورُ فِي الْأَسْوَاقِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَقَدْ تُقَسَّمُ إِلَى أَقْسَامٍ خَاصَّةٍ بِاعْتِبَارِ مَا تُخَوِيهِ مِنَ النِّسَبِ المِثْوِيَّةِ مِنَ الكُحُولِ. فَهَذَاكَ مِثْلًا: البَرَانْدِي، وَالْوَسْكَي، وَالرُّومُ، وَاللِّبْكَيرُ، وَغَيْرُهَا، تَبْلُغُ نِسْبَةُ الكُحُولِ فِيهَا مِنْ ٤٠٪ إِلَى ٦٠٪. وَتَبْلُغُ النِّسْبَةُ فِي الجِنِّ، وَالْهُولَانْدِي، وَالْجِنِيفَا، مِنْ ٣٣٪ إِلَى ٤٠٪. وَتَحْتَوِي بَعْضُ الْأَصْنَافِ الْآخَرَى، مِثْلُ: البُورْتِ، وَالشَّرِي، وَالْمَادِيرَا عَل ١٥٪ - ٢٥٪. وَتَحْتَوِي الخُمُورَةُ الخَفِيفَةُ مِثْلُ: الْكَلَّازَتِ، وَالْهُوكِ، وَالشِّمْبَانِيَا، وَالْبِرْجَانْدِي عَلَى ١٠ بِالمِئَةِ - ١٥ بِالمِئَةِ. وَأَنْوَاعُ البِيرَةِ الخَفِيفَةُ تَحْتَوِي عَلَى ٢ بِالمِئَةِ - ٩ بِالمِئَةِ مِثْلُ: الْأَيْلِ، وَالْبُورْتِرِ، وَالْإِسْتُوتِ، وَالْمِيُونِجِ وَغَيْرُهَا. وَهَذَاكَ أَصْنَافٌ أُخْرَى تَحْتَوِي عَلَى نَفْسِ النِّسَبِ الْآخِرَةِ. مِثْلُ البُوظَةِ، وَالْقَصَبِ الْمُتَخَمَّرِ وَغَيْرُهُمَا.

شَرِبَ العَصِيرِ وَالتَّبِيدِ قَبْلَ التَّخْمِيرِ: يَجُوزُ شَرْبُ العَصِيرِ وَالتَّبِيدِ قَبْلَ غَلْيَانِهِ (١). لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنِ مَاجَةَ. قَالَ: عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ، فَتَحَيَّثَ فِطْرُهُ بِنَبِيدٍ صَنَعْتُهُ فِي دِبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَإِذَا هُوَ يَشْرُبُ (٢) فَقَالَ: «أَضْرِبْ بِهَذَا الْحَائِطَ، فَإِنَّ هَذَا شَرَابٌ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي العَصِيرِ قَالَ: «أَشْرَبْتُهُ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ، قِيلَ: وَفِي كَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ؟!... قَالَ: فِي ثَلَاثٍ». وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ كَانَ يَنْقَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ الزَّيْبَ فَيَشْرَبُهُ اليَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ، إِلَى مَسَاءِ الثَّالِثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيَسْقَى الْخَادِمَ أَنْ يَهْرَاقَ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمَعْنَى يُسْقَى الْخَادِمَ يِيَادِرُ بِهِ الْفَسَادَ وَمَظَنَّةُ ذَلِكَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّهَا كَانَتْ تَتَّبِعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُدُوَّةً، فَإِذَا

كَانَ الْعِشِيُّ فَتَعَشَّى، شَرِبَ عَلَى عَشَائِهِ، وَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ صَبَّهَ أَوْ أَفَرَّغَتْهُ ثُمَّ تَنَبَّذَ لَهُ بِاللَّيْلِ، فَإِذَا أَصْبَحَ تَغَدَّى فَشَرِبَ عَلَى عَدَائِهِ، قَالَتْ: تُغَسِّلُ السَّقَاءَ غُدْوَةً وَعَشِيَّةً. وَهُوَ لَا يَنَافِي حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَقَدِّمِ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّ الثَّلَاثَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى زِيَادَةٍ غَيْرِ مُنَافِيَةٍ، وَالْكُلُّ فِي الصَّحِيحِ^(١). هَذَا... وَمِنَ الْمَعْرُوفِ مِنْ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَشْرَبِ الْخَمْرَ قَطُّ، لَا قَبْلَ الْبُعْثَةِ وَلَا بَعْدَهَا. وَإِنَّمَا كَانَ شَرَابُهُ مِنْ هَذَا النَبِيذِ الَّذِي لَمْ يَتَخَمَّرْ بَعْدُ، كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

الْخَمْرُ إِذَا تَخَلَّلَتْ: قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمَجْتَهِدِ: وَأَجْمَعُوا «أَيَّ الْعُلَمَاءِ» عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا تَخَلَّلَتْ مِنْ ذَاتِهَا جَازَ أَكْلُهَا «تَنَاوُلُهَا». وَاخْتَلَفُوا إِذَا قَصِدَ تَخْلِيلُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

١- التَّحْرِيمُ.

٢- وَالْكَرَاهِيَّةُ.

٣- وَالْإِبَاحَةُ^(٢).

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ مَعَارِضَةُ الْقِيَاسِ لِلْأَثَرِ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي مَفْهُومِ الْأَثَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ^(٣) أَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا؟ فَقَالَ: «أَهْرِقُوهَا». قَالَ: «أَفَلَا أَجْعَلُهَا خَلًّا؟»... قَالَ: «لَا»^(٤). فَمِنْ فِهِمْ مِنَ الْمَنْعِ سَدُّ الذَّرِيعَةِ حَمَلٌ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهِيَّةِ، وَمِنْ فِهِمْ النَّهْيُ لِغَيْرِ عِلَّةٍ قَالَ بِالتَّحْرِيمِ. وَيَخْرُجُ عَلَى هَذَا الْأَ تَحْرِيمٌ أَيْضًا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى أَنَّ النَّهْيَ لَا يَعُودُ بِفَسَادِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ. وَالْقِيَاسُ الْمَعَارِضُ لِحَمَلِ الْخَلِّ عَلَى التَّحْرِيمِ، أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ ضَرُورَةِ الشَّرْعِ أَنَّ الْأَحْكَامَ الْمُخْتَلِفَةَ، إِنَّمَا هِيَ لِلذَّوَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَأَنَّ ذَاتَ الْخَمْرِ غَيْرُ ذَاتِ الْخَلِّ، وَالْخَلُّ بِالْإِجْمَاعِ حَلَالٌ. فَإِذَا انْتَقَلَتْ ذَاتُ الْخَمْرِ إِلَى ذَاتِ الْخَلِّ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا كَيْفَمَا انْتَقَلَ^(٥).

(١) الروضة الندية، ص ٢٠٢ ج ١.

(٢) القائلون به: عمر بن الخطاب، والشافعي، وأحمد، وسفيان، وابن المبارك وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة.

(٣) وأخرجه أيضاً مسلم والترمذي.

(٤) قال الخطابي: في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلًّا غير جائز ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتشميره، وقد كان نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال وفي إراقته إضاعته فعلم بذلك أن معالجته لا تطهره ولا ترده إلى المالية بحال.

(٥) ج ١ ص ٤٣٨.

المُخَدَّرَات

هَذَا هُوَ حُكْمُ اللَّهِ فِي الْخَمْرِ، أَمَّا مَا يُزِيلُ الْعَقْلَ مِنْ غَيْرِ الْأَشْرَبَةِ، مِثْلُ الْبَنْجِ، وَالْحَشِيشِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَخَدَّرَاتِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ، لِأَنَّهُ مُسَكِّرٌ. فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسَكِّرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». «وَقَدْ سُئِلَ مُفْتِي الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمَجِيدِ سَلِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ، وَاشْتَمَلَ السُّؤَالُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ:

١- تَعَاطِي الْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ.

٢- الْإِتْجَارُ بِالْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ، وَاتِّخَاذُهَا وَسِيلَةً لِلرِّبْحِ التِّجَارِيِّ.

٣- زِرَاعَةُ الْخَشَخَاشِ وَالْحَشِيشِ بِقَصْدِ الْبَيْعِ أَوْ اسْتِخْرَاجِ الْمَادَّةِ الْمُخَدَّرَةِ مِنْهُمَا، لِلتَّعَاطِي أَوْ لِلتَّجَارَةِ.

٤- الرِّبْحُ النَّاجِمُ مِنْ هَذَا السَّبِيلِ . . . أَمْ رِبْحٌ خِلَالِ أَمٍ حَرَامٍ؟! وَقَدْ أَجَابَ قَضِيَّتَهُ بِمَا

يَأْتِي:

تَعَاطِي الْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ: إِنَّهُ لَا يَشْكُ شَاكٌّ، وَلَا يَرْتَابُ مُرْتَابٌ فِي أَنَّ تَعَاطِي هَذِهِ الْمَوَادِّ حَرَامٌ، لِأَنَّهَا تَوْذِي إِلَى مَضَارٍّ جَسِيمَةٍ، وَمَفَاسِدَ كَثِيرَةٍ، فَهِيَ تُفْسِدُ الْعَقْلَ، وَتَفْتِكُ بِالْبَدَنِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَضَارِّ وَالْمَفَاسِدِ. فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْذَنَ الشَّرِيعَةُ بِتَعَاطِيهَا مَعَ تَحْرِيمِهَا لِمَا هُوَ أَقْلُ مِنْهَا مَفْسَدَةٌ وَأَخْفُ ضَرَرًا. وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ: «إِنَّ مَنْ قَالَ بِحِلِّ الْحَشِيشِ زِنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ». وَهَذَا مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى ظُهُورِ حُرْمَتِهَا وَوُضُوحِهَا، وَلِأَنَّهُ لِمَا كَانَ الْكَثِيرُ مِنْ هَذِهِ الْمَوَادِّ يَخَامُرُ الْعَقْلَ وَيُعْطِيهِ، وَيُخْدِثُ مِنَ الطَّرَبِ وَاللَّذَّةِ عِنْدَ مِتْنَاوَلِهَا مَا يَدْعُوهُمْ إِلَى تَعَاطِيهَا وَالْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهَا، كَانَتْ دَاخِلَةً فِيمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِهِ (السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ) مَا خَلَصَتْهُ: «إِنَّ الْحَشِيشَةَ حَرَامٌ، يُخَدُّ مِتْنَاوَلُهَا كَمَا يُخَدُّ شَارِبُ الْخَمْرِ، وَهِيَ أَحَبُّ مِنَ الْخَمْرِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تُفْسِدُ الْعَقْلَ وَالْمِزَاجَ، حَتَّى يَصِيرَ فِي تَخَنُّثٍ وَدِيَاثَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ، وَأَنَّهَا تُصَدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِيمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى. قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: «الْبَنْجُ» وَهُوَ الْعَسَلُ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ «وَالْمِزْرُ» وَهُوَ مِنَ الدُّرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ. قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ

اللَّهُ ﷺ قد أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ فَقَالَ: «كُلْ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». رواه البخاري ومسلم. وعن الثَّغَمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْجَنَاطَةِ خَمْرًا، وَمِنْ الشَّعْبِرِ خَمْرًا، وَمِنْ الزَّمْبَبِ خَمْرًا، وَمِنْ الثَّمَرِ خَمْرًا، وَمِنْ الْعَسَلِ خَمْرًا. وَأَنَا أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ». رواه أبو داود وغيره.

وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلْ مُسْكِرٍ خَمْرًا، وَكُلْ مُسْكِرٍ حَرَامًا». وفي رواية: «كُلْ مُسْكِرٍ خَمْرًا، وَكُلْ خَمْرٍ حَرَامًا». رواهما مسلم. وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مُسْكِرٍ حَرَامًا، وَمَا أَسْكَرَ الْفَرْقَ» (١) مِنْهُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامًا. قال الترمذي حديث حسن. وروى ابنُ السَّيِّ عن النَّبِيِّ ﷺ من وجوه أنه قال: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامًا» وصَحَّحَهُ الْحَفَاطُ. وعن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَةِ يُقَالُ لَهُ الْمِزْرُ، قَالَ: أَمْسِكْ هُوًا؟ ... قال: نَعَمْ. فقال: «كُلْ مُسْكِرٍ حَرَامًا، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طَبِئَةِ الْخَبَالِ» ... قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طَبِئَةُ الْخَبَالِ؟ ... قال: «هَرَقُ أَهْلِ النَّارِ» أو قال: «هَضَارَةُ أَهْلِ النَّارِ». رواه مسلم.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلْ مُخْمَرٍ وَكُلْ مُسْكِرٍ حَرَامًا» (٢). رواه أبو داود. والأحاديث في هذا الباب كثيرة مُتَفَيِّضَةٌ. جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا أَوْتِيَهُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ كُلِّ مَا غَطَّى الْعَقْلَ وَأَسْكَرَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ نَوْعٍ وَنَوْعٍ، وَلَا تَأْثِيرَ لِكَوْنِهِ مَأْكُولًا أَوْ مَشْرُوبًا. عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ قَدْ يَضْطَبِّغُ بِهَا: أَيْ تُجْعَلُ إِدَامًا، وَهَذِهِ الْحَشِيشَةُ قَدْ تُذَابُ بِالْمَاءِ وَتُشْرَبُ، فَالْخَمْرُ يُشْرَبُ وَيُؤْكَلُ، وَالْحَشِيشَةُ تُؤْكَلُ وَتُشْرَبُ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَحَدُوثُهَا بَعْدَ عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَنَمَةُ لَا يَمْنَعُ مِنْ دَخُولِهَا فِي عَمُومِ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُسْكِرِ. فَقَدْ حَدَّثَتْ أَشْرَبَةُ مُسْكِرَةً بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. وَكُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْكَلِمِ الْجَوَامِعِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. انْتَهَتْ خُلَاصَةُ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.

وقد تكلَّم رَجَمَهُ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا غَيْرَ مَرَّةٍ فِي قَتَاوَاهُ. فَقَالَ مَا خُلَاصَتُهُ: «هَذِهِ الْحَشِيشَةُ الْمَلْعُونَةُ هِيَ وَأَكْلُوهَا، وَمُسْتَحْلُوهَا، الْمَوْجِبَةُ لَسَخِطِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسَخِطِ رَسُولِهِ، وَسَخِطِ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ؛ الْمُعَرَّضَةُ صَاحِبَهَا لِعَقُوبَةِ اللَّهِ. تَشْتَمِلُ عَلَى ضَرَرٍ فِي دِينِ الْمَرْءِ وَعَقْلِهِ وَخُلُقِهِ وَطَبِئِهِ. وَتُقْسِدُ الْأَمْرَجَةَ حَتَّى جَعَلَتْ خَلْقًا كَثِيرًا مَجَانِينَ، وَتُورِثُ مِنْ مَهَانَةِ أَكْلِهَا وَدَنَاءَةِ نَفْسِهِ

(١) تقدم معنى الفرق والمعنى: ما أسكر كثيره فقليله حرام.

(٢) المخمر: ما يغطي العقل.

وغير ذلك ما لا تُورث الخمر، ففيها المفسد ما ليس في الخمر؛ فهي بالتحريم أولى. وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام. ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل مُرتدًا لا يُصلّى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين. وإن القليل منها حرام أيضاً بالنصوص الدالة على تحريم الخمر وتحريم كل مُسكرٍ ١. هـ.

وقد تبعه تلميذه الإمام المُحقق ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال في (زاد المعاد) ما خلاصته: «إن الخمر يَدْخُلُ فيها كل مُسكرٍ: مائعاً كان أو جامداً، عَصيراً أو مطبوخاً. فيَدْخُلُ فيها لُقْمَةُ الفِسْقِ والفجور - ويعني بها الحشيشة - لأن هذا كله خمر بنص رسول الله ﷺ الصحيح الصريح الذي لا مَطْعَنَ في سنده ولا إجمال في منتهى، إذ صَحَّ عنه قوله: «... كل مُسكرٍ خمر...». وصَحَّ عن أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذِينَ هم أعلم الأمة بخطايه ومُرَادِهِ، بأن الخمر ما خامر العقل. على أنه لو لم يتناول لفظه ﷺ كل مُسكرٍ، لكان القياس الصحيح الصريح الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجهة، حاكماً بالتسوية بين أنواع المُسكرِ، فالتفريق بين نوع ونوع، تفريق بين متماثلين من جميع الوجوه» ١. هـ.

وقال صاحب سُبُلِ السَّلام شرح بلوغ المرام: إنه يَحْرُمُ ما أسكر من أي شيء. وإن لم يكن مشروباً كالحشيشة. ونُقِلَ عن الحافظ ابن حجر: «إن مَنْ قال: إن الحشيشة لا تُسكر وإنما هي مُخَدِّرٌ، مكابرٌ فإنها تُحدث ما تُحدثه الخمر من الطرب والنشوة». ونُقِلَ عن ابن البيطار - من الأطباء - أن الحشيشة التي تُوجد في مصر مُسكرَةٌ جداً، إذا تناول الإنسان منها قَدَرٌ دزهم أو دزهمين. وقَبَائِحُ خِصَالِهَا كثيرة، وعدَّ منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرّةً دينيةً ودُنْيَوِيَّةً. وقَبَائِحُ خِصَالِهَا موجودة في الأفيون. وفيه زيادةٌ مُضَارٌّ ١. هـ. وما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من العلماء هو الحق الذي يسوق إليه الدليل وتطمين به النفس. فإذا قد تَبَيَّنَ أن النصوص من الكتاب والسنة تتناول الحشيشة، فهي تتناول أيضاً الأفيون الذي بين العلماء أنه أكثرُ ضَرَرًا... ويترتب عليه من المفاسد ما يزيد على الحشيش كما سبق عن ابن البيطار. وتتناول أيضاً سائر المخدّرات التي حدثت ولم تكن معروفة من قبل، إذ هي كالخمر من العيب مثلاً في أنها تُخامِرُ العقل وتُعْطِيهِ.

وفيهما ما في الخمر من مفسد ومضار وتزيد عليها بمفاسد أخرى كما في الحشيش، بل أظن وأعظم، كما هو مُشَاهَدٌ ومَغْلُومٌ ضرورة. ولا يمكن أن تُبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المُخَدَّرَات، ومن قال يحل شيء منها فهو من الذين يفترون على الله الكذب، أو يقولون على الله ما لا يعلمون. وقد سبق أن قلنا: إن بعض علماء الحنفية قال: «إن مَنْ قال يحل الحشيشة زنديقٌ مُبتدِعٌ». وإذا كان مَنْ يقول يحل الحشيشة زنديقاً مُبتدِعاً، فالقائل يحل شيء

من هذه المخدّرات الحادثة التي هي أكثر ضرراً وأكبر فساداً زنديق مبتدع أيضاً، بل أوّلئ بأن يكون كذلك. وكيف يُبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدّرات التي يُلَمَسُ ضررها البليغ بالأمة أفراداً وجماعات، مادياً وصحياً، وأدبياً، كما جاء في السؤال. مع أن مَبْنَى الشريعة الإسلامية على جلبِ المصالحِ الخالصةِ أو الراجعة، وعلى نزعِ المفاسدِ والمضارِّ كذلك.

وكيف يَحْرُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ وتعالى العليمُ الحكيمُ الخمرَ من العَيْبِ مثلاً، كَثِيرَهَا وَقَلِيلَهَا، لما فيها من المَفْسَدَةِ، ولأنَّ قَلِيلَهَا دَاعٍ إِلَى كَثِيرِهَا وَفَرِيعَةٌ إِلَيْهِ، وَيُبيحُ من المخدّرات ما فيه هذه المفسدة، ويزيدُ عليها بما هو أعظمُ منها وأكثرُ ضرراً لِلْبَدَنِ وَالْعَقْلِ وَالِدِّينِ وَالْخُلُقِ وَالْمِزَاجِ؟ هذا لا يقوله إلا رجلٌ جاهلٌ بالدين الإسلامي، أو زنديقٌ مُبْتَدِعٌ كما سبقَ القولُ. فَتَعَاطِي هذه المُخَدَّرَاتِ على أيِّ وَجْهِ من وجوه التعاطي من أَكَلٍ أو شُرْبٍ أو شَمٍّ أو اخْتِقَانٍ حرامٍّ، والأمرُ في ذلك ظاهرٌ جليٌّ.

٢- الاتِّجَارُ بِالْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ، وَاتِّخَاذُهَا وَسِيلَةً لِلرَّيْحِ التَّجَارِيّ: إِنَّهُ قد وردَ عن رسولِ اللهِ ﷺ أحاديثٌ كثيرةٌ في تحريمِ بَيْعِ الخمرِ، منها ما روى البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عن جَابِرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ». ووردَ عنه أيضاً أحاديثٌ كثيرةٌ مؤداهَا أَنَّ ما حَرَّمَ اللهُ الانتفاعَ بِهِ يَحْرُمُ بَيْعُهُ وَأَكْلُ ثَمَرِهِ. وقد عَلِمَ من الجوابِ عَنِ السُّؤَالِ الأوَّلِ أَنَّ اسْمَ الخمرِ يتناولُ هذه المُخَدَّرَاتِ شُرْعاً، فيكونُ النُّهْيُ عن بيعِ الخمرِ مُتَنَاولاً لِتَحْرِيمِ بيعِ هذه المخدّرات. كما أَنَّ ما وردَ من تحريمِ بيعِ كُلِّ ما حَرَّمَ اللهُ، يَدُلُّ أيضاً على تَحْرِيمِ بيعِ هذه المخدّرات. وحينئذٍ يَتَبَيَّنُ جَلِيّاً حُرْمَةُ الاتِّجَارِ في هذه المُخَدَّرَاتِ وَاتِّخَاذُهَا حِرْزَةً تَدْرُ الرِّيحَ، فضلاً عما في ذلك مِنَ الإِعَانَةِ على المعصية التي لا شُبُهَةَ في حُرْمَتِهَا، لدلالةِ القرآنِ على تَحْرِيمِهَا بقوله تَعَالَى: ﴿...وَتَمَآوُؤُوا عَلَى الْإِزِّ وَاللَّقَوَىٰ وَلَا تَعَاوُؤُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدُونِ...﴾^(١).

ولأجل ذلك كَانَ الحقُّ ما ذهبَ إليه جمهورُ الفقهاءِ من تحريمِ بيعِ عصيرِ العَيْبِ لِمَنْ يَتَخَلَّهُ خمرًا، وَيُطْلَأَنَّ هَذَا الْبَيْعَ لَأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ.

٣- زِرَاعَةُ الخَشَعَاشِ وَالْحَشِيشِ بِقَصْدِ الْبَيْعِ وَاسْتِخْرَاجِ الْمَادَّةِ الْمُخَدَّرَةِ مِنْهُمَا لِلتَّعَاطِي أَوْ لِلتَّجَارَةِ: إِنَّ زِرَاعَةَ الحَشِيشِ وَالْأَقْيُونِ لاسْتِخْرَاجِ الْمَادَّةِ الْمُخَدَّرَةِ مِنْهُمَا لِتَّعَاطِيهَا أَوْ الاتِّجَارِ فِيهَا حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ، لَوْجُوه:

أولاً: ما ورد في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ: «إِنْ مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذَهُ خَمِراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ». فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للغرض المذكور، بدلالة النص.

ثانياً: إن ذلك إعانة على المعصية، وهي تعاطي هذه المُخَذَّرَات أو الاتجار فيها، وقد بيّنا فيما سبق أن الإعانة على المعصية مَعْصِيَةٌ.

ثالثاً: إن زراعتها لهذا الغرض رضا من الزارع بتعاطي الناس لها واتجارهم فيها، والرضا بالمعصية مَعْصِيَةٌ. وذلك لأن إنكار المنكر بالقلب، الذي هو عبارة عن كراهة القلب وبغضه للمُنْكَر، فرض على كل مُسْلِمٍ في كل حال، بل ورد في صحيح مُسْلِمٍ عن رسول الله ﷺ: «إِنْ مَنْ لَمْ يَنْكَرِ الْمُنْكَرَ بِقَلْبِهِ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَسْلَفْنَا - لَيْسَ مِنْهُ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ».

على أن زراعة الحشيش والأفيون معصية من جهة أخرى، بعد نهي ولي الأمر عنها بالقوانين التي وضعت لذلك، لوجوب طاعة ولي الأمر فيما ليس بمعصية لله ولرسوله بإجماع المسلمين، كما ذكر ذلك الإمام النووي في شرح مُسْلِمٍ في باب طاعة الأمراء. وكذا يُقال لهذا الوجه الأخير في حرمة تعاطي المُخَذَّرَات والاتجار فيها.

٤- الرنح الناجم في هذا السبيل: قد علّم مما سبق أن بيع المُخَذَّرَات حرام فيكون الثمن حراماً:

أولاً: لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١). أي لا تأخذ ولا يتناول بفضكم مال بعض بالباطل، وأخذ المال بالباطل على وجهين:

١- أخذه على وجه الظلم، والسرقعة، والخيانة، والغصب وما جرى مجرى ذلك.

٢- أخذه من جهة مخطوئة، كأخذه بالغمار، أو بطريق العقود المحرمة، كما في الربا، وبيع ما حرم الله الانتفاع به، كالخمر المتناولة للمُخَذَّرَات المذكورة كما بيّنا آنفاً. فإن هذا كله حرام وإن كان بطيئة نفس من ماله.

ثانياً: للأحاديث الواردة في تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به. كقوله ﷺ: «إِنْ اللَّهُ إِذَا حَرَّمَ شَيْئاً حَرَّمَ ثَمَنَهُ». رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس. وقد جاء في زاد المعاد ما نصه: قال جمهور الفقهاء: إنه إذا بيع العنب لمن يغصره خمر حرام أكل ثمنه، بخلاف ما إذا بيع لمن

يَأْكُلُهُ. وكذلك السِّلَاحُ إِذَا بَاعَ لِمَنْ يُقَاتِلُ بِهِ مُسْلِمًا حَرَمَ أَكْلُ ثَمَنِهِ. وَإِذَا بَاعَ لِمَنْ يَغْزُو بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَثَمَنُهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ. وكذلك ثِيَابُ الْحَرِيرِ، إِذَا بَاعَتْ لِمَنْ يَلْبَسُهَا يَمْنُ يَحْرُمَ عَلَيْهِ لُبْسُهَا، حَرَمَ أَكْلُ ثَمَنِهَا، بخلاف يَبِيعُهَا يَحْتَرِمُ لَهَا لُبْسُهَا. اهـ.

وَإِذَا كَانَتِ الْأَعْيَانُ الَّتِي يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِذَا بَاعَتْ لِمَنْ يَسْتَعْمِلُهَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ - عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ الْحَقُّ - يَحْرُمُ ثَمَنُهَا لِدَلَالَةِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِ كَانَ ثَمَنُ الْعَيْنِ الَّتِي لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا - كَالْمُحَذَّرَاتِ - حَرَامًا مِنْ بَابِ أَوَّلَى. وَإِذَا كَانَ ثَمَنُ هَذِهِ الْمُحَذَّرَاتِ حَرَامًا، كَانَ خَبِيثًا، وَكَانَ إِنْفَاقُهُ فِي الْقُرْبَاتِ - كَالصَّدَقَاتِ وَالْحَجِّ - غَيْرَ مَقْبُولٍ: أَيِ لَا يُثَابُ الْمُتَّقِ عَلَيْهِ. فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ». فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ ^(١) الْآيَةُ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِتِيَاءَ تَعْبُدُونَ﴾ ^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ... يَارَبُّ... يَارَبُّ... وَمَطْعُمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذْيُ الْحَرَامِ، فَأَتَى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟ وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ، فَيَنْفِقَ مِنْهُ، فَيَبَارِكُ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدَّقَ فَيَقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يَتَزَكَّهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَةً فِي النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْمُو السُّيَّءَ بِالسُّيَّءِ، وَلَكِنْ يَخْمُو السُّيَّءَ بِالْحَسَنِ. إِنَّ الْخَبِيثَ لَا يَخْمُو الْخَبِيثَ». وَجَاءَ فِي كِتَابِ جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ، لِابْنِ رَجَبٍ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَأَنَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ. مِنْهَا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَسَبَ مَالًا حَرَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، وَكَانَ إِضْرُهُ - يَعْنِي إِثْمُهُ وَعَقُوبَتُهُ - عَلَيْهِ».

وَمِنْهَا فِي مَرَاثِلِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمَرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ مَائِمٍ فَوَصَلَ بِهِ رَحِمَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، جُمِعَ ذَلِكَ جَمْعًا ثُمَّ قُذِفَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». وَجَاءَ فِي شَرْحِ «مُلَا عَلِي الْقَارِي» لِلْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الْحَاجُّ بِالنَّفَقَةِ الْخَبِيثَةِ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْفَرْزِ - أَيِ الرِّكَابِ - وَقَالَ لَيْلِكَ، نَادَاهُ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ: لَا لَيْلِكَ وَلَا سَفَدَيْكَ، وَحَبْلُكَ مَرْدُودٌ عَلَيْكَ». فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً، وَلَا حَجَّةً، وَلَا قُرْبَةً أُخْرَى مِنَ الْقُرْبِ مِنْ مَالٍ خَبِيثٍ حَرَامٍ.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٥١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٢.

ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإثفاق على الحج من المال الحرام حرام. وخلاصة ما قلناه:

أولاً: تحريم تعاطي الحشيش والأفيون والكوكايين ونحوها من المخدر.

ثانياً: تحريم الاتجار فيها، واتخاذها جرقة تدثر الربح.

ثالثاً: حرمة زراعة الأفيون والحشيش، لاستخلاص المادة المخدرة لتعاطيها أو الاتجار فيها.

رابعاً: أن الربح الناتج من الاتجار في هذه المواد حرام خبيث، وأن إيقاعه في القرينات غير مقبول، بل حرام. قد أطلت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل. ولكني أثرتها تبياناً للحق، وكشفاً للصواب. ليزول ما قد عرّض من شبهة عند الجاهلين، وليعلم أن القول بحل هذه المخدرات من أباطيل المبطلين وأضاليل الضالين المضلين... وقد اعتمدت فيما قلت أو اخترت على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الغراء ومبادئها القويمية. انتهت والحمد لله رب العالمين وهو الهادي إلى سواء السبيل. وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ

الفقهاء متفقون على وجوب حد شارب الخمر، وعلى أن حدّه الجلد. ولكنهم يختلفون في مقداره. فذهب الأحناف ومالك إلى أنه ثمانون جلدة. وذهب الشافعي إلى أنه أربعون. وعن الإمام أحمد روايتان. قال في المغني: وفيه روايتان: إحداهما: أنه ثمانون. وبهذا قال مالك، والثوري، وأبو حنيفة، ومن تبعهم، لإجماع الصحابة، فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: «اجعله - كأخف الحدود - ثمانين». فصرّب عمر ثمانين، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام. وروي أن علياً قال في المشورة: «إذا سكر هذى^(١) وإذا هذي: افترى^(٢)، فحدوه حد المفترى».

روى ذلك الجوزجاني، والدارقطني وغيرهم. والرواية الثانية: أن الحد أربعون، وهو اختيار أبي بكر^(٣) ومذهب الشافعي، لأن علياً جلد الوليد بن عتبة أربعين. ثم قال: «جلد

(١) هذى: تكلم بالهذيان: أي تكلم بما لا حقيقة له من الكلام.

(٢) افترى: كذب واختلق.

(٣) أحد علماء الحنابلة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلُّ سُنَّةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ رواه مسلم. وعن أنس قال: أتني رسولُ اللَّهِ ﷺ برجلٍ قد شربَ الخمرَ، فَضَرَبَهُ بِالنَّعَالِ نَحْوًا مِنْ أربعين. ثم أتني به أبو بكرٍ. فصنعَ مِثْلَ ذَلِكَ. ثم أتني به عمرُ فاستشارَ النَّاسَ فِي الْحُدُودِ. فقال ابنُ عوفٍ: «أَقْلُ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ»^(١). فَضَرَبَهُ عُمَرُ^(٢). وفعلَ الرَّسُولُ ﷺ حُجَّةً لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا خَالَفَ فَعَلَ النَّبِيُّ وَأَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٌّ، فَتُحْمَلُ الزِّيَادَةُ مِنْ عُمَرُ عَلَى أَنَّهَا تَغْزِيرٌ يَجُوزُ فَعْلُهُ إِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ^(٣) وَيُرْجَحُ هَذَا أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَجْلِدُ الرَّجُلَ الْقَوِيَّ الْمُتَهَيِّجَ فِي الشَّرَابِ ثَمَانِينَ وَيَجْلِدُ الرَّجُلَ الضَّعِيفَ الَّذِي وَقَعَتْ مِنْهُ الزَّلَّةُ أَرْبَعِينَ. وَأَمَّا الْأَمْرُ بِقَتْلِ الشَّارِبِ إِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ فَهُوَ مَنْسُوخٌ. فعن قُبَيْصِ بْنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَجْلَدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَأَجْلَدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَأَجْلَدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَأَقْتُلُوهُ» - فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ - فَأَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ، فَجَلَدَهُ وَرَفَعَ الْقَتْلَ، وَكَانَتْ رُخْصَةً.

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ وَيَثْبُتُ الْحَدُّ بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

١- الْإِقْرَارُ: أَيِ اعْتِرَافِ الشَّارِبِ بِأَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ.

٢- شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ. وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ثُبُوتِهِ بِالرَّائِحَةِ: فَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْحَدُّ إِذَا شَهِدَ بِالرَّائِحَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ؛ لِأَنَّهَا تُدَلُّ عَلَى الشُّرْبِ، كَدَلَالَةِ الصُّوْبِ وَالْخَطِّ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْحَدُّ بِالرَّائِحَةِ، لَوْجُودِ الشُّبْهَةِ، وَالرَّوَايَةِ تَشَابَهَ، وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَاتِ. وَلاَحْتِمَالُ كَوْنِهِ مَخْلُوطًا أَوْ مُكْرَهًا عَلَى شُرْبِهِ، وَلِأَنَّ غَيْرَ الْخَمْرِ يُشَارِكُهَا فِي رَائِحَتِهَا. وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الشَّخْصِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَالشَّارِعُ مُتَشَوِّفٌ إِلَى قَرْنِ الْحُدُودِ.

شُرُوطُ إِقَامَةِ الْحَدِّ: يُشْتَرَطُ فِي إِقَامَةِ حَدِّ الْخَمْرِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- الْعَقْلُ، لِأَنَّهُ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ، فَلَا يَحْدُ الْمَجْنُونُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ، وَيُلْحَقُ بِهِ الْمَعْتَوَى.

٢- الْبُلُوغُ، فَإِذَا شَرِبَ الصَّبِيُّ، فَإِنَّهُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ.

٣- الْاِخْتِيَارُ - فَإِنْ شَرِبَهَا مُكْرَهًا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، سِوَاءِ أَكَانَ هَذَا الْإِكْرَاهُ بِالتَّهْدِيدِ بِالْقَتْلِ، أَوْ بِالضَّرْبِ الْمُبْرَحِ، أَوْ بِاتِّلَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ يَرْفَعُ عَنْهُ الْإِثْمَ...

(١) يشير إلى حد القلف، فإنه أقل حد.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) وهذا هو الأولى، وأن الحد أربعون، والزيادة تجوز إذا كان ثمة مصلحة.

يقول الرسول ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». وإذا كان الإثم مَرْفُوعاً فلا حدّ عليه، لأنّ الحدّ من أجل الإثم والمَعْصِيَةِ. ويدخل في دائرة الإكراه الاضطِرّارُ فمن لم يجد ماءً وعَطِشَ عَطَشاً شديداً يُخْشَى عليه منه التَّلَفُ، وَرَجَدَ خمرأً فله أن يشربها، وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يُخْشَى عليه منه الهلاك، لأن تناول الخمر حينئذ ضرورة يتوقف عليها الحياة، والضرورات تبيح المحظورات. يقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١). وفي المَعْنَى: «أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ خُذَافَةَ أَسْرَهُ الرُّومَ؛ فَحَبَسَهُ طَاغِيَتُهُمْ فِي بَيْتٍ فِيهِ مَاءٌ مَمْرُوجٌ بِخَمْرٍ، وَلَحْمٌ خَنْزِيرٍ مَشْوِيٍّ لِيَأْكُلَ الْخَنْزِيرَ وَيَشْرَبَ الْخَمْرَ. وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ أَخْرَجُوهُ خَشِيَةَ مَوْتِهِ. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ اللَّهُ أَحْلَهُ لِي؛ فَإِنِّي مُضْطَرٌّ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأَسْمَتِكُمْ بِدِينِ الْإِسْلَامِ».

٤- الْعِلْمُ بِأَنْ مَا يَتَنَاوَلُهُ مُسَكِّرٌ، فَلَوْ تَنَاوَلَ خَمْرًا مَعَ جَهْلِهِ بِأَنَّهَا خَمْرٌ؛ فَإِنَّهُ يُعَذَّرُ لجهله، ولا يُقَامُ عليه الحدّ. فلو لَقَّتْ نظرُهُ أحدٌ من الناس فتَمَادَى فِي شُرْبِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَعذُورًا حينئذٍ؛ لارتفاع الجهالة عنه وإصراره على ارتكاب المعصية بعد معرفته، فَيَسْتَوْجِبُ الْعِقَابَ وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وإذا تَنَاوَلَ مِنَ الشَّرَابِ مَا مُخْتَلَفٌ فِي كَوْنِهِ خَمْرًا بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ شَبَهٌ، وَالْحُدُودُ تُذَرَّ بِالشُّبُهَاتِ. وكذلك لَا يُقَامُ الْحَدُّ مِنْ تَنَاوُلِ النِّهْيِ مِنْ مَاءِ الْعَيْبِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ وَقُدِّفَ بِالزُّبْدِ: الَّذِي أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهِ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ؛ لكونِهِ بَدَارِ الْحَرْبِ أَوْ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ جَهْلَهُ يُغْتَبَرُ عُذْرًا مِنَ الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْحَدِّ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ مُقِيمًا بِدَارِ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَا يُعَذَّرُ بِجهله؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

عَدَمَ اشْتِرَاطِ الْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ: وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ لَيْسَا شَرْطًا فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ؛ فَالْعَبْدُ إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالتَّكَالِيفِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَنَهَى عَنْهَا. إِلَّا فِي بَعْضِ التَّكَالِيفِ الَّتِي يَشُقُّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهَا لِانْشِغَالِهِ بِأَمْرِ سَيِّئٍ، مِثْلُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَمَرَ بِاجْتِنَابِ الْخَمْرِ، وَهَذَا الْأَمْرُ مُوجَّهٌ إِلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهَا، وَيَلْحَقُهُ مِنْ ضَرَرِهَا مَا يَلْحَقُ الْحُرَّ، وَلَيْسَ ثَمَّةُ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ عُقُوبَةَ الْعَبْدِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ عُقُوبَةِ الْحُرِّ، فَيَكُونُ حَدُّهُ عَشْرِينَ جَلْدَةً أَوْ أَرْبَعِينَ: «حَسَبَ الْخِلَافِ فِي تَقْدِيرِ الْعُقُوبَةِ».

وكما لا تُشترط الحرية في إقامة الحد، فإنه لا يُشترط الإسلام كذلك؛ فالكتابيون من اليهود والنصارى الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ويعيشون معهم مواطنين^(١) مثل الأقباط في مصر وكذلك الكتابيون الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة مؤقتة^(٢) مثل الأجانب، هؤلاء يُقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام، لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا. ولأن الخمر مُحَرَّمَةٌ في دينهم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولأنها السيئة وضرتها البالغ في الحياة العامة والخاصة. والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تطله راية الإسلام، ويحتفظ به نظيفاً قوياً متماسكاً، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب، لا من ناحية المسلمين، ولا من ناحية غير المسلمين. وهذا مذهب جمهور الفقهاء وهو الحق الذي لا ينفي العدول عنه. ولكن الأحناف - رضي الله عنهم - رأوا أن الخمر وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الإسلام لها، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها، وإن شربها مباح عندهم. وإنا أمة نتركهم وما يديون. وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين. وعلى فرض تخريمها في كتبهم، فإننا نتركهم، لأنهم لا يدينون بهذا التحريم، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون، لا بمقتضى الحق من حيث هو.

التداوي بالخمر: كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر للعلاج، فلما جاء الإسلام نهاهم عن التداوي بها وحرمة. فقد روى الإمام أحمد، ومسلم وأبو داود، والترمذي عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاها عنها، فقال: «إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ» فقال: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ فَاءٌ». وروى أبو داود، عن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالذَّوَاءَ، فَبَجَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَتَدَاوُوا، وَلَا تَتَدَاوُوا بِحَرَامٍ». وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام اتقاء لبرودة الجو؛ فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً. فقد روى أبو داود أن ذئلم الجميري سأل النبي ﷺ فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بَارِضٌ بَارِدٌ، نُعَالِجُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا، وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا مِنْ هَذَا الْقَمْحِ نَقْوِي بِهِ عَلَى أَعْمَالِنَا وَعَلَى بَرَدِنَا؟»

قال رسول الله: «هَلْ يُسَكَّرُ؟» قال: نَعَمْ. قال: «فَاجْتَنِبُوهُ». قال: إِنَّ النَّاسَ غَيْرُ تَارِكِيهِ. قال: «فَإِنْ لَمْ يَتْرُكُوهُ فَقَاتِلُوهُمْ». وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر بشرط عدم وجود

(٢) يسمى هؤلاء بالمستأمنين بالتعبير الفقهي.

(١) يسمى هؤلاء بالمذميين بالتعبير الفقهي.

دَوَاءٍ مِنَ الْحَلَالِ يَقُومُ مَقَامَ الْحَرَامِ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ الْمُتَدَاوِي بِهِ اللَّذَّةَ وَالنَّشْوَةَ، وَلَا يَتَجَاوَزَ مِقْدَارَ مَا يَحْدُدُهُ الطَّبِيبُ، كَمَا أَجَازُوا تَنَاوُلَ الْخَمْرِ فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ. وَمَثَلُ الْفَقْهَاءِ لَذَلِكَ بِمَنْ غَصَّ بِلُقْمَةٍ فَكَادَ يَخْتَنُقُ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُسَبِّغُهَا بِهِ سِوَى الْخَمْرِ. أَوْ مَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ مِنَ الْبَرْدِ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَذْفَعُ بِهِ هَذَا الْهَلَاكَ غَيْرَ كُوبٍ أَوْ جُرْعَةٍ مِنْ خَمْرٍ. أَوْ مَنْ أَصَابَتْهُ أِزْمَةٌ قَلْبِيَّةٌ وَكَادَ يَمُوتُ. فَعَلِمَ أَوْ أَخْبَرَهُ الطَّبِيبُ بِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مَا يَذْفَعُ بِهِ الْخَطَرَ سِوَى شُرْبِ مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْخَمْرِ. فَهَذَا مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ الَّتِي تُبَيِّحُ الْمَخْطُورَاتِ.

حُدُ الزَّنى

١- دَعَا الْإِسْلَامُ إِلَى الزَّوْاجِ وَحَبَّبَ فِيهِ، لِأَنَّهُ هُوَ أَسْلَمُ طَرِيقَةٍ لَتَضْرِيفِ الْغَرِيزَةِ الْجِنْسِيَّةِ، وَهُوَ الْوَسِيلَةُ الْمُثَلَّى لِإِخْرَاجِ سُلَالَةٍ يَقُومُ عَلَى تَرْبِيَّتِهَا الزَّوْجَانِ وَيَتَعَهَّدَانِهَا بِالرَّعَايَةِ، وَغَرْسِ عَوَاطِفِ الْحُبِّ وَالْوَدِّ، وَالطَّبِيبَةِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالنِّزَاقَةِ، وَالشَّرَفِ، وَالْإِبَاءِ، وَعِزَّةِ النَّفْسِ. وَلَكِي تَسْتَطِيعَ هَذِهِ السُّلَالَةُ أَنْ تَنْهَضَ بِتَبَعَاتِهَا، وَتُسَهِّمَ بِجُهِودِهَا فِي تَرْقِيَةِ الْحَيَاةِ وَإِعْلَالِهَا.

٢- وَكَمَا وَضَعَ الطَّرِيقَةُ الْمُثَلَّى لَتَضْرِيفِ الْغَرِيزَةِ، مَنَعَ مِنْ أَيِّ تَعَصُّفٍ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمَشْرُوعِ، وَخَطَرَ إِثَارَةِ الْغَرِيزَةِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ مِنَ الْوَسَائِلِ، حَتَّى لَا تَتَحَرَّفَ عَنِ الْمَنْهَجِ الْمَرْسُومِ. فَتَهْنُ عَنْ الْإِخْتِلَاطِ، وَالرَّفْصِ، وَالصُّورِ الْمَثِيرَةِ، وَالْغِنَاءِ الْفَاحِشِ، وَالنَّظَرِ الْمُرِيبِ، وَكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُشِيرَ الْغَرِيزَةَ أَوْ يَدْعُوَ إِلَى الْفُحْشِ حَتَّى لَا تَسْرُبَ عَوَامِلُ الضَّعْفِ فِي الْبَيْتِ، وَالْإِنْحِلَالِ فِي الْأُسْرَةِ.

٣- وَاعْتَبِرَ الزَّنى جَرِيمَةً قَانُونِيَّةً تَسْتَحِقُّ أَقْصَى الْعُقُوبَةِ لِأَنَّهُ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، وَمُفْضٍ إِلَى الْكَثِيرِ مِنَ الشُّرُورِ وَالْجَرَائِمِ. فَالْعَلَقَاتُ الْخَلِيعَةُ وَالِاتِّصَالُ الْجِنْسِيُّ غَيْرُ الْمَشْرُوعِ، بِمَا يَهْتَدُ الْمَجْتَمَعُ بِالْفَنَاءِ وَالْانْقِرَاضِ فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ مِنَ الرِّذَائِلِ الْمُحَقَّرَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(١).

٤- لِأَنَّهُ سَبَبٌ مُبَاشَرٌ فِي انْتِشَارِ الْأَمْرَاضِ الْخَطِيرَةِ الَّتِي تَفْتَكُ بِالْأَبْدَانِ، وَتَسْتَقِلُّ بِالْوَرَاثَةِ مِنَ الْآبَاءِ إِلَى الْأَبْنَاءِ، وَأَبْنَاءِ الْأَبْنَاءِ، كَالزُّهْرِيِّ، وَالسَّيْلَانِ، وَالْقَرْخَةِ.

٥- وَهُوَ أَحَدُ أَسْبَابِ جَرِيمَةِ الْقَتْلِ إِذْ أَنَّ الْغَيْرَةَ طَبِيعِيَّةً فِي الْإِنْسَانِ، وَقَلَمَا يَرْضَى الرَّجُلُ الْكَرِيمُ، أَوْ الْمَرَأَةُ الْعَفِيفَةُ بِالْإِنْجِرَافِ الْجِنْسِيِّ، بَلْ إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَجِدُ وَسِيلَةً يَغْيِلُ بِهَا الْعَارَ الَّذِي يَلْحَقُهُ وَيَلْحَقُ أَهْلَهُ إِلَّا النَّمَّ.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٢، والمعنى: لا تفعلوا ما يقرب إلى الزنى، كالنظرة الفاحشة، واللمس، والقبلة، فالآية تنهى عن مقلعات الزنى، وإذا كانت مقلعاته محرمة فهو من باب أولى.

٦- والزَّنى يُفْسِدُ نِظامَ الْبَيْتِ، وَيَهْزُ كَيَانَ الْأُسْرَةِ وَيَقْطَعُ الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ، وَيَعْرِضُ الْأَوْلَادَ لِسُوءِ التَّرْبِيَةِ مِمَّا يَتَسَبَّبُ عَنْهُ: التَّشَرُّدُ، وَالْانْحِرَافُ، وَالْجَرِيمَةُ.

٧- وفي الزَّنى ضَيَاعُ النَّسَبِ، وَتَمْلِكُ الْأَمْوَالُ لِغَيْرِ أَرْبَابِهَا عِنْدَ التَّوَارِثِ.

٨- وفيه تَغْرِيرٌ بِالزَّوْجِ: إِذْ أَنَّ الزَّنى قَدْ يَنْشُجُ عَنْهُ الْحَمْلُ، فَيَقُومُ الرَّجُلُ بِتَرْبِيَةِ غَيْرِ ابْنِهِ.

٩- إِنَّ الزَّنى عِلَاقَةٌ مُؤَقَّتَةٌ لَا تَبِعَةٌ وَرَاءَهَا، فَهُوَ عَمَلِيَّةٌ حَيَوَانِيَّةٌ بَخْتَةٌ يَنْأَى عَنْهَا الْإِنْسَانُ الشَّرِيفُ. وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ عِلْمِيًّا ثُبُوتًا لَا مَجَالَ لِلشَّكِّ فِيهِ عِظَمُ ضَرَرِ الزَّنى، وَأَنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لِلْفُسَادِ وَانْحِطَاطِ الْأَدَابِ، وَمُورِثِ لِقَتْلِ الْأَدْوَاءِ، وَمُرْوَجٍ لِلْعُزُوبَةِ وَاتِّخَاذِ الْحَدِيثَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَكْبَرَ بَاعِثٍ عَلَى التَّرَفِّ وَالسَّرَفِ وَالْعُهْرِ وَالْفُجُورِ. لِهَذَا كُلِّهِ وَغَيْرِهِ جَعَلَ الْإِسْلَامُ عِقَابَ الزَّنى أَقْسَى عِقَابٍ. وَإِذَا كَانَتْ الْعُقُوبَةُ تَبْذُو قَاسِيَةً، فَإِنَّ أَثَارَ الْجَرِيمَةِ الْمَتَرَبِّتَةِ عَلَيْهَا أَشَدُّ ضَرَرًا عَلَى الْمَجْتَمَعِ. وَالْإِسْلَامُ يَوَازُنُ بَيْنَ الضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَذْنِبِ، وَالضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَجْتَمَعِ، وَيَقْضِي بِارْتِكَابِ أَخْفِ الضَّرَرَيْنِ، وَهَذِهِ هِيَ الْعَدَالَةُ. وَلَا شَكَّ أَنَّ ضَرَرَ عِقَابِ الزَّانِي لَا تُوزَنُ بِالضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَجْتَمَعِ مِنْ إِفْسَاءِ الزَّنى، وَرَوَاجِ الْمُتَكَبَّرِ، وَإِسْاعَةِ الْفُحْشِ وَالْفُجُورِ. إِنَّ عِقَابَ الزَّنى إِذَا كَانَ يُضَارُّ بِهَا الْمُجْرِمُ نَفْسُهُ، فَإِنَّ فِي تَنْفِيزِهَا حِفْظَ النُّفُوسِ، وَصِيَانَةَ الْأَعْرَاضِ، وَحِمَايَةَ الْأَسْرِ، الَّتِي هِيَ اللَّيِّنَاتُ الْأُولَى فِي بِنَاءِ الْمَجْتَمَعِ، وَبِصِلَاحِهَا يَصْلُحُ وَيُقَسَّدُ.

إِنَّ الْأَمَمَ بِأَخْلَاقِهَا الْفَاضِلَةِ، وَبِأَدَابِهَا الْعَالِيَةِ، وَنِظَافَتِهَا مِنَ الرَّجَسِ وَالتَّلَوُّثِ، وَطَهَارَتِهَا مِنَ التَّدَلِّيِ وَالتَّسْفَلِ. عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ - مِنْ جَانِبٍ آخَرَ - كَمَا أَبَاحَ الزَّوْاجَ أَبَاحَ التَّعَدُّ حَتَّى يَكُونَ فِي الْحَلَالِ مَنَدُوحَةً عَلَى الْحَرَامِ، وَلَكِي لَا يَبْقَى عُذْرٌ لِمُقْتَرِفِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ. وَقَدْ احْتِطَّ فِي تَنْفِيزِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ بِقَدْرِ مَا أَخَافَ الزُّنَاةَ وَأَرْهَبَهُمْ، فَمِنْ الْإِحْتِيَاظِ:

١- أَنَّهُ دَرَأَ الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ، فَلَا يَقَامُ حَدٌّ إِلَّا بَعْدَ التَّيَقُّنِ مِنْ وَقْعِ الْجَرِيمَةِ.

٢- وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ عُذُولٍ مِنَ الرِّجَالِ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ، وَلَا شَهَادَةُ الْفَسَقَةِ.

٣- وَأَنَّ يَكُونَ الشُّهُودُ جَمِيعًا رَأَوْا عَمَلِيَّةَ الزَّنى نَفْسَهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَالرِّشَاءِ^(١) فِي الْبَيْرِ، وَهَذَا مِمَّا يَضَعُ ثُبُوتَهُ.

٤ - ولو فُرِضَ أَنَّ ثَلَاثَةً مِنْهُمْ شَهِدُوا بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ، وَشَهِدَ الرَّابِعُ بِخِلَافِ شَهَادَتِهِمْ، أَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ عَنْ شَهَادَتِهِ أُقِيمَ عَلَيْهِمْ حَدُّ الْقَذْفِ. فَهَذَا الْاِحْتِيَاظُ الَّذِي وَضَعَهُ الْإِسْلَامُ فِي إِبْطَالِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ، يَحْتَاجُ يَدْفَعُ ثُبُوتَهَا قَطْعًا. فَهَذِهِ الْعُقُوبَةُ هِيَ إِلَى الْإِرْهَابِ وَالتَّخْوِيفِ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّنْفِيزِ، وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: إِذَا كَانَ الْحَدُّ مِمَّا يَنْدُرُ إِقَامَتُهُ لَتَعَذَّرَ ثُبُوتُ الْأَدْلَةِ، فَلَمَّاذَا إِذْنُ شَرْعُهُ الْإِسْلَامُ؟

والجواب - كما قلنا -: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَاحَظَ قَسْوَةَ الْجَرِيمَةِ وَضَرَاوَتَهَا فَإِنَّهُ يَتَعَمَلُ لَهَا أَلْفَ حِسَابٍ وَحِسَابٍ قَبْلَ أَنْ تُقْتَرَفَ. فَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الزُّجْرِ بِالنَّسْبَةِ لِهَذِهِ الْجَرِيمَةِ الَّتِي تَجِدُ مِنَ الْحَوَافِزِ وَالْبَوَائِغِ مَا يَدْفَعُ إِلَيْهَا، وَلَا سِيَّمًا وَأَنَّ الْغَرِيزَةَ الْجَنَسِيَّةَ مِنْ أَعْنَفِ الْغَرَائِزِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ أَعْنَفَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَمِنْ الْمُنَاسِبِ أَنْ يُوَاجِهَ عُتْفَ الْغَرِيزَةِ عُتْفُ الْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَوَامِلِ الْحَدِّ مِنْ تَوَرُّتِهَا.

التَّدْرِجُ فِي تَحْرِيمِ الزُّنَى: يَرَى كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ تَقْرِيرَ عُقُوبَةِ الزُّنَى كَانَتْ مُتَدَرِّجَةً كَمَا حَدَّثَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَكَمَا حَصَلَ فِي تَشْرِيعِ الصَّيَامِ. فَكَانَتْ عُقُوبَةُ الزُّنَى فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ الْإِذَاءَ بِالتَّؤْيِخِ وَالتَّغْيِيفِ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ فَقَاذُوهُمْ فَاِنْ تَابَا وَاصْلَحَا فَاعْرِضُوْا عَنْهُمْ﴾ (١). ثُمَّ تَدْرَجُ الْحُكْمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْحَبْسِ فِي الْبُيُوتِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيْكُمُ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَاِنْ شَهِدُوا فَاَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيْنَهُنَّ الْمَوْتُ اَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيْلًا﴾ (٢). ثُمَّ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ، وَجَعَلَ اللَّهُ السَّبِيلَ، فَجَعَلَ عُقُوبَةَ الزَّانِي الْبَكْرِ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَرَجَمَ الثَّيِّبَ حَتَّى يَمُوتَ. وَكَانَ هَذَا التَّدْرِيجُ لِيُزَيِّقِيَ بِالْمَجْتَمَعِ، وَيَأْخُذَ بِهِ فِي رِفْقٍ وَهَوَادَةٍ إِلَى الْعَفَافِ وَالطُّهْرِ، وَحَتَّى لَا يَشُقَّ عَلَى النَّاسِ هَذَا الْإِنْتِقَالُ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِمْ فِي الدِّينِ حَرْجٌ، وَاسْتَدَلُّوا لِهَذَا بِحَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفْءِي سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَنَرَى أَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّ آيَتِي النِّسَاءِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ تَتَخَدَّثَانِ عَنْ حُكْمِ السَّخَاقِ وَاللُّوَاطِ، وَحُكْمَهُمَا يَخْتَلِفُ عَنْ حُكْمِ الزُّنَى الْمَقْرَّرِ فِي سُورَةِ النُّورِ.

فَالْآيَةُ الْأُولَى فِي السَّخَاقِ: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيْكُمُ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَاِنْ شَهِدُوا فَاَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيْنَهُنَّ الْمَوْتُ اَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيْلًا﴾ (٣).

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: ١٦.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: ١٥.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: ١٥.

وَالْقَائِيَةُ فِي اللِّوَاطِ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِنْ نَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾^(١).

١- أي والنساء اللاتي يأتين الفاحشة وهي: السحاق الذي تفعله المرأة مع المرأة فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم؛ فإن شهدوا فاحبسوهن في البيوت، بأن توضع المرأة وخذها بعيدة عن مكان تساجفها، حتى تموت أو يجعل الله لهن سبيلاً إلى الخروج بالثبوت أو الزواج المغني عن المساقفة.

٢- والرجلان اللذان يأتيان الفاحشة - وهي اللواط - فأذوهما بعد ثبوت ذلك بالشهادة أيضاً، فإن تابا قبل إيدائهما بإقامة الحد عليهما، فإن نديما وأصلحاً كل أعمالهما وطهراً نفسيهما فأعرضوا عنهما بالكف عن إقامة الحد عليهما.

الزنى الموجب للحد: إن كل اتصال جنسي قائم على أساس غير شرعي يُعتبر زنى تترتب عليه العقوبة المقررة من حيث إنه جريمة من الجرائم التي خلدت عقوباتها. ويتحقق الزنى الموجب للحد بتفسيب الحشفة^(٢) - أو قذرها من مقطوعها - في فرج محرم^(٣)، فمشتتهى بالطبع^(٤)، من غير شبهة نكاح^(٥)، ولو لم يكن معه إنزال. فإذا كان الاستمتاع بالمرأة الأجنبية فيما دون الفرج، فإن ذلك لا يوجب الحد المقرر لعقوبة الزنى، وإن اقتضى التعزير. فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني عالجت امرأة من أقصى المدينة فاصبت منها، دون أن أمسها، فأننا هذا، فأقيم علي ما شئت، فقال عمر: سترك الله لو سترت نفسك، فلم يرز النبي ﷺ شيئاً، فانطلق الرجل، فأتبعه النبي ﷺ رجلاً، فدعاه، فتلاً عليه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَ لِلذَّكْرِينَ﴾^(٦). فقال له رجل من القوم: يا رسول الله أله خاصة، أم للناس عامة؟ فقال: وللناس عامة. رواه مسلم وأبو داود والترمذي.

أقسام الزناة: الزاني إما أن يكون بكراً، أو مخصناً. ولكل منهما حكم يخصه.

حد البكر: اتفق الفقهاء على أن البكر الحر إذا زنى فإنه يُجلد مائة جلدة، سواء في ذلك

(١) سورة النساء، الآية: ١٦.

(٢) الحشفة: رأس الذكر.

(٣) بخلاف فرج الزوجة فإنه حلال.

(٤) فتخرج فروج الحيوانات.

(٥) فالجماع الذي يحدث بسبب النكاح الذي فيه شبهة لا حد فيه.

(٦) سورة هود، الآية: ١١٤.

الرجال والنساء لقول الله سبحانه في سورة النور^(١): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ^(٢) فِي دِينِ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

الجمع بين الجلد والتغريب: والفقهاء، وإن اختلفوا على وجوب الجلد^(٤)، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه:

١ - قال الشافعي وأحمد: يُجمع إلى الجلد التغريب مدة عام، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله.. وقال الخصم الآخر - وهو أقره منه: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، واثبت لي، فقال رسول الله ﷺ: «قل» - قال: إن ابني كان عسيفاً^(٥) على هذا فزني بامرأته، وإنني أخبرت أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة - فسألت أهل العلم: فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن علي امرأة هذا الرجم. فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله - الوليدة والغنم رد عليك. وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام - واغد يا أنيس درجلاً، من أسلم، إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». قال: فعدا عليها فاعترفت؛ فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت. وروى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يخصن ينفي عام وإقامة الحد عليه. وأخرج مسلم عن عبادة بن الصامت، أن الرسول ﷺ قال: «خذوا عني... خذوا عني... قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»^(٦).

(١) سورة النور، الآية: ٢.

(٢) في هذا نهي عن تعطيل الحدود، وقيل: هو نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به.

(٣) قيل: يجب حضور ثلاثة فأكثر، وقيل أربعة بعد شهود الزنى. وقال أبو حنيفة: الإمام والشهود إن ثبت الحد بالشهود.

(٤) الجلد مأخوذ من جلد الإنسان، وهو الضرب الذي يصل إلى جلده.

(٥) عسيفاً: أجيراً.

(٦) قال الخطابي: «واختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام، ووجه ترتيبه على الآية» وهل هو ناسخ للآية أو مبين لها. فذهب بعضهم إلى النسخ، وهذا قول من يرى نسخ الكتاب بالسنّة.

وقال آخرون: بل هو مبين للحكم الموعود بيانه في الآية، فكانه قال عقوبتهن الحبس إلى أن يجعل الله لهن سبيلاً، فوقع الأمر بحبسهن إلى غاية، فلما انتهت مدة الحبس، وحان وقت مجيء السبيل، قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني... خذوا عني» إلى آخره تفسيراً للسبيل وبيانه، ولم يكن ذلك ابتداء حكم منه، وإنما هو بيان أمر كان ذكر السبيل منظوماً عليه، فأبان المبهم منه، وفصل المجهول من لفظه، فكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالسنّة. وهذا أصوب القولين. والله أعلم.

وَقَدْ أَخَذَ بِالْتَّغْرِيبِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ - وَلَمْ يُنَكِّرُوهُ أَحَدٌ فَالْصُّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غُرِبَ إِلَى فَذَكْ - وَالْفَارُوقُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الشَّامِ - وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مِصْرَ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْبَصْرَةِ. وَالشَّافِعِيُّ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا تَزْيِيبَ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالتَّغْرِيبِ فَيَقْدُمُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَاشْتَرَطَ فِي التَّغْرِيبِ أَنْ يَكُونَ إِلَى مَسَافَةٍ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْإِيْحَاشُ عَنْ أَهْلِهِ وَوَطَنِهِ، وَمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فِي حُكْمِ الْحَضَرِ، فَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ تَغْرِيبَهُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَلَّ. وَإِذَا غُرِبَتْ الْمَرْأَةُ، فَإِنَّهَا لَا تُغْرَبُ إِلَّا بِمَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ فَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِأَجْرَةٍ لَزِمَتْ، وَتَكُونُ مِنْ مَالِهَا.

٢ - وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يَجِبُ تَغْرِيبُ الْبِكْرِ الْحُرِّ الزَّانِي، دُونَ الْمَرْأَةِ الْبَكْرِ الْحُرَّةِ الزَّانِيَةِ، فَإِنَّهَا لَا تُغْرَبُ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ.

٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُضْمُّ إِلَى الْجَلْدِ التَّغْرِيبُ إِلَّا أَنْ يَرَى الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً، فَيَغْرِيبُهَا عَلَى قَدَرٍ مَا يَرَى.

حَدُّ الْمُخْصَنِ: وَأَمَّا الْمُخْصَنِ الثَّبْتُ فَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجوبِ رَجْمِهِ ^(١) إِذَا زَنَى حَتَّى يَمُوتَ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً. وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ. فَرَدَّدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ. دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟»... قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ أُخْصِنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ فِيَوْمَ رَجْمِهِ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى. فَلَمَّا أَزْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَانَ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ مَرَّةً، وَأَنَّ الْجَوَابَ يَنْتَعَمُ لِإِقْرَارِهِ.

٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، وَرَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ طَالَ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيُضِلُّونَ بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا كَانَ مُخْصَنًا، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ حَمْلًا أَوْ اعْتِرَافًا، وَإِيمَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ فِي

(١) الرجم: أصله الرمي بالحجارة، وهي الحجارة الضخام وكل رجم في القرآن معناه القتل.

كتاب الله تعالى لكتبتهما». رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً. وفي نيل الأوطار: أمّا الرجم فهو مُجمَع عليه، وحكى في البحر عن الخوارج أنّه غير واجب، وكذلك حكاه عنهم أيضاً ابن العربي. وحكاه أيضاً عن بعض المعتزلة كالنظام وأصحابه ولا مستند لهم إلا أنّه لم يُذكر في القرآن، وهذا باطل.

فإنّه قد ثبت بالشئ المتواترة المجمع عليها هو. وأيضاً ثابت بنص القرآن. لحديث عمر عند الجماعة أنّه قال: كَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيَةُ الرِّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَوَعَيْتَاهَا، وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَعْنَا بَعْدَهُ. وَنَسَخَ الثَّلَاوَةُ لَا يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ الْحُكْمِ، كَمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتَّيْمِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ خَالَتِهِ الْعَجْمَاءِ: أَنَّ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ بِمَا قَضَيْتَا مِنَ اللَّذَّةِ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ بِلَفْظٍ: «كَانَتْ سُورَةُ الْأَحْزَابِ تُؤَاوِي سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَكَانَ فِيهَا آيَةُ «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ» إلخ الحديث.

شروط الإحصان^(١)

يُشْتَرَطُ فِي الْمُحْصَنِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١ - التَّكْلِيفُ: أَيُّ أَنْ يَكُونَ الْوَاطِئُ عَاقِلًا بَالِغًا، فَلَوْ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا فَإِنَّهُ لَا يُحَدُّ، وَلَكِنْ يُعَزَّرُ.

٢ - الْحُرِّيَّةُ: فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَلَا رَجَمَ عَلَيْهِمَا لِقَوْلِ اللَّهِ شُبْحَانَهُ فِي حَدِّ الْإِمَاءِ: ﴿إِنْ أَنْتَ بِفَاحِشَةٍ فَلَتَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢). وَالرَّجْمُ لَا يَنْجِزُ.

٣ - الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ: أَيُّ أَنْ يَكُونَ الْوَاطِئُ قَدْ سَبَقَ لَهُ أَنْ تَزُوجَ زَوْجًا صَحِيحًا وَوَطْأً فِيهِ وَلَوْ لَمْ يُنْزَلْ. وَلَوْ كَانَ فِي خَيْضٍ أَوْ إِحْرَامٍ يَكْفِي، فَإِنْ كَانَ الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ فَإِنَّهُ لَا يَخْضُلُ بِهِ الْإِحْصَانُ وَلَا يَلْزَمُ بَقَاءُ الزَّوْاجِ لِبَقَاءِ صِفَةِ الْإِحْصَانِ، فَلَوْ تَزَوَّجَ مَرَّةً زَوْجًا

(١) الإحصان يأتي في القرآن بمعنى الحرية: ﴿فَلَتَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (سورة النساء) أي الحرائر، ويأتي بمعنى العفة. ﴿وَالَّذِينَ يَرْتُوبُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ (سورة النور) أي العفيفات ويأتي بمعنى الزوج ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (سورة النساء) أي المتزوجات ويأتي بمعنى الوطء ﴿لَتُحْمِلُنَّ﴾ غير مُسَفِّحِينَ.

والاصل في اللغة: المنع، ومنه: ﴿لَتُحْمِلُنَّ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ وأخذ منه الحصن وورد في الشرع بمعنى: الإسلام وبمعنى: البلوغ وبمعنى: العقل.

(٢) سورة النساء، الآية ٢٥.

صحيحاً، ودخل بزوجه، ثم انتهت العلاقة الزوجية. ثُمَّ زَنَى وَهُوَ غَيْرُ مَتْرُوجٍ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ، ثُمَّ طَلَّقَتْ فَزَنَتْ بَعْدَ طَلَاقِهَا، فَإِنَّهَا مُخَصَّنَةٌ وَتُرْجَمُ.

المُسْلِمُ وَالْكَافِرُ فِي الْحَدِّ سَوَاءٌ: وَكَمَا يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا ثَبَتَ مِنْهُ الزَّانِي فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الذَّمِّيِّ وَالْمُزَنِّدِ، لِأَنَّ الذَّمِّيَّ قَدْ تَزَمَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي تَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ زَنَيَا وَكَانَا مُخَصَّنَيْنِ. وَأَمَّا الْمُزَنِّدُ فَإِنَّ جِرْيَانَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ تَشْمَلُهُ، وَلَا يُخْرِجُهُ الْارْتِدَادُ عَنْ تَنْفِيدِهَا عَلَيْهِ. عَنْ ابْنِ عُمرَ: «أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ قَدْ زَنَيَا. فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟» فَقَالُوا: تُسْحَمُ وَجُوهُهُمَا وَيُخْرَيَانِ. قَالَ: «كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرُّجْمَ، فَأَتُوا بِالتُّورَةِ فَانْطَلَوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ». وَجَاؤُوا بِقَارِيءٍ لَهُمْ قَقْرًا حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: ازْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ تَلُوحُ. فَقَالَ - أَوْ قَالُوا - يَا مُحَمَّدُ: «إِنَّ فِيهَا الرُّجْمَ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَتَكَاثَمُهُ بَيْنَنَا» فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَمَا. قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَخْتَأُ عَلَيْهَا يَقْبِهَا الْحَجَارَةَ بِنَفْسِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ: «بِقَارِيءٍ لَهُمْ أَغْوَرٌ يُقَالُ لَهُ ابْنُ صُورِيَا».

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَشْلَمَ وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ ^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «مُرُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَهُودِيٍّ مُحْتَمٍ مَجْلُودٍ فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: «أَهْكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟» قَالُوا: نَعَمْ فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عِلْمَائِهِمْ فَقَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التُّورَةَ عَلَى مُوسَى، أَهْكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟... قَالَ: لَا... وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أُخِيرَكَ بِحَدِّ الرُّجْمِ. وَلَكِنْ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، وَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرْكِنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقْمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ. فَقُلْنَا: تَعَالَوْا لِنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ، فَجَعَلْنَا التَّخْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرُّجْمِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَخِيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوه». فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوَيْسَتْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ ^(٢).

يقولون: اتُّوا مُحَمَّدًا، فَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالتَّخْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالرُّجْمِ فَاحْذَرُوا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ^(٣).

(١) فإن قيل كيف رجم اليهوديان، هل رجما بالبيئة أو الإقرار. قال النووي: الظاهر أنه بالإقرار.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١). ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢). قال: هي في الكُفَّارِ كُلِّهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣).

رَأَى الْفُقَهَاءُ: حَكَمَ صَاحِبُ الْبَحْرِ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يُجْلَدُ الْحَزْبِيُّ. وَأَمَّا الرَّجْمُ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَالْقَاسِمِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُرْجَمُ الْمُحْصَنُ مِنَ الْكُفَّارِ إِذَا كَانَ بِالْغَا، عَاقِلًا، حُرًّا، وَكَانَ أَصَابَ نِكَاحًا صَحِيحًا فِي اعْتِقَادِهِ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٌ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالنَّاصِرُ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى: إِلَى أَنَّهُ يُجْلَدُ وَلَا يُرْجَمُ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ فِي الْإِحْصَانِ عِنْدَهُمْ. وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْيَهُودِيِّينَ إِنَّمَا كَانَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ الَّتِي يَدِينُ بِهَا الْيَهُودُ. وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى: وَالذَّمُّ كَالْحَرْبِ فِي الْخِلَافِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا خَدُّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ فَذَهَبَ الْعِثْرَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ إِلَى أَنَّهُ يُحْدُ وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْدُ. وَقَدْ بَالَعَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَنَقَلَ الْإِتْفَاقَ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْإِحْصَانِ الْمَوْجِبَ لِلرَّجْمِ هُوَ الْإِسْلَامُ. وَتُعَقَّبُ بَأَنَّ الشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ لَا يَشْتَرِطَانِ ذَلِكَ. وَمِنْ جُمْلَةٍ مَنْ قَالَ بَأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ: رَبِيعَةُ - شَيْخُ مَالِكٍ - وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ^(٤).

الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ: ذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَمَنْ التَّابِعِينَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: إِلَى أَنَّ الْمُحْصَنَ يُجْلَدُ مِائَةً جَلْدَةً، ثُمَّ يُرْجَمُ حَتَّى يَمُوتَ فَيُجْمَعُ لَهُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ. وَاسْتَدْلُوا بِمَا رَوَاهُ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ. وَعَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَّهُ جَلَدَ شَرَاخَةَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَجْلَدُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَرْجُمُهَا بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٧.

(٣) نص خاص يحكم الرجم في التوراة، جاء في سفر التثنية: «إِذَا وَجَدَ رَجُلٌ مُضْطَجِعًا مَعَ امْرَأَةٍ زَوْجَةٍ بَعْلٍ يَقْتُلُ الْاِثْنَانِ. الرَّجُلَ الْمُضْطَجِعَ مَعَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ فَيَنْزِعُ الشَّرَّ مِنْ إِسْرَائِيلَ. وَإِذَا كَانَتْ فَتَاةٌ عَذْرَاءٌ مَخْطُوبَةً لِرَجُلٍ، فَوَجَدَهَا رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاضْطَجَعَ مَعَهَا، فَأَخْرَجُوهُمَا كِلَيْهِمَا مِنَ الْمَدِينَةِ وَارْجَمُوهُمَا بِالْحِجَارَةِ، حَتَّى يَمُوتَا، الْفَتَاةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ تَصْرُخْ فِي الْمَدِينَةِ، وَالرَّجُلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَذَلَّ امْرَأَةَ صَاحِبِهِ؛ فَيَتَرَعَّ الشَّرُّ مِنَ الْمَدِينَةِ».

هذا نص التوراة، ولم يأت في الإنجيل ما يعارضها وهي واجبة على النصارى بحكم أن ما في العهد القديم - وهو التوراة - حجة على النصارى إذا لم يكن في العهد الجديد - والإنجيل - ما يخالفها. من كتاب فلسفة العقوبة.

(٤) نيل الأوطار.

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لَا يَجْتَمِعُ الْجَلْدُ وَالرَّجْمُ عَلَيْهِمَا وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ الرَّجْمُ خَاصَّةً. وعن أحمد: روايتان: إحداهما: يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا. وهي أظهر الروايتين واختارهما الخرقي. والأخرى: لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ - واختارها ابن حامد. واستدلوا بأن النبي ﷺ رَجِمَ مَاعِزاً وَالْعَامِئَةَ وَالْيَهُودِيَّينَ وَلَمْ يَجْلَدْ واحداً مِنْهُمَا.

وقال لأتيسر الأسلمي: «إِنِ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا» ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الأمرين، لأن أبا هريرة قد رواه - وهو متأخر في الإسلام - فيكون ناسخاً لما سبق من الحديثين - الجلد والرجم - ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهما ولم يجمعاً بين الجلد والرجم. ويرى الشيخ الدفلاوي عَدَمَ التَّعَارُضِ، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ؛ وإِنَّمَا الْأَمْرُ يُقَوِّضُ إِلَى الْحَاكِمِ قال: الظاهر عندي أنه يجوز للإمام «الحاكم» أن يجمع بين الجلد والرجم، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يقتصَرَ على الرَّجْمِ، لاقتصار النبي ﷺ عليه. والجكمة في ذلك، أَنَّ الرَّجْمَ عَقُوبَةٌ تَأْتِي عَلَى النَّفْسِ؛ فَاصِلُ الزَّجْرِ الْمَطْلُوبِ حَاصِلٌ بِهِ - وَالْجَلْدُ زِيَادَةُ عُقُوبَةٍ مُرَخَّصٌ فِي تَرْكِهَا، فَهَذَا هُوَ وَجْهُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الرَّجْمِ عِنْدِي.

شُرُوطُ الْحَدِّ: يَشْتَرَطُ فِي إِقَامَةِ حَدِّ الزَّئِي مَا يَلِي:

١- الْعَقْلُ.

٢- الْبُلُوغُ.

٣- الْاِخْتِيَارُ.

٤- الْعِلْمُ بِالتَّحْرِيمِ.

فلا حد على صغير ولا على مجنون، ولا مكره: لِمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ^(١): عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَبِقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ^(٢) وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغْلِلَ». رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين وحسنه الترمذي. وأما العلم بالتحريم فلأن الحد يتبع إقرار الحرام، وهو غير مُقْتَرَفٍ لَهُ، وَدَاجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مَاعِزاً، فَقَالَ لَهُ هَلْ تَدْرِي مَا الزَّئِي؟ وَزَوَّيَ أَنْ جَارِيَةً سَوْدَاءَ رَفَعَتْ إِلَى عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقِيلَ: إِنَّهَا زَنَتْ فَحَفَّقَهَا بِالْذُّرَّةِ حَفَقَاتٍ وَقَالَ: «أَنِي لَكَايَ... زَنَيْتِ؟»

(٢) رفع القلم: كتابة عن عدم التكليف.

(١) ويؤدب تاديباً زاجراً.

(٢) يحتلم: يبلغ.

فَقَالَتْ: مِنْ غَوْشٍ^(١) بَدْرَهْمَيْنِ فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَرَوْنَ؟... وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ. فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَى أَنْ تَرْجُمَهَا. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَرَى بِمِثْلَ مَا رَأَى أَخُوكَ. فَقَالَ عُثْمَانُ: أَرَاهَا تَسْتَسْهَلُ^(٢) بِالَّذِي صَنَعْتَ، لَا تَرَى بِهِ بَأْسًا، وَإِنَّمَا حَدَّ اللَّهُ عَلَى مَنْ عَلِمَ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. فَقَالَ: صَدَقْتَ.

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ يَثْبُتُ الْحَدُّ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: الْإِقْرَارُ، أَوِ الشُّهُودُ.

ثُبُوتُهُ بِالْإِقْرَارِ: أَمَّا الْإِقْرَارُ فَهُوَ كَمَا يَقُولُونَ «سَيِّدُ الْأَدِلَّةِ»، وَقَدْ أَخَذَ الرَّسُولُ ﷺ بِاعْتِرَافِ مَا عَزَرَ وَالْعَامِدِيَّةِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ مَرَاتِ الْإِقْرَارِ الَّتِي يُلْزَمُ بِهِ الْحَدُّ. فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ، وَالطَّبْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يَكْفِي فِي لَزُومِ الْحَدِّ اعْتِرَافِهِ بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، لِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَخَذُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا». فَأَعْتَرَفَتْ؛ فَرَجَمَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا. وَعِنْدَ الْأَحْنَفِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَقَارِيرِ أَرْبَعَةِ مَرَّةٍ بَعْدَ مَرَّةٍ فِي مَجَالَسٍ مُتَفَرِّقَةٍ. وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ مِثْلُ الْأَخْنَفِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ الْمَجَالِسَ الْمُتَفَرِّقَةَ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَزْجَعُ.

الرجوع عن الإقرار يُسْقِطُ الْحَدَّ: ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَفِيَّةُ، وَأَحْمَدُ^(٣) إِلَى أَنَّ الرَّجُوعَ عَنِ الْإِقْرَارِ يُسْقِطُ الْحَدَّ لِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ: أَنَّ مَا عَزَا لَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ يَشْتَدُّ فَرُّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحَى^(٤) جَمَلٍ، فَضْرَبَهُ بِهِ، وَضْرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ؟». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. انْتَهَى. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ نَحْوَهُ، وَزَادَ «إِنَّهُ لَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ: يَا قَوْمِ زِدُونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنْ قَوْمِي قَتَلُونِي وَغَرُّونِي مِنْ نَفْسِي، وَأَخْبِرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَاتِلِي، فَلَمْ تَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْتَاهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَرْنَاهُ قَالَ: فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ؟».

مَنْ أَقَرَّ بِزْنَى امْرَأَةٍ فَجَحَدَتْ: إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِزْنَى امْرَأَةٍ مَعِيْنَةً، فَجَحَدَتْ فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَحْدَهُ، وَلَا تُحَدُّ هِيَ، لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى

(١) اسم الرجل الذي زنى بها. والدرهمان: ما أخذ منه.

(٢) أي: أظنها ترى هذا الأمر سهلاً لا بأس به في نظرها.

(٣) وقال مالك: إن رجوع إلى شبهة قبل رجوعه، وإن رجع إلى غير شبهة فقبل: يقبل، وهي الرواية المشهورة عنه، والثانية أنه لا يقبل رجوعه.

(٤) اللحي: عظم الحنك.

النبي ﷺ فقال: إِنَّهُ قَدْ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَاهَا؛ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَرْأَةِ فَدَعَاهَا؛ فَسَأَلَهَا فَأَتَكَرَّتْ، فَحَدَّثَهُ وَتَرَكَهَا. وَهَذَا الْحَدُّ هُوَ حَدُّ الزَّنى الَّذِي أَقْرَبُهُ، لَا حَدَّ قَذْفِ الْمَرْأَةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يُحَدُّ لِلْقَذْفِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ إِنْكَارُهَا شُبْهَةً، وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ بَأَنَّهُ إِنْكَارُهَا لَا يَبْطُلُ إِفْرَازُهُ. وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ، وَمُحَمَّدٌ، وَيُرْوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَحَدُّ لِلزَّنى وَالْقَذْفِ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْرَأَهُ أَنَّ زَنَى بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ فَجَلَدَهُ مِائَةً. وَكَانَ يَكْفُرًا. ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ. فَقَالَتْ: كَذَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ فَجَلَدَهُ حَدَّ الْفِرْيَةِ ثَمَانِينَ^(١).

ثَبُوتُهُ بِالشُّهُودِ: الْاِتِّهَامُ بِالزَّنى سَبِيءُ الْأَثَرِ فِي سُقُوطِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَضِياعِ كِرَامَتَيْهِمَا، وَالْحَاقِ الْعَارِ بِهِمَا وَبِاسْرَتَيْهِمَا وَذُرِّيَّتَيْهِمَا وَلِهَذَا شَدَّدَ الْإِسْلَامُ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ حَتَّى يَسُدَّ السَّبِيلَ عَلَى الَّذِينَ يَتَّهِمُونَ الْأَبْرِيَاءَ - جَزَافًا أَوْ لَادْنَى خَزَازَةً - بِعَارِ الدَّهْرِ وَقَضِيحَةِ الْأَبْدِ؛ فَاشْتَرَطَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّنى الشُّرُوطَ الْآتِيَةَ:

أولاً: أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ أَرْبَعَةً، بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى سَائِرِ الْحَقُوقِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلَّتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَدْحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(٢). وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٣). فَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَمْ تُقْبَلْ.

وَهَلْ يُحَدُّونَ إِذَا شَهِدُوا؟ قَالَ الْأَحْنَفُ، وَمَالِكٌ، وَالرَّاجِحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ: نَعَمْ... لِأَنَّ عَمَرَ حَدِّ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغْيِرَةِ. وَهَم: أَبُو بَكْرَةَ وَنَافِعٌ وَشَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ. وَقِيلَ لَا يُحَدُّونَ حَدَّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُمْ آدَاءُ الشَّهَادَةِ لَا قَذْفُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَرْجُوحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَمَذْهَبِ الظَّاهِرِيَّةِ.

ثانياً: الْبُلُوغُ - لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٤). فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعَامَّةِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا يَمُنُّ تَرْضَى شَهَادَتَهُ - وَلَوْ كَانَتْ حَالُهُ تَمَكُّنُهُ مِنْ آدَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا، وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الثَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ،

(١) قَالَ النَّسَائِيُّ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ بَطُلُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ١٥.

(٣) سُورَةُ النُّورِ، آيَةُ: ٤.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢٨٢.

وَمَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ. وَالصَّبِيُّ لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يَتَوَلَّى حِفْظَ مَالِهِ، فَلَا يَتَوَلَّى الشَّهَادَةَ عَلَى غَيْرِهِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ.

ثالثاً: الْعَقْلُ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَجْنُونٍ وَلَا مَعْتَوٍ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ. وَإِذَا كَانَتْ شَهَادَةُ الصَّبِيِّ لَا تُقْبَلُ لِتَقْصَانِ عَقْلِهِ فَأَوَّلَى الْأَ تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتَوِ.

رابعاً: الْعَدَالَةُ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(١). وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ بَنِي فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا يَجهَلُونَ فَتُصْحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ﴾^(٢).

خامساً: الْإِسْلَامُ. سَوَاءٌ كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِ مُسْلِمٍ. وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْإِمَّةِ.

سادساً: الْمَعَانِيَةُ: أَيُّ أَنْ تَكُونَ بِمَعَانِيَةِ فَرْجِهِ فِي فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءِ فِي الْبِثْرِ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لِمَاعِزٍ: «لَمَلَّكَ قَبْلْتُ، أَوْ حَمَزْتُ، أَوْ نَظَرْتُ؟...» فَقَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَسَأَلَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بِاللُّغْظِ الصَّرِيحِ لَا يُكْتَنَى. قَالَ: نَعَمْ... قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْمَرْوُودُ فِي الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءِ فِي الْبِثْرِ؟»... قَالَ: نَعَمْ... وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الشَّهَادَةِ، كَمَا أُبَيِّحُ لِلطَّبِيبِ وَالْقَابِلَةِ وَنَحْوِهِمَا.

سابعاً: التَّصْرِيحُ: وَأَنْ يَكُونَ التَّصْرِيحُ بِالْإِبْلَاجِ لَا بِالْكُنَايَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

ثامناً: اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ: وَيُرَى جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ بِأَنْ لَا يَخْتَلِفَ فِي الزَّمَانِ وَلَا فِي الْمَكَانِ. فَإِنْ جَاؤُوا مُتَفَرِّقِينَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ. وَيُرَى الشَّافِعِيَّةُ، وَالظَّاهِرِيَّةُ، وَالزَّيْدِيَّةُ، عَدَمَ اشْتِرَاطِ هَذَا الشَّرْطِ. فَإِنْ شَهِدُوا مُجْتَمِعِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ؛ فَإِنَّ شَهَادَتَهُمْ تُقْبَلُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الشُّهُودَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَجْلِسَ، وَلِأَنَّ كُلَّ شَهَادَةٍ مُقْبُولَةٍ تُقْبَلُ إِنْ اتَّفَقَتْ، وَلَوْ تَفَرَّقَتْ فِي مَجَالِسَ، كَسَائِرِ الشَّهَادَاتِ.

تاسعاً: الذُّكُورَةُ: وَيُشْتَرَطُ فِي شُهُودِ الزَّوْنِ أَنْ يَكُونُوا جَمِيعاً مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ. وَيُرَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقْبَلَ فِي الزَّوْنِ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ عَدْلٍ مَكَانَ كُلِّ رَجُلٍ. فَيَكُونُ الشُّهُودُ ثَلَاثَةً رِجَالٍ وَامْرَأَتَيْنِ - أَوْ رَجُلَيْنِ وَأَرْبَعَ نِسْوَةٍ - أَوْ رَجُلًا وَاحِدًا وَسِتَّ نِسْوَةٍ - أَوْ ثَمَانِ نِسْوَةٍ لَا رِجَالَ مَعَهُمْ.

عاشراً: عَدَمُ التَّقَادُمِ: لقولِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَيَّمَا قَوْمٍ شَهِدُوا عَلَى حَدٍّ، لَمْ يَشْهَدُوا عِنْدَ خَضِرَتِهِ فَإِنَّمَا شَهِدُوا عَنْ ضِغْنٍ، وَلَا شَهَادَةً لَهُمْ. فإذا شَهِدَ الشَّهَادَةُ عَلَى حَدٍّ حَادِثِ الزَّمَنِ بَعْدَ أَنْ تَقَادَمَ فَإِنَّ شَهَادَتَهُمْ لَا تُقْبَلُ عِنْدَ الْأَحْنَافِ، وَيَحْتَجُّونَ بِأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا شَهِدَ الْحَادِثَ مُخَيَّرَ بَيْنَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ حِسْبَةً، وَبَيْنَ التَّسْتَرِّ عَلَى الْجَانِبِ، فإذا سَكَتَ عَنِ الْحَادِثِ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْهِ الْعَهْدُ ذَلِكَ بِذَلِكَ عَلَى اخْتِيَارِ جِهَةِ السُّتْرِ، فإذا شَهِدَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الضَّغِينَةَ هِيَ الَّتِي حَمَلَتْهُ عَلَى الشَّهَادَةِ. ومثلُ هذا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؛ لِلتُّهْمَةِ وَالضَّغِينَةِ كَمَا قَالَ عُمَرُ، وَلَمْ يُثَقَّلْ أَنْ أَحَدًا أَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا. وهذا ما لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عُذْرٌ يَمْنَعُ الشَّاهِدَ مِنْ تَأْخِيرِ الشَّهَادَةِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عُذْرٌ ظَاهِرٌ فِي تَأْخِيرِ الشَّهَادَةِ كِبَعْدِ الْمَسَافَةِ عَنْ مَحَلِّ الْقَاضِي. وَكَمَرَضِ الشَّاهِدِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاقِعِ، فَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ حَيْثُ لَا تُبْطَلُ بِالتَّقَادُمِ. وَالْأَحْنَفُ الَّذِينَ قَالُوا بِهَذَا الشَّرْطِ لَمْ يَقْدَرُوا لَهُ أَمْدًا؛ بَلْ قَوَّضُوا الْأَمْرَ لِلْقَاضِي يَقْدَرُهُ تَبَعًا لظُرُوفِ كُلِّ حَالَةٍ لَتَعْدِيرِ التَّوَقُّيْتِ، نَظَرًا لِاخْتِلَافِ الْأَعْدَارِ.

وبعضُ الْأَحْنَفِ قَدَّرَ التَّقَادُمَ بِشَهْرِ، وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَهُ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ. أَمَّا جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالظَّاهِرِيَّةِ وَالشَّيْخَةِ الزَّيْدِيَّةِ، فَإِنَّ التَّقَادُمَ عِنْدَهُمْ لَا يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ مَهْمَا كَانَتْ مَتَاخِرَةً. وَلِلْحَنَابِلَةِ رَأْيَانِ: رَأْيٌ بِمِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَأْيٌ مِثْلُ الْجُمْهُورِ.

هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَخْكُمَ بِعِلْمِهِ؟ يَرَى الظَّاهِرِيَّةُ أَنَّهُ قَرَضٌ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ فِي الدَّمَاءِ، وَالْقِصَاصِ، وَالْأَمْوَالِ، وَالْفُرُوجِ، وَالْحُدُودِ، سِوَاةَ ذَلِكَ قَبْلَ وَلَايَتِهِ أَوْ بَعْدَ وَلَايَتِهِ وَأَقْوَى مَا حَكَمَ بِعِلْمِهِ، لِأَنَّهُ يَقِينُ الْحَقَّ، ثُمَّ بِالْإِفْرَاقِ، ثُمَّ بِالْبَيِّنَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾^(١). وَقَوْلُ الرَّشُولِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فليُصَلِّهِ». فَصَحَّ أَنَّ الْقَاضِيَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِالْقِسْطِ، وَلَيْسَ مِنَ الْقِسْطِ أَنْ يَتْرَكَ الظَّالِمَ عَلَى ظُلْمِهِ لَا يُغَيِّرُهُ، وَصَحَّ أَنْ قَرَضًا عَلَى الْقَاضِي أَنْ يُغَيِّرَ كُلَّ مُنْكَرٍ عِلْمُهُ بِهِ، وَأَنْ يُعْطِيَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَإِلَّا فَهُوَ ظَالِمٌ. وَأَمَّا جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه «لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ لَمْ أَخْذُهُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عِنْدِي». وَلِأَنَّ الْقَاضِيَّ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْرَادِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا شَهِدَهُ مَا لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ. وَلَوْ رَمَى الْقَاضِي زَانِيًا بِمَا شَهِدَهُ مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ عَلَى مَا يَقُولُ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ لَكَانَ قَاضِيًا يَلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ، وَإِذَا كَانَ قَدْ خَرَّمَ عَلَى الْقَاضِي التُّطْلُقُ بِمَا يَعْلَمُ،

قَاوَلِي أَنْ يَحْرَمَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَصْلُ هَذَا الرَّأْيِ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(١).

هَلْ يَثْبُتُ الْحَدُّ بِالْحَبْلِ؟ ذهب الجمهور إلى أن مَجْرَدَ الْحَبْلِ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحَدُّ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ أَوْ الْبَيِّنَةِ، وَاسْتَدْلُوا عَلَى هَذَا بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَرَمِ الْحُدُودِ بِالشَّبَهَاتِ. وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ لَامْرَأَةٍ حُبْلَى: اسْتَكْرِهَتْ؟ قَالَتْ: لَا... قَالَ: فَلَعَلَّ رَجُلًا أَتَاكَ فِي نَوْمِكَ... قَالُوا: وَزَوَى الْأَثْبَاتُ عَنْ عَمَرٍ أَنَّهُ قَبْلَ قَوْلِ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ أَنَّهَا ثَقِيلَةُ النَّوْمِ، وَأَنَّ رَجُلًا طَرَفَهَا وَلَمْ تَذَرِ مِنْهُ بَعْدُ. وَأَمَّا مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ فَقَالُوا: إِذَا حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا زَوْجٌ وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا أَكْرِهَتْ فَلِئِنَّهَا تَحْدُ قَالُوا: فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِكْرَاهَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِأَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى اسْتِكْرَاهِهَا، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ بِكَرٍّ قَتَاتِيٍّ وَهِيَ تُذَمِّي، أَوْ تَقْضِخَ نَفْسَهَا بِأَثَرِ الْاسْتِكْرَاهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا ادَّعَتْ الزَّوْجِيَّةَ؛ فَإِنَّ دَعْوَاهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا أَنْ تُقِيمَ عَلَى ذَلِكَ الْبَيِّنَةَ. وَاسْتَدْلُوا لِمَذْهَبِهِمْ بِقَوْلِ عُمَرَ: الرَّجْمُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا كَانَ مُحَصَّنًا: إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُ، أَوْ الْحَمْلَ، أَوْ الْاعْتِرَافَ. وَقَالَ عَلِيٌّ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الزَّانِيَّ زَيْنَانَ: زَنَى سِرًّا وَزَنَى عَلَانِيَةً. فَرَزْنَى السِّرِّ أَنْ يَشْهَدَ الشَّهَوْدُ. فَيَكُونُ الشَّهَوْدُ أَوَّلَ مَنْ يَزِمِي. وَزَنَى الْعِلَانِيَّةُ أَنْ يَظْهَرَ الْحَبْلُ، وَالْاعْتِرَافُ». قَالُوا: هَذَا قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا.

سُقُوطُ الْحَدِّ بِظُهُورِ مَا يَقْطَعُ بِالْبَرَاءَةِ: إِذَا ظَهَرَ بِالْمَرْأَةِ أَوْ بِالرَّجُلِ مَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمَا زَنًى؛ كَأَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ عَذْرَاءً لَمْ تُفْضْ بِكَارِثَتِهَا أَوْ رَتْقَاءَ مَسْدُودَةِ الْفَرْجِ، أَوْ يَكُونَ الرَّجُلُ مَجْبُوبًا أَوْ عَيْنًا سَقَطَ الْحَدُّ. وَقَدْ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا لِقَتْلِ رَجُلٍ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى إِحْدَى النِّسَاءِ؛ فَذَهَبَ فَوَجَدَهُ يَغْتَسِلُ فِي مَاءٍ فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ فَأَخْرَجَهُ مِنَ الْمَاءِ لِيَقْتُلَهُ؛ فَرَأَاهُ مَجْبُوبًا؛ فَتَرَكَهُ وَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ.

الْوَلَدُ يَأْتِي لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ: إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مُذْ تَزَوَّجَتْ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: بَلَغَنِي أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ أَتَى بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٢). وَقَالَ: ﴿وَالْوِلْدَانُ يَرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٣). فَالْحَمْلُ يَكُونُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا؛ فَبَعَثَ عُثْمَانُ فِي أَثَرِهَا فَوَجَدَهَا قَدْ رُجِمَتْ.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(١) سورة النور، الآية: ١٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

وَقَدْ إِقَامَةَ الْحَدِّ: قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ^(١): وَأَمَّا الرَّقْتُ فَإِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَامُ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ وَلَا فِي الْبَرْدِ، وَلَا يَقَامُ عَلَى الْمَرِيضِ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَقَامُ - بِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ - وَاحْتِجَاً بِحَدِيثِي عُمَرَ أَنَّهُ أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى قُدَامَةٍ وَهُوَ مَرِيضٌ. قَالَ: وَسَبَبُ الْخِلَافِ مَعَارِضَةُ الظَّوَاهِرِ لِلْمَفْهُومِ مِنَ الْحَدِّ - وَهُوَ أَنَّهُ حَيْثُ لَا يَغْلُبُ عَلَى ظَنِّ الْمُقِيمِ لَهُ فَوَاتُ نَفْسِ الْمَحْدُودِ. فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ قَالَ يَحْدُ الْمَرِيضُ. وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْمَفْهُومِ مِنَ الْحَدِّ قَالَ لَا يَحْدُ الْمَرِيضُ حَتَّى يَبْرَأَ - وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

قَالَ الشُّوكَانِيُّ: وَقَدْ حُكِيَ فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يُنْهَلُ الْبَكْرُ حَتَّى تَزُولَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَالْمَرَضُ الْمَرْجُوعُ بِرُؤْيَا - فَإِنْ كَانَ مَيُؤُوساً، فَقَالَ الْهَادِي وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ يُضْرَبُ بِعُتْكُولٍ^(٢) إِنْ اخْتَمَلَهُ. وَقَالَ النَّاصِرُ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ: لَا يَحْدُ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ كَانَ مَيُؤُوساً وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، لِحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ الْآتِي: وَأَمَّا الْمَرْجُومُ إِذَا كَانَ مَرِيضاً أَوْ نَحْوَهُ فَذَهَبَتِ الْعِزَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَفِيَّةُ، وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْهَلُ لِمَرَضٍ وَلَا لِغَيْرِهِ إِذَا الْقَصْدُ إِتْلَافُهُ.

وَقَالَ الْمِرْزَوِيُّ: يُؤَخَّرُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ أَوْ الْمَرَضِ، سِوَاءَ ثَبَتِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ. وَقَالَ الْأَسْفَرَايِينِيُّ: يُؤَخَّرُ لِلْمَرَضِ فَقَطْ، وَفِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ أَوْجَهٌ - يُرْجَمُ فِي الْحَالِ أَوْ حَيْثُ يَثْبُتُ بِالْبَيِّنَةِ لَا الْإِقْرَارَ أَوْ الْعَكْسَ. وَالْحُبْلَى لَا تُرْجَمُ حَتَّى تَضَعُ وَتُرْضِعَ وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يُرْضِعُهُ. وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «إِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا فَاتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثُهُ عَهْدٍ بِنِفَاسٍ فَخَشِيتُ أَنْ أَجْلِدَهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَحْسَنْتَ... أَتْرَكْتُهَا حَتَّى تُمَاتِلَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

الْحَفَرُ لِلْمَرْجُومِ: اخْتَلَفَتِ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْحَفْرِ لِلْمَرْجُومِ فَبَعْضُهَا مُصْرَحٌ فِيهِ بِالْحَفْرِ لَهُ - وَبَعْضُهَا لَمْ يَصْرَحْ بِهِ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَفَرَ - وَالاختلاف ما ورد من أحاديث، اختلف الفقهاء: فقال مالك وأبو حنيفة: لَا يُحْفَرُ لِلْمَرْجُومِ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: يُحْفَرُ لَهُ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ حِينَ أَمَرَ بِرَجْمِ شَرَاخَةِ الْهَمْدَانِيَّةِ أَخْرَجَهَا، فَحَفَرَ لَهَا حُفْرَةً، فَأَذْخَلَتْ فِيهَا، وَأَخَذَ النَّاسُ بِهَا يَزْمُونَهَا. وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَخَيْرٌ فِي ذَلِكَ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يُحْفَرُ لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً. وَقَدْ ذَهَبَتِ الْعِزَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْحَفَرُ إِلَى سُرَّةِ الرَّجُلِ وَتُذِي الْمَرْأَةِ، وَيُسْتَحَبُّ جَمْعُ ثِيَابِهَا عَلَيْهَا وَشَدُّهَا بِحَيْثُ لَا تَنْكَشِفُ عَوْرَتُهَا فِي تَقْلِبِهَا، وَتَكَرَّرِ اضْطِرَابِهَا إِذَا

لم يُخَفَّرَ لَهَا. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا تُرْجَمُ إِلَّا قَاعِدَةٌ وَأَمَّا الرَّجُلُ فَجَمْعُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَمُ قَائِماً. وَقَالَ مَالِكٌ: قَاعِدٌ - وَقَالَ غَيْرُهُ: يُخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا.

حُضُورُ الْإِمَامِ وَالشُّهُودِ الرَّجْمِ: ^(١) قَالَ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ: «حَكَى صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ الْعِثْرَةِ، وَالشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ حُضُورُ الرَّجْمِ، وَهُوَ الْحَقُّ، لِعَدَمِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ - وَلَمَّا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثٍ مَا عَزَى أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِرَجْمِ مَا عَزَى وَلَمْ يَخْرُجْ مَعَهُمْ، وَالزَّنَى مِنْهُ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ كَمَا سَلَفَ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْضَرْ فِي رَجْمِ الْغَامِديَّةِ، كَمَا زَعَمَ الْبَعْضُ. قَالَ فِي التَّلْخِيسِ: لَمْ يَقَعْ فِي طَرُقِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّهُ خَضَرَ، بَلْ فِي بَعْضِ الطَّرُقِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَخْضَرْ. وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ الشَّافِعِيُّ. فَقَالَ: «وَأَمَّا الْغَامِديَّةُ فَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرِهِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْوُجُوبِ عَلَى الشُّهُودِ وَلَا عَلَى الْإِمَامِ. وَأَمَّا الاسْتِخْبَابُ فَقَدْ حَكَى ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّ الْفُقَهَاءَ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَبْدَأَ الْإِمَامُ بِالرَّجْمِ إِذَا ثَبَتَ الزَّنَى بِالْإِقْرَارِ، وَتَبَدَّى الشُّهُودُ بِهِ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ.

شُهُودُ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْحَدِّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢). اسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْهَدَ إِقَامَةُ الْحَدِّ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ - فَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ، وَقِيلَ: اِثْنَانِ، وَقِيلَ: سَبْعَةٌ فَأَكْثَرُ.

الضَّرْبُ فِي حَدِّ الْجَلْدِ: ذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أَنَّهُ يَضْرَبُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ مَا عدا الْفَرْجَ وَالْوَجْهَ وَمَا عدا الرَّأْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ: يُجَرَّدُ الرَّجُلُ فِي ضَرْبِ الْحُدُودِ كُلِّهَا، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، مَا عدا الْقَدْفَ. وَيُضْرَبُ قَاعِدٌ لَا قَائِماً ^(٣). قَالَ الثَّوْرِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِذَا ضُرِبَ بِالسَّوِطِ يَكُونُ سَوَطاً مُّغْتَدِلاً فِي الْحَجَمِ، بَيْنَ الْقَضِيبِ وَالْعَصَا. فَإِنْ ضُرِبَ بِجَرِيدَةٍ، فَلْتَكُنْ خَفِيفَةً بَيْنَ الْبَابِيسَةِ وَالرُّطْبَةِ، وَيَضْرِبُهُ، ضَرْباً بَيْنَ ضَرْبَيْنِ، فَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ فَوْقَ رَأْسِهِ - وَلَا يَكْتَفِي بِالْوَضْعِ، بَلْ يَرْفَعُ فِرَاعَهُ رَفْعاً مُّغْتَدِلاً.

إِنْهَالُ الْبِكْرِ: تُمْهَلُ الْبِكْرُ حَتَّى تَزُولَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْجُو الشِّفَاءُ، فَإِنْ كَانَ

(١) ذهب أبو حنيفة إلى أن الشاهد يجب أن يكون أول من يرمي الزاني المحصن إذا ثبت الحد بالشهادة - وأن الإمام يجبره على ذلك، لما فيه من الزجر عن التساهل والترغيب في التثبيت - فإذا كان الثبوت بالإقرار وجب على الإمام أو نائبه أن يبدأ بالرجم.

(٢) سورة النور، الآية: ٢.

بداية المجتهد، ج ٢ ص ٤١٠.

مَيُؤَسَّأَ مِنْ شِفَائِهِ. فَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ يُضْرَبُ بِعُثْكُولٍ^(١) إِنْ اخْتَمَلَهُ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ اشْتَكَى^(٢) رَجُلٌ مِنْهُمْ حَتَّى أَضْنِي^(٣) فَعَاذَ جِلْدَهُ عَلَى عَظْمٍ. دَخَلَتْ عَلَيْهِ جَارِيَةٌ لِبَعْضِهِمْ، فَهَشَّ لَهَا فَوْقَ عَلِيهَا^(٤). فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَجَالُ قَوْمِهِ يَعُودُونَهُ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَقَالَ اسْتَفْتُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي قَدْ وَقَعْتُ عَلَى جَارِيَةٍ دَخَلْتُ عَلَيْ. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الضَّرِّ مِثْلَ الَّذِي هُوَ بِهِ، لَوْ حَمَلْنَاهُ إِلَيْكَ لَتَفْسَخْتَ عِظَامَهُ، مَا هُوَ إِلَّا جِلْدٌ عَلَى عَظْمٍ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذُوا لَهُ مِائَةَ شِمْرَاحٍ فَيَضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً.

هَلْ لِلْمَجْلُودِ دِيَّةٌ إِذَا مَاتَ؟: إِذَا مَاتَ الْمَجْلُودُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ. قَالَ الثَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَجِلْدُهُ الْإِمَامُ أَوْ جَلَادُهُ الْحَدَّ الشَّرْعِيُّ فَمَاتَ فَلَا دِيَّةَ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ، لَا عَلَى الْإِمَامِ «الْحَاكِمِ» وَلَا عَلَى جَلَادِهِ، وَلَا فِي بَيْتِ الْعَالِ». كَانَ مَا تَقَدَّمَ هُوَ حُكْمُ جَرِيمَةِ الزَّنى، وَبَقِيَ أَنْ نَذْكُرَ بَعْضَ الْجَرَائِمِ وَأَحْكَامِهَا فِيمَا يَلِي:

١- عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ: إِنَّ جَرِيمَةَ اللُّوَاطِ مِنْ أَكْبَرِ الْجَرَائِمِ، وَهِيَ مِنَ الْفَوَاحِشِ الْمُفْسِدَةِ لِلخَلْقِ وَلِلْفِطْرَةِ وَلِلدِّينِ وَالْدُّنْيَا، بَلْ وَلِلْحَيَاةِ نَفْسِهَا، وَقَدْ عَاقَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِأَقْسَى عِقَابِهِ، فَخَسَفَ الْأَرْضَ بِقَوْمِ لُوطٍ، وَأَمْطَرَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ جَزَاءَ فِعْلَتِهِمْ الْقَذِرَةِ. وَجَعَلَ ذَلِكَ قُرْآنًا يَتْلَى لِيَكُونَ دَرْسًا. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ. إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ. وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْفُسٌ يَنْظُرُونَ. فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرًا ثُمَّ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ. وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٥).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ. وَجَاءَهُمْ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْقُورُ هَؤُلَاءِ بِنَارِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ. قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَنَعْلَمُ مَا تُرِيدُ. قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ. قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانَا إِنَّهُمْ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ

(١) العثكول: العذق من أعذاق النخل.
(٢) اشتكى: مرض.
(٣) أضنى: شدة الإجهاد من المرض.
(٤) وقع عليها: زنى بها.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ٨٠-٨٤.

بِقَرِيبٍ . فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَاقِلَهَا وَأَمَطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنصُورٍ .
مُسَوَّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الْغَالِيَيْنِ بِبَعِيدٍ^(١) . وقد أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِقَتْلِ فَاعِلِهِ وَلَعِيهِ .
روى أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَغْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» .

وَلَفَظَ النَّسَائِيُّ : «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ . . . لَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ . .
لَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ» . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ : «وَمَا أَحَقُّ مُرْتَكِبَ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ ، وَمُقَارِفِ
هَذِهِ الرَّذِيلَةِ الذَّمِيْمَةِ بِأَنْ يُعَاقَبَ عُقُوبَةً يَصِيرُ بِهَا عِبْرَةٌ لِلْمُعْتَبِرِينَ ، وَيُعَذَّبَ تَعَذُّباً يَكْثُرُ شَهْوَةُ
الْفَسَقَةِ الْمُتَمَرِّدِينَ . فَحَقِيقٌ بِمَنْ أَتَى بِفَاحِشَةِ قَوْمٍ مَا سَبَقَهُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ، أَنْ يَضْلَى
مِنَ الْعُقُوبَةِ بِمَا يَكُونُ فِي الشَّدَّةِ وَالشَّنَاعَةِ مُشَابِهاً لِعُقُوبَتِهِمْ ، وَقَدْ خَسَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ .
وَأَسْتَأْصَلَ بِذَلِكَ الْعَذَابِ بِكَرْهِهِمْ وَتَبِيئِهِمْ» . وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْإِسْلَامُ فِي عُقُوبَةِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ لِأَثَارِهَا
السَّيِّئَةِ وَأَضْرَارِهَا فِي الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ . وَهَذِهِ الْأَضْرَارُ نَذَرُهَا مُلَخَّصَةً مِنْ كِتَابِ «الْإِسْلَامِ
وَالطَّبِّ» فِيمَا يَلِي^(٢) :

الرُّغْبَةُ عَنِ الْمَرْأَةِ : مِنْ شَأْنِ اللَّوَاظَةِ أَنْ تَصْرِفَ الرَّجُلَ عَنِ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَبْلُغُ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى
حَدِّ الْعَجْزِ عَنْ مُبَاشَرَتِهَا ، وَبِذَلِكَ تَتَعَطَّلُ أَعْمُ وَظِيفَةُ مِنْ وَظَائِفِ الزَّوْاجِ ، وَهِيَ إِيجَادُ النُّسْلِ .
وَلَوْ قُدِّرَ لِمِثْلِ هَذَا الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ، فَإِنَّ زَوْجَتَهُ تَكُونُ ضَاحِكَةً مِنَ الضَّحَايَا ، فَلَا تَنْظَرُ
بِالسَّكَنِ^(٣) ، وَلَا بِالْمَوَدَّةِ ، وَلَا بِالرُّحْمَةِ الَّتِي هِيَ دَسْتُورُ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ ، فَتَقْضِي حَيَاتَهَا مُعَذَّبَةً
مُعَلَّقَةً ، لَا هِيَ مُتَزَوِّجَةٌ وَلَا مُطْلَقَةٌ .

التَّأْيِيرُ فِي الْأَعْصَابِ : وَإِنَّ هَذِهِ الْعَادَةَ تَغْزُو النَّفْسَ ، وَتَوَثِّرُ فِي الْأَعْصَابِ تَأْثِيراً خَاصّاً ،
أَخَذَ نَتَائِجِهِ الْإِصَابَةَ بِالْأَنْعِكَاسِ النَّفْسِيِّ فِي خُلُقِ الْفَرْدِ ، فَيَشْعُرُ فِي صَجِيمِ فَوَادِهِ بِأَنَّهُ مَا خُلِقَ
لِيَكُونَ رَجُلًا ، وَيَتَغَلَّبَ الشُّعُورُ إِلَى شُدُودٍ ، بِهِ يَنْعَكِسُ شُعُورُ اللَّائِطِ أَنْعَكَاساً غَرِيباً ، فَيَشْعُرُ بِمِثْلِ
إِلَى بَنِي جَنْبِهِ ، وَتَنْجُو أَفْكَارُهُ الْخَبِيثَةُ إِلَى أَعْضَائِهِمُ التَّنَاسَلِيَّةِ . وَمِنْ هَذَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَبَيَّنَ الْعِلَّةُ
الْحَقِيقِيَّةُ فِي إِسْرَافِ بَعْضِ الشُّبَّانِ السَّاقِطِينَ فِي التَّزْيِينِ وَتَقْلِيدِهِمُ النِّسَاءَ فِي وَضْعِ الْمَسَاحِقِ
الْمُخْتَلَفَةِ عَلَى وَجُوهِهِمْ ، وَمَحَاوَلَتِهِمُ الظُّهُورَ بِمَظْهَرِ الْجَمَالِ بِتَحْمِيرِ أَضْدَاغِهِمْ ، وَتَرْجِيحِ
حَوَاجِبِهِمْ وَتَثْنِيهِمْ فِي مَشِيَّتِهِمْ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تُشَاهِدُهُ جَمِيعاً فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَتَقَعُ عَلَيْهِ

(١) سورة هود، الآية: ٧٧-٨٣.

(٢) كتاب «الإسلام والطب» للدكتور محمد وصفي.

(٣) السكن: السكينة.

أبصارنا في كثير من الأحيان. ولقد أثبتت كتب الطب كثيراً من الوقائع الغريبة التي تتعلق بهذا الشذوذ أضرب صفحاً عن ذكرها.

وَلَا يَمْتَصِرُ الأمرُ على إصابة اللائط بالانعكاس النفسي، بل هنالك ما تُسببه هذه الفاحشة من إضعاف القوى النفسية الطبيعية في الشخص كذلك، وما تُحدثه من جعله عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة وَعَلَلِ نفسية شائنة، تُفقدُه لذة الحياة، وتُشكله صفة الإنسانية والرجولة، فتُحيي فيه لَوْنَاتٍ وَرَائِيَّةَ خَاصَّةٍ، وتُظهِرُ عَلَيْهِ آفَاتٍ عصبيةً كامنةً تُبديها هذه الفاحشة، وتدعو إلى تَسْلُطِهَا عَلَيْهِ. ومثل هذه الآفات العصبية النفسية: الأمراض السارية، والماسوشية، والفيتشرم وغيرها.

التأثير على المخ: واللواط بجانب ذلك يسبب اختلالاً كبيراً في توازن عقل المرء، وارتباكاً عاماً في تفكيره، وركوداً غريباً في تصوُّراته، وبلاهة واضحة في عقله، وضعفاً شديداً في إرادته. وإن ذلك ليرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تُفرزها الغدة الدرقية، والغدة فوق الكلوية، وغيرها مما يتأثر باللواط تأثيراً مباشراً؛ فيضطرب عملها وتختل وظائفها. وإنك لتجد هنالك علاقة وثيقة بين (النمو ستانيا) واللواط، وارتباطاً غريباً بينهما. فيصاب اللائط بالبُله والعُبط وشروذ الفكر وضياح العقل والرشاد.

السوئية: واللواط إما أن يكون سبباً في ظهور مرض السويداء أو يغدو عاملاً قوياً على إظهاره وبعثه. ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء من حيث مضاعفاتها له وزيادة تعقيداتها لأعراضه ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لهذه الفاحشة المنكرة وسوء تأثيرها على أعصاب الجسم.

عدم كفاية اللواط: واللواط علّة شاذة وطريقة غير كافية لإشباع العاطفة الجنسية، وذلك لأنها بعيدة الأصل عن الملامسة الطبيعية؛ لا تقوم بإرضاء المجموع العصبي، شديدة الوطأة على الجهاز العضلي، سببة التأثير على سائر أجزاء البدن. وإذا نظرنا إلى فسيولوجيا الجماع والوظيفة الطبيعية التي تؤديها الأعضاء التناسلية وقت المباشرة، ثم قارنا ذلك بما يحدث في اللواط، وجدنا الفرق بعيداً والبون بين الحالتين شاسعاً، ناهيك بعدم صلاحية الموضع وفقد ملاءمته للموضع الشاذ.

ارتخاء عضلات المستقيم وتمزقه: وإنك إذا نظرت إلى اللواط من ناحية أخرى وجدته سبباً في تمزق المستقيم وهتك أنسجته وارتخاء عضلاته وسقوط بعض أجزائه وفقد السيطرة على المواد البرازية وعدم استطاعة القبض عليها، ولذلك تجد الفاسقين دائمي التلوث بهذه

المواد المتعقبة بحيث تخرج منهم بغير إرادة أو شعور.

علاقة اللواط بالأخلاق: واللواط لَوْنَةٌ أخلاقية ومرضٌ نفسي خطيرٌ فتجدُ جميعَ مَنْ يَتَصِفُونُ بِهِ سَيِّئِي الْخُلُقِ فاسِدي الطَّبَاعِ، لا يكادونَ يَمَيِّزُونَ بَيْنَ الْفَضَائِلِ وَالرَّذَائِلِ، ضَعِيفِي الْإِرَادَةِ لَيْسَ لَهُمْ وَجْدَانٌ يُؤَنِّبُهُمْ وَلَا ضَمِيرٌ يَرْدَعُهُمْ، لا يَتَحَرَّجُ أَحَدُهُمْ وَلَا يَزِدُّعُهُ رَادِعُ نَفْسِي عَنْ السُّطُورِ عَلَى الْأَطْفَالِ وَالصِّغَارِ وَاسْتِعْمَالِ الْعُنْفِ وَالشَّدَّةِ لِإِسْبَاعِ عَاطِقَتِهِ الْفَاسِدَةِ وَالتَّجَرُّؤِ عَلَى ارْتِكَابِ الْجَرَائِمِ الَّتِي تَسْمَعُ عَنْهَا كَثِيرًا وَنُطَالِعُ أَخْبَارَهَا فِي الْجَرَائِدِ السَّيَّارَةِ وَفِي غَيْرِهَا، وَنَجِدُ تَفَاصِيلَ حَوَادِثِهَا فِي الْمَحَاكِمِ وَفِي كُتُبِ الطَّبِّ.

اللواط وعلاقته بالصحة العامة: واللواط قَوْقُ مَا ذَكَرْتُ يُصِيبُ مُقْتَرِفِيهِ بِضَيْقِ الصَّدْرِ وَيُزِيلُهُمْ بِخَفَقَانِ الْقَلْبِ، وَيَتْرُكُهُمْ بِحَالٍ مِنَ الضَّعْفِ الْعَامِ يُعَرِّضُهُمْ لِلْإِصَابَةِ بِشَتَّى الْأَمْرَاضِ، وَيَجْعَلُهُمْ نُهْبَةً لِمَخْتَلِفِ الْعِلَلِ وَالْأَوْصَابِ.

التأثير على أعضاء التناسل: وَيُضْعِفُ اللَّوْاطُ كَذَلِكَ مَرَاكِزَ الْإِنْزَالِ الرَّئِيسِيَّةِ فِي الْجَنْسِ وَيَعْمَلُ عَلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْحَيَوِيَّةِ الْمَنَوِيَّةِ فِيهِ، وَيؤَثِّرُ عَلَى تَرْكِيبِ مَوَادِّ الْمَنِيِّ، ثُمَّ يَنْتَهِي الْأَمْرُ بَعْدَ قَلِيلٍ مِنَ الزَّمَنِ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى إِبْجَادِ النَّسْلِ، وَالْإِصَابَةِ بِالْعَقَمِ مِمَّا يُحْكَمُ عَلَى اللَّائِطِينَ بِالْإِنْقِرَاضِ وَالزَّوَالِ.

التيفود والدوسنتاريا: وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّوْاطَ يُسَبِّبُ بِجَانِبِ ذَلِكَ الْعَدَوِيَّ بِالْحُمَى التَّيْفُودِيَّةِ وَالدُّوسَنْطَارِيَا وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْرَاضِ الْخَبِيثَةِ الَّتِي تَتَقَلَّبُ بِطَرِيقِ التَّلَوُّثِ بِالْمَوَادِّ الْبِرَازِيَّةِ الْمَرْوُودَةِ بِمَخْتَلِفِ الْجَرَائِمِ، الْمَمْلُوءَةِ بِشَتَّى أَسْبَابِ الْعِلَلِ وَالْأَمْرَاضِ.

أمراض الزنن: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَمْرَاضَ الَّتِي تَنْتَشِرُ بِالزَّنَنِ يُمْكِنُ أَنْ تَنْتَشِرَ كَذَلِكَ بِطَرِيقِ اللَّوْاطِ، وَتَصِيبُ أَصْحَابَهُ فَتَفْتِكَ بِهِمْ فَتَكَأَ ذَرِيعًا؛ فَتَبْلِي أَجْسَامَهُمْ... وَتَخْصِدُ أَرْوَاحَهُمْ. مِمَّا تَقَدَّمَ تَبَيَّنَ حِكْمَةُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ فِي تَحْرِيمِ اللَّوْاطِ، وَتَظْهَرُ دِقَّةُ أَحْكَامِهِ فِي التَّكْيِيلِ بِمُقْتَرِفِيهِ، وَالْأَمْرِ بِالْقَضَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَخْلِيصِ الْعَالَمِ مِنْ شُرُورِهِمْ.

رأي الفقهاء في حكم اللواط: وَمَعَ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى حُرْمَةِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ، وَعَلَى وَجُوبِ اخْتِذِ مُقْتَرِفِيهَا بِالشَّدَّةِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ الْعُقُوبَةِ الْمَقْرُورَةِ لَهَا إِلَى مَذَاهِبَ ثَلَاثَةٍ:

١- مَذَهَبُ الْقَاتِلِينَ بِالْقَتْلِ مُطْلَقًا.

٢- وَمَذَهَبُ الْقَاتِلِينَ أَنْ حَذَّ حَذُّ الزَّانِي: فَيُجْلَدُ الْبَكْرُ وَيُرْجَمُ الْمُخَصَّنُ.

٣- ومذهب القائلين بالتعزير.

المذهب الأول: يرى أصحاب الرسول ﷺ؛ والنَّاصِرُ، والقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ والشَّافِعِيُّ في قول: أَنَّ حَدَّه القَتْلُ ولو كَانَ بِكَرٍّ سِوَاكَ كَانَ فَاعِلًا أو مَفْعُولًا بِهِ. وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١- عن عِكْرَمَةَ عن ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». رواه الخمسة إلا النَّسَائِيَّ. قال في التَّبْلِ: وأُخْرِجَهُ أَيْضًا الْحَاكِمُ وَالبَيْهَقِيُّ. وقال الحَافِظُ: رَجَالُهُ موثِقُونَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا.

٢- وعن عَلِيٍّ أَنَّهُ رَجَمَ مَنْ عَمِلَ هَذَا الْعَمَلِ، أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ. قال الشَّافِعِيُّ: وبِهَذَا نَأْخُذُ بِرَجْمِ مَنْ يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلِ مُخَصَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُخَصَّنٍ.

٣- وعن أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ جَمَعَ النَّاسَ فِي حَقِّ رَجُلٍ يُنْكِحُ كَمَا النِّسَاءُ. فَسَالَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَكَانَ مِنْ أَشَدِّهِمْ يَوْمَئِذٍ قَوْلًا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «هَذَا ذَنْبٌ لَمْ تَغْصِ بِهِ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، إِلَّا أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ صَنَعَ اللَّهُ بِهَا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ، نَرَى أَنَّ تَحْرِقَهُ بِالنَّارِ». فَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ يَأْمُرُهُ أَنْ يَحْرِقَهُ بِالنَّارِ. أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِ إِرْسَالٌ، وَأَفَادَ الشُّوْكَانِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَنْهَضُ بِمَجْمُوعِهَا لِلْإِحْتِجَاجِ. وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ مُرْتَكِبِ هَذَا الْعَمَلِ. فَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ: أَنَّهُ يُقْتَلُ بِالسِّنِّ، ثُمَّ يُحْرَقُ لِعِظَمِ الْمَعْصِيَةِ. وَذَهَبَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ إِلَى أَنَّهُ يُلْقَى عَلَيْهِ حَائِطٌ. وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَنَّهُ يُلْقَى مِنْ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْبَلَدِ. وَحَكَى الْبَغَوِيُّ عَنْ الشَّعْبِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، أَنَّهُ يُرْجَمُ. وَحَكَى ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى عَنْ الثَّخَفِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يُرْجَمَ الزَّانِي مَرَّتَيْنِ لُرْجِمَ مَنْ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ. وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: حَرَقَ مَنْ يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلِ أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَهِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

المذهب الثاني: وَذَهَبَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَالْحَسَنُ وَقَادَةُ، وَالثَّخَفِيُّ، وَالتَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو طَالِبٍ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ إِلَى أَنَّ حَدَّه حَدُّ الزَّانِي، فَيُجْلَدُ الْبَكْرُ وَيُعْرَبُ، وَيُرْجَمُ الْمُخَصَّنُ.

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١ - أَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الزُّنَى، لِأَنَّهُ إِيلَاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ؛ فَيَكُونُ اللَّاطِطُ وَالْمَلُوطُ بِهِ دَاخِلَيْنِ تَحْتَ غُمُومِ الْأَدِلَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَالْبَكْرِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ».

٢ - أنه على فرض عدم شمول الأدلة الواردة في عقوبة الزنى لهما؛ فهما لا يحقان بالزاني بطريق القياس.

المذهب الثالث: ذهب أبو حنيفة، والمؤيد بالله، والمزني والشافعي في قول إلى تغيير متركب هذه الفاحشة؛ لأن الفعل ليس بزنى فلا يأخذ حكمه. وقد رجح الشوكاني مذهب القائلين بالقتل، وضعف المذهب الأخير لمخالفته للأدلة، وناقش المذهب الثاني فقال: «إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً مخصصة؛ لعموم أدلة الزنى الفارقة بين البكر والثيب على فرض شمولها لتركب جريمة قوم لوط، ومبطللة للقياس المذكور على فرض عدم الشمول؛ لأنه يصير فاسد الاعتبار، كما تقرر في الأصول^(١).

الاستثناء: استثناء الرجل بيده مما يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب وحسن الخلق، وقد اختلف الفقهاء في حكمه: فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً. ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات، وواجب في بعضها الآخر، ومنهم من ذهب إلى القول بكراهيته. أما الذين ذهبوا إلى تحريمه فهم المالكية، والشافعية، والزيديّة. وحجّتهم في التحريم أن الله سبحانه أمر بحفظ الفروج في كل الحالات، إلا بالنسبة للزوجة، وملك اليمين. فإذا تجاوز المرأة هاتين الحالتين واستمنى؛ كان من العادين المتجاوزين ما أحل الله لهم إلى ما حرّمه عليهم. يقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَهُمْ فِيهَا مَلُومَاتٌ . فَمَنْ أَتَى فِيهَا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(٢). وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات، والوجوب في بعضها الآخر، فهم الأحناف فقد قالوا: إنه يجب الاستثناء إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه، جزياً على قاعدة: ارتكاب أخف الضررين.

وقالوا: إنه يحرم إذا كان لاستيغلاب الشهوة وإثارتها. وقالوا: إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنى بقصد تشكينها. وأما الحنابلة فقالوا: أنه حرام، إلا إذا استمنى خوفاً على نفسه من الزنى، أو خوفاً على صحته، ولم تكن له زوجة أو أمة، ولم يقدر على الزواج، فإنه لا حرج عليه. وأما ابن حزم فيرى أن الاستثناء مكروه ولا إثم فيه لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح بإجماع الأمة كلها وإذا كان مباحاً فليس هناك زيادة على المباح إلا التعمّد لنزول المنى: فليس حراماً أصلاً - لقول الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٣).

(١) لأنه لا قياس مع النص.

(٢) سورة المؤمنون، الآيات: ٥ - ٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١١٩.

وليس لهذا ما فَضَّلَ لَنَا تَحْرِيمُهُ، فهو حلالٌ لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(١). قال: وإنَّما كُرِهَ الاستِمْناءُ لأنَّه ليس من مكارمِ الأخلاقِ ولا من الفضائلِ. وَرَوَى لَنَا أَنَّ النَّاسَ تَكَلَّمُوا فِي الاستِمْناءِ فَكَرِهَتْهُ طَائِفَةٌ وَأَبَاحَتْهُ أُخْرَى. وَمِمَّنْ كَرِهَهُ ابْنُ عُمرَ، وَعَطَاءُ. وَمِمَّنْ أَبَاحَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَبَعْضُ كِبَارِ التَّابِعِينَ. وَقَالَ الْحَسَنُ: كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْمَغَازِي. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَانَ مَنْ مَضَى يَأْمُرُونَ شَبَابَهُمْ بِالاستِمْناءِ يَسْتَعِفُّونَ بِذَلِكَ، وَحُكْمُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ حُكْمِ الرَّجُلِ فِيهِ.

٣- السَّحَاقُ^(٢): السَّحَاقُ مُحَرَّمٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يَفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ» وَالسَّحَاقُ مُبَاشَرَةٌ دُونَ إِيْلَاجٍ، فَفِيهِ التَّعْزِيرُ دُونَ الْحَدِّ كَمَا لَوْ بَاشَرَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ دُونَ إِيْلَاجٍ فِي الْفَرْجِ.

٤- إِتْيَانُ الْبَهِيمَةِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ إِتْيَانِ الْبَهِيمَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي عِقَابِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ: فَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بِهَيْمَةً أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ مُخَصَّنًا رُجِمَ. وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّهُ بِمِثْلَةِ الزَّانِي. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ لَهُ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ، وَالتَّائِيصُ، وَالْإِمَامُ يَخِيَّ إِلَى وَجوبِ التَّعْزِيرِ فَقَطْ، إِذْ إِنَّهُ لَيْسَ بِرِئْسٍ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ آخَرُ: إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ لِمَا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ أَبِي عَمْرٍو.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى بِهَيْمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَحُّ. وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَخْرَمٍ فَاقْتُلُوهُ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ الْبَهِيمَةُ - وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي أَنَّهُ قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟... قَالَ: مَا أَرَأَى قَالَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا، وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ». وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعِلَّةَ أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ الَّتِي فَعَلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ لَحْمِ الْبَهِيمَةِ الْمَفْعُولِ بِهَا. وَإِلَى أَنَّهَا تُذْبَحُ؛ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ لَهُ. وَذَهَبَتِ الْقَاسِمِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلِهِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهَا تَنْزِيهًا فَقَطْ. قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّهَا تُذْبَحُ الْبَهِيمَةُ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ؛ لِثَلَاثَاتِي بَوْلٍ مُشْرُوءٍ، كَمَا رَوَى أَنَّ رَاعِيًا أَتَى بِبَهِيمَةٍ فَاتَتْ بِمَوْلُودٍ مُشْرُوءٍ. انْتَهَى.

قَالَ: «وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَبْحِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لَأَكْلِهِ؛ فَهُوَ عَامٌّ مُخَصَّصٌ بِحَدِيثِ الْبَابِ». انْتَهَى. ^(١)

٥ - الْوَطْءُ بِالْإِكْرَاءِ: إِذَا أُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْنِيِّ فَإِنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاحٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ^(٢). وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». وَقَدْ اسْتَكْرَهَتِ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْرًا عَنْهَا الْحَدَّ. وَجَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى عُمَرَ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّهَا اسْتَنْقَتَ رَاعِيًا فَأَبَى أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ نَفْسِهَا. ففعلت. فقال لـ «عليّ»: مَا تَرَى فِيهَا. قَالَ: إِنَّهَا مُضْطَرَّةٌ. فَأَعْطَاهَا شَيْئًا وَتَرَكَهَا. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْإِكْرَاءُ بِالْإِلْجَاءِ - بِمَعْنَى أَنْ يَغْلِبَهَا عَلَى نَفْسِهَا - وَالْإِكْرَاءُ بِالتَّهْدِيدِ وَلَمْ يَخَالَفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ الصَّدَاقِ لَهَا. فَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، إِلَى وَجوبِهِ.

رَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ قَضَى فِي امْرَأَةٍ أُصِيبَتْ مُسْتَكْرَهَةً بِصَدَاقِهَا عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا صَدَاقَ لَهَا. قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَسَبَبُ الْخِلَافِ: هَلِ الصَّدَاقُ عَوَضٌ عَنِ الْبُضْعِ أَوْ هُوَ يَخْلَعُ فَمَنْ قَالَ: هُوَ عَوَضٌ عَنِ الْبُضْعِ أَوْجَبَهُ فِي الْبُضْعِ فِي الْحَلِيِّ وَالْمَحْرُمِيَّةِ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ يَخْلَعُ خَصَّ اللَّهَ بِهِ الْأَزْوَاجَ لَمْ يَوْجِبْهُ. وَرَأَى أَبِي حَنِيفَةَ أَصَحَّ.

٦ - الْخَطَأُ فِي الْوَطْءِ: إِذَا زُفَّتْ إِلَى زَجَلٍ امْرَأَةٌ غَيْرَ زَوْجَتِهِ - وَقِيلَ لَهُ هَذِهِ زَوْجَتُكَ، فَوَطَّئَهَا يَعْتَقِدُهَا زَوْجَتَهُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا لَمْ يُقَلَّ لَهُ هَذِهِ زَوْجَتُكَ، أَوْ وَجَدَ عَلَى فِرَاشِهِ امْرَأَةً ظَنَّنَهَا امْرَأَتَهُ فَوَطَّئَهَا - أَوْ دَعَا زَوْجَتَهُ فَجَاءَ غَيْرُهَا، فَظَنَّنَهَا الْمَدْعُوءَةَ فَوَطَّئَهَا، لَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ. وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ خَطِيئَةٍ فِي وَطْءٍ مُبَاحٍ - أَمَّا الْخَطَأُ فِي الْوَطْءِ الْمُحْرَمِ، فَإِنَّهُ يَوْجِبُ الْحَدَّ، فَمَنْ دَعَا امْرَأَةً مُحْرَمَةً عَلَيْهِ فَأَجَابَتْهُ غَيْرُهَا فَوَطَّئَهَا يَظُنُّهَا الْمَدْعُوءَةَ فَعَلِيهِ الْحَدُّ، فَإِنْ دَعَا مُحْرَمَةً عَلَيْهِ؛ فَأَجَابَتْهُ زَوْجَتَهُ فَوَطَّئَهَا يَظُنُّهَا الْأَجْنَبِيَّةَ الَّتِي دَعَاها، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَتَى بِأَيِّهَا بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ.

بَقَاءِ الْبَكَارَةِ: وَعَدَمُ زَوَالِ الْبَكَارَةِ يُعْتَبَرُ شُبْهَةً فِي حَقِّ الْمَشْهُودِ عَلَيْهَا بِالزَّئِي، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَالشَّيْخَةِ الزَّيْدِيَّةِ فَإِذَا شُهِدَ عَلَى امْرَأَةٍ بِالزَّئِي وَشُهِدَ ثَقَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ بِأَنَّهَا عَذْرَاءٌ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا لِلشُّبْهَةِ وَلَا حَدٌّ عَلَى الشَّاهِدِ.

٧- الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ: وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِي صِحَّتِهِ، مِثْلُ زَوَاجِ الْمُتَعَةِ، وَالشُّغَارِ، وَزَوَاجِ التَّحْلِيلِ، وَزَوَاجِ بِلَا وَلِيِّ أَوْ شَهِيدٍ، وَزَوَاجِ الْأُخْتِ فِي عِدَّةِ أُخْتِهَا الْبَائِنِ، وَزَوَاجِ الْخَامِسَةِ فِي عِدَّةِ الرَّابِعَةِ الْبَائِنِ، لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الزَّوَاجِ يُعْتَبَرُ شُبْهَةً فِي الْوَطْءِ وَالْحُدُودِ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَاتِ خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ؛ إِذْ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْحَدَّ فِي كُلِّ وَطْءٍ قَامَ عَلَى نِكَاحٍ بَاطِلٍ أَوْ فَاسِدٍ.

٨- الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ بَاطِلٍ: وَكُلُّ زَوَاجٍ مُجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ، كَنِكَاحِ خَامِسَةِ زِيَادَةٍ عَلَى الْأَرْبَعِ، أَوْ مُتَزَوِّجَةٍ، أَوْ مُعْتَدَّةٍ الْغَيْرِ، أَوْ نِكَاحِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ زَوْجًا آخَرَ، إِذَا وَطِئَ فِيهِ فَهُوَ زَيْنٌ مُوجِبٌ لِلْحَدِّ، وَلَا عِزَّةٌ بِوُجُودِ الْعَقْدِ وَلَا أَثَرُ لَهُ.

حَدُّ الْقَذْفِ

تَفْرِيقُهُ: أَصْلُ الْقَذْفِ الرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا. وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لِأُمِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾^(١).

وَالْقَذْفُ بِالزَّئِي مَاخُودٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَالْمَقْصُودُ بِهِ هُنَا الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ الرَّمْيُ بِالزَّئِي.

٢- حُرْمَتُهُ: يَسْتَهْدِفُ الْإِسْلَامُ جِمَاطَ أَعْرَاضِ النَّاسِ، وَالْمَحَافَظَةَ عَلَى سُمْعَتِهِمْ، وَصِيَانَةَ كَرَامَتِهِمْ، وَهُوَ لِهَذَا يَقْطَعُ أَلْسِنَةَ السُّوءِ وَيَسُدُّ الْبَابَ عَلَى الَّذِينَ يَلْتَمِسُونَ لِلْبُرْآءِ الْعَيْبَ: فَيَمْنَعُ ضِعَافَ النُّفُوسِ مِنْ أَنْ يَجْرَحُوا مَشَاعِرَ النَّاسِ وَيَلْعَنُوا فِي أَعْرَاضِهِمْ، وَيُحْظَرُ أَشَدَّ الْحَضَرِ إِشَاعَةَ الْفَاجِشَةِ فِي الَّذِينَ آمَنُوا حَتَّى تَنْتَظِرَ الْحَيَاءُ مِنْ سَرَيَانِ هَذَا الشَّرِّ فِيهَا. فَهُوَ يُحَرِّمُ الْقَذْفَ تَحْرِيمًا قَاطِعًا، وَيَجْعَلُهُ كَبِيرَةً مِنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ، وَيُوجِبُ عَلَى الْقَاذِفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً - رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - وَيَمْنَعُ قَبُولَ شَهَادَتِهِ، وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْفِسْقِ وَاللُّغْنِ وَالطَّرْدِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَاسْتِحْقَاقِ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ - اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ صِحَّةُ قَوْلِهِ بِالْأَدْلَةِ الَّتِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الشَّكُّ، وَهِيَ شَهَادَةُ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ بِأَنَّ الْمَقْذُوفَ تَوَرَّطَ فِي الْفَاجِشَةِ يَقُولُ اللَّهُ

سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ^(١) الْمُحْصَنَاتِ^(٢) ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٣)﴾ .

ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . يَوْمَ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ^(٤)﴾ . ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(٥)﴾ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوْبِقَاتِ^(٦)» ... قالوا: وما هن يا رسول الله؟ ... قال: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ^(٧)» وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ . وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حادث الإفك الذي وقع لأم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزل عذري، قام النبي ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن؛ فلما نزل عن المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا خدَّهم، وهم حَسَنُ وَمِسْطَحٌ، وَحِمْتَةُ . رواه أبو داود .

ما يَشْتَرُطُ فِي الْقَذْفِ: لِلْقَذْفِ شُرُوطٌ لَا بُدَّ مِنْ تَوْفُّرِهَا حَتَّى يُضْبَحَ جَرِيمَةٌ تَسْتَحِقُّ عَقُوبَةَ الْجَلْدِ . وهذه الشروط منها ما يجب توفُّره في القاذف، ومنها ما يجب توفُّره في الشيء المَقْدُوفِ بِهِ .

شُرُوطُ الْقَاضِفِ: وَالشُّرُوطُ الَّتِي يَجِبُ تَوْفُّرُهَا فِي الْقَاضِفِ هِيَ:

١- الْعَقْلُ..

٢- الْبُلُوغُ.

٣- الْاِخْتِيَارُ.

(١) يرمون: يقذفون ويسبون.

(٢) المحصنات: أي الأنفس العفيفة ليدخل فيها الذكور والإناث خلافاً لبعض فرق الخوارج الذين يرون أن حد القذف خاص برمي النساء دون الرجال وقوفاً عند ظاهر الآية.

(٤) سورة النور، الآية: ٢٣-٢٥.

(٣) سورة النور، الآية: ٤-٥.

(٦) الموبقات: المهلكات.

(٥) سورة النور، الآية: ١٩.

(٧) التولي يوم الزحف: الفرار من القتال.

لأن ذلك أصل التكليف ولا تكليف بدون هذه الأشياء، فإذا قَذَفَ المجنون أو الصبي أو المَكْرَه فلا حد على واحد منهم؛ لقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَبْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ». ويقول: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ». فإذا كان الصبي مُرَاهِقاً بحيث يُؤْذِي قَذْفُهُ فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ تَعْزِيراً مُنَاسِباً.

شُرُوطُ الْمَقْدُوفِ: وشُرُوطُ الْمَقْدُوفِ هي:

١- الْعَقْلُ: لأنَّ الحدَّ إنما شرعَ للزَجْرِ عن الأذْيَةِ بالضرر الواقع على المقذوف، ولا مَضَرَّة على مَنْ فَقَدَ الْعَقْلَ فلا يُحَدُّ قَازِفُهُ.

٢- الْبُلُوغُ: وكذلك يُشْتَرَطُ في المقذوف البلوغ؛ فلا يحَدُّ قَازِفُ الصَّغِيرِ والصَّغِيرَةِ، فإذا رَمَى صَبِيَّةً يُمْكِنُ وَطْؤُهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ بِالزَّوْنِ؛ فَقَدْ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِقَذْفٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَنْى، إِذْ لَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَيُعَزَّرُ الْقَازِفُ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ ذَلِكَ قَذْفٌ يَحَدُّ فَاعِلُهُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «وَالْمَسْأَلَةُ مُحْتِمِلَةُ الشُّكِّ، لَكِنْ مَالِكٌ غَلَبَ عِرْضُ الْمَقْدُوفِ وَغَيْرُهُ رَاعَى حِمَايَةَ ظَهْرِ الْقَازِفِ، وَحِمَايَةَ عِرْضِ الْمَقْدُوفِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْقَازِفَ كَشَفَ سِتْرَهُ بِطَرْفِ لِسَانِهِ، فَلَزِمَ الْحَدَّ». وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الْجَارِيَةِ بِسَبِّ تِسْعٍ يُجْلَدُ قَازِفُهَا، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ ضَرْبَ قَازِفِهِ». وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا قُذِفَ غُلَامٌ يَطَأُ مِثْلَهُ فَعَلِيهِ الْحَدُّ، وَالْجَارِيَةُ إِذَا جَاوَزَتْ تِسْعَةَ مِثْلٍ ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يُحَدُّ مَنْ قَذَفَ مَنْ لَمْ يَتَلَعَّ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَذِبٌ، وَيُعَزَّرُ عَلَى الْأَدْوَى.

٣- الْإِسْلَامُ: وَالْإِسْلَامُ شَرْطٌ فِي الْمَقْدُوفِ، فَلَوْ كَانَ الْمَقْدُوفُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُقَرَّ الْحَدُّ عَلَى قَازِفِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَإِذَا كَانَ الْعَكْسُ فَقَذْفُ النُّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ الْمُسْلِمَ الْحَرَّ فَعَلِيهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ: ثَمَانُونَ جَلْدَةً.

٤- الْحُرِّيَّةُ: فَلَا يُحَدُّ الْعَبْدُ بِقَذْفِ الْحُرِّ لَهُ؛ سِوَاءَ أَكَانَ الْعَبْدُ مِلْكاً لِلْقَازِفِ أَمْ لْغَيْرِهِ: لِأَنَّ مَرْتَبَتَهُ تَخْتَلِفُ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحُرِّ، وَإِنْ كَانَ قَذْفُ الْحُرِّ لِلْعَبْدِ مُحَرِّماً لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّوْنِ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ لارتفاع الملك، واستواء الشريف والوضيع، والحر والعبد، ولم يكن لأحدٍ فَضْلٌ إِلَّا بِالتَّقْوَى، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ تَكَافُؤاً النَّاسُ فِي الْحُدُودِ وَالْحُرْمَةِ وَاقْتَصَصَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لِصَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ الْمَظْلُومُ عَنِ الظَّالِمِ.

وإنما لم يتكافؤوا في الدنيا لئلا تدخل الداجلة على المالكين في مكافأتهم لهم^(١) فلا

(١) أي لتلا تفسد العلاقة بين السادة والعبيد.

تُضْبِحُ لَهُمْ حُرْمَةً، وَلَا فَضْلَ فِي مِثْلِهِ وَتَبْطُلُ فَائِدَةُ التَّسْخِيرِ. وَمَنْ قَذَفَ مَنْ يَحْسَبُهُ عَبْدًا فَإِذَا هُوَ حُرٌّ فَعَلِيهِ الْحَدُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْمُثَنِّبِ، وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَا حَدَّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ فَإِنَّهُ رَأَى غَيْرَ مَا رَأَاهُ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ، فَرَأَى أَنَّ قَاذِفَ الْعَبْدِ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَا حُرْمَةٌ لِلْعَبْدِ وَلَا لِلْأَمَةِ فَكَلَامٌ سَخِيفٌ، وَالْمُؤْمِنُ لَهُ حُرْمَةٌ عَظِيمَةٌ. وَرُبُّ عَبْدٍ جَلَفَ خَيْرٌ مِنْ خَلِيفَةِ قُرَيْشٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَأَى ابْنُ حَزْمٍ هَذَا رَأْيًا وَجِيهًا وَحَقًّا، لَوْ لَمْ يَصْطَلِحْ بِالنَّصِّ الْمَتَقَدِّمِ.

٥- الْعِفَّةُ: وَهِيَ الْعِفَّةُ عَنِ الْفَاحِشَةِ الَّتِي رُمِيَ بِهَا سِوَاهُ أَكَانَ عَفِيفًا عَنْ غَيْرِهَا أَمْ لَا، حَتَّى أَنْ مَنْ رَزَى فِي أَوَّلِ بُلُوغِهِ ثُمَّ تَابَ وَحَسُنَتْ حَالَتُهُ وَامْتَدَّ عُمُرُهُ فَقَذَفَهُ قَاذِفٌ، فَإِنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَذْفُ يَسْتَوْجِبُ التَّعْزِيرَ لِأَنَّهُ أَشَاعَ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ وَإِخْفَاؤُهُ.

مَا يَجِبُ تَوْفُّرُهُ فِي الْمَقْدُوفِ بِهِ: أَمَّا مَا يَجِبُ تَوْفُّرُهُ فِي الْمَقْدُوفِ بِهِ، فَهُوَ التَّضَرُّعُ بِالرَّزَى أَوْ التَّعَرُّضُ الظَّاهِرُ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْقَوْلُ وَالكِتَابَةُ. وَمِثَالُ التَّضَرُّعِ أَنْ يَقُولَ مُوجِّهُ الْخُطَابِ إِلَى غَيْرِهِ: «يَا زَانِي» أَوْ يَقُولَ عِبَارَةً تَجْرِي مَجْرَى هَذَا التَّضَرُّعِ، كَتَقْفِي نَسَبِهِ عَنْهُ. وَمِثَالُ التَّعَرِّضِ كَأَنْ يَقُولَ فِي مَقَامِ التَّنَازُعِ، «لَسْتُ بِزَانٍ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَّةٍ». وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّعَرِّضِ. فَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ التَّعَرِّضَ الظَّاهِرَ مُلْحَقٌ بِالتَّضَرُّعِ، لِأَنَّ الْكِفَايَةَ قَدْ تَقَوَّمَ - بِعَرَفِ الْعَادَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ - مَقَامَ النَّصِّ الصَّرِيحِ. وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ فِيهَا مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَقَدْ أَخَذَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الرَّأْيِ.

رَوَى مَالِكٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اسْتَبَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: «وَاللَّهِ مَا أَبِي بِزَانٍ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَّةٍ». فَاسْتَشَارَ عُمَرُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ قَائِلٌ: مَدَحَ آبَاءَهُ وَأُمَّهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: قَدْ كَانَ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ مَذْحٌ غَيْرُ هَذَا، نَرَى أَنَّ تَجْلِيدَهُ الْحَدَّ، فَجَلْدُهُ عُمَرُ الْحَدَّ ثَمَانِينَ». وَذَهَبَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ حَزْمٍ، وَالشَّيْخَةُ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ: إِلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي التَّعَرِّضِ، لِأَنَّ التَّعَرِّضَ يَتَضَمَّنُ الْإِحْتِمَالَ، وَالْإِحْتِمَالَ شُبْهَةٌ، وَالْحُدُودُ تُنْزَرُ بِالشُّبُهَاتِ. إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ يَرَيَانِ تَعْزِيرَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

قَالَ صَاحِبُ الرُّوضَةِ الثَّيْبَةِ كَاشِفًا وَجْهَ الصُّوَابِ فِي هَذَا: «التَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ رُمِيَ الْمُحَصَّنَاتِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْقَاذِفُ بِلَفْظٍ يَدُلُّ لُغَةً أَوْ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا - عَلَى الرُّمِيِّ بِالرَّزَى، وَيُظْهِرُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَمْ يَرِذْ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ بِتَأْوِيلٍ مَقْبُولٍ يَصِحُّ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَهَذَا يُوجِبُ حَدَّ الْقَذْفِ بِلَا شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ

جاء بِلَفْظٍ لَا يَحْتَمِلُ الزَّئِي أَوْ يَحْتَمِلُهُ اِحْتِمَالًا مَرْجُوحًا، وَأَقْرَأَ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّمْيَ بِالزَّئِي فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَأَمَّا إِذَا عَرَضَ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ وَلَمْ تَدُلْ قَرِينَةُ حَالٍ وَلَا مَقَالٍ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ الرَّمْيَ بِالزَّئِي، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ إِيْلَامُهُ بِمُجَرَّدِ اِلْحْتِمَالِ.

يَمْ يَثْبُتُ حَدُّ الْقَذْفِ؟ الْحَدُّ يَثْبُتُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- إقرارُ القاذِفِ نفسه.

٢- أو بشهادة رجلين عدلين.

عُقُوبَةُ الْقَاذِفِ الدُّنْيَوِيَّةُ: يَجِبُ عَلَى الْقَاذِفِ - إِذَا لَمْ يُقِمِ الْبَيِّنَةَ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَ - عَقُوبَةُ مَادِيَّةٌ، وَهِيَ ثَمَانُونَ جَلْدَةً، وَعَقُوبَةُ - آدِبِيَّةٌ، وَهِيَ رَدُّ شَهَادَتِهِ وَعَدَمُ قَبُولِهَا أَبَدًا وَالْحُكْمُ بِفُسْخِهَا لِأَنَّهُ يُضْبَحُ غَيْرَ عَذَلٍ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ النَّاسِ. وَهَاتَانِ الْعُقُوبَتَانِ هُمَا الْمَقْرُورَتَانِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١). وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا لَمْ يَتَّ الْقَاذِفُ. بَقِيَ مَسْأَلَتَانِ اخْتَلَفَ فِيهِمَا الْعُلَمَاءُ:

المسألة الأولى: هل عُقُوبَةُ الْعَبْدِ مِثْلُ عَقُوبَةِ الْحُرِّ أَمْ لَا؟

والمسألة الثانية: إِذَا تَابَ الْقَاذِفُ، هَلْ يُرَدُّ لَهُ اعْتِبَارُهُ وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَوْ لَا؟ أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى فَهِيَ أَنَّهُ إِذَا قَذَفَ الْعَبْدُ الْحُرَّ الْمُحْصَنَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَكِنْ هَلْ حَدُّهُ مِثْلُ حَدِّ الْحُرِّ، أَوْ عَلَى النِّصْفِ مِنْهُ؟^١ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ، وَلِهَذَا اخْتَلَفَتْ أَنْظَارُ الْفُقَهَاءِ، فَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ثَبَّتَ عَلَيْهِ جَرِيمَةُ الْقَذْفِ، فَعُقُوبَتُهُ أَرْبَعُونَ جَلْدَةً، لِأَنَّهُ حَدُّ يَنْتَصِفُ بِالرَّقِّ، مِثْلُ حَدِّ الزَّئِي، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَكَ بِمُتَحَدِّثَةٍ فَتُكَذِّبُهَا فَعَلَّيْهَا نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢). قَالَ مَالِكٌ: «قَالَ أَبُو الزُّنَادِ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَيْعَةَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: أَدْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ، وَالْخَلْفَاءَ وَهَلُمُّ جُرَّاءَ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا جَلَدَ عَبْدًا فِي فِرْزَةٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ». وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقُبَيْصَةَ بْنِ دُقَيْنٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَابْنَ حَزْمٍ، أَنَّهُ يُجْلَدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، لِأَنَّهُ حَدُّ وَجَبَ حَقًّا لِلْأَدَمِيِّينَ، إِذْ إِنَّ الْجَنَايَةَ وَقَعَتْ عَلَى عَرَضِ الْمَقْدُوفِ، وَالْجَنَايَةُ لَا تَخْتَلِفُ بِالرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ.

(١) سورة النور، الآية: ٤-٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٥.

قال ابنُ المُنْذِرِ: «والذي عليه الأماصُ القولُ الأوَّلُ، وبِه أَقولُ». وقال في المُسَوِّى: «وعليه أهلُ العلم».

وقد ناقش صاحبُ الروضةِ الثَّديَّةِ الرَّأيَ الأوَّلَ، وقال مُرْجِحاً الرَّأيَ الثَّاني: الآيةُ الكريمةُ عامَّةٌ يَدْخُلُ تَحْتَهَا الحُرُّ والعَبْدُ، والغَضاضَةُ بِقَذْفِ العَبْدِ للحُرِّ أَشدُّ منها بِقَذْفِ الحُرِّ للحُرِّ، وليس في حَدِّ القَذْفِ ما يَدُلُّ على تَنْصِيْفِهِ للعَبْدِ، لا من الكتابِ ولا من السُّنَّةِ. ومُعْظَمُ ما وَقَعَ التَّحْوِيلُ عَلَيْهِ هو قولُهُ تَعَالَى في حَدِّ الزَّنى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١). ولا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ في حَدِّ آخَرَ غَيْرِ حَدِّ القَذْفِ، فإِلْحَاقُ أَحَدِ الحَدَّثَيْنِ بِالْآخَرِ فيه إِشْكَالٌ، لا يَبِينُ مع اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ وَكَوْنِ أَحَدِهِمَا حَقًّا لِلَّهِ مَخْصَصًا، وَالْآخَرَ مَشْهُوبًا بِحَقِّ آدَمِيٍّ. أمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَاذِفَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ مَا دَامَ لَمْ يَتُبْ، لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ مَا يَسْتَوْجِبُ الْفِسْقَ، وَالْفِسْقُ يَذْهَبُ بِالْعَدَالَةِ، وَالْعَدَالَةُ شَرْطُ فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتُبْ مِنْ فِسْقِهِ هَذَا، وَالْجَلْدُ، وَإِنْ كَانَ مُكْفَرًا لِلإِثْمِ الَّذِي ارْتَكَبَهُ وَمُخْلَصًا لَهُ مِنْ عِقَابِ الْآخِرَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُزِيلُ عَنْهُ وَصْفَ الْفِسْقِ الْمَوْجِبَ لِرَدِّ الشَّهَادَةِ. وَلَكِنْ إِذَا تَابَ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ، فَهَلْ يُرَدُّ لَهُ اعْتِبَارُهُ وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ إِلَى رَأْيَيْنِ:

١- الرَّأيُ الأوَّلُ: يَرَى قَبُولَ شَهَادَةِ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفٍ إِذَا تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا وَهَذَا هُوَ رَأْيُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَاللُّيْثِ، وَعَطَاءٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالْقَاسِمِ، وَسَالِمٍ، وَالزُّهْرِيِّ. وَقَالَ عُمَرُ لِيَعْنِي مَنْ حَدَّثَهُمْ فِي قَذْفٍ: إِنْ تَبَّتَ قَبِلْتُ شَهَادَتَكَ!

أمَّا الرَّأيُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ يَرَى عَدَمَ قَبُولِهَا، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا: الْأَخْنَفُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَشَرِيحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ التَّخَمِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. وَأَصْلُ هَذَا الْخِلَافِ هُوَ الْاِخْتِلَافُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...^(٢). فَهَلِ الْاِسْتِثْنَاءُ فِي الْآيَةِ رَاجِعٌ إِلَى الْأَمْرَيْنِ مَعًا: أَيْ عَدَمَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَالْحُكْمِ بِالْفِسْقِ، أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْأَمْرِ الْآخِرِ، وَهُوَ الْحُكْمُ بِالْفِسْقِ؟ فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَمْرَيْنِ مَعًا قَالَ بِجَوَازِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ التَّوْبَةِ. وَمَنْ قَالَ إِنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ رَاجِعٌ إِلَى الْحُكْمِ بِالْفِسْقِ، قَالَ يَقْدَمُ قَبُولُهَا مَهْمَا كَانَتْ تَوْبَتُهُ.

كَيْفِيَّةُ التَّوْبَةِ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَوْبَةُ الْقَاذِفِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِأَنْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ الْقَذْفِ الَّذِي لَا حَدَّ فِيهِ. وَقَالَ لِلَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغْيِرَةِ: مَنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ أَجَزَتْ شَهَادَتُهُ

فِيمَا يَسْتَقْبَلُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ أَجْزْ شَهَادَتُهُ. فَأَكْذَبَ الشُّبْلُ بْنُ مَعْبِدٍ، وَتَأَفَّعَ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ كِلْدَةَ أَنْفُسَهُمَا وَتَابَا. وَابْنُ أَبِي بَكْرَةَ أَنْ يَفْعَلَ، فَكَانَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَمُخِئِّي عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: تَوْبَتُهُ أَنْ يُضْلِحَ وَيُخْسِنَ حَالَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَنْ قَوْلِهِ بِتَكْذِيبٍ، وَحَسْبُهُ النَّدَمُ عَلَى قَذْفِهِ وَالِاسْتِغْفَارُ مِنْهُ وَتَرْكُ الْعَوْدَةِ إِلَيْهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ. وَابْنُ جَرِيرٍ.

هَلْ يُحَدُّ بِقَذْفٍ أَصْلِهِ؟ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: «إِذَا قَذَفَ ابْنَهُ فَإِنَّهُ يَحَدُّ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَإِنَّهُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ قَاذِفٍ وَقَاذِفٍ. وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ: لَا يُحَدُّ، لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْقَاذِفِ أَنْ لَا يَكُونَ أَصْلًا كَالْأَبِ وَالْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْتُلِ الْأَصْلَ بِهِ فَقَدْ مَحَدَّ بِقَذْفِهِ أَوَّلَى، وَإِنْ قَالُوا بِتَغْزِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ أَذَى.

تَكَرَّرَ الْقَذْفُ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ: إِذَا قَذَفَ الْقَاذِفُ شَخْصًا وَاحِدًا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ؛ فَعَلَيْهِ حَدٌّ وَاحِدٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ حُدَّ لَوَاحِدٍ مِنْهَا؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ حُدَّ لَوَاحِدٍ مِنْهَا ثُمَّ عَادَ إِلَى الْقَذْفِ؛ حُدَّ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَإِنْ عَادَ حُدَّ مَرَّةً ثَالِثَةً وَهَكَذَا يُحَدُّ لِكُلِّ قَذْفٍ.

قَذْفُ الْجَمَاعَةِ: إِذَا قَذَفَ الْقَاذِفُ جَمَاعَةً وَرِمَاهُمْ بِالزُّنَى، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَنْظَارُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

١- الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ يُحَدُّ حَدًّا وَاحِدًا. وَهَمَّ أَبُو حَنِيفَةَ. وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالثَّوْرِيُّ.

٢- وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ، وَهَمَّ الشَّافِعِيُّ وَاللَّيْثُ.

٣- وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ: مَذْهَبُ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ أَنْ يَجْمَعَهُمْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَا زُنَاةُ؛ أَوْ يَقُولَ: لِكُلِّ وَاحِدٍ؛ يَا زَانِي؛ فَبِالصُّورَةِ الْأُولَى يُحَدُّ حَدًّا وَاحِدًا، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَيْهِ حَدٌّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: فَعُمْدَةُ مَنْ لَمْ يُوجِبْ عَلَى قَاذِفِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا حَدًّا وَاحِدًا حَدِيثُ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكَ بْنِ سَمْعَاءَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَاغِنَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يُحَدِّ شَرِيكًا، وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِرَجُلٍ. وَعُمْدَةُ مَنْ رَأَى أَنَّ الْحَدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّينَ، وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَعْفُ الْكُلُّ لَمْ يَنْقُطِ الْحَدُّ. وَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ قَذَفَهُمْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ، أَوْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ مَجَالِسٍ؛ فَلَأَنَّهُ وَاجِبٌ أَنْ يَتَعَدَّدَ الْحَدُّ بِتَعَدُّدِ الْقَذْفِ، لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَعَدُّدُ الْمَقْذُوفِ وَتَعَدُّدُ الْقَذْفِ، كَانَ أَوْجِبَ أَنْ يَتَعَدَّدَ الْحَدُّ.

هل الحدُّ حقٌّ من حقوقِ الله أو من حقوقِ الآدميين؟ ذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الحدَّ حقٌّ من حقوقِ الله، ويترتبُ على كونه حقاً من حقوقِ الله: أنَّه إذا بَلَغَ الحَاكِمُ، وَجَبَ عليه إقامته، وإنْ لَمْ يَطْلُبْ ذَلِكَ المَقْدُوفُ، وَلَا يَسْقُطُ بِعَفْوِهِ، وَتَفَعَّلَ القَاذِفُ التَّوْبَةَ فيما بينه وبين الله تعالى، وَيَتَنَصَّفُ فيه الحدُّ بِالرَّقِّ مِثْلُ الزَّئِي. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إلى أنَّه حقٌّ من حقوقِ الآدميين، وَيَتَرْتَبُ عليه أن الإمام لَا يُقِيمُهُ إِلَّا بِمَطَالِبَةِ المَقْدُوفِ، وَيَسْقُطُ بِعَفْوِهِ وَيُورَثُ عنه وَيَسْقُطُ بِعَفْوِ وَاِثْمِهِ، وَلَا تَنْفَعُ القَاذِفُ التَّوْبَةُ حَتَّى يُحْلِلَهُ المَقْدُوفُ.

سُقُوطُ الحدِّ: وَيَسْقُطُ حَدُّ القَذْفِ بِمَجِيءِ القَاذِفِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ؛ لِأَنَّ الشَّهَدَاءَ يَنْفُونَ عنه صِفَةَ القَذْفِ المَوْجِبَةَ للحدِّ، وَيَشْتَبُونَ صدورَ الزَّئِي بِشهادَتِهِمْ. فَيَقَامُ حَدُّ الزَّئِي عَلَى المَقْدُوفِ؛ لِأَنَّهُ زَانٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَقْرَأَ المَقْدُوفُ بِالظَّنِّيِ واعْتَرَفَ بما رماه به القاذفُ. وَإِذَا قَذَفَتِ المَرَأَةُ زَوْجَهَا فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهَا الحدُّ؛ إِذَا تَوَقَّرَتْ شُرُوطُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَذَفَهَا هُوَ وَلَمْ يُقَمَّ عَلَيْهِ البَيِّنَةُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الحدُّ، وَإِنَّمَا يَتَلَاغَتَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ اللُّغَانِ.

الرَّذَّةُ

تعريفها: الرَّذَّةُ: هِيَ الرُّجُوعُ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ، وَهِيَ مِثْلُ الِارْتِدَادِ، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالكُفْرِ. وَالْمَقْصُودُ بِهَا هُنَا: رَجُوعُ المُسْلِمِ، الْعَاقِلِ الْبَالِغِ، عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ بِاخْتِيَارِهِ دُونَ إِكْرَاهٍ مِنْ أَحَدٍ - سِوَاةٍ فِي ذَلِكَ الذَّكَورُ وَالْإِنَاثُ - فَلَا عِزَّةَ بَارْتِدَادِ الْمُجَنُونِ وَلَا الصُّبِيِّ^(١) لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُكَلَّفَيْنِ. يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصُّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْزِلَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. وَالْإِكْرَاهُ عَلَى التَّلَفِظِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لَا يُخْرِجُ الْمُسْلِمَ عَنْ دِينِهِ مَا دَامَ الْقَلْبُ مُطْمَئِنّاً بِالْإِيمَانِ. وَقَدْ أُكْرِهَ عُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ عَلَى التَّلَفِظِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ فَتَطَلَّقَ بِهَا، وَأَنْزَلَ اللَّهُ شَبَاحَتَهُ فِي ذَلِكَ: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢). قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخَذَهُ الْمُشْرِكُونَ، وَأَخَذُوا أَبَاهُ وَأُمَّهُ سُمَيَّةَ، وَصُهْبِيًّا وَبِلَالًا، وَخَبَابًا، فَعَذَّبُوهُمْ، وَرَبَطَتْ سُمَيَّةُ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ، وَجِئَ قَبْلَهَا بِحَرِيَّةٍ - وَقِيلَ لَهَا: إِنَّكَ أَسْلَمْتَ مِنْ أَجْلِ الرَّجُلِ - فَقُتِلَتْ وَقُتِلَ زَوْجُهَا، وَهُمَا أَوَّلُ قَتِيلَيْنِ فِي الْإِسْلَامِ. وَأَمَّا عُمَارُ فَأَعْطَاهُمْ مَا أَرَادُوا بِلِسَانِهِ مُكْرَهًا - فَشَكَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟» قَالَ: مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ. فَقَالَ الرَّسُولُ: «إِنْ عَاثُوا فَعَذَّ».

(١) وَإِنْ كَانَ إِسْلَامُ الصُّبِيِّ بِصَحِّهِ وَعِبَادَتُهُ تَقْبَلُ مِنْهُ. (٢) سُورَةُ النُّحْلِ، آيَةُ: ١٠٦.

هل أُنْتَقَلَ الكافر من دين إلى دين كُفْرِي آخَرَ يُعْتَبَرُ رَذَّةً؟ قلنا: إنَّ المسلمَ إذا خَرَجَ عن الإسلامِ كانَ مُرْتَدًّا، - وَجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ اللّهِ فِي الْمُرْتَدِّينَ - ولكن هل الرَذَّةُ قاصِرةٌ على المسلمين الخارجين عن الإسلام، أو أنها تتناولُ غَيْرَ المسلمين إذا تَرَكُوا دِينَهُمْ إلى غَيْرِهِ من الأديانِ الكافِرَةِ؟

الظاهرُ أن الكافرَ إذا أُنْتَقَلَ من دينِهِ إلى دينٍ آخَرَ من أديانِ الكُفْرِ فإنه يُقَرُّ على دينِهِ الذي أُنْتَقَلَ إليه ولا يتعرضُ له لأنه أُنْتَقَلَ من دينٍ باطلٍ إلى دينٍ يُمَائِلُهُ في البُطْلانِ، والكُفْرُ كُلُّهُ مِلَّةٌ واحدةٌ، بخلاف ما إذا أُنْتَقَلَ من الإسلامِ إلى غَيْرِهِ من الأديانِ، فإنه أُنْتَقَلَ من الهدى ودينِ الحقِّ إلى الضلالِ والكُفْرِ. والله تعالى يقولُ^(١): ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٢). وفي بعضِ طرقِ الحديثِ: «مَنْ خَالَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ» أخرجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عن ابنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً.

وللشافعي قولان: أحدهما: لا يُقْبَلُ منه بَعْدَ أُنْتِقَالِهِ إِلاَّ الْإِسْلَامُ أو الْقَتْلُ. وهذا يُوافِقُ إحدى الروایتين عن أحمدَ. والروايةُ الأخرى تقولُ: إنه إن أُنْتَقَلَ إلى مِثْلِ دينِهِ أو إلى أَعْلَى منه أَمَرٌ، وإن أُنْتَقَلَ إلى أَنْقَصَ من دينِهِ لم يَقَرَّ، فإذا أُنْتَقَلَ الْيَهُودِيُّ إلى النَّصْرَانِيَّةِ أَمَرٌ؛ لأنَّ الْيَهُودِيَّةَ مِثْلُ النَّصْرَانِيَّةِ من حيثُ كَوْنُهُمَا دِينَيْنِ سَمَاوِيَّيْنِ فِي الْأَصْلِ، دَخَلَهُمَا التَّحْرِيفُ وَتَسَاخُفُهُمَا الْإِسْلَامُ. وكذلك يَقَرُّ الْمَجُوسِيُّ إذا أُنْتَقَلَ إلى الْيَهُودِيَّةِ أو النَّصْرَانِيَّةِ لَأَنَّهُ أُنْتَقَلَ إلى مَا هُوَ أَعْلَى. وإذا جَازَ الْأُنْتِقَالُ إلى الدِّينِ الْمِمَائِلِ؛ فَلَا أُنْتِقَالُ إلى مَا هُوَ أَعْلَى أَحَقُّ وَأَوْلَى، وإذا أُنْتَقَلَ الْيَهُودِيُّ أو النَّصْرَانِيُّ إلى الْمَجُوسِيَّةِ لم يَقَرَّ؛ لَأَنَّهُ أُنْتَقَلَ إلى مَا هُوَ أَنْقَصُ.

لَا يُكْفَرُ بِالْوَرْدِ: الْإِسْلَامُ عَقِيدَةٌ وَشَرِيعَةٌ. وَالْعَقِيدَةُ تَنْتَظِمُ بِالْإِيمَانِ:

١- بِالْإِلَهِيَّاتِ.

٢- وَالنَّبَوَاتِ.

٣- وَالْبَعْثُ، وَالْجَزَاءُ.

وَالشَّرِيعَةُ تَنْتَظِمُ:

١- الْعِبَادَاتِ مِنْ: صَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَحَجٍّ.

(١) هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٨٥.

٢- والآداب والأخلاق من: صدق، وفاء، وأمانة.

٣- والمعاملات المدنية من: بيع وشراء... الخ.

٤- والرؤايط الأسرية من: زواج وطلاق.

٥- والعقوبات الجنائية: قصاص، وحدود.

٦- والعلاقات الدولية: من معاهدات، واتفاقيات.

ولهكذا نجد أن الإسلام، منهج عام. يتنظم شؤون الحياة جميعاً. وهذا هو المفهوم العام للإسلام كما قرره الكتاب والسنة وكما فهمه المسلمون على العهد الأول، وطبقوه في كل مجال من المجالات العامة والخاصة، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يُغتَبَرُ عضواً في الجماعة المسلمة، ويصبح فرداً من أفراد الأمة الإسلامية تجري عليه أحكام الإسلام وتطبق عليه تعاليمه. إلا أن من الناس الذكي والغبي، والضعيف والقوي، والقادر والعاجز، والغافل والعاطل، والمجد والمقصر. فهم يختلفون اختلافاً بيناً في قوائم البدنية ومواهبهم النفسية والعقلية والروحية وتبعاً لهذا الاختلاف فمنهم من يقترب من الإسلام، ومنهم من يبتعد عنه حسب حال كل فرد وظروفه وبيئته. يقول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ﴾^(١). إلا أن هذا الابتعاد عنه لا يخرج المقصر عن دائرته ما دام يدين بالولاء لهذا الدين، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر لم يقصد إلى معناه، أو فعل ظاهراً مكفراً لم يرد به فاعله تغيير إسلامه؛ لم يحكم عليه بالكفر. ومهما تورط المسلم في المآثم ولاقتراف من جرائم، فهو مسلم لا يجوز اتهامه بالرذة. روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ شَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا؛ فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ». وقد حذر رسول الله ﷺ المسلمين من أن يفتدوا بغضهم بغضاً بالكفر، لعظم خطر هذه الجناية، فقال فيما رواه مسلم عن ابن عمر: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدَهُمَا».

متى يكون المسلم مرتدداً؟ إن المسلم لا يُغتَبَرُ خارجاً على الإسلام، ولا يُحكم عليه بالرذة إلا إذا انشرح صدره بالكفر، وأطاع قلبه به ودخل فيه بالفعل، لقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾^(٢). ويقول الرسول ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٢.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٠٦.

أمرى ما نوى، ولما كان ما في القلب غيباً من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله؛ كان لا بد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية لا تختمل التأويل، حتى نُسب إلى الإمام مالك أنه قال: «مَنْ صَدَرَ عَنْهُ مَا يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَجْهًا وَيَحْتَمِلُ الْإِيمَانَ مِنْ وَجْهٍ حُمِلَ أَمْرُهُ عَلَى الْإِيمَانِ». ومن الأمثلة الدالة على الكفر:

١- إنكار ما عليم من الدين بالضرورة مثل إنكار وحدانية الله وخلقه للعالم وإنكار وجود الملائكة، وإنكار نبوة محمد ﷺ، وأن القرآن وحي من الله وإنكار البعث والجزاء، وإنكار فريضة الصلاة والزكاة، والصيام والحج.

٢- استباحة مُحَرَّم أجمع المسلمون على تحريمه، كاستباحة الخمر، والزنى، والربا، وأكل الخنزير، واستحلال دماء المعصومين وأموالهم^(١).

٣- تحريم ما أجمع المسلمون على جله «تحريم الطيبات».

٤- سب النبي أو الاستهزاء به، وكذا سب أي نبي من أنبياء الله.

٥- سب الدين، والطعن في الكتاب، والسنة، وترك الحكم بهما، وتفضيل القوانين الوضعية عليهما.

٦- أدعاء فرد من الأفراد أن الوحي ينزل عليه.

٧- إلقاء المصحف في القاذورات، وكذا كتب الحديث، استهانة بها واستخفافاً بما جاء فيها.

٨- الاستخفاف باسم من أسماء الله، أو أمر من أوامره، أو نهى من نواهي، أو وعد من وعوده، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام، ولا يعرف أحكامه، ولا يعلم حدوده، فإنه إن أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر. وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها، ولكن لا يعلمها إلا الخاصة، فإن منكرها لا يكفر، بل يكون مغدوراً بجهله بها، لعدم استيفاضه علمها في العامة، كتحریم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وأن القاتل عمداً لا يرث، وأن للجدّة السُدُس، ونحو ذلك. ولا يدخل في هذا الوسوس التي تُساوِر النفس فإنها مما لا يؤاخذ الله بها. فقد روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَاوَزَ لَأَمْتِي عَمَّا حَدَّثَتْ

(١) إلا إذا كان ذلك بتأويل - مثل تأويل الخوارج - فإنهم استحلو دماء الصحابة وأموالهم ومثل تأويل قدماء بن مظهر شرب الخمر، ومع ذلك - فجمهور الفقهاء على أنهم غير كافرين.

بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ بِهِ» رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ أَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ! قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ^(١). وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِتَسَاءُلُونَ حَتَّى يُقَالَ: «هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ؟ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيَقُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ».

عقوبة المرتد: الارتداد جريمة من الجرائم التي تُحِبَطُ مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ قَبْلَ الرَّدَّةِ، وَتَشْتَوِجِبُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ فِي الْآخِرَةِ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢) وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ مَنْ يَرْجِعْ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ وَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ كَافِرًا، فَقَدْ بَطَلَ كُلُّ مَا عَمِلَهُ مِنْ خَيْرٍ، وَحُرِمَ ثَمَرَتُهُ فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَكُونُ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ حَقُوقٍ - وَحُرِمَ مِنْ نَعِيمِ الْآخِرَةِ - وَهُوَ خَالِدٌ فِي الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَقَدْ قَرَّرَ الْإِسْلَامُ عَقُوبَةَ مُعْجَلَةً فِي الدُّنْيَا لِلْمُتَرَدِّ، فَضْلًا عَمَّا تَوَعَّدُهُ بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَنْتَظَرُهُ فِي الْآخِرَةِ - وَهَذِهِ الْعَقُوبَةُ هِيَ الْقَتْلُ^(٣).

رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَئِي ثَلَاثَ: كُفْرٍ بَعْدَ إِيْمَانٍ، وَزَنًى بَعْدَ إِخْصَانٍ، وَقَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ». وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا أُمُّ مَرْوَانَ ارْتَدَّتْ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُغَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ؛ فَإِنْ تَابَتْ، وَإِلَّا قُتِلَتْ؛ فَأَبَتْ أَنْ تُسَلِّمَ، فَقُتِلَتْ؛ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ^(٤). وَبَيَّنَّ أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاتِلَ الْمُرْتَدِّينَ مِنَ الْعَرَبِ حَتَّى رَجَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي وَجُوبِ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْمَرَأَةِ إِذَا ارْتَدَّتْ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا ارْتَدَّتْ لَا تُقْتَلُ - وَلَكِنْ تُخْبَسُ، وَتُخْرَجُ كُلُّ يَوْمٍ فَتُسْتَأْثَبُ، وَيُغَرَضُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ، وَهَكَذَا حَتَّى تَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ تَمُوتَ - لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ. وَخَالَفَ ذَلِكَ جَمَهُورُ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا: إِنَّ عَقُوبَةَ الْمَرَأَةِ الْمُرْتَدَّةِ كَعَقُوبَةِ الرَّجُلِ الْمُرْتَدِّ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ؛ لِأَنَّ آثَارَ الرَّدَّةِ وَأَضْرَارَهَا مِنَ الْمَرَأَةِ كَأَثَارِهَا وَأَضْرَارِهَا مِنَ الرَّجُلِ، وَلِحَدِيثِ مُعَاذٍ الَّذِي حَسَنَهُ الْحَافِظُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

(١) أي استعظام الكلام به خوفاً من النطق به، فضلاً عن اعتقاده دليل على كمال الإيمان.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٣) لو قتل مسلم من المسلمين لا يعتبر مرتكباً جريمة القتل، ولكن يعزر لافتياته على الحاكم.

(٤) والإسناد ضعيف.

لَهُ لَمَّا أَرْسَلَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعَهُ، فَإِنْ عَادَ، وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعَهَا، فَإِنْ عَادَتْ، وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهَا». وهذا نصٌّ في محلِّ التَّزَاجِ.

وأخرج البيهقي، والدارقطني، أن أبا بكرٍ استتاب امرأةً يُقالُ لها: «أُمُّ قِرْقَةَ» كَفَرَتْ بَعْدَ إِسْلَامِهَا، فَلَمْ تَتَّبْ؛ فَقَتَلَهَا. وأما حديثُ الثَّهْيِ عن قَتْلِ النِّسَاءِ فَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ الْحَرْبِ، لِأَجْلِ ضَعْفِهِنَّ وَعَدَمِ مُشَارَكَتِهِنَّ فِي الْقِتَالِ. ولهذا كَانَ سَبَبُ الثَّهْيِ عَنْ قَتْلِهِنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَلِيقَ لِقَاتِلٍ»؛ ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِهِنَّ. والمرأةُ تُشَارِكُ الرَّجُلَ فِي الْحُدُودِ كُلِّهَا دُونَ اسْتِثْنَاءٍ، فَكَمَا يُقَامُ عَلَيْهَا حَدُّ الرَّجْمِ إِذَا كَانَتْ مُخَصَّصَةً، فَكَذَلِكَ يُقَامُ عَلَيْهَا حَدُّ الرَّذَّةِ، وَلَا قِرْقَ.

جُحْمَةُ قَتْلِ الْمُزْتَدِّ: الْإِسْلَامُ مَنَهَجٌ كَامِلٌ لِلْحَيَاةِ فَهُوَ: دِينٌ وَدَوْلَةٌ، وَعِبَادَةٌ، وَقِيَادَةٌ، وَمُضْخَفٌ وَسَيْفٌ، وَرُوحٌ وَمَادَّةٌ، وَدُنْيَا وَآخِرَةٌ؛ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَقْلِ وَالْمَنْطِقِ، وَقَائِمٌ عَلَى الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ، وَلَيْسَ فِي عَقِيدَتِهِ وَلَا شَرِيعَتِهِ مَا يُضَادِمُ فِطْرَةَ الْإِنْسَانِ أَوْ يَقِفُ حَائِلًا دُونَ الْوُصُولِ إِلَى كَمَالِهِ الْمَادِّيِّ وَالْأَدَبِيِّ. وَمَنْ دَخَلَ فِيهِ عَرَفَ حَقِيقَتَهُ، وَذَاقَ حِلَاوَتَهُ؛ فَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ وَارْتَدَّ عَنْهُ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهِ وَإِدْرَاكِهِ لَهُ، كَانَ فِي الْوَاقِعِ خَارِجًا عَلَى الْحَقِّ وَالْمَنْطِقِ، وَمَتَنَكِّرًا لِلدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ، وَحَائِدًا عَنِ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، وَالْفِطْرَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ. وَالْإِنْسَانُ حِينَ يَصِلُ إِلَى هَذَا الْمُسْتَوَى يَكُونُ قَدْ ارْتَدَّ إِلَى أَقْصَى دَرَكَاتِ الْانْحِطَاطِ، وَوَصَلَ إِلَى الْغَايَةِ مِنَ الْانْحِدَارِ وَالْهَيُوطِ، وَمِثْلُ هَذَا الْإِنْسَانِ لَا يَتَّبِعِي الْمَحَافَظَةَ عَلَى حَيَاتِهِ، وَلَا الْجِرْصَ عَلَى بَقَائِهِ. لِأَنَّ حَيَاتَهُ لَيْسَتْ لَهَا غَايَةٌ كَرِيمَةٌ وَلَا مَقْصِدٌ نَبِيلٌ.

هذا من جانب... ومن جانبٍ آخَرَ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ كَمَنَهَجٍ عَامٍّ لِلْحَيَاةِ، وَنِظَامٍ شَامِلٍ لِلسُّلُوكِ الْإِنْسَانِيِّ، لَا غِنَى لَهُ مِنْ سِبَاجٍ يَحْمِيهِ، وَدِرْعٍ يَقِيهِ، فَإِنَّ أَيَّ نِظَامٍ لَا قِيَامَ لَهُ إِلَّا بِالْحِمَايَةِ وَالرَّقَايَةِ وَالْحِفَاطِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ مَا يَهْزُ أَرْكَانَهُ، وَيُزَعِزُّ بُنْيَانَهُ. وَلَا شَيْءَ أَقْوَى مِنْ جِمَايَةِ النِّظَامِ وَوَقَايَتِهِ مِنْ مَنَحِ الْخَارِجِينَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَلَيْهِ يَهْدُ كَيْانَهُ وَيَعْرِضُهُ لِلْسَّقُوطِ وَالتَّدَاعِي. إِنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِرْتِدَادَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ ثَوْرَةٌ عَلَيْهِ. وَالثَّوْرَةُ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهَا مِنْ جِزَاءٍ إِلَّا الْجِزَاءُ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْقَوَانِينُ الْوَضْعِيَّةُ، فَيَمَنْ خَرَجَ عَلَى نِظَامِ الدَّوْلَةِ وَأَوْضَاعِهَا الْمَقْرَرَةِ. إِنَّ أَيَّ إِنْسَانٍ - سِوَاكَ كَانَ فِي الدَّوْلِ الشُّيُوعِيَّةِ، أَمْ الدَّوْلِ الرَّأْسَمَالِيَّةِ - إِذَا خَرَجَ عَنْ نِظَامِ الدَّوْلَةِ فَإِنَّهُ يُتَّهَمُ بِالْخِيَانَةِ الْعُظْمَى لِبِلَادِهِ، وَالْخِيَانَةِ الْعُظْمَى جِزَاؤُهَا الْإِعْدَامُ. فَالْإِسْلَامُ فِي تَقْرِيرِ عَقُوبَةِ الْإِعْدَامِ لِلْمُرْتَدِّينَ مَنْطِقِيٌّ مَعَ نَفْسِهِ وَمُتْلَاقٍ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ النَّظْمِ.

استتابة المُرْتَدِّ: كَثِيرًا مَا تَكُونُ الرَّذَّةُ نَتِيجَةُ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ الَّتِي تُسَاوِرُ النَّفْسَ وَتُزَاجِمُ

الإيمان. ولا بُدَّ أن تنتهياً فُرْصَةً لِلتَّخَلُّصِ مِنْ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ وَالشُّكُوكِ، وَأَنْ تُقَدَّمَ الْأَدَلَّةُ وَالْبَرَاهِينُ الَّتِي تَعِيدُ الْإِيمَانَ إِلَى الْقَلْبِ، وَالْيَقِينَ إِلَى النَّفْسِ، وَتُرِيحُ مَا عَلِقَ بِالوَجْدَانِ مِنْ رَيْبٍ وَشُكُوكٍ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يَسْتَتَابَ الْمُزْتَدُّ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ رَدُّتُهُ، وَيُمَهِّلَ فَتْرَةَ زَمَنِيَّةٍ يُرَاجِعُ فِيهَا نَفْسَهُ، وَتُقَنَّدُ فِيهَا وَسَائِيسُهُ، وَتُنَاقَشُ فِيهَا أَفْكَارُهُ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْ مَوْقِفِهِ بَعْدَ كَشْفِ شُبُهَاتِهِ، وَرَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَقْرَبَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَاعْتَرَفَ بِمَا كَانَ يُشْكِرُهُ، وَبَرَىءَ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَإِلَّا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَقَدْ قَدَّرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذِهِ الْفَتْرَةَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَتَرَكَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيرَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يُكْرَرُ لَهُ التَّوْجِيهُ وَيُعَادُ مَعَهُ التَّنَاقُشُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَنْ يَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَحَيْثُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ^(١).

وَالَّذِينَ رَأَوْا تَقْدِيرَ ذَلِكَ بِالْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ اعْتَمَدُوا عَلَى مَا رَوَيْ: أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الشَّامِ، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ مَغْرَبَةٍ^(٢) خَيْرٌ؟» قَالَ: نَعَمْ. رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عَنْقَهُ قَالَ: هَلَّا حَبَسْتُمُوهُ فِي بَيْتٍ ثَلَاثًا وَاطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيًّا، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيُرَاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ. اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَخْضُرْ، وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ دَمِهِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ. وَالَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى الْقَوْلِ الثَّانِي اسْتَنَدُوا إِلَى مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: أَنَّ مُعَاذًا قَدِمَ الْيَمَنَ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَدْ وَجَدَ عَنْدهُ رَجُلًا مُوثَقًا. فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: رَجُلٌ كَانَ يَهُودِيًّا فَاسْلَمَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى دِينِهِ «دِينِ الْيَهُودِ» فَتَهُودَ. فَقَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ... ذَلِكَ قِصَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَمَرَ بِهِ، فَقُتِلَ، وَكَانَ أَبُو مُوسَى قَدْ اسْتَتَابَهُ قَبْلَ قُدُومِ مُعَاذٍ عِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا. وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ: أَنَّهُمْ أَرَادُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ شَهْرَيْنِ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْإِسْتَتَابَةِ. هَلْ يَكْتَفِي بِالْمَرْءِ؟ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ، وَهَلِ الثَّلَاثُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُسْتَتَابُ شَهْرًا، وَعَنِ الشُّخَيْرِيِّ يَسْتَتَابُ أَبَدًا.

أَحْكَامُ الْمُزْتَدِّ: إِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ وَرَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ تَغَيَّرَتِ الْحَالَةُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا وَتَغَيَّرَتْ يَتَبَعًا لِذَلِكَ الْمَعَامَلَةُ الَّتِي كَانَ يُعَامَلُ بِهَا كَمُسْلِمٍ، وَتَبَيَّنَتْ بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَحْكَامُ نُجْعِلُهَا فِيمَا يَأْتِي:

(١) هَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ. وَقِيلَ يَجِبُ قَتْلُهُ فِي الْحَالِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ وَطَاوُسَ، وَأَهْلِ الظَّاهِرِ، لِحَدِيثِ مُعَاذٍ، وَلِأَنَّهُ مِثْلُ الْحَرَبِيِّ الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُسْلِمًا لَمْ يَسْتَتَبْ وَإِلَّا اسْتَتَبَ.

(٢) أَي: عِنْدَكُمْ خَيْرٌ مِنْ بِلَادِ بَعِيلَةَ.

١- **العلاقة الزوجية:** إذا ارتد الزوج أو الزوجة انقطعت علاقة كل منهما بالآخر، لأن ردة أي واحد منهما موجبة للفرقة بينهما. وهذه الفرقة تُعتبر قسحاً، فإذا تاب المرتد منهما وعاد إلى الإسلام - كان لا بُدَّ من عقد ومهر جديدَيْن، إذا أرادا استئناف الحياة الزوجية^(١). ولا يجوز له أن يعقد زواجا على زوجة أخرى من أهل الدين الذي انتقل إليه؛ لأنه مُستحقُّ القتل.

٢- **ميراثه:** والمُرتد لا يرث أحداً من أقاربه إذا مات، لأن المرتد لا دين له - وإذا كان لا دين له فلا يرث قريته المسلم - فإن قُتل هو أو مات ولم يرجع إلى الإسلام، انتقل ماله هو إلى ورثته من المسلمين لأنه في حكم الميت من وقت الردة. وقد أتى علي بن أبي طالب بشيخ كان نصرانياً فأسلم، ثم ارتد عن الإسلام، فقال له علي: لعنك إنما ارتدذت لأن تُصيب ميراثاً، ثم ترجع إلى الإسلام؟ قال: لا. قال: فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوكها، فأردت أن تتزوجها ثم تعود إلى الإسلام؟ قال: لا. قال: فارجع إلى الإسلام. قال: لا. حتى ألقى المسيح. فأمر به فصرّيت عنقه فدفع ميراثه إلى ولديه من المسلمين. قال ابن حزم: وعن ابن مسعود بمثله. وقالت طائفة بهذا، منهم: الليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وهذا مذهب أبي يوسف ومحمد، وإحدى الروايات عن أحمد.

٣- **فقد أهليته للولاية على غيره:** وليس للمُرتد ولاية على غيره، فلا يجوز له أن يتولى عقد تزويج بناته ولا أبنائه الصغار، وتُعتبر عقوده بالنسبة لهم باطلة؛ لسلب ولايته لهم بالردة.

مال المرتد: الردة لا تفضي على أهلية المرتد للملك، ولا تسلبه حقه في ماله، ولا تُزيل يده عنه، ويكون مثله في ماله مثل الكافر الأصلي، وله أن يتصرف في ماله كما يشاء. وتُصير تصرفاته نافذة لاستكمال أهليته، وكونه مستحق القتل لا يسلبه حقه في التملك والتصرف، لأن الشارع لم يجعل للمرتد عقوبة سوى عقوبة القتل حداً، ويكون في ذلك كمن حُكِمَ عليه بالقصاص أو بالرجم. فإن قُتلَه قصاصاً أو رجماً لا يسلبه حقه في الملكية، ولا يُزيل يده عن ماله.

لحوقه بدار الحرب: وكذلك يتقضى ماله مملوكاً له إذا لحق بدار الحرب ويوضع تحت يده أمين؛ لأن لحوقه بدار الحرب لا يسلبه حقه في الملكية.

ردة الزنديق: قال أبو حاتم السجستاني وغيره: «الزنديق» فارسيٌّ مُعَرَّبٌ أصله: «زنده كرو» أي يقول بدوام الدهر، ثم قال: قال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق، وإنما يُقال:

(١) يرى الفقهاء الأحناف أن ردة الزوج تعتبر طلاقاً باتناً ينقص من عدد الطلاقات.

زَنْدِيقِي لِمَنْ يَكُونُ شَدِيدَ التَّحِيلِ، وَإِذَا أَرَادُوا مَا تُرِيدُ الْعَامَّةُ قَالُوا: مُلْجِدٌ وَدَهْرِيٌّ، أَيْ يَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الزُّنْدِيقُ مِنَ الشُّنُوءَةِ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: التَّحْقِيقُ مَا ذَكَرَهُ مَنْ صَنَّفَ فِي «الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ»: أَنَّ أَصْلَ الزُّنْدَقَةِ أَتْبَاعُ دِيصَانَ، ثُمَّ مَانِي، وَمَزْدَكٌ^(١). وَقَالَ التَّوَوِيُّ: الزُّنْدِيقُ الَّذِي يَتَّحِلُ دِينًا. وَقَالَ فِي الْمَسْوِيِّ مُلْخَصًا: إِنَّ الْمُخَالَفَ لِلدِّينِ الْحَقِّ إِنْ لَمْ يَغْتَرِفْ بِهِ وَلَمْ يُدْعِنْ لَهُ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا، فَهُوَ الْكَافِرُ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِلِسَانِهِ، وَقَلْبُهُ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ الْمُنَافِقُ. وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَكِنَّهُ يُفَسِّرُ بَعْضَ مَا ثَبَّتَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً بِخِلَافِ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَاجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَهُوَ الزُّنْدِيقُ، كَمَا إِذَا اعْتَرَفَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَمَا فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَقٌّ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْجَنَّةِ الْإِبْتِهَاجُ الَّذِي يَخْصُلُ بِسَبَبِ الْمَلَكَاتِ الْمَحْمُودَةِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّارِ، هِيَ الدَّائِمَةُ الَّتِي تَخْصُلُ بِسَبَبِ الْمَلَكَاتِ الْمَذْمُومَةِ، وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ جَنَّةٌ وَلَا نَارٌ؛ فَهُوَ الزُّنْدِيقُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ» هُوَ فِي الْمُنَافِقِينَ دُونَ الزَّانِدَةِ. ثُمَّ قَالَ: وَإِنَّ الشَّرْعَ كَمَا نَصَبَ الْقَتْلَ جَزَاءً لِلْإِرْتِدَادِ لِيَكُونَ مَزْجَرَةً لِلْمُرْتَدِّينَ، وَذُبًّا عَنِ الْمِلَّةِ الَّتِي ارْتَضَاهَا؛ فَكَذَلِكَ نَصَبَ الْقَتْلَ جَزَاءً لِلزُّنْدَقَةِ؛ لِيَكُونَ مَزْجَرَةً لِلزَّانِدَةِ وَذُبًّا عَنِ تَأْوِيلِ فَاسِدٍ فِي الدِّينِ لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِهِ. قَالَ ثُمَّ التَّأْوِيلُ تَأْوِيلَانِ: تَأْوِيلٌ لَا يُخَالِفُ قَاطِعًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، وَتَأْوِيلٌ يُضَادِمُ مَا ثَبَّتَ بِقَاطِعٍ؛ فَذَلِكَ الزُّنْدَقَةُ. فَكُلُّ مَنْ أَنْكَرَ الشَّفَاعَةَ، أَوْ أَنْكَرَ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ أَنْكَرَ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَسُؤَالَ الْمُنْكَرِ وَالنَّكِيرِ، أَوْ أَنْكَرَ الصِّرَاطَ وَالْحِسَابَ، سِوَا مَا قَالَ لَا أَتَقَبَّلُ بِهِرَافَةِ الرُّوَاةِ، أَوْ قَالَ أَتَقَبَّلُ بِهِمْ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ مُؤَوَّلٌ، ثُمَّ ذَكَرَ تَأْوِيلًا فَاسِدًا لَمْ يُسْمَعْ مِنْ قَبْلِهِ، فَهُوَ الزُّنْدِيقُ. وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ عَنِ الشَّيْخَيْنِ «أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» مَثَلًا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، مَعَ تَوَاتُرِ الْحَدِيثِ فِي إِشَارَتِهِمَا، أَوْ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاتَمَ النَّبِيَّةِ وَلَكِنْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بَعْدَهُ أَحَدٌ بِالنَّبِيِّ. أَمَّا مَعْنَى النَّبُوءَةِ هُوَ - كَوْنُ إِنْسَانٍ مَبْعُوثًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْخَلْقِ مُفْتَرَضِ الطَّاعَةِ، مَعْصُومًا مِنَ الذُّنُوبِ، وَمِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْخَطِإِ فِيمَا يَرَى، فَهُوَ

(١) وملخص مذهبهم أن النور والظلمة قديمان، وأنهما امتزجا فعدلت العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور، وأنه يجب أن يسمى في تخليص النور من الظلمة فليزِم إزهاق كل نفس. وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاله ثم قتله وقتل أصحابه وقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور، وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل فهذا أصل الزندقة وأطلق جماعة من الشافعية الزندقة على من يظهر الإسلام ويخفي الكفر مطلقاً.

موجود في الأئمة بعده^(١) فذلك هو الزنديق؛ وقد اتفق جمهور المتأخرين من الحنيفة والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى، والله أعلم. هـ.

هل يقتل الساحر؟: يتفق العلماء على أن للسحر أثراً، وعلى كُفر من يعتقد جلّه. ويختلفون في أن له حقيقة، أو أنه تخيل، كما يختلفون في السحر: هل هو كفر أو ليس بكفر؟ وتبع ذلك اختلافهم في الساحر. فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يقتل الساحر بتعلم السحر، وبفعله، لكفره دون استتابة. وقال الشافعية والظاهرية: إن كان الفعل أو الكلام الذي سحر به كُفراً، فالساحر مرتد؛ ويجري عليه حكم الردة؛ إلا أن يثوب. وإن كان ليس كفرًا فلا يقتل؛ لأنه ليس كافراً؛ وإنما هو عاصٍ فقط. والظاهر أن السحر معصية من كبائر الإثم، وأن الساحر لا يقتل بسحره، إلا إذا اعتقد جلّه، فيكون مرتدًا، لا بسحره ولكن باستحلال ما حرم الله. روى أبو هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات: ف قيل يا رسول الله وما هن؟» قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الرخف، وقذف المحصنات المؤمنات.

قال ابن حزم بعد أن ناقش أدلة القائلين بكفره، ووجوب قتله: «وصح أن السحر ليس كُفراً، وإذا لم يكن كُفراً، فلا يحل قتل فاعله، لأن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وذنبي بعد إحصان، ونفس بنفس». فالساحر ليس كافراً كما بينا ولا قاتلاً، ولا زانياً مُحصناً، ولا جاء في قتله نص صحيح، فيضاف إلى هذه الثلاث، كما جاء في المحارب. ثم قال: فصح تحريم دمه بيقين لا شك فيه. ورأي الشيعة أن الساحر مرتد وحكمه حكم المرتد.

الكاهن والعراف: يرى الإمام أبو حنيفة أن الكاهن والعراف يستحقان القتل؟ لقول عمر: «اقتلوا كل ساحر وكاهن». وفي رواية عنه: «أنهما إن تابا لم يقتلا». ويرى متقدمو الأحناف أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر، وإن اعتقد أنه تخيل لا حقيقة له، لم يتكفر.

الجرابة

تعريفها: الجرابة - وتسمى أيضاً قطع الطريق - هي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام،

(١) كما يعتقد بعض القاديانية في غلام أحمد مدعي النبوة الكذاب.

(٢) الكاهن: هو الذي يتخذ من الجن من يأتيه بالأخبار. والعراف: هو الذي يتحدث بالحنس والظن، مدعيًا أنه يعلم الغيب.

لإحداث الفوضى، وسلب الدماء، وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحزب والنسل^(١)، متخذية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون. ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين، أو الذميين، أو المعاهدين أو الحربيين، ما دام ذلك في دار الإسلام، وما دام غدوائها على كل مَحْقُونِ الدَّمِ، قبل الحرابة من المسلمين والذميين. وكَمَا تَتَحَقَّقُ الحرابة بخروج جماعة من الجماعات، فإنها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد. فلو كان لفرد من الأفراد فضل جَبْرُوتٍ وَيَطُشٍ، ومَزِيدُ قُوَّةٍ وقُدْرَةٍ يَغْلِبُ بها الجماعة على النفس والمال، والعرض، فهو مُحَارِبٌ وقاطع طريق. ويدخل في مفهوم الحرابة العصابات المختلفة، كعصابة القتل وعصابة خطف الأطفال، وعصابة اللصوص للسطو على البيوت، والبنوك، وعصابة خطف البنات والمذاري للفجور بهن، وعصابة اغتيال الحكام ابتغاء الفتن واضطراب الأمن، وعصابة إتلاف الزروع وقتل المواشي والدواب.

وكَلِمَةُ الحرابة مأخوذة من الحزب، لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تُعْتَبَرُ مُحَارِبَةً للجماعة من جانب ومُحَارِبَةً للتعاليم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن الجماعة وسلامتها، بالحفاظ على حقوقها من جانب آخر. فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يُعْتَبَرُ مُحَارِبَةً، ومن ذلك أخذت كلمة الحرابة، وكما يُسَمَّى هذا الخروج على الجماعة وعلى دينها حُرَابَةً، فإنه يُسَمَّى أيضاً قَطْعَ طريق، لأن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق، فلا يمرّون فيه، خَشْيَةً أَنْ تُسَلَبَ دِمَاؤُهُمْ، أو تُسَلَبَ أَمْوَالُهُمْ، أو تُهْتَكَ أَعْرَاضُهُمْ أو يتعرضوا لِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُمْ على مُوَاجَهَتِهِ، ويُسَمِّيها بعض الفقهاء بـ «السَّرْقَةِ الْكُبْرَى»^(٢).

الحرابة جريمة كُبرى: والحُرابة - أو قَطْعُ الطَّرِيقِ - تُعْتَبَرُ من كُبرى الجرائم، ومن ثم أطلق القرآن الكريم على المتورطين في ارتكابها أقصى عبارة فجعلهم محاربين لله ورسوله، وساعين في الأرض بالفساد وعَلَّظَ عقوبتهم تغليظاً لم يجعلها لجريمة أخرى، يقول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣). ورسول الله ﷺ يُغْلِنُ أَنَّ مَنْ يَزْتَكِبُ هذه الجناية ليس له شرف

(١) أي: قطع الشجر، وإتلاف الزرع، وقتل الدواب والأنعام.

(٢) سميت بهذه التسمية، لأن ضررها عام على المسلمين بانقطاع الطريق بخلاف السرقة العادية، فإنها تسمى السرقة الصغرى، لأن ضررها يخص المسروق منه وحده.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

الانتساب إلى الإسلام، فيقول: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(١). رواه البخاري، ومسلم من حديث ابن عمر. وإذا لم يكن له هذا الشرف وهو حي، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة. فإن الناس يموتون على ما عاشوا عليه كما يُبعثون على ما ماتوا عليه. وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةً»^(٢). أخرجه مسلم.

شُرُوطُ الْجِرَابَةِ: ولا بُدَّ من تَوَافُرِ شُرُوطٍ مَعِيْنَةٍ فِي الْمَحَارِبِينَ حَتَّى يَسْتَحِقُّوا الْعُقُوبَةَ الْمَقْرُورَةَ لِهَذِهِ الْجَرِيْمَةِ: وَجُمْلَةُ هَذِهِ الشُّرُوطِ هِيَ:

١- التَّكْلِيفُ.

٢- وجودُ السلاح.

٣- البُعْدُ عَنِ الْعُمَرَانِ.

٤- المجاهرة.

ولم يتفق العلماء على هذه الشروط، وإنما لهم فيها مناقشات نُجْمِلُهَا فيما يلي:

١- **شَرْطُ التَّكْلِيفِ:** يُشْتَرَطُ فِي الْمَحَارِبِينَ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، لِأَنَّهُمَا شَرْطَا التَّكْلِيفِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ. فَالْصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ لَا يُعْتَبَرُ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا مُحَارِبًا، مَهْمَا اشْتَرَكَ فِي أَعْمَالِ الْمَحَارِبَةِ، لِعَدَمِ تَكْلِيفِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرْعًا. وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ الْفُقَهَاءُ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِيْمَا إِذَا اشْتَرَكَ فِي الْجِرَابَةِ صَبِيَّانَ أَوْ مَجَانِينَ. فَهَلْ يَسْقُطُ الْحَدُّ عَمَّنِ اشْتَرَكَا فِيهَا بِسُقُوطِهِ عَنْ هَوْلَاءِ الصَّبِيَّانِ أَوْ الْمَجَانِينَ؟ قَالَتِ الْأَخَنَافُ: نَعَمْ يَسْقُطُ الْحَدُّ، لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ عَنِ الْبَغْضِ، فَإِنَّ هَذَا السَّقُوطَ يَسْرِي إِلَى الْكُلِّ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ جَمِيعًا مُتَضَامِتُونَ فِي الْمَسْئُولِيَّةِ، وَإِذَا سَقَطَ حَدُّ الْجِرَابَةِ نُظِرَ فِي الْأَعْمَالِ الَّتِي ارْتَكَبَتْ عَلَى أَنَّهَا جَرَائِمُ عَادِيَّةٌ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا بِالْعُقُوبَاتِ الْمَقْرُورَةِ لَهَا. فَإِنَّ كَانَتِ الْجَرِيْمَةُ قَتْلًا رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِّ، فَلَهُ أَنْ يَغْفِرَ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ، وَهَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الْجَرَائِمِ. وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، وَالْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ إِذَا سَقَطَ حَدُّ

(١) من حمل علينا السلاح: أي حمله لقتال المسلمين بغير حق كنى بحمله عن المقاتلة، إذ القتل لازم لحمل السلاح. ليس منا: ليس على طريقنا وهدينا، فإن طريقته نصر المسلم والقتال دونه، لا ترويعه وإخافته وقتاله.

(٢) خرج على الطاعة: أي طاعة الحكم الذي وقع الاجتماع عليه في قطر من الأقطار. فارق الجماعة: التي اتفقت على طاعة إمام، وانتظم به شملهم، واجتمعت به كلمتهم، وحاطهم من عدوهم، ميتة جاهلية: منسوبة إلى الجهل، وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة لمن مات على الكفر بجامع أن الكل لم يكن تحت حكم إمام.

الحرابة عن الصبيّان والمجانين؛ فإنه لا ينقطع عن غيرهم ممن اشتركوا في الإثم والغدوان؛ لأن هذا الحد هو حق الله تعالى، وهذا الحق لا يتنظر فيه إلى الأفراد. ولا تشتط الذكورة ولا الحرية، لأنه ليس للأنوثة ولا للرق تأثير على جريمة الحرابة، فقد يكون للمرأة^(١) والعبد من القوة مثل ما لغيرهما، من التدبير وحمل السلاح والمشاركة في التمرد والعصيان، فيجري عليهما ما يجري على غيرهما من أحكام الحرابة.

٢- شرط حمل السلاح: ويشترط في المحاربين أن يكون معهم سلاح، لأن قوتهم التي يعتمدون عليها في الحرابة: إنما هي قوة السلاح، فإن لم يكن معهم سلاح فليسوا بمحاربين، لأنهم لا يمتنعون من يقصدهم وإذا تسلخوا بالعصي والحجارة، فهل يعتبرون محاربين؟ اختلف الفقهاء في ذلك: فقال الشافعي، ومالك، والحنابلة، وأبو يوسف، وأبو ثور، وابن حزم: وإنهم يعتبرون محاربين لأنه لا عبرة بنوع السلاح، ولا بكثيره وإنما العبرة بقطع الطريق. وقال أبو حنيفة: ليسوا بمحاربين.

٣- شرط الصحراء والبغدي من العمران: واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء، فإن فعلوا ذلك في البنيان لم يكونوا محاربين، ولأن الواجب يسمى حد قطع الطريق، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء. ولأن في البضير يلحق الغوث غالباً فتذهب شوكة المعتدين، ويكونون مختلسين، والمختلس ليس بقاطع، ولا حد عليه، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، وإسحاق، وأكثر فقهاء الشيعة، وقول الخزقي من الحنابلة، وحزم به في الوجيز. وذهب فريق آخر إلى أن حكمهم في البضير والصحراء واحداً، لأن الآية بعمرمها تناول كل محارب. ولأنه في المصر أعظم ضرراً، فكان أولى بأن يدخل في هذا العصابات التي تنفق على العمل الجنائي من السلب، والنهب والقتل. وهذا مذهب الشافعي، والحنابلة، وأبي ثور، وبه قال الأوزاعي، والليث والمالكية، والظاهرية. والظاهر أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار، فمن راعى شرط الصحراء نظر إلى الحال الغالبة، أو أخذ من حال رَمِيهِ الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره. وعلى العكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط. ولذا يقول الشافعي: إن السلطان إذا ضعف ووجدت المغالبة في المصر كانت محاربة. وأما غير ذلك فهو اختلاس عنده.

٤- شرط المجاهرة: ومن شروط الحرابة المجاهرة بأن يأخذوا المال جهراً، فإن أخذوه

(١) يرى أبو حنيفة اشتراط الذكورة في الحرابة، وذلك لركة قلوب النساء، وضعف بنيتهن، ولسن من أهل الحرب وهذه رواية ظاهر الرواية. وروى الطحاوي عنه: أن هذا ليس بشرط وأن النساء والرجال سواء في الحرابة.

مُخْتَفَيْنَ فَهُمْ سُرَاقٌ، وَإِنْ اخْتَطَفُوهُ وَهَرَبُوا، فَهُمْ مُنْتَهَبُونَ، لَا قُطْعَ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ خَرَجَ الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانِ عَلَى آخِرِ قَافِلَةٍ فَسَلَبُوا مِنْهَا شَيْئًا، لَأَنْتَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى مَنَعَةٍ وَقُوَّةٍ، وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى عِدَدٍ يَسِيرٍ فَقَهَرُواهُمْ، فَهُمْ قُطَاعٌ طَرِيقٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَحْنَفِ وَالشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ وَالظَّاهِرِيَّةُ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ: وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّ الْحَرَابَةَ عَامَّةٌ فِي الْمَضِرِّ وَالْقَفْرِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَفْحَشَ مِنْ بَعْضٍ، وَلَكِنْ اسْمُ الْحَرَابَةِ يَتَنَاوَلُهَا، وَمَعْنَى الْحَرَابَةِ مَوْجُودٌ فِيهَا، وَلَوْ خَرَجَ بِعَصَا فِي الْمَضِرِّ يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ وَيُؤْخَذُ فِيهِ بِأَشَدِّ مِنْ ذَلِكَ لَا بِأَيْسَرِهِ فَإِنَّهُ سَلَبَ غِيلَةً وَفَعَلَ الْغِيلَةَ أَقْبَحُ مِنْ فَعَلَ الْمَجَاهِرَةَ - وَلِذَلِكَ دَخَلَ الْعَفْوُ فِي قَتْلِ الْمَجَاهِرَةِ فَكَانَ قِصَاصًا، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي قَتْلِ الْغِيلَةِ، فَكَانَ حَرَابَةً، فَتَحَرَّرَ أَنْ قُطِعَ السَّبِيلُ مُوجِبٌ لِلْقَتْلِ.

وَقَالَ: «لَقَدْ كُنْتُ أَيَّامَ تَوَلَّيْتُ الْقَضَاءِ قَدْ رُفِعَ إِلَيَّ أَمْرُ قَوْمٍ خَرَجُوا مُحَارِبِينَ فِي رِفْقَةٍ فَأَخَذُوا مِنْهُمْ امْرَأَةً - مُغَالِبَةً عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجِهَا، وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُ - فَأَخْتَلَوْا بِهَا، ثُمَّ جَدُّ فِيهِمُ الطَّلَبُ فَأَخَذُوا وَجِيءَ بِهِمْ، فَسَأَلْتُ مَنْ كَانَ ابْتِلَانِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْمُقْتَنِينَ. فَقَالُوا: لَيْسُوا مُحَارِبِينَ، لَأَنَّ الْحَرَابَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَمْوَالِ لَا فِي الْفُرُوجِ. فَقُلْتُ لَهُمْ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ الْحَرَابَةَ فِي الْفُرُوجِ أَفْحَشُ مِنْهَا فِي الْأَمْوَالِ، وَإِنَّ النَّاسَ لَيَرْضَوْنَ أَنْ تَذْهَبَ أَمْوَالُهُمْ وَتُخَرَّبَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَلَا يَرْضَوْنَ أَنْ يُخَرَّبَ الْمَرْءُ فِي زَوْجَتِهِ وَبَنَتِهِ؟... وَلَوْ كَانَ فَوْقَ مَا قَالَ اللَّهُ عَقُوبَةً لَكَانَتْ لِمَنْ يَسْلُبُ الْفُرُوجَ. وَحَسْبُكُمْ مِنْ بَلَاءٍ صُحْبَةِ الْجُهَالِ، وَخُصُوصًا فِي الْفُتْيَا وَالْقَضَاءِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَالْمُقْتَالُ كَالْمُحَارِبِ، وَهُوَ أَنْ يَحْتَالَ فِي قَتْلِ إِنْسَانٍ عَلَى أَخْذِ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يُشْهِرِ السِّلَاحَ، وَلَكِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ بَيْتُهُ أَوْ صَحْبَتُهُ فِي سَفَرٍ، فَاطْعَمَهُ سُمًّا فَقَتَلَهُ، فَيُقْتَلُ حَدًّا لَا قَوْدًا وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ رَأْيُ ابْنِ حَزْمٍ حَيْثُ يَقُولُ: إِنَّ الْمُحَارِبَ هُوَ الْمُكَابِرُ، الْمُخِيفُ لِأَهْلِ الطَّرِيقِ، الْمُفْسِدُ فِي سُبُلِ الْأَرْضِ، سَوَاءٌ بِسِلَاحٍ أَمْ بِلَا سِلَاحٍ أَصْلًا. سَوَاءٌ لَيْلًا أَمْ نَهَارًا، فِي مَضِرٍّ أَمْ فَلَاحٍ، أَمْ فِي قَضْرِ الْخَلِيفَةِ أَمْ فِي الْجَامِعِ سَوَاءً، وَسَوَاءٌ فَعَلَ ذَلِكَ بِجُنْدٍ أَمْ بِغَيْرِ جُنْدٍ، مَنْقُطِعِينَ فِي الصَّحَرَاءِ أَمْ أَهْلَ قَرْيَةٍ، سُكَّانًا فِي دُورِهِمْ أَمْ أَهْلَ جِصْنٍ كَذَلِكَ، أَمْ أَهْلَ مَدِينَةٍ عَظِيمَةٍ أَمْ غَيْرِ عَظِيمَةٍ. كَذَلِكَ وَاحِدًا أَمْ أَكْثَرًا، كُلُّ مَنْ حَارَبَ الْمَارَّةَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ بِقَتْلِ نَفْسٍ أَوْ أَخْذِ مَالٍ، أَوْ لَجَرَاخَةٍ، أَوْ لانتهاكٍ عِزٍّ، فَهُوَ مُحَارِبٌ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ، كَثَرُوا أَوْ قَلُّوا». وَمِنْ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ حَزْمٍ أَوْسَعُ الْمَذَاهِبِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَرَابَةِ، وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَافَ السَّبِيلَ عَلَى أَيِّ نَحْوٍ مِنَ الْأَنْحَاءِ وَبِأَيِّ صُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ، يُعْتَبَرُ مُحَارِبًا مُسْتَحَقًّا لِعَقُوبَةِ الْحَرَابَةِ.

عُقُوبَةُ الْجَزَابَةِ: أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي جَرِيحَةِ الْجَزَابَةِ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّمَا جَزَأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١). فهذه الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ويسعى في الأرض بالفساد. لقوله سبحانه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٢). وقد أجمع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقفوا في أيدي المسلمين، فأسلموا فإن الإسلام يقصم دماءهم وأموالهم وإن كانوا قد ارتكبوا من المعاصي قبل الإسلام ما يستوجب العقوبة، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٣).

فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام، ومعنى يحاربون الله ورسوله، أي يحاربون المسلمين بما يحدثونه من اضطراب، وقوض، وخوف، وقلق، ويحاربون الإسلام بخروجهم عن تعاليمه وعصيانهم لها، فإضافة الحرب إلى الله ورسوله إيذان بأن حرب المسلمين كأنها حرب لله تعالى ورسوله، كقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤). فالمحاربة هنا مجازية: قال القرطبي: يحاربون الله ورسوله. استعارة ومجاز، إذ الله سبحانه وتعالى لا يحارب ولا يغالب لما هو عليه من صفات الكمال، ولما وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد. والمعنى يحاربون أولياء الله، فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه إكباراً لأذيتهم كما عبر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٥) حثاً على الاستغفار عليهم، ومثله في صبيح السيرة: «اسْتَطَعْنَكَ فَلَمْ تُطِيعْنِي». انتهى.

سَبَبُ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ: قال الجمهور في سبب نزول هذه الآية: «إِنَّ الْعَرَبِيِّينَ»^(٦) قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَأَسْلَمُوا، وَاسْتَوْخَمُوهَا^(٧) وَسَقَمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالخُرُوجِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَخَرَجُوا، وَأَمَرَ لَهُمْ بِلِقَاحِ^(٨) لِبْشَرِيَّاتٍ مِنَ الْبَانِيَا فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا الرَّاعِي وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَسَاقُوا الْإِبِلَ. فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمِلَ^(٩) أَعْيُنَهُمْ وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ^(١٠) يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٩.

(٦) جماعة من إحدى القبائل العربية المعروفة.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٣-٣٤.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٣٨.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٧) أصابهم المرض والوخم. لعدم موافقة هوائها لهم.

(٨) اللقاح: جمع لقحة وهي الناقة الحلوب.

(٩) سمل: نفق. وفعل بهم ذلك لأنهم كانوا فعلوا ذلك بالراعي فكان قصاصاً. وجزاء سيئة سيئة مثلها.

(١٠) الحرة: أرض خارج المدينة ذات حجارة سوداء.

حتى ماتوا. قال أبو قلابة: فهؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (١) الآية.

العقوبات التي قررتها الآية الكريمة: والعقوبة التي قررتها هذه الآية للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً هي إحدى عقوبات أربع:

١- القتل.

٢- أو الصلب.

٣- أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف.

٤- أو النفي من الأرض. وهذه العقوبات جاءت في الآية مغطوفة بحرف «أو» فقال بعض العلماء: «إن العطف بها يفيد التخيير، ومعنى هذا أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات: حسب ما يراه من المصلحة، يصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبها المحاربون». وقال أكثر العلماء: «إن «أو» هنا للتنوع لا للتخيير ومقتضاه أن تتنوع العقوبة حسب الجريمة وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على التخيير».

حجة القائلين بأن «أو» للتخيير: قال الفريق الأول: إن هذا ما تقتضيه اللغة، ويتمشى مع نظم الآية، ولم يثبت من السنة ما يصرف ما دلل عليه من هذا المعنى. فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض بالفساد، فإن عقوبته إما القتل، أو الصلب، أو القطع، أو النفي من الأرض حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم في تنفيذ إحدى هذه العقوبات، سواء قتلوا أم لم يقتلوا، وسواء أخذوا المال أم لم يأخذوا، وسواء ارتكبوا جريمة واحدة أم أكثر. وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة أو يترك المحاربين دون عقاب. قال القرطبي: «قال أبو ثور: الإمام مخير على ظاهر الآية، وكذلك قال مالك، وهو مزوي عن ابن عباس، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز، ومجاهد، والضحاك والنخعي كلهم قال: الإمام مخير في الحكم على المحاربين يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبه الله تعالى من: القتل، أو الصلب، أو القطع، أو النفي بظاهر الآية».

قال ابن عباس: ما كان في القرآن «أو» فصاحبه بالخيار. وهذا قول أشعر بظاهر الآية. وقال ابن كثير: إن ظاهر «أو» - للتخيير، كما في نظائر ذلك من القرآن كقوله تعالى في جزاء

الصَّيْدُ: ﴿فَجَرَّاهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَهُ طَعَامًا مَسْكِينًا أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾^(١). وكقوله في كفارة الفدية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِوَهْ أَدَّى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٢) وكقوله في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٣). هذه كلها على التخيير، فكذلك فلتكن هذه الآية.

حُجَّةُ الْقَاتِلِينَ بَأَنَّ «أَوْ» لِلتَّوْبِيعِ: أمَّا الفريق الثاني فقد استدلَّ بما رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِاللُّغَةِ وَأَفْقَهِيهِمْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ صُلْبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قَتَلُوا وَلَمْ يُضْلَبُوا، وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا نَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ؟. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ وَيَشْهَدُ لِهَذَا التَّفْصِيلِ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ - إِنْ صَحَّ سَنَدُهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَبِيبٍ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أُولَئِكَ الثَّقَرِ الْعَرَبِيِّينَ، وَهُمْ مِنْ بُجَيْلَةَ^(٤)، قَالَ أَنَسٌ: فَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ، وَأَخَافُوا السَّبِيلَ وَأَصَابُوا الْفَرْجَ الْحَرَامَ. قَالَ أَنَسٌ: فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَضَاءِ فِيمَنْ حَارَبَ فَقَالَ: «مَنْ سَرَقَ مَالًا وَأَخَافَ السَّبِيلَ فَاقْطَعْ يَدَهُ بِسَرِقَتِهِ وَرِجْلَهُ بِإِخَافَتِهِ، وَمَنْ قَتَلَ أَقْتَلَهُ وَمَنْ قَتَلَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَاسْتَحْلَ الْفَرْجَ الْحَرَامَ فَاصْلُبْهُ».

وقالوا: إِنَّ الَّذِي يُرْجَحُ أَنَّ الْآيَةَ لِتَفْصِيلِ الْعُقُوبَاتِ، لَا لِلتَّخْيِيرِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِهَذَا الْإِفْسَادِ دَرَجَاتٍ مِنَ الْعِقَابِ لِأَنَّ إِفْسَادَهُمْ مُتَمَاوٍ، مِنْهُ الْقَتْلُ، وَمِنْهُ السَّلْبُ وَالتَّهْبُ، وَمِنْهُ هَتَكَ الْعِرْضِ، وَمِنْهُ إِهْلَاكُ الْحَرْثِ وَالتَّنْسِلِ. وَمِنْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ مِنْ يَجْمَعُ بَيْنَ جَرِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ، فَلَيْسَ الْحَاكِمُ مُخَيَّرًا فِي عِقَابِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ بِمَا شَاءَ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُعَاقِبَ كُلًّا مِنْهُمْ بِقَدْرِ جُزْمِهِ وَدَرَجَةِ إِفْسَادِهِ، وَهَذَا هُوَ الْعَدْلُ. ﴿وَجَزَاؤُا سِنَتْ سِنَتْهُ مِثْلَهَا﴾^(٥). وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ - وَقَدْ نَاقَشَ الْكَاسَانِيُّ فِي الْبَدَائِعِ^(٦) رَأْيَ الْقَاتِلِينَ بَأَنَّ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ نِقَاشًا عِلْمِيًّا، فَقَالَ: «إِنَّ التَّخْيِيرَ الْوَارِدَ فِي الْأَحْكَامِ

(٤) قبيلة تسمى بهذا الاسم.

(٥) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٦) ج ٧ ص ٩.

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

المختلفة من حيث الصورة بحرف التخخير، إنما يجري ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحداً، كما في كفارة اليمين، وكفارة جزاء الصيد، أما إذا كان مختلفاً فيخرج مخرج بيان الحكم لكل في نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَذَا الْقَرْيَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾^(١). إن ذلك ليس للتخخير بين المذكورين، بل لبيان الحكم لكل في نفسه، لاختلاف سبب الوجوب. وتأويله: إما أن تعذب من ظلم، أو تتخذ الحسن فيمن آمن وعمل صالحاً.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا ثَكُورًا . وَإِمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَىٰ﴾^(٢). وقطع الطريق متنوع في نفسه وإن كان متجداً من حديث الأصل، فقد يكون بأخذ المال وخذه، وقد يكون بالقتل لا غير، وقد يكون بالجمع بين الأمرين، وقد يكون بالتخويف لا غير فكان سبب الوجوب مختلفاً فلا يحتمل على التخخير، بل على بيان الحكم لكل نوع. أو يحتمل هذا ويحتمل ما ذكر فلا يكون حجة مع الاحتمال. وإذا لم يمكن صرف الآية الشريفة إلى ظاهر التخخير في مطلق المحارب، فإما أن يحتمل على الترتيب ويضمر في كل حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق، كآته سبحانه وتعالى قال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾^(٣) إن قتلوا، ﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾^(٤)، إن أخذوا المال وقتلوا، ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾^(٥) إن أخذوا المال لا غير، ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٦) إن أخافوا؛ هكذا ذكر جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ لما قطع أبو بودة الأسلمي بأصحابه الطريق على أناس جاؤوا يريدون الإسلام فقد قال عليه السلام: وإن من قتل قتل، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف، ومن قتل وأخذ المال صلب، ومن جاء مسلماً هدم الإسلام ما كان قبله من الشرك.

بسط رأي القائلين بتويع العقوبة إذا اختلفت الجريمة: قلنا إن جمهور الفقهاء يرى أن العقوبة تتنوع حسب نوع الجريمة، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام:

١ - أن تكون الجزابة مقصورة على إحقاق المازة وقطع الطريق، ولم يرتكب المحاربون شيئاً وراء ذلك، فهؤلاء يُنفون من الأرض، والنفي من الأرض مغنائه إخراج المحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى غيره من بلاد الإسلام، إلا إذا كانوا كفاراً فيجوز إخراجهم إلى بلاد

(١) سورة الكهف، الآية: ٨٦ .

(٢) سورة الكهف، الآية: ٨٧ - ٨٨ .

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٣ .

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٣ .

(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٣ .

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٣ .

الكُفْرِ. وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنْ يُذَوَّقَ هَؤُلَاءِ وَبَالَ أَمْرِهِمْ بِالْإِبْتِعَادِ وَالتَّغْيِي، وَأَنْ تَظْهَرَ الْمِنْطَقَةُ الَّتِي عَاشُوا فِيهَا فَسَاداً مِنْ شُرُورِهِمْ وَمَقَاسِدِهِمْ، وَأَنْ يَتَسَنَّى النَّاسُ مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَثَرِ سَيِّئِهِ وَذِكْرُ الْيَمَةِ. وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ التَّغْيِيَّ مَعْنَاهُ الْإِخْرَاجُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، لِيُسْجَنُوا فِيهِ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ. وَيَرَى الْأَحْنَفُ أَنَّ التَّغْيِيَّ هُوَ السُّجُنُ وَيَتَقَوَّنُ فِي السُّجُنِ حَتَّى يَظْهَرَ صَلَاحُهُمْ لِأَنَّ السُّجُنَ خُرُوجٌ مِنْ سَعَةِ الدُّنْيَا إِلَى ضَيِّقِهَا فَصَارَ مَنْ سُجِنَ، كَأَنَّهُ نَفِيَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا مِنْ مَوْضِعٍ سِجْنِيهِ، وَاخْتَجُّوا بِقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ السُّجُونِ فِي ذَلِكَ:

خَرَجْنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا فَلَمَسْنَا مِنَ الْأَمْوَاتِ فِيهَا وَلَا الْأَحْيَا
إِذَا جَاءَنَا السُّجُنُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ عَجِبْنَا وَقُلْنَا: جَاءَ هَذَا مِنَ الدُّنْيَا

٢- أَنْ تَكُونَ الْجَزَابَةُ بِأَخْذِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ قَتْلِ، وَعُقُوبَةُ ذَلِكَ قَطْعُ يَدِ الْيُمْنَى وَالرَّجْلِ الْيُسْرَى، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُنَايَةَ زَادَتْ عَلَى السَّرِقَةِ بِالْجَزَابَةِ، وَمَا يُقَطَّعُ مِنْهُمَا يُخَسَّمُ فِي الْحَالِ، يَكْفَى الْعُضْوُ الْمَقْطُوعُ بِالنَّارِ أَوْ بِالزَّيْتِ الْمَغْلِيِّ أَوْ بِأَيَّةِ طَرِيقَةٍ أُخْرَى، حَتَّى لَا يُسْتَشْرَفَ دَمُهُ فَيَمُوتَ. وَإِنَّمَا كَانَ الْقَطْعُ مِنْ خِلَافٍ حَتَّى لَا تَقُوتَ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ فَتَبْقَى لَهُ يَدٌ يُسْرَى وَرِجْلٌ يُمْنَى يَنْتَفِعُ بِهِمَا، فَإِنْ عَادَ هَذَا الْمَقْطُوعُ إِلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ مَرَّةً أُخْرَى، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، وَرِجْلُهُ الْيُمْنَى، وَقَدْ اشْتَرَطَ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَكُونَ مَبْلُغُ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ نِصَاباً، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِزْرِ، لِأَنَّ السَّرِقَةَ جَرِيمَةً لَهَا عِقُوبَةٌ مُقَرَّرَةٌ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْجَرِيمَةُ تَبِعَهَا جَزَاؤُهَا، سَوَاءً أَكَانَ مُرْتَكِبُهَا قَرْدًا أَمْ جَمَاعَةً. فَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْمَالُ نِصَاباً وَلَمْ يَكُنْ مِنْ جِزْرِ فَلَا قَطْعَ، فَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً، فَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَبْلُغَ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَاباً أَوْ لَا؟

أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ قُدَّامَةَ فَقَالَ: «وَإِذَا أَخَذُوا مَا يَبْلُغُ نِصَاباً وَلَا تَبْلُغُ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَاباً قُطِعُوا، قِيَاساً عَلَى قَوْلِنَا فِي السَّرِقَةِ. وَقِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ حَتَّى تَبْلُغَ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَاباً. وَيُشْتَرَطُ أَلَّا تَكُونَ لَهُمْ شُبْهَةٌ. وَلَمْ يُوَافِقْ مَالِكٌ وَلَا الظَّاهِرِيُّ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ، فَلَمْ يَشْتَرِطُوا فِي الْمَالِ الْمَسْرُوقِ بُلُوغَ النِّصَابِ وَلَا كَوْنَهُ مُحَرَّزاً، لِأَنَّ الْجُنَايَةَ نَفْسُهَا جَرِيمَةٌ تَسْتَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النِّصَابِ وَالْجِزْرِ. فَجَرِيمَةُ الْجَزَابَةِ غَيْرُ جَرِيمَةِ السَّرِقَةِ، وَعُقُوبَةُ كُلِّ مِنْهُمَا مُخْتَلِفَةٌ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ لِلْسَّرِقَةِ نِصَاباً، وَلَمْ يَقْدِرْ فِي الْجَزَابَةِ شَيْئاً، بَلْ ذَكَرَ جَزَاءَ الْمُحَارِبِ فَاقْتَضَى ذَلِكَ تَوْفِيقَ الْجَزَاءِ لَهُمْ عَلَى الْمُحَارَبَةِ. وَإِذَا كَانَ فِي الْجُنَايَةِ مَنْ هُوَ ذُو رَجَمٍ مُحَرَّمٍ مِنْ سُرْقَتِ أَمْوَالِهِمْ فَإِنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَيُقَطَّعُ الْبَاقُونَ الَّذِينَ شَارَكُوهُ مِنَ الْجُنَايَةِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْأَحْنَفُ: لَا يُقَطَّعُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَوْجُودِ الشُّبْهَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَرِيبِ، وَالْجُنَايَةُ مُتَضَامِنُونَ فَإِذَا سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْقَرِيبِ سَقَطَ عَنِ

الجميع. وَرَجَّحَ ابْنُ قُدَّامَةَ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ فَقَالَ: «إِنَّهَا شُبْهَةٌ اخْتَصَّ بِهَا وَاحِدٌ، فَلَا يَشْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْبَاقِينَ». «وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ شُبْهَةَ الْإِسْقَاطِ لَا تَتَجَاوَزُ ذَا الرَّجْمِ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَخَدُّهُ، لِأَنَّ الشَّبْهَةَ لَا تَتَجَاوَزُهُ» انتهى.

٣ - أَنْ تَكُونَ الْجَزَابَةُ بِالْقَتْلِ دُونَ أَخْذِ الْمَالِ، وَهَذَا يَسْتَوْجِبُ الْقَتْلَ مَتَى قَدَّرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمْ، وَيُقْتَلُ جَمِيعُ الْمُحَارِبِينَ وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ وَاحِدًا، كَمَا يُقْتَلُ الرَّدءُ - وَهُوَ الطَّلِيعَةُ - لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْمُحَارَبَةِ وَالْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ. وَلَا عِزَّةَ يَعْفُو وَلِيَّ الدِّمِ أَوْ رِضَاءَ بِالذَّيَّةِ، لِأَنَّ عَفْوَ وَلِيِّ الدِّمِ أَوْ رِضَاءَهُ بِالذَّيَّةِ فِي الْقِصَاصِ لَا فِي الْجَزَابَةِ.

٤ - أَنْ تَكُونَ الْجَزَابَةُ بِالْقَتْلِ وَأَخْذِ الْمَالِ. وَفِي هَذَا الْقَتْلُ وَالصُّلْبُ. أَيْ أَنَّ عَقوبَتَهُمْ أَنْ يُضْلَبُوا أَحْيَاءَ لِيَمُوتُوا، فَيُزَبَطُ الشَّخْصُ عَلَى خَشَبَةٍ أَوْ عُمُودٍ أَوْ نَحْوِهِمَا مُتَّصِبٌ الْقَامَةِ، تَمْدُودَ الْيَدَيْنِ، ثُمَّ يُطْعَنُ حَتَّى يَمُوتَ. وَمِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُقْتَلُ أَوَّلًا ثُمَّ يُضْلَبُ لِلْعِزَّةِ وَالْعِظَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَى الْخَشَبَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ. وَهُوَ فِي نِطَاقِ تَفْسِيرِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَكُلُّ إِمَامٍ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٍ صَحِيحَةٍ، فَمَنْ رَأَى تَخْيِيرَ الْحَاكِمِ فِي اخْتِيَارِ إِخْدَى الْعُقُوبَاتِ الْمَقْرُورَةِ فَوَجْهَتُهُ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْعَطْفُ بِحَرْفٍ - «أَوْ» - وَأَنَّ الْأَمْرَ مَشْرُوكَ لِلْحَاكِمِ يَخْتَارُ مِنْهَا مَا تُذَرُّ بِهِ الْمَفْسَدَةُ وَتَتَحَقَّقُ بِهِ الْمَصْلَحَةُ. وَأَنَّ مَنْ رَأَى أَنَّ لِكُلِّ جَرِيْمَةٍ عَقُوبَةٌ مُخَدَّدَةٌ فِي آيَةٍ، فَوَجْهَتُهُ تَحْقِيقُ الْعَدَالَةِ مَعَ رِعَايَةِ مَا تَنْذِرُ بِهِ الْمَفَاسِدَ وَتَقُومُ بِهِ الْمَصَالِحَ، فَالْكُلُّ مُجْمِعٌ عَلَى تَحْقِيقِ غَايَةِ الشَّرِيعَةِ مِنْ دَرْءِ الْمَفَاسِدِ وَتَحْقِيقِ الْمَصَالِحِ. وَهَذَا الْجَهْدُ يُسَهِّلُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ فَهَمَّ النُّصُوصِ وَيُسَرِّطُ طَرِيقَ الْجَهْدِ. وَيُعِينُ طَالِبَ الْعِلْمِ عَلَى الْوَصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ أَعْمَالًا كَثِيرَةً تَحْدُثُ مِنَ الْمُحَارِبِينَ الْمَفْسِدِينَ غَيْرَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْفُقَهَاءُ، وَيُمْكِنُ اسْتِنْبَاطُ أَحْكَامٍ لَهَا مُنَاسِبَةٌ فِي ضَوْءِ مَا اسْتَنْبَطَهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ آيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ أَحْكَامٍ جُزْئِيَّةٍ.

رَدُّ اغْتِرَاضٍ وَدَفْعُ إِشْكَالٍ: قَالَ فِي الْمَنَارِ: «رَوَى عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الْفَسَادَ هُنَا: الزُّنَى، وَالسَّرِقَةُ، وَقَتْلُ النَّاسِ، وَاهْلَاكُ الْحَزْبِ وَالنُّسْلِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَعْمَالِ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ قَوْلَ مُجَاهِدٍ: ب «أَنَّ هَذِهِ الذُّنُوبَ وَالْمَفَاسِدَ لَهَا عُقُوبَاتٌ فِي الشَّرْعِ غَيْرُ مَا فِي الْآيَةِ، فَلِلزُّنَى، وَالسَّرِقَةِ، وَالْقَتْلِ، حُدُودٌ، وَاهْلَاكُ الْحَزْبِ وَالنُّسْلِ يُقَدَّرُ بِقُدْرِهِ وَيَضْمَنُهُ الْفَاعِلُ وَيُعَزَّزُهُ الْحَاكِمُ بِمَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ. وَفَاتَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِضِينَ أَنَّ الْعِقَابَ الْمَنْصُوصَ فِي الْآيَةِ خَاصٌّ بِالْمُحَارِبِينَ مِنَ الْمَفْسِدِينَ الَّذِينَ يَكَاثِرُونَ أَوْلِي الْأَمْرِ، وَلَا يُذْعِنُونَ لِحُكْمِ الشَّرْعِ، وَتِلْكَ الْحُدُودُ إِنَّمَا هِيَ لِلْسَّارِقِينَ، وَالزُّنَاةِ أَفْرَادًا،

المخاضعين لحكم الشرع فعلاً وقد ذكر حكمهم في الكتاب العزيز بصيغة اسم الفاعل المفرد كقوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) وَقَالَ: ﴿الزَّانِي وَالزَّانِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٢) وهم يستخفون بأفعالهم، ولا يجهزون بالفساد حتى ينتشر بسوء القدوة بهم ولا يؤثرون له العصائب ليمتنعوا أنفسهم من الشرع بالقوة فلماذا لا يصدق عليهم أنهم محاربو الله ورسوله ومفسدون والحكم هنا متوط بالوضفين معاً. وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاربين فإنما يقنون به المحاربين المفسدين، لأن الوضفين متلازمين انتهى.

واجب الحاكم والأمة حيال الجزاية: والحاكم والأمة معاً مسؤولون عن حماية النظام وإقرار الأمن وصيانة حقوق الأفراد والمحافظة على ديمائهم وأموالهم وأعراضهم، فإذا شذت طائفة، فأخافوا السبيل، وقطعوا الطريق، وعرضوا حياة الناس للفوضى والاضطراب. وجب على الحاكم قتال هؤلاء، كما فعل رسول الله ﷺ مع العزنيين، وكما فعل خلفاؤه من بعده، ووجب على المسلمين كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شأفتهم وقطع دابرهم، حتى ينعم الناس بالأمن والطمأنينة، ويحسوا بلذة السلام والاستقرار وينصرف كل إلى عمله مجاهداً في سبيل الخير لنفسه، ولأستريته، ولأمتيه. فإن انهزم هؤلاء في ميدان القتال، وتفرقوا هنا وهناك، وانكسرت شوكتهم، لم ينبغ مذبذبهم، ولم يجهز على جريحهم إلا إذا كانوا قد ارتكبوا جناية القتل، وأخذوا المال: فإنهم يطاردون حتى يُظفر بهم ويُقام عليهم حد الجزاية.

توبة المحاربين قبل القدرة عليهم: إذا تاب المحاربون المفسدون في الأرض قبل القدرة عليهم، وتمكن الحاكم من القبض عليهم؛ فإن الله يغفر لهم ما سلف، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالحرابة لقول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(٣). وإنما كان ذلك لأن التوبة قبل القدرة عليهم والتمكن منهم دليل على يقظة الضمير والعزم على استئناف حياة نظيفة بعيدة عن الإفساد والمحاربة لله ورسوله، ولهذا شملهم عفو الله وأسقط عنهم كل حق من حقوقه إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوبة، أما حقوق العباد فإنها لا تسقط عنهم، وتكون العقوبة حينئذ ليست من قبيل الجزاية، وإنما تكون من باب القصاص. والأمر في ذلك يرجع إلى المجنبي عليهم لا إلى الحاكم، فإن كانوا قد قتلوا سقط عنهم تحتم القتل، ولولي الدم العفو أو القصاص، وإن كانوا قد قتلوا وأخذوا المال، سقط الصلْب وتحتم القتل وبقي

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) سورة النور، الآية: ٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٣ - ٣٤.

الْقِصَاصُ وَضَمَانُ الْمَالِ وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَخَذُوا الْمَالَ سَقَطَ الْقَطْعُ وَأُخِذَتِ الْأَمْوَالُ مِنْهُمْ إِنْ كَانَتْ بَأْيَدِيهِمْ، وَضَمِنُوا قِيمَةَ مَا اسْتَهْلَكُوا، لِأَنَّ ذَلِكَ غَضَبٌ فَلَا يَجُوزُ مِلْكُهُ لَهُمْ، وَيُضَرَفُ إِلَى أَرْبَابِهِ أَوْ يَجْعَلُهُ الْحَاكِمُ عِنْدَهُ حَتَّى يَغْلَمَ صَاحِبُهُ لِأَنَّ تَوْبَتَهُمْ لَا تَصِيحُ إِلَّا إِذَا أَعَادُوا الْأَمْوَالَ الْمَسْلُوبَةَ إِلَى أَرْبَابِهَا.

فَإِذَا رَأَى أَوَّلُو الْأَمْرِ إِسْقَاطَ حَقِّ مَالِيٍّ عَنِ الْمَفْسِدِينَ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، وَجَبَ أَنْ يَضْمَنُوهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. وَلَقَدْ لَخَّصَ ابْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: «وَأَمَّا مَا تُسْقِطُهُ عَنْهُ التَّوْبَةُ فَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

١- أَحَدُهَا أَنَّ التَّوْبَةَ إِنَّمَا تُسْقِطُ حَدَّ الْجِرَائَةِ فَقَطْ، وَيُؤْخَذُ بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

٢- وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهَا تُسْقِطُ عَنْهُ حَدَّ الْجِرَائَةِ وَجَمِيعَ حُقُوقِ اللَّهِ مِنَ الزَّئِي، وَالشَّرَابِ، وَالْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ، وَلَا تُسْقِطُ حُقُوقَ النَّاسِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْدِّمَاءِ، إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ (١).

٣- وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ التَّوْبَةَ تَرْفَعُ جَمِيعَ حُقُوقِ اللَّهِ، وَيُؤْخَذُ فِي الدِّمَاءِ وَفِي الْأَمْوَالِ بِمَا وَجَدَ بِعَيْنِهِ.

٤- وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ التَّوْبَةَ تُسْقِطُ جَمِيعَ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ مِنْ مَالٍ، وَدَمٍ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ قَائِمًا بِعَيْنِهِ.

شُرُوطُ التَّوْبَةِ

لِلتَّوْبَةِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، وَنَظَرُ الْفَقْهَةِ إِلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا تَابَ الْمُحَارِبُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهَا أَثَارُهَا، وَأَشْتَرَطَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - فِي الثَّانِي - أَنْ يَسْتَأْمِنَ الْحَاكِمَ فَيُؤْمِنَهُ، وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ، وَجَبَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ كُلَّ تَائِبٍ، وَقِيلَ: يَكْتَفِي بِالْقَاءِ السَّلَاحِ وَالْبُعْدِ عَنْ مَوَاطِنِ الْجَرِيمَةِ وَتَأْمِينِ النَّاسِ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْإِمَامِ. ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ: قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: «قَالَ اللَّيْثُ: وَكَذَلِكَ حَدَّثَنِي مُوسَى الْمَدَنِيُّ - وَهُوَ الْأَمِيرُ عِنْدَنَا - أَنَّ عَلِيًّا الْأَسَدِيَّ حَارَبَ، وَخَافَ السَّبِيلَ وَأَصَابَ الدَّمَ وَالْمَالَ، فَطَلَبَهُ الْأَيْمَةُ وَالْعَامَّةُ، فَأَمْتَنَعَ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ تَائِبًا.

(١) هَذَا هُوَ أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ وَنَبَهْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿قُلْ يَكُونُ أَلْوَنَ الْأَشْيَاءِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَنْسَوْنَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(١).

فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ: أَعِذْ قِرَاءَتَهَا فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ فَعَمِدَ سَيْفَهُ، ثُمَّ جَاءَ تَائِبًا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنَ السَّحَرِ، فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَعَدَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَغْمَارِ أَصْحَابِهِ فَلَمَّا أَسْفَرُوا عَرَفَهُ النَّاسُ، فَقَامُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: لَا سَبِيلَ لَكُمْ عَلَيَّ، جِئْتُ تَائِبًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْدِرُوا عَلَيَّ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ، وَآخِذْ بِيَدِهِ حَتَّى أَتِيَ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ - وَهُوَ أَمِيرُ عَلَى الْمَدِينَةِ - فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ: هَذَا عَلَيَّ جَاءَ تَائِبًا وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ عَلَيْهِ وَلَا قَتْلَ، فَتَرَكَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ. قَالَ: وَخَرَجَ عَلَيَّ تَائِبًا مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي الْبَحْرِ، فَلَقُوا الرُّومَ فَقَرَّبُوا سَفِينَةً إِلَى سَفِينَةٍ مِنْ سَفِينِهِمْ فَأَقْتَحَمَ عَلَى الرُّومِ فِي سَفِينَتِهِمْ فَهَرَبُوا مِنْهُ إِلَى شِقْقِهَا الْآخِرِ فَمَالَتْ بِهِ وَبِهِمْ، فَقَرَّبُوا جَمِيعًا.

سُقُوطُ الْحُدُودِ بِالتَّوْبَةِ قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ إِلَى الْحَاكِمِ: تَقَدَّمَ أَنَّ حَدَّ الْجِرَازَةِ يَسْقُطُ عَنِ الْمُحَارِبِينَ إِذَا تَابُوا قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿لَا الذُّنُوبَ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقَدَّرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى حَدِّ الْجِرَازَةِ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ عَامٌّ يَنْتَظِمُ جَمِيعَ الْحُدُودِ، فَمَنْ ارْتَكَبَ جَرِيمَةً تَسْتَوْجِبُ الْحَدَّ ثُمَّ تَابَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ، لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ الْحَدُّ عَنْ هَؤُلَاءِ قَاوَلْنِي أَنْ يَسْقُطَ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَهُمْ أَخَفُ جُرْمًا مِنْهُمْ، وَقَدْ رَجَعَ ذَلِكَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فَقَالَ: «وَمَنْ تَابَ مِنَ الزَّنى، وَالسَّرِقَةِ، وَشَرَبِ الْخَمْرِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحَدَّ يَسْقُطُ عَنْهُ، كَمَا يَسْقُطُ عَنِ الْمُحَارِبِينَ إِجْمَاعًا إِذَا تَابُوا قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ». وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «فَأَمَّا الشُّرَابُ، وَالزُّنَاةُ، وَالسَّرَاقُ، إِذَا تَابُوا وَأَصْلَحُوا. وَعُرفَ ذَلِكَ مِنْهُمْ ثُمَّ رُفِعُوا إِلَى الْإِمَامِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحَدِّثُوا، وَإِنْ رَفَعُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: ثُبْنَا لَمْ يُتْرَكُوا وَهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَالْمُحَارِبِينَ إِذَا غُلِبُوا». وَفَصَّلَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ ابْنُ قُدَّامَةَ فَقَالَ: «وَإِنْ تَابَ مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ مِنَ الْمُحَارِبِينَ وَأَصْلَحَ فِيهِ رَوَاتَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَسْقُطُ عَنْهُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا الذُّنُوبَ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقَدَّرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣). وَذَكَرَ حَدَّ السَّارِقِ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ لَا أَحَدٌ

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٩.

(١) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٤.

عليه، وقال في ماعز لما أخبر بهربه: «هَلَا تَرَ كُفْرَهُ يَتُوبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ؟» ولأنه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد المحارب.

ثانيهما: لا يسقط، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحد قول الشافعي لقوله سبحانه: ﴿الزَّانِي وَالزَّانِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(١) وهذا عام في التائبين وغيرهم. وقال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) ولأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية وقطع الذي أقر بالسرقة وقد جاؤا تائبين يطلبون التطهير بإقامة الحد وقد سعى الرسول ﷺ فغلبهم توبة، فقال في حق المرأة: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ عَلَى سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَعَتْهُمْ». وجاء عمرو بن سئدة إلى النبي ﷺ فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَرَقْتُ جَمَلًا لِابْنِي فَلَا بِنَ فَطَهَّرَنِي فَأَقَامَ الرَّسُولُ الْحَدَّ عَلَيْهِ». ولأن الحد كفارة فلم يسقط بالتوبة ككفارة اليمين والقتل، ولأنه مقدور عليه فلم يسقط عنه الحد بالتوبة كالمحارب بعد القدرة عليه فإن قلنا بسقوط الحد بالتوبة فهل يسقط بمجرد التوبة أو بها مع إصلاح العمل؟ فيه وجهان:

أحدهما: يسقط بمجرد ما وهو ظاهر قول أصحابنا لأنها توبة مسقط للحد فأشبهت توبة المحارب قبل القدرة عليه.

وثانيهما: يُعْتَبَرُ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ لقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَابَ وَأَصْلَحَ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾^(٣) وقال: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(٤). فعلى هذا القول يُعْتَبَرُ مُضِيُّ مَدَّةٍ يُعْلَمُ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ وَاصْلَاحُ نِيَّتِهِ. وليست مقدرة بمدة معلومة. وقال بعض أصحاب الشافعي: مدة سنة وهذا توقيف بغير توقيف فلا يجوز.

دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره: إذا اعتدى على الإنسان مُعْتَدِي يُرِيدُ قَتْلَهُ، أو أَخَذَ مَالَهُ أو هَتَكَ عِزِّهِ خَرِيبِهِ، فَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يُقَاتَلَ هَذَا الْمُعْتَدِي دِفَاعاً عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَعِزِّهِ وَيُدْفَعُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ، فَيَبْدَأُ بِالْكَلَامِ أو الصَّبَاحِ أو الاستعانة بالناس أن أمكن دفع الظالم بذلك فإن لم يندفع إلا بالضرب فليضربه فإن لم يندفع إلا بقتله فليقتله ولا قصاص على القاتل ولا كفارة عليه، ولا دية للمقتول لأنه ظالم معتد، والظالم المعتدي حلال الدم لا يجب ضمانه. فإن قُتِلَ الْمُعْتَدِي عَلَيْهِ وَهُوَ فِي حَالَةِ دِفَاعِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَعِزِّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ.

١ - يقول الله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(٥).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٩.

(١) سورة النور، الآية: ٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦.

سورة الشورى، الآية: ٤١.

٢ - وعن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطيه مآلك. قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: قاتله. قال: أرايت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد. قال: فإن قتلته؟ قال: هو في النار».

٣ - وروى البخاري: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ عِزِّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

٤ - وروى أن امرأة خرجت تخطب فتبعها رجل يراودها عن نفسها، فرمته بفهر^(١) فقتلته، فرفع ذلك لعمر رضي الله عنه؟ فقال: «قيل الله، والله لا يؤدى^(٢) لهذا أبداً». وكما يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه وماله وعرضه يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره إذا تعرض للقتل أو أخذ المال، أو هتك العرض، - ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الهلاك. لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر والمحافظة على الحقوق. يقول رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»؛ ولهذا من باب تغيير المنكر.

حَدُّ السَّرِقَةِ

إن الإسلام قد احترم المال، من حيث إنه عصب الحياة، واحترم ملكية الأفراد له^(٣) وجعل حقهم فيه حقاً مقدساً لا يحل لأحد أن يعتدي عليه بأي وجه من الوجوه، ولهذا حرم الإسلام: السرقة، والغصب، والاختلاس، والخيانة، والربا، والغش، والتلاعب بالكيل والوزن، والرشوة، واعتبر كل مال أخذ بغير سبب مشروع أكلاً للمال بالباطل. وشدد في السرقة، فقصى بقطع يد السارق التي من شأنها أن تباشر السرقة، وفي ذلك حكمة بيّنة، إذ أن اليد الحائنة بمثابة عضو مريض يجب بتره لتسلم الجسم، والتضحية بالبعض من أجل الكل مما اتفقت عليه الشرائع والعقول. كما أن في قطع يد السارق عبرة لمن تحدّثه نفسه بالسطو على أموال الناس، فلا يجرؤ أن يمدّ يده إليها، وبهذا تحفظ الأموال وتضامن، يقول الله تعالى: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٤).

حكمة التشديد في العقوبة: والحكمة في تشديد العقوبة في السرقة دون غيرها من جرائم

(١) الفهر: الحجر.

(٢) أي لا دية فيه.

(٣) احترام الإسلام للملكية لأن ذلك فطرة أولاً، وحافز على النشاط ثانياً، وعدالة ثالثاً.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

الاعتداء على الأموال هي ما جاء في شرح مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ: قال القاضي عِيَّاضُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَانَ اللَّهُ الْأَمْوَالَ بِإِيجَابِ الْقَطْعِ عَلَى السَّارِقِ، وَلَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ السَّرِقَةِ، كَالِاخْتِلَاسِ وَالْإِنْتِهَابِ، وَالْغَضَبِ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّرِقَةِ، وَلِأَنَّهُ يُمْكِنُ اسْتِرْجَاعُ هَذَا النُّوعِ بِالِاسْتِدْعَاءِ إِلَى وِلَاةِ الْأُمُورِ، وَتَسْهُلُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ السَّرِقَةِ، فَإِنَّهَا تَنْدُرُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا»^(١) فَعَظَمَ أَمْرَهَا، وَاسْتَدْتَتْ عُقُوبَتَهَا، لِيَكُونَ أَتْلَعُ فِي الرَّجْرِ عَنْهَا.

أنواع السرقة

والسرقة أنواع:

١- نوع منها يُوجِبُ التَّغْزِيرَ.

٢- ونوع منها يُوجِبُ الْحَدَّ.

والسرقة التي توجب التَّغْزِيرَ: هي السرقة التي لم تتوفَّر فيها شروطُ إقامةِ الحدِّ، وقد قَضَى الرَّسُولُ ﷺ، بِمُضَاعَفَةِ الْعَزْمِ عَلَى مَنْ سَرَقَ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ: قَضَى بِذَلِكَ فِي سَارِقِ الثَّمَارِ الْمُعْلَقَةِ، وَسَارِقِ الشَّاةِ مِنَ الْمَرْتَعِ. ففي الصورة الأولى أَسْقَطَ الْقَطْعَ عَنْ سَارِقِ الثَّمَرِ وَالْكَثْرِ^(٢) وَحَكَمَ أَنَّ مَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْهُ بِقِيَمِهِ وَهُوَ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ بِشَيْءٍ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ بِثَلَاثِينَ، وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئاً فِي جَرِينِهِ^(٣) فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَةُ الْمَسْرُوقِ النِّصَابَ الَّذِي يُقَطَّعُ فِيهِ. وفي الصورة الثانية: قَضَى فِي الشَّاةِ الَّتِي تُؤْخَذُ مِنْ مَرْتَعِهَا بِثَمَنِهَا مُضَاعَافاً، وَضَرْبَ نِكَالٍ^(٤) وَقَضَى فِيهَا يُؤْخَذُ مِنْ عَطِيئِهِ بِالْقَطْعِ، إِذَا بَلَغَ النِّصَابَ الَّذِي يُقَطَّعُ فِيهِ سَارِقُهُ. رواه أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ.

والسرقة التي عُقُوبَتُهَا الْحَدُّ نَوْعَانِ: الْأَوَّلُ: سَرِقَةُ صُغْرَى: وهي التي يَجِبُ فِيهَا قَطْعُ الْيَدِ. والثاني: سَرِقَةُ كُبْرَى: وهي أَخْذُ الْمَالِ عَلَى سَبِيلِ الْمُغَالَبَةِ، وَيُسَمَّى الْحِرَابَةَ. وقد سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ، وَكَلَامُنَا الْآنَ مُنْهَضٌ فِي السَّرِقَةِ الصُّغْرَى.

تَعْرِيفُ السَّرِقَةِ: السرقة: هي أَخْذُ الشَّيْءِ فِي خَفِيَّةٍ، يُقَالُ: اسْتَرَقَ السَّمْعَ، أَي سَمِعَ مُسْتَخْفِياً، وَيُقَالُ: هُوَ يُسَارِقُ النَّظَرَ إِلَيْهِ، إِذَا اهْتَبَلَ غَفْلَتَهُ لِيَنْظُرَ إِلَيْهِ. وفي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَقُولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَنْبَعَثْهُ شِهَابًا مُبِينًا﴾^(٥) فَسَمِيَ الْاسْتِمَاعُ فِي خَفَاءٍ اسْتِرْقَافاً. وفي الْقَامُوسِ: السَّرِقَةُ، وَالِاسْتِرْقَاقُ، الْمَجِيءُ مُسْتَرِياً لِأَخْذِ مَالٍ الْغَيْرِ مِنْ جِزِي. وَقَالَ ابْنُ

(١) سيأتي بعد مزيد لابن القيم.

(٢) جرينه: ما يسمى عند العامة بالجرن.

(٣) سورة الحجر، الآية: ١٨.

(٤) الكثر: هو جمار النخل.

(٥) نكال: أي ضرباً يكون فيه عبرة لغيره.

عَرَفَةُ: «السارق عند العرب: هو مَنْ جاء مُسْتَتِراً إلى جِزْرِ فأَخَذَ مِنْهُ ما لَيْسَ لَهُ». وَيُفْهَمُ مِنْهَا ذِكْرُهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ وَابْنُ عَرَفَةَ، أَنَّ السَّرْقَةَ تَنْتَظِمُ أُمُوراً ثَلَاثَةً:

١- أَخْذُ مَالٍ غَيْرِ.

٢- أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَخْذُ عَلَى جِهَةِ الْإِخْتِافِ وَالِاسْتِتَارِ.

٣- أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُخْرَزاً.

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَالُ مَمْلُوكاً لِلْغَيْرِ، أَوْ كَانَ الْأَخْذُ مُجَاهَرَةً، أَوْ كَانَ الْمَالُ غَيْرَ مُخْرَزٍ، فَإِنَّ السَّرْقَةَ الْمُوجِبَةَ لِخَدِّ الْقَطْعِ لَا تَحَقُّقُ.

الْمُخْتَلِسُ وَالْمُتَّهَبُ وَالْخَائِنُ غَيْرُ السَّارِقِ: وَلِهَذَا لَا يُعْتَبَرُ الْخَائِنُ، وَلَا الْمُنْتَهَبُ، وَلَا الْمُخْتَلِسُ، سَارِقاً وَلَا يَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْقَطْعُ، وَإِنْ وَجِبَ التَّعْزِيرُ: فَمَنْ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ^(١) وَلَا مُنْتَهَبٍ^(٢)، وَلَا مُخْتَلِسٍ^(٣) قَطْعٌ». رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ جَبَانٍ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «إِنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَتَى بِإِنْسَانٍ قَدْ اخْتَلَسَ مَتَاعاً فَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ زَيْدٌ: لَيْسَ فِي الْخِلَاسَةِ قَطْعٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَأَمَّا قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَتَرْكُ قَطْعِ الْمُخْتَلِسِ وَالْمُتَّهَبِ وَالْغَاصِبِ فَمِنْ تَمَامِ حِكْمَةِ الشَّارِعِ أَيْضاً، فَإِنَّ السَّارِقَ لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَنْقُبُ الدُّوْرَ وَيَهْتِكُ الْجِزْرَ، وَيَكْسِرُ الْقِفْلَ وَلَا يُمْكِنُ صَاحِبُ الْمَتَاعِ الْإِحْتِرَازَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ يُشْرَعْ قَطْعُهُ لَسَرَقَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَعَظُمَ الضَّرَرُ وَاشْتَدَّتِ الْمِحْنَةُ بِالسَّرَاقِ: بِخِلَافِ الْمُنْتَهَبِ وَالْمُخْتَلِسِ فَإِنَّ الْمُتَّهَبَ هُوَ الَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ جَهْرَةً يَمْرَأَى مِنَ النَّاسِ فَيُمْكِنُ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ وَيُخْلَصُوا حَقُّ الْمَظْلُومِ أَوْ يَشْهَدُوا لَهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَأَمَّا الْمُخْتَلِسُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْمَالَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ مَالِكِهِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَخْلُو مِنْ نَوْعٍ تَقْرِيبِ يُمْكِنُ بِهِ الْمُخْتَلِسُ مِنْ اخْتِلَافِهِ، وَالْأَقْصَى كَمَالِ التَّحْفِظِ وَالتَّقِيطِ لَا يُمْكِنُ الْإِخْتِلَاسُ فَلَيْسَ كَالسَّارِقِ؛ بَلْ هُوَ بِالْخَائِنِ أَشْبَهُ. وَأَيْضاً فَالْمُخْتَلِسُ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ جِزْرِ مِثْلِهِ غَالِباً، فَإِنَّهُ الَّذِي يُغَافِلُكَ وَيَخْتَلِسُ مَتَاعَكَ فِي حَالِ تَخْلِيكَ وَغَفْلَتِكَ عَنْ حِفْظِهِ، وَهَذَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِباً فَهُوَ كَالْمُنْتَهَبِ، وَأَمَّا الْغَاصِبُ فَالْأَمْرُ مِنْهُ ظَاهِرٌ وَهُوَ أَوْلَى

(١) الخائن: هو من يأخذ المال ويظهر النصح للمالك.

(٢) المنتهب: هو الذي يأخذ المال غصباً مع المجاهرة والاعتماد على القوة.

(٣) والمختلس: هو من يخطف المال جهراً ويهرب.

يَقْدَمُ الْقَطْعُ مِنَ الْمُتَّهَبِ، وَلَكِنْ يُسَوَّغُ كَفُّ غَدَوَانِ هَوْلَاءِ بِالضَّرْبِ وَالتَّكَالِ وَالسَّجْنِ الطَّوِيلِ وَالْعُقُوبَةِ بِأَخْذِ الْمَالِ.

جَعَلَ الْعَارِيَّةَ: وَمِمَّا هُوَ مَرْدَّدٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ سَرَقَةً أَوْ لَا يَكُونَ؛ جَعَلَ الْعَارِيَّةَ، وَمِنْ ثَمَّ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ ذَلِكَ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يُقَطَّعُ مَنْ جَعَلَهَا؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَانَ وَالشُّنَّةَ أَوْجَبَا الْقَطْعَ عَلَى السَّارِقِ، وَالْجَاهِدُ لِلْعَارِيَّةِ لَيْسَ بِسَارِقٍ. وَذَهَبَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَزُفَرُّ، وَالْخَوَارِجُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، إِلَى أَنَّهُ يُقَطَّعُ، لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالتَّنَائِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ مَتَاعًا وَتَجْعَلُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَلَّمُوهُ فَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَسَامَةُ لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَزَكَّوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». فَقَطَّعَ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ. وَقَدْ نَاصَرَ ابْنُ الْقَيْمِ هَذَا الرَّأْيَ، وَاعْتَبَرَ الْجَاهِدُ لِلْعَارِيَّةِ بِحُقُوقِ الشَّرْعِ. قَالَ فِي زَادِ الْمَعَادِ: فَإِذَا خَالَهُ ﷺ جَاهِدَ الْعَارِيَّةَ فِي اسْمِ السَّارِقِ كِبَادِخَالِهِ سَائِرَ أَنْوَاعِ الْمُتَكَرِّرَاتِ فِي الْخَمْرِ، وَذَلِكَ تَغْرِيفٌ لِلأُمَّةِ بِمَرَادِ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ.

وَفِي الرُّؤْيَا النَّدِيَّةِ: أَنَّ الْجَاهِدَ لِلْعَارِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَارِقًا لَعَنَهُ فَهُوَ سَارِقٌ شَرَعًا، وَالشَّرْعُ مُقَدَّمٌ عَلَى اللَّغَةِ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي أَغْلَامِ الْمُوقِعِينَ: وَالْحِكْمَةُ وَالْمَصْلَحَةُ ظَاهِرَةٌ جَدًّا، فَإِنَّ الْعَارِيَّةَ مِنْ مَصَالِحِ بَنِي آدَمَ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهَا وَلَا غِنَى لَهُمْ عَنْهَا، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ حَاجَةِ الْمُسْتَعِيرِ وَضُرُورَتِهِ إِلَيْهَا إِمَّا بِأَجْرَةٍ أَوْ مَجَانًّا، وَلَا يُمَكِّنُ الْغَيْرُ كُلَّ وَثِقَةٍ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْعَارِيَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ بِمَنْعِ الْعَارِيَّةِ شَرْعًا وَعَادَةً وَعُرْفًا، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ مَنْ تَوَصَّلَ إِلَى أَخْذِ مَتَاعٍ غَيْرِهِ بِالسَّرِقَةِ وَبَيْنَ مَنْ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِالْعَارِيَّةِ وَجَعَلَهَا، وَهَذَا بِخِلَافِ جَاهِدِ الْوَدِيعَةِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْمَتَاعِ قَرِطٌ حَيْثُ اتَّخَذَهُ.

النَّبَاشُ: وَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْخِلَافِ: الْحِلَافُ فِي حُكْمِ النَّبَاشِ الَّذِي يَسْرِقُ أَكْثَانَ الْمَوْتَى: فَلَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ عُقُوبَتَهُ قَطْعُ يَدِهِ، لِأَنَّهُ سَارِقٌ حَقِيقَةٌ، وَالْقَبْرُ جِرْزٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، إِلَى أَنَّ عُقُوبَتَهُ التَّعْزِيرُ، لِأَنَّهُ نَبَاشٌ، وَلَيْسَ سَارِقًا، فَلَا يَأْخُذُ حُكْمُ السَّارِقِ، وَلِأَنَّهُ أَخَذَ مَالًا غَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ، لِأَنَّ الْمَيْتَ لَا يَمْلِكُ، وَلِأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ جِرْزٍ.

الْصِّفَاتُ الَّتِي يَجِبُ اعْتِبَارُهَا فِي السَّرِقَةِ: تَبَيَّنَ مِنَ التَّعْرِيفِ السَّابِقِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ صِفَاتٍ مَعَيَّنَةٍ فِي السَّارِقِ، وَالشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ وَالْمَوْضِعِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ حَتَّى تَتَحَقَّقَ السَّرِقَةُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الْحَدُّ. وَفِيمَا يَلِي بَيَانُ كُلِّ:

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق: أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق حتى يسمى سارقاً ويستوجب حد السرقة فنذكرها فيما يلي:

١- التكليف: بأن يكون السارق بالغاً عاقلاً؛ فلا حد على مجنون، ولا صغير إذا سرق، لأنهما غير مكلفين ولكن يؤدّب الصغير إذا سرق. ولا يشترط فيه الإسلام، فإذا سرق الذمي أو المرتد، فإنه يقطع^(١) كما أن المسلم يقطع إذا سرق من الذمي.

٢- الاختيار: بأن يكون السارق مختاراً في سرقته، فلو أكره على السرقة فلا يعد سارقاً؛ لأن الإكراه يسلب الاختيار، وسلب الاختيار يسقط التكليف.

٣- ألا يكون للسارق في الشيء المسروق شبهة، فإن كاث له فيه شبهة فإنه لا يقطع، ولهذا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنيهما لقول الرسول ﷺ: «أنت ومالك لأبيك». وكذلك لا يقطع الابن بسرقة ماله، أو مال أحدهما، لأن الابن يتبسط في مال أبيه وأمه عادة، والجد لا يقطع لأنه أب سواء أكان من قبل الأب أو الأم، ولا يقطع أحد من عمود النسب الأعلى والأسفل، - أعني الآباء والأجداد - والأبناء وأبناء الأبناء.

وأما ذور الأرحام، فقد قال أبو حنيفة والثوري، لا قطع على أحد من ذوي الرّحم المخرم مثل العمّة والخالة، والأخت والعَم، والخال، والأخ، لأن القطع يُفضي إلى قطعية الرّحم التي أمر الله بها أن توصل، ولأن لهم الحق في دخول المنزل، وهو إذن من صاحبه يختل الجزر به^(٢). وقال مالك والشافعي، وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم، يقطع من سرق هؤلاء، لانتهاء الشبهة في المال. ولا قطع على أحد الزوجين إذا سرق أحدهما الآخر، لشبهة الاختلاط وشبهة المال، فالاختلاط بينهما يمنع أن يكون الجزر كاملاً، ويوجب الشبهة في المال، وإذا لم يكن الجزر كاملاً وكانت الشبهة في المال يسقط القطع، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي - رضي الله عنهما - في أحد قوليه وإحدى الروایتين عن أحمد رضي الله عنه. وقال مالك والثوري رضي الله عنهما - ورواية عن أحمد رضي الله عنه وأحد قولي الشافعي رضي الله عنه: إذا كان كل واحد يتفرّد ببيت فيه متاعه، فإنه يقطع من سرق من مال صاحبه لوجود الجزر من جهة ولا استقلال كل واحد منهما من جهة أخرى. ولا يقطع الخادم الذي يخدم سيده

(١) أما المعاهد والمستامن: فإنهما لا يقطعان لو سرقا في أصح قولي الشافعية وعند أبي حنيفة وقال مالك وأحمد يقطعان.

(٢) فيكون مثله مثل الضيف الذي أذن له بالدخول فإنه لا يقطع إذا سرق.

يُثْبِتُهُ^(١)، فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: جاء رجلٌ إلى عُمَرَ رضي الله عنه بفِلامٍ فقال له: اقْطَعْ يَدَهُ فَإِنَّهُ سَرَقَ مِرَاةً لَامِرَاتِي. فقال عُمَرُ رضي الله عنه: «لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَهُوَ خَادِمُكُمْ أَخَذَ مَتَاعَكُمْ». وهذا مذهبُ عُمَرَ، وابنِ مَسْعُودٍ، ولا يخالفُ لهما من الصحابة. ولا يُقَطِّعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا، لِمَا رَوَيْ، أَنَّ عَامِلًا لِعُمَرَ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَمَّا سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَقَالَ: «لَا تَقْطَعُهُ فَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ حَقٌّ». وَرَوَى الشَّعْبِيُّ: أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، قَبْلَ أَنْ يَلْبَسَ عِلْيَا فَقَالَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «إِنَّ لَهُ فِيهِ سَهْمًا» وَلَمْ يَقْطَعْهُ، فَقَوْلُ عُمَرَ وَقَوْلُ عَلِيٍّ فِيهِمَا بَيِّنَانِ سَبَبِ عَدَمِ الْقَطْعِ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُورِثُ شُبْهَةَ تَمَنُّعِ إِقَامَةِ الْحَدِّ. قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: كَمَا لَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ لَهُ شِرْكَةٌ فِيهِ، وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مَنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ^(٢) - أَوْ لَوْلِيهِ أَوْ لِسَيِّدِهِ - وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ^(٣). وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْخُمْسِ^(٤) سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَقْطَعْهُ. وَقَالَ: «مَالُ اللَّهِ سَرَقَ بَغْضُهُ بَغْضًا». وَلَا يُقَطِّعُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الْمَدِينِ الْحَاطِلِ فِي السَّدَادِ، أَوِ الْجَاوِدِ لِلدِّينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْتِرْدَادٌ لِدَيْتِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَدِينُ مُقَرًّا بِالْأَدِينِ وَقَادِرًا عَلَى السَّدَادِ، فَإِنَّ الدَّائِنَ يَقْطَعُ إِذَا سَرَقَ مِنَ الْمَدِينِ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي سَرِقَتِهِ، وَلَا قَطْعَ فِي سَرِقَةِ الْعَارِيَةِ مِنْ يَدِ الْمُسْتَعِيرِ لِأَنَّ يَدَ الْمُسْتَعِيرِ يَدُ أَمَانَةٍ؛ وَلَيْسَتْ يَدُ مِلْكٍ. وَمَنْ غَصَبَ مَالًا وَسَرَقَهُ وَأَحْرَزَهُ فَسَرَقَهُ مِنْهُ سَارِقٌ؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: لَا يُقَطِّعُ، لِأَنَّهُ جِزْرٌ لَمْ يَرْضَهُ مَالِكُهُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يُقَطِّعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مَا لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ مِنْ جِزْرِ مِثْلِهِ. وَإِذَا وَقَعَتْ أَرْمَةٌ بِالنَّاسِ؛ وَسَرَقَ أَحَدُ الْأَفْرَادِ طَعَامًا فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ موجودًا قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى سَرِقَتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا لَمْ يُقَطِّعْ؛ لِأَنَّ لَهُ الْحَقَّ فِي أَخْذِهِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «لَا قَطْعَ فِي عَامِ الْمَجَاعَةِ»، وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ: «أَنْ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَانْتَحَرَوْهَا، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَ عُمَرُ كُثَيْبَ بْنَ الصَّلْتِ أَنْ يَشْلَعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا أَعْرَمُكَ غُرْمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ. ثُمَّ قَالَ لِلْمُزَيْنِيِّ: كَمْ تَمَنُّ نَاقَتِكَ؟ فَقَالَ الْمُزَيْنِيُّ: كُنْتُ وَاللَّهِ أَمْتَعُهَا مِنْ أَرْبَعِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِهِ ثَمَانِمِائَةَ دِرْهَمٍ. وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، بَعْدَ أَنْ أَمَرَ كُثَيْبَ بْنَ الصَّلْتِ بِقَطْعِ أَيْدِيِ الَّذِينَ سَرَقُوا، أَرْسَلَ وَرَاءَهُ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِمْ، فَجَاءَ بِهِمْ، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ: أَمَّا

(١) اشترط هذا الشرط مالك، وأما الشافعي فمرة اشترطه ومرة لم يشترطه.

(٢) فإذا لم يكن له فيها حق فإنه يقطع باتفاق العلماء.

(٣) وذهب مالك إلى القلع عملاً بظاهر الآية. وهو عام غير مخصص.

(٤) رقيق الخمس: أي الرقيق المأخوذ من الغنائم. سرق من الخمس أي خمس الغنائم.

لولا أنني أظنكم تستعملونهم وتجميعونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعنهم، ولكن والله إذ تركتهم لأغرمك غرامة توجعك.

الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق: وأما الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق فهي:

أولاً: أن يكون مما يتمول ويملك ويحل بيعه وأخذ العوض عنه، فلا قطع على من سرق الخمر والخنزير حتى لو كان المالك لهما ذميماً لأن الله حرم ملكيتهما والانتفاع بهما بالنسبة للمسلم وللذمي على السواء^(١).

وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللهو مثل: العود، والكمنج، والجزمار، لأنها آلات لا يجوز استعمالها عند كثير من أهل العلم، فهي ليست مما يتمول ويملك ويحل بيعه، وأما الذين يبيحون استعمالها فهم يتفقون مع من يحرمها في عدم قطع يد سارقها لوجود شبهة، والشبهات مسوقة للحدود. وأختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز: فقال أبو حنيفة والشافعي: لا قطع على من سرق لأنه ليس بمال ويعزر، وإن كان عليه حلي أو ثياب فلا يقطع أيضاً، لأن ما عليه من الحلي تبع له وليست مقصودة بالأخذ^(٢). وقال مالك: في سرقة القطع، لأنه من أعظم المال ولم يقطع السارق في المال لعينه، وإنما يقطع لتعلق النفوس به، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد. وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع؛ لأنه مال متقوم، وأما المميز فإنه لا يحد سارقه؛ لأنه وإن كان مالا يباع ويشتري فإن له سلطاناً على نفسه فلا يعد مخرزاً. وأما ما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه؛ كالكلب المأذون في بيعه، ولحوم الضحايا، فقال أشهب من المالكية: يقطع سارق الكلب المأذون باتخاذ^(٣)، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذ. وقال أصبغ من المالكية في لحوم الضحايا: إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع، وإن سرقها بعد الذبح فلا قطع. وأما سرقة الماء، والثلج، والكلام، والملح، والشراب فقد قال صاحب المغني: وإن سرق كلاً أو ملحاً، فقال أبو بكر: لا قطع فيه لأنه مما ورد الشروع باشتراك الناس فيه؛ فأشبه الماء. وقال أبو إسحاق بن شاملاً: فيه القطع، لأنه يتمول

(١) يرى أبو حنيفة أنه يباح للذمي الخمر والخنزير وأن على متلفهما ضمان القيمة، ولكنه يتفق مع الفقهاء في عدم قطع من سرقهما لعدم كمال المالية الذي هو شرط الحد.

(٢) قال أبو يوسف: يقطع إذا كان الحلي قدر النصاب لأنه إذا سرق الحلي وحده أو الثياب وحدها فإنه يقطع فيهما فكذا لو سرقها مع غيرها.

(٣) الكلب المأذون باتخاذ هو كلب الحراسة والزراعة وكلب الصيد.

عادة فأشبه التبن والشعير. وأما الثلج فقال القاضي: هو كالماء لأنه ماء جامد فأشبهه الجليد، والأشبه أنه كالمِلح لأنه يتحول عادة فهو كالمِلح المُتَعَقِد من الماء. وأما التراب فإن كان ممّا تَقِلُّ الرغبات فيه كالذي يعد للتطيين والبناء فلا قَطْع فيه؛ لأنه لا يَتَمَوَّل، وإن كان ممّا له قيمة كثيرة كالطين الأرمي الذي يُعَدُّ للدواء أو المُعَدُّ للغسيل به، أو الصَّبْغ كالمغرة أختل وجهين:

١- أحدهما لا قَطْع فيه لأنه من جنس ما لا يَتَمَوَّل فأشبه الماء.

٢- فيه القَطْع، لأنه يَتَمَوَّل عادة، ويُحْمَلُ إلى البلدان للتجارة فأشبه العود الهندي^(١).

وأما سرقة المال المباح الأصل كالأسماء والطيور^(٢) فإنه لا قَطْع على من سرقها ما لم تُخَرَّزْ فإذا أُخَرِّزَتْ فَقَدْ اختلف فيها الفقهاء فذهب المالكية، والشافعية يرى قَطْع سارقها لأنه سَرَقَ مالا متقوماً من جزر. وذهب الأحناف والحنابلة إلى عدم القَطْع لما روي عن الرسول أنه قال: «الصَّيْدُ لِمَنْ أَخَذَهُ». فهذا الحديث يورث شبهة يندري بها الحد. وقال عبد الله بن يسار: أتى عمر بن عبد العزيز برجل سرق دجاجة؛ فأراد أن يقطعها، فقال له سالم بن عبد الرحمن: «قال عثمان رضي الله عنه: لا قَطْع في الطير» وفي رواية أن عمر بن عبد العزيز استفتى السائب بن يزيد فقال: ما رأيت أحداً قَطَعَ في الطير، وما عليه في ذلك قَطْع؛ فتركه عمر وقال بعض الفقهاء: الطير المُعْتَبَرُ مباحاً هو الذي يكون صيداً سوى الدجاج والبط فيجب في سرقها القَطْع لأنه يَمَعْنِي الأهلِي. وقال أبو حنيفة: لا يقطع في سرقة الطعام الرطب كاللبن واللحم والفواكه الرطبة ولا في سرقة الحشيش والحطب ولا فيما يسرع إليه الفساد، وإن بلغت قيمة المسروق منه نصاب السرقة، لأن هذه الأشياء غير مزعوب فيها، ولا يشع ماليتها عادة فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها، والجزر فيها ناقص، ولقوله ﷺ: «لا قَطْع في ثمر ولا كثير». ولأن فيه شبهة الملكية، لوجود الشركة العامة؛ لقول الرسول ﷺ: «الناس شركاء في ثلاثة: الماء، والكلأ، والثار». ومما اختلف الفقهاء فيه سرقة المصحف، فقال أبو حنيفة لا يقطع من سرقه. لأنه ليس بمال، ولأن لكل واحد فيه حقاً. وقال مالك والشافعية، وأبو ثور، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وابن المنذر: يقطع سارق المصحف إذا بلغت قيمته النصاب الذي تقطع فيه اليد.

ثانياً: والشروط الثاني الذي يجب توافره في المال المسروق أن يبلغ الشيء المسروق

(١) ج ١٥ ص ٢٤٧ «المغني».

(٢) الأسماء بكل أنواعها ولو كانت مملعة والطير بكل أنواعه، ويدخل فيه الدجاج والحمام والبط.

نصاباً، لأنه لا بُدَّ من شيء يُجعل ضابطاً لإقامة الحد، ولا بُدَّ وأن يكون له قيمة يلحق الناس ضرراً بفقدها، فإن من عاديهم التسامح في الشيء الحقيق من الأموال، ولهذا لم يكن السلف يقطعون في الشيء التافه وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا النصاب؛ فذهب جمهور العلماء إلى أن القطع لا يكون إلا في سرقة رُبع دينار من الذهب، أو ثلاثة دراهم من الفضة، أو ما تساوي قيمته رُبع دينار أو ثلاثة دراهم. وفي التقدير بهذا حكمة ظاهرة فإن فيها كفاية المقتصد في يوم، له وللمن يموت غلباً، وقوت الرجل وأهله مدة يوم له خطره عند غالب الناس لما روي عن عائشة رضي الله عنها: أن الرسول ﷺ «كان يقطع يد السارق في رُبع دينار فصاعداً»، وفي رواية مرفوعة: «لا تقطع يد السارق إلا في رُبع دينار فصاعداً». رواه أحمد ومسلم وابن ماجه، وفي رواية أخرى للنسائي مرفوعة: «لا تقطع اليد فيما دون ثمن المجن^(١)».

قيل لعائشة: ما ثمن المجن؟ قالت: رُبع دينار. ويؤيده حديث ابن عمر في الصحيحين أن النبي ﷺ: «قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم» وفي رواية: «قيمته ثلاثة دراهم». ومذهب الأحناف أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم فأكثر ولا قطع في أقل منها. وأستدلوا بما رواه البيهقي والطحاوي والنسائي عن ابن عباس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جد في تقدير ثمن المجن بعشرة دراهم. وذهب الحسن البصري وداود الظاهري، إلى أنه يثبت القطع بالقليل والكثير عملاً بإطلاق الآية، ولما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْجَمَلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ» وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسّر البيضة ببضة الحديد التي تلبس للحرب، وهي كالمجن. وقد يكون ثمنها أكثر من ثمنه^(٢). والجمال كانوا يروون أنه ما يساوي دراهم.

ورُبع الدينار كان يُصرف بثلاثة دراهم وفي الروضة الندية قال الشافعي: «ورُبع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم» وذلك أن الصرف على عهد الرسول ﷺ اثنتي عشرة درهماً بدینار، وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بآلف دينار، ومن الفضة باثنتي عشرة ألف درهم. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن النصاب الموجب للقطع هو عشرة دراهم أو دينار، أو قيمة أحدهما من العروض. ولا قطع فيما هو أقل من ذلك لأن ثمن المجن كان يقوم على عهد الرسول بعشرة دراهم، كما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد. وروي عن ابن عباس

(١) المجن: الترس يلقى به في الحرب.

(٢) وقيل: هو إخبار بالواقع: أي أنه يسرق هذا فيكون سبباً لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكبر منه.

وغيره هذا التقدير. قالوا: وتقدير ثمن الحجر تبعاً لهذا التقدير أخوط. والحدود تُدفع بالشبهات. والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها. والحق أن اعتبار ثمن الحجر عشرة دراهم معارض بما هو أصح منه كما تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة. وقال مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه: نصاب السرقة رُبُع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من الغروض والتقويم بالدرهم خاصة. والأثمان أصول لا يقوم بغضها بغير. وقد اغترض على قطع اليد في رُبُع دينار مع أن دينها خمسمائة دينار، فقال أحد الشعراء:

يَدُ بِخَمْسٍ مِثْلَ عَشَجِدٍ وَدَيْتَ مَا بَالُهَا قُطِعَتْ فِي رُبُعِ دِينَارٍ؟
تَنَاقُضُ مَا لَنَا إِلَّا السُّكُوتُ لَهُ وَنَسْتَجِيرُ بِمَوْلَانَا مِنَ الْقَارِ

ولهذا المعترض قد خافه التوفيق فإن الإسلام قد قطعها في هذا القدر حفظاً للمال، وجعل دينها خمسمائة حفظاً لها؛ فقد كانت ثمينة حين كانت آمنة فلما خافت هانت ولهذا قيل:

يَدُ بِخَمْسٍ مِثْلَ عَشَجِدٍ وَدَيْتَ لَكِنَّهَا قُطِعَتْ فِي رُبُعِ دِينَارٍ
حِمَايَةُ الدِّمِ أَغْلَاهَا، وَأَرْخَصَهَا خِيَانَةُ الْمَالِ فَانْظُرْ حِكْمَةَ الْبَارِي

مَنْ يَقْدَرُ الْمَسْرُوقُ: وَتُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْمَسْرُوقِ وَتَقْدِيرُهُ يَوْمَ السَّرْقَةِ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقَدَّرُ الْمَسْرُوقُ يَوْمَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْقَطْعِ.

سَرَقَةُ الْجَمَاعَةِ: إِذَا سَرَقَتِ الْجَمَاعَةُ قَدْرًا مِنَ الْمَالِ بِحَيْثُ لَوْ قُسِمَ بَيْنَهُمْ لَكَانَ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَإِنَّهُمْ يَقْطَعُونَ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ. أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْمَالِ يَلُغُ نِصَابًا، وَلَكِنَّهُ لَوْ قُسِمَ بَيْنَ السَّارِقِينَ لَا يَتَلُغُ نِصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ: فَقَالَ جَمَهُورُ الْفُقَهَاءِ: يَجِبُ أَنْ يُقْطَعُوا جَمِيعًا: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا قَطْعَ حَتَّى يَكُونَ مَا يَأْخُذُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: فَتَمَّ قَطْعُ الْجَمِيعِ رَأْيُ الْعَقُوبَةِ إِنْمَا تَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ مَالِ الْمَسْرُوقِ، أَيْ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْقَطْعَ لِحِفْظِ الْمَالِ، وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْقَطْعَ إِنْمَا عُلِّقَ بِهَذَا الْقَدْرِ لَا بِمَا دُونِهِ لِمَكَانِ حُرْمَةِ الْيَدِ قَالَ: لَا تُقْطَعُ أَيْدٍ كَثِيرَةٌ فِيمَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ فِيهِ الْقَطْعَ.

مَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ: وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْجِزْرُ.

والجِزْرُ: هُوَ الْمَوْضِعُ الْمُعْتَدُّ لِحِفْظِ الشَّيْءِ، مِثْلُ الدَّارِ وَالْدُّكَّانِ وَالْأَصْطَبْلِ وَالْمَرَاحِ، وَالْجَبَرِينَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَلَمْ يَرَدْ فِيهِ ضَابِطٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ وَإِنْمَا يَرْجِعُ فِيهِ

إلى العُزْبِ، واعتبار الشرع للحرز لأنه دليل على عناية صاحب المال به وصيانيته له والمحافظة عليه من التعرض للضياع؛ ودليل ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمعتُ رسول الله ﷺ وقد سأله رجل عن الحرسة^(١) التي توجد في مَرَاتِعِها، قال: فيها ثَمَنُها مَرَّتَيْنِ وَضَرْبُ نَكَالٍ، وما أخذ من عطية^(٢) ففيه القَطْعُ إذا بَلَغَ ما يُؤْخَذُ من ذلك ثَمَنُ المِجَنِّ^(٣) قال: يا رسول الله فالثوبُ وما أخذ منها في أكمائها قال: «مَنْ أَخَذَ بِفِيهِ وَلَمْ يَتَّخِذْ حُبْنَةً»^(٤) فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَنْ أَحْتَمَلَ فَعَلَيْهِ ثَمَنُ مَرَّتَيْنِ وَضَرْبُ نَكَالٍ، وَمَا أَخَذَ مِنْ أَجْرَانِهِ ففِيهِ القَطْعُ إذا بَلَغَ ما يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنُ المِجَنِّ. رواه أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي. وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مَعْلَقٍ وَلَا جَرِيَسَةِ الجَبَلِ، فَإِذَا أَوَاهُ المَرَاخُ أَوْ الجَرِينُ»^(٥)، فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنُ المِجَنِّ. ففي هذين الحديثين اعتبار الحرز، قال ابن القيم: فإنه ﷺ أسقط القَطْعَ عن سارق الثمار من الشجرة وأوجبته على سارقه من الجرين. وعند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أن هذا لِنُقْصَانِ مَالِيَّتِهِ لِإِسْرَاعِ الفسادِ إليه، وجعلَ هذا أصلاً في كل ما نُقْصِتْ مَالِيَّتُهُ بِإِسْرَاعِ الفسادِ إليه، وقول الجمهور أصح، فإنه ﷺ جعلَ له ثلاثة أحوال:

حالة لا شيء فيها، وهي ما إذا أكل منه بغيره.

وحالة يُغْرَمُ مِثْلِيَّتُهُ وَيُضْرَبُ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ، وهي إذا أخرجته من شجرة وأخذه.

وحالة يُقَطَّعُ فيها، وهو ما إذا سَرَقَهُ مِنْ بَيْتِهِ، سواء كان انتهى جَفَافُهُ أم لم يَنْتَهِ، فالعبرة بالمكان والحرز لا بِنَيْبِهِ وَرُطُوبَتِهِ. ويدل عليه أنه ﷺ أسقط القَطْعَ عن سارقِ الشاة من مَرَعَاهَا، وأوجبته على سارقها مِنْ عَطِيَّتِهَا فإنه حرز، انتهى.

وإلى أَعْتِبَارِ الحرز ذهب جمهور الفقهاء ولم يشترطوا الحرز في القَطْعِ منهم: أحمدُ وإسحاقُ وَزُفَرٌ، والظاهرية، لأنَّ آية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(٦) عامةٌ وأحاديثُ عمرو بن شعيب

(١) الحرسة: هي التي ترمى في الحقل وعليها حرس.

(٢) العطن الحظيرة.

(٣) أوجب القطع على من سرق الشاة من عطنها، وهو حرزها، وأسقطه عن سرقها من مرعاها. وفي هذا دليل على اعتبار الحرز.

(٤) أي لم يأخذ شيئاً من المسروق في طرف ثوبه.

(٥) الجرين: موضع تحفيظ الثمار.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

لا يَصْلُحُ لِتَخْصِيصِهَا لِلَاخْتِلَافِ الْوَاقِعِ فِيهَا. أَوْرَدَ ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَقَالَ: أَحَادِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ الْعَمَلُ بِهَا وَاجِبٌ إِذَا رَوَاهَا الثَّقَاتُ.

اِخْتِلَافُ الْجِزْرِ بِاِخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ: وَالْجِزْرُ مُخْتَلَفٌ بِاِخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ، وَمَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْغَرْفِ فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ جِزْرًا فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ. فَالذَّائِرُ حَزْرٌ لِمَا فِيهَا مِنْ أَثَابٍ، وَالْجَرِينُ حَزْرٌ لِلشَّامِ، وَالْاضْطَبْلُ جِزْرٌ لِلدَّوَابِّ، وَالْمَرَاخُ لِلنَّعَمِ، وَهَكَذَا.

الْإِنْسَانُ جِزْرٌ لِنَفْسِهِ: وَالْإِنْسَانُ جِزْرٌ لِنَفْسِهِ وَلِنَفْسِهِ الَّذِي هُوَ نَائِمٌ عَلَيْهِ سِوَاةٌ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَمْ فِي خَارِجِهِ. فَمَنْ جَلَسَ فِي الطَّرِيقِ وَمَعَهُ مَتَاعُهُ فَلَهُهُ يَكُونُ مُخْرَجًا بِهِ، سِوَاةٌ أَكَانَ مُسْتَقِيمًا أَمْ نَائِمًا. فَمَنْ سَرَقَ مِنْ إِنْسَانٍ نَفْسَهُ أَوْ مَتَاعَهُ قُطِعَ بِمَجْرَدِ الْأَخْذِ لِرِوَالِ يَدِ الْمَالِكِ عَنْهُ. وَأَشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ فِي النَّائِمِ أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ تَحْتَ جَنْبِهِ أَوْ تَحْتَ رَأْسِهِ وَأَسْتَدَلُّوا بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى خِمِيصَةٍ لِي فَسَرَقْتُ، فَأَخَذَنَا السَّارِقُ فَرَفَعَنَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفِي خِمِيصَةٍ، ثُمَّهَا ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا؟ أَنَا أَهْبَاهُ لَهُ قَالَ: «فَهَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي؟» أَيِ فَهَلَّا عَفَوْتُ عَنْهُ وَوَهَبْتُ لَهُ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي؟. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَطَالِبَةَ بِالْمَسْرُوقِ شَرْطٌ فِي الْقَطْعِ^(١)، فَلَوْ وَهَبَهُ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ إِيَّاهُ، أَوْ بَاعَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ إِلَى الْحَاكِمِ سَقَطَ عَنِ السَّارِقِ. كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟».

الطَّرَارُ: وَأَخْتَلَفُوا فِي الطَّرَارِ^(٢)، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُقْطَعُ مُطْلَقًا سِوَاةً أَوْضَعَ يَدَهُ دَاخِلَ الْكُمِّ وَأَخْرَجَ الْمَالَ أَوْ شَقَّ الْكُمَّ فَسَقَطَ الْمَالُ فَأَخَذَهُ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَالْحَسَنُ وَابْنُ الْمُثَنِّبِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَإِسْحَاقُ: إِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ مَضْرُورَةً فِي ظَاهِرِ كُمِّهِ فَطَرَهَا فَسَرَقَهَا لَمْ يُقْطَعْ، وَإِنْ كَانَتْ مَضْرُورَةً إِلَى دَاخِلِ الْكُمِّ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَسَرَقَهَا قُطِعَ.

الْمَسْجِدُ جِزْرٌ: وَالْمَسْجِدُ جِزْرٌ لِمَا يُغْتَادُ وَضَعَهُ فِيهِ مِنَ الْبُسْطِ وَالْخُصْرِ وَالْقَنَادِيلِ وَالتَّجَنُّبِ. وَقَدْ قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَارِقًا سَرَقَ يَزْمًا كَانَ فِي صَفَةِ النِّسَاءِ فِي الْمَسْجِدِ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَقَ بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ مَا يُزَيْنُ بِهِ مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُخْرَزٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ. وَخَالَفَ الشَّافِعِيَّةُ فِي قَنَادِيلِ الْمَسْجِدِ وَخُصْرِهَا؛ فَمَنْ

(١) سَيَأْتِي مَزِيدٌ بَيَانٌ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٢) الطَّرَارُ هُوَ الَّذِي يَشَقُّ كَمِ الرَّجُلِ وَيَأْخُذُ مَا فِيهِ، مَاخُودٌ مِنَ الطَّرِّ وَهُوَ الشَّقُّ (وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالنِّشَالِ).

سَرَقَهَا لَا يُقَطَّعُ، لِأَن ذَلِكْ لِمُجْعَلِ لِنَفْعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِلسَّارِقِ فِيهَا حَقٌّ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ السَّارِقُ ذِمِّيًّا فَإِنَّهُ يُقَطَّعُ، لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا.

السَّرِقَةُ مِنَ الدَّارِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الدَّارَ لَا تَكُونُ جِزْزًا إِلَّا إِذَا كَانَ بَابُهَا مُغْلَقًا. كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ سَرَقَ مِنْ دَارٍ غَيْرِ مُشْتَرَكَةٍ فِي الشُّكْنَى لَا يُقَطَّعُ حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ الدَّارِ. وَاتَّخَلَفُوا فِي مَسَائِلَ مِنْ ذَلِكَ ذَكَرَهَا صَاحِبُ كِتَابِ الْإِنْفِصَاحِ عَنْ مَعَانِي الصُّحَاكِ فَقَالَ: وَاتَّخَلَفُوا فِيْمَا إِذَا اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي نَقَبِ دَارٍ فَدَخَلَ أَحَدُهُمَا فَأَخَذَ الْمَتَاعَ وَنَاولَهُ الْآخَرُ وَهُوَ خَارِجُ الْحِزْرِ وَهَكَذَا إِذَا رَمَى بِهِ إِلَيْهِ فَأَخَذَهُ. فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: الْقَطْعُ عَلَى الدَّاخلِ دُونَ الْخَارِجِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقَطَّعُ مِنْهُمَا أَحَدٌ. وَاتَّخَلَفُوا فِيْمَا إِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي نَقَبٍ وَدَخَلُوا الْحِزْرَ وَأَخْرَجَ بَعْضُهُمْ نِصَابًا وَلَمْ يُخْرِجِ الْبَاقُونَ شَيْئًا وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مُعَاوَنَةٌ فِي إِخْرَاجِهِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُقَطَّعُ إِلَّا الَّذِينَ أَخْرَجُوا الْمَتَاعَ وَاتَّخَلَفُوا فِيْمَا إِذَا قَرَّبَ الدَّاخلُ الْمَتَاعَ إِلَى النَّقَبِ وَتَرَكَهٗ فَأَدْخَلَ الْخَارِجُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ مِنَ الْحِزْرِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ مَالِكٌ: يُقَطَّعُ الَّذِي أَخْرَجَهُ قَوْلًا وَاحِدًا وَفِي الدَّاخلِ الَّذِي قَرَّبَهُ خِلَافَ بَيْنِ أَصْحَابِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقَطْعُ عَلَى الَّذِي أَخْرَجَهُ خَاصَّةً وَقَالَ أَحْمَدُ: عَلَيْهِمَا الْقَطْعُ جَمِيعًا. وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْمَذْهَبِ قَالَ: وَإِنْ نَقَبَ رَجُلَانِ حِرَازًا فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا الْمَالَ وَوَضَعَهُ عَلَى بَعْضِ النَّقَبِ وَأَخَذَهُ الْآخَرُ ففِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَطْعُ لِأَنَّا لَوْ لَمْ نُوجِبْ عَلَيْهِمَا الْقَطْعَ صَارَ لِهَذَا طَرِيقًا إِلَى إِسْقَاطِ الْقَطْعِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يُخْرِجِ الْمَالَ مِنَ الْحِزْرِ. وَإِنْ نَقَبَ أَحَدُهُمَا الْحِزْرَ وَدَخَلَ الْآخَرُ وَأَخْرَجَ الْمَالَ ففِيهِ طَرِيقَانِ، مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: فِيهِ قَوْلَانِ كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجِبُ الْقَطْعُ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّ أَحَدَهُمَا نَقَبَ وَلَمْ يُخْرِجِ الْمَالَ وَالْآخَرُ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِ حِزْرِ.

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ وَهَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى طَلَبِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ؟ لَا يُقَامُ الْحَدُّ إِلَّا إِذَا طَالَبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ بِإِقَامَتِهِ^(١) لِأَنَّ مَخَاصِمَتَهُ الْمَعْجَنِيَّ عَلَيْهِ وَمَطَالَبَتُهُ بِالْمَسْرُوقِ شَرْطٌ وَيَثْبُتُ الْحَدُّ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِالْإِقْرَارِ وَيَكْفِي فِيهِ مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَخْنَفِيِّ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ الْمَجْنُونِ وَسَارِقٍ رَدَاءٍ صَفْوَانَ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِتَكَرُّرِ الْإِقْرَارِ وَمَا وَقَعَ مِنَ التَّكَرُّارِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّكْبِيتِ. وَبَرَى أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ تَكَرُّارِهِ مَرَّتَيْنِ.

(١) لهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته وأصحاب الشافعي وقال مالك: لا يفتقر إلى المطالبة.

دَعَوَى السَّارِقَ الْمَلِكِيَّةَ: وَإِذَا ادَّعَى السَّارِقُ أَنْ مَا أَخَذَهُ مِنَ الْجِزْرِ مِلْكُهُ بَعْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ سَرَقَ مِنَ الْجِزْرِ نَصَابًا فَقَالَ مَالِكٌ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ بِكُلِّ حَالٍ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ لَا يُقَطَّعُ وَسَمَاءُ الشَّافِعِيِّ: «السَّارِقُ الظَّرِيفُ».

تَلَقَّى السَّارِقُ مَا يُشَقِّطُ الْحَدَّ: وَيَتَذَبُّ لِلْقَاضِي أَنْ يُلَقِّنَ السَّارِقَ مَا يُشَقِّطُ الْحَدَّ، رَوَاهُ أَبُو أُمَيَّةَ الْحَخَزُومِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلَصٍّ اعْتَرَفَ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ»^(١)، قَالَ: بَلَى، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَرِجَالُ ثِقَاتٍ. وَقَالَ عَطَاءٌ: كَانَ مَنْ قَضَى^(٢) يُؤْتَى إِلَيْهِمُ بِالسَّارِقِ، فيقول: أَسَرَقْتَ؟ قُلْ: لَا. وَسَمَى^(٣) أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَنْ أَبِي الدُّزْدَاءِ: أَنَّهُ أَتَى بِجَارِيَةٍ سَرَقَتْ فَقَالَ لَهَا: أَسَرَقْتَ؟ قُولِي: لَا. فَقَالَتْ: لَا. فَخَلَّى سَبِيلَهَا. وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى بِرَجُلٍ سَرَقَ فَسَأَلَهُ: «أَسَرَقْتَ؟ قُلْ: لَا. فَقَالَ: لَا، فَتَرَكَهُ».

عُقُوبَةُ السَّرِقَةِ

إِذَا ثَبَّتَتْ جَرِيمَةُ السَّرِقَةِ وَجِبَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى السَّارِقِ فَتَقَطَّعَ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مِفْصَلِ الْكَفِّ وَهُوَ الْكُوعُ^(٤) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٥) وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهَا مِنْ أَحَدٍ لَا مِنَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَلَا مِنَ الْحَاكِمِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَبَدَّلَ بِهَا عُقُوبَةُ أُخْرَى أَخَفُّ مِنْهَا أَوْ تَأْخِيرُ تَنْفِيزِهَا أَوْ تَعْطِيلُهَا؛ خِلَافًا لِلشَّيْعَةِ الَّذِينَ يَزَوُّنَ أَنَّ الْقَطْعَ يُشَقِّطُ عَنِ السَّارِقِ بِعَفْوِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي السَّرِقَةِ وَكَذَلِكَ يَزَوُّنَ أَنَّ لِلْإِمَامِ مَعَ وَجوبِ إِقَامَةِ الْحَدِّ أَنْ يُشَقِّطَ الْعُقُوبَةَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ لِمَصْلَحَةٍ، وَلَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ بَعْضِهِمْ لِمَصْلَحَةٍ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لَجَمَاعَةِ أَهْلِ الشُّنَّةِ

(١) إِخَالَكَ: أَيِ أَظْنَكَ.

(٢) مَنْ قَضَى: أَيِ مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ.

(٣) أَيِ ذَكَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ حِينَمَا تَوَلَّيْنَا الْقَضَاءَ.

(٤) كَانَ الْقَطْعُ مَعْمُولًا بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْرَهُ الْإِسْلَامُ مَعَ زِيَادَةِ شُرُوطِ أُخْرَى: وَيُقَالُ إِنْ أَوَّلَ مَنْ قَطَعَ الْأَيْدِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرِيشٌ؛ قَطَعُوا رَجُلًا يُقَالُ لَهُ دَوِيكٌ مَوْلَى ابْنِي مَلِيحِ بْنِ عَمْرِو بْنِ خَزَاعَةَ كَانَ قَدْ سَرَقَ كَنْزَ الْكُمَيْةِ وَيُقَالُ: سَرَقَهُ قَوْمٌ فَوَضَعُوهُ عِنْدَهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقَدْ قَطَعَ السَّارِقُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَوَّلَ مَنْ حَكَمَ بِقَطْعِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ فَأَمَرَ اللَّهُ بِقَطْعِهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَكَانَ أَوَّلَ سَارِقٍ قَطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ الْخِيَارُ بْنُ عَدِيٍّ نَوْفَلُ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ وَمِنْ النِّسَاءِ مَرَّةُ بِنْتُ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ وَقَطَعَ أَبُو بَكْرٍ الْيَمَنِيُّ الَّذِي سَرَقَ الْعَقْدَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ وَكَانَ قَدْ سَرَقَ عَقْدًا لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيْسٍ زَوْجِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَطَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى. وَقَطَعَ عُمَرُ يَدَ ابْنِ سَمُرَةَ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةُ: ٣٨.

الذين يزوون عن رسول الله ﷺ قوله: «تَجَافُوا الْعُقُوبَةَ بَيْنَكُمْ؛ فَإِذَا أَنْتَهَيْتُمْ بِهَا إِلَى الْإِمَامِ فَلَا عَفَا لِلَّهِ عَنْهُ إِنْ عَفَا» فَإِذَا سَرَقَ ثَانِيًا تَقَطَّعَ رِجْلُهُ، ثُمَّ إِنْ الْفُقَهَاءُ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا سَرَقَ ثَالِثًا بَعْدَ قَطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُعَزَّرُ وَيُخْبَسُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: تَقَطَّعَ يَدُهُ الْيَسْرَى، ثُمَّ إِذَا عَادَ إِلَى السَّرْقَةِ تَقَطَّعَ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ثُمَّ إِذَا سَرَقَ يُعَزَّرُ وَيُخْبَسُ.

حَسَمَ يَدَ السَّارِقِ إِذَا قُطِعَتْ: وَتُحَسَمُ يَدُ السَّارِقِ بَعْدَ الْقَطْعِ، فَتُكْوَى بِالنَّارِ، أَوْ تُشَخِّدُ أَيُّ طَرِيقَةٍ مِنَ الطَّرِيقِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ فَلَا يَتَعَرَّضُ الْمَقْطُوعُ لِلتَّلَفِ وَالْهَلَاكِ. فَقَالَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَبَى بِسَارِقٍ قَدْ سَرَقَ شِمْلَةً فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ هَذَا قَدْ سَرَقَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَخَالَهُ سَرَقَ» (١)، فَقَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَأَقْطَعُوهُ ثُمَّ أَحْمُسُوهُ» (٢)، ثُمَّ أَتَتْهُنَّ بِهِ، فَقُطِعَ فَأَتَتْهُ بِه. فَقَالَ: «تُبْ إِلَى اللَّهِ». قَالَ: قَدْ تُبْتُ إِلَى اللَّهِ. فَقَالَ: «تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَتَّابٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ.

تَغْلِيْقُ يَدِ السَّارِقِ فِي عُقْبِهِ: وَمِنْ التَّنْكِيلِ بِالسَّارِقِ وَالزُّجْرِ لغيره، أَمَرَ الشَّارِعُ بِتَغْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ الْمَقْطُوعَةِ فِي عُقْبِهِ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ (٣) غَرِيبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ: سَأَلْتُ فَضَالَهً عَنْ تَغْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ فِي عُقْبِهِ: أَمِنْ السُّبَّةِ هُوَ؟ فَقَالَ: أَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِقَتْ فِي عُقْبِهِ.

اجْتِمَاعُ الضَّمَانِ وَالْحَدِّ: إِذَا كَانَ الْمَسْرُوقُ قَائِمًا رُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. فَإِذَا تُلِفَ الْمَسْرُوقُ فِي يَدِ السَّارِقِ ضَمِنَ بَدَلَهُ، وَقُطِعَ وَلَا يَمْنَعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، لِأَنَّ الضَّمَانَ حَقٌّ الْأَدْمِيِّ، وَالْقَطْعُ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَمْنَعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كَالَّذِيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تُلِفَ الْمَسْرُوقُ فَلَا يُعَزَّمُ السَّارِقُ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْعَزْمُ مَعَ الْقَطْعِ بِحَالٍ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ الْقَطْعَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَزْمَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: إِنْ تُلِفَ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا عَزَّمْ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

الجَنَائِثُ

الْجَنَائِثُ جَمْعُ جَنَائَةٍ، مَاخُودَةٌ مِنْ جَنَى يَجْنِي بِمَعْنَى أَخَذَ، يُقَالُ: جَنَى الثَّمَرُ إِذَا أَخَذَهُ مِنَ الشَّجَرِ. وَيُقَالُ أَيْضًا: جَنَى عَلَى قَوْمِهِ جَنَائَةً، أَيْ أَذْنَبَ ذَنْبًا يُؤَاخَذُ بِهِ. وَالْمُرَادُ بِالْجَنَائَةِ فِي

(١) فِي هَذَا إِيحَاءٌ لِلْسَّارِقِ بِعَدَمِ الْإِقْرَارِ وَبِالرَّجُوعِ عَنْهُ.

(٢) فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ الْحَسَمِ وَمُؤَوَّتَهُ لَيْسَتْ عَلَى السَّارِقِ وَإِنَّمَا هِيَ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

(٣) فِي إِسْنَادِهِ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ قَالَ النَّسَائِيُّ: هُوَ ضَعِيفٌ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

عُزِفَ الشَّرِيعُ: كُلُّ فَعْلٍ مُحَرَّمٍ. والفعل المحرَّم كُلُّ فَعْلٍ حَظَرَهُ الشَّارِعُ وَمَنَعَ مِنْهُ، لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ وَاقَعَ عَلَى الدِّينِ، أَوْ النَّفْسِ، أَوْ الْعَقْلِ، أَوْ الْعِزْزِ أَوْ الْمَالِ. وَقَدْ أَصْطَلَحَ الْفُقَهَاءُ عَلَى تَقْسِيمِ هَذِهِ الْجَرَائِمِ إِلَى قَسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: وَيُسَمَّى بِجَرَائِمِ الْحُدُودِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: وَيُسَمَّى بِجَرَائِمِ الْقِصَاصِ.

جَرَائِمُ الْحُدُودِ: هِيَ الْجَنَايَاتُ الَّتِي تَقَعُ عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى دُونِهَا مِنْ جُرْحٍ أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ، وَهَذِهِ هِيَ أَصُولُ الْمَصَالِحِ الْفُرُوقِ الَّتِي يَجِبُ الْمُحَافَظَةُ عَلَيْهَا صِيَانَةً لِلنَّاسِ وَحِفَظًا عَلَى حَيَاتِهِمْ الْأَجْتِمَاعِيَّةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى جَرَائِمِ الْحُدُودِ وَعُقُوبَاتِهَا. وَبَقِيَ أَنْ نَتَكَلَّمَ عَلَى جَرَائِمِ الْقِصَاصِ.

وَنَبْدَأُ بِتَمْهِيدٍ فِي وَجْهَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى النَّفْسِ مُتَّبِعِينَ ذَلِكَ بِالْكَلَامِ عَنِ الْقِصَاصِ بَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، ثُمَّ الْكَلَامِ عَنِ الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ وَالْقِصَاصِ فِيمَا دُونَهَا. وَأَمَّا الْجَنَايَاتُ فِي الْقَانُونِ فَهِيَ أَخْطَرُ الْجَرَائِمِ، وَقَدْ حَدَّثَتْهَا الْمَادَّةُ ١٠ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ بِأَنَّهَا الْجَرَائِمُ الْمَعْقَابُ عَلَيْهَا بِالْإِعْدَامِ، أَوْ الْأَشْغَالِ الشَّاقَّةِ الْمُؤَبَّدَةِ، أَوْ الْأَشْغَالِ الشَّاقَّةِ الْمُؤَقَّتَةِ، أَوْ السَّجْنِ.

الْمُحَافَظَةُ عَلَى النَّفْسِ

كَرَامَةُ الْإِنْسَانِ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَرَّمَ الْإِنْسَانَ: خَلَقَهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسَجَدَ لَهُ مَلَائِكَتَهُ، وَسَخَّرَ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ، وَجَعَلَهُ خَلِيفَةً عَنْهُ، وَزَوَّدَهُ بِالْقُوَى وَالْمَوَاهِبِ لِسُوءِ الْأَرْضِ، وَلِيَصِلَ إِلَى أَقْصَى مَا قُدِّرَ لَهُ مِنْ كَمَالٍ مَادِّيٍّ وَأَرْثِقَاءٍ رُوحِيٍّ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحَقِّقَ الْإِنْسَانُ أَهْدَافَهُ، وَيَبْلُغَ غَايَتَهُ إِلَّا إِذَا تَوَفَّرَتْ لَهُ جَمِيعُ عُنَاصِرِ الثَّمَرِ، وَأَخَذَ حَقُّوهُ كَامِلَةً. وَفِي طَلِيعَةِ هَذِهِ الْحَقُوقِ الَّتِي ضَمِنَتْهَا الْإِسْلَامُ: حَقُّ الْحَيَاةِ، وَحَقُّ التَّمَلُّكِ، وَحَقُّ صِيَانَةِ الْعِزْزِ، وَحَقُّ الْحُرِّيَّةِ، وَحَقُّ الْمُسَاوَاةِ، وَحَقُّ التَّعْلِيمِ. وَهَذِهِ الْحَقُوقُ، وَاجِبَةٌ لِلْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ لَوْنِهِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ جَنَسِهِ، أَوْ وَطَنِهِ، أَوْ مَرَكَزِهِ الْأَجْتِمَاعِيِّ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ كُلِّ غَلِيظَةٍ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (١). وَقَدْ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ:

«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ دَمُهُ وَمَالُهُ، وَعِزُّهُ».

حَقُّ الْحَيَاةِ: وأول هذه الحقوق وأولها بالعناية حق الحياة، وهو حق مقدس لا يحل انتهاك حرمة ولا استباحة حياه. يقول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(١). والحق الذي تُزَهَقُ به النفوس... هو ما فسره الرسول ﷺ في قوله عن ابن مسعود رضي الله عنه: «لَا يَحِلُّ دَمُ أَفْرِيءٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيْبُ^(٢)، الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ^(٣)، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ^(٤)»؛ رواه البخاري ومسلم. ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا نَحْنُ نَرْزُقَهُمْ وَإِبَاكُمُ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾^(٥). ويقول سبحانه: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ . بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^(٦). والله سبحانه جعل عذاب مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ عَذَابًا لَمْ يَجْعَلْهُ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ. يقول الرسول ﷺ: «لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ»^(٧)؛ رواه البخاري ومسلم.

وَمِنْ جِزْرِ الْإِسْلَامِ عَلَى جَمَاعَةِ النَّفُوسِ أَنَّهُ هَذِهِ مَنْ يَسْتَحِلُّهَا بِأَشَدِّ عَقُوبَةٍ... فيقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٨). فهذه الآية تقرر أن عقوبة القاتل في الآخرة العذاب الأليم، والخلود المقيم في جهنم، والعَصَبُ واللَّعْنَةُ والعذاب العظيم. ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: «لَا تَوْبَةُ لِقَاتِلِ مُؤْمِنٍ عَمْدًا». لأنها آخِرُ مَا نَزَلَ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ الْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ... ورسول الله ﷺ يقول: «الزَّوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ». رواه ابن ماجه

(١) سورة الإسراء: الآية: ٣٣.

(٢) الثيب الزاني: المتزوج.

(٣) النفس بالنفس: أي قتل النفس التي قتلت نفساً عمداً بغير حق بقتل النفس.

(٤) التارك لدينه المفارق للجماعة: أي المرتد عن دين الإسلام.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣١.

(٦) سورة التكوين، الآية: ٨ - ٩.

(٧) هو قاتل الذي قتل هابيل. والكفل: النصيب.

قال النووي: لهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه وزر كل من

اقتدى به في ذلك العمل - مثل عمله إلى يوم القيامة.

(٨) سورة النساء، الآية: ٩٣.

بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنِ الْبَرَاءِ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ، لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَهَانَ عَلَى دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، كُتِبَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». ذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ هَذَا لِبِنَاءِ أَرَادَهُ اللَّهُ، وَتَلَبُّ لِحَيَاةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَأَعْتِدَاءُ عَلَى عَصَبَتِهِ الَّذِينَ يَعْتَرُونَ بِوُجُودِهِ، وَيَتَتَفَعُونَ بِهِ، وَيُحَرِّمُونَ بِفَقْدِهِ الْعَوْنَ، وَيَسْتَوِي فِي التَّحْرِيمِ قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ وَقَاتِلُ نَفْسِهِ. فَفِي قَتْلِ الذَّمِّيِّ جَوَابُ الْأَحَادِيثِ مَصْرُوحَةٌ بِوُجُوبِ النَّارِ لِمَنْ قَتَلَهُ. رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا»^(١)، لَمْ يَرِخْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا يَوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»^(٢). وَأَمَّا قَاتِلُ نَفْسِهِ فَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَحْذَرُ مِنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»^(٣). وَيَقُولُ: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا»^(٤). وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى»^(٥) مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّنَ سَمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ»^(٦) بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعَنُ نَفْسَهُ يَطْعَنُ نَفْسَهُ فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَفْتَحِمُ»^(٧) يَفْتَحِمُ فِي النَّارِ».

وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ، فَجَزَعَ: فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ»^(٨) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «بَادَرْنِي حَبِيدِي بِنَفْسِي: حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»^(٩). وَثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ حُذِبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَمَنْ أَبْلَغَ مَا يَتَصَوَّرُ فِي التَّشْنِيعِ عَلَى الْقَتْلَةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا سَبَقَ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَعْتَبَرَ الْقَاتِلَ لِفَرْدٍ

(١) المعاهد: من له عهد من المسلمين - إما بأمان من مسلم - أو هدنة من حاكم - أو عقد جزية.

(٢) وعدم وجدان رايحتها يستلزم عدم دخولها - قال الحافظ في الفتح: إن المراد بهذا النفي - وإن كان عاماً - التخصيص بزمان ما، لتعارض الأدلة الفعلية والنقلية - أن من مات مسلماً، وكان من أهل الكبائر فهو محكوم بإسلامه غير مخلص في النار، وماله الجنة ولو حذب قبل ذلك. انتهى.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥. (٤) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٥) التردى: السقوط. أي أسقط نفسه متعمداً مثلاً.

(٦) يتوجأ: يضرب بها نفسه. (٧) يفتحم: يرمي نفسه.

(٨) أي ما انقطع حتى مات. (٩) رواه البخاري.

من الأفراد كالقَاتِلِ للأفراد جميعاً، ولهذا أبلغ ما يُتَصَوَّرُ من التَّشْنِيعِ على ارتكاب هذه الجريمة النُّكْرَاءِ. يقول سبحانه: ﴿... أَنْتُمْ مَنْ قَتَلْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسُ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(١). ولعظم أمر الدماءِ وشدةِ خطورتها، كانت هي أول ما يُقَضَى فيها بين الناس يومَ الْقِيَامَةِ^(٢) كما رواه مسلم. وقد شَرَعَ اللهُ سبحانه القصاصَ وإعدامَ القاتِلِ انتقاماً منه، وَزَجراً لغيره، وتطهيراً للمجتمع من الجرائم التي يَضْطَرُّ فيها النظامُ العامُّ، وَيَخْتَلُّ معها الأَمْنُ. فقال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٣). وهذه العقوبةُ مَقْرُورَةٌ في جميع الشرائع الإلهية المتقدمة. ففي الشريعة الموسوية جاء بالفضل الحادي والعشرين من سفر الخروج: «أَنْ مَنْ ضَرَبَ إِنْسَانًا فَمَاتَ فَلْيُقْتَلْ قَتْلًا، وَإِذَا بَعَثَ رَجُلٌ عَلَى آخَرَ فَقَتَلَهُ أَغْتِيالًا فَمَنْ قَدَّمَ مَذْبَحِي تَأْخُذْهُ لِيُقْتَلَ، وَمَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ وَأُمَّهُ يُقْتَلْ قَتْلًا، وَإِنْ حَصَلَتْ أَذِيَّةٌ فَأَغْطِ نَفْسًا بِنَفْسٍ، وَعَيْنًا بِعَيْنٍ، وَسَنًّا بِسَنْ، وَيَدًا بِيَدٍ، وَرِجْلًا بِرِجْلٍ، وَجُزْأً بِجُزْءٍ، وَرَضًا بِرَضٍ».

وفي الشريعة المسيحية يَرَى البَغْضُ أَنْ قَتَلَ الْقَاتِلُ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَبَادِنِهَا مُسْتَدَلِّينَ عَلَى ذَلِكَ بما وردَ بالإصحاح الخامس من إنجيل متى من قولِ عيسى عليه السلام: «لَا تَقَاوِمُوا الشَّرَّ، بَلْ مَنْ لَطَمَكَ عَلَى خَدِّكَ الْيَمِينِ فَحَوِّلْ لَهُ خَدِّكَ الْآخَرَ أَيْضًا. وَمَنْ رَأَى أَنْ يَخَاصِمَكَ وَيَأْخُذْ ثَوْبَكَ فَاتْرُكْ لَهُ الرِّدَاءَ أَيْضًا، وَمَنْ سَخَّرَكَ مِيلًا وَاحِدًا فَأَذْهَبْ مَعَهُ اثْنَيْنِ». وَيَرَى البعض الآخر أن الشريعة المسيحية عَرَفَتْ عقوبةَ الإعدامِ مُسْتَدَلًّا عَلَى ذَلِكَ بما قاله عيسى عليه السلام: «مَا جِثْتُ لِأَنْقُضَ الثَّامُوسَ، وَإِنَّمَا جِثْتُ لِأَتَمِّمَ»، وقد تَأَيَّدَ هذا النظرُ بما وردَ في القرآن الكريم: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾^(٤) وإلى هذا تُشِيرُ آيَةُ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَكَبَّيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾^(٥). ولم تَفَرِّقِ الشريعةُ بين نفسٍ ونفسٍ، فالقصاصُ حقٌّ، سواءً أكانَ المقتولُ كبيراً أم صغيراً، رجلاً أم امرأةً، فلكلِّ حقِّ الحياة، ولا يَجُلُّ التَّعَرُّضُ لِحَيَاتِهِ بما يُفْسِدُهَا بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الوجوه، وَحَتَّى فِي قَتْلِ الْخَطَايَا لَمْ يَعْفُ اللهُ تَعَالَى الْقَاتِلَ مِنَ الْمَسْئُولِيَّةِ، وَأَوْجَبَ فِيهِ: الْعِتْقَ، وَالذِّيَّةَ فَقَالَ سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٦). وهذه العقوبةُ الماليةُ إِنَّمَا أَوْجَبَهَا

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٢.

(٢) وهذا فيما بين العباد، وأما حديث: أول ما يحاسب به العبد الصلاة فهو فيما بين العبد وبين الله.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٥٠.

(٥) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

الإسلام في القتل الخطأ اختراعاً للنفس حتى لا يتسرب إلى ذهن أحد هوائها، لاحتاط الناس في ما يتصل بالنفوس والدماء، ولتسد ذرائع الفساد، حتى لا يقتل أحد أحداً ويزعم أن القتل كان خطأ. ومن شدة عناية الإسلام بحماية النفس أنه حرّم إسقاط الجنين بعد أن تدب الحياة فيه، إلا إذا كان هناك سبب حقيقي يوجب إسقاطه، كالخوف على أمه من الموت، ونحو ذلك، وأوجب في إسقاطه بغير حق غرامة.

الْقِصَاصُ بَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ

قام نظام القصاص في العرب على أساس أن القبيلة كلها تُعتبر مسؤولة عن الجناية التي يقرّفها فرد من أفرادها، إلا إذا خلعت وأعلنت ذلك في المجتمعات العامة. ولهذا كان ولي الدم يطالب بالقصاص من الجاني وغيره من قبيلته، ويتوسّع في هذه المطالبة توسعاً ربما أوقد نار الحرب بين قبيلتي الجاني والمجني عليه. وقد تزداد المطالبة بالتوسع إذا كان المجني عليه شريفاً أو سيداً في قومه. على أن بعض القبائل كثيراً ما كانت تهمل هذه المطالبة، وتبسط حمايتها على القاتل ولا يعير أولياء المقتول أي اهتمام، فكانت تنشب الحروب التي تؤدي بانفس الكثير من الأبرياء. فلما جاء الإسلام وضع حداً لهذا النظام الجائر، وأعلن أن الجاني وحده هو المسؤول عن جنايته، وهو الذي يؤخذ بجريزته فقال: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ (١) *الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِجَةٌ يَأْكُلِ اللَّبَنَ لَمَلَكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٢).*

إذا اختاروا القصاص دون العفو: قال البيضاوي في تفسير هذه الآية: «كان في الجاهلية بين حيتين من أحياء العرب دماء، وكان لأحدهما طول على الآخر، فأقسموا لقتلن الحر منكم بالعبد، والذكر بالأنثى، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى رسول الله ﷺ فنزلت، وأمرهم أن يتبارزوا» انتهى. والآية تشير إلى ما يأتي:

١- أن الله سبحانه أبطل النظام الجاهلي، وفرض المماثلة والمساواة في القتل. فإذا اختاروا القصاص دون العفو، فأرادوا إنفاذه، فإن الحر يقتل إذا قتل حراً، والعبد يقتل إذا قتل عبداً مثله، والمرأة تقتل إذا قتلت امرأة.

(١) القتل: جمع قتل.

(٢) فاتباع بالمعروف: مأخوذ من اقتصاص الأمر: أي تبعه، لأن المجني عليه يتبع الجناية، فيأخذ مثلها.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٨-١٧٩.

قال القرطبي: «وهذه الآية جاءت مبيئة حكم النوع إذا قتل نوعه فبيئت حكم الحر إذا قتل حراً، والعبد إذا قتل عبداً، والأثنى إذا قتل أثنى، ولم تتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر». فالآية مُحْكَمَةٌ، وفيها إجمال يبيته قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ...﴾^(١) إلى آخر الآية. ويثبت النبي ﷺ لما قتل اليهودي يامراً؛ قاله مجاهد.

٢- فإذا عفا وليُّ الدِّم عن الجاني فله أن يطالبه بالدِّية على أن تكون المطالبة بالمعروف، لا يُخالِطها عُتْفٌ ولا غِلْظَةٌ، وعلى القاتل أداء الدِّية إلى العافي بلا مُمَاطَلَةٍ ولا بَخْسٍ.

٣- وهذا الحكم الذي شرَّعه الله من جواز القصاص والعفو عنه إلى الدِّية تيسيراً من الله ورَحْمَةً حيث وسَّع الأمر في ذلك، فلم يُحْتَمَ واحداً منهما.

٤- فَمَنْ أَعْتَدَى على الجاني فقتله بعد العفو عنه، فله عذاب اليم، إما بقتله في الدنيا أو عذابه بالنار في الآخرة. روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال: كان في بني إسرائيل القصاص، ولم تكن فيهم الدِّية، فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾^(٢) الآية. ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾^(٣) قال: «فالعفو» أن يُقتل في العهد الدِّية، «والاتباع بالمعروف» أن يتبع الطالب بمعروف، ويؤدِّي إليه المطلوب بإحسان. ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(٤) فيما كُتِبَ على مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ.

٥- وقد شرَّع الله القصاص لأن فيه الحياة العظيمة، والبقاء للناس، فإن القاتل إذا علم أنه سيقتل ارتدَّع، فأحيا نفسه من جهة، وأحيا من كان يريد قتله من جهة أخرى.

٦ - وقد أبقي الإسلام جعل الولاية في طلب القصاص لوليِّ المقتول على ما كان عليه عند العرب، يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾^(٥). والمقصود بالولي هو مَنْ لَهُ الْقِيَامُ بِالدِّم، وهو الوارث للمقتول^(٦)، فهو الذي له حق المطالبة دون السُّلْطَةِ الْحَاكِمَةِ، فلو لم يطالب هو بالقصاص فإنه لا يقتصر من الجاني. والسلطان: السُّلْطَةُ على القاتل، وإنما كان ذلك كذلك مخافة أن يضدر العفو من غير رضا منه، وهو الذي اجتوى بنار الجريمة فتثور نفسه وتغمد إلى الأخذ بالثأر، ويتكرَّر القتل والإجرام.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣٣.

(٦) هذا رأي الجمهور، وقال مالك: هم العصبة.

٧- قال صاحب المنار معلقاً على هذه الآية: فالآية الحكيمة قرّرت أن الحياة هي المطلوبة بالذات، وأن القصاص وسيلة من وسائلها، لأن من علم أنه قتل نفساً يقتل بها يرتدع عن القتل، فيحفظ الحياة على من أراد وعلى نفسه، والاكتفاء بالدية لا يردع كل أحد عن سفك دم خصمه إن استطاع. فإن من الناس من يتذلل المال لأجل الإيقاع بعدوه. وفي الآية من براعة العبارة وبلاغة القول ما يذهب باستبشاع إزهاق الروح في العقوبة. ويوطن النفس على قبول حكم المساواة، إذ لم يسم العقوبة قتلاً أو إعداماً، بل سماها مساواة بين الناس تنطوي على حياة سعيدة لهم.

القصاص في النفس

ليس كل اغتداء على النفس بموجب للقصاص، فقد يكون الاعتداء عمداً، وقد يكون شبهة عمداً، وقد يكون خطأ، وقد يكون غير ذلك. ومن ثم وجب أن نبين أنواع القتل، ونبين النوع الذي يجب القصاص بمقتضاه.

أنواع القتل

القتل ثلاثة أنواع:

١- عمد.

٢- شبهة عمد.

٣- خطأ.

١- القتل العمد: فالقتل العمد هو أن يقصد المكلف قتل إنسان مفعوم الدم^(١) بما يغلب على الظن أنه يقتل به. ويفهم من هذا التعريف أن جريمة القتل العمد لا تتحقق إلا إذا توفرت فيها الأركان الآتية:

١- أن يكون القاتل عاقلاً، بالغاً، قاصداً للقتل. أما اعتبار العقل والبلوغ؛ فلحديث علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي. وأما اعتبار العمد؛ فلما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قُتِلَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ؛ فَقَالَ الْقَاتِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) أي لا يستحق القتل شرعاً.

والله ما أزدت قتله؛ فقال النبي ﷺ للولي: «أما إنه إن كان صادقاً ثم قتلته دخلت النار» فخلأه الرجل، وكان مكثوفاً بنسعة^(١) فخرج يجر نسعته. قال: فكان يسمى: «ذا النسعة». رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، الترمذي وصححه. وروى أبو داود أن رسول الله ﷺ قال: «العمد قود؛ إلا أن يغفو ولي المقتول» وروى ابن ماجه أنه ﷺ قال: «من قتل حامداً فهو قود، ومن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً».

١- أن يكون المقتول آدمياً، ومعصوم الدم: أي أن دمه غير مباح.

٢- أن تكون الأداة التي استعملت في القتل مما يقتل بها غالباً.

فإذا لم تتوفر هذه الأركان. فإن القتل لا يعتبر قتلاً عمداً.

أداة القتل: ولا يشترط في الأداة التي يقتل بها سوى أنها مما تقتل غالباً، سواء أكانت محددة أم متلفة لتمامتهما في إزهاق الروح. وقد روى البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ رضى^(٢) رأس يهودي بين حجرين، وكان فعل ذلك بجارية من الجواري. وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة، والشعبي، والنخعي، الذين يقولون بأنه لا قصاص في القتل بالمتفيل. ومن هذا القبيل القتل بالإحراق بالنار، والإغراق بالماء، والإلقاء من شاهق، وإلقاء حائط عليه، وخنق الأنفاس، وخنس الإنسان، ومنع الطعام والشراب عنه حتى يموت جوعاً، وتقديمه لحيوان مفترس. ومنه ما إذا شهد الشهود على إنسان معصوم الدم بما يوجب قتله، ثم بعد قتله يرجعون عن الشهادة، ويقولون نعلمنا قتله. فهذه كلها من الأدوات التي غالباً ما تقتل. ومن قدم طعاماً منموماً لغيره، وهو يعلم أنه منموم دون آكله؛ فمات به، اقتصر منه، روى البخاري ومسلم: «أن يهودية سميت النبي ﷺ في شاة، فاكل منها لقمة، ثم لفظها، واكل معه بشر بن البراء، فغفا عنها النبي ﷺ ولم يعاقبها». أي أنه عفا عنها قبل أن تحدث الوفاة لواحد ممن أكل. «فلما مات بشر بن البراء قتلها به».

القتل شبه العمد: والقتل شبه العمد: هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم بما لا يقتل عادة؛ كأن يضربه بعصاً خفيفة أو حجر صغير، أو لكزه بيده، أو سوط، ونحو ذلك. فإن الضرب بعصاً خفيفة أو حجر صغير «ضربة أو ضربتين» فمات من ذلك الضرب؛ فهو قتل

شِبْهِ عَمْدٍ^(١). فَإِنْ كَانَ الضَّرْبُ فِي مَقْتَلٍ أَوْ كَانَ الْمَضْرُوبُ صَغِيرًا أَوْ كَانَ مَرِيضًا يَمُوتُ مِنْ مِثْلِ هَذَا الضَّرْبِ غَالِبًا، أَوْ كَانَ قَوِيًّا، غَيْرَ أَنْ الضَّارِبَ وَالْيَ الضَّرْبَ حَتَّى مَاتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَمْدًا؛ وَشَمَّى بِشِبْهِ الْعَمْدِ، لِأَنَّ الْقَتْلَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا؛ إِذْ أَنْ الضَّرْبَ مَقْصُودٌ، وَالْقَتْلَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَلِهَذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ شِبْهُ الْعَمْدِ، فَهُوَ لَيْسَ عَمْدًا مُحَضًّا، وَلَا خَطَاً مُحَضًّا. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَمْدًا مُحَضًّا سَقَطَ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صِيَانَةُ الدِّمَاءِ فَلَا تَسْتَبَاحُ؛ إِلَّا بِأَمْرِ بَيِّنٍ. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ خَطَاً مُحَضًّا؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ مَقْصُودٌ بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَتْلِ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ مُغْلَطَةٌ، رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَمْدُ قَوْدُ الْبَيْدِ، وَالْخَطَاُ عَقْلٌ لَا قَوْدَ فِيهِ، وَمَنْ قُتِلَ فِي هِمَّةٍ يَحْجِرُ أَوْ عَصَا أَوْ سَوْطٍ؛ فَهُوَ دِيَّةٌ مُغْلَطَةٌ فِي أَسْنَانِ الْإِبْلِ». وَآخَرُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلٌ شِبْهُ الْعَمْدِ مُغْلَطٌ، كَعَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزِعُوا الشَّيْطَانَ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَكُونُ الدِّمَاءُ فِي غَيْرِ ضَمِيئَةٍ وَلَا حَمَلٍ سِلَاحٍ». وَآخَرُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ فَقَالَ: «أَلَا وَإِنْ قُتِلَ خَطَاً الْعَمْدُ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ».

٣- الْقَتْلُ الْخَطَاُ: وَالْقَتْلُ الْخَطَاُ هُوَ: أَنْ يَفْعَلَ الْمَكْلُوفُ مَا يُبَاحُ لَهُ فِعْلُهُ، كَأَنْ يَرْمِيَ صَيْدًا، أَوْ يَقْصِدَ غَرَضًا، فَيُصِيبُ إِنْسَانًا مَعْصُومَ الدِّمِّ فَيَقْتُلُهُ، وَكَأَنْ يَحْفِرَ بَثْرًا، فَيَنْزِدَ فِيهَا إِنْسَانًا، أَوْ يَنْصِبَ شَبَكَةً - حَيْثُ لَا يَجُوزُ - فَيُعْلَقُ بِهَا رَجُلٌ فَيُقْتَلُ، وَيُلْحَقُ بِالْخَطَاِ الْقَتْلُ الْعَمْدُ الصَّادِرُ مِنْ غَيْرِ مُكْلَفٍ؛ كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ.

الآثار المترتبة على القتل

قلنا إن القتل: عَمْدٌ، وَشِبْهُ عَمْدٍ، وَخَطَاٌ. وَلِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ أَثَارٌ تَتَرْتَبُ عَلَيْهِ. وَفِيمَا يَلِي نَذَرُ أَثَرِ كُلِّ نَوْعٍ:

يُوجِبُ الْقَتْلُ الْخَطَاُ: إِنَّ الْقَتْلَ الْخَطَاُ يُوجِبُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الدِّيَةُ الْمُخَفَّفَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، وَسَيَاتِي ذَلِكَ حِينَ الْكَلَامِ عَلَى الدِّيَةِ.

(١) هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ: مَالِكٌ وَاللَّيْثُ، وَالْهَادَوِيُّ: فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْقَتْلَ إِذَا كَانَ بِآلَةٍ لَا يَقْصِدُ بِمِثْلِهَا الْقَتْلَ غَالِبًا، كَالْعَصَا وَالسَّوْطِ وَاللِّطْمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ عَمْدًا وَفِيهِ الْقَصَاصُ؛ إِذْ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْآلَةِ فِي إِزْهَاقِ الرُّوحِ؛ فَكُلُّ مَا أَزْهَقَ الرُّوحَ أَوْجِبَ الْقَصَاصَ.

ولثانيهما: الكفارة، وهي عتق رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُخِلَّةِ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^(١). وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا^(٢)﴾. وَإِذَا قَتَلَ جَمَاعَةٌ رَجُلًا خَطَأً. فَقَالَ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ: «عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْكَفَارَةُ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ كَفَارَةٌ وَاحِدَةً».

الْحِكْمَةُ فِي الْكَفَارَةِ: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهَا فَقِيلَ: أَوْجِبَتْ تَمْجِيسًا وَطَهُورًا لِذَنْبِ الْقَاتِلِ. وَذَنْبُهُ تَرْكُ الْإِخْتِيَاظِ وَالتَّحْقِيقِ حَتَّى هَلَكَ عَلَى يَدَيْهِ أَمْرٌ مَحْقُوقُ الدَّمِّ. وَقِيلَ: أَوْجِبَتْ بَدَلًا مِنْ تَعْطِيلِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي نَفْسِ الْقَتِيلِ، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ فِي نَفْسِهِ حَقٌّ، وَهُوَ التَّنْعُمُ بِالْحَيَاةِ، وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا أَحِلٌّ لَهُ تَصَرُّفُ الْأَحْيَاءِ وَكَانَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ فِي حَقِّهِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ يَجِبُ لَهُ مِنْ اسْمِ الْعُبُودِيَّةِ - صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا - مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنِ الْبَهَائِمِ وَالْدَوَابِّ، وَيُزْتَجَى - مَعَ ذَلِكَ - أَنْ يَكُونَ مِنْ نَسْلِهِ مَنْ يَقْبِذُ اللَّهَ وَيُطِيعُهُ، فَلَمْ يَخْلُ قَاتِلُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَوْتُ مِنْهُ الْاسْمُ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَالْمَغْنَى الَّذِي وَصَفْنَا، فَلِذَلِكَ ضَمِنَ الْكَفَارَةُ. وَأَيُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ كَانَ، فَقِيهِ بَيَانُ أَنَّ النَّصَّ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْقَاتِلِ خَطَأً، فَالْقَاتِلُ عَمْدًا مِثْلُهُ، بَلْ أَوْلَى بِوُجُوبِ الْكَفَارَةِ عَلَيْهِ مِنْهُ» ا.هـ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا.

مُوجِبُ الْقَتْلِ شَبْهُ الْعَمْدِ: وَالْقَتْلُ شَبْهُ الْعَمْدِ يُوجِبُ أَمْرَيْنِ:

١ - الْإِثْمُ، لِأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَ حَرَّمَ اللَّهُ قَتْلَهَا إِلَّا بِالْحَقِّ.

٢ - الدِّيَةُ الْمَغْلُظَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ - عَلَى مَا سَيَأْتِي.

مُوجِبُ الْقَتْلِ الْعَمْدِ: أَمَّا الْقَتْلُ الْعَمْدُ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ أُمُورًا أَرْبَعَةً:

١ - الْإِثْمُ.

٢ - الْجِزْمَانُ مِنَ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ.

(١) يرى الشافعية أن كفارة القتل يجوز فيها الإطعام إن عجز المكفر عن الصيام لكبر سن أو مرض أو لحقه مشقة شديدة؛ فيطعمم ستين مسكيناً، يعطي كل واحد مداً من طعام. وخالفهم الفقهاء في ذلك لعدم ورود ما يدل عليه.

(٢) سورة النساء، الآية: ٩٢.

٣ - الْكَفَّارَةُ.

٤ - الْقَوْدُ أَوْ الْعَفْوُ.

فَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنْ مِيرَاثِ الْمَقْتُولِ شَيْئاً، لَا مِنْ مَالِهِ وَلَا مِنْ دَيْنِهِ إِذَا كَانَ مِنْ وَرَثَتِهِ، سِوَاهُ أَكَانَ الْقَتْلُ عَمْداً أَمْ كَانَ خَطأً. وَقَاعِدَةُ الْفَقَهَاءِ فِي ذَلِكَ: «مَنْ اسْتَفْجَلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ غُورِقَ بِحِزْمَانِهِ». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ خَلَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ أُمَّهُ فَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَأَرَادَ نَصِيْبَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ لَكَ، فَارْتَفَعُوا إِلَى عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحِزْمُ» فَأَغْرَمَتُهُ الدَّيَّةُ. وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا شَيْئاً. وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ». وَالْحَدِيثُ مَعْلُومٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ تُقَوِّيه. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ، فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئاً»^(١). وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَكَذَلِكَ الْأَحْنَافُ وَالشَّافِعِيَّةُ. وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْإِمَامُ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الْقَتْلَ إِنْ كَانَ خَطأً وَرِثَ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدَّيَّةِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَغَيْرُهُمَا: لَا يُحْرَمُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمِيرَاثِ. وَكَذَلِكَ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ إِذَا قَتَلَ الْمَوْصِي لَهُ الْمَوْصِي. قَالَ فِي الْبَدَائِعِ: الْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقٍّ جِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ تَسْتَدْعِي الرَّجْمَ بِأَبْلَغِ الْوُجُوهِ، وَحِزْمَانُ الْوَصِيَّةِ يَضْلَعُ زَاجِراً كَحِزْمَانِ الْمِيرَاثِ فَيُثَبِّتُ. وَسِوَاهُ أَكَانَ الْقَتْلُ عَمْداً أَمْ خَطأً لِأَنَّ الْقَتْلَ الْخَطَأَ قَتْلٌ وَأَنَّهُ جَازَ الْمُوَاخَذَةُ عَلَيْهِ عَقْلاً، وَسِوَاهُ أَوْصَى لَهُ بَعْدَ الْجِنَايَةِ أَوْ قَبْلَهَا.

٣ - الْكَفَّارَةُ فِي حَالَةٍ مَا إِذَا عَفَا وَلِيُّ الدَّمِ أَوْ رَضِيَ بِالدَّيَّةِ: أَمَا إِذَا اقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ. رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَصْبَغِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا لَنَا قَدْ أَوْجَبَ. قَالَ: «فَلْيُعْطِ رَقَبَةً يَغْدِي اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْواً مِنْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَيْضاً بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ قَالَ: «أَعِظُوا عَنْهُ يُغْفِقِ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْواً مِنَ النَّارِ»، وَهَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ قَدْ أَوْجَبَ «بِعَنِي النَّارِ» بِالْقَتْلِ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ: فِي حَدِيثٍ وَائِلَةُ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْكَفَّارَةِ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَهَذَا إِذَا عَفَا عَنِ الْقَاتِلِ، أَوْ رَضِيَ الْوَارِثُ بِالدَّيَّةِ. وَأَمَّا إِذَا اقْتَصَّ

(١) «أَيَّ أَنْ بَعْضَ الْوَرِثَةِ إِذَا قَتَلَ الْمَوْرَثُ حُرْمَ مِنْ مِيرَاثِهِ، وَوَرِثَهُ مِنْ لَمْ يَرْتَكِبْ هَذِهِ الْجَرِيْمَةَ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا الْقَاتِلُ حُرْمَ مِنَ الْمِيرَاثِ وَقَسَمَتْ تَرْكَتُهُ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِنْهُ بَعْدَ الْقَاتِلِ. مِثْلُ: الرَّجُلُ يَقْتُلُهُ ابْنُهُ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ ابْنِهِ الْقَاتِلِ، وَلِلْقَاتِلِ ابْنٌ؛ فَإِنْ مِيرَاثُ الْمَقْتُولِ يَدْفَعُ إِلَى ابْنِ الْقَاتِلِ وَيَحْرُمُهُ الْقَاتِلُ».

منه فلا كَفَّارَةٌ عليه، بل القَتْلُ كَفَّارَتُهُ، لحديث عُبَادَةَ المَذْكُورِ في الباب. ولَمَّا أخرجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «المعرفة» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الْقَتْلُ كَفَّارَةٌ». وهو من حديث خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ. وفي إسناده ابْنُ لَهْيَعَةَ. قال الحَافِظُ: لَكُنْهُ من حديث ابْنِ وَهْبٍ عنه، فيكونُ حَسَنًا. ورواه الطَّبْرَانِيُّ في الكبيرِ عن الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ مَوْثُوقًا عليه.

٤- الْقَوْدُ^(١) أو الْعَفْوُ: الْقَوْدُ أو الْعَفْوُ إمَّا على الدِّيَةِ، أو الصُّلْحِ على غيرِ الدِّيَةِ، ولو

بالزيادةِ عليها.

كما أن لوليِّ الجنائَةِ الْعَفْوَ مَجَانًا، وهو أَفْضَلُ ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٢) وإذا عفا وليُّ الدِّمِ عن القاتِلِ، فإنه لا يَتَقَيَّ حَقٌّ للحاكمِ بَعْدُ في تَغْزِيرِهِ. وقال مَالِكٌ وَاللَيْثُ: يُعَزَّرُ بالسَّجْنِ عَامًا ومائةِ جَلْدَةٍ^(٣). وَأَصْلُ وجوبِ الْقَوْدِ أو الْعَفْوِ قولُ اللَّهِ سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاةً إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعَدَّى بِعَدَاةٍ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤). وَرَوَى البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَفْتَدِيَهُ، وإمَّا أَنْ يَقْتُلَهُ»^(٥). فالأَمْرُ في الْعَفْوِ أو الْقِصَاصِ إلى أولياءِ الدِّمِ، وهُمُ الوَرَثَةُ، فإن شَاؤُوا طَلَبُوا الْقَوْدَ، وإن شَاؤُوا عَفَاوا حتى لو عفا أحدُ الوَرَثَةِ سَقَطَ الْقِصَاصُ، لأنَّهُ لا يَتَجَزَأُ.

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ صاحبُ أَبِي حَنيفةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أُنِيَ بِرَجُلٍ قد قَتَلَ عَمْدًا، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَعَفَا عنه بَغْضُ الْأَوْلِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ. فقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: كَانَتْ النَّفْسُ لَهُمْ جَمِيعًا، فلما عَفَا هَذَا أَحْيَى النَّفْسَ، فلا يَسْتَطِيعُ أَخْذَ حَقِّهِ - يعني الذي لم يَغْفُ - حتى يَأْخُذَ حَقَّ غَيْرِهِ. قال فما تَرَى؟... قال: أَرَى أَنْ تَجْعَلَ الدِّيَةَ فِي مَالِهِ، وَتَرْفَعَ عَنْهُ حِصَّةَ الذي عفا عنه. قال عُمَرُ رضي الله عنه: وأنا أَرَى ذَلِكَ. قال مُحَمَّدٌ: وأنا أَرَى ذَلِكَ. وهو قولُ أَبِي حَنيفةَ. وإن كان في الْوَرَثَةِ صَغِيرٌ فَإِنَّهُ يُنْتَظَرُ بِلُوغِهِ، ليكونَ له الْخِيَارُ،

(١) القود: شُحِي قوداً لأن الجاني يُقَاد إلى أولياءِ المقتول فيقتلونه به إن شَاؤُوا. وقيل معناه المماثلة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣) قال الفقهاء: إن الجاني إذا كان معروفاً بالشر، أو ظهر للحاكم أن المصلحة تقتضي عقابه فيه أن يعززه بما يراه محققاً للمصلحة. إما بالحبس أو السجن أو القتل.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٥) في هذا الحديث دليل على أن ولي المقتول بالخيار، إن شاء اقتصر وإن شاء أخذ الدية، وإن لم يرض القاتل. وقيل: ليس له إلا القصاص، ولا يأخذ الدية إلا برضا القاتل، والأول أصح.

إِذْ أَنَّ الْقِصَاصَ حَقٌّ لَجَمِيعِ الْوَرِثَةِ. وَلَا اخْتِيَارَ لِلصَّبِيِّ قَبْلَ بُلُوغِهِ. وَإِذَا عَفَا الْوَرِثَةُ جَمِيعاً أَوْ أَحَدُهُمْ عَلَى الدِّيَّةِ وَجِبَ عَلَى الْقَاتِلِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ، حَالَةً فِي مَالِهِ - كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ مَفْصَلاً فِي بَابِ الدِّيَّاتِ.

شُرُوطُ وَجُوبِ الْقَصَاصِ

وَلَا يَجِبُ الْقَصَاصُ إِلَّا إِذَا تَوَقَّرَتِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مَعْصُومَ الدَّمِ.

فَلَوْ كَانَ حَرْبِيًّا، أَوْ زَانِيًّا مُخَصَّنًا، أَوْ مُرْتَدًّا، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْقَاتِلِ، لَا بِقَصَاصٍ وَلَا بِدِيَّةٍ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ جَمِيعاً مَهْدُورُو الدَّمِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثَةٍ: الثَّيِّبِ الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ».

٢، ٣- أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ بَالِغًا عَاقِلًا.

فَلَا قِصَاصَ عَلَى صَغِيرٍ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَلَا مَعْتُوٍّ، لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ قَضْدٌ صَحِيحٌ أَوْ إِرَادَةٌ خُرَّةٌ. فَإِذَا كَانَ الْمَجْنُونُ يَفْقَهُ أَحْيَانًا، فَقَتَلَ وَفَقَّتْ إِفَاقَتُهُ، اقْتَصَصَ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرِ وَهُوَ مُتَعَدٍّ فِي شُرْبِهِ. فَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ: «أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ أَتَى بِسُكْرَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ: أَنْ أَقْتُلَهُ بِهِ». فَإِنْ كَانَ شَرِبَ شَيْئًا ظَنَّهُ غَيْرَ مُسَكِّرٍ، فزَالَ عَقْلُهُ فَقَتَلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ. وَفِي الْحَدِيثِ يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ «رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ». وَقَالَ مَالِكٌ: «الْأَمْرُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ عِنْدُنَا: أَنْ لَا قَوْدَ بَيْنَ الصَّبِيَّانِ، وَأَنْ قَتَلَهُمْ خَطَأً مَا لَمْ تَجِبْ الْحُدُودُ. وَيَبْلُغُوا الْحُلُمَ، وَإِنْ قَتَلَ الصَّبِيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا خَطَأً».

٤- أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُخْتَارًا، فَإِنَّ الْإِكْرَاءَ يَسْلُبُهُ الْإِرَادَةُ، وَلَا مَسْئُولِيَّةَ عَلَى مَنْ فَقَدَ إِرَادَتَهُ، فَلِذَا أَكْرَاهَهُ سُلْطَانٌ^(١) غَيْرَهُ عَلَى الْقَتْلِ، فَقَتَلَ أَدَمِيًّا بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْآمِرُ دُونَ الْمَأْمُورِ، وَيُعَاقَبُ الْمَأْمُورُ.

وَبِهَذَا أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَدَاوُدُ، وَهُوَ أَخَذَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْأَخْطَافُ: وَإِنْ أَكْرَاهَهُ عَلَى

(١) عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: أَنْ يَقُولَ الْقَادِرُ: اقْتُلْ وَلَا تَقْتُلْكَ. إِكْرَاهًا.

إتلاف مالٍ مُسلمٍ بأمرٍ يخاف منه على نفسه، أو على عضوٍ من أعضائه، وسبغة أن يفعل ذلك، ولصاحب المال أن يضمّن المَكْرَةَ. وإن أكرهه بِقَتْلِ على قَتْلِ غيره، لم يسغه أن يُقدِّم عليه، ويضبر حتى يُقتل، فإن قَتَلَهُ كان أَيْمًا، والقِصَاصُ على المَكْرِهِ إن كان القَتْلُ عَمْدًا. قال قوم: يُقتل المأمور دون الأمير. وهو القول الآخر للشافعي. وقال قوم: منهم مالك والحنابلة: يُقتلان جميعاً، إن لم يعف وليُّ الدِّم، فإن عفا وليُّ الدِّم وجبت الدِّية، لأنَّ القاتِلَ قصَدَ استيفاءَ نفسه بِقَتْلِ غيره، والمَكْرَةُ تسبَّب في القَتْلِ بما يُفْضِي إليه غالباً. وإذا أمر مكلّف غير مكلّف بأن يقتل غيره: مثل الصغير والمجنون. فالقِصَاصُ على الأمير، لأنَّ المباشِرَ للقَتْلِ آله في يده، فلا يجب القِصَاصُ عليه، وإنما يجب على المتسبِّب. وإذا أمر الحاكمُ بالقَتْلِ ظُلماً، فإما أن يكون المأمور عالماً بأنّه ظَلَم، أو لا يكون له علم به. فإن كان عالماً بأنّه ظَلَمَ ونفَّذَ أمره، وجب عليه القِصَاصُ، إلا أن يغفوَ الوليُّ، فتجب الدِّيةُ عليه، لأنّه مباشرٌ للقَتْلِ مع علمه بأنّه ظَلَمَ، فلا يُعذَّر ولا يُقال إنّه مأمورٌ من الحاكم، لأنَّ قاعدةَ الإسلام: أنّه لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية الخالق، كما قال رسولُ الله صلواتُ الله وسلامه عليه.

وإن لم يكن عالماً بعدم استحقاقه القَتْلَ، فقتلته، فالقِصَاصُ إن لم يغفَ الوليُّ، أو الدِّيةُ - على الأمير بالقَتْلِ، دون المباشِر، لأنّه معذورٌ لوجوب طاعة الحاكم في غير معصية الله. ومن دَفَعَ إلى غير مكلّف آله قَتْلَ، ولم يأمره به، فقتل، لم يلزم الدافع شيء.

٥- ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول، فلا يقتص من والدٍ بِقَتْلِ ولديه، وولدٍ ولديه وإن سفل إذا قتله، بأي وجه من أوجه العمد، بخلاف ما إذا قتل الابن أحد أبويه فإنه يُقتل اتفاقاً، لأنَّ الوالد سبَّب في حياة ولديه، فلا يكون ولده سبباً في قتله وسلبيه الحياة، بخلاف ما إذا قتل الولد أحد والديه فإنه يُقتص منه لهما. أخرج الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لَا يُقَتَّلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». قال ابنُ عبّيد البر: «هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق، مُستفيض عندهم، وهو عمل أهل المدينة، ومروئي عن عمر». وروى يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب: أن رجلاً من بني مُذَلِج يُقال له: «قتادة» خذف ابناً له بالسيف فأصاب ساقه، فترى جرحه فمات، فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له. فقال له عمر: أعدد عليّ «ماءً قديداً» عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك. فلما قدم عليه عمر، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفة. ثم قال: أين أخو المقتول؟... فقال لها أنذا!... قال: خذها، فإن رسول الله ﷺ قال: «لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ». وخالف في ذلك الإمام مالك، فرأى أنّه يُقَادُ الوالد بالولد، إذا أضجعه ودبّحه، لأنَّ ذلك عند حقيقة، لا يحتمل

غيره، فإن الظاهر في استعمال الجارح في القتل هو العمد. والعمدية أمر خفي، لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال، وأما إذا كان على غير هذه الصفة، فيما يحتمل عدم إزهاق الروح، بل قصد التأديب من الأب. وإن كان في حق غيره، يحكم فيه بالعمد. وإنما فرق بين الأب وغيره، لما للأب من الشفقة على ولده، وعليه قصد التأديب عند فعله ما يُغضب الأب، فيحتمل على عدم قصد القتل، لقوة المحبة التي بين الأب والابن.

٦- أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل حال جنايته، بأن يساويه في الدين، والحرية، فلا قصاص على مسلم قتل كافراً. أو حر قتل عبداً، لأن لا تكافؤ بين القاتل والمقتول، بخلاف ما إذا قتل الكافر المسلم، أو قتل العبد الحر، فإنه يقتص منهما. والإسلام وإن كان ألغى الفوارق بين المسلمين في هذا الباب، فلم يفرق بين شريف وضيع، ولا بين جميل ودميم، ولا بين غني وفقير، ولا بين طويل وقصير، ولا بين قوي وضعيف، ولا بين سليم ومريض، ولا بين كامل الجسم وناقصه، ولا بين صغير وكبير ولا بين ذكر وأنثى^(١) إلا أنه اعتبر الفارق بين المسلم والكافر، والحر والعبد، فلم يجعلهما متكافئين في الدم. فلو قتل مسلم كافراً أو حر عبداً فلا قصاص على واحد منهما والأصل حديث علي كرم الله وجهه، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا لا يقتل مؤمن بكافر». أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم، وصححه. وروى البخاري عن علي كرم الله وجهه أيضاً أن أبا جحيفة قال له: «هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن؟... قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهما يغطييه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في هذه الصحيفة؟... قال: المؤمنون تتكافأ دماؤهم^(٢)، وفكأك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر». وهذا مجمع عليه بالنسبة للكافر الحربي، فإن المسلم إذا قتله، فإنه لا يقتل به إجماعاً. وأما بالنسبة للذمي والمُعاهد، فقد اختلفت فيهما أنظار الفقهاء، فذهب الجمهور منهم إلى أن المسلم لا يقتل بهما لصحة الأحاديث في ذلك، ولم يأت ما يخالفها. وقالت الأحناف وابن أبي ليلى: لا يقتل المسلم إذا قتل الكافر الحربي - كما قال الجمهور. وخالفوهم في الذمي والمُعاهد. فقالوا: «إن المسلم إذا قتل الذمي أو المعاهد بغير حق، فإنه يقتل بهما، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ

(١) ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرجل إذا قتل امرأة فإنه يقتل بها. وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك، وحكى أبو الوليد الباجي والخطابي عن الحسن البصري: أنه لا يقتل الرجل بالأنثى، وهو قول شاذ مردود. ففي كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول: أن الذكر يقتل بالأنثى.

(٢) تتكافأ: تساوى في الدية والقصاص.

بِالنَّفْسِ^(١). وأخرج البيهقي من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَلْمَانٍ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُتَاهِدٍ. وَقَالَ: «أَنَا أَكْرَمُ مَنْ وَفَى بِدَمِيهِ». وقالوا أيضاً: إِنْ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ يَذَّ الْمُسْلِمَ تَقَطُّعُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ الذَّمِيِّ. فإذا كانت حُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ مَالِ الْمُسْلِمِ، فحُرْمَةُ دَمِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ. رَفَعَ إِلَى أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي: مُسْلِمٌ قَتَلَ ذَمِيًّا كَافِرًا، فَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَوْدِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ بُرْقَعَةٌ فَأَلْقَاهَا إِلَيْهِ فَإِذَا فِيهَا:

| | |
|---|--|
| يَا قَاتِلَ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ | جُرْتَ، وَمَا الْعَادِلُ كَالْجَائِرِ |
| يَا مَنْ يَبْغِذَاذَ وَأَطْرَافِهَا | مِنْ عُلَمَاءِ النَّاسِ أَوْ شَاعِرِ |
| أَسْتَرْجِعُوا وَأَبْكُوا عَلَى دِينِكُمْ | وَأَضْطَبِرُوا، فَلَا أَجْرَ لِلضَّائِرِ |
| جَارَ عَلَى الدِّينِ أَبُو يُوسُفَ | يَقْتُلِيهِ الْمُؤْمِنَ بِالْكَافِرِ |

فَدَخَلَ أَبُو يُوسُفَ عَلَى الرَّشِيدِ أَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، وَأَقْرَأَهُ الرُّقْعَةَ. فقال الرَّشِيدُ: «تَذَارَكَ هَذَا الْأَمْرُ لِئَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً...». فخرَجَ أَبُو يُوسُفَ، وطَالَ أَصْحَابُ الدَّمِ بَيِّنَةً عَلَى صِحَّةِ الذَّمِّ وَثبوتها، فلم يَأْتُوا بِهَا، فَاسْقَطَ الْقَوْدَ. وقال مَالِكٌ وَاللَّيْثُ: «لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذَّمِيِّ، إِلَّا أَنْ يُقْتَلَ غِيلَةً، وَقَتْلُ الْغِيلَةِ أَنْ يُضْجَعَهُ فَيَذْبَحَهُ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى مَالِهِ». هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْكَافِرِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ، فَإِنْ الْحُرُّ لَا يُقْتَلُ بِهِ إِذَا قَتَلَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ الْحُرَّ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ. لِمَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنْ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ صَبْرًا^(٣) مُتَعَمِّدًا، فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً جَلْدَةً، وَنَفَاهُ سَنَةً، وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَقْذُ بِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتِقَ رَقَبَةً». وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾^(٤). وَهَذَا التَّعْيِيرُ يُفِيدُ الْحَضَرَ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِغَيْرِ الْحُرِّ، وَإِذَا كَانَ لَا يُقْتَلُ بِهِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ، بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ، وَإِنْ جَاوَزَتْ دِيَّةَ الْحُرِّ، هَذَا إِذَا قَتَلَ عَبْدٌ غَيْرَهُ. أَمَّا إِذَا كَانَ السَّيِّدُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ عَبْدَهُ فَعَقوبَتُهُ مَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمْعُ الْفُقَهَاءِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَالْهَادِوِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يُقْتَلُ الْحُرُّ إِذَا قَتَلَ الْعَبْدَ، إِلَّا إِذَا كَانَ سَيِّدَهُ». وَذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تَقُولُ: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٥). وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ الْحَالَاتِ، إِلَّا إِذَا خُصَّصَ، وَقَدْ خَصَّصَتْهُ السُّنَّةُ بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقَادُ مَخْلُوكٌ مِنْ قَاتِلِكِهِ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) ابن اليلماني ضعيف لا تقوم به الحجة، وحديثه هذا مرسل. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا الحديث ليس بمستند، ولا يجعل مثله إماماً تسفك به الدماء.

(٣) صبراً: أي حبساً.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

وَالِدِهِ. وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ قَوِيًّا، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ عِيسَى، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الثَّخَفِيُّ: يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ مُطْلَقًا، أَخْذًا بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (١).

٧- أَلَا يُشَارِكُ الْقَاتِلَ غَيْرُهُ فِي الْقَتْلِ، مِمَّنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، فَإِنْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ كَانَ أَشْتَرَكَ فِي الْقَتْلِ، عَامِدٌ وَمَخْطِئٌ، أَوْ مَكْلَفٌ وَسَبِيحٌ، أَوْ مَكْلَفٌ وَغَيْرُ مَكْلَفٍ: مِثْلُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، فَإِنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَعَلَيْهِمَا الدِّيَّةُ، لَوْجُودِ الشُّبْهَةِ الَّتِي تَنْذِرُ بِهَا الْحُدُودُ، فَإِنْ الْقَتْلُ لَا يَتَجَزَأُ، وَبِمَكْنِ أَنْ يَكُونَ حَدُوثُهُ مِنْ فِعْلِ الَّذِي لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ - كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ - وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ تُسْقِطُ الْقَوْدَ، وَإِذَا سَقَطَ وَجِبَ بَدَلُهُ، وَهُوَ الدِّيَّةُ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَقَالَا: عَلَى الْمَكْلَفِ الْقِصَاصُ، وَعَلَى غَيْرِ الْمَكْلَفِ نِصْفُ الدِّيَّةِ. وَمَالِكٌ يَجْعَلُهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالشَّافِعِيُّ يَجْعَلُونَهَا فِي مَالِهِ.

قَتْلُ الْغِيلَةِ: وَقَتْلُ الْغِيلَةِ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَخْدَعَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ، فَيَدْخُلَ بَيْتَهُ وَنَحْوَهُ، فَيَقْتُلَ أَوْ يَأْخُذَ الْمَالَ: قَالَ مَالِكٌ: «الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ يُقْتَلَ بِهِ، وَلَيْسَ لَوْلِي الدِّمُّ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ، وَذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ». وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِ الْغِيلَةِ وَغَيْرِهِ، فَهِيَ سَوَاءٌ فِي الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ، وَأَمْرُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِّ. وَإِذَا قَتَلَتْهُ جَمَاعَةٌ كَانَ لَوْلِي الدِّمِّ أَنْ يَقْتُلَ مِنْهُمْ مَنْ شَاءَ، وَيَطَالِبَ بِالدِّيَّةِ مَنْ شَاءَ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهِ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَخْمَدُ وَإِسْحَاقُ. فَقَدْ قَتَلَتْ امْرَأَةٌ هِيَ وَخَلِيلُهَا ابْنَ زَوْجِهَا فَكَتَبَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - وَكَانَ يَغْلَى عَامِلًا لَهُ - يَسْأَلُهُ رَأْيَهُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؟ فَتَوَقَّفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَضِيَّةِ، وَكَانَ أَنْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ نَفَرًا أَشْتَرَكُوا فِي سَرِقَةِ جَزُورٍ، فَأَخَذَ هَذَا عُضْوًا، وَهَذَا عُضْوًا، أَكُنْتَ قَاطِعَهُمْ؟... قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَذَلِكَ». وَكَانَ أَنْ كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَامِلِهِ: أَنْ أَقْتُلَهُمَا، فَلَوْ أَشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ كُلُّهُمْ لَقَتَلْتَهُمْ». وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ لَوْلِي الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَ الْجَمِيعَ بِهِ، وَأَنْ يَقْتُلَ أَيُّهُمْ أَرَادَ، وَيَأْخُذَ مِنَ الْآخَرِينَ حَصَّتَهُمْ مِنَ الدِّيَّةِ. فَإِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ وَأَقَادَ مِنْ وَاحِدٍ، فَلَهُ أَخْذُ نِصْفِ الدِّيَّةِ مِنَ الثَّانِي. وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً، فَأَقَادَ مِنْ اثْنَيْنِ، فَلَهُ مِنَ الْآخِرِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ.

الجماعة تُقتل بالواحد: إذا اجتمع جماعة على قتل واحد فإنهم يقتلون به جميعاً، سواء أكانت الجماعة كثيرة أم قليلة، ولو لم يباشِر القتل كل واحد منهم، لما رواه مالك في الموطأ: أن عمر بن الخطاب، قتل نفراً^(١) برجل واحد، قتلوه قتل غيلة^(٢). وقال: «لَوْ تَمَالَأ^(٣) عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعاً». واشترطت الشافعية والحنابلة أن يكون فعل كل واحد من المشتركين في القتل بحيث لو انفرد كان قاتلاً، فإن لم يضلح فعل كل واحد للقتل فلا قصاص. وقال مالك: الأمر عندنا: أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد، والنساء بالمرأة كذلك. والعبيد بالعبد كذلك أيضاً. وفي المسوى قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا اجتمع جماعة على قتل واحد، يقتلون به قصاصاً. وقد رأى هؤلاء الفقهاء أن ذلك هو المصلحة، لأن القصاص شرع لإحياء الأنفس، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد، لكان كل من أراد أن يقتل غيره استعان بشركاء له حتى لا يقاد منه. وبذلك تبطل الحكمة من شرعية القصاص. وذهب ابن الزبير، والزهري، وداود، وأهل الظاهر إلى أن الجماعة لا تقتل بالواحد، لأن الله تعالى يقول: ﴿...أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٤).

إذا أمسك رجل رجلاً وقتله آخر: وإذا أمسك رجل رجلاً فقتله رجل آخر، وكان القاتل لا يمكنه قتله إلا بالإمساك، وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك، فإنهما يقتلان، لأنهما شريكان. وهذا مذهب الليث، ومالك، والشافعية. وخالف في ذلك الشافعية والأحناف. قالوا: يقتل القاتل، ويحبس الممسك حتى يموت جزاء إمساكه للمقتول. لما رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر، يقتل الذي قتل، ويحبس الذي أمسك». وصححه ابن القطان، وقال الحافظ ابن حجر: ورجاله يقات. وأخرج الشافعية عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلاً متعمداً وأمسكه آخر. قال: «يقتل القاتل، ويحبس الآخر في السجن حتى يموت».

ثبوت القصاص: يثبت القصاص بما يأتي:

أولاً: بالإقرار، لأن الإقرار كما يقولون: «سَيِّدُ الْأَدِلَّةِ». وعن وائل بن حجر، قال: «إني لقاعد مع النبي ﷺ إذ جاء رجل يقر بآخر بنسعة، فقال يا رسول الله. هذا قتل أخي. فقال:

(١) نفراً: قبل عددهم خمسة، وقيل سبعة.

(٢) قتل الغيلة: هو أن يخذله حتى يخرج به إلى موضع يخفى فيه ثم يقتله.

(٣) تمالأوا: اجتمعوا وتعاونوا، وتطلق الجماعة على اثنين فأكثر.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

«إنه لو لم يعترف أقمْتُ عليه البيعة؟...». فقال رسول الله ﷺ: «أقننْته؟...». فقال:- «نعم قننْته...» إلى آخر الحديث؛ رواه مُسْلِمٌ والنسائي.

ثانياً: يثبتُ بشهادة رجلين عدلين. فمن رافع بن خديج قال: «أصبح رجلٌ من الأنصارٍ بخيبرَ مقتولاً... فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ، فذكروا ذلك له. فقال: «لكم شاهدان يشهدان على قتلِ صاحبكم؟...» إلى آخر الحديث. رواه أبو داود. قال ابنُ قدامة في المغني: «ولا يُقبلُ فيه شهادة رجلٍ وامرأتين، ولا شاهدٌ وبِمينُ الطالبِ، لا نعلمُ في هذا - بين أهل العلم - خلافاً. وذلك لأن القصاص إراقة دَمٍ عقوبةٌ على جناية، فيحتاجُ له باشرائط الشاهدين القديين، كالحدود. وسواء كان القصاصُ يجبُ على مُسلمٍ، أو كافرٍ، أو حرٍّ، أو عبدٍ، لأن العقوبةَ يُحتاجُ لدرئها.

أَسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ^(١): يُشْتَرَطُ لَأَسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

١- أن يكونَ المُستَحِقُّ له عاقلاً، بالغاً. فإن كان مستحقه صبيّاً أو مجنوناً لم يثبتَ عنهما أحدٌ في أَسْتِيفَائِهِ: لا أب. ولا وصي، ولا حاكم. وإنما يُخْبَسُ الجاني حتى يَبْلُغَ الصغيرُ وَيَفِيقَ المجنونُ، فقد خَسَ مُعَاوِيَةُ هُذَيْفَةَ بْنَ خَشْرَمٍ فِي قِصَاصِ حَتَّى بَلَغَ ابْنُ الْقَتِيلِ، وكان ذلك في عَصْرِ الصَّحَابَةِ، ولم يُنْكَرْ عليه أحدٌ.

٢- أَنْ يَتَّفِقَ أولياءُ الدَّمِ جميعاً على أَسْتِيفَائِهِ، وليس لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ، فإن كان بعضهم غائباً، أو صغيراً، أو مجنوناً، وجَبَ أَنْتَظَارُ الغائبِ حَتَّى يَرْجِعَ، والصغيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، والمجنونِ حَتَّى يَفِيقَ - قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ، لَأَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ فِي أَمْرِ لَمْ يَجْزُ الْاِقْتِيَاثُ عَلَيْهِ لَأَنَّ ذَلِكَ إِبْطَالُ خِيَارِهِ.

وقال أبو حنيفة: للكبارِ أَسْتِيفَاءُ حقوقهم في القَوْدِ ولا يَنْتَظَرُ لهم بُلُوغُ الصغارِ فإن عفا أحدُ الأولياءِ سَقَطَ الْقِصَاصُ لَأَنَّهُ لَا يَنْجَزُ.

٣- أَنْ لَا يَتَعَدَّى الجاني إلى غيره، فإذا كان القصاصُ قد وجبَ على امرأةٍ حاملٍ، لا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا وَتَسْقِيَهُ اللَّبَأَ. لَأَنَّ قَتْلَهَا يَتَعَدَّى إِلَى الْجَنِينِ، وَقَتْلُهَا قَبْلَ سَقْيِهِ اللَّبَأَ يَضُرُّ بِهِ، ثم بعد سَقْيِهِ اللَّبَأَ إِنْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ أُعْطِيَ لَهُ الْوَلَدُ، وَأَقْتَصَّ مِنْهَا، لَأَنَّ غَيْرَهَا يَقُومُ عَلَى حَضَانَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يُرْضِعُهُ وَيَقُومَ عَلَى حَضَانَتِهِ، تَرَكَّتْ حَتَّى تَفْطِمَهُ مُدَّةَ خَوْلَيْنِ. رَوَى

(١) أي توقيع العقوبة على الجاني.

ابْنُ مَاجَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَتَلْتَ الْمَرْأَةَ هَمْدًا لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا. وَإِذَا رَزَتْ لَمْ تُرْجَمْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا». وَكَذَلِكَ لَا يُقْتَصُّ مِنَ الْحَامِلِ فِي الْجَنَائَةِ عَلَى الْأَعْضَاءِ حَتَّى تَضَعَ، وَإِنْ لَمْ تَسْقِهِ اللَّبَأَ^(١).

مَتَى يَكُونُ الْقِصَاصُ؟ يَكُونُ الْقِصَاصُ مَتَى خَضَرَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِّ، وَكَانُوا بِالْغَنِيِّ وَطَالِبُوا بِهِ، فَإِنَّهُ يَنْفَعُ قَوْرًا مَتَى ثَبَتَ بَأْيٌ وَجْهِ مِنْ وَجْهِ الْإِثْبَاتِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ امْرَأَةً حَامِلًا، فَإِنَّهَا تُؤَخَّرُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، كَمَا سَبَقَ.

يَمَّ يَكُونُ الْقِصَاصُ؟ الْأَصْلُ فِي الْقِصَاصِ أَنْ يُقْتَلَ الْقَاتِلُ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي قَتَلَ بِهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضِي الْمُمَاثَلَةِ وَالْمَسَاوَاةِ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ تَغْذِيْبُهُ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ السَّيْفُ لَهُ أَرْوَاحٌ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢). وَيَقُولُ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٣) وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَضَ خَرَضَنَا لَهُ»^(٤)، وَمَنْ خَرَقَ خَرَقْنَا، وَمَنْ خَرَقَ خَرَقْنَا. وَقَدْ رَضَخَ الرَّسُولُ ﷺ الْيَهُودِيَّ بِخَجَرٍ كَمَا رَضَخَ هُوَ رَأْسَ الْمَرْأَةِ بِخَجَرٍ. وَقَدْ قَيَّدَ الْعُلَمَاءُ هَذَا بِمَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ الَّذِي قَتَلَ بِهِ يَجُوزُ فِعْلُهُ، فَإِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ - كَمَنْ قَتَلَ بِالسَّخْرِ - فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ. وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِذَا قَتَلَ بِإِيجَارِ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ يُؤْجَرُ بِالْخَلِّ. وَقِيلَ يَنْسَقُطُ أَعْتِبَارُ الْمُمَاثَلَةِ. وَرَأَى الْأَخْثَافُ وَالْهَادَوِيَّةُ: أَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالسَّيْفِ. لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَرَاءُ وَابْنُ عَدِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ...». وَلِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُثَلَّةِ وَقَالَ: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقَتْلَةَ، وَإِذَا دَبَّحْتُمْ فَأَخْسِنُوا الدَّبْحَةَ». وَاجِبٌ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ بَأَنَّ طَرَفَهُ كُلَّهَا ضَعِيفَةٌ. وَأَمَّا التَّهْمِي عَنْ الْمُثَلَّةِ فَهُوَ مُخَصَّصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٥). «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ»^(٦).

هَلْ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ فِي الْحَرَمِ؟ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُ فِيهِ. إِذَا كَانَ قَدْ قَتَلَ خَارِجَهُ ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ؛ كَالرَّدَّةِ؛ ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ فَقَالَ مَالِكٌ: «يُقْتَلُ فِيهِ». وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ، وَلَكِنْ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَتَأَعَّلَقُ لَهُ وَلَا يُشْتَرَى مِنْهُ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ، فَيُقْتَلَ خَارِجَهُ.

(١) والحد مثل القصاص، إذا كان حدها الرجم. (٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.
(٣) سورة النحل، الآية: ١٢٦. (٤) أي اتخذ المقتول غرضاً للسهم.
(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٦. (٦) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

سُقُوطُ الْقِصَاصِ: وَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ بَعْدَ وَجُوبِهِ بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

١ - عَفْوُ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ أَوْ أَحَدِهِمْ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْعَافِي عَاقِلًا عَمِيرًا، لِأَنَّهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الْمَخْصُصَةِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا الصَّبِيُّ وَلَا الْمَجْنُونُ^(١).

٢ - مَوْتُ الْجَانِي أَوْ فَوَاتُ الطَّرَفِ الَّذِي جَنَى بِهِ، فَإِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، أَوْ فَقَدَ الْعُضْوَ الَّذِي جَنَى بِهِ سَقَطَ الْقِصَاصُ، لَتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ. وَإِذَا سَقَطَ الْقِصَاصُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي تَرْكِهِ لِلأَوْلِيَاءِ عِنْدَ الْحَتَابِلَةِ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَحْنَفُ: لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ، لِأَنَّ حَقَّوَهُمْ كَانَتْ فِي الرِّقَبَةِ، وَقَدْ فَاتَتْ، فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى وَرَثَتِهِ فِيمَا صَارَ مِنْ مِلْكِهِ إِلَيْهِمْ. وَحُجَّةُ الْأَوَّلِينَ: أَنَّ حَقَّوَهُمْ مُعَلَّقَةٌ فِي الرِّقَبَةِ، أَوْ فِي الدِّمَةِ، وَهُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَهُمَا، فَمَتَّى فَاتَ أَحَدُهُمَا وَجَبَ الْآخَرُ.

٣ - إِذَا تَمَّ الصَّلَاحُ بَيْنَ الْجَانِي وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ أَوْلِيَائِهِ.

الْقِصَاصُ مِنْ حَقِّ الْحَاكِمِ: أَنَّ الْمُطَالِبَةَ بِالْقِصَاصِ حَقٌّ لَوَلِيِّ الدِّمِ كَمَا تَقَدَّمَ وَتَمَكُّيْنُ وَلِيِّ الدِّمِ مِنَ الْاِسْتِيفَاءِ حَقٌّ لِلْحَاكِمِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَا خِلَافَ أَنَّ الْقِصَاصَ فِي الْقَتْلِ لَا يُقِيمُهُ إِلَّا أَوْلُو الْأَمْرِ، فَرَضَ عَلَيْهِمُ التَّهَوُّضَ بِالْقِصَاصِ، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ شُبْحَانَهُ طَالَبَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْقِصَاصِ، ثُمَّ لَا يَنْهَى لِلْمُؤْمِنِينَ جَمِيعًا أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى الْقِصَاصِ، فَأَقَامُوا السُّلْطَانَ مَقَامَ أَنْفُسِهِمْ فِي إِقَامَةِ الْقِصَاصِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحُدُودِ. وَعَلَهُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الصَّوَابِيُّ - حَامِشُهُ عَلَى الْجَلَالِينَ - قَالَ: «فَحَيْثُ ثَبَتَ أَنَّ الْقَتْلَ عَمْدًا عُذْوَانًا، وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يُمَكِّنَ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ مِنَ الْقَاتِلِ، فَيَفْعَلَ فِيهِ الْحَاكِمُ مَا يَخْتَارُهُ الْوَلِيُّ مِنْ: الْقَتْلِ، أَوْ الْعَفْوِ، أَوْ الدِّيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ التَّسَلُّطُ عَلَى الْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ^(٢)، لِأَنَّ فِيهِ فُسَادًا وَتَخْرِيبًا». فَإِذَا قَتَلَهُ قَتْلَ إِذْنِ الْحَاكِمِ عَزَرَ. وَعَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَتَفَقَّدَ آلَةَ الْقَتْلِ الَّتِي يَقْتَضُ بِهَا مَخَافَةُ الزِّيَادَةِ فِي التَّعْذِيبِ، وَأَنْ يُوَكَّلَ التَّنْفِيزُ إِلَى مَنْ يُحْسِنُهُ. وَأُجْرَةُ التَّنْفِيزِ عَلَى يَتِّ السَّالِ.

الْاِقْتِيَاتُ عَلَى وَلِيِّ الدِّمِ: قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَإِذَا قَتَلَ الْقَاتِلَ غَيْرُ وَلِيِّ الدِّمِ فَعَلَى قَاتِلِهِ الْقِصَاصُ، وَلِوَرَثَةِ الْأَوَّلِ الدِّيَّةُ». وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَمَالِكٌ:

(١) إِذَا عَفَا الْأَوْلِيَاءُ فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَتَدَخَلَ بِالْمَنْعِ عَنِ الْعَفْوِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِ إِذَا طَلَبُوا الْقِصَاصَ.

(٢) فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَتْلِ وَارِثٌ فَالْأَمْرُ فِيهِ إِلَى الْحَاكِمِ يَفْعَلُ مَا فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَلَى مَالٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْفوَ عَلَى غَيْرِ مَالٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِلْكٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

يُقْتَلُ قَاتِلُهُ، وَيَبْطُلُ دَمُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ فَاتٌ مَحْلُهُ. وَرُويَ عَنْ قَتَادَةَ، وَأَبِي هَاشِمٍ أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَى الثَّانِي، لِأَنَّهُ مُبَاحُ الدَّمِ، فَلَا يَجِبُ قِصَاصُ بَقْتَلِهِ. وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ فِي وَجوبِ الْقِصَاصِ عَلَى الْقَاتِلِ، أَنَّهُ مَحَلٌّ لَمْ يَتَحَتَّمْ قَتْلُهُ، وَلَمْ يَبَحَّ قَتْلُهُ لغيرِ وَلِيِّ الدَّمِ، فَوَجِبَ بَقْتْلُهُ الْقِصَاصُ.

الْقِصَاصُ بَيْنَ الْإِبْقَاءِ وَالْإِلْغَاءِ: لَقَدْ نَازَ الْجَدَلُ فِعْلاً حَوْلَ عُقُوبَةِ الْإِعْدَامِ، وَتَعَرَّضَتْ لَهَا أَقْلَامُ الْكُتَّابِ، مِنَ الْفَلَسَفَةِ، وَرِجَالِ الْقَانُونِ أَمْثَالُ: «رُوسُو، وَبِنتَام، وَبِكَارِيَا» وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَيْدَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ عَارَضَهَا وَنَادَى بِالْغَايَةِ. وَأَسْتَدَّ الْقَائِلُونَ بِالْغَايَةِ إِلَى الْحُجَجِ الْآتِيَةِ:

أولاً: أَنَّ الْعِقَابَ حَقٌّ تَمْلِكُهُ الدَّوْلَةُ بِاسْمِ الْمُجْتَمَعِ الَّذِي تُدَوِّدُ عَنْهُ، وَتَقْتَضِيهِ ضَرُورَةُ الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ وَحِمَايَتِهِ؛ وَالْمَجْتَمَعُ لَمْ يَهَبِ الْفَرْدَ الْحَيَاةَ حَتَّى يُمْكِنَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمُضَادَرَّتِهَا.

ثانياً: لِأَنَّ الظُّرُوفَ وَسُوءَ الْحَفْظِ قَدْ يُحِيطَانِ بِبِرِّيٍّ، فَيَقْتَضِي خَطَأً بِإِعْدَائِهِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ إِصْلَاحُ هَذَا الْخَطَأِ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِرْجَاعِ حَيَاةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ إِلَيْهِ.

ثالثاً: وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعُقُوبَةَ قَاسِيَةً وَغَيْرُ عَادِلَةٍ.

رابعاً: وَلِأَنَّهَا أَخِيرًا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَقَاءَهَا يُقَلِّلُ مِنَ الْجَرَائِمِ الَّتِي تَسْتَوْجِبُ الْحُكْمَ بِهَا.

وَرَدُّ الْقَائِلُونَ بِبِقَاءِ عُقُوبَةِ الْإِعْدَامِ عَلَى هَذِهِ الْحُجَجِ فَقَالُوا عَنْ الْحُجَّةِ الْأُولَى: وَهِيَ أَنَّ الْمُجْتَمَعُ لَمْ يَهَبِ الْفَرْدَ الْحَيَاةَ حَتَّى يُضَادِرَ حَيَاتَهُ. بَأَنَّ الْمُجْتَمَعُ أَيْضاً لَمْ يَهَبِ النَّاسَ الْحُرِّيَّةَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِمُضَادَرَّتِهَا فِي الْعُقُوبَاتِ الْأُخْرَى الْمُقَيَّدَةِ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ كُلِّ عُقُوبَةٍ مُقَيَّدَةٍ لِلْحُرِّيَّةِ. عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ وَفْقاً عَلَى التَّكْفِيرِ عَنْ خَطَأِ الْجَانِي، وَلَكِنَّهُ أَيْضاً لِلدِّفَاعِ عَنْ حَقِّ الْمُجْتَمَعِ فِي الْبَقَاءِ، يَبْتَرِ كُلُّ غُضُوٍّ يَهْدُدُ كِيَانَهُ وَنُظْمَهُ، الْأَمْرُ الَّذِي يَتَحَتَّمُ مَعَهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ عُقُوبَةَ الْإِعْدَامِ ضَرُورَةٌ تَقْتَضِيهَا عِصْمَةُ النَّفْسِ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى كِيَانِ الْمُجْتَمَعِ.

وقالوا: عَنِ الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ: «أَنَّ الْعُقُوبَةَ تُخْدِتُ ضَرراً جَسِماً لَا سَبِيلَ لِإِصْلَاحِهِ وَلَا إِيقَافِهِ. إِذَا حَكَمَ الْقَضَاءُ بِهَا ظُلْماً» بَأَنَّ أَحْتِمَالَ الْخَطَأِ مَوْجُودٌ فِي الْعُقُوبَاتِ الْأُخْرَى، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَذَارِكِ مَا تَمَّ تَنْفِيذُهُ خَطَأً عَلَى أَنَّ حَالَاتِ الْإِعْدَامِ خَطَأٌ تَكَادُ تَكُونُ مُتَعَدِّمَةً، إِذْ إِنْ الْقَضَاءُ يَتَخَرَّجُونَ عَادَةً مِنَ الْحُكْمِ بِتِلْكَ الْعُقُوبَةِ، مَا لَمْ تَكُنْ أَدَلَّةُ الْإِتْهَامِ صَارِخَةً. وَرَدُّوا عَلَى الْقَوْلِ بِـ «أَنَّهَا غَيْرُ عَادِلَةٍ» بِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جُنْحِ الْعَمَلِ. وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ بِأَنَّ وَظِيفَةَ الْعُقُوبَةِ - فِي الرَّأْيِ الرَّاجِحِ فِي عِلْمِ الْعِقَابِ - وَظِيفَةُ نَفْعِيَّةٌ: أَيُّ مِنْ مُقْتَضَاهَا حِمَايَةُ الْمُجْتَمَعِ مِنْ شُرُوبِ الْجَرِيمَةِ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ الْعُقُوبَةُ مُتَنَاسِبَةً مَعَ دَرَجَةِ جَسَامَةِ الْجَرِيمَةِ،

ذَلِكَ أَنَّ الْجُرِيْمَةَ تُحَقِّقُ هَوًى فِي نَفْسِ الْمُجْرِمِ، يُقَابِلُهُ خَوْفُهُ مِنَ الْعِقَابِ، وَكَلَّمَا كَانَ الْعِقَابُ مُتَنَاسِبًا مَعَ الْجُرِيْمَةِ أَخْجَمَ الْجَانِي عَنِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ سَيُوزَنُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: «بَيْنَ الْجُرِيْمَةِ الَّتِي سَيُقْلِدُ عَلَى أَرْثِكَابِهَا، وَبَيْنَ الْعُقُوبَةِ الْمُقَرَّرَةِ لَهَا» فَيَدْفَعُهُ الْخَوْفُ مِنَ الْعِقَابِ إِلَى الْإِخْجَامِ عَنِ الْجُرِيْمَةِ مَتَى كَانَتِ الْعُقُوبَةُ رَادِعَةً وَفِي ظِلِّ هَذَيْنِ الرَّأْيَيْنِ أَقَرَّتْ غَالِبِيَّةُ الْقَوَانِينِ عَقُوبَةَ الْإِعْدَامِ، وَمِنْهَا قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْبُصْرِي، فِي حَالَاتٍ مُعَيَّنَةٍ وَأَسْتَجَابَتْ بَعْضُ الدُّوَلِ لِأَرَاءِ مَنْ ثَارُوا عَلَيْهَا فَالْتَمَتَهَا مِنْ قَوَانِينِهَا.

الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

وَكَمَا يَتَّبْتُ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ كَذَلِكَ فِيمَا دُونِهَا. وَهُوَ نَوْعَانِ:

١- الْأَطْرَافُ.

٢- الْجُرُوحُ.

وَقَدْ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَنِ نِظَامِ التَّوْرَةِ فِي الْقِصَاصِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. فَقَالَ: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١). أَيُّ أَنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى الْيَهُودِ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ النَّفْسَ تُقْتَلُ بِالنَّفْسِ إِذَا قَتَلَتْهَا. وَالْعَيْنُ تُقْفَأُ بِالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ عَيْنٍ صَغِيرَةٍ وَعَيْنٍ كَبِيرَةٍ، وَلَا بَيْنَ عَيْنٍ شَنِيعَةٍ وَعَيْنٍ طِفْلٍ، وَالْأَنْفُ يُجْدَعُ بِالْأَنْفِ، وَالْأُذُنُ تُقَطَّعُ بِالْأُذُنِ، وَالسِّنُّ تُقْلَعُ بِالسِّنِّ. وَلَوْ كَانَتْ مِنْ مَنْ يُقْتَصَّرُ مِنْهُ أَكْبَرُ مِنْ مَنْ الْآخَرِ. وَالْجُرُوحُ يُقْتَصَّرُ فِيهَا مَتَى امْكَنَ ذَلِكَ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِالْقِصَاصِ، بَانَ مَكَّنَ مِنْ نَفْسِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لِمَا أَرْتَكَبَهُ. وَهَذَا الْحُكْمُ، وَإِنْ كَانَ كُتِبَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا، فَهُوَ شَرْعٌ لَنَا، لِتَفْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّبِيعَ بَنَى النَّضْرَ بْنَ أَنَسٍ كَسَرَتْ ثَنِيَّةً جَارِيَةً، فَقَرَضُوا عَلَيْهِمُ الْأَرْشَ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَجَاءَ أَخُوهَا أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَكْسِرُ ثَنِيَّةَ الرَّبِيعِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تَكْسِرُ ثَنِيَّتَهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «يَا أَنَسُ كَتَابَ اللَّهُ الْقِصَاصَ». قَالَ: فَعَفَا الْقَوْمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا يَبْرُهُ». وَهَذَا كُلُّهُ الْعَمْدُ، أَمَا الْخَطَأُ فَفِيهِ الدِّيَّةُ.

شُرُوطُ الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ الشُّرُوطُ

الآتية:

١- العقل.

٢- البلوغ^(١).

٣- تعمّد الجنائية.

٤- وأن يكون دم المجني عليه مكافئاً لدم الجاني.

ولأنما يؤثّر في التكافؤ؛ العبوديّة، والكفر؛ فلا يقتص من حرّ جرح عبداً أو قطع طرفه. ولا يقتص من مسلم جرح ذمياً أو قطع طرفه كذلك؛ لعدم تكافؤ دميهما؛ لثقتان دم العبد عن دم الحرّ، ودم الذمّي عن دم المسلم. وإذا لم يجب القصاص فإنه يجب بدله وهو الدية. وإذا كان الجرح من العبد أو الذمّي وقع على حرّ أو مسلم اقتص منهما. ويرى الأحناف أنه يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر. وقالوا أيضاً: لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس.

القصاص في الأطراف

وضابط ما فيه القصاص من الأطراف، وما لا قصاص فيه: أن كل طرف له مفصل معلوم، كالمرق، والكوع؛ ففيه القصاص، وما لا مفصل له فلا قصاص فيه، لأنه يمكن المائلة في الأول دون الثاني، فيقتص ممّن قطع الإصبع من أصلها، أو قطع اليد من الكوع أو المرق، أو قطع الرجل من المفصل أو قفا العين، أو جذع الأنف، أو قطع الأذن، أو قلع السن، أو جح الذكّر، أو قطع الأنثيين.

شروط القصاص في الأطراف: ويشتّرط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط:

١- الأمن من الخيف بأن يكون القطع من مفصل، أو يكون له حد ينتهي إليه، كما تقدّمت أمثلة ذلك، فلا قصاص في كسر عظم غير السن، ولا جافة. ولا بغض الساعد، لأنه لا يؤمن الخيف في القصاص في هذه الأشياء.

٢- المماثلة في الاسم والموضع، فلا تقطع يمين بيسار، ولا يسار بيمين، ولا خنصر على لغة خنصر وينصر، ولا عكس، لعدم المساواة في الاسم، ولا يؤخذ أصلي بزائد. ولو تراضياً - لعدم المساواة في الموضع المنفعة. ويؤخذ الزائد بمثله موضعاً وخلقة.

(١) البلوغ يكون بالاحتلام أو السن، وأقصى السن ١٨ سنة وأقله ١٥ سنة، لحديث ابن عمر واختلف في الإنبات.

٣- أَسْتَوَاءُ طَرَفَيْ الْجَانِيِ وَالْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي الصُّعَةِ وَالْكَمَالِ، فَلَا يُؤْخَذُ عُضْوٌ صَحِيحٌ بَعْضُهُ أَشْلٌ، وَلَا يَدٌ صَحِيحَةٌ بِيَدٍ نَاقِصَةِ الْأَصَابِعِ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، فَتُؤْخَذُ الْيَدُ الشَّلَاءُ بِالْيَدِ الصَّحِيحَةِ.

الْقِصَاصُ مِنْ جِرَاحِ الْعَمْدِ

وَأَمَّا جِرَاحُ الْعَمْدِ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْقِصَاصُ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا، بِحَيْثُ يَكُونُ مُسَاوِيًا لِجِرَاحِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَمَائِلَةُ وَالْمَسَاوَةُ لَا يَتَحَقَّقَانِ إِلَّا بِمُجَاوِزَةِ الْقَدْرِ، أَوْ بِمُخَاطَرَةٍ، أَوْ إِضْرَارٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَفَعَ الْقَوْدَ فِي الْمَأْمُومَةِ، وَالْمُتَقَلِّةِ، وَالْجَائِفَةِ، وَهَذَا حُكْمٌ مَا كَانَ فِي مَعْنَى هَذِهِ مِنَ الْجِرَاحِ الَّتِي هِيَ مَتَالِفٌ: بِمِثْلِ كَسْرِ عَظْمِ الرُّقْبَةِ، وَالصُّلْبِ، وَالْفَخْذِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَالشَّجَاجُ: وَهِيَ الْجَرَاحَاتُ الَّتِي تَقَعُ بِالرَّأْسِ وَالرَّوْجِ لَا قِصَاصَ فِيهَا، إِلَّا الْمَوْضَحَةُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ الشَّجَاجِ فِي بَابِ الدِّيَّاتِ. وَلَا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ، وَلَا فِي كَسْرِ عَظْمٍ، إِلَّا فِي السِّنِّ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِيفَاءَ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ. وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا «جَائِفَةً» قَبْرِيَّةً مِنْهَا، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْكُوعِ، وَيَأْخُذَ حَكُومَةً لِنِصْفِ السَّاعِدِ، وَلَوْ كَسَرَ عَظْمَ رَجُلٍ سِوَى السِّنِّ، كَفْصِلِغٍ، أَوْ قَطَعَ يَدًا شَلَاءً أَوْ قَدَمًا لَا أَصَابِعَ فِيهَا، أَوْ لِسَانًا آخَرَسَ، أَوْ قَلَعَ عَيْنًا عَمِيَاءَ، أَوْ قَطَعَ إصْبَعًا زَائِدَةً، فَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَكُومَةُ عَذَلٍ.

أَشْتَرَاكَ الْجَمَاعَةِ فِي الْقَطْعِ أَوْ الْجَرْحِ: ذَهَبَتْ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا أَشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَطْعِ عُضْوٍ، أَوْ جَرْحِ يَوْجِبُ الْقِصَاصَ، فَإِنَّهُ لَمْ تَتَمَيَّزْ أَعْمَالُهُمْ، فَعَلَيْهِمْ جَمِيعًا الْقِصَاصُ، لَمَّا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِسَرِقَةٍ، فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَا: هَذَا هُوَ السَّارِقُ وَأَخْطَأْنَا فِي الْأَوَّلِ، فَرَدَّ شَهَادَتَهُمَا عَلَى الثَّانِي وَغَرَّمَهُمَا دِيَّةَ الْأَوَّلِ، قَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ بِأَنَّكُمَا تَعْمَدُتُمَا لَقَطَعْتُكُمَا». وَإِنْ تَفَرَّقَتْ أَعْمَالُهُمْ، أَوْ قَطَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَانِبٍ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يَقْتَصُّ مِنْهُمْ مَتَى أَمَكَّنَ ذَلِكَ، فَتُقَطَّعُ أَعْضَاؤُهُمْ، وَيُقْتَصُّ مِنْهُمْ بِالْجِرَاحَةِ كَمَا إِذَا أَشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ نَفْسٍ، فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ بِهَا. وَذَهَبَ الْأَخْنَفُ وَالظَّاهِرِيُّ: إِلَى أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ يَدَانِ فِي يَدٍ، فَإِذَا قَطَعَ رَجُلَانِ يَدَ رَجُلٍ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ.

الْقِصَاصُ فِي اللَّطْمَةِ وَالضَّرْبَةِ وَالسَّبِّ: يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ لَطْمَةٍ، أَوْ لَكْرَةٍ، أَوْ ضَرْبَةٍ، أَوْ سَبِّ، لِقَوْلِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ: ﴿... فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدَّوْا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى

عَلَيْكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ^(١). وقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا^(٢)﴾. وعلى هذا مَصَّتِ السُّنَّةُ بِالْقِصَاصِ فِي ذَلِكَ. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اللَّطْمُ، أَوْ اللَّكْزُ، أَوْ الضَّرْبُ، أَوْ السَّبُّ، الصَّادِرُ مِنَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ مُسَاوِيًا لِلطَّمِّ، أَوْ اللَّكْزِ، أَوْ الضَّرْبِ، أَوْ السَّبِّ الصَّادِرِ مِنَ الْجَانِي، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَى الْعَدْلِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ شُرِعَ الْقِصَاصُ. كَمَا يُشْتَرَطُ فِي الْقِصَاصِ فِي اللَّطْمَةِ أَلَّا تَقَعَ فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي مَوْضِعٍ يُخْشَى مِنْهُ التَّلَفُ. وَيُشْتَرَطُ فِي الْقِصَاصِ فِي السَّبِّ خَاصَّةً، أَلَّا يَكُونَ مُحَرَّمُ الْجَنَسِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُكْفَرَ مِنْ كُفْرِهِ، أَوْ يُكَذَّبَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ عَلَيْهِ، أَوْ يَلْعَنَ أَبَ مَنْ لَعَنَ أَبَاهُ، أَوْ يَسُبَّ أُمُّ مَنْ سَبَّ أُمَّهُ، لِأَنَّ تَكْفِيرَ الْمُسْلِمِ أَوْ الْكَذِبَ عَلَيْهِ مِمَّا هُوَ مُحَرَّمٌ فِي الْإِسْلَامِ أَبْتِدَاءً وَلِأَنَّ أَبَاهُ لَمْ يَلْعَنَهُ حَتَّى يَلْعَنَهُ. وَكَذَلِكَ أُمُّهُ لَمْ تَشْتُمْهُ فَيَسُبَّهَا، وَلَهُ أَنْ يَلْعَنَ مِنْ لَعْنَتِهِ، وَيَقْبَحَ مَنْ قَبَحَهُ، وَيَقُولَ الْكَلِمَةَ النَّابِيَةَ وَيَرُدُّهَا عَلَى قَائِلِهَا قِصَاصًا.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: فَمَنْ ظَلَمَكَ فَخُذْ حَقَّكَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِكَ، وَمَنْ شَتَمَكَ فَرُدَّ عَلَيْهِ بِمِثْلِ قَوْلِهِ، وَمَنْ أَخَذَ عِرْضَكَ فَخُذْ عِرْضَهُ، لَا تَتَعَدَّى إِلَى أَبَوَيْهِ، وَلَا ابْنِهِ أَوْ قَرِيبِهِ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُكَذِّبَ عَلَيْهِ، وَأَنْ تُكَذِّبَ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تُقَابَلُ بِالْمَعْصِيَةِ. فَلَوْ قَالَ لَكَ مَثَلًا: يَا كَافِرُ. جَاؤَ لَكَ أَنْ تَقُولَ لَهُ: أَنْتَ الْكَافِرُ. وَإِنْ قَالَ لَكَ: يَا زَانٍ، فَقِصَاصُكَ أَنْ تَقُولَ لَهُ: يَا كَذَّابُ، يَا شَاهِدُ زُورٍ. وَلَوْ قُلْتَ لَهُ: يَا زَانٍ كُنْتَ كَاذِبًا، وَأَيْمَنْتَ فِي الْكَذِبِ. وَإِنْ مَطَّلَكَ وَهُوَ غَنِيٌّ - دُونَ عُدْرِ - فَقُلْ: يَا ظَالِمُ. يَا أَكْبَلَ أَمْوَالِ النَّاسِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لِيَ الْوَاحِدُ يُتَجَلَّ عِرْضُهُ وَهَقْوَيْتُهُ»^(٣). «أَمَّا عِرْضُهُ فَمَا فَسَدَ، وَأَمَّا عَقْوَيْتُهُ فَالَسَّجُنُ يُخْبَسُ فِيهِ»^(٤). . . انتهى.

وَالْقِصَاصُ فِي اللَّطْمَةِ، وَالضَّرْبِ، وَالسَّبِّ، ثَابِتٌ عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَسُوَيْدِ بْنِ مِقْرَانَ أَنَّهُمْ أَقَادُوا مِنَ اللَّطْمَةِ وَشَبَّهَهَا. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَمَا أَصِيبَ بِهِ مِنْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، أَوْ حَجَرٍ، فَكَانَ دُونَ النَّفْسِ، فَهُوَ عَمْدٌ وَفِيهِ الْقَوْدُ، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. وَفِي الْبُخَارِيِّ: وَأَقَادَ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ ضَرْبَةٍ بِالْذُّرَّةِ. وَأَقَادَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ، وَأَقْتَصَّ شَرِيحَ مِنْ سَوْطٍ وَخُمُوشٍ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، فَقَالُوا: يَبْدَأُ بِمَشْرُوعِيَةِ الْقِصَاصِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، لِأَنَّ الْمَسَاوَاةَ مُتَعَدِّرَةً فِي ذَلِكَ غَالِبًا. وَإِذَا كَانَ لَا يَجِبُ فِيهَا الْقِصَاصُ فَالْوَاجِبُ فِيهَا التَّغْزِيرُ. وَقَدْ رَجَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ فَقَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنْ الْمَمَاتِلَةُ فِي ذَلِكَ مُتَعَدِّرَةٌ، فَيَقَالُ لَهُ: لَا بُدَّ لِهَذِهِ الْجَنَايَةِ مِنْ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

(٢) سورة الشورى: ٤٠.

(٣) اللي: المطل. والواجد: القادر على قضاء الدين.

عقوبة: إما قصاص، وإما تغزير. فإذا جُوز أن يكون تغزيراً غير مضبوط الجنس والقدر، فلأن يعاقب بما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأخرى. والعذل في القصاص معتبر بحسب الإمكان. ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب مثل ضربته أو قريباً منها، كان هذا أقرب إلى العذل من يعزّز بالضرب بالسوط. فالذي يمنع القصاص في ذلك - خوفاً من الظلم - يبيح ما هو أعظم ظلماً مما فرّ منه، فيعلم أن ما جاءت به السنة أعذل وأمثل انتهى.

القصاص في إتلاف المال: إذا أتلّف إنسان مال غيره، كأن يقطع شجرة، أو يفيد زرع، أو يهدم داره، أو يخرق ثوبه. فهل له أن يقتص منه فيفعل به مثل ما فعل؟... للعلماء في ذلك رأيان:

١- رأي يرى أن القصاص في ذلك غير مشروع، لأنه إفساد من جهة، ولأن العقار والياب غير متماثلة من جهة أخرى.

٢- ورأي يرى شرعية ذلك، لأن القصاص في الأنفس والأطراف أعظم قدراً من الأموال. وإذا كان القصاص جائزاً فيها، فالأموال - وهي دونها - من باب أولى.

ولهذا جاز لنا أن نفيد أموال أهل الحرب إذا أفسدوا أموالنا، كقطع الشجر المثمر. وإن قيل بالمنع من ذلك لغير حاجة. ورجح ابن القيم هذا الرأي، فقال: «إتلاف المال، فإن كان مما له حرمة كالثوب يشقه، والإناء يكسره، فالمشهور أنه ليس له أن يتلف عليه نظير ما أتلّفه بل له القيمة أو المثل. والقياس يقتضي أن له أن يفعل بنظير ما أتلّفه عليه، كما فعله الجاني به، فيشق ثوبه كما شق ثوبه، ويكسر إناءه كما كسر إناءه، إذا كانا متساويين، وهذا هو العذل، وليس مع منعه نص، ولا قياس، ولا إجماع، فإن هذا ليس بحرام لحق الله، وليست حرمة المال أعظم من حرمة النفوس والأطراف، فإذا مكّنه الشارع أن يتلف طرفه بطرفه فتمكيته من إتلاف ماله في مقابلة ماله هو أولى وأخرى. وإن حكمت القصاص من التثقي، ودرك الغيظ، لا تحصل إلا بذلك. ولأنه قد يكون له عرض في أذاه وإتلاف ثيابه، ويغناه قيمتها، ولا يشق ذلك عليه، لكثرة ماله، فيشفي نفسه منه بذلك، ويبقى المجني عليه بعينه وغيظه، فكيف يقع إعطاؤه القيمة من شفاء غيظه، ودرك تأريه، وبرد قلبه وإذاقة الجاني من الأذى ما ذاقه هو؟...»

فيحكمة هذه الشريعة الكاملة الباهرة، وقياسها معاً يأتي ذلك. وقوله تعالى: ﴿...فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَحَزُوا سِنْتَهُ سِنْتَهُ مِثْلَهَا﴾^(٢)،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(١) يَقْتَضِي جَوَازَ ذَلِكَ.

وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق رُزَعِ الْكُفَّارِ، وَقَطْعِ أَشْجَارِهِمْ، إذا كانوا يفعلون ذلك بنا، وهذا عين المسألة. وقد أقر الله سبحانه الصحابة على قطع نخل اليهود، لما فيه من خزيهم، وهذا يدل على أنه سبحانه يحب خزي الجاني الظالم، ويشرعه. وإذا جاز تخريق متاع الغال، لكونه تعدى على المسلمين في خيائتهم في شيء من الغنيمة؛ فلأن يخرق ماله إذا خرق ماله المسلم المعصوم، أولى وأحرى. وإذا شرعت العقوبة المالية في حق الله، الذي مسمحة به أكثر من استيفائه؛ فلأن تشرع في حق العبد الشحيح أولى وأحرى. ولأن الله سبحانه، شرع القصاص زجراً للنفوس عن العدوان، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكاً لظلامة المجني عليه بالمال، ولكن ما شرعه أكمل وأصلح للعباد، وأشفى لغيظ المجني عليه، وأحفظ للنفوس وللأطراف والأقارب، لأن فمَنْ كان في نفسه من الآخر - من قتله أو قطع طرفه - قتله أو قطع طرفه وأعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة تأييد ذلك، وهذا بعينه موجود في العدوان على المال، فإن قيل: فإن هذا يتنجس بأن يعطيه نظير ما أثلفه عليه، قيل: إذا رضي المجني عليه بذلك فهو كما لو رضي بديّة طرفه، فهذا هو مخض القياس، وبه قال الأحمدان: أحمد بن حنبل، وأحمد بن تيمية. قال في رواية موسى بن سعيد: «صاحب الشيء يخيّر: إن شاء شق الثوب، وإن شاء أخذ مثله» انتهى.

ضَمَانُ الْمِثْلِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْهَلَكَ، أَوْ أَفْسَدَ شَيْئاً مِنَ الْمَطْعُومِ، أَوْ الْمَشْرُوبِ، أَوْ الْمَوْزُونِ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مِثْلَهُ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا رَأَيْتُ صَانِعَ طَعَامٍ مِثْلَ صَفِيَّةَ، صَنَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً، فَبَعَثَتْ بِهِ، فَأَخَذَنِي أَفْكَلُ»^(٢)، فَكَسَرْتُ الْإِنَاءَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. مَا كَفَارَةُ مَا صَنَعْتُ؟... فَقَالَ: «إِنَاءٌ مِثْلُ إِنَاءٍ، وَطَعَامٌ مِثْلُ طَعَامٍ»؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَاخْتَلَفُوا فِيهِمَا إِذَا كَانَ مَا أَسْهَلَكَ، أَوْ أَفْسَدَ، مِمَّا لَا يُكَالُ وَلَا يُوزَنُ. فَذَهَبَتْ الْأَحْنَافُ وَالشَّافِعِيَّةُ: إِلَى أَنَّ عَلَى مَنْ أَسْهَلَكَ أَوْ أَفْسَدَهُ، ضَمَانُ الْمِثْلِ، وَلَا يُغْدَلُ عَنْهُ إِلَى الْقِيَمَةِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمِثْلِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، وَهَذَا عَامٌّ فِي الْأَشْيَاءِ جَمِيعِهَا، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمُ. وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ، لَا الْمِثْلَ^(٤).

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

(٢) أفكل، على وزن أفعَل: وهو الرعدة، أي أنها ارتعدت من شدة الغيرة.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٤. (٤) قرطبي ج ٢ ص ٣٦٠.

الاعْتِدَاءُ بِالْجَرْحِ أَوْ اخْذِ الْمَالِ

إذا تَعَدَّى إنسانٌ على آخَرٍ بِالْجَرْحِ، أَوْ بِاخْذِ الْمَالِ فَهَلْ لِلْمُعْتَدِي عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ بِنَفْسِهِ
إِذَا ظَفَرَ بِهِ؟

لِلْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَكْثَرُ مِنْ رَأْيٍ، وَقَدْ رَجَحَ الْقُرْطُبِيُّ الْجَوَازَ فَقَالَ:
«... وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ، كَيْفَمَا تَوَصَّلَ إِلَى اخْذِ حَقِّهِ، مَا لَمْ يُعَدَّ سَارِقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ، وَحَكَاهُ الدَّوْدِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ بِهِ ابْنُ الْمُثَنِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْقَرَّبِيِّ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ
خِيَانَةً، وَإِنَّمَا هُوَ وَصُولٌ إِلَى حَقٍّ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». وَاخْذُ
الْحَقَّ مِنَ الظَّالِمِ نَصْرٌ لَهُ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِهَيْدِ بِنْتِ عَثْبَةَ امْرَأَةِ أَبِي سُفْيَانَ لَمَّا قَالَتْ لَهُ: إِنَّ
أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ الثَّقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ
عِلْمِهِ؛ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلِّي مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي وَلَدَكَ
بِالْمَعْرُوفِ»، فَأَبَاحَ لَهَا الْاِخْذَ، وَالْاِتَّخُذَ إِلَّا الْقَدْرَ الَّذِي يَجِبُ لَهَا. وَهَذَا كُلُّهُ ثَابِتٌ فِي
الصَّحِيحِ... وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدَّوْا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾^(١) قَاطِعٌ فِي
مَوْضِعِ الْخِلَافِ. قَالَ: وَاخْتَلَفُوا إِذَا ظَفَرَ بِمَالٍ لَهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ مَالِهِ. فَقِيلَ: لَا يَأْخُذُ إِلَّا
بِحُكْمِ الْحَاكِمِ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: الْاِخْذُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ ظَفَرَ لَهُ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ.
وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يَأْخُذُ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الْجِنْسِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَحَرَّى قِيَمَةً مَا لَهُ عَلَيْهِ، وَيَأْخُذُ
بِقَدَارِ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِمَا بَيَّنَّاهُ بِالْدَلِيلِ» انْتَهَى.

الافْتِصَاصُ مِنَ الْحَاكِمِ

إِنَّ الْحَاكِمَ قَرَدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ، لَا يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا كَمَا يَتَمَيَّزُ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَكِيلُ،
وَيَجْرِي عَلَيْهِ مَا يَجْرِي عَلَى سَائِرِ الْأَفْرَادِ. فَإِذَا تَعَدَّى عَلَى قَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ أَقْتَصَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ
لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ، فَأَحْكَامُ اللَّهِ عَامَّةٌ، تَتَنَاوَلُ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا، فَعَنْ أَبِي
نَضْرَةَ عَنْ أَبِي فِرَاسٍ، قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي
وَاللَّهُ مَا أُرْسِلُ عُمَالًا لِيضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ، وَلَا لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَكُمْ، وَلَكِنْ أُرْسِلُهُمْ لِيَعْلَمُواكُمْ دِينَكُمْ
وَسُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، فَمَنْ فَعَلَ بِهِ شَيْءَ سِوَى ذَلِكَ فَلْيَرْفَعْهُ إِلَيَّ، فَوَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ لَا أَقْصُهُ
مِنْهُ...». قَالَ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَدَبَ بَعْضَ رَعِيَّتِهِ، أَتَقْصُهُ مِنْهُ؟»
قَالَ: «أَيُّ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِذَنْ لَا أَقْصُهُ مِنْهُ، وَكَيْفَ لَا أَقْصُهُ مِنْهُ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْصُ

من نفسه. رواه أبو داود، والنسائي. وروى النسائي وأبو داود من حديث أبي سعيد بن جبير قال: «بينما رسول الله ﷺ يقسم شيئاً بيننا، إذ أكب عليه رجل، فطعته رسول الله ﷺ بعرجون كان معه. فصاح الرجل فقال له رسول الله ﷺ: «تَعَالِ فَاسْتَقِمْ»، فقال الرجل: بل عَفَوْتُ يا رسول الله. وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه أن عاملاً قطع يده: «إِشْنُ كُنْتَ صَادِقاً لَا قَيْدَ لَكَ مِنْهُ». وقال الشافعي في رواية الربيع: وروى من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الْقَوَدَ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَبَا بَكْرٍ يُعْطِي الْقَوَدَ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَنَا أُعْطِي الْقَوَدَ مِنْ نَفْسِي».

هل يُقَادُ الزَّوْجُ إِذَا أَصَابَ امْرَأَتَهُ بِشَيْءٍ: قال ابن شهاب: مَضَتْ السُّنَةُ أَنْ الرَّجُلَ إِذَا أَصَابَ امْرَأَتَهُ بِجُرْحٍ، أَنْ عَلَيْهِ عَقْلُ ذَلِكَ الْجُرْحِ، وَلَا يُقَادُ مِنْهُ. وَفَسَّرَ ذَلِكَ مَالِكٌ، فَقَالَ: «إِذَا عَمَدَ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَقَفَا عَيْنَهَا، أَوْ كَسَرَ يَدَهَا، أَوْ قَطَعَ أَضْبُعَهَا، أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ، مَتَعَمِّداً لَذَلِكَ، فَإِنَّهَا تُقَادُ مِنْهُ. وَأَمَّا الرَّجُلُ: يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ بِالْحَبْلِ أَوْ السُّوطِ، فَيُصِيبُهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يُرِدْهُ وَلَمْ يَتَعَمَّده، فَإِنَّهُ يَغْفَلُ مَا أَصَابَ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا تُقَادُ مِنْهُ. قَالَ فِي الْمُسَوِي: أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ.

لَا قِصَاصَ مِنَ الْجَرَاحَاتِ حَتَّى يَتِمَّ الْبُرْءُ: لَا يُقْتَصَصُ مِنَ الْجَانِي فِي الْجَرَاحَاتِ، وَلَا تُطْلَبُ مِنْهُ دِيَّةٌ حَتَّى يَتِمَّ بُرْءُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْجَرَاحَةِ الَّتِي أَصِيبَ بِهَا، وَتُؤْمَنُ السَّرَايَةُ، فَإِذَا سَرَتْ الْجَنَايَةُ إِلَى أَجْزَاءٍ أُخْرَى مِنَ الْبَدَنِ ضَمَنَهَا الْجَانِي. وَلَا يُقَادُ فِي الْبَرْدِ الشَّدِيدِ، وَلَا الْحَرِّ الشَّدِيدِ، وَيُؤَخَّرُ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يَمُوتَ الْمُقَادُّ مِنْهُ. فَإِنْ أَقْتَصَصَ مِنْهُ فِي حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ بَالَةٍ كَالَّةٍ، أَوْ مَسْمُومَةٍ، لَزِمَتْ بَقِيَّةُ الدِّيَةِ إِنْ حَدَثَ التَّلَفُّ. فَعَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَجُلًا طَلَعَ بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتَيْهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَقْدِنِي. فَقَالَ: «حَتَّى تَبْرَأَ»، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَقْدِنِي، فَأَقَادَهُ. ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجْتُ. فَقَالَ: «قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَيَعْلَلُ عَرْجُكَ». ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَصَصَ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ. وَفَهُمُ الشَّافِعِيُّ مِنْ هَذَا إِنْ الْإِنْتِظَارَ مَدُوبٌ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ مُتَمَكِّناً مِنَ الْاِقْتِصَاصِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ: إِلَى أَنَّ الْإِنْتِظَارَ وَاجِبٌ، وَإِذْهُ بِالْاِقْتِصَاصِ كَانَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِمَا يُوُولُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ. وَإِذَا قَطَعَ الْجَانِي إِصْبَعاً عَمِداً، فَعَفَا الْمَجْرُوحُ عَنْهُ، ثُمَّ سَرَتْ الْجَنَايَةُ إِلَى الْكَفِّ أَوْ النَّفْسِ، فَالسَّرَايَةُ هَذَرٌ إِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالِكٍ، فَلِلْمَجْرُوحِ دِيَّةٌ مَا سَرَتْ إِلَيْهِ، بَأَنْ يَسْقُطَ مِنْ دِيَّةٍ مَا سَرَتْ إِلَيْهِ الْجَنَايَةُ أَرَشَ مَا عَفَا عَنْهُ، وَيَجِبُ الْبَاقِي.

مَوْتُ الْمُقْتَصِرِ مِثْلُهُ: إِذَا مَاتَ الْمُقْتَصِرُ مِنْهُ بِسَبَبِ الْجُرْحِ الَّذِي أَصَابَهُ مِنْ أَجْلِ الْقِصَاصِ فَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ أَنْظَارُ الْعُلَمَاءِ. فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْمُقْتَصِرِ، لَعَلَّ التَّعْدِي، وَلَأنَّ السَّارِقَ إِذَا مَاتَ مِنْ قَطْعِ يَدِهِ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الَّذِي قَطَعَ يَدَهُ بِالْإِجْمَاعِ، هَذَا مِثْلُ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: «... إِذَا مَاتَ وَجِبَ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُقْتَصِرِ الدِّيةُ، لِأَنَّهُ قَتَلَ خَطِئًا».

الدِّيةُ

تَعْرِيفُهَا: الدِّيةُ هِيَ الْمَالُ الَّذِي يَجِبُ بِسَبَبِ الْجَنَايَةِ، وَتُؤَدَّى إِلَى الْمَخْجِي عَلَيْهِ، أَوْ وَلِيِّهِ. يُقَالُ: وَدِيتُ الْقَتِيلَ: أَيِ اعْطَيْتُ دِيَّتَهُ. وَهِيَ تَنْتَظِمُ مَا فِيهِ الْقِصَاصُ، وَمَا لَا قِصَاصَ فِيهِ. وَتُسَمَّى الدِّيةُ بِـ«الْعَقْلِ» وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ إِذَا قَتَلَ قَتِيلًا، جَمَعَ الدِّيةَ مِنَ الْإِبِلِ، فَعَقَلَهَا بِقَتْلِهِ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ، أَيْ شَدَّهَا بِعَقَالِهَا لِيَسْلَمَهَا إِلَيْهِمْ. يُقَالُ: عَقَلْتُ عَنْ فُلَانٍ إِذَا غَرِمْتُ عَنْهُ دِيَّةَ جَنَائِيهِ. وَقَدْ كَانَ نِظَامُ الدِّيةِ معمولًا بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَأَبْقَاهُ الْإِسْلَامُ. وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا^(١)﴾. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّيةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَّةَ دِينَارٍ، أَوْ ثَمَانِيَّةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَدِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ يُؤَمَّنُ: النُّصْفُ مِنْ دِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ: فَكَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ. حَتَّى اسْتَخْلَفَ عُمَرُ رَجِمَهُ اللَّهُ، فَقَامَ خَطِيئًا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ الْإِبِلَ قَدْ غَلَّتْ. قَالَ: فَقَرَضَهَا عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ^(٢) أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا. وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مِائَتِي حُلَّةٍ^(٣). قَالَ الشَّافِعِيُّ بِمَضَرٍ: لَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّهَبِ^(٤) وَلَا مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ^(٥) إِلَّا قِيَمَةُ الْإِبِلِ تَالِغَةً مَا بَلَغَتْ. وَالْمَرْجُوحُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُثْ بِطَرِيقٍ لَا شَكَّ فِيهِ تَقْدِيرُ الرَّسُولِ ﷺ الدِّيةَ بِغَيْرِ الْإِبِلِ، فَيَكُونُ عُمَرُ قَدْ زَادَ فِي أَجْنَابِهَا، وَذَلِكَ لَعَلَّهُ جَدَّتْ وَأَسْتَوْجِبَتْ ذَلِكَ.

(١) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٢) أهل الذهب هم: أهل الشام، وأهل مصر. وأهل الورق هم: أهل العراق، كما في الموطأ ج ٢.

(٣) الحلة: إزار ورداء، أو قميص وسروال. ولا تكون حلة حتى تكون ثوبين.

(٤) (٥) أهل الذهب هم: أهل الشام، وأهل مصر. وأهل الورق هم: أهل العراق، كما في الموطأ ج ٢.

حِكْمَتُهَا: والمقصود منها: الزُّجْرُ، والرَّذْعُ، وجمَايَةُ الأنفُسِ. ولهذا وجب أن تكون بحيث يُقاسي من أدائها المكلفون بها، وَيَجْدُونَ منها خَرَجاً وألماً ومشقةً، ولا يجدون هذا الألم ويشعرون به، إلا إذا كان مالا كثيراً يَنْقُصُ من أموالهم، ويضيقون بأدائه ودفعه إلى المجني عليه أو ورثته، فهي جزاء يَجْمَعُ بين العقوبة والتعويض^(١).

قُدْرُهَا: الدِّيةُ فَرَضَهَا رسولُ اللَّهِ ﷺ وقَدَرَهَا فجعلَ ديةَ الرجلِ الحرِّ المسلمِ، مائةً من الإبلِ على أهلِ الإبلِ^(٢)، ومائتي بقرةٍ على أهلِ البقرِ، وألفي شاةٍ على أهلِ الشاةِ، وألفَ دينارٍ على أهلِ الذهبِ، واثني عشرَ ألفَ درهمٍ على أهلِ الفضةِ، ومائتي حُلَّةٍ على أهلِ الحُلَلِ. فأَيُّها أخَصَرَ من تَلَزَمَ الدِّيةَ لَزِمَ الواليَ قَبُولُهَا، سواءَ أكان وليُّ الجناية من أهلِ ذلك النوع أو لم يكن، لأنه أتى بالأصلِ في الواجبِ عليه.

القَتْلُ الذي تَجِبُ فيه: ومن المُتَّفِقِ عليه بين العلماءِ أنها تَجِبُ في القَتْلِ الخَطَأِ وفي شِبهِ العَمْدِ، وفي العَمْدِ الذي وَقَعَ مِنْ فَقْدِ شَرْطٍ من شروطِ التكليفِ، بِمِثْلِ الصَّغِيرِ^(٣) والمجنونِ. وفي العَمْدِ الذي تَكُونُ فيه حُرْمَةُ المَقْتُولِ ناقِصةً عن حُرْمَةِ القَاتِلِ، بِمِثْلِ الحُرِّ إذا قَتَلَ العَبْدَ. كَمَا تَجِبُ في النائمِ الذي انْقَلَبَ في نَوْمِهِ على آخَرٍ فقتله، وعلى مَنْ سَقَطَ على غَيْرِهِ فقتله، كما تَجِبُ على مَنْ حَفَرَ حُفْرَةً فَتَرَدَّى فيها شَخْصٌ فمات، وعلى مَنْ قَتَلَ بسببِ الرُّحَامِ. وجاء في ذلك عن حَنْشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بَعَثَنِي رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى اليَمَنِ، فانتَهَيْنا إلى قَوْمٍ قد بَنَوْا رُبِيَّةً للأسدِ، فبينما هم كذلك يتدافعون إذ سَقَطَ رجلٌ فتعلقَ بِآخَرٍ، ثم تعلقَ الرجلُ بِآخَرٍ، حتَّى صاروا فيها أربعةً، فجرَحَهُمُ الأسدُ فانتدبَ له رجلٌ بِحَرْبَةٍ فقتله وماتوا من جراحِهِم كُلُّهُمْ، فقامَ أولياءُ الأولِ إلى أولياءِ الآخَرِ، فأخرجوا السِّلَاحَ لِيَقْتُلُوا، فأتاهم عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على تَفْتَةٍ^(٤) ذلك، فقال: تُريدون أن تَقْتُلُوا ورسولُ اللَّهِ ﷺ حيٌّ. إني أقضي

(١) تاريخ الفقه ص ٨٢.

(٢) قال أبو حنيفة، وأحمد رضي الله عنهما في إحدى الروايتين عنه: «دية العمد أربعاء». «خمس وعشرون بنت مخاض. وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقاق، وخمس وعشرون جذاع». وهي كذلك عندهما في شبه العمد. وقال الشافعي في الرواية الأخرى عنه: هي ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، في بطونها أولادها. «وأما دية الخطأ» فقد اتفقوا على أنها أخماس: عشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنات لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض. وجعل مالك والشافعي رضي الله عنهما مكان ابن مخاض ابن لبون.

(٣) «الجناية إذا كانت من صغير أو مجنون تجب ديتها على العاقلة عند أبي حنيفة ومالك». «وقال الشافعي رضي الله عنه: عمد الصغير في ماله».

(٤) تفتة: حدة وغضب.

بينكم قَضَاءٌ، إِنْ رَضِيتُمْ بِهِ فَهُوَ الْقَضَاءُ، وَإِلَّا حَجَرَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى تَأْتُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَيَكُونُ هُوَ الَّذِي يَقْضِي بَيْنَكُمْ، فَمَنْ عَدَا ذَلِكَ فَلَا حَقَّ لَهُ، أَجْمَعُوا مِنْ قَبَائِلِ الَّذِينَ حَفَرُوا الْبِثْرَ: رُبْعَ الدِّيةِ، وَثُلُثَ الدِّيةِ، وَنِصْفَ الدِّيةِ، وَالدِّيةَ كَامِلَةً.

فَلِلأَوَّلِ: رُبْعُ الدِّيةِ، لِأَنَّهُ هَلَكَ مِنْ فَوْقِ ثَلَاثَةٍ.

وَلِلثَّانِي: ثُلُثُ الدِّيةِ.

وَلِلثَّالِثِ: نِصْفُ الدِّيةِ.

وَلِلرَّابِعِ: الدِّيةَ كَامِلَةً.

فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَمْضُوا، وَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَصُّوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَأَجَازَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَرَوَاهُ بِلْفِظِ آخَرَ نَحْوِ هَذَا، وَجَعَلَ الدِّيةَ عَلَى قَبَائِلِ الَّذِينَ أَزْدَحَمُوا. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيِّ أَنْ أَعْمَى كَانَ يَنْشُدُ فِي الْمَوْسِمِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَقُولُ:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَقِيتُ مُنْكَرًا هَلْ يَنْقُلُ الْأَعْمَى الصُّبْحَ الْمُبْصِرَا
جُرًّا مَعًا كِلَاهُمَا تَكْسِرَا

وَذَلِكَ أَنَّ أَعْمَى كَانَ يَقُودُهُ بَصِيرٌ، فَوْقَهُمَا فِي بِثْرٍ، فَوَقَعَ الْأَعْمَى عَلَى الْبَصِيرِ فَمَاتَ الْبَصِيرُ فَقَضَى عُمَرُ بِعَقْلِ الْبَصِيرِ عَلَى الْأَعْمَى. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنْ رَجُلًا أَتَى أَهْلَ أَبِياتٍ فَاسْتَسْقَاهُمْ فَلَمْ يَسْقُوهُ حَتَّى مَاتَ، فَأَغْرَمَهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدِّيةَ»، حَكَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَقَالَ: أَقُولُ بِهِ. وَمَنْ صَاحَ عَلَى آخِرِ فُجَاءَةٍ، فَمَاتَ مِنْ صَنِيعَتِهِ تَجِبُ دِيَّتُهُ، وَلَوْ غَيَّرَ صُورَتَهُ وَخَوْفَ صَبِيٍّ فَجَنُّ الصَّبِيِّ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ.

الدِّيةُ مُغْلَطَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ: وَالدِّيةُ تَكُونُ مُغْلَطَةً وَمُخَفَّفَةً، فَالْمُخَفَّفَةُ تَجِبُ فِي قَتْلِ الْخَطَا، وَالْمُغْلَطَةُ تَجِبُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ. وَأَمَّا دِيَّةُ قَتْلِ الْعَمْدِ إِذَا عَفَا وَلِي الدَّمِ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ وَالْحَنَابِلَةَ يَرَوْنَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالِ دِيَّةٌ مُغْلَطَةٌ. وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِي الْعَمْدِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ فِيهِ مَا أَصْطَلَحَ الطَّرَفَانِ عَلَيْهِ، وَمَا أَصْطَلَحُوا عَلَيْهِ حَالٌ، غَيْرُ مُؤَجَّلٍ. وَالدِّيةُ الْمُغْلَطَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فِي بَطْنُونٍ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَوْلَادُهَا. لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ ﷺ، قَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتْلَ خَطَا الْعَمْدِ بِالسُّوْطِ، وَالْعَصَا، وَالْحَجَرِ فِيهِ دِيَّةٌ مُغْلَطَةٌ: مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ ثِيئَةٍ^(١) إِلَى بَازِلٍ عَامِيهَا، كُلُّهُنَّ

(١) الثنية من الإبل: ما دخل في السنة السادسة من عمره، والبازل الذي دخل في التاسعة واكتمل قوته، ويقال له بعد ذلك: بازل عام. وبازل عامين، والخلفة: الحامل من التوق.

خَلِيفَةً. وَالتَّغْلِيظُ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّ الشَّارِعَ وَزَدَ بِذَلِكَ وَهَذَا سَبِيلُهُ التَّوْقِيفُ وَالسَّمَاعُ الَّذِي لَا مَذْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَأَثِ الْمَقْدَرَاتِ.

تَغْلِيظُ الدِّيةِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ وَفِي الْجَنَابَةِ عَلَى الْقَرِيبِ: وَيَرَى الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ الدِّيةَ تُغْلَظُ فِي النَّفْسِ وَالْجِرَاحِ بِالْجَنَابَةِ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ، وَفِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَفِي الْجَنَابَةِ عَلَى ذِي الرِّجَمِ الْمَحْرَمِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ عَظَّمَ هَذِهِ الْحُرْمَاتِ، فَتُعْظَمُ الدِّيةُ بِعَظَمِ الْجَنَابَةِ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ يُزَادَ فِي الدِّيةِ مِثْلُ ثَلَاثِهَا. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّ الدِّيةَ لَا تُغْلَظُ لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّغْلِيظِ، إِذْ أَنَّ الدِّيَّاتِ يَتَوَقَّفُ فِيهَا عَلَى الشَّارِعِ، وَالتَّغْلِيظُ فِيمَا وَقَعَ خَطَأً بَعِيدَ عَنْ أَصُولِ الشَّرْعِ. عَلَى مَنْ تَجِبُ: الدِّيةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى الْقَاتِلِ نَوْعَانِ:

١- نَوْعٌ يَجِبُ عَلَى الْجَانِي فِي مَالِهِ^(١)، وَهُوَ الْقَتْلُ الْعَمْدُ، إِذَا سَقَطَ الْقِصَاصُ. يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَا تُحْمَلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا أَعْتِرَافًا، وَلَا صُلْحًا فِي عَمْدٍ». وَلَا مُخَالَفَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: «مَضَتْ السُّنَّةُ فِي الْعَمْدِ حِينَ يَغْفُو أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنَّ الدِّيةَ تَكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً؛ إِلَّا أَنْ تُعَيَّنَ الْعَاقِلَةُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهَا. وَإِنَّمَا لَا تَغْفُلُ الْعَاقِلَةُ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ:

١- لَا يُغْفَلُ الْعَمْدُ، وَلَا الْإِقْرَارُ، وَلَا الصُّلْحُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ، فَلَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ عَنْهُ يَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ عَنْهُ شَيْئًا مِنَ الدِّيةِ، وَلَا تَغْفُلُ الْإِقْرَارُ لِأَنَّ الدِّيةَ وَجِبَتْ بِالْإِقْرَارِ بِالْقَتْلِ لَا بِالْقَتْلِ نَفْسِهِ، وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ: أَيَّ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِي حَقِّ الْمُقِرِّ؛ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الْعَاقِلَةِ. وَلَا تَغْفُلُ الْعَاقِلَةُ الْإِقْرَارَ بِالصُّلْحِ؛ لِأَنَّ بَدَلَ الصُّلْحِ لَمْ يَجِبْ بِالْقَتْلِ؛ بَلْ وَجِبَ بِعَقْدِ الصُّلْحِ، وَلِأَنَّ الْجَانِي يَتَحَمَّلُ مَسْئُولِيَّةَ جَنَابَتِهِ، وَبَدَلَ الْمُتْلَفِ يَجِبُ عَلَى مُتْلِفِهِ.

٢- وَنَوْعٌ يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ، وَتَتَحَمَّلُهُ عَنْهُ الْعَاقِلَةُ، إِذَا كَانَتْ لَهُ عَاقِلَةٌ بِطَرِيقِ التَّعَاوُنِ، وَهُوَ قَتْلُ شَبِيهِ الْعَمْدِ وَقَتْلُ الْخَطَا^(٢)، وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِ أَفْرَادِ الْعَاقِلَةِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْقَاتِلُ، فَلَا مَخْنَى لِإِخْرَاجِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ شَيْءٌ مِنَ الدِّيةِ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ. وَالْعَاقِلَةُ: مَاخُودٌ مِنَ الْعَقْلِ، لِأَنَّهَا تَغْفُلُ الدَّمَاءَ: أَيْ تُنْسِكُهَا مِنْ أَنْ تُنْسَفَكَ، يُقَالُ عَقَلَ الْبَعِيرَ عَقْلًا: أَيَّ شَلَّهُ بِالْعَقَالِ؛ وَمِنْهُ الْعَقْلُ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ التَّوَرُّطِ فِي الْقَبَائِحِ. وَالْعَاقِلَةُ هِيَ الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ يَعْقِلُونَ

(١) سواء كان رجلاً أم امرأة.

(٢) وكذلك عمد الصغير والمجنون على عاقلتهما، وقال قتادة وأبو ثور وابن أبي ليلى وابن شبرمة: دية شبه العمد في مال الجاني. ولهذا القول ضعيف.

العَقْل، وهو الدِّية يقال عَقَلْتُ القَتِيلَ: أي أَعطَيْتُ دِيَّتَهُ، وَعَقَلْتُ عن القَاتِلِ، أَذْبَتَ ما لَزِمَهُ من الدِّية. والعاقلة هم عَصَبَةُ الرَّجُلِ: أي قُرَابَتُهُ الذَّكَوْرُ البالغُونَ - مَنْ قَبِلَ الأبَ ^(١) - الموسرون العقلاء، وَيَدْخُلُ فِيهِمْ: الْأَعْمَى، وَالزَّمِنُ، وَالْهَرَمُ، إِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْعَاقِلَةِ: أَنْثَى، وَلَا فَقِيرٌ، وَلَا صَغِيرٌ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا مُخَالَفٌ لِدِينِ الْجَانِي، لِأَنَّ مَبْتَنَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى النُّصْرَةِ، وَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا. وَأَصْلُ وَجُوبِ الدِّيةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ: مَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ أَمْرَيْنِ مِنْ مُزْنِلٍ اقْتَتَلَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدِيَةِ الْمَرْءِ عَلَى عَاقِلَتِهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَكَانَتِ الْعَاقِلَةُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَبِيلَةَ الْجَانِي، وَتَبَيَّنَتْ كَذَلِكَ حَتَّى جَاءَ عَهْدُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا نَظَّمَ الْجِيوشَ، وَدَوَّنَ الدَّوَاوِينَ جَعَلَ الْعَاقِلَةَ هُمَ أَهْلُ الدِّيَّانِ، خِلَافاً لِمَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ أَجَابَ السَّرَخْسِيُّ عَنْ هَذَا الَّذِي صَنَعَهُ عُمَرُ. فَقَالَ: «إِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُظَنُّ بِالصَّحَابَةِ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ مَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟...» قُلْنَا: هَذَا أَجْتِمَاعٌ عَلَى وَفَاقِ مَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَإِنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِهِ عَلَى الْعَشِيرَةِ بِاعْتِبَارِ النُّصْرَةِ، وَكَانَتْ قُوَّةُ الْمَرْءِ وَنُصْرَتُهُ يَوْمئِذٍ بِمِثْرِيَّتِهِ. ثُمَّ لَمَّا دَوَّنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدَّوَاوِينَ صَارَتْ الْقُوَّةُ وَالنُّصْرَةُ لِلدِّيَّانِ، فَقَدْ كَانَ الْمَرْءُ يُقَاتِلُ قَبِيلَتَهُ عَنْ دِيَّانِهِ، وَإِذَا كَانَ الْأَحْنَفُ قَدْ أَرْتَضَوْا هَذَا فَإِنَّ الْمَالِكِيَّةَ وَالشَّافِعِيَّةَ قَدْ رَفَضُوهُ، لِأَنَّهُ لَا نَسَخَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ مِنْ حَقِّ أَحَدٍ أَنْ يُغَيِّرَ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالدِّيةُ الَّتِي تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ^(٢) بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا الَّتِي تَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ حَالَةً عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّ التَّأْجِيلَ لِلتَّخْفِيفِ عَنِ الْعَاقِلَةِ، فَلَا يَلْتَحِقُ بِهِ الْعَمْدُ الْمَخْضُ. وَيَرَى الْأَحْنَفُ أَنَّهَا مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، مِثْلُ دِيَةِ قَتْلِ الْخَطَا. وَإِجَابُ دِيَةِ قَتْلِ شِبْهِ الْعَمْدِ، وَالْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ أَسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ فِي الْإِسْلَامِ. وَهِيَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ مَسْئُولٌ عَنْ نَفْسِهِ وَمُحَاسَبٌ عَلَى تَصَرُّفَاتِهِ. لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ ^(٣). وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ: «لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةٍ أَبِيهِ، وَلَا بِجَرِيرَةِ أُمِّهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَإِنَّمَا جَعَلَ الْإِسْلَامُ اشْتِرَاكَ

(١) ويدخل فيهم الأب والابن عند مالك وأبي حنيفة وأظهر الروابطين عند أحمد...

(٢) كان النبي ﷺ يعطيها دفعة واحدة - تأليفاً للقلوب وإصلاحاً لذات البين، فلما تمهد الإسلام قدرتها الصحابة على هذا النظام. فإذا رأى الإمام المصلحة في التمجيل كان له ذلك.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.

العاقلة في تحمّل الدية في هذه الحالة، من أجل مواساة الجاني، ومعاونته في جناية صدرت عنه من غير قصد منه، وكان ذلك إقراراً لنظام عربي، اقتضاه ما كان بين القبائل من التعاون والتأزر والتناصر. وفي ذلك حكمة بيّنة، وهي أن القبيلة إذا علمت أنها ستشارك في تحمّل الدية، فإنها تعمل من جانبها على كفّ المنتسبين إليها عن ارتكاب الجرائم، وتوجههم إلى السلوك القويم الذي يجنبهم الوقوع في الخطأ. ويرى جمهور الفقهاء أن العاقلة لا تحمّل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث، وما دون الثلث في مال الجاني^(١). ويرى مالك وأحمد رضي الله عنهما، أنه لا يجب على واحد من العصبة قدر معين من الدية، ويجتهد الحاكم في تحميل كل واحد منهم ما يسهل عليه، ويبدأ بالأقرب فالأقرب.

أما الشافعي رضي الله عنه، فيرى أنه يجب على الغني دينار، وعلى الفقير نصف دينار والدية عنده مرتبة على القرابة بحسب قُرْبِهِمْ، فالأقرب من بني أبيه ثم بني جده ثم من بني بني أبيه قال: فإن لم يكن للقاتل عصبة نسباً، ولا ولاء، فالدية في بيت المال يقول رسول الله ﷺ: «أَنَا وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ»... وكذلك إذا كان فقيراً وعاقلة فقيرة، لا تستطيع تحمّل الدية، فإن بيت المال هو الذي يتحمّلها. وإذا قتل المسلمون رجلاً في المعركة - ظناً أنه كافر - ثم تبين أنه مسلم، فإن دية في بيت المال. فقد روى الشافعي رضي الله عنه، وغيره: أن رسول الله ﷺ قضى بدية اليمان - والد حذيفة - وكان قد قتل المسلمون يوم أحد، ولا يعرفونه... وكذلك من مات من الزحام تجب دية في بيت المال، لأنه مسلم مات بفعل قوم مسلمين، فتجب دية في بيت المال. روى مسدد: أن رجلاً رجم يوم الجمعة فمات، فوداه عليّ كرم الله وجهه، من بيت مال المسلمين. والمفهوم من كلام الأحناف أن الدية في هذه الأزمان في مال الجاني، ففي كتاب «الدّر المختار»: «إن التناصر أصل هذا الباب؛ فمتى وجد رجدة العاقلة؛ وإلا؛ فلا...» وحيث لا قبيلة، ولا تناصر؛ فالدية في بيت المال فإن عدم بيت المال أو لم يكن متعلماً فالدية في مال الجاني. وقال ابن تيمية: «وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعذر العاقلة في أصح قولي العلماء».

بَيِّنَةُ الْأَعْضَاءِ

يُوجَدُ فِي الْإِنْسَانِ مِنَ الْأَعْضَاءِ مَا مِنْهُ غُضْرٌ وَاحِدٌ: كَالْأَنْفِ، وَاللِّسَانِ، وَالذِّكْرِ، وَيُوجَدُ

(١) وقال الشافعي رضي الله عنه: عقل الخطأ على العاقلة؛ قلت الجناية أو كثرت؛ لأن من غرم الأكثر غرم الأقل، كما أن عقل العمد في مال الجاني؛ قل أو كثر.

فيه ما منه عُضْوَانٍ: كَالْعَيْنَيْنِ، وَالْأَذْنَيْنِ، وَالشَّفَتَيْنِ، وَاللِّحْيَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ، وَالْخَصِيَّتَيْنِ، وَتُدَوِّي الْمَرْأَةُ، وَتُدَوِّي الرَّجُلُ^(١) وَالْأَلْيَتَيْنِ، وَشَفَرِي الْمَرْأَةِ... وَيُوجَدُ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. فَإِذَا أَتَلَفَ إِنْسَانٌ مِنْ إِنْسَانٍ آخَرَ هَذَا الْعُضْوُ الْوَاحِدَ أَوْ هَذَيْنِ الْعُضْوَيْنِ، وَجِبَتْ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَإِذَا أَتَلَفَ أَحَدَ الْعُضْوَيْنِ وَجِبَ يَصْفُ الدِّيَّةُ. فَتَجِبُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً فِي الْأَنْفِ، لِأَنَّ مَنَفْعَتَهُ فِي تَجْمِيعِ الرِّوَاتِحِ فِي قَصَبَتِهِ، أَرْتِفَاعُهَا إِلَى الدِّمَاغِ، وَذَلِكَ يَقْوَتْ بِقَطْعِ الْمَارِنِ. وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي قَطْعِ اللِّسَانِ، لِقَوَاتِ التَّلْقِي، الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِهِ الْآدَمِيُّ عَنِ الْحَيَوَانِ الْأَعْجَمِ، وَالتَّلْقِي مَنَفْعَةٌ مَقْصُودَةٌ يَقْوَتْ بِقَوَاتِهَا مَصَالِحُ الْإِنْسَانِ، مِنْ إِفْهَامِ غَيْرِهِ أَغْرَاضُهُ، وَالْإِبَانَةُ عَنْ مَقَاصِدِهِ، وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَّةُ بِقَطْعِ بَعْضِهِ، إِذَا عَجَزَ عَنِ الْكَلَامِ جُمْلَةً لِقَوَاتِ الْمَنَفْعَةِ نَفْسِهَا الَّتِي تَقْوَتْ بِقَطْعِهِ كُلِّهِ. فَإِذَا عَجَزَ عَنِ التَّلْقِي بِبَعْضِ الْحُرُوفِ، وَقَدَّرَ عَلَى بَعْضِ مِنْهَا، فَإِنَّ الدِّيَّةَ تُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ الْحُرُوفِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَّهُ قَسَمَ الدِّيَّةَ عَلَى الْحُرُوفِ، فَمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنَ الْحُرُوفِ أَسْقَطَ بِحِسَابِهِ مِنَ الدِّيَّةِ، وَمَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ أَلْزَمَهُ بِحِسَابِهِ مِنْهَا. وَتَجِبُ الدِّيَّةُ فِي قَطْعِ الذَّكَرِ، وَلَوْ كَانَ الْمَقْطُوعُ مِنْهُ الْحَشْفَةُ فَقَطْ لِأَنَّ فِيهِ مَنَفْعَةَ الْوَطْءِ، وَأَسْتَمْسَاكَ الْبَوْلِ.

وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَّةُ إِذَا ضُرِبَ الصُّلْبُ فَعَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً فِي الْعَيْنَيْنِ، وَفِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ يَضْفُهَا، وَفِي الْجَفْنَيْنِ كَمَالُهَا، وَفِي جَفْنِي إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ يَضْفُهَا وَفِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا رُبْعُهَا، وَفِي الْأَذْنَيْنِ كَمَالُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْوَاحِدَةِ يَضْفُهَا، وَفِي الشَّفَتَيْنِ كَمَالُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْوَاحِدَةِ يَضْفُهَا، يَسْتَوِي فِيهِمَا الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى. وَفِي الْيَدَيْنِ كَمَالُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْيَدِ الْوَاحِدَةِ يَضْفُهَا، وَفِي الرَّجْلَيْنِ كَمَالُ الدِّيَّةِ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ يَضْفُهَا، وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَصَابِعُ سِوَاهَا، لَا فَرْقَ بَيْنَ خَنْصَرٍ وَإِبْهَامٍ، وَفِي كُلِّ أُمْلَةٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ ثَلَاثُ عَشْرِ الدِّيَّةِ، فِي كُلِّ أَصْبَعٍ ثَلَاثُ مَفَاصِلَ، وَالْإِبْهَامُ فِيهِ مِفْصَلَانِ، وَفِي كُلِّ مِفْصَلٍ مِنْهُمَا يَضْفُ عَشْرُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْخَصِيَّتَيْنِ كَمَالُ الدِّيَّةِ، وَفِي إِحْدَاهُمَا يَضْفُهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَلْيَتَيْنِ، وَشَفَرِي الْمَرْأَةِ وَتُدَوِّي الرَّجُلِ وَتُدَوِّي الرَّجُلِ فِيهِمَا الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَفِي إِحْدَاهُمَا يَضْفُهَا. وَفِي الْأَسْتَانِ كَمَالُ الدِّيَّةِ، وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَسْتَانِ سِوَاهَا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ وَثْنِيَّةٌ، وَإِذَا أَصِيبَتِ السِّنُّ فِيهَا دِيَّتُهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ طُرِحَتْ بَعْدَ أَنْ تَسْوَدَّ.

(١) مثنى ثلوة، وهما للرجل كالثنين للمرأة.

دِيَةُ مَنَافِعِ الْأَعْضَاءِ

وَتَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً إِذَا ضُرِبَ إِنْسَانٌ إِنْسَانًا فَذَهَبَ عَقْلُهُ، لِأَنَّهُ الْعَقْلُ هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ عَنِ الْحَيَوَانِ، وَكَذَلِكَ إِذَا ذَهَبَتْ حَاسَّةٌ مِنْ حَوَاسِّهِ كـ «سَمْعِهِ، أَوْ بَصَرِهِ أَوْ شَمِّهِ، أَوْ ذَوْقِهِ، أَوْ كَلَامِهِ بِجَمِيعِ حُرُوفِهِ» لِأَنَّ فِي كُلِّ حَاسَّةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَوَاسِّ مَنَفْعَةً مَقْصُودَةً، بِهَا جَمَالُهُ وَكَمَالُ حَيَاتِهِ، وَقَدْ قَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ ضُرِبَ رَجُلًا، فَذَهَبَ سَمْعُهُ، وَبَصَرُهُ، وَنِكَاحُهُ، وَعَقْلُهُ، بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ وَالرَّجُلُ حَيٌّ. وَإِذَا ذَهَبَ بَصَرُ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ، أَوْ سَمْعُ إِحْدَى الْأَذْنَيْنِ، فَفِيهِ نِصْفُ الدِّيَةِ، سِوَاكَ كَانَتْ الْأُخْرَى صَحِيحَةً أَمْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ. وَفِي خَلْعَتَيْنِ تُدْنِي الْمَرَاةَ دِيَّتَهَا، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا؛ وَفِي شَفْرَتَيْهَا دِيَّتَهَا، وَفِي أَحَدَهُمَا نِصْفُهَا. وَإِذَا فُقِئَتْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ الصَّحِيحَةِ، يَجِبُ فِيهَا كَمَالُ الدِّيَةِ، قَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عُمَرَ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّ ذَهَابَ عَيْنِ الْأَعْوَرِ ذَهَابُ الْبَصَرِ كُلِّهِ، إِذْ أَنَّهُ يَخْصُلُ بِهَا مَا يَخْصُلُ بِالْعَيْنَيْنِ. وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَهِيَ:

١- شَعْرُ الرَّأْسِ.

٢- شَعْرُ اللَّحْيَةِ.

٣- شَعْرُ الْحَاجِبَيْنِ.

٤- أَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ.

وَفِي الْحَاجِبِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْهُذْبِ رُبُعُهَا. وَفِي الشَّارِبِ يُتْرَكُ فِيهِ الْأَمْرُ لِتَقْدِيرِ الْقَاضِي.

دِيَةُ الشَّجَاجِ

الشَّجَاجُ: هُوَ الْإِصَابَاتُ الَّتِي تَقَعُ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ. وَأَنْوَاعُهُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ كُلُّهَا لَا قِصَاصَ فِيهَا، إِلَّا الْمَوْضُحَةُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مُرَاعَاةَ الْمِمَّاثِلَةِ فِيهَا. وَالشَّجَاجُ بَيَانُهُ كَمَا يَأْتِي:

١- الْخَارِصَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَشُقُّ الْجِلْدَ قَلِيلًا.

٢- الْبَاضِغَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَشُقُّ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ.

٣- الدَّامِيَّةُ أَوْ الدَّامِغَةُ: وَهِيَ الَّتِي تُثْرِلُ الدَّمَ.

٤- الْمُتَلَاخِمَةُ: وَهِيَ الَّتِي تُغْوِصُ فِي اللَّحْمِ.

٥- السَّمْحَاقُ: وَهِيَ الَّتِي يَتَقَنَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ.

٦- المَوْضَحَةُ: وهي التي تَكْشِفُ عَنِ الْعَظْمِ.

٧- الهَاشِمَةُ: وهي التي تَكْثِيرُ الْعَظْمَ وَتَهْشُمُهُ.

٨- الْمُثْقَلَةُ: وهي التي تُوضَحُ وَتَهْشِمُ الْعَظْمَ حَتَّى يَنْتَقِلَ مِنْهَا الْعِظَامُ.

٩- الْمَأْمُومَةُ، أَوِ الْآمَةُ: وهي التي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الرَّأْسِ.

١٠- الْجَائِفَةُ: وهي التي تَصِلُ الْجَوْفَ.

ويجبُ فيما دُونَ الْمَوْضَحَةِ حُكُومَةُ عَذْلِ، وَقِيلَ أَجْزَةُ الطَّبِيبِ، وَأَمَّا الْمَوْضَحَةُ، ففِيهَا الْقِصَاصُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا كَمَا قُلْنَا، وَنِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ إِذَا كَانَتْ خَطَأً، سَوَاءَ كَانَتْ كَبِيرَةً أَمْ صَغِيرَةً، وَهِيَ خُمْسُ مِنَ الْإِبِلِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِهِ لِعَمْرِو بْنِ حَزَمٍ. وَلَوْ كَانَتْ مَوَاضِيعَ مُتَفَرِّقَةً، يَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَالْمَوْضَحَةُ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ تُوجِبُ حُكُومَةً.

وَفِي الْهَاشِمَةِ: عَشْرُ الدِّيَةِ، وَهِيَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَهُوَ مَرْيُوعٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَفِي الْمُثْقَلَةِ: عَشْرُ الدِّيَةِ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ: أَيِ خُمُسَةِ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ.

وَفِي الْآمَةِ: ثَلَاثُ الدِّيَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِي الْجَائِفَةِ: ثَلَاثُ الدِّيَةِ بِالْإِجْمَاعِ: فَإِنْ نَقَذَتْ فَهُمَا جَائِفَتَانِ، ففِيهِمَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ.

دِيَّةُ الْمَرْأَةِ

وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ إِذَا قُتِلَتْ خَطَأً: نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَكَذَلِكَ دِيَّةُ أَطْرَافِهَا، وَجَرَاحَاتُهَا عَلَى النُّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَجَرَاحَاتِهِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ: أَنَّهُمْ قَالُوا فِي دِيَّةِ الْمَرْأَةِ: إِنَّهَا عَلَى النُّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا، وَلَآنَ الْمَرْأَةُ فِي مِيرَاثِهَا وَشَهَادَتِهَا عَلَى النُّصْفِ مِنَ الرَّجُلِ. وَقِيلَ يَسْتَوِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْعَقْلِ إِلَى الثَّلَاثِ، ثُمَّ النُّصْفِ فِيمَا بَقِيَ. فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهِ». وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، وَابْنُ هَبَّاقٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: كَمْ فِي أَصْبَحِ الْمَرْأَةِ؟... قَالَ: عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ،

قُلْتُ: فَكَمْ فِي الْأَضْبَعَيْنِ؟... قَالَ: عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ! قُلْتُ: فَكَمْ فِي ثَلَاثَةٍ؟... قَالَ: ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ... قُلْتُ: فَكَمْ فِي أَرْبَعٍ؟... قَالَ: عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ... قُلْتُ: حِينَ عَظَّمَ جُرْحَهَا وَأَشْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا؟... فَقَالَ سَعِيدٌ: أَعِرَاقِي أَنْتَ؟... فَقُلْتُ: بَلْ عَالِمٌ مُتَّبِعٌ، أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ. فَقَالَ سَعِيدٌ: «هِيَ السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي». وَقَدْ نَاقَشَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ هَذَا الرَّأْيَ، وَبَيَّنَّ أَنْ الْمَقْصُودَ مِنَ السُّنَّةِ، هُوَ سُنَّةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي قَالَ بِهَذَا الرَّأْيِ لَا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «السُّنَّةُ إِذَا أُطْلِقَتْ يُرَادُ بِهَا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرُويَ أَنَّ كِبَارَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَقْبَتُوا بِخِلَافِهِ - وَلَوْ كَانَتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا خَالَفُوهُ... وَقَوْلُهُ: سُنَّةٌ، مَخْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةُ زَيْدٍ^(١) لِأَنَّهُ لَمْ يُزَوَّ إِلَّا عَنْهُ مَوْقُوفًا؛ وَلَأنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُحَالِ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ أَلْمَهَا أَشَدُّ، وَمُضَابِهَا أَكْثَرُ أَنْ يَقِلَّ أَزْهَاهَا وَحِكْمَةُ الشَّارِعِ تَنْشَأُ مِنْ ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَكُونَ الْجَنَائِةُ لَا تُوجِبُ شَيْئًا شَرْعًا، وَاقْبَحُ أَنْ تَنْقُطَ مَا وَجِبَ بِغَيْرِهِ.

دِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ

ودِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ^(٢) إِذَا قُتِلُوا خَطَأً يَنْصَفُ دِيَّةَ الْمُسْلِمِ. فدِيَّةُ الذَّكَرِ مِنْهُمْ يَنْصَفُ دِيَّةَ الْمُسْلِمِ ودِيَّةُ الْمَرْأَةِ مِنْ نَسَائِهِمْ يَنْصَفُ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ. لما رواه عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِأَنْ عَقَلَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَنْصَفُ عَقْلَ الْمُسْلِمِ. رواه أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وكَمَا تَكُونُ دِيَّةُ النَّفْسِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ تَكُونُ دِيَّةُ الْجِرَاحِ كَذَلِكَ عَلَى النَّصْفِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَى أَنَّ دِيَّتَهُمْ مِثْلُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ. وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً﴾^(٣). قَالَ الزُّهْرِيُّ: «دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ، وَالنَّصْرَانِيِّ، وَكُلِّ ذِمِّيٍّ مِثْلُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ». قَالَ: وَكَانَتْ كَذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - حَتَّى كَانَ مُعَاوِيَةُ، فَجَعَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ يَنْصَفُهَا، وَأَعْطَى الْمَقْتُولَ يَنْصَفُهَا. ثُمَّ قَضَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَنْصَفُ الدِّيَّةَ، وَالنَّمَى الَّذِي جَعَلَهُ مُعَاوِيَةُ لِبَيْتِ الْمَالِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَلَمْ يَقْضَ لِي أَنْ أَذْكَرَ بِذَلِكَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الدِّيَّةَ كَانَتْ تَامَّةً لِأَهْلِ الذِّمَّةِ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى أَنَّ دِيَّتَهُمْ: ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْوَثْنِيِّ، وَالْمَجُوسِيِّ الْمُعَاهِدِ أَوْ الْمُسْتَأْمِنِ: ثَلَاثًا عَشْرَ دِيَّةٍ

(٢) سواء كانوا ذميين أو معاهدين مستأمنين.

(١) سنة زيد بن ثابت.

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٢.

المُسْلِمِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ أَقْلُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ - وَالذَّمَّةُ بَرِيئَةٌ إِلَّا بِتَقِينٍ أَوْ حُجَّةٍ. وَهُوَ بِحِسَابِ ثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ مِنْ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ: وَنَسَأُوهُمْ عَلَى النَّصَبِ. وَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الدِّيَّةِ فِي قَتْلِ الذَّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَخْتَارَهُ الْعَلْبَرِيُّ.

دِيَّةُ الْجَنِينِ

إِذَا مَاتَ الْجَنِينُ بِسَبَبِ الْجَنَايَةِ عَلَى أُمِّهِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَلَمْ تَمُتْ أُمُّهُ، وَجِبَ فِيهِ غُرَّةٌ^(١) سِوَاةٍ أَنْفَصَلَ عَنْ أُمِّهِ وَخَرَجَ مَيِّتًا، أَمْ مَاتَ فِي بَطْنِهَا؛ وَسِوَاةٍ أَكَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى. فَأَمَّا إِذَا خَرَجَ حَيًّا، ثُمَّ مَاتَ فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا وَجِبَتْ مِائَةُ بَعِيرٍ. وَإِنْ كَانَ أُنْثَى: خَمْسُونَ. وَتُعْرَفُ الْحَيَاةُ بِالْعُطَاسِ، أَوِ التَّنْفُسِ، أَوِ الْبُكَاءِ، أَوِ الصِّيَاحِ، أَوِ الْحَرَكَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَأَشْتَرَطَ الشَّافِعِيُّ فِي حَالَةِ مَا إِذَا مَاتَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، أَنْ يُعْلَمَ بِأَنَّهُ قَدْ تَخَلَّقَ وَجَرَى فِيهِ الرُّوحُ، وَقَسَرَهُ بِ«مَا ظَهَرَ فِيهِ صُورَةُ الْآدَمِيِّ: مِنْ يَدٍ، وَأُصْبَحٍ». وَأَمَّا مَالِكٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذَا الشَّرْطَ، وَقَالَ: «كُلُّ مَا طَرَحَتْهُ الْمَرْأَةُ مِنْ مَضْغَةٍ، أَوْ عَلَقَةٍ، مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ فِيهِ الْغُرَّةُ». وَيَرْجِعُ رَأْيِي الشَّافِعِيَّ، بِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمَّةِ وَعَدَمُ وَجُوبِ الْغُرَّةِ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمَ تَخَلُّقُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ^(٢).

قَدَرُ الْغُرَّةِ: وَالْغُرَّةُ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ - كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَخْطَافُ، أَوْ مِائَةُ شَاةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَرِيدَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ. وَقِيلَ: خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ دِيَّةَ الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِ«غُرَّةٍ: عَبْدٌ، أَوْ وَلِيدَةٌ». فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمَ مَا لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ^(٣). فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِجَنِينِ الْمُسْلِمَةِ، أَمَّا جَنِينُ الذَّمِّيَّةِ، فَقَدْ قَالَ صَاحِبُ بَدَايَةِ الْمَجْتَهِدِ: قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: فِيهِ غُشْرُ دِيَّةٍ أُمُّهُ، لَكِنْ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَى أَصْلِهِ، فِي أَنَّ دِيَّةَ الذَّمِّيِّ دِيَّةُ الْمُسْلِمِ. وَالشَّافِعِيُّ عَلَى

(١) الغرة من كل شيء: أنفسه.

(٢) وقد أجمع العلماء على أن الأم إذا ماتت، وهو في جوفها، ولم تُلَقَّه ولم يخرج، فلا شيء فيه، واختلفوا فيما إذا ماتت من ضرب بطنها، ثم خرج الجنين ميتاً بعد موتها. فقال جمهور الفقهاء لا شيء فيه، وقال الليث بن سعد وداود فيه غرة، لأن المعتبر حياة أمه في وقت ضربها لا غير.

(٣) يهلهل.

أَصْلِهِ، فِي أَنَّ دِيَّةَ الذَّمِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ. وَمَالِكٌ عَلَى أَصْلِهِ، فِي أَنَّ دِيَّةَ الذَّمِّ يَصْفُ دِيَّةَ الْمُسْلِمِ.

هَلَى مَنْ تَجِبُ؟ قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْبَصْرِيُّونَ: تَجِبُ فِي مَالِ الْجَانِي. وَذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْكُوفِيُّونَ: إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهَا جَنَائَةٌ خَطَأً (١) فَوَجَبَتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَلَى عَاقِلَةِ الضَّارِبِ: وَيَتَدَأُ بِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا. وَأَمَّا مَالِكٌ وَالْحَسَنُ، فَقَدْ شَبَّهَاهَا بِدِيَّةِ الْعَمْدِ إِذَا كَانَ الْقَرْبُ عَمْدًا. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

لِمَنْ تَجِبُ؟ ذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَخَيْرُهُمْ: إِلَى أَنَّ دِيَّةَ الْجَنِينِ تَجِبُ لَوَرَثَتِهِ عَلَى مَوَارِيثِهِمْ الشَّرْعِيَّةِ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الدِّيَّةِ فِي كَوْنِهَا مَوْرُوثَةً، وَقِيلَ: هِيَ لِلَّامِ، لِأَنَّ الْجَنِينَ كَقُضْرٍ مِنْ أَعْضَائِهَا، فَتَكُونُ دِيَّتُهُ لَهَا خَاصَّةً.

وُجُوبُ الْكَفَّارَةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ إِذَا خَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ، فَفِيهِ الْكَفَّارَةُ مَعَ الدِّيَّةِ. وَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْغُرَّةِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا أَوْ لَا تَجِبُ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: تَجِبُ، لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ عِنْدَهُ تَجِبُ فِي الْخَطِإِ وَالْعَمْدِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجِبُ، لِأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْعَمْدِ. وَالْكَفَّارَةُ لَا تَجِبُ فِيهِ عِنْدَهُ. وَاسْتَحَبَّهَا مَالِكٌ، لِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْخَطِإِ وَالْعَمْدِ.

لَا دِيَّةَ إِلَّا بِغَدِّ الْبُرِّ

قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الْأَمْرَ الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْخَطِإِ، أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ حَتَّى يَبْرَأَ الْمَجْرُوحُ وَيَصْبَحَ. وَأَنَّهُ إِنْ كَسَرَ عَظْمًا مِنَ الْإِنْسَانِ: يَدًا أَوْ رِجْلًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْجَسَدِ خَطَأً، قَبْرًا، وَصَحَّ، وَعَادَ لِهُيئَتِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ عَقْلٌ (٢) فَإِنْ نَقَصَ أَوْ كَانَ فِيهِ عَقْلٌ «نَقَصَ» فَفِيهِ مِنْ عَقْلِهِ بِحِسَابِ مَا نَقَصَ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَظْمُ مِمَّا جَاءَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَقْلٌ مُسَمًّى، لِبِحْسَابِ مَا قَرَضَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، عَقْلٌ. وَمَا كَانَ مِمَّا يَأْتِي فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَقْلٌ مُسَمًّى، وَلَمْ تَنْقُصْ فِيهِ سُنَّةً، وَلَا عَقْلٌ مُسَمًّى فَإِنَّهُ يُجْتَهَدُ فِيهِ.

(١) سقوط الجنين ليس عمداً محضاً، وإنما هو عمد في أمه، خطأ فيه.

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة لأنه لم يحدث شيء للمجنني عليه سوى الأكم، ولا قيمة لمجرد الأكم، فهو نظير من شتم إنساناً شتماً يولم قلبه فإنه لا يضمن شيئاً. وإن كان لا يخلو الشاتم من مسؤولية الشتم فإنه يعاقب تعزيراً، أو يقتص منه، على خلاف في ذلك كما هو مبين في وضعه من هذا الكتاب، وقال أبو يوسف: على الجاني أرش الأكم وهو حكومة عدل، وقال محمد: عليه أجر الطبيب وثمان الدواة.

وَجُودٌ قَتِيلٌ بَيْنَ قَوْمٍ مُتَشَاكِرِينَ

إِذَا تَشَاكَرَ قَوْمٌ، فَوُجِدَ بَيْنَهُمْ قَتِيلٌ، لَا يَذَرِي مِنْ قَاتِلِهِ، وَيُعَمِّي أَمْرُهُ فَلَا يَسِيئُ - ففِيهِ الدَّيَّةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فيما رواه أبو داود: «وَمَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ^(١) فِي رِمَا، يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَبَارَةِ أَوْ بِالسَّيَاطِ، أَوْ ضَرْبٍ بَعْضًا، فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَأِ، وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ خَالَ دُونَهُ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرَفٌ وَلَا عَدْلٌ»^(٢).

واختلف العلماء فيمن تَلَزَمَهُ الدَّيَّةُ: فقال أبو حنيفة: هي على عَاقِلَةِ الْقَبِيلَةِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَدْعُ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ عَلَى غَيْرِهِمْ. وقال مالك: دِيَّتُهُ عَلَى الَّذِينَ نَازَعُوهُمْ. وقال الشافعي: هي قَسَامَةٌ، إِنْ ادَّعَوْهُ عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، أَوْ طَائِفَةٍ بَعِيْنِهَا وَإِلَّا فَلَا عَقْلَ وَلَا قَوْدَ. وقال أحمد: هي عَلَى عَوَاقِلِ الْآخَرِينَ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوا عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، فَيَكُونُ قَسَامَةً. وقال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف: دِيَّتُهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ اللَّذَيْنِ اقْتَتَلَا مَعًا. وقال الأوزاعي: دِيَّتُهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيقَيْنِ، أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَالدَّيَّةُ.

الْقَتْلُ بَعْدَ اخْتِذِ الدَّيَّةِ: وَإِذَا اخَذَ وَلِيُّ الدَّمِ الدَّيَّةَ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ بَعْدَ أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلَ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا أَهَقِي^(٣) مَنْ قَتَلَ بَعْدَ اخْتِذِ الدَّيَّةِ». وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ، عَنْ أَبِي شَرِيْحٍ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبِلَ^(٤) فَهُوَ بِالْخَبَارِ بَيْنَ إِخْدَى ثَلَاثٍ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخَلُّوا عَلَى يَدَيْهِ: بَيْنَ أَنْ يَقْتَصِرَ، أَوْ يَغْفِرَ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، فَإِنْ قَبِلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا فِيهَا مُخَلَّدًا». فَإِذَا قَتَلَهُ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: هُوَ كَمَنْ قَتَلَ ابْتِدَاءً، إِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ قَتْلَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَعَذَابُهُ فِي الْآخِرَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَقْتُلُ وَلَا يُدُّ. وَلَا يَمْكُنُ الْحَاكِمُ الْوَلِيَّ مِنَ الْعَفْوِ. وَقِيلَ: أَمْرُهُ إِلَى الْإِمَامِ يَضَعُ فِيهِ مَا يَرَى.

اضْطِدَامُ الْفَارِسَيْنِ: ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ إِذَا اضْطَدَمَ فَارِسَانِ فَمَاتَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا دِيَّةٌ الْآخَرِ، وَتَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ. وَقَالَ الشافعي: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ دِيَّةٍ صَاحِبِهِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَاتَ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَفِعْلِ صَاحِبِهِ.

صَمَانُ صَاحِبِ الدَّائِبَةِ

إِذَا أَصَابَتِ الدَّائِبَةُ بِيَدَيْهَا، أَوْ رِجْلَيْهَا، أَوْ قَمِيهَا شَيْئًا، ضَمِنَ صَاحِبُهَا، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَابْنِ

(١) عميا: من العمى، رميا: من الرمي. (٢) الصرف: التطوع، والعدل: الفريضة.

(٣) أي: لا كثر ماله، ولا استغنى. فهذا دعاء من الرسول ﷺ

(٤) الخبل: العرج.

أَبِي لَيْلَى، وَابْنِ شَيْبَرَمَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَاللَيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَضْمَنُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ رَاكِبِهَا، أَوْ قَائِدِهَا أَوْ سَائِقِهَا، بِسَبَبٍ، مِنْ هَمْزٍ، أَوْ ضَرْبٍ، فَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ سَبَبٍ، كَأَنْ حَمَلَهَا أَحَدُهُمْ عَلَى شَيْءٍ فَأَتْلَفَتْهُ، لَزِمَهُ حُكْمُ الْمُثْلَفِ. فَإِنْ كَانَ جِنَائِيَّةً مَضْمُونَةً بِالْقِصَاصِ، وَكَانَ الْحَمْلُ عَمْدًا، كَانَ فِيهِ الْقِصَاصُ، لِأَنَّ الدَّابَّةَ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَالْآلَةِ. وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَانَتْ فِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُثْلَفُ مَالًا كَانَتْ الْغَرَامَةُ فِي مَالِ الْجَانِي. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا رَمَحَتْ^(١) دَابَّةُ إِنْسَانٍ - وَهُوَ رَاكِبُهَا - إِنْسَانًا آخَرَ، فَإِنْ كَانَ الرَّمْحُ بِرَجْلِهَا فَهُوَ هَذَرٌ وَإِنْ كَانَ نَفَحَتْ بِيَدِهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ، لِأَنَّهُ يَخْلِكُ تَضْرِيْقَهَا مِنَ الْأَمَامِ، وَلَا يَمْلِكُ مِنْهَا مَا وَرَائِهَا. وَقَالَ: وَإِذَا سَاقَ دَابَّةً، فَوَقَعَ السُّرْجُ أَوْ اللَّجَامُ، أَوْ أَيُّ شَيْءٍ مِمَّا يُحْمَلُ عَلَيْهَا، فَأَصَابَ إِنْسَانًا، ضَمِنَ السَّائِقُ مَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ. وَلَوْ انْفَلَتَتْ دَابَّةٌ فَأَصَابَتْ مَالًا، أَوْ آدَمِيًّا، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِهَا، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَمِّدٍ. وَمَنْ رَكِبَ دَابَّةً فَضَرَبَهَا رَجُلٌ أَوْ نَحَسَهَا، فَتَنَفَّحَتْ إِنْسَانًا، أَوْ ضَرَبَتْهُ بِيَدِهَا، أَوْ نَفَرَتْ فَضَدَمَتْهُ فَتَقَلَّتْهُ ضَمِنَ الدَّائِخُسُ دُونَ الرَّاكِبِ. وَإِنْ نَفَحَتْ النَّاخِسُ كَانَ دَمُهُ هَذَرًا، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَتَسَبِّبُ. فَإِنْ أَلْقَى الرَّاكِبُ فَتَقَلَّتْهُ كَانَتْ دِيْنَتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ النَّاخِسِ. وَإِذَا بَالَتْ الدَّابَّةُ أَوْ رَأَتْ فِي الطَّرِيقِ وَهِيَ تَسِيرُ فَعُطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ، وَكَذَا إِذَا أَوْقَفَهَا لَذَلِكَ.

ضَمَانُ الْقَائِدِ وَالرَّاكِبِ وَالسَّائِقِ

إِذَا كَانَ لِلدَّابَّةِ قَائِدٌ، أَوْ رَاكِبٌ، أَوْ سَائِقٌ، فَأَصَابَتْ شَيْئًا، وَأَوْقَعَتْ بِهِ ضَرَرًا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا أَصَابَتْهُ مِنْ ذَلِكَ. فَقَدْ قَضَى عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِالذِّبَةِ عَلَى الَّذِي أَجْرَى قَرَسَهُ قَوْطِيءَ آخَرَ. وَيَرَى أَهْلُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدَنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ». وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ الظَّاهِرِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلدَّابَّةِ رَاكِبٌ، وَلَا سَائِقٌ، وَلَا قَائِدٌ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَا أَتْلَفَتْهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِالْإِجْمَاعِ.

الدَّابَّةُ الْمَوْقُوفَةُ: وَأَمَّا الدَّابَّةُ الْمَوْقُوفَةُ إِذَا أَصَابَتْ شَيْئًا، فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَضْمَنُ مَا أَصَابَتْهُ وَلَا يَغْنِيهِ مِنَ الضَّمَانِ أَنْ يَرِبَطَهَا بِمَوْضِعٍ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرِبَطَهَا فِيهِ. فَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلِ مَنْ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، فَأَوْطَأَتْ بِبَيْدٍ أَوْ رَجُلٍ فَهُوَ ضَامِنٌ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ أَوْقَفَهَا بِحَيْثُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُوقَفَهَا لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ لَمْ يُوقَفَهَا بِحَيْثُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُوقَفَهَا ضَمِنَ.

ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ الْمَوَاشِي مِنَ الزُّرُوعِ وَالشَّعَارِ وَغَيْرِهَا

ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ - مِنْهُمْ: مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَكْثَرُ فُقَهَاءِ الْحِجَازِ - إِلَى أَنَّ مَا أَفْسَدَتْ
الْمَاشِيَّةُ بِالنَّهَارِ مِنْ: نَفْسٍ، أَوْ مَالٍ لِلْغَيْرِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِهَا، لِأَنَّ فِي عُرُوفِ النَّاسِ، أَنَّ
أَصْحَابَ الْحَوَائِطِ وَالْبَسَاتِينِ يَحْفَظُونَهَا بِالنَّهَارِ وَأَصْحَابُ الْمَوَاشِي يُسَرِّخُونَهَا بِالنَّهَارِ، وَيُرْدُونَهَا بِاللَّيْلِ
إِلَى الْمَرْحِ، فَمَنْ خَالَفَ هَذِهِ الْعَادَةَ، كَانَ خَارِجًا عَنْ رُسُومِ الْحِفْظِ إِلَى التَّضْيِيعِ. هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ
مَعَهَا مَالِكُهَا، وَإِنْ كَانَ مَعَهَا فَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ، سَوَاءً كَانَ رَاكِبَهَا أَوْ سَائِقَهَا، أَوْ قَائِدَهَا، أَوْ
كَانَتْ وَايِقَةً عِنْدَهُ، وَسَوَاءً أَتْلَفَتْ يَدَهَا أَوْ رِجْلَهَا أَوْ فَمِهَا. وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ هَذَا، بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعِيدٍ ابْنِ الْحَيَّصَةِ: أَنَّ نَاقَةَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا ^(١) رَجُلٍ
فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ
الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا ^(٢). قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَهُوَ
حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، أَرْسَلَهُ الْإِمَامَةُ، وَحَدَّثَ بِهِ الثَّقَاتُ، وَاسْتَعْمَلَهُ فَقَهَاءُ الْحِجَازِ، وَتَلَقَّوْهُ بِالْقَبُولِ،
وَجَرَّوْهُ فِي الْمَدِينَةِ الْعَمَلُ بِهِ، وَحَسِبْتُكَ بِاسْتِعْمَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْحِجَازِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.
وِيرَى سَخْنُونٌ - مِنَ الْمَالِكِيَّةِ - أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، إِنَّمَا جَازَ فِي أَمْثَالِ الْمَدِينَةِ الَّتِي هِيَ حَيْطَانٌ مُخَدِّقَةٌ،
وَأَمَّا الْبِلَادُ الَّتِي هِيَ زُرُوعٌ مُتَّصِلَةٌ، غَيْرُ مُخْطَرَةٍ، وَبَسَاتِينٌ كَذَلِكَ، فَيَضْمَنُ أَرْبَابُ التَّعَمُّمِ مَا أَفْسَدَتْ
مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

وَذَهَبَتِ الْأَحْنَافُ: إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَالِكُهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا،
لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَجْرَحُ الْقَعْمَاءِ جَبَّارٌ». فَالْأَحْنَافُ يَقْبِضُونَ جَمِيعَ أَعْمَالِهَا عَلَى جَرْجِهَا. وَإِنْ
كَانَ مَعَهَا مَالِكُهَا: فَإِنْ كَانَ يَسُوقُهَا فَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتْ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ كَانَ قَائِدَهَا أَوْ رَاكِبَهَا
فَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتْ بِفَمِهَا أَوْ يَدِهَا، وَلَا يَجِبُ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتْ بِرِجْلِهَا. وَأَجَابَ الْجَمْهُورُ، بِأَنَّ
الْحَدِيثَ الَّذِي اسْتَدَلُّ بِهِ الْأَحْنَافُ عَامٌّ خَصَّصَهُ حَدِيثُ الْبَرَاءِ، هَذَا فِيمَا يَتَّصِلُ بِالزُّرُوعِ وَالشَّعَارِ، أَمَّا
غَيْرُهَا فَقَدْ قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَأَنَّ أَتْلَفْتَ الْبَهِيمَةَ غَيْرَ الزُّرْعِ، لَمْ يَضْمَنْ مَالِكُهَا مَا أَتْلَفْتَهُ،
لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا، مَا لَمْ تَكُنْ يَدُهُ عَلَيْهَا». وَحُكِيَ عَنْ شُرَيْحٍ: أَنَّهُ قَضَى - فِي شَاةٍ وَقَعَتْ فِي غَزَلٍ
حَائِطٍ لَيْلًا - بِالضَّمَانِ عَلَى صَاحِبِهَا. وَقَرَأَ شُرَيْحٌ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَفَسْتَ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ ^(٣).
قَالَ: وَالتَّقْسُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ. وَعَنْ الثَّوْرِيِّ: «يَضْمَنُ وَإِنْ كَانَ نَهَارًا، لِأَنَّهُ مَفْرُطٌ بِأَرْسَالِهَا». وَلَنَا
قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْقَعْمَاءُ مَجْرَحُهَا جَبَّارٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَيُّ هَذَرٍ. وَأَمَّا

(١) الحائط: البستان.

(٢) ضامن: مضمون.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٧٨.

الآيَةُ فَإِنَّ النَّفْسَ هُوَ الرَّغْيَى لَيْلاً، وَكَانَ هَذَا فِي الْحَزْنِ الَّذِي تُفْسِدُهُ الْبَهَائِمُ طَبْعاً بِالرَّيِّ وَتَدْعُوهَا نَفْسُهَا إِلَى أَكْلِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ. انتهى.

ضَمَانُ مَا أَتْلَفَهُ الطُّيُورُ

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ التُّحْلَ، وَالْحَمَامَ، وَالْإِوزَ، وَالِدَجَاجَ، وَالطُّيُورَ، كَالْمَاشِيَةِ، وَأَنَّهُ إِذَا اقْتَنَاهَا وَأَرْسَلَهَا نَهَاراً فَلَقَطَتْ حَبّاً، لَمْ يَضْمَنْ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَرْسَالُهَا. وَيَرَى الْبَعْضُ الْآخَرُ: أَنَّ فِيهَا الضَّمَانَ، فَمَنْ أَطْلَقَهَا فَأَتْلَفَتْ شَيْئاً، ضَمِنَهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ طَيْرٌ جَارِحٌ، كَالصَّغْرِ، وَالتَّيَّارِي، فَأَفْسَدَ طُيُورَ النَّاسِ وَحَيَوَانَاتِهِمْ، ضَمِنَ. وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ الصَّحِيحُ.

ضَمَانُ مَا أَصَابَهُ الْكَلْبُ أَوْ الْهَرُّ

وَفِي الْمَغْنِيِّ: «وَمَنْ اقْتَنَى كَلْباً عَقُوراً، فَأَطْلَقَهُ، فَعَقَرَ إِنْسَاناً، أَوْ دَابَّةً، لَيْلاً أَوْ نَهَاراً - أَوْ خَرَقَ ثَوْبَ إِنْسَانٍ، فَعَلَى صَاحِبِهِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَهُ، لِأَنَّهُ مُفَرَّطٌ بِاقْتِنَائِهِ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ إِنْسَانٌ دَارَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ، لِأَنَّهُ مُتَعَدٌّ بِالدُّخُولِ مُتَسَبِّبٌ بِغَدْوَانِهِ، إِلَى عَقْرِ الْكَلْبِ لَهُ؛ وَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ، لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي إِتْلَافِهِ، وَإِنْ أَتْلَفَ الْكَلْبُ بِغَيْرِ الْعَقْرِ، مِثْلُ: أَنْ وَلَعَ فِي إِثْنَاءِ إِنْسَانٍ، أَوْ بَالٍ، لَمْ يَضْمَنْهُ مُقْتَنِيهِ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِهِ الْكَلْبُ الْعَقُورُ. قَالَ الْقَاضِي: وَإِنْ اقْتَنَى سِنُوراً، يَأْكُلُ أَفْرَاحَ النَّاسِ ضَمِنَ مَا أَتْلَفَهُ، كَمَا يَضْمَنْ مَا يُتْلَفُهُ الْكَلْبُ الْعَقُورُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِذَلِكَ لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهُ جَنَائَتَهُ، كَالْكَلْبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَقُوراً. وَلَوْ أَنَّ الْكَلْبَ الْعَقُورَ أَوْ السُّنُورَ حَصَلَ عِنْدَ إِنْسَانٍ مِنْ غَيْرِ اقْتِنَائِهِ وَلَا اخْتِيَارِهِ، فَأَفْسَدَ لَمْ يَضْمَنْهُ، لِأَنَّهُ يَحْصُلُ الْإِتْلَافُ بِسَبَبِهِ.

مَا يَقْتُلُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا لَا يَقْتُلُ: وَلَا يَقْتُلُ مِنَ الْحَيَوَانِ إِلَّا مَا أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِقَتْلِهِ. وَهُوَ: «الْغُرَابُ، وَالْحَدَّادَةُ، وَالْقَارَةُ، وَالْحَبِيَّةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْوَزُغُ». وَيَلْحَقُ بِهَا مَا أَشَبَّهَا فِي الضَّرَرِ، مِثْلُ: الرُّنْبُورُ الْمُؤْذِي، وَالنَّمِرُ، وَالْفَهْدُ، وَالْأَسَدُ، فَإِنَّهَا تُقْتَلُ وَلَوْ لَمْ يَصِلْ وَاحِدٌ مِنْهَا. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسَةِ قَوَاسِقَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: «الْغُرَابُ، وَالْحَدَّادَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْقَارُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ شَرِيكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَوْزَاعِ وَسَمَاءَ «فُؤَيْسِقَةَ» وَإِذَا قُتِلَتْ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ فِي قَتْلِهَا، وَلَا قَتْلَ غَيْرِهَا مِنَ السَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ، وَإِنْ تَأَهَّلَتْ بِالْإِجْمَاعِ، إِلَّا الْهَرُّ فَتَضْمَنْ قِيَمَتَهُ، إِلَّا إِذَا وَقَعَ مِنْهُ اعْتِدَاءٌ. وَلَا يَقْتُلُ الْهَذْمُ، وَلَا النَّحْلَةُ، وَلَا النَّحْلَةُ، وَلَا الْخَطَافُ، وَلَا الصُّرْدُ، وَلَا الضُّفْدُ، إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهَا. وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ إِنْسَانٍ يَقْتُلُ عُصْفُوراً، فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا إِلَّا سَأَلَهُ اللَّهُ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْهَا»، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «يَذْبَحُهَا وَيَأْكُلُهَا، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا وَيُرْمِي بِهَا». وَإِذَا قَتَلَهَا فَعَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعَةٍ مِنَ الدَّوَابِّ: «الثَّلَّةُ، وَالتَّحْلَةُ، وَالْهَذْهَذُ، وَالضَّرْدُ».

مَا لَا ضَمَانَ فِيهِ

إِذَا كَانَتِ الْجِنَايَةُ بِسَبَبٍ مِنَ الظَّالِمِ الْمُتَعَدِّي، فَهِيَ هَذَرٌ: أَي لَا قِصَاصَ فِيهَا، وَلَا دِيَّةَ لَهَا. وَمِنْ أَمَثِلَةِ ذَلِكَ:

١ - سُقُوطُ أَشْنَانِ الْعَاضِ: فَإِذَا عَضَّ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ، فَانْتَرَعَ الْمَعْرُوضُ مَا عُضَّ مِنْهُ مِنْ فَمِ الْعَاضِ، فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ، أَوْ انْفَكَّتْ لِحْيَتُهُ، فَإِنَّهُ لَا مَسْئُولِيَّةَ عَلَى الْجَانِي، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَتَرَغَ يَدُهُ مِنْ قَمِيهِ فَسَقَطَتْ ثِيْبَتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَقْضُ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَقْضُ الْفَخْلُ^(١) لَا دِيَّةَ لَكَ». وَقَالَ مَالِكٌ: يَضْمَنُ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

٢ - النَّظَرُ فِي بَيْتٍ غَيْرِهِ بَدُونِ إِذْنِهِ: وَمَنْ نَظَرَ فِي بَيْتِ إِنْسَانٍ، مِنْ ثَقِبٍ أَوْ شِقِّ بَابٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدَ النَّظَرَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ. رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءَةِ؟... فَقَالَ: «اضْرِبْ بَصْرَكَ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ ﷺ، قَالَ لِعَلِيٍّ: «لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى، وَلَيْسَتْ لَكَ الثَّانِيَّةُ». فَإِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ بَدُونِ إِذْنٍ مِنْ صَاحِبِ الْبَيْتِ فَلِصَاحِبِ الْبَيْتِ أَنْ يَقْفَأَ عَيْنَهُ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. رَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَفَقَرُوا عَيْنَهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قِصَاصَ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتَهُ^(٢) بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ. وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِذْرِيٌّ يُرْجَلُ بِهَا رَأْسُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ، لَطَعْتُ بِهَا عَيْنَكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ». وَبِهَذَا أَخَذَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. وَخَالَفَ فِيهِ الْأَخْتَأَفُ وَالْمَالِكِيَّةُ، فَقَالُوا: مَنْ نَظَرَ بَدُونِ إِذْنِ صَاحِبِ الْبَيْتِ، فَرَمَاهُ بِحَصَاةٍ، أَوْ طَعَنَهُ بِخَشَبَةٍ، فَأَصَابَ مِنْهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ، لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ وَنَظَرَ فِيهِ وَبَاشَرَ امْرَأَةً صَاحِبِهِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْفَأَ عَيْنَهُ، أَوْ يُحْدِثَ بِهِ عَاهَةً، لِأَنَّ ارْتِكَابَ مِثْلِ

(١) الفحل: الذكر من الإبل.

(٢) الخذف: بالحاء: الرمي بالحصاة، وبالحاء: الرمي بالعصى، لا بالحصى.

لِصٍّ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ تَسَرَّ لَهُ طَرْدُهُ مِنْهُ وَمَنْعُهُ، فَلَا يَجِلُّ لَهُ قَتْلُهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ حَيْثُ كَانَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَإِنْ تَوَقَّعَ أَقْلٌ تَوَقَّعَ أَنْ يُعَاجِلَهُ اللَّصُّ فَلْيَقْتُلْهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُدَافِعٌ عَنْ نَفْسِهِ.

ادِّعَاءُ الْقَاتِلِ بِدَفَاعِهِ

إِذَا ادَّعَى الْقَاتِلُ أَنَّهُ قَتَلَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ، دِفَاعاً عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عِرْضِهِ، أَوْ مَالِهِ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ قُبِلَ قَوْلُهُ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ وَالْدِّيَّةُ، وَإِنْ لَمْ يُقِمِ الْبَيِّنَةَ عَلَى دَعْوَاهُ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، وَأَمْرُهُ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِّ: إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ افْتَصَصَ مِنْهُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْبَرَاءَةُ حَتَّى تُثَبِّتَ الْإِدَانَةُ. وَقَدْ سُئِلَ الْإِمَامُ عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ مَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُمَا؟ فَقَالَ: «إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ^(١) فَلْيُغَطَّ بِرُمْتِهِ». فَإِنْ لَمْ يُقِمِ الْقَاتِلُ الْبَيِّنَةَ، وَاعْتَرَفَ وَلِيُّ الدِّمِّ بِأَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ دِفَاعاً، انْتَقَتْ عَنْهُ الْمَسْئُولِيَّةُ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ وَالْدِّيَّةُ. رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا يَتَقَدَّيْ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَعْدُو، وَفِي يَدِهِ سَيْفٌ مُلَطَّخٌ بِالدِّمِّ، وَوَرَاءَهُ قَوْمٌ يَعْذُونَ خَلْفَهُ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ مَعَ عُمَرَ، فَجَاءَ الْآخَرُونَ. فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا يَقُولُونَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي ضَرَبْتُ فُجْذِي امْرَأَتِي، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ فَقَدْ قَتَلْتُهُ. فَقَالَ عُمَرُ: مَا يَقُولُ؟... قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ ضَرَبَ بِالسَّيْفِ فَوَقَعَ فِي وَسْطِ الرَّجُلِ، وَفُجْذِي الْمَرْأَةِ. فَأَخَذَ عُمَرُ سَيْفَهُ فَهَزَّهُ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِ. وَقَالَ: إِنَّ عَادُوا قَعْدًا».

وَرَوَى عَنْ الزُّبَيْرِ: «أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجَيْشِ، وَمَعَهُ جَارِيَةٌ لَهُ، فَأَتَاهُ رَجُلَانِ فَقَالَا: أَعْطِنَا شَيْئًا. فَأَلْقَى إِلَيْهِمَا طَعَامًا كَانَ مَعَهُ. فَقَالَا: خُلْ عَنِ الْجَارِيَةِ. فَضَرَبَتْهُمَا بِسَيْفِهِ فَقَطَّعَهُمَا بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ». قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «فَإِنْ ادَّعَى الْقَاتِلُ أَنَّهُ صَالٍ عَلَيْهِ، وَأَنْكَرَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ مَعْرُوفًا بِالْبِرِّ، وَقَتْلُهُ فِي مَحَلٍّ لَا رَيْبَ فِيهِ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ الْقَاتِلِ. وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْفُجُورِ وَالْقَاتِلُ مَعْرُوفًا بِالْبِرِّ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاتِلِ مَعَ يَمِينِهِ. لَا سِيَّيْمًا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالتَّعَرُّضِ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ».

ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ النَّارُ

مَنْ أَوْقَدَ نَارًا فِي دَارِهِ كَالْمُعْتَادِ، فَهَبَّتِ الرِّيحُ فَأَطَارَتْ شَرَارَةً أَخْرَقَتْ نَفْسًا أَوْ مَالًا، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. ذَكَرَ وَكِيعٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى الْغَسَّانِيِّ، قَالَ: أَوْقَدَ رَجُلٌ نَارًا لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَتْ شَرَارَةٌ مِنْ نَارٍ، حَتَّى أَخْرَقَتْ شَيْئًا لَجَارِهِ، قَالَ فَكَتَبَ فِيهِ إِلَى عَبْدِ

(١) وقيل: يكفي شاهدان «برمته» أي يسلم إلى أولياء المقتول ليقتلوه.

العَزِيزِ بْنِ حُصَيْنٍ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جُبَارَةٌ وَأَرَى أَنَّ النَّارَ جُبَارَةٌ.

إِفْسَادُ زَرْعِ الْغَيْرِ

وَلَوْ سَقَى أَرْضَهُ سَقِيًّا زَائِدًا عَلَى الْمُقْتَادِ، فَأَقْسَدَ زَرْعَ غَيْرِهِ، ضَمِنَ، فَإِذَا انْصَبَّ الْمَاءُ مِنْ مَوْضِعٍ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، لَمْ يَضْمَنْ، حَيْثُ لَمْ يَخْذُثْ مِنْهُ تَعَدُّ.

غَرَقُ السَّفِينَةِ

مَنْ كَانَ لَهُ سَفِينَةٌ يَغِيرُ بِهَا النَّاسُ وَدَوَائِبُهُمْ، فَفَرَّقَتْ بِدُونِ سَبَبٍ مُبَاشِرٍ مِنْهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا تُلِفَ بِهَا. فَإِنْ كَانَ غَرَقَهَا بِسَبَبٍ مِنْهُ ضَمِنَ.

ضَمَانُ الطَّبِيبِ

لَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ دِرَآيَةٌ بِالطَّبِّ، فَعَالَجَ مَرِيضًا فَأَصَابَتْهُ مِنْ ذَلِكَ الْعِلَاجِ عَاقِبَةٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَسْئُولًا عَنْ جَنَائِبِهِ، وَضَامِنًا بِقَدْرِ مَا أَخَذَتْ مِنْ ضَرَرٍ، لِأَنَّهُ يُغْتَبَرُ بِعَمَلِهِ هَذَا مُتَعَدِّيًا، وَيَكُونُ الضَّمَانُ فِي مَالِهِ. لِمَا رَوَاهُ عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَطَلَّبَ، وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ الطَّبِّ، فَهُوَ ضَامِنٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ. وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنِي بَعْضُ الْوَفْدِ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى أَبِي. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا طَبِيبٍ تَطَلَّبَ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُ لَهُ تَطَلَّبَ قَبْلَ ذَلِكَ فَأَغْنَتْ^(١) فَهُوَ ضَامِنٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. أَمَّا إِذَا أَخْطَأَ الطَّبِيبُ، وَهُوَ عَالِمٌ بِالطَّبِّ، فَرَأَى الْفَقَهَاءُ أَنَّهُ تَلَزَّمُ الدِّيَّةُ، وَتَكُونُ عَلَى عَاقِلَتِهِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ^(٢). وَقِيلَ: هِيَ فِي مَالِهِ. وَفِي تَقْرِيرِ الضَّمَانِ الْحِفَاطُ عَلَى الْأَرْوَاحِ، وَتَنْبِيهُ الْأَطِبَّاءِ إِلَى وَاجِبِهِمْ، وَاتِّخَاذِ الْحَيْطَةِ اللَّازِمَةِ فِي أَعْمَالِهِمْ الْمُتَعَلِّقَةِ بِحَيَاةِ النَّاسِ. وَيُزَوَّى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

الرَّجُلُ يُفْضِي زَوْجَتَهُ

وَإِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فَأَقْصَاهَا، فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً بِحَيْثُ يُوطَأُ مِثْلُهَا، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنْ^(٣)، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا، فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ. وَالْإِقْصَاءُ مَا خُوذَ مِنَ الْفَضَاءِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْوَاسِعُ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْجَمَاعِ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى

(١) أضر بالمريض.

(٢) وإذا مات لا يجب عليه القود، وتجب الدية، لأن العلاج كان بإذن المريض.

(٣) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد، وقال الشافعي، ورواية عن مالك: عليه الدية. والمشهور عن مالك: أن فيه حكمة.

بَتَقَضُّكُمْ إِلَيَّ بَعْضُكُمْ^(١). ويكون بمعنى اللُّمَسِ، ومنه قوله ﷺ: إِذَا أَقْضَى أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ إِلَى ذَكَرِهِ، فَلْيَتَوَضَّأْ. والمراد به هنا: إزالة الحاجز الذي بين الفرج والدُّبُر.

الحائِطُ يقع على شخص فيقتله: إذا مالَ حائِطٌ إلى الطريق، أو إلى مِلْكٍ غَيْرِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَى شَخْصٍ فَقَتَلَهُ، فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ أَنْ طُولِبَ صَاحِبُهُ بِتَقْضِيهِ وَلَمْ يَتَقَضَّهْهُ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ، ضَمِنَ مَا تُؤْلَفُ بِسَبَبِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَضْمَنُ^(٢). وروايةُ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ إِلَى مَا لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ الْإِتْلَافُ، ضَمِنَ مَا تُؤْلَفُ بِهِ، سِوَاءَ تَقَدُّمِ إِلَيْهِ فِي تَقْضِيهِ، أَمْ لَمْ يَتَقَدَّمْ، أَوْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ، أَمْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهِ. وَأَشْهَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَظْهَرُ الْوُجُوهِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ.

ضمان حافر البئر

إذا حَفَرَ إِنْسَانٌ بَيْتاً، فَوَقَعَ فِيهِ إِنْسَانٌ، فَإِنْ حَفَرَ فِي أَرْضٍ يَخْلِكُهَا، أَوْ فِي أَرْضٍ لَا يَخْلِكُهَا، وَاسْتَأْذَنَ الْمَالِكَ أَلَّا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ حَفَرَ فِيمَا لَا يَخْلِكُ، وَبَلَا إِذْنَ صَاحِبِ الْأَرْضِ، ضَمِنَ، وَلَا ضَمَانَ إِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ أَوْ إِذْنَ الْمَالِكِ، أَوْ كَانَ فِي مَوَاتٍ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْبُئْرُ جُبَارٌ أَيُّ أَنْ مَنْ تَرَدَّى فِيهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَهَلَكَ فَهَدَرَ لَا دِيَّةَ لَهُ». وَقَالَ مَالِكٌ: «إِنْ حَفَرَ فِي مَوْضِعٍ جَزَتْ الْعَادَةُ بِالْحَفْرِ فِي مِثْلِهِ، لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ تَقَدَّى فِي الْحَفْرِ ضَمِنَ». وَمَنْ أَمَرَ شَخْصاً مَكْلُفاً أَنْ يَنْزِلَ بَيْتاً، أَوْ أَنْ يَضَعْدَ شَجَرَةً، فَفَعَلَ فَهَلَكَ بِنزوله البئر، وَصُعُودِهِ الشَّجَرَةَ، لَمْ يَضْمَنْهُ الْآمِرُ لِعَدَمِ إِكْرَاهِهِ لَهُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحَاكِمُ إِذَا اسْتَأْجَرَ شَخْصاً لِذَلِكَ فَهَلَكَ، فَلَا ضَمَانَ، لِعَدَمِ الْجُنَايَةِ وَالتَّقَدُّي مِنْهُ. وَلَوْ سَلَّمَ إِنْسَانٌ نَفْسَهُ، أَوْ وَلَدَهُ، إِلَى سَابِحٍ يُحْسِنُ السَّبَاحَةَ فَفَرَّقَ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

الإذن في أخذ الطعام وغيره

ذهب جمهور العلماء: إلى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُبَ مَاشِيَةً غَيْرَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ اضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ، وَمَالِكُهَا غَيْرُ حَاضِرٍ، فَلَهُ أَنْ يَخْلُبَهَا، وَيَشْرَبَ لَبَنَهَا، وَيَضْمَنَ لِمَالِكِهَا. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَطْعِمَةِ وَالثَّمَارِ الْمَعْلُوقَةِ فِي الشَّجَرِ، لِأَنَّ الْاضْطِرَّارَ لَا يَتَطَلَّ حَقُّ الْغَيْرِ. رَوَى مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَخْلُبِينَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُؤْتِيَ مَشْرَبَتَهُ^(٣) فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ، فَيَسْقِلَ مِنْهَا طَعَامُهُ، وَإِنَّمَا تَخْزُنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ

(١) سورة النساء، الآية: ٢١.

(٢) هذا مذهب الأحناف.

(٣) المشربة: كالغرفة يوضع فيها المتاع، فقد شبه الرسول ﷺ ضروع المواشي في حفظ اللبن بالغرفة التي يحفظ فيها الإنسان متاعه، وفي الحديث لإثبات القياس ورد الشيء إلى نظيره.

أَطْعَمَاتِهِمْ، فَلَا يَخْتَلِبُنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ». وقال الشافعي: لا يضمن، لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار، لوجود الإذن من الشارع، ولا يجتمع إذن وضمان.

القَسَامَةُ

القَسَامَةُ: تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْحُسْنِ وَالْجَمَالِ. والمقصود بها هنا: الأيمان، مأخوذة من أَقْسَمَ، يُقْسِمُ إِقْسَاماً وَقَسَامَةً. فهي مَصْدَرٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَسَمِ، كاشتقاق الجماعة من الجمع. وصورتها: أَنْ يُوجَدَ قَتِيلٌ لَا يُعْرَفُ قَاتِلُهُ، فتجري القَسَامَةُ على الجماعة التي يُمكن أَنْ يكون القتيل مَحْضُوراً فِيهِمْ، بِشَرْطِ أَنْ يكونَ عَلَيْهِمْ لَوْثٌ^(١) ظاهر، بأن يُوجَدَ القَتِيلُ بين قوم من الأعداء، وَلَا يُخَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء، وتفرقوا عن قتيل، أو وُجِدَ في نَاجِيَةٍ، وهناك رَجُلٌ مُخْتَضِبٌ بِدَمِهِ. فإذا كان القتيل في بَلَدَةٍ، أو في طريق من طُرُقِهَا، أو قَرِيباً مِنْهَا، أُجْرِيَتِ الْقَسَامَةُ على أهلِ الْبَلَدَةِ. وإن وُجِدَتْ جُثَّتُهُ بينَ بَلَدَيْنِ، أُجْرِيَتِ الْقَسَامَةُ على أَقْرَبِيهَا مَسَافَةً مِنْ مَكَانِ جُثَّتِهِ. وكيفيةُ الْقَسَامَةِ، هي: أَنْ يَخْتَارَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ لِيُخْلِفُوا بِاللَّهِ أَنَّهُمْ مَا قَتَلُوهُ وَلَا عَلِمُوا لَهُ قَاتِلًا. فَإِنْ خَلَفُوا سَقَطَتْ عَنْهُمْ الدِّيَّةُ، وَإِنْ أَبَوْا، وَجَبَتْ دِيَّتُهُ على أهلِ الْبَلَدَةِ جميعاً. وَإِنْ التَّبَسَّ الْأَمْرَ كَانَتْ دِيَّتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

النظام القريني الذي أقره الإسلام

وكانت القسامة معمولاً بها في الجاهلية، فأقرها الإسلام على ما كانت عليه. وحكمة إقرار الإسلام لها؛ أنها مظهر من مظاهر حمائية النفس، وحتى لا يذهب دم القتيل هدرًا. أخرج البخاري، والنسائي عن ابن عباس، رضي الله عنهما: أن أول قسامة كانت في الجاهلية: «كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ قَحْذٍ أُخْرَى فَانْطَلَقَ مَعَهُ فِي إِبِلِهِ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَدْ انْقَطَعَتْ عُرْوَةُ جَوَالِقِهِ، فَقَالَ: أَغْنِنِي بِعِقَالٍ أَشَدُّ بِهِ عُرْوَةَ جَوَالِقِي؛ فَأَعْطَاهُ عِقَالًا فَشَدَّ بِهِ عُرْوَةَ جَوَالِقِهِ. فَلَمَّا نَزَلُوا عَقَلَتِ الْإِبِلُ إِلَّا بَعِيرًا وَاحِدًا، فَقَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ: مَا بَالُ هَذَا الْبَعِيرِ لَمْ يُعْقَلْ مِنْ بَيْنِ الْإِبِلِ. قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِقَالٌ. قَالَ: فَأَيْنَ عِقَالُهُ؟... فَحَذَقَهُ بِعَصَا كَانَ فِيهِ أَجْلُهُ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. فَقَالَ لَهُ: أَتَشْهَدُ الْمَوْسِمَ؟... قَالَ: مَا أَشْهَدُهُ، وَرَبِّمَا شَهِدْتُهُ. قَالَ: هَلْ أَنْتَ مُبْلَغٌ عَنِّي رِسَالَةً، مَرَّةً مِنَ الدُّهْرِ؟... قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَمَّا شَهِدْتَ، فَنَادِ: يَا قُرَيْشُ، فَلَمَّا أَجَابُوكَ. فَنَادِ: يَا آلَ بَنِي

هاشم، فلما أجابوك، قَسَل: عن أبي طالب، فأخبره أن فلاناً قتلني في عَقَالٍ. ومات المُسْتَأْجِرُ. فلما قَدِمَ الذي استأجره أتاه أبو طالب. فقال: ما فَعَلَ صاحبنا؟... قال: مَرَضَ فَأَحْسَنَتِ الْقِيَامَ عَلَيْهِ وَوَلَّيْتُ ذَنْتَهُ. قال: قد كَانَ أَهْلُ ذَاكَ مِنْكَ. فَمَكَتْ جِينًا، ثم إِنَّ الرَّجُلَ الذي أوصى إلي، أَنْ يَبْلُغَ عَنْهُ، وافى المَوَاسِمَ. فقال: يا قُرَيْشُ. قالوا: هذه قُرَيْشُ. قال: يا آلَ بني هاشم. قالوا: هذه بنو هاشم. قال: أين أبو طالب؟... قالوا: هذا أبو طالب. قال: امرني فلانٌ أَنْ أَبْلُغَكَ رسالةً؛ أَنْ فلاناً قَتَلَهُ في عَقَالٍ.

فأتاه أبو طالب؛ فقال: اخْتَرِ مِنَّا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَدِّيَ مائةَ مِنَ الْإِبِلِ؛ فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا؛ وَإِنْ شِئْتَ خَلَفَ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ أَتَى لَمْ تَقْتُلَهُ، فَإِنْ أَبَيْتَ قَتَلْنَاكَ بِهِ. فأتى قَوْمَهُ فَأَخْبَرَهُمْ، فقالوا: نَخْلِفُ. فأتته امرأةٌ من بني هاشم، كانت تحت رجلٍ منهم، كانت قد وَلَدَتْ مِنْهُ. فقالت: يا أبا طالب. أَجِبْ أَنْ يُجَبِّرَ ابْنِي هَذَا بِرَجُلٍ مِنَ الْخَمْسِينَ وَلَا تُصْبِرْ يَمِينَهُ حَيْثُ تُصْبِرُ الْإِيمَانُ. ففعل؛ فأتاه رَجُلٌ منهم. فقال: يا أبا طالب؛ أَرَدْتُ خَمْسِينَ رَجُلًا أَنْ يَخْلِفُوا مِكانَ مائةٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَيُعْصِبُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بَعِيرَانِ، هَذَانِ الْبَعِيرَانِ فَأَقْبِلَهُمَا مِنِّي وَلَا تُصْبِرْ يَمِينِي، حَيْثُ تُصْبِرُ الْإِيمَانُ؛ فاقْبِلَهُمَا، وجاء ثمانية وأربعون فَخَلَفُوا. قال ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فوالذي نَفْسِي بِيَدِهِ ما حَالَ الْخَوْلُ، وَمِنَ الثَّمَانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ عَيْنٌ تَطْرُقُ».

الاختلاف في الحكم بالقسامة: اختلف العلماء في وجوب الحكم بالقسامة. فقال جمهور الفقهاء: بوجوب الحكم بها. وقالت طائفة من العلماء: لا يجوز الحكم بها. قال ابنُ رُشْدٍ في بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: «وَأَمَّا وَجُوبُ الْحُكْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَقَالَ بِهِ جُمْهُورُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ: مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ، وَسُفْيَانُ، وَدَاوُدُ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو قِلَابَةَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَابْنُ عِلِيَّةٍ: لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهَا. عُمْدَةُ الْجُمْهُورِ ما ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مِنْ حَدِيثٍ حَوْصَةٍ وَمُحِصَّةٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْقَاضِيَةِ. وَعُمْدَةُ الْفَرِيقِ الثَّانِي لَعَدَمِ جَوَازِ الْحُكْمِ بِهَا: أَنَّ الْقَسَامَةَ مُخَالِفَةٌ لِأَصُولِ الشَّرْعِ الْمُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهَا، فَمِنْهَا: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّرْعِ أَنْ لَا يَخْلِفَ أَحَدٌ إِلَّا عَلَى مَا عَلِمَ قَطْعًا، أَوْ شَاهِدًا جَسًا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَقْسِمُ أَوْلِيَاءُ الدَّمِ، وَهُمْ لَمْ يُشَاهِدُوا الْقَتِيلَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ فِي بَلَدٍ، وَالْقَتْلُ فِي بَلَدٍ آخَرَ. وَلِذَلِكَ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبْرَزَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟... فَأَضْبَ الْقَوْمُ، وَقَالُوا: نَقُولُ: إِنَّ الْقَسَامَةَ الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ، قَدْ أَقَادَ بِهَا الْخُلَفَاءُ. فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا أبا قِلَابَةَ؟... وَنُصِّبَنِي لِلنَّاسِ. فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ أَشْرَافُ الْعَرَبِ، وَرُؤَسَاءُ الْأَجْنَادِ،

أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ رَجُلًا شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ، أَنَّهُ زَنَّا بِدِمَشَقَ وَلَمْ يَزَوْهُ، أَكُنْتَ تَرْجُمُهُ؟ ... قَالَ: لَا... قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ رَجُلًا شَهِدُوا عِنْدَكَ عَلَى رَجُلٍ، أَنَّهُ سَرَقَ بِحِمَصَ، وَلَمْ يَزَوْهُ، أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ؟ ... قَالَ: لَا... وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: قُلْتُ: فَمَا بِاللَّهِمْ إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ قَتَلَهُ بِأَرْضِ كَذَا، وَهُمْ عِنْدَكَ، أَقَدْتَ بِشَهَادَتِهِمْ، قَالَ: فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فِي الْقِسَامَةِ، أَنَّهُمْ إِنْ أَقَامُوا شَاهِدِي عَذْلٍ: أَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ، فَأَقْدِهِ وَلَا يُقْتَلُ بِشَهَادَةِ الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا. قَالُوا: «وَمِنْهَا: أَنَّ مِنَ الْأُصُولِ، أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ لَهَا تَأْيِيزٌ فِي إِشَاطَةِ الدَّمَاءِ». وَمِنْهَا: «أَنَّ مِنَ الْأُصُولِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». وَمِنْ حُجَّتِهِمْ: «أَنَّهُمْ لَمْ يَزَوْا فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَمَ بِالْقِسَامَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ حُكْمًا جَاهِلِيًّا، فَتَلَطَّفَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِئُرِيَهُمْ كَيْفَ لَا يَلْزَمُ الْحُكْمُ بِهَا، عَلَى أُصُولِ الْإِسْلَامِ، وَلِذَلِكَ قَالَ لَهُمْ: «اتَّخِلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا - أَغْنَى لَوْلَاةِ الدَّمِ، وَهُمْ الْأَنْصَارُ - ١٩» قَالُوا: كَيْفَ نَخْلِفُ، وَلَمْ نُشَاهِدْ؟! ... قَالَ: فَيَخْلِفَ لَكُمْ الْيَهُودُ. قَالُوا: كَيْفَ نَقْبَلُ إِيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ ... قَالُوا: فَلَوْ كَانَتِ السُّنَّةُ أَنْ يَخْلِفُوا وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا لَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ السُّنَّةُ». قَالَ: إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ غَيْرَ نَصٍّ فِي الْقَضَاءِ بِالْقِسَامَةِ، وَالتَّأْوِيلُ يَنْطَرِقُ إِلَيْهَا، فَصَرَفَهَا بِالتَّأْوِيلِ إِلَى الْأُصُولِ أَوَّلَى. وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِهَا وَبِخَاصَّةِ «مَالِكٍ»، فَرَأَى أَنَّ سُنَّةَ الْقِسَامَةِ، سُنَّةٌ مُتَفَرِّدَةٌ بِنَفْسِهَا، مُخَصَّصَةٌ لِلأُصُولِ، كَسَائِرِ الشُّنَنِ الْمُخَصَّصَةِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ حَوَاطَةُ الدَّمَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ لَمَّا كَانَ يَكْثُرُ، وَكَانَ يَقِلُّ قِيَامُ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ لِكَوْنِ الْقَائِلِ إِنَّمَا يَتَحَرَّى بِالْقَتْلِ مَوَاضِعَ الْخَلَوَاتِ، جُعِلَتْ هَذِهِ السُّنَّةُ حِفْظًا لِلدَّمَاءِ، لِكِنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي قُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَالشَّرَاقِ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّارِقَ تَعَسَّرَ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ. فَلِهَذَا أُجَازَ مَالِكٌ شَهَادَةَ الْمُسْلُومِينَ عَلَى السَّالِينَ، مَعَ مُخَالَفَةِ ذَلِكَ لِلأُصُولِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلُومِينَ مُدَّعُونَ عَلَى سَلْبِهِمْ». انتهى.

التغزير

١ - تَعْرِيفُهُ: يَأْتِي التَّغْزِيرُ بِمَعْنَى «التَّعْظِيمِ وَالتَّنْصِيرِ» مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ﴾^(١). أَيْ تُعْظِمُوهُ وَتَنْصِرُوهُ. وَيَأْتِي بِمَعْنَى الْإِهَانَةِ: يُقَالُ عَزَّرَ فُلَانٌ فُلَانًا؛ إِذَا أَهَانَهُ زَجْرًا وَتَأْدِيبًا لَهُ عَلَى ذَنْبٍ وَقَعَ مِنْهُ. وَالْحَقْفُودُ بِهِ فِي الشَّرْعِ: التَّأْدِيبُ عَلَى ذَنْبٍ لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ. أَيْ أَنَّهُ عُقُوبَةٌ تَأْدِيبِيَّةٌ يَفْرِضُهَا الْحَاكِمُ^(٢) عَلَى جُنَايَةٍ^(٣) أَوْ مَعْصِيَةٍ لَمْ

(١) سورة الفتح، الآية: ٩.

(٢) الحاكم: هو الذي ينفذ أحكام الإسلام ويقيم حدوده ويتقيد بتعاليمه.

(٣) الجناية في العرف القانوني: «هي الجريمة التي تكون عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة أو السجن».

يُعَيِّنُ الشَّرْعُ لَهَا عُقُوبَةً أَوْ حَدَّ لَهَا عُقُوبَةً وَلَكِنْ لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهَا شُرُوطُ التَّنْفِيزِ مِثْلُ الْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ، وَسَرِقَةٍ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ؛ وَجَنَائَةٍ لَا قَصَاصَ فِيهَا؛ وَإِثْنَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ. وَالْقَذْفُ بِغَيْرِ الزَّنا. ذَلِكَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ:

- ١ - نَوْعٌ فِيهِ حَدٌّ، وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ: وَهِيَ الْحُدُودُ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا.
 - ٢ - وَنَوْعٌ فِيهِ كَفَّارَةٌ، وَلَا حَدٌّ فِيهِ. مِثْلُ: الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَالْجَمَاعِ فِي الْإِحْرَامِ.
 - ٣ - وَنَوْعٌ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ وَلَا حَدٍّ، كَالْمَعَاصِيَ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا؛ فَيَجِبُ فِيهَا التَّعْزِيرُ.
- ٢ - مَشْرُوعِيَّةُ: وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ فِي التُّهْمَةِ صَحْحَةَ الْحَاكِمِ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَبْسُ احتياطياً حَتَّى تَظْهَرَ الْحَقِيقَةُ. وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ هَانِيٍّ بْنِ يَنْبَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى». وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُعَزَّرُ وَيُؤَدَّبُ، بِحَلْقِ الرَّأْسِ وَالتَّقْيِ وَالضَّرْبِ - كَمَا كَانَ يَحْرِقُ حَوَائِثَ الْحُمَارِينَ، وَالْقَزِيَّةَ الَّتِي يُبَاعُ فِيهَا الْخَمْرُ. وَحَرَّقَ قَصْرَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ بِالْكُوفَةِ، لَمَّا اخْتَجَبَ فِيهِ عَنِ الرَّعِيَّةِ. وَقَدْ اتَّخَذَ دِرَّةً يُضْرَبُ بِهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الضَّرْبَ، وَاتَّخَذَ دَاراً لِلْسُّجْنِ، وَضَرَبَ النَّائِحَةَ حَتَّى بَدَا شَعْرُهَا^(١). وَقَالَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ: إِنَّهُ وَاجِبٌ^(٢). وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

حِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّةِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُدُودِ: وَقَدْ شَرَعَهُ الْإِسْلَامُ لِتَأْدِيبِ الْعَصَاةِ وَالْخَارِجِينَ عَلَى النِّظَامِ، فَالْحِكْمَةُ فِيهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ شَرْعِيَّةِ الْحُدُودِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْ الْحُدُودِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- ١ - أَنَّ الْحُدُودَ يَتَسَاوَى النَّاسُ فِيهَا جَمِيعاً؛ بَيْنَمَا التَّعْزِيرُ يَخْتَلِفُ باختلافهم. فَإِذَا زَلَّ رَجُلٌ كَرِيماً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْ زَلِّهِ. وَإِذَا عُوقِبَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عُقُوبَتُهُ أَخْفَ مِنْ عُقُوبَةِ مَنْ أَوْتُكِبَ مِثْلَ زَلِّهِ، مِمَّنْ هُوَ دُونُهُ فِي الشَّرَفِ وَالْمَنْزِلَةِ. رَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَوْرَاتِهِمْ، إِلَّا الْحُدُودَ». أَيُّ إِذَا زَلَّ رَجُلٌ مِمَّنْ لَا يُعْرَفُ بِالشَّرِّ زَلَّةً، أَوْ أَوْتُكِبَ صَغِيرَةً مِنَ الصَّغَائِرِ، أَوْ كَانَ طَائِعاً وَكَانَتْ لَهُ هَذِهِ هِيَ أَوْلَى خَطَايَاهُ - فَلَا تُؤَاخِذُوهُ. وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْمُؤَاخَذَةِ، فَلْتَكُنْ مُؤَاخَذَةً خَفِيفَةً.

(١) ومراجع في ذلك إغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية.

(٢) أي أن التعزير فيما شرع فيه التعزير واجب.

٢- أَنَّ الْحُدُودَ لَا تَجُوزُ فِيهَا الشَّفَاعَةُ بَعْدَ أَنْ تُرْفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ، بَيْنَمَا التَّعَاذِيرُ يَجُوزُ فِيهَا الشَّفَاعَةُ.

٣- أَنَّ مَنْ مَاتَ بِالتَّعْزِيرِ، فَإِنْ فِيهِ الضَّمَانُ، فَقَدْ أَزْهَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً، فَأَخْمَصَتْ بَطْنَهَا، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، فَحَمَلَ دِيَّةً جَنِينَهَا^(١). وقال أبو حنيفة وَمَالِكٌ لَا ضَمَانَ، وَلَا شَيْءَ، لَأَنَّ التَّعْزِيرَ وَالْحَدَّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

٤- صِفَةُ التَّعْزِيرِ: وَالتَّعْزِيرُ يَكُونُ بِالْقَوْلِ: مِثْلُ التَّوْبِيخِ، وَالزُّجْرِ، وَالْوَعْظِ، وَيَكُونُ بِالْفِعْلِ، حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ، كَمَا يَكُونُ بِالضَّرْبِ، وَالْحَبْسِ، وَالْقَيْدِ، وَالتَّقْيِ، وَالْعَزْلِ، وَالرُّقْبَةِ. روى أبو داود، أَنَّهُ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِمُحْسَبٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالْجَنَاءِ. فَقَالَ ﷺ: «مَا بَالُ هَذَا؟»... فَقَالُوا: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ. فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِيَ إِلَى الْبَيْعِ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْتُلُهُ؟... فَقَالَ ﷺ: «إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصْلِينَ». وَلَا يَجُوزُ التَّعْزِيرُ بِحُلِيِّ اللَّحْيَةِ، وَلَا بِتَخْرِيبِ الدُّورِ، وَقَلْعِ الْبَسَاتِينِ، وَالزُّرُوعِ، وَالشَّامِ، وَالشَّجَرِ. كَمَا لَا يَجُوزُ بِجَذْعِ الْأَنْفِ، وَلَا بِقَطْعِ الْأَذْنِ أَوْ الشَّفَةِ أَوْ الْأُتَمْلِ، لَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُعْهَدْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

٥- الزِّيَادَةُ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى عَشْرَةِ أَشْوَاطٍ: تَقَدَّمَ حَدِيثُ هَانِيَةَ بِنِ نَيْلٍ، النَّهْيُ فِي التَّعْزِيرِ عَنِ الزِّيَادَةِ عَلَى عَشْرَةِ أَشْوَاطٍ. وَقَدْ أَخَذَ بِهِذَا أَحْمَدُ، وَاللَّيْثُ، وَإِسْحَاقُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. فَقَالُوا: لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى عَشْرَةِ أَشْوَاطٍ الَّتِي قَرَّرَهَا الشَّارِعُ. وَذَهَبَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَآخَرُونَ، إِلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَلَكِنْ لَا يَبْلُغُ أَذْنَى الْحُدُودِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ فِي الْمَعْصِيَةِ قَدْرَ الْحَدِّ فِيهَا. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فَلَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ عَلَى النُّظَرِ وَالْمُبَاشَرَةِ حَدَّ الرَّتْنِ، وَلَا عَلَى السَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ جِرْزٍ حَدَّ الْقَطْعِ، وَلَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ فِي الْمَعْصِيَةِ قَدْرَ الْحَدِّ فِيهَا. وَلَا عَلَى السَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ جِرْزٍ حَدَّ الْقَطْعِ، وَلَا عَلَى السَّبِّ مِنْ غَيْرِ قَذْفٍ حَدَّ الْقَذْفِ. وَقِيلَ: يَجْتَهِدُ وَلِيُّ الْأَمْرِ، وَيُقَدِّرُ الْعُقُوبَةَ حَسَبَ الْمَصْلَحَةِ وَيَقْدِرُ الْجُرْيمَةَ.

٦- التَّعْزِيرُ بِالْقَتْلِ: وَالتَّعْزِيرُ بِالْقَتْلِ أَجَازُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْعُهُ بَعْضُ آخَرَاءِ... وَقَدْ جَاءَ فِي ابْنِ عَابِدِينَ تَفْلَأَ عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: «إِنَّ مِنْ أَصُولِ الْحَنْفِيَّةِ، أَنَّ مَا لَا قَتْلَ فِيهِ عِنْدَهُمْ مِثْلُ الْقَتْلِ بِالْمُثْقَلِ، وَقَاحِشَةِ الرُّجَالِ، إِذَا تَكَرَّرَتْ، فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَ قَاعِلَهُ، وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْحَدِّ الْمَقْدَرِ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ».

(١) قيل: إن الدية تجب في بيت المال؛ وقيل هي على عاقلة ولي الأمر.

٧- التغزيرُ بِأَخْذِ الْمَالِ: وَيَجُوزُ التَّغْزِيرُ بِأَخْذِ الْمَالِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي يُونُسَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ. قَالَ صَاحِبُ مُعِينِ الْحُكَّامِ: «وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْعُقُوبَةَ الْمَالِيَّةَ مَنْسُوخَةٌ، فَقَدْ غَلَطَ عَلَى مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ، ثَقَلًا وَاسْتِذْلَالًا، وَلَيْسَ يَسْهُلُ دَعْوَى نَسْخِهَا، وَالْمُدَّعُونَ لِلنَّسْخِ لَيْسَ مَعَهُمْ سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ، يَصَحُّحُ دَعْوَاهُمْ. إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا لَا يَجُوزُ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، عَزَّزَ بِحِزْمَانِ النَّصِيبِ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ السَّلْبِ، وَأَخْبَرَ عَنْ تَغْزِيرِ مَانِعِ الزَّكَاةِ بِأَخْذِ شَطْرِ مَالِهِ. فَقَالَ ﷺ: فِيمَا يَزُوِيهِ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّنَائِي: «مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُونَ بِهَا، وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزَمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا».

٨- التَّغْزِيرُ مِنْ حَقِّ الْحَاكِمِ: وَالتَّغْزِيرُ بِتَوَلَّاهُ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّ لَهُ الْوِلَايَةَ الْعَامَّةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَفِي سُبُلِ السَّلَامِ لِلصَّنْعَانِيِّ: «وَلَيْسَ التَّغْزِيرُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ؛ إِلَّا لثَلَاثَةٍ:

١- الْأَوَّلُ: الْأَبُ، فَإِنَّ لَهُ تَغْزِيرَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِلتَّغْلِيمِ، وَالزَّجْرَ عَنْ سَيِّئِ الْأَخْلَاقِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأُمَّ فِي مَسْأَلَةِ زَمَنِ الصَّبَا، فِي كِفَالَتِهِ، لَهَا ذَلِكَ، وَلِلْأُمِّ بِالصَّلَاةِ، وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَغْزِيرُ الْبَالِغِ وَإِنْ كَانَ سَفِيهَاً.

٢- وَالثَّانِي: السَّيِّدُ، يُعَزَّرُ رَقِيقُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَفِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى الْأَصَحِّ.

٣- وَالثَّالِثُ: الزَّوْجُ، لَهُ تَغْزِيرُ زَوْجَتِهِ فِي أَمْرِ النُّشُورِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقُرْآنُ وَهَلْ لَهُ ضَرْبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا؟... الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا الزَّجْرُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِنْكَارِ الْمُتَكَبَّرِ، وَالزَّوْجُ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ يُكَلَّفُ بِالْإِنْكَارِ بِالْيَدِ، أَوِ اللِّسَانِ، أَوِ الْجَنَانِ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلَانِ. ١. هـ.

وكَذَلِكَ يَجُوزُ لِلْمُعَلِّمِ تَأْدِيبُ الصَّبِيَّانِ.

٩- الضَّمَانُ فِي التَّغْزِيرِ: وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَبِ إِذَا أَدَّبَ وَلَدَهُ، وَلَا عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَدَّبَ زَوْجَتَهُ. وَلَا عَلَى الْحَاكِمِ إِذَا أَدَّبَ الْمَخْكُومَ بِشَرْطِ أَلَّا يُسْرِفَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَيَزِيدَ عَلَى مَا يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ. فَإِذَا أَسْرَفَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي التَّأْدِيبِ كَانَ مُتَعَدِّيًا، وَضَمِنَ بِسَبَبِ تَعَدُّيهِ مَا أَتْلَفَهُ.

بِعَوْنِهِ تَعَالَى انْتَهَى الْمُجَلَّدُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ فِقْهِ السُّنَّةِ وَبَلِيهِ الْمُجَلَّدُ الثَّالِثُ مُبْتَدِئًا بِالسَّلَامِ فِي الْإِسْلَامِ.

فهرس المحتويات

| | | | |
|-----|----------------------------|-----|---------------------------------|
| ١١٤ | الجهاز | ٣ | خطبة الكتاب |
| ١١٥ | الثقة | ٥ | الزواج |
| ١٢٥ | الحقوق غير المادية | ٥ | الأنكحة التي هدمها الإسلام |
| ١٣٣ | الإيلاء | ٦ | الترغيب في الزواج |
| ١٣٤ | حق الزوج على زوجته | ٩ | حكمة الزواج |
| ١٤١ | التبرج | ١١ | حكم الزواج |
| ١٤٩ | تزويج الرجل لزوجته | ١٣ | الإعراض عن الزواج وسببه |
| ١٥٠ | حديث أم رزق | ١٤ | اختيار الزوجة |
| ١٥٣ | الخطبة قبل الزواج | ١٦ | اختيار الزوج |
| ١٥٥ | الدعاء بعد العقد | ١٧ | الخطبة |
| ١٥٥ | إعلان الزواج | ٢٣ | عقد الزواج |
| ١٥٦ | الغناء عند الزواج | ٢٦ | شروط صيغة العقد |
| ١٥٧ | وصايا الزوجة | ٢٨ | زواج المتعة |
| ١٥٨ | الوليمة | ٣١ | زواج التحليل |
| ١٦٠ | زواج غير المسلمين | ٣٤ | صيغة العقد المفترضة بالشروط |
| ١٦٢ | الطلاق | ٣٨ | شروط صحة الزواج |
| ١٦٥ | الطلاق من حق الرجل وحده | ٤١ | شروط نفاذ العقد |
| ١٦٦ | من يقع منه الطلاق | ٤١ | شروط لزوم عقد الزواج |
| ١٦٩ | من يقع عليها الطلاق | ٤٨ | المحرمات من النساء |
| ١٦٩ | من لا يقع عليها الطلاق | ٤٨ | المحرمات مؤبداً |
| ١٧٠ | الطلاق قبل الزواج | ٦١ | المحرمات مؤقتاً |
| ١٧٠ | ما يقع به الطلاق | ٦٥ | الزنى والزواج |
| ١٧١ | ١ - الطلاق باللفظ | ٧٠ | زواج نساء أهل الكتاب |
| ١٧٢ | هل تحريم المرأة يقع طلاقاً | ٧١ | زواج الصابئة |
| ١٧٢ | الحلف بأيمان المسلمين | ٨٦ | الولاية على الزواج |
| ١٧٢ | ٢ - الطلاق بالكتابة | ٩٦ | الوكالة في الزواج |
| ١٧٣ | ٣ - إشارة الآخرس | ٩٨ | الكفاءة في الزواج |
| ١٧٣ | ٤ - إرسال رسول | ١٠٥ | الحقوق الزوجية |
| ١٧٣ | الإشهاد على الطلاق | ١٠٥ | الحقوق المشتركة بين الزوجين |
| ١٧٥ | التحيز والتعليق | ١٠٦ | الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها |
| ١٧٧ | الطلاق السني والبدعي | ١٠٦ | المهر |

| | |
|-----|---|
| ٣٦١ | القصاص فيما دون النفس |
| ٣٦٢ | القصاص في الأطراف |
| ٣٦٣ | القصاص من جراح العميد |
| ٣٦٧ | الاغتداء بالجزع أو أخذ المال |
| ٣٦٧ | الاقتصاص من الحاكم |
| ٣٦٩ | الدية |
| ٣٧٤ | دية الأخصاء |
| ٣٧٦ | دية منافع الأخصاء |
| ٣٧٦ | دية الشجاج |
| ٣٧٧ | دية المرأة |
| ٣٧٨ | دية أهل الكتاب |
| ٣٧٩ | دية الجنين |
| ٣٨٠ | لا دية إلا بعد البرء |
| ٣٨١ | وجود قتل بين قوم متشاجرين |
| ٣٨١ | ضمان صاحب الدابة |
| ٣٨٢ | ضمان القائد والراكب والسائق |
| ٣٨٢ | ضمان ما أثلفت المواشي من الزروع والثمار |
| ٣٨٣ | وغيرها |
| ٣٨٤ | ضمان ما أثلفت الطيور |
| ٣٨٤ | ضمان ما أصابه الكلب أو الهر |
| ٣٨٥ | ما لا ضمان فيه |
| ٣٨٧ | أدعاء القتل دفعا |
| ٣٨٧ | ضمان ما أثلفت النار |
| ٣٨٨ | إفساد زرع الغير |
| ٣٨٨ | غرق السفينة |
| ٣٨٨ | ضمان الطبيب |
| ٣٨٨ | الرجل يفضي زوجته |
| ٣٨٩ | ضمان حافر البئر |
| ٣٨٩ | الإذن في أخذ الطعام وغيره |
| ٣٩٠ | القسامة |
| ٣٩٠ | النظام العربي الذي أقره الإسلام |
| ٣٩٢ | التعزير |

| | |
|-----|-------------------------------|
| ١٨٠ | عدد الطلقات |
| ١٨٤ | طلاق البتة |
| ١٨٤ | الطلاق الرجعي والباين |
| ١٨٩ | طلاق المريض مريض الموت |
| ١٩٠ | التفويض والتوكيل في الطلاق |
| ١٩٤ | الحالات التي يطلق فيها القاضي |
| ١٩٩ | الخلع |
| ٢٠٨ | نشور الرجل |
| ٢٠٩ | الظهار |
| ٢١٢ | الفسخ |
| ٢١٣ | اللعان |
| ٢١٨ | العدة |
| ٢٢٦ | الحضانة |
| ٢٣٧ | الحدود |
| ٢٤٦ | الخمر |
| ٢٥٨ | المخدرات |
| ٢٦٤ | حد شارب الخمر |
| ٢٦٨ | حد الزنى |
| ٢٧٤ | شروط الإحصان |
| ٢٩٣ | حد القذف |
| ٣٠٠ | الردة |
| ٣٠٩ | الجرابة |
| ٣٢١ | شروط التوبة |
| ٣٢٤ | حد السرقة |
| ٣٢٥ | أنواع السرقة |
| ٣٣٧ | عقوبة السرقة |
| ٣٣٨ | الجنائات |
| ٣٣٩ | المحافظة على النفس |
| ٣٤٣ | القصاص بين الجاهلية والإسلام |
| ٣٤٥ | القصاص في النفس |
| ٣٤٥ | أنواع القتل |
| ٣٤٧ | الأنار المترتبة على القتل |
| ٣٥١ | شروط وجوب القصاص |